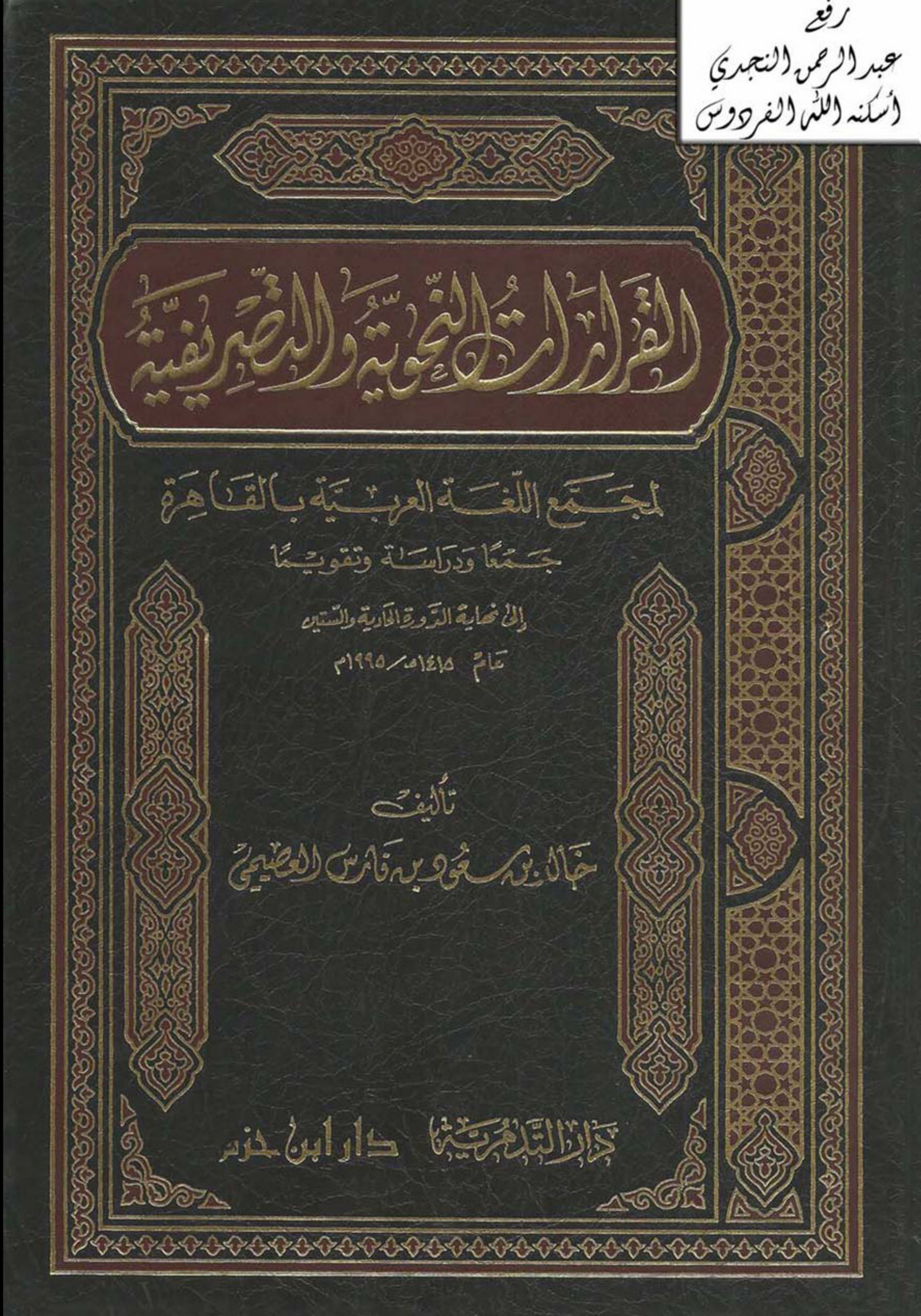
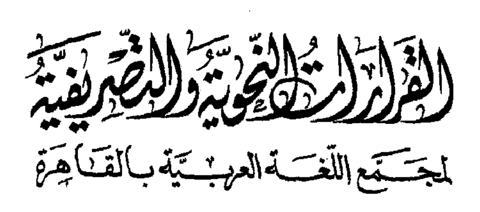


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
القراءات النحوية والتصريفية
لمجمع اللغة العربية بالقاهرة
جمعًا ودراسة وتقويمًا
إلى نهاية الدورة الحادية والستين
عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م
تأليف
خالد بن سعود بن فارس العصيمي
دار التدمرية
دار ابن حزم




القرارات النحوية والتصريفية
لمجمع اللغة العربية بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم



تأليف
خالد بن سعود بن فارس العصيمي

دار التدمرية

دار ابن حزم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية نال بها المؤلف درجة العالمية الماجستير عام ١٤١٩هـ بتقدير ممتاز

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

دار التدمرية
المملكة العربية السعودية
الرياض - هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - ص.ب: ٢٦١٧٣
الرمز: ١١٤٨٦

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

اللهم لك الحمد، علَّمت من جهالة، وهديت من ضلالة، ولك الحمد، وفقت للتي هي أقوم، ويسرت ما كان عسيراً، اللهم لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، اللهم صل على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن اختيار موضوعات البحوث العلمية من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى عمل ورؤية واستشارة، وكثيراً ما تواجه طلاب الدراسات العليا هذه الصعوبات، ولقد عانيت منها عند بحثي عن موضوع لدرجة الماجستير إلى أن هداني الله إلى هذا الموضوع وهو: **«القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: جمعاً ودراسة وتقويماً»** إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ=١٩٩٥م .

ومما دفعني لاختيار هذا الموضوع أمور، أهمها:

١ ـ أن المجمع درس في قراراته مسائل تكثر الحاجة إليها في العصر الحديث، وترد الأسئلة عنها، سواء المتعلقة منها بالتراكيب أو المتعلقة بالصيغ، مما جعل لها أهمية في الدراسات النحوية الحديثة .

٢ ـ أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يعد أكبر هيئة علمية يصدر عنها قرارات متعلقة باللغة العربية، فأردت أن أعرف قراراته المتصلة بالنحو والتصريف، ومدى موافقتها ومخالفتها لما عند النحويين المتقدمين، ومحاولة الوصول إلى الأسباب التي أدت إلى أن يصدر المجمع قراراته ـ بإجمال ـ وربطها بالأصول العامة التي بُنيت عليها، وطرق الإفادة منها .

٣ ـ أن كثيراً من الباحثين والكاتبين لا يعرفون عن المجمع وقراراته سوى القليل، ومنهم من لا يحفل به ولا بقراراته، وقد سمعت مراراً من يقلل من أهميتها، محتجاً بضعفها، وقلة حصيلة أعضائه من العلوم اللغوية، وغيرها من

الحجج، فأردت أن أقف بنفسي على هذه الدعاوى، وأوقف غيري على نتاج المجمع فيما يخص النحو والتصريف، فتكون أحكامنا على الأشياء مطابقة للواقع لا تقليداً لغيرنا .

هذا وقد كتبت عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة دراسات وبحوث عديدة، يهمني هنا أن أذكر الدراسات الجامعية التي خصت المجمع بالبحث[١]، وهي ثلاث دراسات:

١ ـ «أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مناهج ترقية اللغة تنظيراً، ومصطلحاً، ومعجماً» وهي رسالة «الدكتوراه» التي تقدم بها (الدكتور) محمد رشاد الحمزاوي إلى جامعة السربون بباريس عام ١٩٧٢م[٢]، وأبواب الرسالة الأربعة التي قامت عليها، هي[٣]:

الباب الأول: نشأة المجمع : خلفياتها الاجتماعية والحضارية والثقافية والسياسية .

الباب الثاني: المجمع ومشاكل تأصيل اللغة وإصلاحها تنظيراً وتطبيقاً .

الباب الثالث: قرارات مجمع اللغة المتعلقة باللغة العربية وبطاقاتها التوليدية .

---

(١) قدمت (الدكتوره) وفاء محمد كامل بحثاً بعنوان: (جهود مجامع اللغة العربية في القضايا اللغوية في العصر الحديث) لنيل درجة (الدكتوراه) من كلية الآداب بجامعة القاهرة تحت إشراف الدكتور حسين نصار، عام ١٩٨٠م. وعلى الرغم من أن دراستها قام جانب كبير منها على ما أنتجه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إلا أنها لم تخصه بالدراسة والتحليل، ولهذا لم أورد بحثها في الدراسات السابقة لموضوعي .

(٢) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ص: ب، وذكر أن النسخة الفرنسية صدرت عن كلية الآداب بتونس سنة ١٩٧٥م .

(٣) انظر: فهرست كتاب أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦٣٣ ـ ٦٣٧ .

الباب الرابع: المصطلح العلمي الحديث والمعجم المعاصر: الحصيلة العلمية .

والباب الثالث من هذه الدراسة عرض فيه المؤلف لتجديد الصرف والتوليد اللغوي، وقسم قضايا الصرف ثلاث مسائل كبرى، وهي الاشتقاق والنحت والتعريب، وعرض آراء المجمعيين فيها ومناقشاتهم في تلك القضايا، وكيف يمكن أن تثري هذه القضايا اللغة العربية، وهذه الدراسة مع بُعد موضوعها من موضوع رسالتي فقد بَعُد زمنها، فهي تدرس المجمع في حدود ثلاثين سنة من إنشائه فقط .

٢ ـ «دور مجمع القاهرة في صوغ المصطلح العلمي»، وهي رسالة (الدكتوراه) التي تقدم بها (الدكتور) حسين الكفايفي إلى جامعة أوته بالولايات المتحدة الأمريكية[١]، وقد جاءت هذه الرسالة في خمسة فصول[٢] .

الفصل الأول: تحدث فيه عن تاريخ المجامع العربية بدمشق وبغداد والأردن والقاهرة، ومكتب التنسيق بالرباط .

الفصل الثاني: تحدث فيه عن الاشتقاق القياسي، وأسماء الآلة، وأسماء الحِرَف .

الفصل الثالث: في التركيب، ودرس فيه النحت والتركيب المزجي .

الفصل الرابع: تحدث فيه عن التعريب .

الفصل الخامس: ذكر فيه أهم نتائج البحث وعرف ببعض أعضاء المجمع، وبعض المصادر التي عرض لها .

وهذه الدراسة بعيدة عن موضوع هذه الرسالة كما هو واضح من فصولها .

---

(١) عرض لهذا الدكتور عمر سعيد في مقدمة رسالته: جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة ص: ح من المقدمة .

(٢) المرجع السابق .

٣ ـ «جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة» وهي رسالة (الدكتوراه) التي تقدم بها (الدكتور) عمر محمد سعيد إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام ١٩٩٢م، تحت إشراف الدكتور محمد حسن عبد العزيز.

وتألفت هذه الدراسة من ستة فصول غير مقدمة وتمهيد وخاتمة، وقد درس في هذه الفصول ما يأتي[١]:

الفصل الأول: قضية القياس بين القدامى ومجمع اللغة. تحدث فيه عن مفهوم القياس لدى النحاة ومنهجهم في طرد الأحكام، ثم تحدث عن مفهومه لدى المجمع والسمات العامة لقراراته في الأقيسة، ومنهجه في دراسة الأقيسة أو إجازتها.

الفصل الثاني: قضايا الاحتجاج بين القدامى ومجمع اللغة. تحدث فيه عن الاحتجاج بالسماع عند علماء العربية، وقارنه بموقف المجمع منه.

الفصل الثالث: الاشتقاق. تحدث فيه عن أهميته، وأنواعه، وموقف العلماء منه، ثم تحدث عن موقف المجمع والمحدثين منه، ومنهج المجمع في توظيف الاشتقاق واستغلال إمكاناته.

الفصل الرابع: المجاز. تحدث فيه عن مفهومه، وأنواعه، ودوره في إثراء اللغة وتنميتها وموقف القدامى منه، ثم تحدث عن موقف المجمع منه، وصلته بترجمة المصطلحات.

الفصل الخامس: قضية التعريب. تحدث فيه عن موقف العربية من الدخيل قديماً وحديثاً، ومدى القياس والسماع في التعريب، ثم تحدث عن موقف المجمع منه، ومنهجه فيه.

الفصل السادس: النحت. تحدث فيه عن تعريفه، وموقف القدامى منه،

---

(١) انظر: جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة، ص: ط، ي من المقدمة، وفهرس الموضوعات.

ومنهج العرب فيه، ثم تحدث عن موقف المجمع منه .

ومع أن هذه الدراسة تعد أقرب الدراسات المذكورة عهداً وموضوعاً إلى هذه الرسالة إلا أنها لم تتناول القرارات النحوية والتصريفية بالدراسة التفصيلية والموازنة بين ما ذهب إليه المجمع فيها، وما كان مستقراً عند النحويين أو أكثرهم، ومدى قبولنا لرأي المجمع في تلك المسائل، ومن ثم نشر ما كان قابلاً للأخذ به وإعلانه بين المتعلمين .

أما هذا البحث فقد تأسس على مقدمة وتمهيد، وتكون من قسمين وخاتمة وفهارس .

التمهيد: وفيه الحديث عن:

ـ نشأة المجمع، وأسبابها .

ـ أهداف المجمع .

ـ لجانه .

ـ أعماله .

ثم يجيء:

القسم الأول

قرارات المجمع النحوية والتصريفية: جمعاً ودراسة

وفيه توطئة وفصلان:

التوطئة: تحدثت فيها عن: مراحل تطور القرار المجمعي، والمراد منه، لأجل تمييز قرار المجمع من قرار اللجنة وقرار المجلس .

الفصل الأول: كان في دراسة القرارات النحوية .

الفصل الثاني: كان في دراسة القرارات التصريفية .

وهذان الفصلان هما لب هذا البحث ومعظمه، وقد اعتمدت في دراسة هذه القرارات على ما يأتي:

١ ـ دراسة القرارات النحوية التي أصدرها المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة من دورته الأولى عام ١٣٥٤هـ = ١٩٣٤م إلى الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م .

٢ ـ قيدت القرار الذي أدرسه بكونه دالاً على قاعدة نحوية أو تصريفية واضحة، يندرج تحتها أفراد من المسائل الجزئية، ومن ثم فقد خرج عن الدراسة بهذه القيود ما يأتي:

أ ـ القرارات التي صدرت عن المجمع في غير علمي النحو والتصريف بقواعدهما المعروفة، كالقرارات اللغوية، وقرارات اللهجات، وقرارات المعجم، والمصطلحات، والتعريب .

ب ـ ما رأى المجمع صرف النظر عنه(١)، أو تأجيل دراسته(٢)، أو طلب إعادته للجنة لدراسته مرة أخرى(٣) .

ج ـ ما صدر عن المجمع بعد الدورة الحادية والستين سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٥م .

---

(١) كمسألة جواز رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب. انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٨٥ .

(٢) كمسألة الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام في مثل (سافر محمد علي حسن) مع حذف (ابن) منها، فإنه لما عرضت على المؤتمر في الدورة الحادية والثلاثين رأى تأجيل النظر فيها إلى مؤتمر قادم. انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص: ٣٥، وكذا أعمال لجنة الأصول للدورة الحادية والستين، فقد رأى المؤتمر تأجيل النظر فيها إلى الدورة الثانية والستين. انظر: تقرير لجنة الأصول المقدم لمؤتمر الدورة الثانية والستين ص :١ .

(٣) كأعمال لجنة الأصول في الدورة الستين، فقد طلب المؤتمر إعادتها للجنة لدراستها مرة أخرى .

د ـ ما كان قراراً في مسألة جزئية إما لفظة معينة أو تركيباً معيناً، من غير طرد القاعدة التي جاء عليها ذلك التركيب أو تلك اللفظة على ما شابهها. كقرار النسب إلى كلمة (بنية)[1]، وقرار جمع كلمة (كيلو متر)[2] وغيرهما. ولهذا خرجت أعمال لجنة الألفاظ والأساليب عن الدراسة؛ لأنها تتناول جزئية مندرجة تحت قاعدة.

هـ ـ ما كان قراراً تعليمياً يتعلق بمنهج النحو والتصريف في مراحل التعليم العام، كقرارات المجمع التي وضعها لوزارة المعارف لتيسير تدريس النحو في المراحل الأولى[3] ومن ثم تأليف كتاب لتدريسه، وكذا قراراته في اقتراحات الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو للناشئة، فقد أقر بعضها ورد أخرى.[4]

أما منهجي في دراسة القرارات النحوية والتصريفية في الفصلين المذكورين فهو كما يأتي:

أ ـ وضعت عنواناً للقرار أو القرارات التي تضمها مسألة واحدة، وقد استفدت كثيراً من العناوين التي وضعتها اللجنة للقرارات الصادرة عنها، ورتبت المسائل حسب ألفية ابن مالك.

ب ـ ذكرت نص القرار بين قوسين صغيرين مسبوقاً بكلمة (القرار)، وإذا كان القرار طويلاً فإنني أكتفي بذكر ما ذهب إليه المجمع بعد كلمة (القرار) مورداً ما جاء في القرار من حجة أو علة، وفي كلتا الحالتين أشير في الهامش إلى رقم الجلسة والدورة التي صدر فيها ذلك القرار، محيلاً إلى موضع وروده في مرجع أو مرجعين من مصادر المجمع نفسه.

جـ ـ درست المسألة التي دل عليها القرار بعد عنوان جانبي وضعته، وهو (دراسة القرار).

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٨٧.
(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٨٦.
(٣) انظر: المرجع السابق ٢٦٧ وما بعدها.
(٤) انظر: في أصول اللغة ٣/ ١٩٥ وما بعدها.

وكانت دراسة المسألة التي تضمنها القرار دراسة وصفية، بدأتها - في الغالب - برأي سيبويه، ذاكراً نصه من كتابه، ومن وافقه في ذلك، وحجتهم في هذا الرأي، وإن كان في المسألة قول آخر ذكرته، وذكرت قائليه وحجتهم، ثم أورد ما اعترض على كل قول منها، ثم أذكر رأي المجمع الذي ذهب إليه في قراره وحجته في ذلك، فإن لم يكن في القرار دليل للرأي ولا تعليل عدلت على المذكرة التي كتبت على المسألة، فإن كان فيها ما أريد وإلا أوردت رأي المجمع مجرداً عن ذلك، ما لم تكن حجته حجة قول سابق في الدراسة، وبعد هذا أعقب بقولي: (والذي أراه) ذاكراً ما أراه في المسألة بتعليله .

د - اتبعت في هذه الدراسة طريقة الباحثين المعتادة من توثيق للآيات، والأحاديث، والآثار، والأقوال النثرية والشعرية من مصادرها المعتمدة، عازياً كل قول لصاحبه، وجعلت ترجمة الأعلام المحدثين الوارد ذكرهم في البحث في ضمن فهرس الأعلام، جامعاً لها في مكان واحد، مخففاً من وطئتها على الهوامش .

ثم يجيء:

القسم الثاني

منهج المجمع في القرارات النحوية والتصريفية

وفيه تمهيد وثلاثة فصول .

التمهيد: ذكرت فيه الأسس التي قامت عليها القرارات النحوية والتصريفية .

الفصل الأول: قرارات المجمع ومدى ارتباطها بالأصول النحوية .

وفيه ثلاثة مباحث:

أولاً: السماع ومدى اعتماد المجمع عليه في قراراته .

وقد شمل ما يأتي:

١ ـ موقفه من الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات .

٢ ـ موقفه من الاحتجاج بلفظ الحديث النبوي ومدى الاعتماد عليه .

٣ ـ موقفه من الاحتجاج بكلام العرب .

٤ ـ موقفه من الاحتجاج بالمولد والمحدث .

ثانياً: القياس ومدى الاعتماد عليه في قرارات المجمع .

وقد شمل:

أ ـ مفهوم القياس عند النحاة .

ب ـ موقف المجمع من القياس في اتخاذ القرارات .

ثالثاً: الأصول الأخرى .

وقد شمل:

١ ـ الاستصحاب .

٢ ـ الاستحسان .

الفصل الثاني: مدى تأثر المجمع بالمذاهب النحوية، وقد شمل:

أولاً: الأخذ برأي أحد المذهبين .

ثانياً: الأخذ بالرأي الانفرادي .

الفصل الثالث: تقويم قرارات المَجمع ومدى الإفادة منها، وقد شمل:

أولاً: المآخذ .

ثانياً: إبراز ما في تلك القرارات من ميزات .

وختمت البحث **بأهم النتائج والتوصيات** التي رأيتها في أثناء الدراسة، وجعلت له فهارس تعين القارئ على الإفادة منه، وهي فهرس للآيات، وفهرس للأحاديث والآثار، وفهرس لأقوال العرب وأمثالهم، وفهرس للأبيات الشعرية، وفهرس للأعلام مع ترجمة

موجزة لهم، وفهرس لمسائل القرارات النحوية والتصريفية، وثبت بالمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات، وعند طباعتي للكتاب اقتصرت على فهرس الأبيات الشعرية، وفهرس الأعلام المحدثين، وفهرس لمسائل القرارات النحوية والتصريفية، وثبت بالمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات وألغيت ما عداها لعدم حاجة القارىء إليها.

ولئن بدا للناظر لين أعطاف هذا الموضوع، وانقياده بيد قارئه، فلقد أركبني مركباً وعراً، وعانيت فيه صَعَدا، ومما خضته للوصول إلى بره ما يأتي:

١ ـ طول الفترة المدروسة، وهي إحدى وستون سنة .

٢ ـ تفرق قرارات المجمع بين إصداراته، فمن محاضر الجلسات وأعداد مجلة المجمع التي تربو على السبعين، إلى كتاب (في أصول اللغة) بأجزائه الثلاثة، وكتاب (مجموعة القرارات العلمية) بجزئيه، مع صعوبة الحصول على بعض هذه الإصدارات؛ لنفادها من السوق، وندرة وجودها في المكتبات العامة .

٣ ـ أن هناك قرارات لم أجدها في المطبوع من أعمال المجمع، وبخاصة ما كان بعد الدورة الخمسين، فاضطررت إلى السفر إلى القاهرة أكثر من مرة للحصول عليها، وعلى مذكراتها، حتى يسر الله لي ذلك بفضله ومنته، ثم بمساعدة بعض الإخوة الفضلاء العاملين بالمجمع .

٤ ـ جدة المسائل التي درسها المجمع في قراراته، مع دقتها وأهميتها؛ لأنها تتناول ما يكثر السؤال عنه، ومن ثم كان الحكم عليها صعباً، فجعلني أتهيب الدخول في هذا الموضوع .

وبعد، فقبل أن أضع القلم لا بد لي من شكر الله الواهب المنعم، الذي ما زالت أياديه عليَّ تترى، فاتصل بي هواديها بتواليها، فله الحمد والشكر والثناء الحسن .

ثم أشكر والديّ إذ ربياني وعلماني فلم أزل عندهما كريماً منعماً، وحقهما علي واجب .

أما شيخي الأستاذ الدكتور عبد الله الخثران فقد ملكني بإحسانه يوم وافق

على الإشراف، وقلدني قلائد العرفان في كل يوم ألتقيه فيه، فأجده أخاً مصافياً في تواضعه، وأباً رحيماً في شفقته، ومعلماً مربياً في توجيهه، فيحق لي بعد هذا أن أفكّ قيود نعمائه داعياً المولى أن يعينني على قضاء حقه .

وأشكر أساتذة فضلاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة أعانوني في الحصول على بعض أعمال المجمع التي لم تطبع بعد، فكانوا إخوة من غير رحم تجمعنا، وأخص منهم الأستاذ جمال عبد الحي المحرر بالإدارة الثقافية، والأستاذ مسعود حجازي مدير عام إدارة المعجمات، والأستاذ ياسر عبد الله سرحان المحرر اللغوي بالمعجمات.

وأزجي الشكر لكل من أعانني في هذا الموضوع موجهاً أو مشجعاً .

والحمد الله أولاً وآخراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



التمهيد

يشمل:

١ ــ نشأة المجمع، وأسبابها .

٢ ــ أهداف المجمع .

٣ ــ لجانه .

٤ ــ أعماله.



١ ـ نشأة المجمع

سبق نشأة مجمع اللغة العربية دعوات ومحاولات عديدة لتكوين مجمع يهتم باللغة العربية وشؤونها في مصر، ويولي اهتماماً زائداً بقضية التعريب، ونقل أسماء المخترعات الحديثة إليها، وأهم ما ظهر منها، أجمله فيما يأتي:

دعوة أحمد فارس الشدياق (ت ١٣٠٤ هـ):

دعا أحمد فارس الشدياق في صحيفة الجوائب (عام ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠ م) إلى أهمية وجود جمعية تقوم بوضع كلمات عربية مكان الكلمات الأعجمية التي انتشرت مع كثرة المخترعات الحديثة، وذلك نظير ما هو موجود في الممالك الأوروبية[١].

دعا محرري روضة المدارس الذين يقومون بالترجمة أن يجتمعوا على طريقة محددة لصياغة أسماء لهذه المسميات الجديدة؛ لأن اتفاقهم على أمر يقرونه جميعاً يدفع الكتّاب والمؤلفين للاقتداء بهم[٢].

دعوة عبد الله باشا فكري (ت ١٣٠٦ هـ):

دعا عبد الله باشا فكري[٣] إلى إنشاء جمعية علمية من علماء جهابذة في عام (١٢٩٣ هـ/ ١٨٧٦ م) للحاجة إلى الاتفاق على ألفاظ حسنة من اللغة العربية تستعمل بدل الألفاظ الأعجمية التي أحوجت الضرورة إلى استعمالها.

مجمع البكري:

اجتمع في دار السيد توفيق البكري (ت ١٣٥١ هـ) بعض العلماء المهتمين

---

(١) انظر: كنز الرغائب ٢٠٢/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢٠٥/١.

(٣) انظر: الآثار الفكرية ٢٣٨، ومجلة الأستاذ ـ الجزء التاسع والعشرون من السنة الأولى ص: ٦٧٣، و(محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في مجلة المقتطف ـ مجلد ٧٢، ٥٨/١.

باللغة العربية (عام ١٣٠٩ هـ / ١٨٩٢ م)، منهم: الشيخ محمود الشنقيطي (ت ١٣٢٢ هـ)، والشيخ محمد عبده (ت ١٣٢٣ هـ)، والشيخ حمزة فتح الله (ت ١٣٣٦ هـ)، وحفني ناصف (ت ١٣٣٨ هـ)، والشيخ حسن الطويل (ت ١٣١٧ هـ)، وتدارسوا مسألة إقامة مجمع يعنى باللغة العربية وما تحتاج إليه من علوم، كما تعنى الأكاديمية الفرنسية باللغة الفرنسية، واتفقوا على إقامة هذا المجمع[١]، ثم وضعوا لائحة له، منها: أن يكون عدد أعضائه خمسين عضواً، وانتخبوا الشيخ البكري نقيب الأشراف لرئاسته، والشيخ محمود الشنقيطي والشيخ محمد عبده نائبين للرئيس، ومحمد بيرم (ت ١٣٠٧ هـ) أميناً للسر[٢]، وعقد هذا المجمع سبع جلسات[٣]، وضع فيها بعض الكلمات العربية بدل ألفاظ دخيلة مستعملة[٤].

ثم كتب جرجي زيدان (ت ١٣٣٢ هـ) في مجلة الهلال[٥] مقالين نقد فيهما ما انتهى إليه هذا المجمع ـ الذي سمي فيما بعد بمجمع البكري ـ وتبعه على هذا إبراهيم اليازجي (ت ١٣٢٤ هـ)[٦].

وقد رد الأستاذ عبد الله النديم (ت ١٣١٤ هـ)[٧] على ما كتبه جرجي

---

(١) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) ص: ٥٨، ٥٩ .

(٢) انظر: (مجتمع اللغة العربية بمصر) في مجلة الأستاذ، جـ ٢٩، السنة الأولى، ص: ٦٧٣ .

(٣) انظر: (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية ـ جـ ١/ ١٧٤، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ماضيه وحاضره) ص: ١٥ .

(٤) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في مجلة المقتطف، مجلد ٧٢، ٥٩١، و(مجامعنا اللغوية وأوضاعها) في مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء السابع ١٢٤، ومن هذه الكلمات أنه رأى استعمال (مرحى) بدل (برافوا)، و(مسرة) بدل (تلفون)، و(عم صباحاً) بدل (بنجور)، و(عم مساءً) بدل (بونسوار)، و(بهو) بدل (صالون) وغيرها .

(٥) انظر: مجلة الهلال ـ السنة الأولى ٧/ ٢٢١ ـ ٢٢٤، وكانت المقالتان نواة كتابه الذي أسماه (اللغة كائن حي. . .) .

(٦) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف ـ مجلد ٧٢، ١/ ٥٩ .

(٧) انظر: (مجتمع اللغة العربية بمصر) في مجلة الأستاذ جـ ٢٩، السنة الأولى ٧ من =

زيدان حول المجمع، وفي أثناء مناقشته له دعا إلى الاحتفاء بمجمع البكري، ومساعدته على أعماله، وقدم مقترحات للمجمع ليطور من عمله، منها[1]:

١ ـ أن يتكون هذا المجمع من علماء متمكنين من اللغة، يستطيعون الرجوع لكتب اللغة العربية وغيرها من العلوم .

٢ ـ أن يقسم أعضاؤه حسب قدرتهم العلمية، فقسم يختص بالمواد اللغوية، وقسم يختص بالنحو والتصريف والبيان والبديع والمنطق، وقسم يختص بالتاريخ وتقويم البلدان، وقسم يختص بالترجمة .

٣ ـ أن يجلس المجمع جلسة عامة كل شهر .

٤ ـ أن يكون له جريدة خاصة بتقاريره وخطبه .

٥ ـ ألا يقصر المجمع أعماله على الديار المصرية، بل يتم مخاطبة كل الجهات المصرية وغيرها .

٦ ـ أن يوضع هذا المجمع تحت رعاية الحكومة وتعضيدها، حتى لا يتحول عن وجهته، أو يعبث بمصيره أحد .

دعوة الشيخ محمد رشيد رضا:

دعا الشيخ محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤ هـ) في مجلة المنار[2] (عام ١٣٢٤ هـ/ ١٩٠٦ م) إلى ضرورة إنشاء مجمع لغوي يتكون من بعض العلماء المهتمين بأمور اللغة العربية، وأن يكون لهذا المجمع نظام معروف فلا يخرج عنه، وأن تنشر مصطلحات هذا المجمع وأفكاره في الصحف ليعم استعمالها .

نادي دار العلوم:

كوّن خريجو دار العلوم نادياً في عام (١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ م)(برئاسة حفني

= مارس ١٨٩٣م ـ ٦٧٥ ـ ٦٨٠ .

(١) انظر: المرجع السابق ٦٨١ ـ٦٨٦ .

(٢) انظر: مجلة المنار ـ جمادى الآخرة سنة ١٣٢٤هـ ـ مجلد ٩، ٤٤٨/٦ .

ناصف)، وحرصوا في اجتماعاتهم على وضع كلمات عربية بدل الأعجمية[١]، ورد الألفاظ العامية إلى اللغة الفصحى، ونشروا في صحيفتهم طائفة من هذه الكلمات، ولكثرة اختلاف أعضائه فيما بينهم، واستمرار هذا الخلاف؛ انفضت اجتماعات هذا النادي[٢] .

لجنة ديوان المعارف:

لما تولى أحمد حشمت باشا (ت ١٣٤٤ هـ) وزارة المعارف أنشأ مجمعاً مصغراً في ديوان المعارف، وذلك سنة (١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٨ م) تقريباً، وأسماه لجنة الاصطلاحات العلمية مكونة من ستة علماء يجتمعون تحت رئاسته، وبدأت اللجنة بتنقيح أسماء البلدان، لكن هذه اللجنة انفضت بعد انتقال أحمد حشمت باشا من الوزارة[٣] .

دعوة مصطفى صادق الرافعي (ت ١٣٥٦ هـ):

رد مصطفى صادق الرافعي[٤] على ادعاء أحمد لطفي السيد (ت ١٣٨٢ هـ) أن في استعمال مفردات العامة وتراكيبها إحياءً للغة الكلام، وفيه إلباسها لباس الفصاحة، وأن الطريقة الوحيدة لإحياء اللغة هي إحياء لغة الرأي العام من ناحية، وإرضاء لغة القرآن الكريم من ناحية أخرى، وأن أقرب الطرق للإصلاح أن نستعمل العامية في الكتابة؛ لأنه سيجعل العامة يتابعون الكتاب في كتاباتهم، فأوضح مصطفى الرافعي أن طريق الإصلاح

---

(١) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/ ٦٠، و(من التراث اللغوي الدرعمي) في مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الثامن والستون: ١٨٨ .

(٢) انظر: (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول: ١٧٤ .
ويلاحظ أنه في نهاية أحد اللقاءات الخطابية لهذا النادي صدر قرار من أعضائه جاء فيه: «يبحث في اللغة العربية عن أسماء للمسميات الحديثة بأي طريق من الطرق الجائزة لغة، فإذا لم يتيسر ذلك بعد البحث الشديد، يستعار اللفظ الأعجمي بعد صقله ووضعه على مناهج اللغة العربية، ويستعمل في اللغة الفصحى بعد أن يعتمده المجمع اللغوي الذي سيؤلف لهذا الغرض». انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/ ٦٠ .

(٣) انظر: (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول: ١٧٤ .

(٤) سنة (١٣٣١هـ/ ١٩١٢م) .

إنما يكون بإيجاد مجمع يحوط اللغة العربية بعنايته واهتمامه[١]، واشترط له أن يكون من رجال «يعملون ويحسنون إذا عملوا»[٢] .

المجمع الأهلي في دار الكتب:

ظهرت في عام ١٣٣٤ هـ = ١٩١٦ م فكرة إنشاء مجمع لغوي أهلي بعد اجتماع لفيف من العلماء في مأدبة[٣]، شجع ظهورها تخصيص أحمد لطفي السيد مدير دار الكتب مكاناً في الدار لهذا المجمع، فاجتمع عدد من العلماء والأدباء في ذلك المكان، وكان منهم[٤]: الشيخ سليم البشري (ت ١٣٣٥ هـ) شيخ الجامع الأزهر، والشيخ أبو الفضل الجيزاوي، والشيخ محمد بخيث (ت ١٣٥٤ هـ)، وحفني ناصف، وأحمد لطفي السيد، والشيخ رشيد رضا، وأحمد تيمور باشا (ت ١٣٤٨ هـ)، ورأوا في اجتماعهم أن يكون هذا المجمع على غرار الأكاديمية الفرنسية[٥] يتكون أعضاؤه من ثمانية وعشرين عضواً[٦]، واختاروا شيخ الأزهر رئيساً له، وأحمد لطفي السيد كاتب سره[٧]، وصدر قانونه الأول سنة ١٣٣٥ هـ = ١٩١٧ م[٨]، وحدد هدفه في خدمة اللغة العربية وفي وضع معجم يفي بحاجة ذلك الوقت، ويكون شاملاً لاصطلاحات العلوم والفنون والصناعات[٩]، وتكوّنت منه ست لجان، وقد أقر هذا المجمع طائفة من

---

(١) انظر: تحت راية القرآن ٥٤ ـ ٦٠ .

(٢) المرجع السابق ٥٩ .

(٣) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/٧٢، و (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء الأول: ١٧٥ .

(٤) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ماضيه وحاضره) ص: ١٦ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

(٦) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/٧٣ .

(٧) انظر: (مجامعنا اللغوية وأوضاعها) في مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء السابع ١٢٥ .

(٨) انظر قانون هذا المجمع في: مجلة المنار جـ١، المجلد ٢٠، شوال سنة ١٣٣٥هـ، ص: ٦١ ـ ٦٤ .

(٩) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/٧٣ .

الكلمات[١]، وكتبت فيه بحوث قيمة[٢] في مصطلحات علوم الفلسفة الحديثة، وأسماء المحراث، ومصطلحات الصوفية، ومذكرة في الترجمة والتعريب، لكن جلسات هذا المجمع انقضت عندما قامت ثورة ١٩١٩ م[٣] لتشتت أعضائه، ثم عاد بعض أعضائه للاجتماع في عام ١٣٣٩ هـ = ١٩٢١ م وتناقشوا في تجديده، وتولى رئاسته إدريس بك راغب (ت ١٣٤٧ هـ) بعد اعتذار شيخ الجامع الأزهر، وأصبح مقره دار إدريس راغب، وحدد في جلساته الغاية من هذا المجمع[٤]، وألفت لجانه فبلغت ثلاث عشرة لجنة، ووضعت اللائحة الداخلية له، وأقر طائفة من الكلمات العلمية[٥] .

وكان هذا المجمع يعقد اجتماعاته أسبوعياً في دار رئيسه، ثم أصبح يعقد اجتماعاته كلما دعت الحاجة إلى انعقاد المجمع، وبعد خلاف بين أعضائه

---

(١) من ذلك وضع (الوشل) وهو الحبل الغليظ من الليف مكان (السلب)، و(الهرمول) مكان (الشوشة) وهي شعر أعلى الرأس، و(الماصر) بدل (الجمرك)، و(المليل) بدل (المدمس). انظر: (مجامعنا اللغوية وأوضاعها) في مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء السابع: ١٢٥ .

(٢) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في مجلة المقتطف، مجلد ٧٢، ١/ ٦٣، ٦٤ ، ومجمع اللغة العربية: دراسة تاريخية ص: ٢٠ .

(٣) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ماضيه وحاضره) ص: ١٧ .

(٤) ذكر محب الدين الخطيب في مجلة الزهراء (مجلد ٤ جـ٥ ص ٢٦٤) أنه في ١٦ من ربيع الأول سنة ١٣٤٠هـ اجتمع أعضاء مجمع دار الكتب وضموا إليه خليطاً غير متجانس من الأدباء، وأعلنوا تأسيس مجمع لغوي لتأليف معجم عصري، يجمع بين مادة المعجم العربي القديم، وبين ما استعمله الأدباء المحدثون، وما يضعه المجمع نفسه من الأوضاع والمصطلحات، ثم نقد تكوين هذا المجمع من غير المختصين بالعلوم العربية .

(٥) انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/ ٧٤، و (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول ١٧٤ ، ومجمع اللغة العربية: دراسة تاريخية ٢١، ٢٢ . ومع هذا الجهد فلم يعلن للجمهور شيء من أعمال أعضائه أو تقريراتهم. وفي المقتطف أن هذا المجمع تألف من أربع عشرة لجنة .

انفضت جلساته[1] .

دعوة الشيخ عبد العزيز البشري:

كتب الشيخ عبد العزيز البشري (ت ١٣٦٢ هـ) تقريراً لوزير المعارف[2] عن حالة اللغة العربية من أيام الجاهليين إلى عصره، وتناول فيه المجامع واللجان التي عملت على إحلال العربي الفصيح محل العامي والدخيل والأعجمي، واقترح في آخره إنشاء مجمع لغوي يختار أعضاؤه من موظفي الحكومة وتجرى عليهم مكافآت مالية، وأيده فيه مدير الجامعة المصرية أحمد لطفي السيد وغيره .

دعوة محب الدين الخطيب:

وفي ذلك الوقت أو بعده بقليل كتب محب الدين الخطيب (ت ١٣٨٩ هـ) مقالاً بعنوان (حاجتنا اللغوية إلى مجمع يوثق به)[3] أبان فيه أهمية المجمع في الحفاظ على اللغة العربية، وذكر الصفات التي ينبغي أن تكون في عضو المجمع، وختمه بما يجب ملاحظته في المجمع اللغوي المرتجى .

دعوة أحمد لطفي السيد وإنشاء المجمع:

أعاد الدعوة إلى إنشاء مجمع لغوي أحمد لطفي السيد بعد أن أصبح وزيراً للمعارف، وأعد له مشروعاً كاملاً، وطالب فيه أن يكون من دوائر الحكومة تحت

---

(١) انظر: (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية .الجزء الأول: ١٧٥ ، ومجمع اللغة العربية: دراسة تاريخية: ٢١ ، ٢٢ .

(٢) هو صاحب المعالي علي الشمسي؛ لأنه أراد أن يؤلف هيئة تشرف على حركة الترجمة العلمية ، وما تحتاج إليه من المصطلحات، فطلب من الشيخ البشري أن يكتب له تقريراً في ذلك. انظر: (محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في المقتطف، مجلد ٧٢، ١/٦٤، ٦٥ .

(٣) انظر: مجلة الزهراء ، مجلد ٤ ، ج ٥ ، رجب ١٣٤٦هـ، ص: ٢٥٧ ـ ٢٦٩ .

إشراف وزارة المعارف[1] .

وعندما أصبح محمد حلمي عيسى (ت ١٣٧٢ هـ) وزيراً للمعارف تحقق إنشاء المجمع، فصدر مرسوم في ١٣ من ديسمبر سنة ١٣٥١ هـ = ١٩٣٢م بإنشائه[2]، وسمي: (مجمع اللغة العربية الملكي)[3] .

---

(١) انظر: مجلة المقتطف، المجلد ٧٤، ٣/ ٢٩٧ .

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء الأول ص: ٦ .

(٣) وفي عام (١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م) صدر مرسوم بتسميته (مجمع فؤاد الأول للغة العربية). انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء الخامس ٧٩، ٨٠ . وفي عام (١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م) صدر مرسوم باستبدال اسم (مجمع اللغة العربية) باسم (مجمع فؤاد الأول للغة العربية). انظر: محاضر الجلسات في الدورة العشرين ص: ١٨١، ١٨٢ .

أسباب إنشائه

كان لظهور مجمع اللغة العربية أسباب عديدة يرجع بعضها إلى مائة عام قبل تكوينه، فقد ظهرت مشكلات لغوية جديدة بعد قيام مدرسة الألسن (١٢٥١ هـ = ١٨٣٦ م) بترجمة ونقل الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية[١]، وكانت المخترعات الحديثة والاصطلاحات المعاصرة بأسمائها الأجنبية موضع مناقشة ومحاورة بين الخاصة والعامة، منها ما يقبل ومنها ما يجب أن يبدل بلفظ عربي[٢]، ثم كان لانتشار الصحافة واختلاف موضوعاتها وإمكانات الصحفيين اللغوية والثقافية أثر في بروز ظواهر لغوية شاذة عما تعارف عليه علماء العربية، واستعمال كلمات أعجمية في معانٍ لا يحتاج إليها في ذلك الوقت[٣]، يضاف إليها ظهور دعوات هادمة للفصحى كدعوة أمين شُميِّل (ت ١٣١٥ هـ) وويلككس (ت ١٣٥١ هـ) لهجر الفصحى وإحلال العامية محلها؛ لأن الفصحى هي سبب تأخر المصريين في نظرهما عن ركب المدنية الحديثة[٤]، وكذا دعوة جريدة المقتطف لكتابة العربية بالحروف اللاتينية؛ لأن الحضارة الغربية أوجدت ما ليس له معنى في الألفاظ العربية[٥].

وكانت مسألة التعريب وبخاصة تعريب المعاملات الرسمية هاجساً يقلق

---

(١) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢٥، والمصطلحات العلمية والفنية للدكتور ضاحي عبد الباقي ٣٨ ـ٥٦ .

(٢) انظر: كنز الرغائب ١/ ٢٠٢، ٢٠٣، مجلة الهلال . السنة الأولى ٧/ ٢٢١ ـ٢٢٥، ومجلة الأستاذ ج٢٩ . السنة الأولى ٦٧٣ ـ٦٨٠، ومجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الأول ١٧٤، ومجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الثامن والستون ص: ١٨٩ ـ٢٠٥ .

(٣) انظر: كنز الرغائب ١/ ١٧٩، ولغة الجرائد لليازجي ١، ٢، و(محاولات لإنشاء مجمع لغوي) في مجلة المقتطف مجلد ٧٢، ١/ ٥٨، وأعمال مجمع اللغة العربية ص: ٢٩، ٣٠ .

(٤) انظر: مجمع اللغة العربية: دراسة تاريخية ١٣ .

(٥) انظر: المرجع السابق، ثم انظر: مجلة الأستاذ ج٩ . السنة الأولى ص: ٦٨٥ .

كثيراً من الغيورين على اللغة العربية؛ لأن المعاملات كانت تكتب باللغة التركية، ثم كان الاحتلال البريطاني لمصر يهدد الثقافة العربية كلها واللغة العربية المعبرة عنها[1] .

وشعر كثير من العلماء والمصلحين بالحاجة إلى وضع معجم للغة العربية، يواكب ما استجد من مخترعات، وعلوم، وفنون، واصطلاحات، لا يقوم به إلا علماء متخصصون باللغة العربية وما يتعلق بها[2] .

ومع هذه الأسباب وغيرها وجدت فكرة إنشاء مجمع لغوي بالقاهرة قبولاً عند الملك فؤاد الأول (ت ١٣٥٥ هـ)؛ لأنها ستجعله منافساً ثقافياً للملك فيصل (ت ١٣٥٢ هـ) ملك العراق الذي أنشأ المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٩١٩ م[3]. وتجعله حامياً للثقافة العربية والإسلامية، ومن ثم يحق لمصر أن تكون وارثة للخلافة العثمانية التي سقطت .

---

(١) انظر: المقتطف، مجلد ٧٢، ١/٥٨، ٦١، مجلد ٧٤، ٣/٢٧١ـ٢٧٩، و (تاريخ المجامع) في مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول ١٧٤، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ماضيه وحاضره) ١٥، ١٦، وأعمال مجمع اللغة العربية ٣١ ـ٣٤، ومجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء الثامن والستون ١٨٩ ـ٢٠٥ .

(٢) انظر: مجلة المقتطف، مجلد ٧٢، ١/٦٣، مجلد ٧٤، ٣/٢٩٧، ومجلة المنار جا ١، مجلد ٢٠، ص: ٦٢، ومجلة الزهراء مجلد ٤، ٥/٢٦٤ .

(٣) انظر: أعمال مجمع اللغة العربية ٤١ ـ٤٦ .

٢ ـ أهداف المجمع

نص مرسوم إنشاء المجمع الصادر عام ١٣٥١هـ= ١٩٣٢م على أن أغراض المجمع هي:

«(أ) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، وذلك بأن يحدد في معاجم، أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينشر أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيّر مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) أن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه بقرار من وزير المعارف العمومية»[١] .

وحددت لائحة المجمع الداخلية[٢] في أول إنشائه أغراضه بما جاء في المرسوم مضيفة: أن للمجمع أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير إذا دعت الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية، وأن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية، وأن يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها .

---

(١) مجلة اللغة العربية . الجزء الأول: ٦، ٧ .

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الأول: ٢٢ .

وفي المرسوم[1] الذي صدر سنة (١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م) وعدل فيه بعض أحكام المرسوم الأول، أقر ما جاء في المرسوم الأول من بيان أغراض المجمع وأهدافه .

وفي القرار الجمهوري الذي صدر سنة (١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م) بشأن توحيد مجمع اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العربي بدمشق، حدد أغراض المجمع ووسائله، فكانت أغراضه تصب فيما يأتي[2]:

(١) المحافظة على سلامة اللغة العربية والحرص على وفائها بمطالب العلوم والفنون في مقدمتها ملائمتها لحاجات الحياة في العصر الحاضر.

(٢) توحيد المصطلحات في اللغة العربية.

(٣) الدراسات العربية وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب، وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضاراتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها وتأثرها بها .

(٤) بحث كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية وما يعهد إلى المجمع في بحثه من دراسات ومشروعات .

وجعل من وسائل تحقيق هذه الأهداف، ما يأتي[3]:

١ ـ وضع المعجمات للغة العربية .

٢ ـ الدراسة العلمية للهجات العربية الحديثة .

٣ ـ إصدار المجلات والنشرات لنشر بحوث المجمع وقراراته .

٤ ـ توثيق الصلات بالمجامع والهيئات العلمية واللغوية .

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء الخامس ١٧٥ .

(٢) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (ماضيه وحاضره) ١٢٨ .

(٣) انظر: المرجع السابق ١٢٩ .

٥ ـ نشر الوثائق والنصوص التاريخية وآثار أدباء العربية .

٦ ـ تشجيع المؤلفين والأدباء وأصحاب البحوث التي تخدم أغراض المجمع، ومنحهم جوائز عليها .

٧ ـ الدعوة إلى المؤتمرات والمهرجانات والمشاركة فيها .

٨ ـ التعاون بين المجمع ودور الكتب الوطنية .

ولا يزال العمل بهذه اللائحة المتضمنة لهذه الأهداف والوسائل قائماً .

٣ ــ لجانه

يبدأ العمل العلمي بالمجمع باللجنة العلمية التي تتكون من أعضاء المجمع على ألا يقل عددهم عن اثنين[١]، حيث تقوم اللجنة بإعداد المواد العلمية التي تحتاج إلى دراسة، ويقوم أحد أعضائها ببحثها وعرضها على اللجنة للمناقشة، ويساعدهم في البحث والمناقشة خبراء متخصصون في ذلك العلم[٢] .

وإذا وافقت اللجنة على الموضوع تُعِدُّ له قراراً، يرفع مع باقي أعمال اللجنة إلى مجلس المجمع ومن ثم إلى مؤتمره السنوي .

وفي الدورة الأولى للمجمع أقر أعضاؤه أن يتألف في المجمع لجان يعهد إليها البحث في أعمال المجمع فشكلت إحدى عشرة لجنة، هي[٣]:

١ ـ لجنة الرياضيات.
٢ ـ لجنة العلوم الطبيعية والكيميائية.
٣ ـ لجنة علوم الحياة والطب.
٤ ـ لجنة العلوم الاجتماعية والفلسفية.
٥ ـ لجنة الآداب والفنون.
٦ ـ لجنة المعجم.
٧ ـ لجنة اللهجات.
٨ ـ لجنة المجلة.
٩ ـ لجنة خزانة الكتب.
١٠ ـ لجنة الميزانية.
١١ ـ لجنة الأصول العامة .

ولم تزل لجان المجمع في ازدياد إلى أن أربت على ثلاثين لجنة، ومما يلاحظ أن بعض اللجان قد ألغيت وبعضها أحدثت، وبعضها قد انفصلت عن

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول: ٢٦ .

(٢) انظر: التراث المجمعي ١٣ .

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول ٢٨ ـ٣٣ .

لجنة أصلية[١] .

ويلاحظ أيضاً أن لجنة الأصول كانت إحدى لجان المجمع من أول إنشائه، وقد عهد إليها أن تعمل في بعض المسائل في الدورة الأولى لانعقاده، فدرست اللجنة الموضوعات الآتية[٢]: التضمين، والتعريب، والتوليد، والاشتقاق .

---

(١) انظر مثلاً: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الخامس ١٩٢ ـ١٩٥، والجزء السادس ١٦ ، ١٧٧، ٢٣٩ ـ٢٤٢، والجزء السابع ٤١ ـ٤٤، والجزء الثامن ٦٠ ـ٦٢، والتراث المجمعي ١٤، ١٥ .

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الأول ٣٣ .

٤ ـ أعماله

لم يقتصر عمل المجمع على إصدار القرارات العلمية المتعلقة بمصطلحات العلوم والفنون، والتعريب، والألفاظ والأساليب، والأصول اللغوية والنحوية والتصريفية، بل تجاوزت أعماله هذا النطاق، ومن أعماله التي يقوم بها غير تلك، ما يأتي:

أولاً: إقامة المسابقات الأدبية في ثلاثة مجالات:

١ ـ الشعر.

٢ ـ القصة والرواية.

٣ ـ المقالات والبحوث الأدبية .

ورصد لهذه المسابقات جوائز تشجيعية، وكان أول بدايتها في الدورة السابعة سنة ١٩٤١م[١]، واستمرت تقام سنوياً إلى اليوم .

ثانياً: مشاركة المجمع في المؤتمرات والمحافل العلمية، كمشاركته في المؤتمر الطبي الذي عقد في بغداد سنة ١٩٣٨م[٢]، والمؤتمر العلمي العربي بالإسكندرية[٣]، ومشاركته في إنشاء جماعة الدراسات الشرقية بالقاهرة[٤]، والمؤتمر الدولي الثالث والعشرين لاتحاد المستشرقين[٥]، وغيرها[٦] .

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الخامس ١٧٩ .
(٢) انظر: المرجع السابق ٩١ .
(٣) انظر: محاضر الجلسات في الدورة التاسعة عشرة ١٩١ .
(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الثامن ٤٥٠، ومحاضر الجلسات في الدورة العشرين ٢٦٧ ـ ٢٧٥ .
(٥) انظر: محاضر جلسات المجمع في الدورة العشرين ٢٧٦ .
(٦) انظر ـ مثلا ـ: مجلة المجمع، الجزء الثامن ٢٤٩، ٤٥٣، والجزء التاسع ٢٩٩، والجزء العاشر ٢٩٠، والجزء الرابع عشر ٥٤٥، ومحاضر الجلسات في الدورة التاسعة عشرة ١٣٢، ١٩١، ومحاضر الجلسات في الدورة الرابعة والعشرين ٧٢، ٢٤٥ .

ثالثاً: إجابة المجمع عما يرد إليه من أسئلة علمية، واستفسارات تتعلق بالمصطلحات والألفاظ الحضارية، كاستفسار إدارة المستشفيات الجامعية عن كلمة (رمد)، هل تطلق على قسم أمراض العيون[١]؟، وطلبها وضع تسمية عامة لمن يقومون بأعمال الخدمة والتنظيف في هذه المستشفيات[٢]، وكالإجابة عن الأسئلة الواردة من أساتذة اللغة العربية في مدرسة الزقازيق الثانوية[٣]، واستفسار أحد التجار عن كلمات لمسميات تجارية حديثة[٤].

رابعاً: المشاركة في وضع المناهج التعليمية، كدراسة تيسير الكتابة العربية لوزارة المعارف[٥]، ودراسته تيسير القواعد النحوية والتصريفية في مراحل التعليم العام[٦]، ومشاركته في مراجعة المصطلحات الكيميائية المستعملة في التعليم الثانوي التي وضعتها لجنة توحيد الترجمة العربية للمصطلحات العلمية في جامعة الدول العربية[٧].

خامساً: طباعة ما يصدر عن المجمع من بحوث، ومحاضرات، ومحاضر جلسات، وكتب تراثية محققة، وسأورد ما صدر عن المجمع في هذه الحقبة مرتباً ترتيباً هجائياً:

- الإبدال لابن السكيت، (طبع سنة ١٣٩٨هـ)[٨].

- أحاديث مجمعية لبعض أعضاء المجمع (طبع سنة ١٣٩٨هـ).

---

(١) انظر: محاضر جلسات المجمع في الدورة الثالثة والعشرين ١٨٨، ١٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٨٩ ـ١٩١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢٨٤ ـ٢٨٧.

(٤) انظر: محاضر جلسات الانعقاد الثاني ١٨٥.

(٥) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الخامس ١٧٩، ومحاضر الجلسات في الدورة السادسة ٤٤ ـ٤٦.

(٦) انظر: المرجعين السابقين.

(٧) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء العاشر ٢٩١.

(٨) بتحقيق د. حسين محمد شرف، ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف.

- الأفعال للسرقسطي، في أربعة أجزاء[1]، (طبع الأول منها سنة ١٣٩٥هـ).

- الألفاظ والأساليب[2]، صدر منه جزءان (طبع الأول منهما سنة ١٩٧٧م).

- التكملة والذيل والصلة للصغاني، وقد صدر في ستة أجزاء[3].

- التراث المجمعي في خمسين عاماً لإبراهيم الترزي (طبع سنة ١٩٨٤م).

- التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة للزبيدي وقد صدر منه سبعة أجزاء[4] آخرها صدر سنة ١٤١٦هـ.

- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري، صدر في جزءين[5]، (طبع سنة ١٩٨١م).

- ديوان الأدب للفارابي، صدر في أربعة أجزاء[6]، (طبع الأول منها في سنة ١٣٩٤هـ).

- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، صدر في جزء واحد[7] (طبع سنة

---

(١) حققها د. حسين محمد شرف، وراجعها د. محمد مهدي علاّم.
(٢) هي مجموعة قرارات صدرت عن لجنة الألفاظ والأساليب، وقد أعد المادة الأستاذان محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي.
(٣) شارك في تحقيقها الأساتذة: عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم الترزي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.
(٤) شارك في تحقيقها الأساتذة: مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، وعبد الوهاب عوض الله.
(٥) بتحقيق مصطفى حجازي، وعبد العليم الطحاوي، ومراجعة د. محمد مهدي علاّم وعبد السلام هارون.
(٦) قام بتحقيقها د. أحمد مختار عمر، وراجعها د. إبراهيم أنيس.
(٧) حققه د. عيد مصطفى درويش وراجعه د. محمد مهدي علاّم.

١٣٩٥هـ) .

ـ الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصغاني[١] (طبع سنة ١٤٠٣هـ).

ـ عجالة المبتدي وفضالة المنتهي للحازمي الهمداني[٢]، (الطبعة الأولى منه صدرت سنة ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م) .

ـ العيد الخمسين لمجمع اللغة العربية (بحوث ومحاضرات)، (طبع سنة ١٤١٠هـ) .

ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، صدر في خمسة أجزاء[٣]، (طبع الأول منها سنة ١٤٠٥هـ، والأخير سنة ١٤١٥هـ) .

ـ في أصول اللغة[٤]، صدر منه ثلاثة أجزاء (طبع الأول منها سنة ١٣٨٨هـ).

ـ كتاب الجيم، لأبي عمرو الشيباني، صدر في ثلاثة أجزاء والرابع فهارس للكتاب[٥] ، (طبع الأول منها سنة ١٣٩٤هـ) .

ـ لغة تميم دراسة تاريخية وصفية للدكتور ضاحي عبد الباقي (طبع سنة ١٤٠٥هـ) .

ـ مجلة المجمع، وقد صدر منها سبع وسبعون جزءاً[٦]، (طبع أول جزء

---

(١) حققه مصطفى حجازي، وراجعه د. محمد مهدي علاّم .

(٢) بتحقيق عبد الله كنون .

(٣) بتحقيق د. حسين محمد شرف، ومراجعه الأستاذ عبد السلام هارون، و د. محمد مهدي علاّم، والأستاذ محمد عبد الغني حسن، والأستاذ مصطفى حجازي .

(٤) هي مجموعة القرارات صدرت عن لجنة الأصول، وقد أعد مادة الأول منها الأستاذ محمد شوقي أمين، ومحمد خلف الله أحمد، والثاني محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، والثالث مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي .

(٥) شارك في تحقيقه عبد العليم الطحاوي، وإبراهيم الأبياري، وعبد الكريم العزباوي، وراجعه عبد الحميد حسن، ومحمد خلف الله أحمد ود. محمد مهدي علاّم .

(٦) يلاحظ أن المجلة كانت تصدر سنوياً ثم توقفت قرابة أحد عشر عاماً، سنة ١٩٣٧م =

بعد انتهاء الدورة الأولى في المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٩٣٥م) .

ـ مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً. ماضيه وحاضره. للدكتور إبراهيم مدكور (طبع سنة ١٣٨٣هـ) .

ـ مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً. المجمعيون. للدكتور محمد مهدي علام. (طبع سنة ١٣٨٣هـ) .

ـ مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (مجموعة القرارات العلمية[١]) (طبع سنة ١٣٨٢هـ) .

ـ مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً. للدكتور شوقي ضيف (طبع سنة ١٩٨٤م) .

ـ مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني (طبع سنة ١٩٨١م) .

ـ مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً[٢] (طبع سنة ١٤٠٤هـ) .

ـ مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، صدر منها ثمانية وعشرون جزءاً (طبع بعضها باسم معجم المصطلحات العلمية والفنية خرج أول جزء منها عام ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م) .

ـ مجموعة البحوث والمحاضرات[٣] وقد صدر منها إحدى عشرة مجموعة بدءاً من الدورة السادسة والعشرين وانتهاءً بالدورة السادسة والثلاثين (وطبع أول مجموعة سنة ١٩٥٩ ـ١٩٦٠م) .

= إلى سنة ١٩٤٨م بسبب الحرب العالمية الثانية، وقلة الموارد المالية، وتقطع إصدارها إلى عام ١٩٥٧م، وعادت تصدر سنوياً بعد هذا العام، وأصبحت من الجزء الخامس والعشرين سنة ١٩٦٩م تصدر مرتين في السنة .

(١) أخرجها محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين .

(٢) أخرجها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي .

(٣) طبعت بعض هذه المجموعات باسم (البحوث والمحاضرات) من غير كلمة (مجموعة).

ـ محاضر جلسات المجمع ومؤتمره، وقد بدأ طبعها من الدورة الأولى سنة ١٩٣٥م، واعتيض عنها من الدورة السادسة والعشرين إلى الدورة السادسة والثلاثين بطبع مجموعة البحوث والمحاضرات التي تلقى في تلك الدورة لعدم توافر المادة كاملة، وعدم تخصيص ميزانية لها، وعاد طبع المحاضر من الدورة السابعة والثلاثين، ثم توقف طبعها في الدورة الثامنة والأربعين إلى اليوم ماعدا محاضر جلسات المجلس والمؤتمر في الدورة المتمة للخمسين فقد طبعت في السنة نفسها التي أقيمت فيها الدورة .

ـ معجم ألفاظ الحضارة والفنون .

ـ معجم ألفاظ القرآن الكريم (طبع في ستة أجزاء صغيرة ثم طبع في جزءين كبيرين) وأول جزء طبع سنة ١٩٥٣م .

ـ المعجم البيولوجي (في جزءين) .

ـ المعجم الجغرافي (طبع سنة ١٩٧٤م) .

ـ معجم الجيولوجيا (طبع سنة ١٩٦٤م) .

ـ معجم الصيدلة (الكيمياء والصيدلة) .

ـ المعجم الطبي (المصطلحات الطبية) .

ـ معجم علم النفس .

ـ معجم علوم الأحياء والزراعة .

ـ معجم العلوم الاجتماعية (طبع سنة ١٩٦٦م) .

ـ معجم الفيزيقيا النووية والإلكترونيات (طبع سنة ١٩٧٤م) .

ـ معجم فيشر .

ـ المعجم الفلسفي (طبع عام ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م) .

ـ المعجم الكبير وصدر منه ثلاثة أجزاء .

ـ المعجم الوجيز (طبع سنة ١٩٨٠م) .

ـ المعجم الوسيط (الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤م) .

ـ معجم الهيدرولوچيا (علم المياه) .

القسم الأول

قرارات المجمع النحوية والتصريفية: جمعاً ودراسة

- توطئة: المراحل التي يمر بها القرار المجمعي، ومفهومه
- الفصل الأول: القرارات النحوية
- الفصل الثاني: القرارات التصريفية



المراحل التي يمر بها القرار[1] المجمعي، ومفهومه:

بدأ المجمع عمله بهيئتين[2]، هما:

أ ـ اللجنة العلمية. ب ـ دورة الانعقاد السنوي للمجمع.

وفي الدورة السابعة سنة ١٩٤٠م صدر مرسوم[3] عُدل فيه بعض أحكام المرسوم الأول لإنشاء المجمع، وأضيفت فيه هيئة مجلس المجمع؛ فأصبح القرار المجمعي يمر بثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: دراسة اللجنة العلمية[4] للمسألة ومناقشة البحث أو المذكرة المعدة لها، ثم يصوّت عليها، وإذا وافق أكثر أعضاء اللجنة عليها صيغ لهذه المسألة قرار، ويسمى قرار اللجنة، فيقال مثلاً: أقرت لجنة الأصول، أو هذا قرار لجنة الأصول.

المرحلة الثانية: يعرض قرار اللجنة على مجلس المجمع[5] الذي يعقد جلسته كل أسبوع، ويوضح مقرر اللجنة الغاية من هذا القرار، ويجيب عن أسئلة أعضاء

---

(١) القرار والقرور الثبات والسكون والاستقرار، والقرار المطمئن من الأرض، وقوله تعالى: ﴿**ما لها من قرار**﴾ أي: مالها من أصل تمتد إليه. انظر: القاموس المحيط واللسان العرب (قرر) والناس اليوم يطلقون كلمة القرار ويريدون ما يتوصل إليه الإنسان من رأي.
ولعل الرابط بين هذا المعنى والمعنى اللغوي أن الإنسان عندما يتخذ قراراً كأنه ثبت وسكن لما رآه.

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الأول ٨، ٩.

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الخامس ١٧١، ١٧٦.

(٤) سبق الحديث عن اللجان وأعمالها ص: ٣٢.

(٥) مجلس المجمع مكوّن من أعضاء المجمع المصريين فقط، ويعرض عليه أعمال اللجان، وما يتعلق بشؤون المجمع الداخلية، وصلاته الخارجية، ويقوم بإعداد أعمال المؤتمر السنوي. انظر: التراث المجمعي ١٥، ومجلة مجمع اللغة العربية. الجزء الخامس ١٧١.

المجلس، ثم يصوّت عليه، وإذا وافق أكثر الأعضاء عليه سمي قرار المجلس .

المرحلة الثالثة: يعرض القرار الذي وافق عليه المجلس على أعضاء المجمع في المؤتمر الذي يعقد مرة في السنة[1]، ومدته أسبوعان متواليان، ويقوم مقرر اللجنة بشرح القرار والإجابة عن أسئلة أعضاء المجمع، ثم يصوّت عليه، وإذا وافق عليه أكثر أعضاء المؤتمر سمي قراراً مجمعياً .

إذاً، القرار المجمعي هو الذي يقره مؤتمر المجمع، وهو الذي يصح أن ينسب إلى المجمع، فيقال: إنه أجاز كذا، أو منع كذا، أما قرار اللجنة، وقرار المجلس فلا ينسبان إليه .

والدراسة في هذا البحث ستتناول ما أقره المجمع في مؤتمره ولن يدخل فيه ما عدل عنه المجمع أو طلب المؤتمر سحبه كقرار جواز رفع المستثنى بإلاّ بعد كلام تام موجب[2]؛ لأن المؤتمر طلب صرف النظر عن هذا الموضوع؛ لأنه سيؤدي إلى البلبلة والاضطراب[3]، وكقرار جواز لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله اسم ظاهر[4]، كقوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[5] .

---

(١) مؤتمر المجمع مكوّن من أعضاء المجمع المصريين وغير المصريين، ويدعى إليه بعض الأعضاء المراسلين، ينظر المؤتمر في أعمال اللجان التي أقرها مجلس المجمع، ويصدر فيها قرارات، ويناقش البحوث العلمية التي يعدها أعضاء المجمع، وينتهي بإصدار قرارات وتوصيات عامة. انظر: التراث المجمعي ١٥، ومجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الخامس ١٧١، ١٧٢ .

(٢) انظر: في أصول اللغة ٢/١٥٨ .

(٣) انظر: المرجع السابق (هامش) .

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/٢٠٩ .

(٥) سورة الأنبياء: ٣ .

الفصل الأول

القرارات النحوية



إعراب الأعلام التي جاءت على صيغة المثنى

القرار:

«أقرّ المجمع حكاية إعراب الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة المثنى في حالة خاصة، واشتهرت بذلك»[1].

دراسة القرار:

ذكر سيبويه أنه إذا سمي علم بصيغة المثنى نحو: زيدان، فإنه يجوز فيه وجهان:

الأول: أن يحكى كما كان عليه قبل التسمية، فيعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، يقال: هذا زيدان، ورأيت زيدين، ومررت بزيدين. ويقال في الأعلام الجغرافية: هذه البحران، وزرت البحرين، ومررت بالبحرين. قال فيه: « فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين»[2].

الثاني: أن يجرى مجرى سلمان في لزوم الألف وإعرابه على النون إعراب ما لاينصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون، يقال: هذان زيدانُ، ورأيت زيدانَ، ومررت بزيدانَ. ويقال في الأعلام الجغرافية: هذه البحرانُ، وزرت البحرانَ، ومررت بالبحرانِ، وهذه عَيْنانُ[3]، ورأيت عينانَ، ومررت بعينانَ.

قال سيبويه في الكتاب: « ومن النحويين من يقول: هذا رجلانُ كما

---

(١) صدر في الجلسة الرابعة والعشرين من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الخامسة ص ٣١٦ .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٢ .

(٣) عينان: هضبة جبل أحد بالمدينة، ويقال: جبلان عند أحد. انظر: معجم البلدان ٤/ ١٩٦ .

ترى، يجعله بمنزلة عثمان»[1] .

ووافقه في ذكر الوجهين: المبرد[2] والزجاج[3] والزجاجي[4] وغيرهم[5] .

وخرج على الوجه الثاني قول الشاعر:

ألا يـا ديـارَ الـحـيِّ بـالـسَّـبُـعـانِ أملَّ عـلـيـهـا بـالـبِـلَـى الـمَـلَـوانِ[6]

أما المجمع فقد رأى أن تحكى الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة المثنى سواء جاءت بالألف والنون أو بالياء والنون؛ لاشتهارها بتلك الحالة .

ولم يذكر النحويون غير الوجهين السابقين، بل صرح سيبويه[7] نفسه بمنع مجيئه بالياء والنون، وتبعه المبرد[8] والزجاج[9] وغيرهما[10]، وعللوا ذلك؛ بأنه ليس في الأسماء المفردة ما آخره ياء ونون زائدتان، وقبل الياء فتحة .

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٢ .

(٢) المقتضب ٤/٣٦ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٩ .

(٤) الجمل: ٣٤٤ .

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ل ٩٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧٤، وشرح التسهيل ١/ ٦٥، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦٦، ٢٦٧، والملخص: ٦٣٨، والارتشاف ١/ ٤٥٢، والمساعد ١/ ٤١، والهمع ١/ ١٧٠ .

(٦) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه: ٢٣٧ والكتاب ٤/ ٢٥٩، وإصلاح المنطق: ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٢، والخصائص ٣/ ٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٤، وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٢، ونُسب إلى ابن أحمر، وهو في ديوانه: ١٨٨، وشرح الأشموني ٤/ ٣٠٩، وانظر: معجم البلدان ٣/ ١٨٥ . والسبعان: اسم موضع في ديار قيس، وأملّ بمعنى دأب ولازم، والملوان: الليل والنهار .

(٧) الكتاب ٣/ ٢٣٢ .

(٨) المقتضب ٤/٣٦ .

(٩) ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٦٣ .

(١٠) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ل ٩٨، ٩٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦٧، والملخص: ٦٣٨ .

يقول سيبويه: «فإن قلت: هل تقول: هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين؟ فإنه إنما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم»[1] .

وبالرجوع إلى لسان العرب تبين لي أن موضعاً واحداً من أسماء الأماكن التي جاءت على صيغة المثنى جاء محكياً بالياء والنون، وهو (البحرين)[2]، وأن سبعة مواضع منها جاءت ملازمة للألف، وأعربت على النون إعراب ما لاينصرف، هي:

١ ـ حُرّان[3] ٢ ـ حماطان[4] ٣ ـ داران[5] ٤ ـ ساقان[6] ٥ ـ السبعان[7] ٦ـ عمودان[8] ٧ ـ زبيدان[9] .

أما المواضع الآتية فقد جاءت معربة إعراب المثنى، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً وهي:

١ ـ أبانان[10] ٢ ـ أجنادان[11] ٣ ـ الأملحان[12] ٤ ـ البيضتان[13]

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٢ .
(٢) اللسان: (بحر)، ومعجم البلدان ١/ ٤١١ .
(٣) انظر: اللسان (حرر)، ومعجم البلدان ٢/ ٢٧٣ .
(٤) انظر: اللسان (حمط)، ومعجم البلدان ٢/ ٣٤٢ .
(٥) انظر: اللسان (دور) .
(٦) انظر: اللسان (سوق) .
(٧) انظر: اللسان (سبع)، ومعجم البلدان ٣/ ٢٠٨ .
(٨) انظر: اللسان (عمد) .
(٩) انظر: اللسان (زبد)، ومعجم البلدان ٣/ ١٤٨ .
(١٠) انظر: اللسان (أبن)، ومعجم البلدان ١/ ٨٣ .
(١١) نظر: اللسان (جند)، ويأتي بالياء فيقال: أجنادَين بفتح الدال فتكسر معها النون فيكون مثنى، وتكسر الدال وتفتح النون فيكون جمعاً. انظر: معجم البلدان ١/ ١٢٩ .
(١٢) انظر: اللسان (ملح)، ومعجم البلدان ١/ ٣٠٣ .
(١٣) انظر: اللسان (بيض)، ومعجم البلدان ١/ ٦٣١، ٦٣٢ .

٥ ـ الحصنان[١] ٦ ـ الدونكان[٢] ٧ ـ رمانتان[٣] ٨ ـ شخصان[٤] ٩ ـ شيخان[٥]
١٠ ـ العُرفتان[٦] ١١ ـ العرقان[٧] ١٢ ـ عينان[٨] .

والذي أراه الالتزام بالوجهين اللذين ذكرهما سيبويه في إعراب ما جاء على صيغة المثنى، وهما:

١ ـ إعرابه إعراب المثنى بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً .

٢ ـ إلزامه الألف، فيجري مجرى سلمان، بإعرابه إعراب ما لاينصرف على النون .

وذلك؛ لأن كلمة واحدة لا تقيم قاعدة يبنى عليها، وقد ذكر الرضي أن هذه الكلمة وهي (البحرين) جاءت على خلاف القياس[٩]، فقيل فيها: هذه البحرينُ بضم النون، ودخلت البحرينَ، ومررت بالبحرينِ. ونسب إلى الأزهري أن منهم من يقول: (البحران) على القياس، والذي يدل على أن هذا هو الأصل أن النسب إلى (البحران) أكثر من النسب إلى (البحرين). فيقال: بحراني أكثر من بحريني[١٠] .

وجاء في العين[١١] للخليل: « يقال: انتهينا إلى البحرين، وهذه البحران بالإعراب» .

---

(١) انظر: اللسان (حصن)، ومعجم البلدان ٢/ ٣٠٤ .
(٢) انظر: اللسان (دنك)، ومعجم البلدان ٢/ ٥٥٦ .
(٣) انظر: اللسان (رمم)، ومعجم البلدان ٣/ ٧٦، ٧٧ .
(٤) انظر: السان (شخص)، ومعجم البلدان ٣/ ٣٧٢ .
(٥) انظر: السان (شيخ)، ومعجم البلدان ٣/ ٤٣١ .
(٦) انظر: اللسان (عرف) .
(٧) انظر: اللسان (عرق)، ومعجم البلدان ٤/ ١٢٠ .
(٨) انظر: اللسان (عين)، ومعجم البلدان ٤/ ١٩٦ .
(٩) شرح الكافية ٣/ ٢٦٧ .
(١٠) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٦٧، ثم انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٦، وتهذيب اللغة ٥/ ٤٠، واللسان (بحر) .
(١١) ٣/ ٢٢٠ .

إلا أن استعمال (البحرين) بالياء والنون في الأحوال الثلاثة أكثر من استعمال (البخران) كما ذكر الرضي[1] .

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣/٢٦٧، وكذلك تاج العروس (بحر) .

إعراب ما جاء على صيغة جمع المذكر السالم من الأعلام

للمجمع قراران في إعراب ما جاء على صيغة جمع المذكر السالم من الأعلام:

القرار الأول: «أقر حكاية الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة جمع المذكر السالم في حالة خاصة، واشتهرت بذلك»[(١)] .

القرار الثاني: «أن يعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين ومع لزوم الواو، فإن كان علماً لمؤنث منع من الصرف للعلمية والتأنيث، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهياً بياء ونون زائدتين»[(٢)] .

دراسة القرارين:

إذا سمي علم بصيغة جمع المذكر السالم نحو: زيدون، وحمدون، ونصيبين، فللعلماء خمسة آراء في إعرابها:

الأول: أن تعرب بالحروف إجراءً لها على ما كانت عليه قبل التسمية بها، فيقال: هذا زيدون، ورأيت زيدين، ومررت بزيدين. وذكر هذا الوجه سيبويه[(٣)]، والمبرد[(٤)] والزجاج[(٥)] وغيرهم[(٦)]. وهو أحد الرأيين في توجيه قوله

---

(١) صدر القرار في الجلسة الرابعة والعشرين من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة. انظر القرار في: محاضر الجلسات. الدورة الخامسة ٣١٦ .

(٢) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في الدورة الثالثة والثلاثين، سنة ١٩٦٧م. انظر القرار في: أصول اللغة ١/ ١١٣ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٩، ٢٣٢ .

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٣٣١، ٣٣٢، ٤/ ٣٦، ٣٧ .

(٥) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٠ .

(٦) انظر: الجمل للزجاجي: ٣٤٤، ٣٤٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي: =

تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾[١]،[٢] .

الثاني: أن تجرى مجرى غسلين في لزوم الياء وكون الإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة، فيقال: هذا زيدينٌ، ورأيت زيديناً، ومررت بزيدينٍ .

أما إن كان أعجمياً فإنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف فيقال: هذه قِنَّسرينُ، ورأيت قنسرينَ، ومررتُ بقنسرينَ .

ووجه الشبه بغسلين، أن فيه زيادتين كالجمع؛ لأنه يقال غَسْل فأعربوها بالحركات على النون مع لزوم الياء مثله. وذكر هذا الوجه سيبويه[٣] والمبرد[٤] والزجاج[٥] والزجاجي[٦] والسيرافي[٧] وغيرهم[٨] .

الثالث: أن تجرى مجرى هارون في لزوم الواو وكون الإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة، فيقال: هذا زيدونُ، ورأيت زيدونَ، ومررت بزيدونَ .

= ١٨٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٥، والمخصص ١٧/ ١٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦، والملخص: ٦٣٨، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٦٦، والارتشاف ١/ ٤٥٢، والتصريح ١/ ٧٥ .

(١) سورة المطففين: ١٨، ١٩ .

(٢) انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥/ ١٨٠، الوجه الآخر أن عليين صفة للملائكة ولذلك جمعت بالواو والنون .

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٩، ٢٣٢ .

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٣٦، ٣٧ .

(٥) انظر: ما ينصرف وما لاينصرف: ٣٠ .

(٦) انظر: الجمل: ٣٤٤ .

(٧) انظر: شرح الكتاب ٤/ ل٩٨ .

(٨) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي: ١٨٤ ـ ١٨٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٥، والمفصل: ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٦، والملخص: ٦٣٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٦٦، ٢٦٧، والارتشاف ١/ ٤٥٢، والتصريح ١/ ٧٥ .

وذكر هذا الوجه ابن مالك[1] وأبو حيان[2] وغيرهما[3]، وقال أبو حيان: «قال بعض أصحابنا: وهذا شاذ لا يقاس عليه»[4]، ولم يبين وجه الشذوذ.

الرابع: أن تجرى مجرى عَرَبون في لزوم الواو وكون الإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة، فيقال: هذا زيدونٌ، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدونٍ.

وذكر هذا الوجه المبرد[5] فيما نقله عنه الزجاج وقاسه الزجاج[6] على زيتون في لزوم الواو والإعراب على النون منونة، ونسبه ابن السيد[7] إلى الكوفيين، وممن ذكر هذا الوجه ابن عصفور[8] وابن مالك[9] وغيرهم[10].

واستُدل لهذا الوجه بقول الشاعر:

وَلَهَا بِالمَاطِرونِ إذا ... أَكَلَ النملُ الذي جَمَعا[11]

---

(1) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٩٨ .

(2) انظر: الارتشاف ١/٤٥٢ .

(3) انظر: التصريح ١/٧٥، ٧٦، والهمع ١/١٧١ .

(4) الارتشاف ١/٤٥٢ .

(5) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٣٠ .

(6) انظر: المرجع السابق .

(7) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ٣٧٠ .

(8) انظر: شرح الجمل ٢/٤٧٤ .

(9) انظر: شرح التسهيل ١/٨٦ .

(10) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٦٧، والملخص ٦٣٩، والتصريح ١/٧٦ .

(11) اختلف في نسبته: فنسب ليزيد بن معاوية، وهو في شعره: ٢٢، ونسب للأحوص الأنصاري وهو في ديوانه: ١٤١، ونسب لأبي دهبل الجمحي وهو في ديوانه: ٨٥، ونسب للأخطل وهو في ذيل شعره: ٥٥٣ . وانظر البيت في: مجاز القرآن ٢/٧٩، والكامل للمبرد ٢/٤٩٨، وشرح الأبيات المشكلة: ١٨٥، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٦، ولسان العرب: (مطر)، وخزانة الأدب ٧/٣٠٩ - ٣١٢ . ويروى بفتح النون كما في الممتع ١/١٥٨، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٧، والماطرون - وقيل: الناطرون -: موضع بناحية الشام .

واعترض أبو علي الفارسي قول الزجاج بثلاثة أمور:

١ ـ أنه لا شاهد له .

٢ ـ أنه بعيد من جهة القياس[١] .

٣ ـ أن زيادة الواو والنون بعد ضمة في آخر اسم، ليس من وضع العرب؛ لأنه لا يوجد في النكرات التي هي الأصل في الأسماء[٢]. وقال في البيت السابق: إن (ماطرون) اسم أعجمي، وليست الواو فيه حرف إعراب كما في سنين[٣] .

وقال ابن جني: إن النون في (الماطرون) ليست زائدة[٤]، وممن ضعف هذا الوجه ابن عصفور[٥] وابن مالك[٦] وابن أبي الربيع[٧]. يقول ابن مالك: «إنه قليل والحمل عليه ضعيف»[٨] .

الخامس: أن تلزمه الواو وفتح النون مطلقاً ،ويقدر الإعراب على الواو .

وقد نقل هذا الوجه عن السيرافي ابن سيده[٩] وابن عصفور[١٠] وابن مالك[١١] ، وغيرهم[١٢]، ونسب إليه قوله: « إن ذلك صحيح من كلام

---

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٨٤ .
(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٧ .
(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٨٥ .
(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٦ .
(٥) انظر: شرح الجمل ٢/ ٤٧٤ .
(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٦ .
(٧) انظر: الملخص ٦٣٩ .
(٨) شرح التسهيل ١/ ٨٦ .
(٩) انظر : المخصص ١٧/ ١٠٤ .
(١٠) انظر: الممتع ١/ ١٥٨ .
(١١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٩٧ .
(١٢) انظر: الارتشاف ١/ ٤٥٢ ، وأوضح المسالك ١٠ ، والتصريح ١/ ٧٦، والهمع ١/ ١٧١ .

العرب»[1]. وحمل على هذا الرأي قول الشاعر: «ولها بالماطرونَ إذا» فيمن رواه بفتح النون. وهو نظير من قرأ: «تَبَّتْ يَدَآ أبو لَهَبٍ»[2]. فقدر الإعراب على الواو. وهذا الوجه أضعفها كما ذكر ابن عصفور[3] وابن مالك[4]، يقول ابن عصفور: « وهذا أيضاً لا يعول عليه لشذوذه»[5].

ومما سبق يتبين أن الوجه الأول هو أقواها، وممن صرح بذلك المبرد[6] وابن مالك[7]، وقال ابن أبي الربيع: إنه الأقيس[8]، ويدل على ذلك أن الاسم إذا تجاوز سبعة أحرف نحو: (مستعتبون) مسمى به علم، تعين إجراؤه على ما كان عليه قبل التسمية[9].

أما المجمع فقد اختار في الاسم المختوم بواو ونون زائدتين كحمدون أو بياء ونون زائدتين كقنسرين أن يجرى مجرى الاسم المفرد، في كون الإعراب على النون منونة، مع لزوم الواو في الأول، فتقول: هذا حمدونٌ، ورأيت حمدوناً، ومررت بحمدونٍ، ولزوم الياء في الثاني فتقول: هذه قنسرينُ، وزرت قنسرينَ، ومررت بقنسرينَ.

وقد سبق أن إجراء الاسم الذي على صيغة (فَعْلون) مجرى غسلين في لزوم الياء وكون الإعراب على النون منونة قد أجازه جمهور النحويين.

---

(١) لم أجده في شرح الكتاب، انظر: الممتع ١/١٥٧، ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٧.

(٢) سورة المسد: ١. وانظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٨٢، وقال: «حكاه أبو معاذ».

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/٤٧٤، ٤٧٥.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٩٧.

(٥) شرح الجمل ٢/٤٧٥.

(٦) انظر: المقتضب ٤/٣٦، ٣٧.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/٨٦.

(٨) الملخص: ٦٣٨.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٦٦، والارتشاف ١/٤٥٢، والهمع ١/١٧١.

أما إلزامه الواو وجعل الإعراب على النون منونة فهو أضعف من الرأيين الأولين، غير أنه لا مانع من إجازته، ويمكن أن يجاب عما أورده أبو علي بما يأتي:

١ - أنه سمع من العرب قولهم: هذا ياسمونُ البر، ورأيت ياسمونَ البر، ومررت بياسمونِ البر[1].

وذكر ابن مالك[2] كلمات جاءت على هذا الوجه، وهي: سَيْلَحون[3] وناطِرون[4]، وماعِزون[5]، والماطرون[6]، وهي أسماء أمكنة.

وعليه قول الشاعر:

طَالَ لَيْلِي وبِتُّ كالمجنُونِ   واعتَرتْني الهمومُ بالماطِرُونِ[7]

وذكر ياقوت في معجم البلدان[8] موضعين جاءا على هذا الوجه، وهما: جيرون وبيرون.

٢ - أنه ليس فيه خروج عن القياس؛ لأنه رجوع إلى أصل إعراب الاسم المفرد، وهو أن يكون بالحركات الظاهرة.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧٤، وشرح التسهيل ١/ ٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٦.

(٣) موضع بين الكوفة والقادسية. انظر: اللسان (سلح)، ومعجم البلدان ٣/ ٣٣٩.

(٤) موضع بناحية الشام. انظر: اللسان (نطر).

(٥) بحثت عنه فلم أجده في المعجمات.

(٦) موضع بالشام قرب دمشق. انظر: اللسان (مطر)، ومعجم البلدان ٥/ ٥٠، ٥١.

(٧) نسب البيت لأبي دهبل الجمحي، وهو في ديوانه: ٦٨، ونسب لعبد الرحمن بن حسان وهو في شعره: ٥٩. وانظر البيت في: الخصائص ٣/ ٢١٦، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١١٦، والممتع ١/ ١٥٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٨، ولسان العرب (سنن)، وخزانة الأدب ٧/ ٣١٤.

(٨) ٥/ ٥١.

٣ ـ أن ابن مالك[1] ذكر أن هناك أسماء عربية جاءت مزيدة بالواو والنون بعد ضمة في آخر الاسم سواء كانت معرفة كحمدون وسعدون، أم نكرة كعَرَبون[2] وزَرَجون[3] .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٧ .

(٢) العَرْبون والعَرَبون ما عقد به البيع من الثمن. اللسان (عرب)، وانظر المعرب للجواليقي ٢٣ .

(٣) الزَّرَجون الماء الصافي يستنقع في الجبل. اللسان (زرجن) وقال: إنه عربي صحيح. وانظر: المُعَرَّب للجواليقي ١٦٥، قال: إنه فارسي معرب .

إجازة إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص إذا كان نكرة في حالتي الرفع والجر

القرار:

«يجوز إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة ـ عند الحاجة ـ في حالتي الرفع والجر»[1] .

دراسة القرار:

ذهب النحويون عامة إلى أن القياس في اسم الفاعل المنقوص النكرة حذف يائه إن كان مرفوعاً أو مجروراً، نحو: جاء قاضٍ عادلٌ، وسلمتَ على قاضٍ عادلٍ .

وممن ذهب إلى هذا الخليل[2] ويونس[3] وسيبويه[4] والمبرد[5] والزجاج[6] وأبو علي الفارسي[7] وغيرهم[8]. يقول سيبويه : « اعلم أن كلّ

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين ٥ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣١٠، وشرح الكتاب ٤/ل ١٣٥ .

(٣) انظر: شرح الكتاب ٤/ل ١٣٥ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٨ .

(٥) انظر: المقتضب ١/ ١٣٧ .

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤، ١٤٥ .

(٧) انظر: الإيضاح ١٩ .

(٨) انظر: اللمع ٥٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٨٤، والمقتصد ١/ ١٦٢، وشرح اللمع ١/ ١٣، والمتبع ١/ ١٨١، والتخمير ٤/ ٤٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٥٦، ٤٥٧، وشرح الملوكي ٣٤٩، ٣٥٠ والممتع ٢/ ٥٥٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٢٤٥، ٢٤٦ .

شيء كانت لامه ياءً أو واواً، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم، فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين، واواً كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبداً، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء .

واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع. وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضاً[1]» .

وإنما حذفت الياء من الاسم المنقوص المنكر[2]؛ لأنه إذا كان منصرفاً لحقه التنوين فيؤدي إلى اجتماع ساكنين، التنوين والياء التي في نحو «قاضي»، واجتماع الساكنين ممتنع، ومن ثم كان لا بد من تحريك أحدهما أو حذفه، فأما تحريك الياء فلا يجوز؛ لأن فيه رجوعاً إلى ما هُرِب منه وهو الثقل الموجود في الياء نفسها والكسرة قبلها، وأما تحريك التنوين ففيه مع الثقل إخراج له عن وضعه، فتعين الحذف، ولا يجوز حذف التنوين؛ لأنه دخل لمعنى وهو الدلالة على صرف الكلمة، وإذا حذف لم يبق عليه دليل؛ فتعين أن يكون الحذف للياء لأمرين :

١ - أن حذف أول الساكنين في كلمة واحدة هو القياس إن كان أولهما حرف علة، نحو: لم يكن .

٢ - أنه يوجد دليل على الياء إذا حذفت وهو الكسرة قبلها .

وخرج العلماء ما جاء بالياء من الاسم المنقوص المنكر على أنه خاص بالضرورة الشعرية[3]، كقول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٨ .

(٢) انظر في هذا التعليل: شرح الكتاب ٤/ل١٣٥، ١٣٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤، والمقتصد ١/ ١٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٨٢، ٨٣، والمتبع ١/ ١٨٠، ١٨١، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٢٤٥، ٢٤٦ .

(٣) نص على أنه لا يأتي إلا في الضرورة الشعرية: سيبويه في الكتاب ٣/ ٣١٤، والمبرد في المقتضب ٣/ ٣٥٤، وابن السراج في الأصول ٣/ ٤٤٢، ٤٤٣، وأبو علي الفارسي في التعليقة ١/ ٥٦ ،والأعلم في تحصيل عين الذهب ٤٨٩، والزمخشري في المفصل ٥٣٦، وابن عصفور في ضرائر الشعر ٤٢، وغيرهم .

فيوماً يُوافِيني الهَوى غَيْرَ ماضيٍ ويوماً تَرى مِنْهُنّ غُولاً تغوّلُ[1]

فجرّ الياء من « ماضي » .

وقول الآخر :

تراهُ وقَدْ فَاتَ الرُّماةَ كأنّه أمامَ الكِلابِ مُصْغيُ الخدِّ أَصْلَمُ[2]

فرفع الياء من « مصغي » .

ويجري الحكم بوجوب حذف الياء من اسم الفاعل المنقوص المنكر في حالة الوقف إذا كان مرفوعاً أو مجروراً كما جرى عليه في حالة الوصل، فيقال: هذا قاضْ، وسلمت على داعْ، ومنه الوقف على قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[4]. إلا أنه يجوز في حالة الوقف خاصة أن ترد الياء إلى الاسم المنقوص إذا كان مرفوعاً أو مجروراً، فيقال: هذا قاضي، وسلمت على داعي، فقد روى سيبويه[5] عن أبي الخطاب ويونس أن بعض العرب[6] يقفون بإثبات الياء، ونص على جوازها جمع من العلماء، منهم: سيبويه[7]، وابن

---

(١) البيت لجرير بن عطية. انظر: ديوانه ١/ ١٤٠، والكتاب ٣/ ٣١٤، والنوادر لأبي زيد ٥٢، والمقتضب ٣/ ٣٥٤، والأصول ٣/ ٤٤٣، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٣٤، والخصائص ٣/ ١٥٩، والمفصل ٥٣٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢٨، وضرائر الشعر ٤٢، والخزانة ٨/ ٣٥٩ . جاء في بعضها (يجارين) مكان (يوافيني)، والذي في الديوان (يجارين الهوى غير ما صِباً) وليس فيها شاهد. والتغول: التلون .

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي. انظر: ديوان الهذليين. القاسم الثاني. ١٤٦، والمنصف ٢/ ٨١، والخصائص ١/ ٢٥٨، والممتع ٢/ ٥٥٦، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٢٤٧ . الأصلم: المستأصل الأذنين، والشاعر يصف ظليماً قد فات الرماة لسرعة عدوه .

(٣) سورة طه: ٧٢ .

(٤) سورة الرحمن: ٢٦ .

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٣ .

(٦) عزيت هذه اللهجة إلى « أهل الحجاز». انظر: إتحاف فضلاء البشر ١١٣ .

(٧) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٣ .

السراج[1]، والزبيدي[2] وأبو علي الفارسي[3]، وابن جني[4]، وغيرهم[5].

وقرأ بها ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[7] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[8] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾[9].

ومع هذا فالوقف بحذف الياء عندهم هو الأكثر والأفصح[10] لأمرين[11]:

١ ـ أن الوصل هو الأصل، والوقف إنما هو عارض.

٢ ـ أن حذف الياء فيه إشعار بأن التنوين منويٌّ في الكلمة وإنما سقط لعروض الوقف.

يقول سيبويه: « هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) انظر: الواضح ٢٩١.

(٣) انظر: التكملة ١٩١، والحجة ٥/ ٢٣، ٢٤.

(٤) انظر: اللمع ٥٥.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧١٩، وشرح اللمع ١/ ١٤، والمفصل ٤٧٧، والفصول الخمسون ٢٦٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٥، ١٩٨٦، وشرح الشافية ٢/ ٣٠١، والارتشاف ١/ ٣٩٥، والمساعد ٤/ ٣٠٨.

(٦) سورة الرعد: ١١. انظر: السبعة ٣٦٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٧) سورة النحل: ٩٦. انظر: الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٦٧٥، والعنوان في القراءات السبع ١١٨.

(٨) سورة الرعد ٧. انظر: السبعة ٣٦٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(٩) سورة الرعد: ٣٤. انظر: السبعة ٣٦٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(١٠) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٣، والأصول ٢/ ٣٧٥، والحجة ٥/ ٢٣، ٢٤.

(١١) انظر: المتبع ١/ ١٨٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٠٨.

الياءات، وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد: العَمِي، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر. وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي، وغازي، وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا هاهنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال»[1] .

أما المجمع فقد أجاز إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة عند الحاجة في حالتي الرفع والجر واعتمد لذلك على ما يأتي[2]:

١ ـ أنه قد جاء إثبات الياء في قراءات قرآنية .

٢ ـ ما ذهب النحاة إليه من جواز إثبات الياء وحذفها وإن كانوا يرجحون الحذف على الإثبات .

والذي أراه موافقة جمهرة النحويين في التفريق بين الوصل والوقف في اسم الفاعل المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر. فيجب حذف الياء في الوصل، فيقال: هذا قاضٍ عادلٌ، وسلمت على قاضٍ عادلٍ؛ لأن هذا هو الوارد، ولم يذكر العلماء غيره في هذه المسألة .

أما الوقف فيجوز فيه حذف الياء وإثباتها، فيقال: هذا قاضْ، وهذا قاضيْ، وسلمت على قاضْ، وسلمت على قاضيْ؛ لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح أنها لغة فصيحة فلا يجوز ردها بحال .

---

(١) الكتاب ٤/ ١٨٣ .

(٢) انظر: محضر الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين ـ ص٥ .



دخول الألف واللام على كل وبعض

القرار:

«يجري في الاستعمال دخول (أل) على كل وبعض فيقال: الكل موافق، أو البعض موافق، وجمهرة النحاة يمنعون ذلك على أن منهم من أجازه، وبينهم ابن درستويه والزجاجي، وثمة من المأثور أمثلة لورود ذلك في الشعر، وقد جرى بذلك استعمال المولدين من قديم. ولذا ترى اللجنة إجازة دخول الألف واللام على كل وبعض»[(١)].

دراسة القرار:

اختلف العلماء في مسألة دخول الألف واللام على كل وبعض على قولين:

القول الأول: ذهب فيه جمع من العلماء إلى منع دخول الألف واللام على كل وبعض، منهم: الأصمعي[(٢)]، وأبو حاتم السجستاني[(٣)]، ابن ولاد[(٤)]، والزجاجي[(٥)]، وابن خالويه[(٦)]، والأعلم الشنتمري[(٧)]، والمعري في رسالة

---

(١) صدر القرار في الدورة الحادية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين: صفحة القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني: العددَ المزدوج ٢٨، ٢٩، ص ٢٣٤ .

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١/ ٤٩٠، ٤٩١ .

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١/ ٤٩١ .

(٤) انظر: الانتصار: ١٢١ .

(٥) انظر: الجمل ٢٤، ٢٥ .

(٦) لم أجده في (ليس من كلام العرب) المطبوع بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، وإن كان السيوطي نقل عنه في المزهر ٢/ ١٥٨ .

(٧) انظر: النكت ١/ ٤٤٥ .

الغفران[١]، والراغب الأصفهاني[٢]، والسخاوي[٣]، وأبو حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥]، والفيروزآبادي[٦]، وخالد الأزهري[٧] والسيوطي[٨].

نقل الأزهري عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: «قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع «العلم كثير ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل»، فأنكره أشد الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في بعض وكل...»[٩].

وقال ابن خالويه: «العوام وكثير من الخواص يقولون الكل والبعض وإنما هو كل وبعض، لا تدخلهما الألف واللام ...»[١٠].

واحتج هؤلاء العلماء لمنع دخول الألف واللام على كل وبعض بما يأتي:

١ ـ أنهما معرفتان دائماً، ولو جردتا من المضاف إليه، إذ الإضافة فيهما منوية، بحكم لزومهما إياها، فقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[١١] تقديره: كل من في السماوات والأرض، فالمضاف إليه محذوف مقدر، وكل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة لفظاً بقيت الإضافة متعلقة بهما معنى، والإضافة والألف واللام لا تجتمعان[١٢].

---

(١) انظر: رسالة الغفران ٤٥٧.
(٢) انظر: المفردات ٤٣٧.
(٣) انظر: سفر السعادة ١/٣٧.
(٤) انظر: البحر المحيط ١/٢٥٨.
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٨٠.
(٦) انظر: بصائر ذوي التمييز ٢/٢٥٨.
(٧) انظر: التصريح ٢/٣٥.
(٨) انظر: الهمع ٤/٢٨٦.
(٩) تهذيب اللغة ١/٤٩٠، ٤٩١.
(١٠) المزهر ٢/١٥٨.
(١١) سورة البقرة: ١١٦.
(١٢) انظر: تهذيب اللغة ١/٤٩١، وسفر السعادة ١/٣٧، والبحر المحيط ١/٢٥٨، والتصريح ٢/٣٥، والهمع ٤/٢٨٦.

٢ ـ أن كلاً وبعضاً لم تأتيا في القرآن الكريم، ولا في أشعار العرب المتقدمين إلا معرفتين[١]، ولهذا لم تدخلهما الألف واللام .

٣ ـ أن الحال تأتي منهما كقولهم: مررت بكلٍّ قائماً[٢]، فدل على أن كلاً وبعضاً ملازمتين للإضافة لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط .

وقد نسب هذا القول للمبرد[٣]؛ لأنه قرن بعضاً وكلاً بنصف التي يجب عنده أن تكون ملازمة للإضافة، ولو قطعت لفظاً منه فلا بد من نيتها[٤] .

القول الثاني: ذهب فيه جمع آخر من العلماء إلى إجازة دخول الألف واللام على بعض وكل، منهم الأخفش[٥] والجوهري[٦]، وأبو علي الفارسي[٧]، وابن درستويه[٨] وابن السِّيد البطليوسي[٩] والمعري في عبث الوليد[١٠]، وابن الشجري[١١] والباقولي[١٢]، وصاحب إعراب القرآن المنسوب

---

(١) انظر: المفردات ٤٣٧، والمزهر ٢/ ١٥٨ .

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ٢٥٨، والتصريح ٢/ ٣٥ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٥٥ .

(٤) انظر: الانتصار ١٢٠ .

(٥) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٥٥، والارتشاف ٢/ ٥١٥ .

(٦) انظر: الصحاح ٥/ ١٨١٢ .

(٧) نسب في هامش أمالي ابن الشجري المخطوط لأبي على في الحلبيات القول بهذا الرأي، وليس في المطبوع منها. انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، وهامش ١/ ٢٣٤، وهو منسوب إليه في: عبث الوليد ١٩٧، والتصريح ٢/ ٣٥، الهمع ٢/ ٢٨٦ .

(٨) انظر: الشوارد ٢١٠، ٢١١، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ٢٥٨، والهمع ٤/ ٢٨٦، والمزهر ٢/ ١٥٨ .

(٩) انظر: إصلاح الخلل: ٩٧، ٩٨ .

(١٠) انظر: عبث الوليد: ١٩٧ .

(١١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٧ .

(١٢) انظر: كشف المشكلات ١/ ١١١، ١١٢ .

للزجاج[1]، وملك النحاة[2] وابن الحنبلي[3] .

يقول الجوهري: «وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام وهو جائز؛ لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف»[4] .

ويقول ابن الشجري: « ثبت بما ذكرنا أن دخول الألف واللام على كل وبعض جائز من جهتين . . . »[5]، ثم ذكرهما .

واحتج هؤلاء العلماء لدخول الألف واللام على كل وبعض بما يأتي:

أولاً: ما سمع من قول المرقش الأصغر:

شَهِدتُ بِهِ عن غارةٍ مُسْبَطِرَّةٍ   يُطاعِنُ بعضَ القومِ والبعضُ طوَّحوا[6]

فأدخل أل على بعض .

وقول سحيم عبد بني الحسحاس:

رَأَيتُ الغنيَّ والفقيرَ كِلَيهما   إلى الموتِ يَأْتي الموتُ للكُلِّ مَعْمِدا[7]

فأدخل أل على كل .

---

(١) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٥٥ .

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ـ القسم الثاني ـ ٢/ ٦٥، ٦٦ .

(٣) انظر: بحر العوام ٢٥٧ .

(٤) الصحاح ٥/ ١٨١٢ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٧ .

(٦) البيت في جمهرة أشعار العرب ٤٤٢، لكن بلفظ (يطاعن أولاها سواء ويطرح) وهو في المفضليات ٢٤٣، بلفظ (يطاعن أولاها فئام مصبح) وليس فيهما شاهد على المسألة، لكن ذكرها بذلك اللفظ الباحث عبد الرحمن محمد إسماعيل في بحث له بعنوان (نظرات دقيقة حول بعض وكل) في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والخمسون، الجزء الرابع، ص ٧٩١ . والمسبطرة: الممتدة .

(٧) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، وانظره في ديوانه ٤١، ورسالة الغفران ٤٥٧، وعبث الوليد ١٩٧، وشرح درة الغواص ٧٠ . والذي في ديوانه بلفظ « يأتي منهما الموتى معمدا» ولا شاهد فيه. والمعمد: المقصد، أي: قاصداً .

وجاء في شعر المجنون:

لا تُنْكِرِ البعضَ من دَيني فَتَجْحَدَهُ ولا تُحدِّثُني أَنْ سوفَ تقْضِيني[1]

ثانياً: أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون: مررت بهم كلاً، فينصبون (كلاً) على الحال، ويجرونه مجرى مررت بهم جميعاً[2]، وإذا جاز انتصاب (كل) على الحال، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه؛ لأنه قد ثبت تنكيره.

والقول بإجازة دخول الألف واللام على كل وبعض منسوب إلى سيبويه[3] وليس في كتابه نص على ذلك. أما ابن الشجري فجعله قياس قوله[4]، فقد أجاز سيبويه في قول الشاعر:

ترى خَلْقَها نِصفٌ قناةٌ قويمة ونصفٌ نقًا يَرْتجُ أو يَتَمَرْمرُ[5]

أن ينصب (نصف) على أنه حال، فأصله عنده: ترى خلقها قناة قويمة نصفاً، ونقًا يرتج نصفاً، فلما قدم وصف النكرة عليها صار انتصابه على الحال، وإذا جاز عنده أن ينتصب نصف على الحال دل على أنه نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه، وكل وبعض مجراهما مجرى نصف، لأن نصفاً يقتضي الإضافة إلى ما هو نصف له، وكلاً يقتضي الإضافة إلى ما هو كل له،

---

(١) البيت لمجنون بني عامر، انظر البيت في: شرح درة الغواص ٧٠.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٤، ٢٣٥، والبحر المحيط ٩/ ٢٦٤.

(٣) انظر: عبث الوليد ١٩٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٥٥، وكشف المشكلات ١/ ١١١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣.

(٥) البيت لذي الرمة، انظره في: ديوانه ٢/ ٦٢٣، والكتاب ٢/ ١١، وجمهرة اللغة ١/ ١٩٩، والانتصار ١٢٠، والخصائص ١/ ٣٠١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٢. والقناة القويمة: الرمح المستقيمة، والتمرمر نحو معنى الارتجاج. وصف امرأة فجعل أعلاها في اللطافة كالقناة، وأسفلها في امتلائه كالنقا المرتج المتمرمر، أي يجري بعضه في بعض.

وبعضاً يقتضي الإضافة إلى ما هو بعض له، فإذا قدرت إضافة كل وبعض إلى المعارف كانتا معرفتين، وإذا قدرت إضافتهما إلى النكرات كانتا نكرتين، فهما في هذا بمنزلة نصف، تقول: نصف دينار، ونصف الدينار، وكل رجل، وكل الرجل، وبعض رغيف، وبعض الرغيف[1].

وقد نسب للزجاجي القول بإجازة دخول الألف واللام على كل وبعض[2]؛ لأنه قال في باب البدل من كتابه الجمل: «ويبدل البعض من الكل»[3]. وتبين لي أن هذه النسبة خاطئة لأمرين:

١ ـ أن استعمال الزجاجي للبعض والكل لا يلزم منه أن يكون مذهبه جواز دخول الألف واللام عليهما؛ إذ كثير من العلماء قد استعملوا كلاً وبعضاً بأل[4] في تعبيراتهم ولم ينسب إليهم القول به بمجرد الاستعمال.

٢ ـ أن الزجاجي قد علل استعماله للكل والبعض، وصرح بمنعه فهو يقول: « وإنما قلنا البعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، وأجوذ من هذه العبارة: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه »[5].

وغلّط المبرد[6] سيبويه في إجازة انتصاب نصف على الحال في بيت ذي الرمة، ورجح أن نصفاً في البيت معرفة؛ لأنها في نية الإضافة، والتقدير عنده: ترى خلقها نصفه كذا، ونصفه كذا.

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، ٢٣٤، بتصرف.

(٢) انظر: البحر المحيط١/٢٥٨، وتاج العروس ٥/ ٨ (بعض).

(٣) الجمل للزجاجي ٢٣، البحر المحيط ١/ ٢٥٨، واللسان (بعض).

(٤) انظر على سبيل المثال: الكتاب ١/ ٥١، والخصائص ١/ ٦٤، ٦٥، وفي تهذيب اللغة ١/ ٤٩: «قال أبو حاتم: ولا تقول العرب الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما ...».

(٥) الجمل ٢٤، ٢٥.

(٦) انظر: الانتصار ١٢٠، وتحصيل عين الذهب ٢٤٧، والنكت ١/ ٤٤٥.

وفرق الأعلم الشنتمري[1] بين النصف وبعض وكل، إذ النصف من باب الثلث وسائر الأجزاء إلى العشرة، وهو يثنى ويجمع، كما يفعل ذلك بالثلث وما بعده، فيقال: المال بينهما نصفان، وهذه القوارير إلى أنصافها، وليس ذلك في بعض وكل .

واعترض المجيزون المانعين بأن نصفاً وثلثاً وسدساً ونحوها، يصح أن تأتي نكرات بإجماع مع أنها في نية الإضافة، فيلزم منه أن تكون كل وبعض صالحتين لدخول الألف واللام، وإن كانت إضافتهما منوية لنكرة[2] .

وأجاب المانعون بأن النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه، وأما كلمة كل فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه[3] .

أما المجمع فقد أجاز دخول الألف واللام على كل وبعض، واعتمد على وروده في شعر سحيم ومجنون ليلى، وأن هذا الاستعمال قد جرى على ألسنة وأقلام المولدين من قديم .

والذي أراه أن كلاً وبعضاً الأصل فيهما ألا تدخل عليهما الألف واللام، لملازمتهما للإضافة، وأنهما قد وردتا في القرآن الكريم قرابة مائة مرة مجردتين عن الإضافة[4]، ومع هذا لم تتصل بأيّ منها أل المعرفة .

إلا أنه يستثنى من هذا الأصل مسألتان يجوز فيهما إدخال الألف واللام على كل وبعض، وهما:

المسألة الأولى: إذا أريد لفظ كل وبعض[5]، كأن يقال: الكل لإحاطة

---

(١) انظر: النكت ١/٤٤٥ .

(٢) انظر: إصلاح الخلل: ٩٧، ٩٨، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، وكشف المشكلات ١/١١٢، والتصريح ٢/٣٥ .

(٣) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٣٥ .

(٤) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مادتي (بعض) و(كلل) .

(٥) انظر: الكليات: ٧٤٢ .

الأفراد، وكما قال الإمام ثعلب: « أجمع أهل النحو على أن البعض شيء من أشياء أو شيء من شيء »[1].

المسألة الثانية: إذا كان المضاف إليه معهوداً عند المخاطب ،كأن أقول: وجهت إليك بالبعض من تلك الثياب، فابعث إليّ بالكل من تلك الدراهم. يقول ابن السيد في هذه المسألة: « إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم فيحسن دخول الألف واللام عليهما في هذا الوجه، لأنهما ليسا مضافين»[2]، وحملهما على قولهم الربع والثلث والنصف مما دخله الألف واللام مع إرادة الإضافة في الأصل[3] .

والذي سوّغ إجازة دخول الألف واللام على كل وبعض في هاتين المسألتين ما يأتي:

أولاً: أنه قد سمع منه ـ كما سبق في الأبيات ـ وإن كان قليلاً إلا أنه يدل على أن هذا الاستعمال ليس ممنوعاً منه دائماً .

ثانياً: أن الألف واللام قد تدخلان لغير التعريف، وإنما لمعاقبة الإضافة[4]، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[5] أي مأواه، ونحو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[6] أي أبوابها، وقوله تعالى: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾[7] أي هواها، وهكذا في آيات كثيرة .

ثالثاً: أنه قد يجاز ذلك بالحمل على النظير، فالكل يحمل على الجملة،

---

(١) تهذيب اللغة ١/ ٤٩٠ .
(٢) إصلاح الخلل ٩٧ .
(٣) انظر: المرجع السابق ٩٨ .
(٤) جواز ذلك هو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. انظر: البحر المحيط ١٠/ ٤١٠، والمغني: ٧٧، والدر المصون ١/ ٢١٥، ١٠/ ٦٨٢ .
(٥) سورة النازعات: ٤١ .
(٦) سورة ص: ٥٠ .
(٧) سورة النازعات: ٤٠ .

والبعض يحمل على الجزء[1] .

رابعاً: أن كلاً وبعضاً اسمان متمكنان كل التمكن في باب الاسمية، ولهذا إذا قطعا عن الإضافة لحقهما التنوين، بينما نجد قبل وبعد اسمين ناقصي التمكن في باب الاسمية، ولهذا يبنيان عندما يقطعان عن الإضافة لفظاً لا معنى.

وإذا كان كل وبعض متمكنين في باب الاسمية صح إضافتهما إلى معرفة وإلى نكرة فتتعرفان بالإضافة إلى معرفة، وتكونان نكرتين عند الإضافة إلى نكرة. ولو قطعتا عن الإضافة ونوي المضاف إليه معهما فإن المنوي يجوز أن يقدر بمعرفة وأن يقدر بنكرة .

وإذا جاز تقديره بنكرة لم تخرج كل وبعض معه عن التنكير، ومن ثم صح أن تلحقهما الألف واللام[2] .

خامساً: أن ابن مالك[3] خرج قراءة من قرأ ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[4] بالنصب على أن «كلاً» حال، والعامل (فيها)، كما عمل (فيهم) من قول النابغة:

رهطُ ابنِ كوزٍ مُحْقِبي أدراعهم[5] فيهم ورهط ربيعة بنِ حُذارِ[6]

وإذا جاز انتصاب (كل) على الحال كان نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه .

---

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات. القسم الثاني. ٦٦/٢ .

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٧/١ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٤٤، ٢٤٥ .

(٤) سورة غافر: ٤٨ . قرأ بالنصب ابن السميفع وعيسى بن عمر، انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٢٠٩، والبحر المحيط ٩/ ٢٦٣، والدر المصون ٩/ ٤٨٧، وهي في الكشاف ٣/ ٣٧٤، والمغني: ٢٥٧ من غير نسبة .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٤، ٢٤٥ .

(٦) البيت للنابغة، انظر البيت في: ديوانه ص ٥٥، وجمهرة اللغة ٢/ ٨٢٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦، والبحر المحيط ٩/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٨١ . ومحقبي أدراعهم، أي: أن أدراعهم في حقائب الرحال، فهي معدة للبس إذا فزعوا، وابن كوز وربيعة: رجلان من بني أسد .

الابتداء بالنكرة

القرار:

أجاز المجمع وقوع المبتدأ نكرة مطلقاً[1] .

دراسة القرار:

ذهب النحويون عامة إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ومنعوا لأجله الابتداء بالنكرة إلا إذا قاربت المعرفة بأن حصل منها نوع فائدة. فيمتنع أن يقال: رجل قائم؛ لأنه نكرة غير مفيدة. وجاز أن يقال: رجل في الدار قائم؛ لأنه قرب من المعرفة إذ ميز من رجل ليس في الدار .

وعلة منع الابتداء بالنكرة إذا لم تفد أن الخبر حكم، والسامع لا يستفيد شيئاً من الإخبار أو الحكم على غير المعين، فإذا حصل نوع فائدة مع النكرة المخبر عنها جاز الابتداء بها، إذ المقصود هو إفادة المخاطب[2] .

يقول سيبويه: « وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام، ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرّفه بشيء، فتقول: راكبٌ من بني فلان سائرٌ، وتبيع الدار؟ فتقول: حدٌّ منها كذا، وحدٌّ منها كذا،

---

(١) صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين. وقد حاولت الحصول على محضر الجلسة التي أجيز فيها هذا القرار أو نص القرار ولم أوفق، لكن أفادني الدكتور عبد الرحمن السيد، عضو المجمع، والأستاذ جمال عبد الحي المحرر في المجمع أنه أجيز في هذه الدورة ومضمونه موجود في بحث « الابتداء بالنكرة» للدكتور عبد الرحمن السيد .

(٢) انظر: المقتضب ٤/١٢٧، والأصول ١/٥٩، والتبصرة والتذكرة ١/١٠١، ١٠٢، ونظم الفرائد ٦١ .

فأصل الابتداء للمعرفة . . .»[١].

ويقول المبرد : « فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئاً؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً . . . »[٢] .

ونص عليه أيضاً الفراء[٣] والزجاج[٤] وابن السراج[٥] والصيمري[٦] والأعلم الشنتمري[٧] وغيرهم[٨] .

وإذا كانت النكرة لا يبتدأ بها إلا إذا حصل منها فائدة، فبم تحصل الفائدة؟

يقول ابن عصفور إن سيبويه « لم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة »[٩]. وذكر ابن هشام في المغني[١٠] أن المتقدمين لم يعولوا في ذلك إلا على حصول الفائدة .

إلا أنه يوجد في كتاب سيبويه إشارات لبعض مسوغات الابتداء بالنكرة، فمن ذلك:

---

(١) الكتاب ١/٣٢٨، ٣٢٩ .
(٢) المقتضب ٤/١٢٧ .
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٣ .
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٧ .
(٥) انظر: الأصول ١/٥٩ .
(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٠١، ١٠٢ .
(٧) انظر: النكت ١/٣٧٥، ٣٧٦ .
(٨) انظر: المفصل ٤٣، وشرح عيون الإعراب ١٩٣، ونتائج الفكر ٤٠٨ ـ٤١٠، ونظم الفرائد ٦١ ـ٦٣، وأمالي ابن الشجري ٣/١٩٣، ١٩٤، وشرح ملحة الإعراب ١٠٣، وكشف المشكل ١/٣١٣، والمستوفى ١/١٧١، والمتبع ١/٢٢٧، ٢٢٨، وشرح المفصل ١/٨٥ ـ٨٧، وشرح المقدمة الكافية ٢/٣٥٧ ـ ٣٥٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٨٩، ٢٩٠ .
(٩) شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٣ .
(١٠) ص: ٦٠٨ .

١ ـ أن تكون النكرة موصوفة، ومثل لها بقوله: راكب من بني فلان سائر، وحدٌ منها كذا وحدٌ منها كذا[١] .

٢ ـ أن يراد بالنكرة معنى كلام آخر، ومثل لها بقولهم شرٌّ أهر ذا ناب[٢]، وهو بمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر، وقولهم: شيء ما جاء بك[٣]، إذ هو بمعنى: ما جاء بك إلا شيء .

٣ ـ أن تكون النكرة دالة على دعاء، ومثل لها بقوله: سلام عليك، وخير بين يديك، وشرٌّ له[٤] .

وما زال النحويون يتتبعون مسوغات الابتداء بالنكرة، فذكر ابن مالك ستة مواضع في الألفية[٥]، وثمانية عشر موضعاً في شرح التسهيل[٦]، وجمع ابن عقيل[٧] أربعة وعشرين موضعاً، وذكر[٨] أن بعض المتأخرين أنهاها إلى نيفٍ وثلاثين موضعاً. وقد حصر أبو حيان[٩] هذه المواضع في موضعين، وهما: التخصيص والتعميم، وحصرها ابن هشام[١٠] في عشرة مواضع، والأشموني[١١] في خمسة عشر موضعاً .

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٢٩، وهو مثل، ورد ذكره في مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، والمستقصى ٢/ ١٣٠ .

(٣) انظر. الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٣٠ .

(٥) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢١٥، ٢١٦ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٥ .

(٧) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢١٦ ـ ٢٢٦ .

(٨) انظر: المرجع السابق ١/ ٢٢٧ .

(٩) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ١١٣ .

(١٠) انظر: المغني ٦٠٨ .

(١١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٨ .

ومع هذا يقول ابن هشام معلقاً: « رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقلٍّ مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح، أو معدد لأمور متداخلة»[1] .

أما المجمع فقد أجاز وقوع المبتدأ نكرة، واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[2] لذلك على ما يفهم من كلام بعض العلماء أنه يجيز الابتداء بالنكرة من غير قيد أو شرط .

فالرضي يقول: « وقال ابن الدهان ـ وما أحسن ما قال ـ: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت»[3] .

وابن مالك يقول: « ونبهت قائلاً (بشرط الفائدة) على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاماً، سواء كانا معرفتين أو نكرتين أو معرفة ونكرة»[4] .

ويعلق الدكتور عبد الرحمن السيد قائلاً: « أرى أن كل ما قيل عن الابتداء بالنكرة تزيد لا داعي إليه؛ لأن المعرفة والنكرة في الحكم سواء، وكما يجوز الابتداء بالمعرفة إذا أفاد الحكم عليها، يجوز الابتداء بالنكرة كذلك إذا كان الحكم عليها مفيداً، فإذا لم تتحقق الفائدة لم يصح أن يكون أحدهما مبتدأ»[5] .

والذي أراه موافقة جمهرة النحويين في اشتراط الفائدة للابتداء بالنكرة؛ إذ لم يشذ أحد من العلماء في هذا، بل إن ابن مالك[6] جعل شرط الإفادة في

---

(١) المغني ٦٠٨ .
(٢) انظر: «الابتداء بالنكرة» بحث الدكتور عبد الرحمن السيد، ص ٦ ـ ٨ .
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٣١ .
(٤) شرح التسهيل ١/ ٢٩٠ .
(٥) بحث « الابتداء بالنكرة» ص ٨ .
(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٧ .

الكلام النحوي يشمل إفادة المخاطب بما لم يكن يعلم، فإذا لم يفده شيئاً يجهله فإنه لا يعد كلاماً عند النحويين، ومثل لذلك بنحو: السماء فوقنا، لعدم حصول الفائدة منها. فإذا كان قولهم: السماء فوقنا لا يعد كلاماً مع أن المبتدأ معرفة، فمن باب أولى ألا يعد قولنا: رجل قائم كلاماً لعدم الفائدة أيضاً؛ لأن المبتدأ نكرة، وهي أبعد عن أن يخبر عنها من المعرفة. أما ما يذكره النحويون من مسوغات للابتداء بالنكرة، فهي أقرب إلى دلالات المعاني منها إلى ضبط القواعد، وإنما ذكرها العلماء تيسيراً للمتعلمين، وتقريباً للطالبين «إذ ليس كل أحد يهتدي إلى موطن الفائدة»[1] .

---

(١) المغني ٦٠٨ .

ظهور الكون العام

القرار:

«يرى جمهرة النحاة أن حذف الكون العام واجب، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي، ويرى المجمع أن ما ورد من تعبيرات علمية مثل: هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط: صحيح، وهو باب من الكون الخاص»[1].

دراسة القرار:

يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بالكون العام[2]، وهو الوجود المطلق المجرد الذي لم يقيد بشيء، والذي يمكن تفسيره بالحصول أو الوجود أو الحدوث أو الكون أو الاستقرار أو غيرها[3]. فإذا قيل: زيد في الدار، كان الجار والمجرور متعلقاً بخبر محذوف، وهذا الخبر دال على الوجود المطلق الكائن في الدار من غير أن يقيد هذا الوجود نوم أو يقظة أو قلق أو عمل أو فرح أو حزن أو أي شيء آخر يخصص هذا الخبر .

وإذا وقع الكون العام خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة وجب حذفه عند

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة السادسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٢٢، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٤ .

(٢) وعكسه الكون الخاص، وهو ما دل على وجود أو كون أو حدث خاص بمتعلقه، ويسميه بعضهم باللغو، وهذا المتعلق الخاص يكون ظاهراً، نحو قولهم: محمد جالس في الدار، وقد يجوز حذفه، في نحو: زيد على الفرس، أي مستقر، وقد يجب حذفه، في نحو: يوم الجمعة صمت فيه. انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٠٠ .

(٣) انظر: (بحث الكون العام) للأستاذ عباس حسن ـ في أصول اللغة ٢/ ١٢٩ .

جمهور النحويين، وممن نص على وجوب حذفه: العكبري[١]، وابن يعيش[٢]، واللورقي[٣]، والرضي[٤]، وأبو حيان[٥]، وغيرهم[٦]. وذلك نحو: مررت برجل عندك، أو في الدار، ونحو: مررت بزيد عندك أو في الدار، ونحو: زيد عندك أو في الدار، ونحو: جاء الذي عندك أو في الدار .

يقول العكبري: « ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً »[٧]. فيمتنع عندهم أن يقال: زيد موجود في الدار وكائن عندك .

واحتج أصحاب هذا الرأي بأمرين:

(١) أنه قد دل على المتعلق قرينة تعينه، والظرف سد مسده، فلا يجوز الجمع بينهما[٨] .

(٢) أن الظرف والجار والمجرور قد تحمّلا الضمير وأصبح ذلك المتعلق أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره[٩] .

وأجاز ابن جني[١٠] ظهور الكون العام إذا وقع خبراً أو صفة أو حالاً،

---

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤١ .
(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٩٠ .
(٣) انظر: المحصل في شرح المفصل ١/ ٨٩٣ .
(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٤٤ .
(٥) انظر: البحر المحيط ٨/ ٢٤١ .
(٦) انظر: الدر المصون ١/ ٣٩، والمغني ٥٨١، ٥٨٢، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٢١٠، ٢١٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٠، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٣٤، وحاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ٧/ ٤٨، وحاشية الجمل على الجلالين ٣/ ٣١٥، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/ ٩٧ .
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤١ .
(٨) انظر: اللباب ١/ ١٤١، وشرح الكافية ١/ ٢٤٤ .
(٩) انظر: شرح المفصل ١/ ٩٠، والدر المصون ١/ ٣٩ .
(١٠) انظر: شرح المفصل ١/ ٩٠، وشرح الكافية ١/ ٢٤٤ .

وقال ابن عطية في (مستقراً) من قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾[1]: « وهذا هو المقدر أبداً في كل ظرف وقع في موضع الحال »[2].

ونقل عن ابن مالك[3] أن حذفه أغلبي، واحتُج لهذا الرأي بقول الشاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عزَّ وإنْ يهُنْ   فأنتَ لَدَى بُحْبُوحةِ الهُونِ كائنُ[4]

فأظهر الخبر وهو (كائن) مع أنها قد دلت على كون عام في الظرف (لدى) .

أما ابن يعيش فمع منعه ظهور الكون العام إذا جاء خبراً أو حالاً أو صفةً أو صلةً، إلا أنه أجاز ظهوره إذا تقدم على الظرف أو الجار والمجرور[5] نحو: زيد كائن في الدار .

وأجاب أصحاب القول الأول أصحاب القول الثاني بأن (مستقراً) فيَ الآية بمعنى ثابت غير متقلقل، فليس الاستقرار فيها استقراراً مطلقاً بل استقرار خاص كقولهم: زيد جالس في الدار؛ لأن في قوله (مستقراً) أمراً زائداً على الاستقرار المطلق وهو كونه غير متقلقل، فمدلوله غير مدلول (عند)[6] .

أما البيت فشاذ لا يقاس عليه[7] .

---

(١) سورة النمل: ٤٠ .

(٢) المحرر الوجيز ١١٤/١٢ .

(٣) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٤٨/٧ .

(٤) البيت لأشجع السلمي، وليس فيَ شعره، انظر البيت في: البحر المحيط ٨/ ٢٤١، والدر المصون ٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٢١١/١، والمغني ٥٨٢، والهمع ٢/ ٢٢، والدرر اللوامع ١٨/٢ . وبحبوحة الشيء: وسطه .

(٥) انظر: شرح المفصل ٩٠/١ .

(٦) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١٧٣/٢، والمحصل ٨٩٣/١، والبحر المحيط ٨/ ٢٥١ .

(٧) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ٢١١/١، والدر المصون ٣٩/١، والدرر اللوامع ٢/ ١٨ .

أما المجمع فقد أجاز أمثلة ظهر فيها الكون العام مثل: هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط، خرجها على أن الكون فيها من الكون الخاص .

والذي أراه أن الكون المفسر بكائن أو مستقر أو حاصل أو موجود أو غيرها إذا أريد به مجرد الحصول والوجود تعين حذفه؛ لأنه أصبح كوناً عاماً. ولا فرق في هذا بين ما كان متقدماً وما كان متأخراً؛ لأن هذا هو قول أكثر العلماء، وعليه المسموع من كلام العرب. وما استدل به الفريق الثاني قد ورد عليه الاحتمال وما ورد عليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول:

«ذهب المجمع إلى أن الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية يكون مرفوعاً بفعل مقدر؛ أخذاً برأي البصريين في ذلك»[1] .

القرار الثاني:

«أورد المجمع فيما جرى استعماله من دخول (إذا) على الجملة الاسمية نحو قولهم: إذا المطر انقطع فاخرج، أن للنحاة فيه تخريجين: رأي البصريين وهو الرأي الشائع أن الاسم الذي بعد إذا يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، ورأي ينسب للأخفش والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة ويعزى لسيبويه، أن الاسم الذي بعد إذا يعرب مبتدأ، ورأى المجمع « أن إعراب الاسم فاعلاً وإن كان أقيس في الصناعة النحوية، فإن الرأي الذي يجعله مبتدأ فيه أخذ بالظاهر، وتيسير في الإعراب، وبعد عن افتراضه فعل محذوف »[2] .

دراسة القرار:

إذا ولي (إذا) الشرطية اسم مرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٥٣ .

(٢) صدر القرار في الدورة الحادية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين، صفحة القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني. العدد المزدوج: ٢٨، ٢٩، ص ٢٣٥ . وجاء فيهما (فعل محذوف) بالرفع، وحقه النصب .

﴿ٱنشَقَّتۡ﴾[1] وقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾[2]، فللعلماء في إعرابه رأيان:

الرأي الأول: أن الاسم يجب أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الآيتين: إذا انشقت السماء انشقت، وإذا كورت الشمس كورت.

وهذا القول هو المشهور من قول سيبويه في هذه المسألة في كتب النحويين[3]، وهو قول جمهور البصريين كالمازني[4] والمبرد[5] والزجاج[6] والنحاس[7] وأبي علي الفارسي[8] وغيرهم[9].

وحجتهم في وجوب إضمار فعل قبل الاسم المرفوع، أن (إذا) فيها معنى الشرط والجزاء، والشرط متعلق بأمر يصح أن يوجد ويصح ألا يوجد، وهذا المعنى لا يكون إلا في الأحداث المتجددة، ولهذا اختصت (إذا) بالدخول على الأفعال[10]. يقول المبرد: « ولا يجوز: آتيك إذا زيد منطلق؛ لأن إذا فيها معنى

---

(١) سورة الانشقاق: ١ .

(٢) سورة التكوير: ١ .

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل ٢/٢١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥، والجنى الداني ٣٦٨، وجواهر الأدب ٤٣٧ .

(٤) انظر: الانتصار ٦٦ .

(٥) انظر: المقتضب ٢/ ٧٤ ـ٧٧، والكامل ٣/ ١٢٢٩ .

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١١٧ .

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٥٥ .

(٨) انظر: المسائل المشكلة ٢١٥ .

(٩) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٠، والمقتصد ١/ ٢٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٩٠، والكشاف ٤/ ١٨٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٧، وشرح المفصل ١/ ٩٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١٣٦، والمغني ١٢٧، والجنى الداني ٣٦٨، وجواهر الأدب ٤٣٧، والفوائد الضيائية ٢/ ١٣٨ .

(١٠) انظر: المقتضب ٤/ ٣٤٧، والمسائل المشكلة ٢١٥، والكشاف ٤/ ١٨٧، ١٨٨ .

الجزاء، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل»[1] .

يضاف إليه أن فيه طرداً لباب الشرط حيث يتحقق به إضافة إذا الشرطية إلى جمل فعلية[2] .

الرأي الثاني: أن الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية يجوز أن يعرب مبتدأ والجملة التي بعده خبره، وقد عُزي هذا القول للأخفش[3] والكوفيين[4]، وقدمه الباقولي[5] في إعراب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتْ﴾[6] .

واختار هذا الرأي ابن مالك، فقد قال: « واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ وبقوله أقول»[7] .

وحجتهم في إجازة إعراب الاسم المرفوع بعد إذا مبتدأ، أن طلب إذا للفعل ليس كطلب إن الشرطية، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، وذلك كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم إعراب الاسم التالي لهمزة الاستفهام فاعلاً، لا يلزم أن يعرب فاعلاً بعد (إذا)[8] .

ولعل رأي سيبويه الذي يفصح عنه كلامه أنه يجيز على ضعف في الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية أن يعرب مبتدأ، يقول في الكتاب: « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في

---

(١) المقتضب ٤/٣٤٧ .

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥ .

(٣) انظر: الخصائص ١/١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٢، وشرح مقصورة ابن دريد ٢٥٥، وشرح التسهيل ٢/٢١٣ .

(٤) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ٢٥٥، والبحر المحيط ١/٤١٤، وشرح ابن عقيل للألفية ٣/٦١، والدر المصون ١٠/٦٩٩، والتصريح ٢/٤٠ .

(٥) انظر: كشف المشكلات ٢/١٤١٦، ١٤١٧ .

(٦) سورة المرسلات: ٨ .

(٧) شرح التسهيل ٢/٢١٣ .

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٣، والجنى الداني ٣٦٨، وتعليق الفرائد ٥/١٧٠، ٧١ .

القياس: إذا وحيث، تقول: إذا عبدَ اللّه تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد، وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس، والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد اللّه جالس، وإذا عبد اللّه جلس»[1] .

ويؤكد هذا أن السيرافي يقول في شرحه لما سبق من كلام سيبويه: «اعلم أن سيبويه قد أجاز الرفع بعدهما على الابتداء بهذا الكلام الذي ذكرناه . . .»[2] .

ولهذا رد المبرد على سيبويه إجازته الابتداء بعد إذا، فقال: « وأما (إذا) هذه فابتداء الاسم بعدها محال، وذلك لأنك لا تقول: اجلس إذا عبد اللّه جالس»[3] .

واحتج المبرد[4] على سيبويه بأنه قد نقض كلامه الذي يقول فيه: «الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال» [5] .

وخطأ المبرد سيبويه في إجازته الرفع على الابتداء بعد إذا في قول الشاعر:

---

(1) الكتاب ١/١٠٦، ١٠٧ .

(2) شرح الكتاب ١/ل ٢١٧، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٧٠، ١٧٦، وشرح ابن عقيل للألفية ٣/ ٦١ .

(3) الانتصار ٦٥، وانظر: المقتضب ٢/ ٧٤ .

(4) انظر: الانتصار ٦٥، ٦٦ .

(5) الكتاب ٣/ ١١٩ .

إذا ابنُ أبي مُوسى بِلالٌ بَلَغْتِه فقامَ بفأسٍ بين وِصْليكِ جَازِرُ[1]

وذكر أن أبا عثمان المازني يجيز الرفع على إضمار فعل تقديره (بُلِغَ) ومفسره كلمة (بَلَغْته)[2] .

وانتصر ابن ولاد لسيبويه فأجاب عما أورده المبرد بما يأتي[3] :

(١) أن سيبويه لا يجيز: اجلس إذا عبد الله جالس، وإنما يجيز قولهم: اجلس إذا عبد الله جلس، على أن الاسم المرفوع بعد إذا قد تلاه جملة فعلية لا اسم مفرد .

(٢) أن قولهم: اجلس إذا عبد الله جلس، عند سيبويه من باب الكلام المستقيم القبيح، فاستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه؛ لأنه قدم الاسم وأخر الفعل بعد أداة الغالب فيها أن يليها الفعل .

(٣) أن سيبويه لم يناقض كلامَه هنا كلامَه في مسألة إضافة ظروف الزمان التي بمعنى الاستقبال إلى الفعل ؛ لأن الإضافة عند ابن ولاد إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة، وليست إضافة إلى لفظ الفعل؛ ولهذا كان المعنى في حال تقديم الاسم على الفعل أو تأخره عنه سواء، فلا فرق في المعنى بين قولنا: زيد قام، وقولنا: قام زيد، وكذلك بين قولنا: إذا زيد تلقاه، وقولنا: إذا تلقى زيداً، فالمعنى فيهما غير متغير ولا منتقض، وإنما جعل القبح في الترتيب .

(٤) أن تأويل أبي عثمان المازني في البيت قبيح؛ لأنه أضمر ما يرفع

---

(١) البيت لذي الرمة، انظر: ديوانه ٢/١٠٤٢، والكتاب ١/٨٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤١، والمقتضب ٢/٧٤، والانتصار ٦٦، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٥٢٩، والخصائص ٢/٣٨٠، وأمالي ابن الشجري ١/٤٩، والخزانة ٣/٣٢ . والخطاب للناقة، ووِصْلَيها: المفصلان اللذان عند موضع نحرها .

(٢) انظر: الانتصار ٦٦ .

(٣) انظر: رد ابن ولاد في الانتصار ٦٦ ـ ٦٨ .

وفسره بما ينصب، والإضمار إنما يكون بمثل ما يظهر، وإذا جاز مثل هذا الإضمار لزمه أن يضمر فعلاً ناصباً، ويفسره بفعل رافع، فيقول في: أزيداً ضُرِب أبوه، إنه على معنى: أهنت زيداً ضُرب أبوه، وهذا غير جائز عند الجميع .

واستدل بعض القائلين[1] بإجازة إعراب الاسم المرفوع بعد إذا مبتدأ بقول الفرزدق:

إذا باهِلِيٌّ تَحْتَهُ حنظليّةٌ   لَهُ ولدٌ منها فذاك المُذرّعُ[2]

فجعل بعد الاسم الذي ولي إذا ظرفاً واستغنى به عن الفعل .

وأجاب القائلون بوجوب إضمار فعل قبل الاسم المرفوع بأن مجيء الاسم بعد (إذا) مخبراً عنه بمفرد ممتنع[3]، وردوا بيت الفرزدق بأمرين[4]:

١ ـ أنه من قبيل النادر .

٢ ـ أن حمله على إضمار فعل خير من جعله نقضاً للقاعدة ،ولهذا أضمروا (كان) قبل الاسم المرفوع، وتقديره عندهم: إذا كان باهلي تحته حنظلية .

وأورد من أجاز[5] إعرابه مبتدأ على المانعين أن هذا التأويل لا يمكن أن يحمل عليه قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وشرح ألفية ابن الناظم ٣٩٥، وتعليق الفرائد ٥/ ١٧١ .

(٢) البيت للفرزدق، انظر: ديوانه ٣٥٩، والكامل ٢/ ٦٥١، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥، وشرح أبيات المغنى ٢/ ٢١٦ . والمذرع: من كانت أمه أفضل من أبيه .

(٣) انظر: الانتصار ٦٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٩٥، والتصريح ٢/ ٤٠ .

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٩٦، والمغني ١٢٧ .

(٥) انظر: الخصائص ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣ .

إذا هُو لَمْ يَخَفْني في ابنِ عَمِّي   وإنْ لمْ أَلْقَهُ الرجلُ الظَّلومُ[1]

فقد ذكر ابن جني[2] أن في هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء؛ لأن (هو) من قوله: «إذا هو لم يخفني» ضمير الشأن، وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده، فيتعين رفعه بالابتداء.

ومثله قول الآخر:

وأنت امرؤٌ جَلْطٌ إذا هِي أرْسَلتْ   يَمِينُك شيئاً أمْسَكَتْهُ شمالكا[3]

ف(هي) في البيت ضمير القصة[4].

وكذا لا يمكن أن يحمل على تقدير فعل محذوف قول الشاعر:

فأَمْهَلَه حتَّى إذا أنْ كأنَّه   مُعاطِي يدٍ في لُجّةِ الماءِ غَامِرُ[5]

فجاءت أن الزائدة بعد إذا وبعدها جملة اسمية، ولا يكون هذا فيما يختص بالفعل من الأدوات[6].

أما المجمع فقد ذهب في قراره الأول إلى موافقة جمهور البصريين في أن

---

(١) البيت لضيغم الأسدي، انظر البيت في: الخصائص ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، والتذييل والتكميل ٢/ل٢١١، وشفاء العليل ١/ ٤٧١.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٠٤، ١٠٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٣) لم أجد من نسبه، انظر البيت في: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والتذييل والتكميل ٢/ل ٢١١. والجلط: القليل الحياء.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٥) البيت لأوس بن حجر، انظره في: ديوانه ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٣، والتذييل والتكميل ٢/ل٢١١، والمغني ٥١، وشفاء العليل ١/ ٤٧١، وشرح أبيات المغني ١/ ١٦٤. وصواب القافية (غارف) بدل (غامر) كما في الديوان وما رجحه السيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ١١٢، ١١٦، أي حتى بلغ الحمار هذا الوقت، والمعاطي: المنازل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٣.

ارتفاع الاسم بعد (إذا) الشرطية بفعل مقدر؛ لأمور:

١ ـ لشهرته وشيوعه .

٢ ـ لأن الاعتراض عليه لا يصل في قوته إلى درجة الاعتراض على الآراء الأخرى في هذه المسألة .

٣ ـ أنه لا يتعارض مع ما اشترط من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر[1]. وفي قراره الثاني ذهب إلى أن ارتفاع الاسم المرفوع التالي لـ (إذا) على الابتداء؛ لأنه جاء في القرآن الكريم أكثر من عشرين مثالاً، ومن الشعر العربي أكثر من ستمائة مثال، ظاهرها دخول إذا على جملة اسمية خبرها ماضٍ لفظاً أو معنى .

وجعل من مسوغات الأخذ بهذا الرأي ثلاثة أمور:

(١) أن فيه أخذاً بالظاهر .

(٢) أن فيه تيسيراً في الإعراب .

(٣) أن فيه بعداً عن تقدير فعل محذوف .

وقد تبين لي في هذه المسألة أمران:

الأول: أن سيبويه والأخفش لم يختلفا في إجازة إعراب الاسم التالي لإذا الشرطية مبتدأ، إلا أن سيبويه يشترط أن يكون خبره جملة فعلية، والأخفش يجوّز أن يكون خبره اسماً مفرداً .

فسيبويه عندما قال في إذا وحيث: « والرفع بعدهما جائز[2]» مثل بمفرد لخبر الاسم التالي لحيث، ومثل بجملة فعلية لخبر الاسم التالي لإذا فقال: «فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس »[3] .

---

(١) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٥٣ .

(٢) الكتاب ١/ ١٠٧ .

(٣) المرجع السابق .

ويوضحه أن ابن ولاد في رده على المبرد يقول: « لا تقول: اجلس إذا عبد الله جالس، فهذا لا يجوز بهذا اللفظ، ولا هو الذي أجازه سيبويه، وإنما يجيز مثل قولك: اجلس إذا عبد الله جلس، فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من اسم وفعل . . . »[1] .

وذكر ابن عقيل[2] هذا الرأي للسيرافي، ووضحه بمثالين، هما: (أجيئك إذا زيد قام، وأجيئك إذا زيد قائم) فيجوز إعراب الاسم في المثال الأول مبتدأ عند سيبويه والأخفش، وفي الثاني عند الأخفش فقط .

الثاني: أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه من إجازة مجيء المبتدأ بعد إذا الشرطية مع شرط كون خبره جملة فعلية، وذلك لأن (إذا) فيها معنى الشرط والجزاء وهما متعلقان بالحدث الذي يكون بالأفعال، فالأولى أن يكون في حيزها فعل تتعلق به سواء كان مباشراً لها أو خبراً للمبتدأ الذي بعدها .

وإجازة إعراب الاسم التالي لإذا مبتدأ مبنية على ثلاثة أمور:

(١) أن الوارد من مجيء الاسم بعد إذا الشرطية كثير جداً، ففي القرآن ما يزيد على عشرين موضعاً، وفي الشعر العربي جمع منه الأستاذ أحمد مكي الأنصاري[3] ما يزيد على ستمائة شاهد .

(٢) أن ما أورده القائلون بهذا القول يحتاج رده إلى تكلف .

(٣) أن إذا لما كانت غير عاملة في الفعل عمل (إن) جاز أن يقع بعدها الابتداء، وصح لها معنى المجازاة بالفعل الذي يلي المبتدأ .

---

(١) الانتصار ٦٦ .

(٢) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ٣/ ٦١ .

(٣) انظر: نظرية النحو القرآني ٢٠٦ ـ ٢٩٤ .

إعراب الاسم المرفوع بعد إنْ الشرطية

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول:

«ذهب المجمع إلى أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يكون مرفوعاً بفعل مقدر؛ أخذاً برأي البصريين في ذلك»[1] .

القرار الثاني:

«يجيء الاسم المرفوع بعد إن الشرطية أحياناً في نصوص كثيرة في القرآن والشعر، وللنحاة في إعرابه رأيان:

أ ـ رأي البصريين وهو أن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

ب ـ ورأي الأخفش والكوفيين أنه مبتدأ .

واللجنة تؤثر الأخذ بالرأي الثاني؛ لأن فيه أخذاً بالظاهر، واستغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وتيسيراً على المتعلمين، وتنظيراً بين إن وإذا الشرطيتين في مثل هذا الاستعمال»[2] .

دراسة القرارين:

اختلف العلماء في إعراب الاسم التالي لـ (إن) الشرطية كقوله تعالى :

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٥٣ .

(٢) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين: صفحة ٢ من القرارات ، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ السنة (١٠) العدد ٣١، ص ١٧٧ .

﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾[١].

وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٢].

وذلك على ثلاثة أقوال :

الأول: أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يجب أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الآيتين: وإن خافت امرأة خافت من بعلها، وإن استجارك أحد من المشركين استجارك .

قال بهذا القول سيبويه[٣] وجمهور البصريين كالمبرد[٤] والنحاس[٥] وأبي علي الفارسي[٦] وغيرهم[٧] .

يقول سيبويه : «واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا لفعل؛ لأن إن من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء»[٨] .

---

(١) سورة النساء: ١٢٨ .
(٢) سورة التوبة: ٦ .
(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٣، و١٣٤ .
(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٧٢ .
(٥) انظر: إعراب القرآن ١/ ٤٩٢، ٢/ ٢٠٣ .
(٦) انظر: الإيضاح ٣٠ .
(٧) انظر: الأصول ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣، وحروف المعاني للرماني ٧٤، ٧٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤١٨، والمقتصد ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، والنكت ٢/ ٧٥٧، والمفصل ٤٤٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٨، ١٢٩، والإنصاف ٢/ ٦١٥ ـ ٦٢٠، والمتبع ٢/ ٥٢٤، وشرح المفصل ٩/ ٩، ١٠، والفصول الخمسون ١٩٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٩٩، والمساعد ٣/ ١٤٣، ١٤٥ .
(٨) الكتاب ١/ ٢٦٣ .

ويقول المبرد: «أما (إن) إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز بالاسم، وذلك قوله: إن اللّه أمكنني من فلان فعلت، وإن زيدٌ أتاني أكرمته، كما قال الشاعر:

عَـاوِدْ هَـراةَ وإنْ مَـعْـمُـورُهـا خَـرِبـا[1]

وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم، فتقديره: إن أمكنني الله من زيد، وإن خرب معمورها، ولكنه أضمر هذا وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر، ولو لم يضمر لم يجز؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل»[2] .

وحجتهم في وجوب إضمار فعل قبل الاسم التالي لإن الشرطية ما يأتي[3]:

(١) أنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم غير معمول لذلك الفعل، والفعل المذكور هنا ليس عاملاً في هذا الاسم؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم المعمول المرفوع على عامله، فيتعين تقدير فعل رافع لهذا الاسم؛ لئلا يبقى مرفوعاً من غير رافع، وكان الفعل المظهر دليلاً على ذلك المضمر .

(٢) أنه يمتنع أن يلي أدوات الشرط اسم؛ لأن الشرط يقتضي تعلق أمر بأمر مما لا يكون إلا بالأحداث الجارية بالأفعال. أما إن الشرطية فاختصت من بينها بجواز مجيء الاسم المرفوع بعدها؛ لأنها أم الباب وأصل أدوات الشرط،

---

(١) لم أجد من نسبه لمعين، وإنما يقال إنه لرجل من أهل هراة، وعجزه: (وأسعد اليوم شغوفاً إذا طربا) انظر صدر البيت في: الكتاب ٣/ ١١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٠، والمقتضب ٢/ ٧٢، والأصول ٢/ ٢٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٧٤، وتحصيل عين الذهب ٤٢٧، وشرح المفصل ٩/ ١٠، وهراة: مدينة بخراسان .

(٢) المقتضب ٢/ ٧٢ .

(٣) انظر: معاني الحروف للرماني ٧٥، والإنصاف ٢/٦١٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٣، ٦٩٧ .

وتعين أن يكون ذلك الاسم معمولاً لفعل مقدر؛ لأنها لم تخرج عن الشرط، ولم يقع بعدها جملة من اسمين .

واشترط أصحاب هذا القول لجواز مجيء الاسم المرفوع تالياً لإن الشرطية أن يكون مفسر عامله فعلاً ماضياً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(١). ونحو قولك: إن زيد أتاك فأكرمه .

أما إن كان مفسر العامل المحذوف مضارعاً مجزوماً فلا يجوز عندهم أن يفصل بينه وبين إن الشرطية بذلك الاسم المرفوع إلا في ضرورة الشعر .

يقول سيبويه: «ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

عـاوِدْ هـراةَ وإنْ مَـعْـمُـورُهـا خَـرِبـا

فإن جزمت ففي الشعر؛ لأنه يشبه بلم ....»(٢) .

ويقول المبرد: «لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في (إن) إذا جزمت، لا تقول: من زيد يأته يكرمه، ولا إن زيدٌ يأتني آته، و لا أين زيد أتاني أتيته، ولا من زيدٌ أتاه أكرمه، فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمن أو لم يجزمن»(٣) .

القول الثاني: أن الاسم المرفوع التالي لإن الشرطية يكون ارتفاعه بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. هذا هو رأي الفراء حيث يقول : « وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٤) في موضع جزم وإن فرق بين الجازم

---

(١) سورة التوبة: ٦ .

(٢) الكتاب ٣/١١٢ .

(٣) المقتضب ٢/٧٣، وانظر: الأصول ٢/٢٣٢، والإنصاف ٢/٦١٩، وشرح جمل الزجاجي٢/١٩٩، والملخص ١٩٧ .

(٤) سورة التوبة: ٦ .

والمجزوم بأحد، وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل؛ فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إن أخاك ضربت ظلمت، والمرفوع مثل قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [(١)]، ولو حولت هلك إلى إن يهلك لجزمته ...»[(٢)].

وقد نسب هذا القول للكوفيين[(٣)] عامة، واختاره صدر الأفاضل الخوارزمي[(٤)] واحتج أصحاب هذا القول بأن (إن) هي الأصل في باب الجزاء، وقد أمن اللبس فيها؛ لأنه لا يليها إلا الأفعال، فجاز تقديم المرفوع معها، وجاز عملها في فعل الشرط مع وجود الفاصل، وإنما ارتفع الاسم المتقدم بما بعده في نحو: إن زيد قام أكرمته، لأنه الضمير نفسه المقدر في قام، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل[(٥)].

القول الثالث: أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية يجوز أن يعرب مبتدأ والجملة بعده خبره بشرط كونها فعلية فعلها ماضٍ.

وقد حكي هذا القول عن الكسائي[(٦)]، وهو قول الأخفش[(٧)] في المعاني حيث يقول عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ...﴾: « فابتدأ بعد (إذا)، وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين»[(٨)]. فصرح بإجازة الابتداء

---

(١) سورة النساء: ١٧٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٦١٥، ٦١٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٥٧، والتخمير ١/ ٢٥٠، وشرح الكافية ٤/ ٩٣.

(٤) انظر: التخمير ١/ ٢٤٩ـ ٢٥٢.

(٥) النظر: الإنصاف ٢/ ٦١٦، والتخمير ١/ ٢٥٠.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٥٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٠، ومعاني الحروف للرماني ٧٤.

(٨) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٠.

بعد (إن) وإن كان الوجه الراجح في المسألة أن يعرب فاعلاً لفعل مضمر .

والقول بابتدائية الاسم المرفوع بعد إن الشرطية منسوب أيضاً لبعض الكوفيين[١] .

وإنما أجيز ذلك في إن دون غيرها من أدوات الشرط؛ لأنها أم الباب، وأكثرها دوراناً في الكلام .

واعترض أصحاب القول الأول أصحابَ القول الثاني بما يأتي[٢]:

(١) أن القول بجواز تقدم الاسم المرفوع على الفعل غير صحيح ؛ لأنه يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم. وإنما اختصت (إن) عن باقي أدوات الشرط بجواز أن يليها اسم مرفوع بعامل محذوف يفسره المذكور بعده .

(٢) أن التنظير بقولهم: (جاءني الظريف زيد) غير صحيح؛ لأن ارتفاع زيد فيها إنما كان على البدل من الظريف، وإنما جاز أن يعرب بدلاً لتأخره عن المبدل منه، أما في جملة الشرط فلا يجوز أن يعرب بدلاً؛ لأنه لا يصح تقدم البدل على المبدل منه .

وأجاب صدر الأفاضل[٣] عن الاعتراض الثاني بأن الضمير المتصل بالفعل التالي للاسم المرفوع بعد إن الشرطية يعرب بدلاً من الاسم المتقدم، والذي يدل على صحته أمران:

١ ـ أن ذلك الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البدل، فقولك: زيد ضربته، من بدل الكل من الكل، وقولك: ضربت زيداً رأسه، من بدل البعض من الكل. وقولك: ضربت زيداً أخاه، من بدل الاشتمال[٤] وهكذا .

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٩٤ .

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٠ .

(٣) انظر: التخمير ١/ ٢٥٠، ٢٥١ .

(٤) هكذا ذكر، ولعله يريد بدل الغلط.

٢ ـ جواز قولك: كم رجلاً رأيته؟ ومن المحال أن ينتصب بفعل مقدر قبل هذا المنصوب وهو كم؛ لأن من شأن الاستفهام ألا يقع إلا في صدر الكلام.

أما المجمع فقد ذهب في قراره الأول إلى موافقة البصريين في أن ارتفاع الاسم بعد (إن) الشرطية بفعل مقدر؛ لأمور:

١ ـ لشهرته وشيوعه.

٢ ـ لأن الاعتراض عليه لا يصل في قوته إلى درجة الاعتراض على الآراء الأخرى في هذه المسألة.

٣ ـ أنه لا يتعارض مع ما اشترط من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر[1].

وفي قراره الثاني ذهب إلى اختيار الرأي القائل إن الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية يعرب مبتدأ، وذلك لأمور:

١ ـ أن فيه أخذاً بالظاهر .

٢ ـ أن فيه استغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام.

٣ ـ أن فيه تيسيراً على المتعلمين.

٤ ـ أن فيه تنظيراً بين إن وإذا الشرطيتين في مثل هذا الاستعمال.

والذي أراه موافقة جمهور البصريين في وجوب إعراب الاسم المرفوع التالي لإن الشرطية فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ؛ لأن إن الشرطية لا يصح تعليقها عن العمل. وقد اختصت بالعمل في الأفعال فلا يصح فصلها عن معمولها بفاصل؛ لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء. وإذا لم يكن بعد إن الشرطية فعل ظاهر تعين تقديره مضمراً بعدها؛ لئلا يدخل الشرط على اسم، وذلك لأن الأسماء ثابتة لا يصح تعليق شيء على وجودها.

---

(١) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٥٣ .

إعراب الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية

القرار:

«يقع بعد لو الشرطية الاسم الصريح مرفوعاً بفعل، وذلك كثير في القرآن والشعر القديم .

أ ـ وكثير من النحاة يرون هذا الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور.

ب ـ وآخرون (منهم سيبويه وغيره) يرون إعرابه مبتدأ .

واللجنة تؤثر الرأي الأخير؛ لأن فيه استغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وأخذاً بالظاهر، وتيسيراً على المتعلمين، وتنظيراً للو بإن وإذا في مثل هذا الاستعمال»[1] .

دراسة القرار:

لمجيء الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية صورتان:

الأولى: أن يلي لو الشرطية اسم مرفوع، وبعده فعل، نحو قولك: لو زيد جاء لأكرمته، والنحويون بعامة يرون أن الاسم المرفوع يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، ويكون التقدير: لو جاء زيد جاء لأكرمته .

ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[2] .

---

(١) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، ص ٤ من صفحات القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني. السنة (١٠) العدد ٣١، ص ١٧٧، ١٧٨ .

(٢) سورة الإسراء: ١٠٠ .

يقول سيبويه: «و(لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء»[1].

ويقول المبرد: «و(لو) لا تقع إلا على فعل. فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر»[2].

ونص عليه جمع من أهل العلم منهم ابن السراج[3] والنحاس[4] وأبو علي الفارسي[5] والزبيدي[6] والرماني[7] وغيرهم[8].

وحجتهم في وجوب تقدير فعل مضمر عامل في الاسم المرفوع بعد لو، أنّ لو كإن الشرطية في اختصاصها بالفعل، فإذا لم يكن الفعل بعدها ظاهراً وجب تقديره لاقتضائها إياه كبقية أدوات الشرط[9].

الصورة الثانية: أن يأتي بعد لو الشرطية اسم مرفوع هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبره. كقول الشاعر:

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٩.
(٢) المقتضب ٣/ ٧٧.
(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٦٨.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٤٢.
(٥) انظر: المسائل المنثورة ١٧٣، ١٨٣.
(٦) انظر: الواضح ٨٥.
(٧) انظر: معاني الحروف ١٠١.
(٨) انظر: اللامات ص ١٣، والمفصل ٤٤٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٩، وكشف المشكلات ٢/ ٧٣٥، ٩٩٣، والمتبع ١/ ٢٨٦، وشرح المفصل ٩/ ٩ ـ ١١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٥٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٠، والتسهيل ٢٤٠، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١١، وشرح ألفية لابن معط ٢/ ١١٤٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٧١ ـ ٢٧٥، والمساعد ٣/ ١٩٠ ـ ١٩٤، وأوضح المسالك ١٦٦.
(٩) انظر: الكتاب ١/ ٢٦٩، وشرح المفصل ٩/ ١٠٩، والجنى الداني ٢٧٨، والمغني ٣٥٣.

لَـوْ بِـغَـيْـرِ الـمـاءِ حَـلْـقِـي شَـرِقٌ   كنتُ كالغَصّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي[1]

وقد اختلفت العلماء في إعراب هذا الاسم المرفوع على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب أبو علي الفارسي[2] إلى أنه معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: لو شرقَ حلقي هو شَرِقٌ، فحذف الفعل من الجملة الأولى والمبتدأ من الجملة الثانية، وذلك إبقاءً لها على اختصاصها بالأفعال. وتبعه على هذا ابن عصفور[3] .

الثاني: خرج ابن خروف[4] وابن الناظم[5] هذا البيت على إضمار كان الشأنية واسمها، والجملة الاسمية التي بعد لو خبر كان، وذلك لأنه أسهل في التقدير[6]، ولأن كان الدالة على الشأن تقدر كثيراً بعد ما يختص بالأفعال كقول الشاعر:

ونُـبِّـئْـتُ لَـيْـلَـى أَرْسَـلَـتْ بِـشَـفَـاعَـةٍ   إليّ فهلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها[7]

والتقدير: فهلا كان نفس ليلى شفيعها .

---

(1) البيت لعدي بن زيد، انظر البيت في: ديوانه ٩٣، والكتاب ٣/١٢١، وجمهرة اللغة ٧٣١، والاشتقاق ٢٦٩، والشعر والشعراء ١/٢٢٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٢٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١١، وتذكرة النحاة ٤٠، والجنى الداني ٢٨٠، وخزانة الأدب ٨/٥٠٨ . والاعتصار: أن يشرب الماء قليلا قليلا ليسيغه .

(2) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦، ١٦٣٧، والجنى الداني ٢٨١، والمغني ٣٥٤، ثم انظر: التعليقة ٢/٢٣٢ . فقد يفهم منه ما نسب إليه .

(3) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٤٠ .

(4) انظر: الجنى الداني ٢٨٠، والمساعد ٣/١٩٢ .

(5) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧١٢ .

(6) انظر: المرجع السابق .

(7) البيت للمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة القشيري، انظر: حماسة أبي تمام ٢/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٢٠، وشرح الكافية ٤/٥٥، والمغني ١٠٣، والجنى الداني ٥٠٩، والخزانة ٣/٦٠ .

الثالث: حملها ابن مالك[1] على الظاهر وأن لو قد يليها المبتدأ والخبر، وقيل إنه مذهب الكوفيين[2]. وعلل ابن مالك ذلك بأن (لو) لما لم تعمل لم تكن كإن الشرطية في اختصاصها بالفعل فجاز مجيء الجملة الاسمية بعدها[3].

وقد نسب ابن عصفور[4] وابن الضائع[5] وأبو حيان[6] إلى البصريين أنه لا يلي (لو) إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مضمراً إلا في شذوذ أو ضرورة، يقول ابن عصفور: « (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلا في ضرورة نحو قوله:

لـو غَـيْـرُكُـم عـلِـقَ الـزُّبَـيْـرُ بـحـبْـلِـه ... أَدّى الـجِـوارَ إلـى بَـنِـي الـعَـوّامِ»[7]

فاعترضوا[8] بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ...﴾[9]. فأنتم فاعل لفعل محذوف يفسره تملكون، والتقدير: قل لو تملكون، فلما حذف الفعل انفصل الضمير.

وأجاب عنه أبو حيان[10] على لسان بعض شيوخه بأن هذا ليس مما أضمر فيه الفعل قبل الاسم وما بعده يفسر ذلك المضمر، وإنما هذه الآية مما حذفت فيها (كان) أي: لو كنتم تملكون، ودل عليه كون الفعل مضارعاً؛ لأن لو شرط فيما مضى، فحذفت كان لكثرة الاستعمال، وانفصل الضمير، ولهذا جاز عندهم أن

---

(١) انظر: التسهيل ٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٦ .

(٢) انظر: الجنى الداني ٢٨٠، والتصريح ٢/ ٢٥٩ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٦ .

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٠ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل ١٨٠ .

(٦) انظر: المرجع السابق .

(٧) البيت لجرير يهجو فيه الفرزدق وقومَه؛ يعيِّرهم باغتيال الزبير في ديارهم. انظر البيت في: ديوانه ٢/ ٩٩٢، والنقائض ١/ ٢٧٤، والمقتضب ٣/ ٧٨، والكامل ١/ ٣٦٤، والأصول ١/ ٢٦٨، واللامات للهروي ١٣٢، والمغني ٣٥٣، وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٢، ٤٣٣ . وقد نسب الهروي البيت خطأً للفرزدق. ويروى (بحبله) مكان (بحمله) .

(٨) انظر: الجنى الداني ٢٧٩، والتذكرة ٤٠ .

(٩) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل ١٨٠ .

يقاس على الآية بهذا التقدير، ولم يجز أن يقاس عليه قولهم: لو زيد قام لأكرمته؛ لأنه ليس مثله[1] .

أما المجمع فقد اختار رأي من يقول إن الاسم المرفوع بعد لو الشرطية يعرب مبتدأ، وجعل سيبويه وغيره من القائلين به، واختياره لهذا الرأي لأمور:

(١) أن فيه استغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام .

(٢) أن فيه أخذاً بالظاهر .

(٣) أن فيه تيسيراً على المتعلمين .

(٤) أن فيه تنظيراً للو بإن وإذا في مثل هذا الاستعمال ؛ لأن المجمع قد اختار أن يعرب الاسم المرفوع بعدهما مبتدأ .

والذي أراه ما يأتي:

أولاً: موافقة ابن مالك في إجازة إعراب الاسم المرفوع بعد لو الشرطية مبتدأ إذا لم يكن بعده فعل ؛ لأن هذا هو الظاهر الذي لا يحتاج إلى تكلف تقدير ما ليس موجوداً. وسوغه أن (لو) لما لم تكن غير عاملة فارقت إن الشرطية في اختصاصها بالفعل فجاز الابتداء بعدها. ومع هذا فإن مجيء الجملة الاسمية بعد (لو) ليس بقياس؛ لأنه قليل عند ابن مالك[2]، وضرورة عند غيره[3].

وإن كان الاسم المرفوع بعد لو الشرطية بعده فعل؛ تعين أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده كما ذهب إليه الجمهور؛ لأنني لم أجد من العلماء المتقدمين من أجاز إعرابه مبتدأ.

ثانياً: ما نسبه المجمع إلى سيبويه من جواز إعرابه مبتدأ فيه نظر ؛ لأن الذي نسب إليه هو ما إذا ولي لو الشرطية أن المشددة، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ

---

(١) انظر: المرجع السابق، والمساعد ٣/١٩١ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٤٠، وشرح التسهيل ٤/٩٨ .

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل١٨٠، والتذكرة ٤٠، والمساعد ٣/١٩٢ .

﴿أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[1] فموضع أن ومعموليها ـ فيما نسب إلى سيبويه ـ مرفوع على الابتداء[2]، وليس كلامه في الاسم المرفوع الذي يلي لو. وأيضا كلام سيبويه قد يفهم منه غير هذا، فهو يقول: « و(لو) بمنزلة (لولا) ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى (أنّ) نحو: لو أنك ذاهب، ولولا تُبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيما يشبهها. تقول: لو أنه ذهب لفعلت. وقال عز وجل: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ﴾[3] »[4]، وإن كان كلامه ربما يوهم أن موضع أن ومعموليها الابتداء، إلا أنه لما استدل بقوله تعالى: (لو أنتم تملكون . . .)، عُلم أنه يريد أن (لو) لا تباشر الأسماء، فإن وليها اسم فهو معمول لفعل مقدر، وكذا أنّ ومعموليها لابد من تقدير عامل لموضعها، وهذا ما فهمه السيرافي من كلامه فهو يقول : «وشدما وعزما وإن جعلا في موضع حقًّا فلا تدخل عليهما (في) لدخولها على حقًّا ؛ لأنهما في الأصل فعلان، كما أن (أنّ) إذا وقعت بعد (لو) تشبيهاً بلولا لم يجز وقوع الاسم بعدها لوقوعه بعد لولا »[5] .

ثالثاً: أنه يجوز أن يلي الاسم (لو) الشرطية في غير الضرورة ؛ لأنه قد ورد منه أمثلة كثيرة صحيحة فصيحة، كقوله تعالى : ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾. وقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»[6]. وجاء في المثل: لو ذات سوار لطمتني[7]. وقول الشاعر:

---

(١) سورة الحجرات: ٥ .

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧١١، والمغني ٣٥٦، والجنى الداني ٢٧٩ .

(٣) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(٤) الكتاب ٣/١٣٩، ١٤٠ .

(٥) شرح الكتاب ٤/ل٣٣، ٣٤ .

(٦) انظر هذا الأثر بنصه في خبر رواه البخاري في كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون ٧/ ٢١، ورواه مسلم في كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة وغيرهما ٢/ ١٧٤١ . وانظر: المغني ٣٥٣، والجنى الداني ٢٧٨، والمساعد ٣/ ٩٠ .

(٧) هذا المثل قاله حاتم الطائي في قصة، انظر المثل في: المقتضب ٣/ ٧٧، وجمهرة=

لو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزبيرُ بحمله   أدّى الجِوارَ إلى بني العوّامِ

وقول الآخر:

أخِلّايَ، لو غيرُ الحِمامِ أصابَكُمْ   عتبتُ، ولكن مَا على الدّهر مَعْتِبُ[1]

وقول الآخر:

فلو غيرُ أخوالي أرادوا نَقِيصَتِي   جَعَلْتُ فوقَ العَرانِينِ مِيْسَما[2].

= الأمثال ٢/١٩٣، ومجمع الأمثال ٢/٢٠٢، والمستقصى ٢/٢٩٧، وصحح المبرد الرواية بأنها: «لو غير ذات ...».

(١) البيت للغطمّش الضبي، وهو في الحماسة لأبي تمام: والأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ٣٣٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٨٩٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/١٨٣، والحماسة البصرية ٢/٥٩٣، وتذكرة النحاة ٤٠، والجنى الداني ٢٧٩، وأوضح المسالك ١٦٦، وشرح الأشموني ٤/٣٩ .

(٢) البيت للمتلمس، انظره في: ديوان المتلمس الضبعي ٢٩، والأصمعيات ٢٤٥، والوحشيات ١١٢، والمقتضب ٣/٧٧، والكامل ١/٣٦٣، ومختارات ابن الشجري ١/٢٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٦، وخزانة الأدب ١٠/٥٩ . والعرانين جمع العرنين وهو أول كل شيء، وعرنين الأنف: تحت مجتمع الحاجبين، وهو أول الأنف، والمِيْسم: اسم الآلة التي يوسم بها أي: يكوى، واسم لأثر الوسم أيضاً.

تعدية الفعل اللازم بالهمزة

القرار :

«يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية »[١] .

دراسة القرار :

الفعل اللازم ويسمى القاصر هو الذي قصر على الفاعل ولم يتجاوزه إلى المفعول، نحو: ذهب زيد، وقام عمرو .

وقد ذكر له العلماء علامات يعرف بها، أشهرها[٢]:

١ ـ أن لا يتصل به ضمير غير المصدر، فلا يقال: زيد خرجه عمرو، وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو .

٢ ـ أنه لا يبنى منه اسم مفعول تام، فلا يقال: زيد مخروج، وإنما يقال: زيد مخروج به أو إليه .

٣ ـ أن يدل على سجية ملازمة نحو: جَبُن وشَجُع .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجمع، في الدورة الأولى، انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع . الدورة الأولى . ص: ٣٦٣، ومجموعة القرارات العلمية في ثلاثين عاماً، ص: ٥٦ ، ومجلة المجمع . الجزء الأول . ص: ٢٣٠ .

(٢) انظر في التمييز بين المتعدي واللازم: أدب الكاتب: ٣٦٣، والمقتضب ٣/ ١٨٧، ١٨٨ ، والأصول لابن السراج ١/ ١٦٩، ١٧٠ ، والفصول الخمسون: ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٦٩٣ ـ٦٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٤٩ ، والبسيط ١/ ٤١٣ ، ٤١٤ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٠ ، ٥١ ، وأوضح المسالك : ٦٧ ، والتصريح ١/ ٣١٠ ، ٣١١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٨٧ ـ٨٩ ، والهمع ٥/ ١٠ ، ١١ .

٤ ـ أن يدل على عَرَض، وهو ما كان وصفاً غير ثابت كمرض وكسل ونهم.

٥ ـ أن يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ .

٦ ـ أن يدل على دنس نحو: نجس وقذر .

٧ ـ أن يكون فاعله مطاوعاً لفاعل فعل متعدٍّ لواحد نحو: كسرته فانكسر.

والأصل في الفعل اللازم أن يتعدى بحرف الجر، نحو: مررت به، وغضبت عليه، وذهبت إليه .

ويتعدى أيضاً بالهمزة والتضعيف، يقول الله تعالى : ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾[1] ويقول تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2] ويقول تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾[3] .

وسنخص الحديث عن قياسية التعدية بالهمزة:

يرى جمهور النحويين أن تعدية الفعل اللازم بالهمزة قياسية، وممن ذهب إلى هذا: أبو عمرو بن العلاء[4]، وسيبويه[5]، والأخفش[6]، وأبوعلي الفارسي[7]، وغيرهم[8]. يقال في نحو: ذهبت بزيد، وخرجت من المنزل،

---

(١) سورة الشعراء: ١٩٣، جاءت (نزل) غير متعدية في هذه الآية، ثم جاءت متعدية بالهمزة ثم بالتضعيف.

(٢) سورة القدر: ١ .

(٣) سورة الأنعام: ٣٧ .

(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ٥٤، والمساعد ١/ ٤٤٦، والهمع ٥/ ١٤ .

(٥) الكتاب ٤/ ٥٥، وانظر: البسيط ١/ ٤١٦، والمغني: ٦٧٨ .

(٦) بحثت في معاني القرآن كثيراً فلم أجد ما يدل عليه. انظر في النقل عنه: الارتشاف ٣/ ٥٤، والمساعد ١/ ٤٤٦، والهمع ٥/ ١٤ .

(٧) الإيضاح: ١٦٩، والبغداديات: ١١٧ .

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ل٨٨، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٠٩، والمقتصد ١/ ٣٤٦، ٣٤٧، ٥٩٢، والمفصل: ٣٤١، وكشف المشكل ١/ ٣٨٦، ٣٨٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٤، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٤٠، والبسيط ١/ ٤١٦، والارتشاف ٣/ ٥٤، والمغني: ٦٧٨، المساعد ١/ ٤٤٦، وشفاء العليل ١/ ٤٤٣ .

أذهبت زيداً، وأخرجته من المنزل .

يقول سيبويه: « وتقول: فزع وأفزعته، وخاف وأخفته ،وجال وأجلته، وجاء وأجأته، فأكثر ما يكون على فَعُل إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلتُ، ومن ذلك أيضاً مكُث وأمكثته، وقد يجيء الشيء على فعّلت فيشرك أفعلتُ، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فرح وفرّحته، وإن شئت قلت أفرحته، وغرم وغرّمته، وأغرمته إن شئت . . . »[١] .

وقيده ابن مالك فيما إذا لم يغن التضعيف عن الهمزة[٢]، نحو: قوّيت الشيء، وحكّمت فلاناً، وقرّبت الشيء .

ويفهم هذا من كلام سيبويه حيث يقول : « وقالوا: ظرُف وظرّفته ونبُل ونبّلته، ولا يستنكر أفعلت فيهما، ولكن هذا أكثر واستغني به»[٣] فلما كثر في هذه الأفعال التضعيف استغني به عن التعدية بالهمزة فلا يقال: أقربت الشيء، وأحكمت فلاناً ؛ لأن سبيل هذا السماع .

ويرى السهيلي أن الفعل اللازم إذا حصل منه في الفعل صفة ما فتعديته بالهمزة قياسية[٤]، وقال عن هذا الضابط: «وقلما ينكسر هذا الأصل في غير المتعدي إذا كان ثلاثياً نحو: قعد وأقعدته، وطال وأطلته»[٥]. وما ذكره السهيلي لا يتأتى في مثل قرب الشيء وحكم فلان وقوي الشيء وغيرها مع أنه يحصل في الفاعل صفة من الفعل، كالقرب والحكم والقوة ومع هذا فلا تتعدى بالهمزة قياساً؛ ومن ثم فإن ما ذهب إليه ابن مالك أوضح مما ذهب إليه السهيلي .

أما علي بن حمزة الحيدرة فيرى أن التعدية بالهمزة قياسية فيما عدا ثلاثة

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٥ .
(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٦٤، وانظر: المساعد ١/ ٤٤٦، ٤٤٧، وشفاء العليل ١/ ٤٤٣ .
(٣) الكتاب ٤/ ٥٥ .
(٤) نتائج الفكر: ٣٢٧ .
(٥) المرجع السابق .

أنواع من الأفعال[1]:

الأول: أفعال الطباع، نحو: كبُر، وصغُر، وقصُر، وحسُن، وقبُح .

الثاني: أفعال الألوان، نحو: احمرّ، واصفرّ، وابيضّ .

الثالث: أفعال العاهات، نحو: عمي، ومرض، وعرج .

ونسب السهيلي[2] إلى سيبويه أنه يرى أن تعدية اللازم بالهمزة ليست قياساً مطرداً، والذي يظهر من كلام سيبويه ـ كما مر ـ أنه يرى القياس في التعدية بالهمزة، وهو ما ذكره عنه ابن أبي الربيع[3] وغيره[4] .

أما المبرد فقد نقل عنه أبو حيان[5] وابن عقيل[6] والسيوطي[7] أن التعدية بالهمزة سماعية، وأطلق ابن أبي الربيع[8] النسبة للمبرد، ولم أجد في كلام المبرد القول بمنع القياس فيه. فهو يقول مثلاً: «ويكون فَعَل متعدياً وغير متعدٍّ، وذلك أخرجته فخرج؛ لأنك كنت تقول: خرج زيد، فإذا فعل به ذلك غيره، قلت: أخرجه عبد اللّه، أي: جعله يخرج، وكذلك: أدخلته الدار فدخلها، أي: جعلته يدخلها . . .»[9].

أما المجمع فرأى أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية، واستند إلى ما يأتي[10]:

---

(١) انظر: كشف المشكل ١/٣٨٦ .

(٢) نتائج الفكر: ٣٢٧ .

(٣) انظر: البسيط ١/٤١٦ .

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ل٨٨، والارتشاف ٣/٥٤، والمغني: ٦٧٨، والهمع ٥/١٤ .

(٥) انظر: الارتشاف ٣/٥٤ .

(٦) انظر: المساعد ١/٤٤٦ .

(٧) انظر: الهمع ٥/١٤ .

(٨) انظر: البسيط ١/٤١٧ .

(٩) المقتضب ٢/١٠٢ .

(١٠) انظر: مجلة المجمع ـ الجزء الأول ـ ص: ٢٣٠ .

الأول: أن الفعل الثلاثي معظم أفعال اللغة العربية .

الثاني: أن الفعل الثلاثي ومصدره ومشتقاته تؤدي أكثر أغراض الناطقين بالعربية، وبخاصة أهل العلوم والصناعات .

الثالث: أن التعدية بالهمزة أقيس وأخصر من التعدية بالتضعيف وبالباء ؛ لأن التعدية بالتضعيف سماعية على أرجح الأقوال، والتعدية بالباء ونحوها فيه طولٌ ما، مع قلة الاستغناء عن الجار والمجرور في بقية التصاريف .

الرابع: حاجة واضعي مصطلحات العلوم للتعدية بالهمزة .

وما ذهب إليه جمهور النحويين وتابعهم عليه المجمع في قراره هو الذي أرجحه؛ لما استند إليه القرار، ولكثرة ما نقل منه[١]، وليس هناك ما يخالفه، وما كان كذلك ينبغي أن نقبل القياس عليه، ثم إن من خصائص اللغة العربية أنها تملك أساليب مختلفة في التعبير عن المراد من الأصل اللغوي الواحد، كقدرتها على الاشتقاق والنحت، والتعدية بالهمزة أسلوب من أساليبها في التعبير عما يريده المتكلم، فأنت تقول: جلس زيد ،وإذا أردت أن تبين أنك صيرته يجلس بأي طريقة قلت: أجلست زيداً، إلا أنني أستثني الأفعال الثلاثة التي ذكرها الحيدرة، وهي أفعال الطباع، وأفعال الألوان، وأفعال العاهات، فإنها لا تتعدى بالهمزة قياساً؛ لأن هذه الأفعال ثابتة في الفاعل، نحو: عمى، وابيض، وقبح، وصغر، ولا يمكن أن ينقلها إلى مفعول، ولهذا كانت قاصرة على الفاعل، ولا تأتي متعديةً البتة .

---

(١) انظر: البسيط ١/٤١٦ .

التضمين وحكم القياس فيه

القرار:

عرف المجمع التضمين بقوله: « التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم».

ورأى أن التضمين قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وأوصى في قراره ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي[١].

دراسة القرار:

اشتمل القرار على مسألتين:

الأولى: تعريف التضمين.

الثانية: قياسية التضمين.

المسألة الأولى: تعريف التضمين: أورد العلماء للتضمين تعريفات عدة، أشهرها ما يأتي:

الأول: «إشراب لفظ معنى لفظ فيُعطى حكمه»[٢] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة عشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الأولى ـ ص ٢٣٦، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص ٥، ومجلة المجمع ـ العدد الأول: ١٨٠، ١٨١ .

(٢) هذا تعريف ابن هشام في مغني اللبيب ٨٩٧، وتبعه الأشموني في شرح الألفية ٢/ ٩٥ .

الثاني: « أن تُضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعدينه في بعض المواطن . . . ، وتضمّن فعلاً معنى فعل لإفادة معنى الفعلين فتعديه تعديته في بعض المواطن »[1] .

الثالث: « أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ومعنى لفظ آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر »[2] .

الرابع: « إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته »[3] .

الخامس: « إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة باتحاد أو تناسب »[4] .

أما المجمع فقد عرف التضمين بأنه تأدية فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم .

والذي أراه ما يأتي:

أولاً: أن أصح التعريفات الخمس المذكورة أولها؛ وهو: (إشراب لفظ معنى لفظ فيعطى حكمه)؛ لأن التعريفات الأخرى عليها مآخذ وهي كما يأتي:

التعريف الثاني عليه مآخذان :

١ ـ أن فيه طولاً وتكراراً في ألفاظه .

٢ ـ أن فيه ذكر لفظ التضمين، والشيء لا يعرف بنفسه .

والتعريف الثالث يؤخذ عليه أنه لابد من تقدير حال مأخوذة من أحد اللفظين، فقولهم: أحمد إليك فلاناً، معناه: أحمده منهيًا إليك حمده[5]. ونحو

---

(١) هذا تعريف العز بن عبد السلام في مجاز القرآن ٢٦١، ٢٦٢. وانظر حاشية ياسين على التصريح ٢/٤، ٥ .

(٢) هذا التعريف لابن كمال باشا في الرسالة التوسعية في الكلمات العربية ١٩/ب .

(٣) هذا التعريف لأبي البقاء الكفوي في الكليات ٢٦٦ .

(٤) هذا التعريف للدسوقي في حاشيته على المغني ٢/٣٠٥ .

(٥) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/٥ .

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[1] معناه: يعترفون به مؤمنين[2] .

والتعريف الرابع يؤخذ عليه أمران:

١ ـ قصره التضمين على الفعل، مع أنه قد يكون في الأسماء، فقد ذكر الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٌ﴾[3] أنه «ضمن اسمه تعالى معنى وصف فلذلك علق به الظرف في قوله: (في السماء وفي الأرض)، كما تقول: هو حاتم في طيىء حاتم في تغلب على تضمين معنى (الجواد) الذي شهر به، كأنك قلت: هو جواد في طيىء جواد في تغلب»[4] .

٢ ـ أنه فيه «إشراب فعل لفعل» وإنما هو يُشرب معنى الفعل الآخر .

والتعريف الخامس يؤخذ عليه مع ذكر لفظ التضمين في التعريف أن فيه ذكر الإلحاق، والإلحاق غير التضمين ؛ لأن الإلحاق يعني زيادة حرفٍ على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوازن بها كلمة أخرى كي تجري مجرى الكلمة الملحق بها في تصريفها[5] .

ثانياً: أن ما جاء في القرار من تعريف للتضمين يصح إذا نظرنا إلى أن التضمين يدرس في باب التعدي واللزوم، وعليه فلا إشكال في التعريف من هذه الجهة .

أما إذا نظرنا إلى ما يدل عليه التضمين مطلقاً، فإن فيه قصوراً من جهتين:

الأولى: أنه لم يتطرق إلى تأدية المضمَّن معنى المضمَّن، وإنما انصب

---

(١) سورة البقرة: ٣ .
(٢) انظر: الكشاف ١/ ٢٢، ٢/ ٣٨٨ .
(٣) سورة الزخرف: ٨٤ .
(٤) الكشاف ٣/ ٤٢٨ .
(٥) انظر: الكليات ١٧٤ .

التعريف على مسألة العمل، مع أن أداء المعاني في التضمين هو الكثير .

الثانية: لم يشر التعريف إلى أن التضمين لا بد فيه من إرادة معنيين من لفظ واحد؛ لأن الغرض من التضمين أداء كلمة مؤدى كلمتين[١] .

المسألة الثانية: قياسية التضمين :

ذهب كثير من العلماء إلى أن التضمين ليس بقياس، وإنما هو سماع عن المحتجِّ بكلامهم، ويذهب إليه عند الضرورة، وممن صرح بهذا: ابن السيد البطليوسي[٢]، وعلم الدين السخاوي[٣]، وأبو حيان الأندلسي[٤]، و ابن عقيل[٥]، وغيرهم[٦] .

وظاهر كلام ابن جني أنه يقول بقياسية التضمين ؛ لكثرة الوارد منه، فهو يقول: «ووجدت في اللغة من هذا الفن - يعني التضمين - شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً صخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وأنس به، فإنه فصل في العربية لطيف . . .»[٧] .

فنصه على كثرته، وطلبه الأنس به، وقبوله، كلها توحي بأنه قياسي عنده. وأشار إلى كثرته ابن الشجري[٨]، والرضي[٩]، وابن هشام في

---

(١) انظر: الكشاف ٢/ ٣٨٨، والمغني ٨٩٧، فقد صرحا بفائدة التضمين .
(٢) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٢٤٣ (ط دار الجيل) .
(٣) انظر: سفر السعادة ٢/ ٨٢٧، ٨٢٨ .
(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ١٦٦، ١٦٧ .
(٥) انظر: المساعد ١/ ٤٤٤ .
(٦) انظر: الهمع ٥/ ١٣، والأشباه والنظائر ١/ ١٣٧، وحاشية ياسين على التصريح ٢/ ٤، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ١٦٤ .
(٧) الخصائص ٢/ ٣١٠ .
(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، وانظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٩١ - ٤١٥ فقد عقد باباً فيما ورد عن العرب من التضمين .
(٩) انظر: شرح الكافية ٤/ ١٣٨، ١٣٩ .

المغني[1]، وابن عقيل[2]، والأشموني[3] .

واعترض أصحاب القول الأول القول بقياسيته بأمور:

الأول: أن الأصل أن لكل لفظ مدلولاً وضعيًا، ومتى أمكن إجراء اللفظ عليه كان أولى[4] .

الثاني: أن القول بقياسية التضمين يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال[5] .

الثالث: أنه يوقع في اللبس، فلا يستطيع المخاطب أن يحدد المعنى المراد.

أما الكوفيون فلأنهم يرون جواز إنابة حروف الجر بعضها عن بعض[6]؛ فإنهم يجعلون منه ما ورد من تضمين بعض الكلمات معاني بعض .

فقوله تعالى : ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[7] أي: بأمر الله، فقد وقع الحرف (من) موقع الباء[8] .

ولعل ابن قتيبة حينما عقد في كتابه تأويل مشكل القرآن باباً بعنوان : «باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض»[9] يُحمل فعله على هذا المذهب .

ومال ابن هشام في المغني[10] إلى مذهب الكوفيين، فإنه بعدما أورد

---

(١) انظر: ٨٩٩ .
(٢) انظر: المساعد ١/ ٤٤٤ .
(٣) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٩٥ .
(٤) انظر: سفر السعادة ٢/ ٨٢٧، ٨٢٨، والبحر المحيط ٧/ ١٦٧ .
(٥) انظر: المساعد ١/ ٤٤٤ .
(٦) انظر: المغني ١٥١، والجنى الداني ٤٦ .
(٧) سورة الرعد: ١١ .
(٨) انظر: تأويل مشكل القرآن ٥٧٤ .
(٩) انظر: المرجع السابق ٥٦٥ ـ ٥٧٨ .
(١٠) انظر: ص ١٥٠، ١٥١ .

مذهب البصريين الذين يمنعون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، ويؤولون ما ورد منه تأويلاً يقبله اللفظ، ذكر أن مجمل مذهب الكوفيين على الإنابة وأن «مذهبهم أقل تعسفاً»[1].

وهل هذه الإنابة مطردة؟ فيها قولان:

الأول: أنها قياسية وقد نسب للكوفيين وبعض المتأخرين[2].

الثاني: أنها سماعية وذهب إليه ابن سيده وياسين العليمي[3].

أما المجمع فقد وافق جمهور البصريين بالقول بالتضمين ورأى أنه قياسي لا سماعي، لكنه اشترط للقياس فيه ثلاثة شروط، وهي:

١ ـ تحقق المناسبة بين الفعلين.

٢ ـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر يؤمن معها اللبس.

٣ ـ ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وذيّل القرار بتوصية تفيد أن القول بقياسية التضمين لا ينبغي التوسع فيها إلا لغرض بلاغي.

والذي أراه أن التضمين طريق من طرق التعبير التي سلكها العرب[4]، وليس داخلاً تحت ضابط الكثرة والقلة التي على ضوئها نجيز القياس أو نمنعه، ومن ثَمّ لا يجري عليه الحكم النحوي.

أما ما ذكره بعض العلماء من أنه كثير أو أنه أكثر من أن يحصى فالمراد به

---

(١) المغني ١٥١.

(٢) انظر: التصريح ٢/ ٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢١٠.

(٣) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/ ٤.

(٤) انظر: النحو الوافي ٢/ ٥٥٢، وانظر: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي للشمسان ١٦٩، فقد عد التضمين وسيلة تفسير مثل المجاز والقياس والسماع، ولا يوصف بقياس أو سماع.

كثرة ما سمع عن العرب من أمثلة خرجها العلماء على التضمين، فالذي نأخذه هو تلك الألفاظ التي جاءت مضمَّنة معنى غيرها مما ينبغي حصرها، وإجازة استعمالها في معنى اللفظ المضمَّن لأنها وردت عنهم، والسبب في ذلك أن دلالة الألفاظ على معانيها إنما طريقه السماع فإذا علمنا أن (أكل) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[1] بمعنى الضم، فليس لنا أن نقول أن (لبس) في قولك: لا تلبس مالك إلى مال خادمك، بمعنى الضم؛ لأن أكل تأتي بمعنى الضم في تراكيب وردت عن العرب، بينما (لبس) لا تأتي بهذا المعنى .

والتضمين بهذا المفهوم قريب الشبه من المجاز من حيث كونه طريقاً من الطرق التي يسلكها العربي للتعبير عن مراده .

---

(١) سورة النساء: ٢ .

التنازع في الحروف

القرار :

«يرد في التعبير العصري مثل قولهم: إن صورتها لم ولن تغيب عني، ومثل قولهم: إن موقفك لا ولن يغير رأيي، ويرد على هذين التعبيرين الجمع بين لم ولن، أو بين لا ولن، ولم يرد ذلك في المأثور، ويرى المجمع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، أخذاً برأي البصريين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني، مع السعة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف»[١] .

دراسة القرار:

«إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع، عمل فيه أحدهما»[٢] .

هذا ما ذكره ابن مالك في تحديد ضابط التنازع في العمل، وللعلماء في حده ألفاظ متقاربة[٣] .

وعبارة (العامل) تدور عند أكثر العلماء على الفعل والاسم العامل عمله[٤]، ولهذا يقولون: إن العاملين إما أن يكونا فعلين فيتنازعان معمولاً نحو:

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في دورته السابعة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/١٥٦ .

(٢) التسهيل: ٨٦ .

(٣) ينظر في حد التنازع في العمل: الكتاب ١/٧٣، والمقتضب ٤/ ٧٢، والجمل: ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/١٤٨، وشرح المفصل ١/٧٧، وتذكرة النحاة: ٣٣٧، وأوضح المسالك: ٦٩ .

(٤) انظر : التبصرة والتذكرة ١/١٤٨ وما بعدها، وشرح المفصل ١/ ٧٧، والتسهيل: ٨٦، والمساعد ١/٤٤٩ .

قام وقعد زيد، وإما أن يكونا اسمين نحو: زيد ضارب وقاتل عمراً، وإما أن يكون مختلفين، أحدهما اسم والآخر فعل، نحو: أقائم أو قعد زيد.

ولم يدخل جمهور النحويين الحروف في باب التنازع، بل صرح بعضهم بامتناع وقوع التنازع في الحروف، وممن صرح بذلك أبو حيان[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، والمكودي[٥]، والأشموني[٦]، والسيوطي[٧]، واستدلوا بما يأتي:

الأول: أن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات[٨].

الثاني: فقدُ صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضمر فيها[٩].

الثالث: أن الحرف ضعيف ولا يفصل بينه وبين معموله، والفصل لازم في التنازع عند إعمال الأول، فإذا بطل إعماله لذلك بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل واحد منهما[١٠].

وذهب بعض العلماء إلى جواز وقوع التنازع في الحروف، فقد نقل الشاطبي[١١] عن أبي علي الفارسي في التذكرة إجازة ما ورد منه، وأقره عليه، ونقل الدماميني[١٢] عن المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي وابن جني أن

---

(١) انظر: تذكرة النحاة: ٣٣٧.
(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٥٨.
(٣) انظر: أوضح المسالك: ٦٩.
(٤) انظر: المساعد ١/٤٤٨.
(٥) انظر: شرح المكودي على الألفية: ٧٠.
(٦) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/١٠٠.
(٧) انظر: همع الهوامع ٥/١٣٧.
(٨) انظر: التصريح ١/٣١٧.
(٩) انظر: حاشية الصبان ٢/١٠٠.
(١٠) انظر: حاشية الصبان ٢/١٠٠، وحاشية الخضري ١/٢٦٩.
(١١) شرح الألفية للشاطبي ٢/٨٨ ق، وانظر: التصريح ٢/١٣٠، وحاشية الشهاب ٢/٥٢.
(١٢) انظر: تعليق الفرائد ٥/٤٦.

فيها ما يشهد لأن يقع التنازع في الحروف. ونقل الشيخ خالد الأزهري[١] عن ابن العلج إجازة التنازع بين الحروف.

واستدل هذا الفريق بأدلة منها :

الأول: قوله تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[٢]. فقالوا: تنازع إن ولم في تفعلوا[٣] .

الثاني: قول الشاعر:

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ أعناقها مُشَدّداتٌ بقَرَنْ[٤]

ذكروا أن كأن الأولى والثانية تنازعتا أعناقها لامتناع حمله على التوكيد لوجود العطف بالواو، فقد قال أبو علي الفارسي: « ولا يجوز أن يكون على الزيادة ـ أي التوكيد ـ لمكان العطف بالواو ؛ لأن هذا العطف لم يرد في موضع»[٥] .

أما المجمع فقد أجاز التوسع في تطبيق قاعدة التنازع لتشمل الحروف في مثل قولهم: إن صورتها لم ولن تغيب عني، إن موقفك لا ولن يغير رأيي، مع اختيار رأي البصريين الذي يجعل العمل للعامل الثاني .

وما رآه المجمع من جواز وقوع التنازع في الحروف صحيح، ويجاب عن

---

(١) انظر: التصريح ١/٣١٧ .

(٢) سورة البقرة: ٢٤ .

(٣) انظر: التصريح ١/٣١٧، وحاشية الشهاب ٢/٥٢، وهناك رأي يقول إن (إن) الشرطية داخلة على جملة (لم تفعلوا) و (تفعلوا) مجزوم بلم. انظر: الدر المصون ١/٢٠٣ .

(٤) الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي .انظر: المسائل البغداديات: ٤٣٣، وأوضح المسالك: ١٢٩، وشرح الألفية للشاطبي ٢/٨٨ق، وهمع الهوامع ٥/٢٠٩ وشرح الأشموني ٣/ ٨٣. ورواية الشطر الثاني في: شرح الشاطبي (أعناقهن مشرفات في قرن) .

(٥) انظر: شرح الألفية للشاطبي ٢/٨٨، ٨٩ ق، والتصريح ١/٣١٧، ٢/ ١٣٠ .

أدلة المانعين بما يأتي:

الأول: أن علة التنازع ليست الدلالة على الحدث[1]، وإنما هي طلب العاملين لذلك المعمول من حيث المعنى، ومن ثم يمكن أن تدخل الحروف في ضابط التنازع.

الثاني: أجاب الصبان من ادعى فقد شرط صحة الإضمار بين المتنازعين؛ لأن الحروف لا يضمر فيها بقوله: «المراد بالإضمار في باب التنازع ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما في: ضربت وضربني زيد، وهذا يتأتى في الحروف كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2]»[3].

الثالث: يجاب عن الفصل بين الحرف ومعموله بما يأتي:

١ ـ أن التنازع في الحروف في مثل قولهم: إن صورتها لم ولن تغيب عني، محمول على إعمال الثاني تخلصاً من الفصل بين الحرف ومعموله، وقد قيد ابن مالك جواز التنازع في الجامد بإعمال الثاني حذراً من الفصل[4].

٢ ـ هناك مسائل في التنازع يستدل بها على وجوب إعمال الثاني، كوجوب إعمال الأقرب إذا تنازع ثلاثة معمولاً، نحو: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمداً وآل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على آل إبراهيم[5]، ووجوب إعمال الثاني في نحو: ضربت بل أكرمت زيداً.

٣ ـ ما أثبته بعض العلماء من جواز حذف معمول الحرف، واشترطوا وجود دليل مقالي يطابق المحذوف، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن

---

(١) انظر: حاشية ياسين على التصريح ١/٣١٧.

(٢) سورة المزمل: ٢٠.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٢/١٠٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١٧٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/١٦٨، وشرح الألفية للشاطبي ٢/٨٧ ق.

﴿تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1] .

وقول الشاعر:

بَعْدَ اللُّتَيَّا واللُّتَيَّا والتي إذا عَلَتْها أنفُسٌ تَرَدَّتِ[2]

فإنه لم يأت للموصولين الأولين بصلة ؛ لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد .

وقول الآخر :

احْفَظْ وَدِيعتَكَ التي اسْتُودِعْتَها يومَ الأعازِبِ إنْ وصلتَ وإنْ لَمِ[3]

فقد حذف مجزوم (لم) والتقدير: وإن لم تصل .

---

(1) سورة الأنعام: ٣٥، وجواب الشرط محذوف تقديره: فافعل. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣١، والمغني: ٨٤٩ .

(2) الرجز للعجاج، انظر: ديوانه: ٢٦٧، والكتاب ٢/٣٤٧، ونوادر أبي زيد: ٣٧٦، والمقتضب ٢/٢٨٨، وشرح المفصل ٥/ ١٤٠، والمغني: ٨١٦، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٤ .

(3) البيت لإبراهيم بن هرمة، شعره ١٩١، وانظر: الجنى الداني: ٢٦٩، وأوضح المسالك: ١٦٣، والمغني: ٣٦٩، وهمع الهوامع ٤/ ٣١٣، وخزانة الأدب ٩/ ٨ .

الاستغناء عن الفاعل

القرار:

«يستغني الفعل في العربية عن ذكر الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب وقلما وكثرما وطالما وكذلك في الفعل الأول من باب التنازع»[1] .

دراسة القرار :

ذهب النحويون إلى أن الفاعل ركن في الجملة الفعلية، ولابد أن يكون مع كل فعل فاعل، إما ظاهراً نحو: قرأ محمد الكتاب، وإما مقدراً نحو: اكتب الدرس .

ولكونه ركناً لا يتم الكلام إلا به لم يجز الاستغناء عنه إلا في مواضع مختلف فيها بين العلماء[2] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين، ص: ٣ .

(٢) أشهر هذا المواضع هي :
- إجازة حذف الفاعل مطلقاً كما ذهب إليه الكسائي .
- حذف الضمير المرفوع من العامل الأول إذا أعمل الثاني في المعمول المتنازع عليه، نحو: كتب وقرأ المحمدان .
- حذف الفاعل في باب نائب الفاعل .
- مجيء حاشا فعلاً من أفعال الاستثناء من غير فاعل في رأي الفراء .
- حذف الفاعل في الاستثناء المفرغ.
- حذف فاعل المصدر .
- حذف فاعل أفعل التعجب إذا دل عليه مقدم مثله .
- حذف الفاعل مع الفعل المؤكد بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿ ولا يصدنك ﴾ .
- الاستغناء عن الفاعل بعد قلما وكثرما وطالما .

وسأتناول بالدراسة المسائل التي وردت في القرار وهي :

المسألة الأولى: الاستغناء عن الفاعل في أفعال الاستثناء .

المسألة الثانية: الاستغناء عن الفاعل في فعلي التعجب .

المسألة الثالثة: الاستغناء عن الفاعل في قلما وكثرما وطالما .

المسألة الرابعة: الاستغناء عن الفاعل في الفعل الأول من باب التنازع .

المسألة الأولى: الاستغناء عن الفاعل في أفعال الاستثناء:

الأفعال التي يستثنى بها هي: ليس[١]، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا[٢] عند المبرد[٣] وغيره[٤]. فيقال فيها: قام القوم ليس زيداً، ولا يكون خالداً، وخلا بكراً، وعدا عمرًا، وحاشا محمداً .

وللعلماء في فاعل خلا وعدا وحاشا قولان :

الأول: ذهب الجمهور[٥] إلى أن فاعل خلا وعدا وحاشا ضمير مستتر وجوباً، قال سيبويه: « هذا باب لا يكون وليس وما أشبههما، فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً . . .»[٦]. وقال : «وأما عدا وخلا فلا يكونان

---

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن « ليس» في هذا الباب حرف. انظر: المستوفى ١/ ٣١٧ .

(٢) نص سيبويه على أن «حاشا» حرف يجر ما بعده. الكتاب ٢/ ٣٤٩ . وأثبت غيره فعليتها بالسماع .

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، والانتصار ١٦٩، ١٧٠ .

(٤) انظر: اللمع ١٢٥، ١٢٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٥٥، ١٥٦، والمستوفى ١/ ٣١٧، ٣١٨، والمتبع ١/ ٢٦٦، ٣٦٧، وشرح المفصل ٢/ ٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥ .

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨، والمقتضب ٤/ ٤٢٦، ٤٢٧، والإيضاح ٢١٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٨٤، والمقتصد ٢/ ٧١٤، والمفصل ٩٧، وشرح مقصورة ابن دريد ٣١٦، والمستوفى ١/ ٣١٧، والمتبع ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ٢/ ٧٧، ٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١، وشرح الكافية ٢/ ٨٩، ٩٠ .

(٦) الكتاب ٢/ ٣٤٧ .

صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون ...»[1]. وفي المغني: «وفاعل حاشا ضمير مستتر ...»[2].

إلا أن أصحاب هذا القول اختلفوا في مرجع الضمير المستتر على أربعة آراء:

١ ـ أنه يعود على البعض المدلول عليه بالاسم العام قبله، فقولنا: قام القوم خلا زيداً، تقديره: خلا هو، أي: بعضهم زيداً، وهذا رأي سيبويه[3] والمبرد[4] وأبي علي الفارسي[5] وغيرهم[6].

٢ ـ أن الضمير عائد على مصدر الفعل المتقدم، فقولهم: جاءني القوم خلا زيداً، تقديره: جاءني القوم خلا مجيئهم زيداً. وهو اختيار ابن مالك[7] والرضي[8].

٣ ـ أن الضمير عائد على فعلهم المفهوم من الكلام السابق[9]، فقولهم: قام القوم خلا زيدا، تقديره: خلا هو، أي: خلا فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف، وقد نسب هذا الرأي للكوفيين[10].

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٨.
(٢) المغني ١٦٦.
(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٤٧، ٣٤٨.
(٤) انظر: المقتضب ٤/٤٢٦، ٤٢٨.
(٥) انظر: الإيضاح ٢١٠.
(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٨٤، ٣٨٥، والمقتصد ٢/٧١٤، ٧١٥، والمستوفى ١/٣١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢١، وأوضح المسالك ٨١، ٨٢، وشرح ابن عقيل للألفية ٢/٦١٦، ٦١٧، وشرح الأشموني ٢/١٦٢، ١٦٥.
(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/٣١١.
(٨) انظر: شرح الكافية ٢/٨٩.
(٩) انظر: شرح المفصل ٢/٧٨، والمساعد ١/٥٨٨، وشرح الأشموني ٢/١٦٢.
(١٠) انظر: شرح المفصل ٢/٧٨، والمساعد ١/٥٨٨.

٤ ـ أن الضمير عائد على الوصف المفهوم من الفعل السابق[١]، وتقدير قولهم: قام القوم عدا زيداً: عدا هو، أي: القائم .

القول الثاني: ذهب الفراء[٢] إلى أن حاشا فعل لكن لا فاعل له. وقد حمل أبو حيان[٣] على مذهبه خلا وعدا، وإن لم ينص على جواز الاستغناء عن الفاعل بعدهما .

وعلل الجمهور ما ذهبوا إليه من وجوب إضمار الفاعل بعد هذه الأفعال بثلاثة أمور[٤]:

(١) أنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .

(٢) ليكون ما بعد هذه الأفعال في صورة المستثنى بإلا .

(٣) للاختصار، إذ لو ظهر لم يفد فائدة لا تحصل بالإضمار .

أما الفراء فإنه استغنى عن الفاعل في نحو: حاشا زيداً ؛ لأن الأصل عنده حاشا لزيد، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال[٥] والنصب بعده إنما هو بالحمل على إلا[٦] .

وعلل أبو حيان[٧] ما ذهب إليه الفراء بأن الفعل إذا استعمل استعمال

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٨١، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٢، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٢ .
(٢) انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٥، والارتشاف ٢/ ٣١٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥ .
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٥٠، ثم انظر: شرح الأشموني ٢/ ١٦٥، والهمع ٣/ ٢٨٦ .
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٨٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٠٧، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٢، وحاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل ١/ ٣١١ .
(٥) انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٥ .
(٦) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥ .
(٧) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٥٠ .

الحروف يمكن أن يستغني عن الفاعل ونظر لهذا بكلمة (قلما) حيث استعملت للنفي المحض فاستغنت عن الفاعل، يقال مثلاً: قلما يقوم زيد، فلا تحتاج إلى فاعل لأنك أردت معنى ما يقوم .

وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل جواز القول بحذف فاعل خلا وعدا وحاشا فهو يقول: « ويستثنى بـ «ليس » و «لا يكون» فتنصبان المستثنى خبراً واسمهما بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة »[١] .

ونسب هذا الرأي لابن العلج في البسيط[٢] إلا أن هذا الظاهر مدفوع بأمور:

(١) أن السلسيلي[٣] فسر الحذف في عبارة ابن مالك بالإضمار .

(٢) أن المرادي[٤] والدماميني[٥] جعلا قول ابن مالك (لازم الحذف) من التسامح والتجوز في التعبير، يقول الدماميني : « وفي عبارة المتن تسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض وإنما هو ضمير عائد عليه، ومن حيث عبر عن الإضمار بالحذف . .[٦]» .

(٣) أن ابن مالك نفسه يقول في شرحه للتسهيل بعد تضعيفه لرأي الجمهور في تقدير فاعل هذه الأفعال[٧]: « فالأجود أن يجعل الفاعل ضمير

---

(١) التسهيل ١٠٦ .
(٢) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٢٠، والمساعد ١/ ٥٨٧، ٥٨٨ .
(٣) انظر: شفاء العليل ١/ ٥١٢ .
(٤) انظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٢١، ١٢٢ .
(٥) انظر: تعليق الفرائد ٦/ ١١٨ .
(٦) المرجع السابق .
(٧) هذا نص ما نقله عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٦/ ١٢٠، من شرح المصنف للتسهيل، والنص الذي في شرح التسهيل المطبوع ٢/ ٣١١ : «فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى».

المصدر المدلول عليه بالفعل السابق»، بل إنه في شرح الكافية الشافية يصرح بوجوب إضمار المرفوع بليس ولا يكون فيقول: « من أدوات الاستثناء «ليس» و«يكون» مسبوقة بلا، وهما على فعليتهما وعملهما إلا أن المرفوع بهما لا يكون إلا مستتراً »[١]. ثم يقول في خلا وعدا: « وإذا نُصب فهما فعلان مضمرَ فاعلهما لما أضمر له مرفوع ليس ويكون»[٢] .

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يستغنى بالفعل عن ذكر الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء؛ أخذاً برأي ابن مضاء القرطبي[٣] الذي يرى أن الفعل قد يستغني بمادته عن الفاعل يقول ابن مضاء : « فإذا قيل: « زيد قام » ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل . . . »[٤] .

وكان الدكتور شوقي ضيف قد اعتمد لهذا القرار على ما يأتي[٥]:

١ ـ ما ذهب إليه الفراء في حاشا من أنها فعل لا فاعل له، وما حمل على رأيه في: خلا وعدا .

٢ ـ أن العلماء البصريين ومن وافقهم من الكوفيين أضمروا الفاعل بعد أفعال الاستثناء، وقدروه بتقديرات مختلفة . سبق ذكرها . وهي تقديرات متكلفة عند الدكتور شوقي ضيف فوجب طرحها وأخذ الرأي الأيسر .

٣ ـ أنه ينبغي إلحاق « ليس ولا يكون» بعدا وخلا وحاشا في كونهما

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٠، ٧٢١ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢١ .
(٣) انظر: الرد على النحاة لابن مضاء ٩٠ ـ٩٣، وتيسيرات لغوية ٢٨، ٢٩ .
(٤) الرد على النحاة ٩١، وانظر رأيه في معمول اسم الفاعل ص: ٨٨، ٨٩ .
(٥) انظر: البحث الذي قدمه الدكتور شوقي ضيف للمؤتمر بعنوان: (استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة) في كتابه تيسيرات لغوية، ص: ٢٨ ـ ٣٠ .

فعلين لا اسم لهما؛ لأمرين:

أ ـ أن تقدير اسميهما هو تقدير فاعل هذه الأفعال نفسه، وفي هذا التقدير تكلف عند الدكتور شوقي .

ب ـ أن فيه طرداً لما ذهب إليه الفراء في حاشا ليكون الباب على طريقة واحدة .

والذي أراه موافقة الجمهور في عدم جواز الاستغناء عن فاعل هذه الأفعال، وأن الضمير في نحو: قام القوم خلا زيداً، يجوز أن يكون عائداً إلى الوصف المفهوم من الفعل السابق، والتقدير قام القوم عدا هو، أي: القائم زيداً، ويجوز أن يكون عائداً إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق، ويكون التقدير، قام القوم خلا قيامهم زيداً، أما جعل الضمير يعود على البعض المدلول عليه بالاسم العام قبله، فلا يصح؛ « لأن المقصود في: جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً: أن زيداً لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل»[1] .

والقول بمنع الاستغناء عن فاعل هذه الأفعال هو الأولى؛ لأن فيه إلحاق القليل وهو «حاشا» بعدا وخلا وليس ولا يكون، بعكس ما ذهب إليه المجمع، حيث ألحق هذه الأفعال بقول الفراء في حاشا .

المسألة الثانية: الاستغناء عن الفاعل في فعلي التعجب :

أولاً: في صيغة ما أفعله :

وذلك نحو: ما أحسن زيداً، فقد ذهب البصريون والكسائي إلى أن «أحسن» فيها فعل ماض. وذهب الكوفيون إلى أنه اسم[2]. والقائلون بأن

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٨٩ .

(٢) انظر الخلاف في فعلية «أفعل» من «ما أفعله» في: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٨٢، ١٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨١ ـ ٤٠٢، والإنصاف ١/ ١٢٦ ـ ١٤٨، والتبيين ٢٨٥ ـ ٢٩٠ .

«أحسن» فعل ماض قالوا: إن فاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على «ما» و«زيداً» مفعول به .

يقول السيرافي في بيان مذهب سيبويه في هذا: « فإذا قالوا: ما أحسن زيداً، ف « ما » عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة، وأحسن خبر «ما» وفي «أحسن» ضمير من «ما» وهو فاعل أحسن؛ لأن أحسن فعل، و «عبد الله » مفعول أحسن، وهو بمنزلة قولك في الإعراب: زيد أكرم عبدَ الله . . . »[١].

وممن نص على أن فاعل «أفعل» في «ما أفعله» ضمير مستتر: المبرد[٢] والزجاج[٣] وابن السراج[٤] والزجاجي[٥] وأبو علي الفارسي[٦] وغيرهم[٧] .

ولم يقل أحد من العلماء إنه يحذف أو يستغنى عنه، إلا ما يمكن أن يفهم مما روي عن الكسائي أن «ما» في «ما أحسن زيداً» لا موضع لها من الإعراب[٨]، ومعناه أن «ما» ليس اسماً ولا يتحمل الفعل « أحسن » ضميراً يعود عليها .

ثانياً: صيغة أفعل به :

أجمع النحويون[٩] على أن «أفعِل» في «أفعِل به» فعل؛ لأنه على صيغة لا

---

(١) شرح الكتاب ١/ل١٨٢ .
(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٣ .
(٣) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ١٢٥ .
(٤) انظر: الأصول ١/ ٩٩ .
(٥) انظر: الجمل ٩٩ .
(٦) انظر: التعليقة ١/ ١٠٩ .
(٧) انظر: الواضح ٦٤، واللمع ١٩٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٥، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١١، والمقتصد ١/ ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٣، والمستوفى ١/ ١٢٦، وأسرار العربية ١٢٥ .
(٨) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٥٥، والتصريح ٢/ ٨٧ .
(٩) حكى الإجماع ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٣، وابن عقيل في المساعد ٢/ ١٤٩، والأزهري في التصريح ٢/ ٨٨ .

لا تكون إلا للفعل .

واختلف العلماء في فاعل هذه الصيغة في نحو: أكرم بزيد، على قولين:

القول الأول: ذهب الفراء[1] والزجاج[2] وابن كيسان[3] وغيرهم[4] إلى أن فاعل هذه الصيغة ضمير مستتر؛ لأن «أفعِل» عندهم لفظه ومعناه الأمر حقيقة. إلا أنهم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر على رأيين :

(١) قال الفراء والزجاج والزمخشري إن الضمير المستتر في أفعل للمخاطب المستدعى منه التعجب[5]. فقولنا: أكرم بزيدٍ، الفاعل ضمير مستتر في أكرم يعود على المخاطب الذي يراد منه أن يتعجب من كرم زيد .

(٢) قال ابن كيسان إن الضمير يعود على الحسن المدلول عليه بأحسن في قولنا: أحسن بزيد، كأنه قيل: أحسن يا حسن بزيد، أي: دم به والزمه[6].

القول الثاني: ذهب جمهور البصريين[7] إلى أن الاسم المجرور هو

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥٧، وأوضح المسالك ١١٧ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٤٨، والارتشاف ٣/ ٣٥ .

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ٣٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥٧ .

(٤) انظر: المفصل ٣٦٧، ٣٦٨، والمستوفى ١٢٨ ـ١٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١١٠، ١١١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، وفي شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٨، ١٠٧٩، والملخص ٥٥٤ نسب هذا الرأي للكوفيين، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨ .

(٥) انظر: المفصل ٣٦٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١١٠، ١١١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، والارتشاف ٣/ ٣٥، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨ .

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨، والارتشاف ٣/ ٣٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥٧، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/ ٨٨ .

(٧) انظر: الأصول ١/ ١٠١، والجمل ١٠٤، والإيضاح ٩١، ٩٢، واللمع ١٩٨، والواضح ٦٥، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤١٥، والمقتضب ١/ ٣٧٦، والمستوفى ١/ ١٣٠، ١٣١، وأسرار العربية ١٢٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٨، ٥٨٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣، ٣٤ .

الفاعل في الأصل؛ لأن «أفعل» عندهم لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة «أفعَل» بفتح العين، والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه: صار ذا كذا، فأصل أحسن بزيد، أحسن زيدٌ، أي: صار ذا حسن، كأغد البعير، أي: صار ذا غدة، ثم غيّرت الصيغة من الماضي إلى الأمر فصارت «أفعِل» بكسر العين، وقيل: أحسِن زيد، بالرفع. ولما كان إسناد الاسم الظاهر إلى صيغة الأمر قبيح ؛ لأنها لا ترفع الاسم الظاهر، زيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء، نحو: مررت بزيد[1].

إلا أن أصحاب هذا القول اختلفوا فيما إذا كان فاعل «أفعل به» التعجبية قد دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] أمحذوف هو أم مضمر؟ وذلك على رأيين :

(١) ذهب سيبويه فيما نقله عنه أبو علي الفارسي[3]، وأبو علي[4] نفسه إلى أنه مضمر؛ لأنه في الأصل فاعل، والفاعل يمتنع حذفه .

(٢) نسب أبو علي[5] للأخفش القول بأنه محذوف لدلالة الأول عليه. وجرى على هذا كثير من العلماء المتأخرين[6] .

واعترض القائلون بالحذف القائلين بأن الفاعل مضمر بأمرين[7]:

---

(١) انظر: توضيح هذا في: الإيضاح ٩١، ٩٢، والمقتصد ١/٣٧٦، ٣٧٧، والملخص ٤٥٢، وأوضح المسالك ١١٧، والتصريح ٢/٨٨ .
(٢) سورة مريم: ٣٨ .
(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٧٧ .
(٤) انظر: المرجع السابق .
(٥) انظر: المرجع السابق .
(٦) انظر: كشف المشكلات ٢/٧٥٤، وشرح التسهيل ٣/٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٥٩، ٤٦٠، والملخص ٤٥٣، والارتشاف ٣/٣٥، وشرح ابن عقيل للألفية ٣/ ١٥١، ١٥٢، وأوضح المسالك ١١٧ .
(٧) أورد هذين الاعتراضين ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٧، ونقلهما عنه المرادي في توضيح المقاصد ٣/ ٦٠ .

١ ـ أن القول باستتار الفاعل يلزم منه أن يبرز ضميره في التثنية والجمع فيقال بعد حذف الباء: أحسِن بالزيدين، وأجملهم، كما برز في قولهم في: الزيدان كفى بهما فارسين، والزيدون كفى بهم فرساناً، الزيدان كفيا فارسين، والزيدون كفوا فرساناً، و«أفعِل» التعجب لا يظهر ضميره فدل على أنه محذوف .

٢ ـ أن هناك ضمائر لا تقبل الاستتار كما في قولهم: أكرم بنا وأحلم بنا، فلو حذفت الباء وحدها لقيل: أكرم بنا وأحلمنا، فلما رأينا الشاعر قال:

أَعْـزِزْ بـنـا وأَكْـفِ إنْ دُعِـيـنـا ... يـومـاً إلـى نُـصْـرةِ مَـنْ يـلِـيـنـا[1]

علمنا أنه حذف الفاعل ولم يضمره .

وأجاب أبو علي الفارسي[2] عن الاعتراض الأول بأمرين :

١ ـ أن الإضمار في نحو: (أسمع بهم وأبصر) يجوز أن يكون على لفظ المفرد وإن كان مسنداً إلى جماعة؛ لأن هذا الفعل بمنزلة نعم وبئس، فكما لم يلحقوا علامة الجمع والتثنية هذين الفعلين كذلك لم يلحق هذا، وجعل الفاعل على لفظ المفرد، وإن كان في المعنى جمعاً أو مثنى .

٢ ـ أنه يجوز أن يكون هذا الفعل قد حمل على الصيغة الأخرى وهي «ما أفعله»، فكما لم يجمع في نحو قولهم: ما أجمل الزيدين، لم يجمع أيضاً في نحو: أحسن بالزيدين، لاتفاق الصيغتين في المعنى .

أما حذف المتعجب منه إذا لم يكن معطوفاً على مثله ففيه رأيان عند المتأخرين :

---

(١) لم أجد من نسبه، انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧، والتذييل والتكميل ٣/ل ١٨٢، وشرح التصريح ٢/٨٩، وفيه «واكتف» مكان «وأكف».

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٤٧٧، ٤٧٨، بتصرف .

الأول: ذهب ابن مالك[1] وابنه[2] والمرادي[3] والصبان[4] إلى جواز حذف المتعجب منه في صيغة (أفعل به) مع أنه الفاعل، بشرط أن يكون المراد معلوماً عند السامع. وقد استدلوا بقول الشاعر :

فَذَلِك إنْ يلْقَ المنيَّةَ يَلْقَها حَمِيداً وإنْ يَسْتغْنِ يوماً فأَجْدِرِ[5]

أي: فأجدر به، فحذف الضمير المجرور الذي هو فاعل أجدر .

وعللوا إجازة حذف المتعجب منه بأمرين[6]:

١ ـ أنه أشبه الفضلة للزومه الجر بالباء حتى اكتسى صورتها، فجاز فيه ما يجوز فيها .

٢ ـ أنه قد وجد ما يدل على الحذف، ومدار جواز الحذف إنما هو على وجود الدليل على المحذوف .

الثاني: ذهب ابن هشام[7] وابن عقيل[8] والأشموني[9] والأزهري[10] إلى منع حذف المتعجب منه في صيغة « أفعل به» إذا لم يكن معطوفاً على مثله؛

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧ .
(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٥٩، ٤٦٠ .
(٣) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٦٠ ـ٦٢ .
(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٠ .
(٥) البيت لعروة به الورد، انظر شعره ٤٨، والأصمعيات ٤٦، وجمهرة أشعار العرب ٤٥٤، والكامل ١/ ١٧٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧، وأوضح المسالك ١١٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣ .
(٦) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٦٠، وشرح الأشموني ٣/ ٢٠، وحاشية الصبان ٣/ ٢٠ .
(٧) انظر: أوضح المسالك ١١٧ .
(٨) انظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣/ ١٥٣ .
(٩) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٠ .
(١٠) انظر: التصريح ٢/ ٩٠ .

لأنه فاعل، والأصل فيه أن يكون موجوداً إما ظاهراً وإما مقدراً، والبيت الذي استشهد به أصحاب الرأي الأول شاذ[١] عندهم .

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يستغنى بفعلي التعجب عن ذكر الفاعل باطراد، أخذاً برأي ابن مضاء القرطبي الذي يرى أن الفعل قد يستغني بمادته عن الفاعل[٢]. فيقال في نحو: ما أحسن زيداً، أحسَنَ: فعل تعجب لا فاعل له، ويقال في نحو: أحسن بزيد: أحسن: فعل تعجب لا فاعل له .

واعتمد الدكتور شوقي ضيف[٣] لذلك على ما يأتي :

(١) أن «ما» في نحو: ما أحسن زيداً، قد جعلها الكسائي لا موضع لها من الإعراب، فإن لم تكن مبتدأ كان الفعل الذي بعدها لا يتحمل ضميرٌ يعود عليها يكون هو الفاعل، وإذا قيل إنه فعل لا فاعل له كان أيسر وأسهل في المأخذ.

(٢) أن العلماء قد تكلفوا تقدير الفاعل في صيغة « أفعِل به» تكلفاً ظاهراً، فكان الأولى أن يؤخذ برأي ابن مضاء، ويقال فيها إن «أفعِل» فعل تعجب لا فاعل له .

والذي أراه ما يأتي :

(١) عدم الاستغناء بصيغة «ما أفعله» عن الفاعل، بل فاعلها ضمير مستتر وجوباً بعد الفعل ؛ لأنه لم يذهب إلى القول بحذفه أحد، إلا ما حمل عليه قول الكسائي من أن «ما» لا موضع لها من الإعراب، وقد رد قوله في «ما» بأن

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١١٧، وشرح ابن عقيل للألفية ٣/ ١٥٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٠، والتصريح ٢/ ٩٠ .

(٢) سبق ذكر رأيه في المسألة التي قبلها .

(٣) انظر: بحث الدكتور شوقي الذي قدمه للمؤتمر بعنوان « استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة» في كتابه: تيسيرات لغوية ٣٠ ـ ٣٢ .

العلماء أجمعوا[1] على اسميتها .

(٢) عدم الاستغناء بصيغة « أفعل به» عن الفاعل؛ لأن المجمع اكتفى برأي ابن مضاء الذي لا يؤيده كثير من النحويين. ويستثنى من هذا عند من قال إن المجرور بالباء هو الفاعل، مسألة حذفه إذا كان أفعِل معطوفاً على مثله، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]؛ لأنه قد وجد دليل الحذف، وما حذف لدليل كان كالموجود، ولما سمع منه، وما أورده المعترضون على القائلين بالإضمار[3].

المسألة الثالثة: الاستغناء عن الفاعل باطراد في قلما وكثرما وطالما:

إذا دخلت «ما» على الأفعال: قل، وطال، وكثر، خلصتها للدخول على الجملة الفعلية، فلا يليها إلا الفعل الملفوظ به، كقولنا: قلما يخون المؤمن، وطالما جالست زيداً، وكثر ما يزورني عليّ. وفي فاعل هذه الأفعال أحد احتمالين:

الأول: أن تكون «ما» كافة لهذه الأفعال عن طلب الفاعل فتكون أفعالاً لا فاعل لها[4] .

الثاني: أن تكون «ما» مصدرية وفاعلها المصدر المؤول منها ومن مدخولها[5] .

وأكثر العلماء على الاحتمال الأول، ولعله يفهم من كلام سيبويه حينما

---

(١) نقل الإجماع على اسمية «ما» في « ما أفعله»: ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣١، وابن هشام في أوضح المسالك ١١٦، وخالد الأزهري في التصريح ٢/ ٨٧ .

(٢) سورة مريم: ٣٨ .

(٣) سبق ذكره في هذه المسألة .

(٤) انظر في هذا: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٠٦، ١٠٧، وشرح المفصل ٨/ ١٣٢، وشرح الكافية ٤/ ٣٢٩، والمغني ٤٠٣، ٤٠٤ .

(٥) انظر في هذا: المسائل المشكلة ٣٠١، وشرح الكافية ٤/ ٣٢٩، وحاشية الخضري ١/ ٢٣٥ .

قال في باب « الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل »[١]. « ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما جعلوا «رب» مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة، هيؤوها ليذكر بعدها الفعل لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى « رب يقول» ولا إلى «قلّ يقول» فألحقوهما «ما» وأخلصوهما للفعل . . . »[٢].

وكون هذه الأفعال تُخلص للدخول على الفعل دل على استغنائها عن الفاعل؛ لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وبدليل جمعه بين قلما وربما في كون «ما» كفتهما عن العمل. وهذا ما فهمه أبو علي الفارسي من مذهب سيبويه، ففي التعليقة على الكتاب يقول : « قلّ حكمه أن يليه الاسم لأنه فعل فإذا أدخلت عليه «ما» كفته وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ «رب» للدخول على الفعل . . . »[٣].

وتبع سيبويه على هذا المبرد[٤] وابن السراج[٥] والهروي[٦] والمعري[٧] وابن هشام اللخمي[٨] وابن يعيش[٩] وابن عصفور[١٠] وابن أبي الربيع[١١]، وابن القواس[١٢] وابن هشام[١٣] .

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٤ .
(٢) الكتاب ٣/ ١١٥ .
(٣) التعليقة ١/ ٥٤، وانظر: الشيرازيات ٥٥٩، ٥٦٠ .
(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٥٤ .
(٥) انظر: الأصول ٣/ ٤٦٦ .
(٦) انظر: الأزهية ٩١، ٩٢ .
(٧) انظر: عبث الوليد ١٩٤، ١٩٥ .
(٨) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ١٨٨ .
(٩) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٣٢ .
(١٠) انظر: شرح جمل الزجاجي ١٦٠ .
(١١) انظر: الملخص ٥١٩ .
(١٢) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٤٠٧، ٤٠٨ .
(١٣) انظر: المغني ٤٠٣، ٤٠٤ .

ويصرح ابن يعيش باستغناء هذه الأفعال عن الفاعل بعد دخول «ما» عليها، فيقول في نحو (قلما سرت وقلما يقول) : « فقل فعل كان حقه أن يليه الاسم؛ لأنه فعل، فلما دخلت عليه «ما» كفته عن اقتضائه الفاعل وألحقته بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل . . . »[١] .

وإذا ولي الاسمُ أحدَ هذه الأفعال كقول الشاعر:

صَدَدْتَ فأَطْوَلْتَ الصُّدودَ وقلَّمَا وِصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ[٢]

فللعلماء في فاعلها قولان :

١ ـ أنها مكفوفة بما فلا فاعل لها، ووصال ـ عند سيبويه[٣] وغيره[٤] ـ فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وقلما يدوم وصال على طول الصدود يدوم، والبيت عندهم من الضرورة؛ لأن إيلاء قلما الاسم إنما يأتي في الشعر وحده .

ورأى ابن عصفور[٥] أن وصال فاعل للفعل يدوم المتأخر عنه، وإن كان لا يقول بتقدم الفاعل على فعله غير الكوفيين[٦] .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٣٢ .

(٢) البيت للمرار الفقعسي، انظر البيت في: الكتاب ٣/ ١١٥، والمقتضب ١/ ٨٤، والأصول ٣/ ٤٦٦، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ١٠٦، والخصائص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٤ ـ١٠٦، وعبث الوليد ١٩٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٧، وتحصيل عين الذهب ٦٧، ولم ينسب في بعضها، والبيت نفسه نسب لعمر ابن أبي ربيعة، انظر: قسم الشعر المنسوب لعمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه تحقيق محمد محيي الدين ٥٠٢، والكتاب ١/ ٣١ (هامش) .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١١٥، والمسائل المشكلة ٢٩٦ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٣٢، وعبث الوليد ١٩٥، والمغني ٤٠٤ .

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦١٠ .

(٦) انظر: الاقتضاب ٣/ ١٧٢، والارتشاف ٢/ ١٧٩، والمغني ٤٠٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦ .

واختار ابن السراج[1] أن وصال اسم ليكون المحذوفة كما حذفت في قول الشاعر:

ونُبِّئْتُ ليلى أَرسَلتْ بشفاعةٍ إليّ فهلاَّ نَفْسُ لَيْلى شَفيعُها[2]

فهلاً حرف تحضيض يختص بالدخول على الأفعال، ولهذا أوّل على حذف كان بعدها، والتقدير فهلا كانت نفس ليلى شفيعها .

٢ ـ أن «ما» في «قلما» زائدة، ووصال فاعل «قل» وجملة «يدوم» صفة للفاعل، وقد نسب هذا القول للمبرد[3]، ومال إليه أبو علي في المسائل المشكلة[4]، واستدل لهذا القول بأن الفعل «قل» مع دخول «ما» يكون دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخولها من الحدث والزمان، فحكمه أن يقتضي الفاعل ولا يخلو منه ،كما لم يخل منه قبل دخول «ما»[5] .

واعترض أبو علي الفارسي القائلين بأن «ما» في البيت كافة للفعل «قل» بأمرين[6]:

أ ـ أن الفعل يبقى بلا فاعل، ولم ير في كلام العرب فعل بلا فاعل .

ب ـ أنه يؤدي إلى أن يكون الفعل داخلاً على فعل وهذا أيضاً لم يأت في كلام العرب .

وأجاب القائلون بأن «ما» كفت «قل» عن العمل فلم يحتج إلى فاعل له، أن «قلما» أجري مجرى النفي وغلب ذلك فيه، فلما ضارع الحرف في هذا

---

(١) انظر: الأصول ٣/ ٤٦٦ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٧، والمغني ٤٠٤، وقد خطأ هذه النسبة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، انظر: المقتضب ١/ ٨٤ (هامش) .
(٤) انظر: ٢٩٦ .
(٥) انظر: المسائل المشكلة ٢٩٦، ٢٩٧ .
(٦) انظر: المرجع السابق .

المعنى لم يحتج إلى فاعل كما لا تحتاج إليه الحروف .

ويدل على إجرائهم لقلما مجرى الحرف أنهم إذا قالوا: قلما سرت حتى أدخلَها، نصبوا الفعل بعد حتى، كما ينصب لو تقدم حرف نفي فقيل: ما سرت حتى أدخلَها[1] .

أما المجمع فقد وافق جمهور النحويين في أنه يستغنى بالأفعال قلما وطالما وكثرما عن ذكر الفاعل باطراد .

والذي أراه موافقة الجمهور في أن «ما» كفت هذه الأفعال عن عمل الرفع، فلم تحتج معها إلى فاعل .

المسألة الرابعة: الاستغناء عن الفاعل باطراد في الفعل الأول من باب التنازع:

اختلف العلماء في فاعل العامل الأول من العاملين المتنازعين، إذا كان الأول يطلب فاعلاً، نحو: قام وقعد زيد وقام وأكرمت زيداً، وذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى أنه يجب إضمار الفاعل مع العامل الأول الذي أهمل، فيقال: قاما وقعد أخواك، وقاموا وأكرمتُ إخوتَك؛ لأنهم يمنعون حذف الفاعل العمدة .

يقول سيبويه : « وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومَك، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل»[2] .

وممن نص على هذا ابن قتيبة[3] والمبرد[4] والزجاجي[5] وأبو علي

---

(١) انظر: المسائل المشكلة ٣٠٠، والتعليقة ١/٥٥، والتذييل والتكميل ٣/ل٥٠ .
(٢) الكتاب ١/٧٩ .
(٣) انظر تلقين المتعلم ١٥٥ .
(٤) انظر: المقتضب ٤/٧٧ .
(٥) انظر: الجمل ١١٢ .

الفارسي[1] والصيمري[2] وغيرهم[3] .

ومما احتجوا به من المسموع ما حكي من قول العرب: ضربوني وضربت قومَك[4] .

وقول الشاعر :

جَفَوني ولم أَجْفُ الأخلاءَ إنّني لغيرِ جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ[5]

وقول الآخر :

هَوَيْنَنِي وهويتُ الغانياتِ إلى أنْ شِبتُ فانْصَرفتْ عَنْهنَّ آمالي[6]

وقول الآخر :

وكُمتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتُونَها جرى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ[7]

---

(١) انظر: الإيضاح ٦٥، ٦٦ .

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٨ .

(٣) انظر: شرح الكتاب ١/ل١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، والمقتصد ١/٣٣٧، والمفصل ٣٩، ٤٠، والنكت ١/٢١١، وكشف المشكل ٢/١٢٨، وأمالي ابن الشجري ٣/١١٧، والمستوفى ١/١٠٣، ١٠٤، وشرح المفصل ١/٧٧، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩١٢، وشرح جمل الزجاجي ١/٦١٧ ـ٦٢٠، وشرح الكافية ١/٢٠٥، وأوضح المسالك ٧٠ .

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠، والملخص ٢٨٦، وأوضح المسالك ٧٠، وهذا مثال مقيس من كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٧٩ .

(٥) نسب لبعض الطائيين، انظر البيت في: شرح التسهيل ١/ ١٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، ٢٥٧، والارتشاف ١/ ٤٨٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦٩، وأوضح المسالك ٧٠، وشرح أبيات المغني ٧/ ٦٨ .

(٦) لم ينسب القائل، انظر البيت في: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٧، وتخليص الشواهد ٥١٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٠٤ .

(٧) البيت لطفيل الغنوي، انظر البيت في: ديوانه ١٢٣، والكتاب ١/ ٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٥، والجمل ١١٥، ١١٦، والإيضاح ٦٨، والتبصرة والتذكرة ١٤٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣، والحلل ١٤٦، وشرح المفصل ١/ ٧٨، والإنصاف ١/ ٨٨ . وكمتاً:=

فأضمر الفاعل مع الفعل الأول في هذه الأبيات وهي « جفوني وهوينني وجرى» .

القول الثاني: ذهب الكسائي[1] وهشام[2] والسهيلي[3] إلى أن الفاعل في نحو: قام وأكرمت أخاك واجب الحذف من العامل الأول؛ لأمور[4]:

١ ـ أن الدليل على المحذوف قد وجد في الجملة الثانية .

٢ ـ أنه لو قدر الفاعل مع الأول لأدى إلى الإضمار قبل الحذف وهذا ممنوع منه .

٣ ـ استدلوا بقول الشاعر:

تعفَّقَ بالأرطى لها وأرادَها رجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ[5]

حيث تنازع «تعفّق» و «أرادها» كلمة «رجال» فأعمل الثاني منهما فيها، وأعمل الأول في ضميره وحذفه، ولو أضمر لقال: « تعفقوا».

= جمع أكمت أو كميت، وهو يصف خيلاً غلب على لونها الحمرة وإن خالطها سواد، والمدماة: الشديدة الحمرة، والمتون: جمع متن وهو الظهر، وجرى هنا بمعنى سال، واستشعرت أي: جعلت شعارها أو صار لها شعاراً وعلامة، ولون مُذهب: المموه بالذهب .

(١) انظر: الجمل ١١٣، وشرح الكتاب ١/ل ١٨٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩ .

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ٩٠، والمساعد ١/ ٤٥٨، وأوضح المسالك ٧٠ .

(٣) انظر: المراجع السابقة .

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٨، ٦١٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦ .

(٥) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل، انظر البيت في: ديوانه ٣٨، والمفضليات ٣٩٣، وجمهرة اللغة ٢/ ٩٣٦، ونوادر أبي زيد ٢٨١، والمخصص ١٢/ ٨٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٤، وتذكرة النحاة ٣٥٧، وأوضح المسالك ٧٠ . وتعفق: استتر، وبذت: سبقت، وكليب، أي: جماعة الكلاب .

وبقول الشاعر :

لـو كـان حـيّـا قـبـلَـهـنَّ ظـعـائـنـاً   حـيّـا الـحَـطِـيـمُ وجُـوهَـهـن وزَمْـزَمُ[1]

فأعمل الحطيم بحيا الثاني، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ما يحتاج إليه باتفاق، فقال (حيّا) بإسناده إلى ألف الاثنين، فلما أعمل الثاني قال حيا وحذف الفاعل .

وبقول الآخر :

وهل يُرجعُ التسليمَ أو يَكْشفُ العَمى   ثـلاثُ الأثـافِـي والـرُّسـومُ الـبَـلاقِـعُ[2]

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال: وهل يُرجعْن .

القول الثالث: للفراء وحكي عنه في هذه المسألة رأيان:

أولهما: أنه لا يجوز إعمال الثاني من المتنازعين إذا كان الأول منهما يطلب مرفوعاً، بل يتعين أن يكون العامل الأول. وقد نسبه إليه الزجاجي[3] والصميري[4] .

وثانيهما: أنه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما جميعاً، وليس في الكلام إضمار ولا حذف، وذلك نحو قولك: قام وقعد أخواك، وقام وقعد إخوتك. وإن اختلف العاملان في طلب ما بعدهما فإنه يرى وجوب

---

(١) البيت لعروة بن أذينة، انظر البيت في: شعره ٣٦٨، والوحشيات ٢٦٦، والكامل ١/ ٣٨٦، وأمالي القالي (الذيل) ٣/ ١٢٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٩، والمقرب ١/ ٢٥٢، والمساعد ١/ ٤٥٩ .

(٢) البيت لذي الرمة، انظر: الديوان ٢/ ١٢٧٤، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ٤/ ١٤٤، والمخصص ١٧/ ١٠٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٠٨، ودرة الغواص ٩٤، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢، والخزانة ١/ ٢١٣ . وثلاث الأثافي: ثلاث قطع من الحجر ينصب عليها القدر، والبلاقع: التي لا شيء فيها .

(٣) انظر: الجمل ١١٣ .

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩ .

الإضمار للمرفوع مع تأخيره، وذلك نحو: ضربني وضربت زيداً هو، وقام وأكرمت أخويك هما. وهذا الرأي هو المشهور عنه في كتب النحو[1]. وإنما اختار الفراء هذا التفصيل عند إعمال الثاني لئلا يقع في حذف الفاعل أو الإضمار قبل الذكر[2]، وكلاهما محذور عنده .

وأجاب أصحاب القول الأول عما أُورد عليهم من أن تقدير الفاعل مع العامل الأول يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر وهو غير جائز؛ بأمرين :

١ ـ أن الإضمار قبل الذكر ـ شريطة التفسير ـ أسهل من حذف الفاعل الذي هو ركن في الجملة الفعلية[3] .

٢ ـ أن الإضمار قبل الذكر ـ إذا كان مفسراً ـ قد جاء في غير هذا الباب كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4]، ونحو قولهم: ربه رجلاً زارني، ونعم رجلاً زيد، بل ورد السماع به في هذا الباب كما سبق ذكر الشواهد عليه[5] .

وأجابوا عن الاستدلالات الشعرية للكسائي ومن ذهب مذهبه في وجوب حذف الفاعل من العامل الأول، بأن تلك الشواهد تخرج على أن الضمير فيها عائد على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد[6]، واستتر كما يستتر في حال الإفراد، ومسألة إفراد الضمير العائد على الجمع أو التثنية جائزة عند البصريين . على

---

(١) انظر: شرح الكتاب ١/ل١٨٦، وشرح المفصل ١/٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٦، ٦٤٧، وشرح الكافية ١/٢٠٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٥٦، وأوضح المسالك ٧٠ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٦ .

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٩، وشرح الكافية ١/٢٠٦، وأوضح المسالك ٧٠ .

(٤) سورة الإخلاص: ١ .

(٥) انظر: المقتضب ٤/٧٧، وشرح المفصل ١/٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥، وأوضح المسالك ٧٠ .

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٢٠، وشرح التسهيل ٢/١٧٤، والمساعد ١/٤٥٩، وتعليق الفرائد ٥/٦٣، وشرح الأشموني ٢/١٠٤ .

قلة[1]. ولهم في ذلك شواهد تدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[2] ولم يقل في بطونها، وسمع قول العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله، وهو أحسن بني أبيه وأنبله[3]، أي: أجملهم وأنبلهم.

وقال الشاعر:

فكأنّ في العَينينِ حبَّ قَرنفُلٍ ... أو سُنبُلاً كُحِلتْ به فانهلَّتِ[4]

ولم يقل كحلتا به.

أما ما ذهب إليه الفراء من منع إعمال الثاني إذا كان الأول يطلب فاعلاً، فإنه مردود بالسماع الكثير الذي ثبت فيه جواز إعمال الثاني.

وأما ادعاؤه أن العاملين إذا اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما جميعاً، وإذا اختلفا في طلب ما بعدهما فإنه يجب الإضمار متأخراً فمردود بأمرين[5]:

١ ـ أن العوامل النحوية كالمؤثرات الحقيقية لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٧٩، ٨٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠، والتصريح ١/ ٣٢١، وشرح الأشموني ٢/ ١٠٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٠٤.

(٢) سورة النحل: ٦٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٨٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢٠، وتذكرة النحاة ٣٥٧، ولم يصرح سيبويه بأنه من كلام العرب، والذي ذكره الفراء من قول العرب: (هو أحسن الرجلين وأجمله).

(٤) البيت لسُلْميّ بن ربيعة، ونسب في الأصمعيات لعلباء بن أرقم، انظر: نوادر أبي زيد ٣٧٥، والأصمعيات ١٦١، وأمالي القالي ١/ ٨١، والصاحبي ٤٢٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٦٢١، وتذكرة النحاة ٣٥٨، وخزانة الأدب ٧/ ٥٥٣. القرنفل والسنبل من أخلاط الأدوية التي تحرق العين وتسيلها.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٨، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٠٣.

٢ ـ أن الشواهد الكثيرة دلت على عدم الإضمار متأخراً، وهو لم يأت بدليل سماعي لما قاله .

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يستغنى بالفعل عن ذكر الفاعل في الفعل الأول من باب التنازع، واعتمد الدكتور شوقي ضيف[١] لذلك على ما رآه الكسائي من أن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه، وأن سيبويه يقول في هذه الصورة من صور التنازع : « إنهم استغنوا بالفعل الثاني ومعموله عن فاعل الفعل الأول لعلم المخاطب به من الكلام»[٢]. وقرر أن كلاهما يلتقي مع رأي ابن مضاء في أن الفعل يستغني بمادته عن الفاعل. وطبقه على قول الشاعر :

مـا صـابَ قَـلْـبـي وأَضْـنـاهُ وتـيَّـمـهُ   إلا كَـواعِـبُ من ذُهْـل بـنِ شـيـبـانـا[٣]

فالأفعال: «صاب، وأضناه، وتيمه» تطلب «كواعب» فاعلاً لها، وقد أعمل «تيمه» فيه، والفعلان الأولان إما أن نقول كما قال الكسائي إن الفاعل محذوف معهما لدلالة القرينة اللفظية، أو نقول كما قال ابن مضاء إنه لا فاعل للفعلين الأولين للاستغناء بمادتهما عنه .

والذي أراه موافقة البصريين فيما ذهبوا إليه من أنه إذا أعمل الثاني من العاملين المتنازعين، وكان الأول يطلب فاعلاً فإنه يجب إضماره معه، ولا يجوز حذفه، لأمور:

---

(١) انظر: البحث الذي قدمه الدكتور شوقي ضيف للمؤتمر بعنوان: « استغناء الفعل الثلاثي المبني للمعلوم بمادته عن الفاعل في صيغ مطردة» في كتابه «تيسيرات لغوية» ص: ٣٣، ٣٤ .

(٢) انظر: المرجع السابق ٣٣ .

(٣) لم أجد من نسبه سوى محقق الدرر اللوامع حيث نسبه في الفهارس لقريط بن أنيف، انظر: شرح التسهيل ١٧٦/٢، والمساعد ١/ ٤٦٠، وشفاء العليل ١/ ٤٤٦، وتعليق الفرائد ٦٤/٥، والتصريح ٣١٩/١، والهمع ١٤٣/٥، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٠ .

(١) أن ما وقع فيه الكسائي ومن وافقه أشنع مما فروا منه[١]؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، والفاعل معه كجزئه، أما عود الضمير على متأخر، ولو كان في اللفظ والرتبة، فأمر تحتمله القواعد النحوية لوجود نظائر له في غير باب من النحو.

(٢) أن ما استدل به الكسائي من شواهد شعرية أورد عليها الاحتمال، وما ورد عليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وسواء قيل إن هذه الشواهد من إفراد الضمير العائد إلى الجمع أو التثنية أو لم يُقل، فهي شواهد قليلة لا يقاس عليها وقد جاء في الكتاب لسيبويه: «فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه»[٢].

(٣) ذكر ابن عصفور[٣] في شرح الإيضاح أن ما حكي عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل هنا باطل، بل هو عنده ضمير مستتر في الفعل المفرد، وإذا ثبت هذا صار الحذف ممنوعاً منه باتفاق.

(٤) أن ما ذكره الدكتور شوقي ضيف عن سيبويه ليس في الكتاب بل فيه ما يناقضه تماماً، فسيبويه يقول: «وإذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل ...»[٤].

(٥) أن البيت الذي أورده الدكتور شوقي ضيف أجيب عنه بأنه ليس من التنازع؛ لأن التنازع لا يقع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على الصحيح، والذي دعاهم لإخراجه من باب التنازع أنه سيؤدي إلى إخلاء العامل الملغى من الإيجاب، ويلزم منه في نحو: ما قام وقعد إلا أنا، إعادة ضمير غائب على ضمير حاضر[٥].

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٩، وشرح الكافية ١/ ٢٠٦.
(٢) الكتاب ١/ ٨٠.
(٣) نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٣/ ٩١، ابن عقيل في المساعد ١/ ٤٥٩، والصبان في حاشيته ٢/ ١٠٢.
(٤) الكتاب ١/ ٧٩.
(٥) انظر: التسهيل ٨٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٥، والمساعد ١/ ٤٥٩ ـ ٤٦١، وتعليق الفرائد ٥/ ٦٤ ـ ٦٧، والتصريح ١/ ٣١٩، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٠، ٣٢١.

الاستغناء عن نائب الفاعل

القرار :

«يستغني الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل إذا تلاه فقط ظرف غير متصرف أو جار ومجرور»[1] .

دراسة القرار :

اشتمل القرار على مسألتين :

المسألة الأولى: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول ظرف غير متصرف .

المسألة الثانية: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول الجار والمجرور .

المسألة الأولى: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول ظرف غير متصرف:

إذا كان الظرف غير متصرف ويراد به ما يلزم النصب على الظرفية[2] كسحر وضحوة وعتمة من يوم بعينه، أو كان مجروراً بمن كعند وثَمَّ، ففي إنابته عن الفاعل قولان:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن الظرف غير المتصرف يمتنع إنابته

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين، ص: ٤ .

(٢) انظر في المراد من الظرف غير المتصرف: الكتاب ١/ ٢٢١، ٢٢٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٦ـ٥٨٦، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤، وحاشية الخضري ١/ ٢٥١ .

عن الفاعل فلا يقال: جُلس عندك، ولا رُكب سحرُ، مراداً به سحر يوم بعينه .

يقول سيبويه: « ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم: سير عليه سحرَ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً »[1]. وقال: « ومثله: سير عليه ضحًى إذا عنيت ضحى يومك؛ لأنهما لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى ...»[2]. ثم قال: «ومثل ذلك: سير عليه ذات مرة، نصبٌ لا يجوز إلا هذا ...»[3] .

وممن نص على هذا الأعلم الشنتمري[4] وابن الشجري[5] والحيدرة اليمني[6] وابن يعيش[7] وغيرهم[8] .

وعلة المنع عندهم أن النائب عن الفاعل يستحق الرفع، والظروف غير المتصرفة لا تستعمل مرفوعة أصلاً، وإنما هي ملازمة للنصب أو الجر بمن[9].

وعلى هذا نائب الفاعل في نحو: سير عليه ضحى، ضمير مستتر يعود إلى المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم من الكلام السابق .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٥ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .
(٤) انظر: النكت ١/٣١٨، ٣١٩ .
(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٨ .
(٦) انظر: كشف المشكل ١/ ٣٠٦ .
(٧) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٣ .
(٨) انظر: المباحث الكاملية ٢/ ٦٦، ٦٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٣٤، والملخص ٢٩٢، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢٣، والارتشاف ٢/ ١٩٠، ١٩١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٩، وأوضح المسالك ٦١، والمساعد ١/ ٣٩٨ .
(٩) انظر: المباحث الكاملية ٢/ ٦٧، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٧، وشرح ابن عقيل للألفية ١/ ٥٠٨ .

القول الثاني: نُسب للكوفيين[1] والأخفش[2] جواز إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل فيقال: جُلس عندك، وسِير عليه ضحوةٌ.

فقد روي عن الأخفش في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3] بالنصب، أن «بينكم» فاعل لتقطع، وإنما بقي منصوباً حملاً له على أغلب أحواله وهي مجيئه ظرفاً[4].

وإذا صح أن يقع الظرف غير المتصرف في موضع رفع فاعل لم يمتنع أن يقع نائباً عنه. واستُدل لهذا المذهب بقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[5] إذ الظرف «بين» غير متصرف وقد وقع نائباً عن الفاعل في هذه الآية.

وبقول الشاعر:

فيالكَ مِنْ ذي حاجةٍ حِيلَ دُونَها ... وما كلُّ من يَهْوى امرؤٌ هو نائِلُه[6]

فالظرف «دون» غير متصرف وقد وقع نائباً عن الفاعل في البيت.

وأجاب أصحاب القول الأول عن أدلة القول الثاني بما يأتي:

(١) أن الفاعل في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ونائبه في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ ضمير يعود على المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم من الكلام السابق، والتقدير في الآية الأولى: لقد تقطع هو، أي: الاتصال لما يمكن أن يفهم من

---

(١) الارتشاف ٢/ ١٩٠، والهمع ٢/ ٢٦٧.

(٢) انظر: الحجة ٣/ ٣٦٠، ٣٦١، والخصائص ٢/ ٣٧٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٧، ١٢٨، والارتشاف ١٩٠، ١٩١، وأوضح المسالك ٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤.

(٣) سورة الأنعام ٩٤، قرأ بنصب «بينكم» نافع والكسائي وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٢٦٣، والحجة ٣/ ٣٥٦، ٣٥٧، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٦٤.

(٤) انظر: الحجة ٣/ ٣٦٠، والخصائص ٢/ ٢٧٠، والدر المصون ٥/ ٤٨، والتصريح ١/ ٢٩٠.

(٥) سورة سبأ: ٥٤.

(٦) البيت لطرفة بن العبد البكري، انظر: شرح ديوان طرفة بن العبد للأعلم ١٢٧، والملخص ٢٩٢، وأوضح المسالك ٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥، والتصريح ١/ ٢٩٠.

قوله تعالى قبله: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ لأن الشركة تشعر بالاتصال والارتباط[(١)]، و«بين» ظرف منصوب. والتقدير في الآية الأخرى: وحيل هو، أي: الحول المعهود[(٢)]، و«بين» ظرف منصوب وليس هو الفاعل ولا نائبه؛ لأنه غير متصرف.

(٢) أن قول الشاعر: «فيا لك من ذي حاجة حيل دونها» النائب عن الفاعل فيه ضمير عائد إلى المصدر المقترن بأل العهدية المفهوم من الكلام قبله، والتقدير: حيل هو، أي: الحول المعهود، ويمكن أن يكون النائب ضمير المصدر الموصوف بقوله «دونها» والتقدير: حيل حول موصوف بأنه «دونها»[(٣)]. و«دون» ظرف منصوب وليس نائباً عن الفاعل لعدم تصرفه.

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يستغنى بالفعل المبني للمجهول عن ذكر نائب الفاعل إذا جاء بعده ظرف غير متصرف.

واعتمد الدكتور شوقي ضيف لهذا بأمرين[(٤)]:

١ ـ أن ما قدره الجمهور من كون النائب عن الفاعل ضميراً مستتراً فيه تمحل شديد لإيجاد النائب عن الفاعل في نحو قولهم: حيل دون حاجة زيد، ويُبش عند لقائه، وسير سحر.

٢ ـ أن النائب عن الفاعل إذا كان مصدراً فإنه لا يضيف للسامع فائدة إلا إذا خصص بشيء من أنواع الاختصاص، ولهذا منع الجمهور من أن يقال: سير سيرٌ، وقيم قيامٌ، لعدم الفائدة، ومع هذا أقروه هنا، لئلا يفقد الفعل المبني

---

(١) انظر في تقدير المصدر الذي يعود عليه الضمير: الخصائص ٢/ ٣٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٣ والدر المصون ٥/ ٤٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨/ ٥٦٧، والدر المصون ٩/ ٢٠٧، وأوضح المسالك ٦١، والتصريح ١/ ٢٩٠.

(٣) انظر: الملخص ١٩٢، وأوضح المسالك ٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥، والتصريح ١/ ٢٩٠، وحاشية الصبان ٢/ ٦٥.

(٤) انظر البحث الذي قدمه الدكتور شوقي ضيف للمؤتمر بعنوان: «استغناء الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل» في كتابه «تيسيرات لغوية» ص: ٤١ ـ ٤٥.

للمجهول نائباً عن الفاعل، وكان الأولى أن يقال إن الفعل المبني للمجهول لما وليه ظرف غير متصرف استغنى بمادته عن المرفوع بعده .

والذي أراه ما يأتي:

١ ـ موافقة جمهور البصريين في أن الظرف غير المتصرف لا يجوز أن يقع نائباً عن الفاعل؛ لأن الظرف غير المتصرف إذا لم يستعمل استعمال الأسماء فإنه لا يكون إلا منصوباً، كسحر وضحى وإذا أو مجروراً بمن كعند وهنا وثم، والنائب عن الفاعل يجب أن يكون مرفوعاً، فتعارض موجبان فامتنعت هذه المسألة .

٢ ـ أنه يمكن أن يجاب عما أورده الدكتور شوقي بأن المصدر المقدر المفهوم مما قبله، تحصل به الفائدة إذا وصف، وقد تحقق هذا في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ وقول الشاعر: « حيل دونها» لأن التقدير فيهما: حيل حول بينهم وحيل حول دونهم .

المسألة الثانية: الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبني للمجهول الجار والمجرور:

إذا ولي الجار والمجرور الفعلَ المبني للمجهول كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[1] ونحو: سير بزيد، ومر بعمرو، فللعلماء في تعيين النائب عن الفاعل، خمسة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن المجرور هو النائب عن الفاعل، فزيد من نحو: سير زيد، وإن كان مجروراً بحرف الجر إلا أنه في محل رفع؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصح نيابته عن الفاعل.

وقد نص على هذا المبرد[2] وابن الدهان[3] والحيدرة اليمني[4]

(١) سورة الأعراف: ١٤٩ .
(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٥٢ .
(٣) انظر: الفصول في العربية ١٥
(٤) انظر: كشف المشكل ١/ ٣٠٦، ٣٠٧.

والجزولي[١] وابن يعيش[٢] وابن الحاجب[٣] وغيرهم[٤] .

يقول المبرد: «وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل، فتقول: مر بزيد فرسخاً، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلاً . . .»[٥] .

وهو ظاهر قول الزجاجي[٦] والأنباري[٧] والرضي[٨] .

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أن النائب عن الفاعل هو مجموع الجار والمجرور، فنحو: سير بزيد، الجار والمجرور في محل رفع نائب عن الفاعل. وهذا القول ظاهر كلام ابن جني في اللمع[٩] والصيمري[١٠] وابن برهان[١١] وعبد القاهر الجرجاني[١٢] والحريري[١٣] والعكبري[١٤] وابن معط[١٥]

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ١٤٢ .
(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٣ .
(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٩ .
(٤) انظر: التخمير ٣/ ٢٦٩، وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٨٧٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٦، والملخص ٢٩٣، والارتشاف ٢/ ١٩٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣٢١، وأوضح المسالك ٦٠، والتصريح ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ٦٥ ـ ٦٧، والهمع ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩ .
(٥) المقتضب ٤/ ٥٢ .
(٦) انظر: الجمل ٨٠، ٨١ .
(٧) انظر: أسرار العربية ٩٥ .
(٨) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٢١ .
(٩) انظر: ص ٨٣ .
(١٠) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٦، ١٢٧ .
(١١) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٦، ٤٧ .
(١٢) انظر: المقتصد ١/ ٣٥٣ .
(١٣) انظر: شرح ملحة الإعراب ١١٧ .
(١٤) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٨٥ .
(١٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٢٢، ٦٢٣ .

وابن مالك[١] .

يقول ابن جني: « فإن أقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، قلت: سير بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع»[٢].

ويقول ابن مالك: « فإن ناب الجار والمجرور فهو في موضع رفع وإلا فهو في موضع نصب، أي: إذا أسند الفعل الذي لم يسم فاعله أو ما يقوم مقامه إلى الجار والمجرور نحو رُضي عن المحسن فهو في موضع رفع فإن كان المسند إليه غير الجار والمجرور فالمسند إليه مرفوع، والجار والمجرور في موضع نصب . . .»[٣] .

القول الثالث: ذهب الفراء[٤] إلى أن النائب عن الفاعل هو حرف الجر، فنحو: مر بزيد، الباء في محل رفع، وذلك بناءً على ما ذهب إليه في نحو قولهم: مر بكر بزيد، إذ يرى أن الباء في محل نصب[٥] .

ويمكن أن يحمل على هذا القول قول العكبري في اللباب : « وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح جعل القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف الجر. . »[٦]. وقوله أيضاً : « وإنما جاز إقامة حرف الجر والظرف والمصدر . أيها شئت . مقام الفاعل لتساويها في ضعفها عن المفعول به . . . »[٧] .

القول الرابع: ذهب الكسائي[٨] وهشام[٩] إلى أن النائب عن الفاعل هو

---

(١) انظر: التسهيل ٧٧، وشرح عمدة الحافظ ١/ ١٨٨ .

(٢) اللمع ٨٣ .

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ١٨٨ .

(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ١٩٢، والهمع ٢/ ٢٦٨، وحاشية الصبان ٢/ ٦٦ .

(٥) انظر: المراجع السابقة. ويرى بعض المحدثين أنه يقصد مجموع الجار والمجرور كما في القول الثاني. ولكن المدون في الكتب ما ذكر.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٥٩ .

(٧) المصدر السابق ١/ ١٦١ .

(٨) انظر: الارتشاف ٢/ ١٩٢ .

(٩) انظر: الارتشاف ٢/ ١٩٢، والهمع ٢/ ٢٦٨، وحاشية الصبان ٢/ ٦٦ .

ضمير مبهم مستتر في الفعل، وإنما جعل الضمير مبهماً ليحتمل أن يراد به ما يدل عليه الفعل من المصدر أو ظرف الزمان أو ظرف المكان. فنحو: سير بزيد، نائب الفاعل فيها ضمير مبهم يدل عليه قوله «سير» فيقدر بالطريق، وما أشبهه فيكون ظرفاً مكانياً[1] .

وأشار إلى هذا الرأي ابن السراج وجعله أبعد الأوجه المحتملة في نحو قولهم: سير بزيد، فقال: « والوجه الثالث: وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه . . . »[2].

القول الخامس: ذهب ابن درستويه[3] والسهيلي[4] والرندي[5] إلى أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل، فنحو: مر بزيد، النائب عن الفاعل فيها ضمير مستتر تقديره: هو، أي: مر المرور المعهود بزيد، أو مر مرور بزيد .

والخلاف السابق فيما إذا كان حرف الجر أصلياً، أما إذا كان حرف الجر زائداً نحو: ما ضُرب من أحد، فإنه لا خلاف[6] بين العلماء في أن المجرور هو النائب عن الفاعل في محل رفع .

فتبين أنه ليس من العلماء من يقول إن نائب الفاعل يكون محذوفاً أو يمكن الاستغناء عنه إذا جاء بعد الفعل المبني للمجهول جار ومجرور .

---

(١) انظر: الأصول ١/ ٨٠ .

(٢) الأصول ١/ ٨٠ .

(٣) انظر: الارتشاف ٢/ ١٩٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣٢١، وأوضح المسالك ٦٠، وقد أشار إلى هذا الرأي ابن السراج في الأصول ١/ ٨٠، من غير أن ينسبه أو يختاره.

(٤) انظر: المراجع السابقة .

(٥) انظر: المراجع السابقة .

(٦) انظر في حكاية الإجماع هنا: الارتشاف ٢/ ١٩٢، والهمع ٢/ ٢٦٧، وحاشية الصبان ٢/ ٦٦ .

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يستغنى بالفعل المبني للمجهول عن نائب الفاعل إذا وليه جار ومجرور .

واعتمد الدكتور شوقي ضيف[1] لذلك على أن أقوال العلماء في تعيين نائب الفاعل تحمل كثيراً من التكلف لإيجاد نائب عن الفاعل المحذوف، ولم يسلم شيء منها من النقد والاعتراض، وكان الأولى أن يقال إن الفعل المبني للمجهول إذا لم يكن معه إلا الجار والمجرور نحو: لا يخشى عليه ولا يحتاج إليه، إنه استغني بصيغته عن نائب الفاعل .

والذي أراه أن أقرب الأقوال للصحة قول من يقول إن نائب الفاعل هو مجموع الجار والمجرور؛ لتلازمهما أبداً، أما القول بحذف النائب عن الفاعل أو الاستغناء عنه فغير صحيح؛ لأنه عمدة في جملته، ولم يقل أحد من العلماء بجواز حذفه في هذا الموضع .

---

(١) انظر البحث الذي قدمه الدكتور شوقي ضيف للمجمع بعنوان « استغناء الفعل المبني للمجهول بمادته عن نائب الفاعل» في كتابه «تيسيرات لغوية» ص: ٤٦ ـ٤٨ .

مجيء الحال جامدة

القرار:

أجاز المجمع وقوع الحال جامدة[1] .

دراسة القرار:

اختلف العلماء في مجيء الحال جامدة[2] على قولين:

الأول: ذهب جمهور النحويين[3] إلى أن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، ولهذا إذا جاءت جامدة منكرة أولوها بالمشتق، فنحو قولهم: كر زيد أسداً، تقديره: شجاعاً. وقولهم: وقع المصطرعان عِدْلي عَير، تقديره: مصطحبين اصطحاب عدلي عير عند وقوعهما .

وإذا جاءت الحال جامدة فيها الألف واللام نحو: جاءوا الجماء الغفير، فلهم فيها توجيهان:

١ ـ أنها واقعة موقع المصدر الذي يمعنى المشتق، والتقدير: جاءوا الجموم الغفير، الذي هو بمعنى جامين غافرين، وهذا رأي الخليل[4]

---

(١) صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين. وقد حاولت الحصول على محضر الجلسة التي أجيز فيها هذا القرار ولم أوفق، لكن أفادني الدكتور عبد الرحمن السيد، عضو المجمع، والأستاذ جمال عبد الحي المحرر في المجمع أنه أجيز في هذه الدورة. ومضمونه موجود في بحث «اشتقاق الحال وجموده» للدكتور عبد الرحمن السيد .

(٢) للمجمع قرار في وقوع المصدر المنكر حالاً، وسيأتي بعد هذه المسألة .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٦، ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦، وإصلاح الخلل ١٠٧، والمقتصد ١/ ٦٧٦، والنكت ١/ ٣٩٩، والفصول ٢٤، ٢٥، وشرح ملحة الإعراب ١٣٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٥، والفصول الخمسون ١٨٧، وشرح المفصل ٢/ ٦٠ ـ ٦٤، ونظم الفرائد ٢٢٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦، ٣٣٧ .

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٥، ٣٧٦ .

وسيبويه[1] واختاره ابن يعيش[2] .

٢ ـ أن الاسم الجامد في نحو: الجماء الغفير حال مؤول بمشتق، وليس في موضع المصدر؛ لأن الألف واللام في نية الطرح، وهذا رأي يونس[3] .

وأخذ عليه أنه لو جاز نحو هذا، لجاز أن يقال: جاء زيد القائم، فينصب على الحال وينوى اطراح الألف واللام، وهذا غير جائز باتفاق .

ورأي يونس أقرب للصواب لأمرين:

١ ـ أنه أقل تكلفاً وتقديراً؛ لأن الرأي الأول فيه تقدير مجيء الاسم مجيء المصدر ثم تأويل المصدر بالمشتق .

٢ ـ أنه لا يلزم من تخريجه ذلك أن يجيز القياس عليه .

وكان سيبويه[4] قد ذكر بعض الأسماء الجامدة التي وقعت حالاً، نحو: وحده، وثلاثتهم وأربعتهم والجماء الغفير، وقاطبة، وطراً .

وذكر نحوه: ابن قادم[5] والمبرد[6] والجرمي[7] وابن السراج[8] .

والعلة في كون الاشتقاق شرطاً للحال عند بعض العلماء[9]، وغالباً أو واجباً عند آخرين[10] ما يأتي:

---

(١) انظر: المرجع السابق .
(٢) انظر: شرح المفصل ٢/ ٦٣ .
(٣) انظر: المرجع السابق .
(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦ .
(٥) انظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢ .
(٦) انظر: المقتضب ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٤٠ .
(٧) انظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٤٥ .
(٨) انظر: الأصول ١/ ١٦٣ .
(٩) انظر: إصلاح الخلل ١٠٥، ١٠٦، ونظم الفرائد ٢٢٤، وكشف المشكل ١/ ٤٧٢، وشرح ملحة الإعراب ١٣٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦ .
(١٠) انظر: المستوفى ١/ ٢٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٢، والارتشاف ٢/ ٣٣٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٤ .

١ ـ أن الحال صفة في المعنى وكل صفة فهي مشتقة، فلو جاءت الحال غير مشتقة وجب حملها على الاشتقاق ولو في المعنى[١] .

٢ ـ أنه بالاشتقاق يتميز الحال عن التمييز[٢] .

القول الثاني: ذهب السهيلي[٣] وابن الحاجب[٤] وغيرهما[٥] إلى إجازة مجيء الاسم الجامد حالاً غير مؤول بمشتق، ووضعوا قاعدة لهذا، وهي: (كل ما يدل على هيئة يصح أن يقع حالاً)[٦]. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[٧]، والحديث النبوي الذي يقول فيه النبي ﷺ: «يتمثل لي الملك رجلاً»[٨]. فطفلاً ورجلاً حالان غير لازمتين إلا في وقت وقوع الفعل. وعللوا ذلك بأن « الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق»[٩].

وذكر ابن مالك[١٠] وأبو حيان[١١] وابن هشام[١٢] وابن عقيل[١٣]

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٨٥، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٥ .
(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٥ .
(٣) انظر: نتائج الفكر ٤٠٢ .
(٤) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٠٩ .
(٥) انظر: التسهيل ١٠٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٢، والارتشاف ٢/ ٣٣٤، وأوضح المسالك ٨٣، ٨٤، والفوائد الضيائية ١/ ٣٨٩، والوافية ١٢٥ .
(٦) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٠٩ .
(٧) سورة غافر: ٦٧ .
(٨) الحديث في صحيح البخاري، باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول: ١/ ٣، وسنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن: ٢/ ١٤٨ .
(٩) شرح الكافية ٢/ ٣٢، بتصرف .
(١٠) انظر: التسهيل ١٠٨ .
(١١) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥ .
(١٢) انظر: أوضح المسالك ٨٣ .
(١٣) انظر: المساعد ٢/ ٨ ـ ١٠ .

والدماميني[1] أن الاسم الجامد قد يغني عن المشتق فيقع حالاً في مواضع، وهي:

(١) أن تكون الحال موصوفة، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2].

(٢) أن تدل على سعر، نحو: بعته مداً بكذا.

(٣) أن تدل على عدد، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[3].

(٤) أن تدل على طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً.

(٥) أن تكون الحال نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهباً.

(٦) أن تكون فرعاً منه، نحو: هذا الحديد خاتماً.

(٧) أن تكون أصلاً له، نحو: هذا الخاتم حديداً.

أما المجمع فقد أجاز مجيء الحال جامدة، وجعله الدكتور عبد الرحمن السيد[4] مقيساً؛ لأنه قد وردت شواهد قرآنية وأمثلة نحوية عديدة تعضد القول به.

والذي أراه موافقة السهيلي وابن الحاجب في أن كل ما يدل على الهيئة يجوز أن يقع حالاً جامداً كان أو مشتقاً، يصح تأويله أو لا يصح؛ لأمور:

١ ـ أن الوارد من الجامد الواقع حالاً كثير.

٢ ـ أن الحال خبر في المعنى، والخبر لا حجر فيه؛ إذ يرد مشتقاً

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ٦/١٦٢ ـ١٦٤.

(٢) سورة مريم: ١٧.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٢.

(٤) انظر: «اشتقاق الحال وجموده» ص: ١٣، وهو بحث الدكتور عبد الرحمن السيد المقدم للمجمع.

وجامداً[1] .

٣ ـ أن كثرة مجيء الحال مشتقة؛ لكونه يشترط لها أن تكون منتقلة، واللفظ الدال على الانتقال أكثر ما يكون في المشتقات[2]، وهذا يعني أن مجيء الحال من الجامد قليل لا أنه ممتنع .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٣ .
(٢) انظر: نتائج الفكر ٤٠٢، وشرح التسهيل ٢/٣٢٢ .

وقوع المصدر المنكر حالًا

القرار:

«أجاز المجمع القياس على ما سمع من مجيء المصدر المنكر حالاً مطلقاً، اتباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى»[1].

دراسة القرار:

المصدر إما أن يكون نكرة كركض، وإما أن يكون معرفة كالعراك. ومجيء الحال من المصدر النكرة كثير كقولهم: جاء زيد ركضاً، وطلع بغتة، وقتلته صبراً، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[2]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[3].

واختلف العلماء في مسألة إعراب المصدر المنكر المنصوب في نحو: جاء زيد ركضاً على قولين:

الأول: أن المصدر حال مؤول بوصف مناسب، فجاء زيد ركضاً يؤول براكضاً، هذا ما ذهب إليه سيبويه، حيث يقول: « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال . . . »[4] ثم مثل لذلك بقوله: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة وغيرهما، وبين بعدها السبب في انتصابه على الحال، فقال: « لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالاً »[5]، وهو يعني بفاعل الوصف المشتق،

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/١٦٦، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ١٠٩ .

(٢) سورة البقرة: ٢٧٤ . انظر: البحر المحيط ٢/٧٠٢ .

(٣) سورة نوح: ٨ . انظر: الكشاف ٤/١٤٢ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٥) المصدر السابق .

ويشرح عبارته السيرافي قائلاً: « مذهب سيبويه في أتيت زيداً مشياً وركضاً وعدواً وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال كأنه قال: أتيته ماشياً وراكضاً وعادياً، وكذلك قتلته صبراً، أي قتلته مصبوراً»[1] .

وتبعه على هذا الإعراب جمهور البصريين[2]، وهو أحد قولي المبرد[3] في مثل هذا الأسلوب، فهو يقول: « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه وذلك قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مصبراً »[4] .

القول الثاني: أن المصدر مفعول مطلق غير أنه اختُلف في عامله :

فذهب الأخفش[5]، والمبرد في قوله الثاني[6]، والفارسي[7] إلى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة في محل نصب حال، فجاء زيد ركضاً، أي: جاء يركض ركضاً .

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ل ١١١ .

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٢٩٩، والمفصل: ٩٠، وشرح المفصل ٢/٥٩، وكشف المشكل ١/ ٤٨٠ والتسهيل: ١٠٩، والارتشاف ٢/٣٤٢، والمساعد ٢/١٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٧٠ .

(٣) لم ينسب هذا القول للمبرد أحد من العلماء المتقدمين، بل هم متفقون على أن قول المبرد ما سيأتي في الرأي الثاني، غير أن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد ذكر القولين عنه في حاشية المقتضب ٣/ ٢٣٥، وذكر ما يستدل للرأيين من قوله .

(٤) المقتضب ٣/ ٢٣٤، وانظر: ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩، ٤/ ٤١٢ .

(٥) انظر: التسهيل: ١٠٩، وشرحه لابن مالك ٢/ ٣٢٨ .

(٦) القول بأن المصدر المنكر المنصوب في نحو: جاء زيد ركضاً، مفعول مطلق هو المشهور عند العلماء من قولي المبرد، بل هو رأي المبرد في المسألة عندهم، وهو الذي يفهم من قوله في المقتضب: «هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال، وذلك قولك: جاء زيد مشياً، إنما معناه: ماشياً؛ لأن تقديره: جاء زيد يمشي مشياً، وكذلك جاء زيد عدواً وركضاً» ٤/ ٤١٢ .

(٧) انظر: المسائل المنثورة: ١٣، ١٤، والإيضاح العضدي: ٢٠٠ .

وروي عن الخليل في قوله: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ أن المعنى يأتينك وأنت تسعى سعياً[1]، فعلى هذا فهو يرى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف.

وذهب الكوفيون إلى أنه مفعول مطلق مبين لنوع عامله. وعامله هو ما تقدم من فعل أو وصف[2]، فجاء زيد ركضاً، أي ركض ركضاً، نحو: أحببته مقة.

وما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين أولى بالقبول لما يأتي:

١ ـ أنه أقل تأويلاً، وأبعد عن التكلف من قول بقية البصريين، وما كان كذلك فهو الأقرب إلى الصواب.

٢ ـ لو كان انتصاب هذه المصادر على أنها مفاعيل مطلقة لجاز تعريفها، فيقال: جاء زيد الركض والمشي[3]، فلما امتنع دل على أنها لم تنتصب على المصدرية.

٣ ـ لو كان الدليل على الفعل المضمر المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا فيه على السماع[4].

٤ ـ أن المصدر يعاقب الوصف المشتق فيقع موقعه، كما يقع الوصف المشتق موقع المصدر[5] في نحو: قم قائماً، فلا يمتنع أن نقول: إن ركضاً من جاء زيد ركضاً، وما أشبهها تأتي حالاً مؤولة بالمشتق.

٥ ـ أن قول الكوفيين يلزم منه أن لا يكون قد سمع من هذا المصدر المنكر إلا ما كان نوعاً من أنواع العامل[6].

---

(١) البحر المحيط لأبي حيان ٢/٦٤٨.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٣٤٢، ٣٤٣، والمساعد ٢/١٤، والهمع ٤/١٥.
(٣) انظر: شرح المفصل ٢/٦٠، والمخصص ٤/٢٢٦، وشرح الكافية ٢/٣٩.
(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٨، والمساعد ٢/١٤.
(٥) انظر: المفصل: ٩٠، وشرح المفصل ٢/٥٩، وشرح الكافية ٢/٣٩.
(٦) انظر: عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ٢/٣٠٦.

وكما اختلف العلماء في مجيء المصدر المنكر حالاً، فقد اختلفوا في جواز القياس على ما سمع من ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه مقصور على السماع؛ لأن الحال نعت في المعنى، والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما كان في معناه .

يقول سيبويه: « وليس كل مصدر إن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة ولا أتانا رجلة»[١] .

وذكر أبو حيان[٢] والمرادي[٣] والسيوطي[٤] أن البصريين والكوفيين قد أجمعوا على منع القياس عليه .

الثاني: ذهب المبرد إلى جواز القياس عليه، وروي عنه فيه روايتان[٥]:

الأولى: إجازة القياس مطلقاً .

الثانية: قصر القياس على ما كان المصدر نوعاً من أنواع عامله، وما عداه فليس بقياس، وهذه الرواية هي المشهورة عنه، يقول المبرد: « وكذلك جئته مشياً، لأن المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير :أمشي مشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال. ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً فهذا جيد؛ لأن المجيء

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٠، ٣٧١. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ل ١١١، والمفصل: ٩٠، وشرح المفصل ٢/٥٩، والتسهيل: ١٠٩، وشرحه ٢/٣٢٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٨، والمساعد ٢/ ١٤ .

(٢) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٤٢ .

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٢/١٣٨ .

(٤) انظر: الهمع ٤/ ١٥ .

(٥) انظرهما في: الارتشاف ٢/٣٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٣٨، والمساعد ٢/ ١٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٣ .

يكون سعياً، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[1] فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجري مع كل صنف منها»[2].

الثالث: ذهب ابن مالك إلى إجازة القياس في ثلاث مسائل[3]، هي:

١ ـ أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً، فعلماً بمعنى (عالماً) وهي حال من الضمير في الرجل الذي هو العامل فيه، لتأويله بالمشتق؛ إذ معناه الكامل في حال العلم، فيجوز أن تقول أنت الرجل نبلاً وأدباً ونحوهما.

٢ ـ أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو: أنت زهير شعراً، فشعراً حال بمعنى (شاعراً) والعامل فيه زهير لتأويله بالمشتق؛ لأن معناه مجيد، فيجوز أن تقول: أنت حاتم جوداً، والأحنف حلماً ونحوهما.

٣ ـ أن يكون المصدر واقعاً بعد (أما) الشرطية التي يقصد فيها الرد على من وصف شخصاً بوصفين، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر نحو: أما علماً فعالم، فعلماً حال بمعنى عالماً، والعامل فيه فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع به، والتقدير: مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم.

ونسب ابن مالك[4] القول باطراد ورود المصدر حالاً بعد أما الشرطية إلى سيبويه ولعله فهمه من قوله: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أما سمناً فسمين، وأما علماً فعالم»[5].

---

(١) سورة البقرة: ٢٧٤.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٤. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ل١١١، ١١٢، والمفصل: ٩١، وشرح المفصل ٢/ ٥٩.

(٣) انظر: التسهيل: ١٠٩، وشرحه لابن مالك ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩، والمساعد ٢/ ١٤، ١٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٧٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩.

(٥) الكتاب ١/ ٣٨٤.

غير أن السيرافي يعلق على هذا الباب بقوله: « هذا باب فيه صعوبة، ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين، وكذلك قال الزجاج: هذا باب لا يفهمه إلا الخليل وسيبويه »[1] .

أما المجمع فقد أجاز القياس على ما سمع منه مطلقاً، اتباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى .

والذي أراه جواز القياس على ما سمع من مجيء المصدر المنكر حالاً بشرط كون المصدر نوعاً من أنواع عامله .

وهو الرأي المشهور عن المبرد، نحو: طلع بغتة، وقتلته صبراً، وجاء ركضاً، وذلك لأمور:

الأول: أن وقوع المصدر المنكر حالاً نص كثير من العلماء على أنه كثير في كلام العرب[2]، وأكثر ما يجيء إذا كان نوعاً من أنواع عامله، أما ما ليس من أنواعه فقد نقل الرضي[3] الإجماع على عدم القياس فيه، فلا يقال: جاء بكاءً، أو نحو ذلك لعدم السماع .

الثاني: أن قياس البصريين الحال على النعت في منع وقوعهما مصدراً غير صحيح؛ لأن مجيء المصدر نعتاً ليس ممنوعاً من كل وجه، بل ورد عن العرب النعت بالمصدر كثيراً، ومجيء المصدر حالاً أكثر من مجيئه نعتاً[4]، ثم إن شبه الحال بالخبر أقوى من شبهه بالنعت « لأن حكم الحال مع صاحبها كحكم الخبر مع المخبر عنه»[5] . ففي قولك: جاء زيد راكباً، لو حذفت الفعل

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ل١١٨، ١١٩ .
(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٨، وتوضيح المقاصد ٢/١٣٨، والارتشاف ٢/٣٤٢، وشرح الأشموني ٢/١٧٣، والهمع ٤/١٤ .
(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٣٩ .
(٤) انظر: الهمع ٤/١٤ .
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٧٣ .

(جاء) لبقي الكلام: زيد راكب، وانقلب خبراً .

الثالث: لم ينقل إجازة القياس مطلقاً إلا عن المبرد وابن هشام، أما المبرد فإن الرواية عنه غير مشهورة، بل هو ينفي مجيء الحال مما ليس نوعاً من أنواع عامله حيث يقول: « ولو قلت: جئت إعطاءً، لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء ،ولكن: جئته سعياً، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعياً »[1] .

وأما ابن هشام فقد نقل عنه الصبان استظهاره لجواز القياس مطلقاً وليس جزماً في المسألة[2] .

الرابع: أن ما ذكره ابن مالك قد خالفه فيه غيره، لما يأتي :

١ ـ أن المصدر المنصوب الواقع بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً، ذهب فيه ثعلب إلى أنه مصدر مؤكد لا حال[3]. ويتأول الرجل باسم الفاعل مما جاء بعده فكأنه قال: أنت العالم علماً .

واختار الرضي[4] وأبو حيان[5] أن يكون المصدر تمييزاً؛ لأنه فاعل في المعنى .

٢ ـ أن المصدر الواقع بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو: أنت زهير شعراً، استظهر فيه أبو حيان[6] أن يكون تمييزاً ؛لأنه على تقدير (مثل) محذوفة، و(مثل) يكون عنها التمييز نحو: على التمرة مثلها زبداً، وأيضاً فقد نصوا في

---

(١) المقتضب ٣/ ٢٣٤ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ١٧٣ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٨، الارتشاف ٢/ ٣٤٣، والمساعد ٢/ ١٥ .

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٨ .

(٥) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٤٣ .

(٦) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٤٤، والمساعد ٢/ ١٥ .

قولهم: زيد القمر حسناً، أنه تمييز؛ لأنه بمعنى مثل القمر حسناً .

٣ ـ أن المصدر الواقع بعد (أما) الشرطية نحو: أما علماً فعالم، فذهب الأخفش إلى أنه مفعول مطلق[(١)] .

٤ ـ أن ابن مالك نفسه قد رجح رأي الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن (علماً) من قولك: أما علماً فعالم، مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علماً فالذي وصف عالم، وذلك قوله: « وهذا القول عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل»[(٢)] .

---

(١) انظر: التسهيل: ١٠٩، والارتشاف ٢/ ٣٤٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٤٠، والمساعد ٢/ ١٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠ . وانظر: الارتشاف ٢/ ٣٤٤، والمساعد ٢/ ١٦ .

مجيء (غير) معرفة

القرار:

«تختار اللجنة وفاقاً لجماعة من العلماء أن كلمة (غير) إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما تعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة .

وإذا كانت (أل) تقع في الكلام معاقبة، فإنه يجوز دخول (أل) على (غير) فتفيدها التعريف في مثل الحالة الي تعرفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين»[1] .

دراسة القرار:

اشتمل القرار على مسألتين :

المسألة الأولى: تعرف (غير) بإضافتها إلى معرفة .

المسألة الثانية: تعرف (غير) بدخول (أل) عليها .

المسألة الأولى: تعرف (غير) بإضافتها إلى معرفة :

(غير) من الكلمات المتوغلة في الإبهام، ولهذا كان بعض العلماء يدرجونها في ضمن الكلمات التي لا تقبل التعريف[2] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من الجلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٧١، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ١٤٥ .

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٨٨، والإيضاح: ٢٦٨، والمفصل: ١١٦، ١١٧، وشرحه ٢/ ١٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٤٩، وأوضح المسالك: ٩٧، والمغني: ٢١٠ ، والمساعد ٢/ ٣٣١، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٤ .

وللعلماء في تعرف (غير) بإضافتها إلى معرفة ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أنها لا تتعرف مطلقاً، وهو مذهب المبرد، يقول في المقتضب: « فأما مررت برجلٍ غيرك، فلا يكون إلا نكرة؛ لأنه مبهم في الناس أجمعين . . . »[1] .

وأخذ بهذا الرأي أبو علي الفارسي[2] وابن هشام[3] والأشموني[4] والشيخ خالد الأزهري[5] والسيوطي[6] .

أما علة عدم تعرفها ففيه توجيهان :

١ ـ كونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالإضافة، فقولك: مررت برجل غيرك، بمعنى مغايرك[7] .

٢ ـ أن (غيراً) شديدة التوغل في الإبهام، فإذا أضيفت إلى الضمير أو العلم، وقيل: جاء غيرك أو جاء غير زيد، فإنه يدخل فيه من عدا المضاف إليه، وهذا لا يجعله معيناً وعلى ذلك لا يكون معرفة[8] .

---

(١) المقتضب ٤/٢٨٨، وانظر: ص ٢٨٩ .

(٢) انظر: الإيضاح العضدي: ٢٦٨ .

(٣) انظر: المغني: ٢١٠، وحاشية الدسوقي ١/ ١٧٠ .

(٤) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٤٥ .

(٥) انظر: التصريح ٢/٢٦، ٢٧ .

(٦) انظر: همع الهوامع ٤/٢٦٩ .

(٧) انظر: البسيط ٣/١٠٤٣، والمساعد ٢/ ٣٣١، ونسبا هذا الرأي إلى سيبويه والمبرد، وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٢، فقد نسبه إلى أبي سعيد السيرافي، وانظر: همع الهوامع ٤/٢٦٩، وحاشية الصبان ٢/ ٢٤٤ .

(٨) انظر: المقتضب ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩، والأصول لابن السراج ١/ ١٥٣، والإيضاح: ٢٦٨، والمفصل ١١٦، والمقتصد ٢/ ٨٧٤، وشرح المفصل ٢/ ١٢٥، والتسهيل ١٥٥، وشرح التسهيل ٣/٢٢٦، وقد نسب هذا الرأي إلى السيرافي وابن السراج وبه أخذ المتأخرون، وانظر: البسيط ٢/ ١٠٤٣، ١٠٤٤ .

الرأي الثاني: أنها تتعرف مطلقاً، وقد ذكره الصبان في حاشيته[1] ولم ينسبه لأحد، ولم يذكر له وجه التسويغ، والذي يظهر أن قائل هذا القول لا يفرق بين الإضافة التي تفيد تعريفاً والإضافة التي تفيد تخصيصاً[2] .

الرأي الثالث: أنها تتعرف بقرينة، وهذه القرينة هي دلالتها على مغايرة خاصة، وإلا لم تتعرف، وأكثر ما تكون المغايرة الخاصة إذا وقعت (غير) بين متضادين، كقولهم: هذه الحركة غير السكون. ورأيت الصعب غير الهيّن، وهو ما عبر عنه بعضهم: بأن يراد من (غير) كمال المغايرة، فإذا اشتهر شخص بصفة معينة، وأريد ثبوت ضدها لشخص آخر فقد تعينت، كأن تقول: فلان غير فلان.

وقال بهذا القول: ابن السراج[3] والسيرافي[4] وابن خالويه[5] والزمخشري[6] وأبو البقاء[7] وابن يعيش[8] وابن مالك[9] وغيرهم .

واستدلوا بقول الشاعر:

فليكُن المغلوبُ غيرَ الغالبِ وليكُنِ المسْلُوبُ غيرَ السالبِ[10]

---

(1) ٢/ ١٥٥ .

(2) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٣ .

(3) انظر: الأصول في النحو ١/ ١٥٣ .

(4) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧ .

(5) انظر: إعراب ثلاثين سورة: ٣٣ .

(6) انظر: المفصل ١١٧ .

(7) انظر: التصريح ٢/ ٢٧، ولعل هذا الرأي هو الموجود في المتبع لأبي البقاء ١/ ٣٦٢ .

(8) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٢٦ .

(9) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧ .

(10) البيت لطالب بن أبي طالب، وانظر البيت في: السيرة النبوية ١/ ٦١٩، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥ . والذي في السيرة (فليكن المسلوب . . . وليكن المغلوب . . .) وذكر ابن هشام أنه روى هذين البيتين عن غير واحد من الرواة للشعر.

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[1]. حيث وقعت (غير) فيه بين ضدين فارتفع إبهامها، فتعينت.

وقد اختار المجمع الرأي الأخير الذي يقول إن (غيراً) تتعرف إذا أضيفت إلى معرفة وكانت بين متضادين، وذلك وفاقاً لجماعة من العلماء.

وما ذهب إليه المجمع هو الصواب؛ لأن المعرفة في اصطلاح النحويين: ما وضع ليستعمل في معين[2]. والمعارف كلها مفتقرة إلى قرينة يستدل بها على التعريف غير العلم، فالموصول إنما يعين مسماه بالصلة، وذو الألف واللام إنما يعين مسماه ما دامت فيه (أل)، فإذا فارقته فارقه التعيين، وهكذا باقي المعارف[3].

والمعارف ليست في رتبة واحدة من التعريف، بل هي مراتب، فتعريف الضمير ليس كتعريف اسم الإشارة، فأسماء الإشارة وإن كانت إحدى أقسام المعارف، إلا أن فيها إبهاماً، يقول ابن يعيش فيها: «ويقال لهذه الأسماء مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب فلم يدر إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك»[4].

ومثلها الأسماء الموصولة، يقول فيها ابن يعيش: «واعلم أن الموصولات

---

(١) سورة الفاتحة: ٧، وانظر: الدر المصون ١/ ٧١، فقد ذكر أن (غيراً) بدل من (الذين) بدل نكرة من معرفة، وقيل نعت للذين، وخرج مجيء غير وهي نكرة نعتاً للذين وهي معرفة بتخريجين أحدهما ما حملت عليه الآية هنا، والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فعومل معاملة النكرة.

(٢) انظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي: ١٠٣، وقال الصبان في المعرفة إنها: «ما وضع لشيء بعينه» ١/ ١٠٦. وقد قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١١٥: «من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك».

(٣) انظر: التصريح ١/ ٩٤، ١١٣، ١١٤.

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٢٦.

ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء»[1] .

ومن ثم كان قولنا إن (غيراً) تتعرف، لا يعني أنها تكون كتعريف الضمير أو العلم، بل يعني أنها تدل على معين كدلالة اسم الإشارة أو الاسم الموصول في بعض مواقعهما، فكما يشاركان (غيراً) في الإبهام، فقد شاركتْهما (غير) في التعريف .

المسألة الثانية: تعرف (غير) لدخول (أل) عليها :

صرح سيبويه بمنع دخول (أل) على (غير) حيث يقول: « وغيرٌ أيضاً ليس باسم متمكن ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام[2]» .

وتابعه غير واحد من العلماء، منهم الحريري في درة الغواص[3]، وأبو حيان في البحر المحيط[4] وغيرهما[5] .

وقد سبق ذكر رأي بعض العلماء أن (غيراً) لا تتعرف مطلقاً؛ ولهذا يمتنع عندهم دخول (أل) عليها .

---

(١) شرح المفصل ٣/١٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٤٧٩ .

(٣) انظر: درة الغواص ص ٤٣ .

(٤) انظر: البحر المحيط ١/٤٩، وقال: « إدخال (أل) عليها خطأ».

(٥) انظر: تصحيح التصحيف ص ٣٩٨، وتهذيب الأسماء واللغات. القسم الثاني ٣/ ٦٥، والدر المصون ١/٧٢، والمصباح المنير: ٤٥٨ (غير)، خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ٤٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٤٤، وفيه أن الشنواني «نقل عن السيد أنه صرح في حواشي الكشاف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين».

واحتج المانعون بما يأتي:

١ ـ أن المقصود من إدخال الألف واللام على الاسم النكرة أن تعين ما دخلت عليه، ودخول (أل) على غير لا يعين مسمى، بل يدل على عدد كثير[١].

٢ ـ أنه لما امتنع تعرفه بالإضافة امتنع تعرفه بدخول الألف واللام[٢].

٣ ـ أن أصل غير الإضافة إلى ما بعدها لافتقارها في أصل استعمالها لما يبين معناها كقبل وبعد[٣]، والمضاف إليه معها إما مذكور أو منوي، ولا تجتمع الإضافة والتعريف بأل.

وأجاز ملك النحاة[٤] والفيومي[٥] وابن الحنبلي[٦] والشهاب الخفاجي[٧] دخول (أل) على (غير)، مستدلين بما يأتي:

١ ـ أن القياس لا يمنعه[٨].

٢ ـ أن (أل) الداخلة على (غير) ليست (أل) التعريف، بل هي المعاقبة للإضافة[٩]، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[١٠] أي مأواه؛ لأنها لما شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة جاز أن يدخلها ما يعاقب الإضافة وهو الألف واللام[١١].

---

(١) انظر: درة الغواص ٤٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، وتهذيب الأسماء واللغات ـ القسم الثاني ٢/ ٦٥.

(٣) انظر: الدر المصون ١/ ٧٢، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ق ٣٩٠.

(٤) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ـ القسم الثاني ٢/ ٦٥، ٦٦.

(٥) انظر: المصباح المنير ٤٥٨.

(٦) انظر: بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام ٢٧٥.

(٧) انظر: شرح درة الغواص ٦٨، ٦٩.

(٨) انظر: المرجع السابق.

(٩) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ـ القسم الثاني ٢/ ٦٦، وشرح درة الغواص ٦٨، ٦٩.

(١٠) سورة النازعات ٤١.

(١١) انظر: المصباح المنير ٤٥٨.

٣ ـ أن بعض العلماء أثبت تعرفها بالإضافة في مواضع مخصوصة، وإذا جاز تعرفها بالإضافة فلا مانع من تعرفها بالألف واللام في مواضع مخصوصة كذلك؛ كأن يحمل الغير على الضد فيصح بالحمل على النظير[١]، وهو شائع في كلام العرب[٢] .

وأخذ المجمع بالرأي الأخير، فأجاز دخول (أل) على (غير)، مع إفادتها التعريف في مثل الحالة التي تعرفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين.

والذي أراه أن الأحوط ألا تدخل (أل) على (غير) لأمرين:

(١) أنه لم يرد شاهد في كلام العرب يستشهد به على هذه المسألة .

(٢) تصريح بعض العلماء أن دخول (أل) على (غير) أسلوب مولَّد[٣] .

---

(١) انظر: شرح درة الغواص ٦٩، ومسألة تعرف غير بالإضافة .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣٨٧ـ٣٩٣ .

(٣) انظر: درة الغواص ٤٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٤٤، والحاشية التي على الكليات لأبي البقاء ٦٦٤ .

عمل المصدر عمل فعله

القرار:

«يجوز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً»[1] .

دراسة القرار:

أورد العلماء تسعة شروط لإعمال المصدر عمل فعله، وقد جاء الخلاف بينهم في هذه الشروط، وسأورد كل شرط في مسألة، كما يأتي:

المسألة الأولى في الشرط الأول:

وهو ألا يكون المصدر العامل مؤخراً عن معموله، فلا يجوز أن يقال: أعجبني زيداً ضربُك. وقد نص على هذا الشرط ابن السراج[2] والزجاجي[3] وأبو علي الفارسي[4] وابن جني[5] والصيمري[6] وغيرهم[7]. والعلة في منع تأخر المصدر العامل عن معموله كون المصدر مقدراً بحرف مصدري وفعل، والحرف المصدري موصول

---

(١) صدر القرار في الدورة التاسعة والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدروة التاسعة والخمسين، ص: ٢ .
(٢) انظر: الأصول ١/ ١٣٧ .
(٣) انظر: الجمل ١٢٣ .
(٤) انظر: الإيضاح ١٥٦ .
(٥) انظر: اللمع ٢٥٦ .
(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٤١ .
(٧) انظر: المقتصد ١/ ٥٥٤، والمفصل ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٠، والمستوفى ١/ ١٥١، والمتبع ٢/ ٦٥٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٥١، والتخمير ٣/ ٩٦، وشرح المفصل ٦/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٨، والملخص ٣٢٢، والارتشاف ٣/ ١٧٣، وشرح قطر الندى ٢٦٦ .

والفعل صلته، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول لا يتقدم المعمول على المصدر العامل[1] .

وخالف في هذا الشرط السهيلي[2] والرضي[3] فأجازا تقديم الظرف والجار والمجرور على المصدر العامل مستدلين بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾[7] .

ويعلل الرضي ذلك بأمرين[8]:

(١) أن الظرف والجار والمجرور يكفيهما رائحة الفعل .

(٢) أن تقدير الفعل في مثل هذه الأمثلة متكلف .

ونقل عن الأخفش[9] وابن السراج[10] إجازة تقديم مفعول المصدر العامل عليه، فيقال: يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ .

أما المجمع فقد رأى جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً، واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد لذلك على ما يأتي[11]:

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٨، والمساعد ٢/ ٢٣٣ .

(٢) انظر: الروض الأنف ٢/ ٢٥٧، ٢٥٨ .

(٣) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٠٦ .

(٤) سورة الكهف: ١٠٨ .

(٥) سورة النور: ٢ .

(٦) سورة الصافات: ١٠٢ .

(٧) سورة الكهف: ١٨ .

(٨) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧ .

(٩) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل٢٣ .

(١٠) انظر: الارتشاف ٣/ ١٧٣ .

(١١) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ص: ٢ .

(١) أن المصدر أصل المشتقات، وهو يعمل لأن فرعه وهو الفعل يعمل، لا لأنه حل محل أن والفعل .

(٢) أن الرضي أجاز تقديم معمول المصدر العامل عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لأن تأويله يحتاج إلى تكلف .

والذي أراه موافقة السهيلي والرضي في إجازة عمل المصدر في معموله المتقدم عليه بشرط أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيقال: اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً، فالجار والمجرور (من أمرنا) متعلق بفرجاً، ويقال أيضا: لي عندك رغبة، وما لي عنك معولٌ؛ لأمرين:

(١) أنه قد سمع منه ما يجعله جائزاً، وتأويله على كثرته يعد تكلفاً .

(٢) أن الظرف والجار والمجرور يتسع العرب فيهما ما لايتسعون في غيرهما.

المسألة الثانية في الشرط الثاني من شروط إعمال المصدر:

وهو ألا يكون مفصولاً عن معموله بأجنبي، فلا يجوز أن يقال: أعجبني ضربٌ زيدٌ إعجاباً شديداً عمراً. على أن يكون (عمراً) منصوبا بالمصدر (ضرب)؛ لأنه قد فصل بينهما بأجنبي منهما، وهو قوله (إعجاباً) المنصوب بأعجبني .

وقد نص على هذا الشرط النحاس[١] وأبو علي الفارسي[٢] وابن جني في اللمع[٣] وعبد القاهر الجرجاني[٤] وابن الشجري[٥] وغيرهم[٦] .

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٠٠ .

(٢) انظر: الإيضاح ١٥٦ .

(٣) انظر: ٢٥٦ .

(٤) انظر: المقتصد ١/ ٥٥٧ .

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٣ .

(٦) انظر: المستوفى ١/ ١٥٢، وشرح المفصل ٦/ ٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٩، وشرح الكافية ٣/ ٤٠٦، والملخص ٣٢٢، وشرح القطر ٢٦٦، والمساعد ٢/ ٢٣٣، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٨، والتصريح ٢/ ٦٣ .

والعلة في منع إعمال المصدر المفصول عن معموله بأجنبي أن المصدر مقدر بحرف مصدري وفعل، وهما عبارة عن صلة موصولها، فكما لا يفصل بين الصلة وموصولها بأجنبي كذا لا يفصل بين المصدر العامل ومعموله[1].

ولهذا رُدَّ قول من قال إن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[2] معمول لقوله: «رجعه» من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾[3]؛ لأنه قد فصل بين المصدر ومعموله بقوله «لقادر» وهو خبر «إن».

وخالف في هذه الآية من المفسرين أبو جعفر بن جرير الطبري[4] والزمخشري[5] والبيضاوي[6]، فجعلوا قوله تعالى: «يوم تبلى» معمولاً لقوله: «رجعه»؛ لأن اليوم عند ابن جرير[7] من صفة الرجع؛ لأن المعنى عنده: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر. وجوز أبو علي الفارسي[8] وابن الشجري[9] في قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي إذا القِيامَةُ قَامَتْ ودعا بالحِسابِ أَيْنَ المصِيرا[10]

أن يكون الشاعر قد فصل بين المصدر وهو (شعري) ومعموله وهو قوله

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٠٠، ٢٠١، والخصائص ٣/ ٢٥٦، والمساعد ٢/ ٢٣٣، وشرح الكافية ٣/ ٤٠٦.

(٢) سورة الطارق: ٩.

(٣) سورة الطارق: ٨.

(٤) انظر: جامع البيان ٣٠/ ١٤٦.

(٥) انظر: الكشاف ٤/ ٢٠٢.

(٦) انظر: تفسير البيضاوي في ضمن حاشية الشهاب ٨/ ٣٤٨.

(٧) انظر: جامع البيان ٣٠/ ١٤٦.

(٨) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤٨.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، ٤٧.

(١٠) لم أجد من نسبه، انظر: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٩٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤٨، والإفصاح للفارقي ١٨١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٦، وشرح التسهيل ٣/ ١١٥.

(المصيرا) بأجنبي وهو (أين) وأصل الكلام ليت شعري المصير أين هو؟ .

إلا أنهما ذكرا أن هذا من الشاعر إساءة[1]؛ لأن الأصل عندهما عدم الفصل.

أما المجمع فقد رأى جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً مستغنياً عما اشتُرط لعمله من عدم فصله عن معموله بأجنبي .

وقد احتج الدكتور عبد الرحمن السيد[2] بأن التقدير في الآية متكلف والأصل فيها هو: والله قادر على رجعه فقدم الجار والمجرور على اسم الفاعل، فهو مقدم في اللفظ مؤخر في الرتبة، فليس هناك فصل بأجنبي كما زعموا .

والذي أراه موافقة جمهرة النحويين في أنه يشترط للمصدر العامل ألا يفصل عن معموله بفاصل أجنبي؛ لأمرين:

(١) أن المجمع لم يستدل لما ذهب إليه من الاستغناء عن هذا الشرط بدليل .

(٢) أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[3] لا يصح أن يكون «يوم» فيه معمولاً لـ «رجع»؛ لأنه قد أوردت عدة احتمالات للعامل في «يوم[4]»، ومنها أن يكون «يوم» معمولاً لـ «قادر» ومنها أن يكون معمولاً لـ«ناصر» التالي له، ومنها أن يكون العامل مضمراً تقديره «يرجعه يوم تبلى» أو يقدر بـــ «اذكر»، فلا يتعين أن يكون العامل «رجعه»، بل إن من النحويين والمفسرين من خطأ جعل «يوم» معمولاً لـ «رجع»، وممن نص على هذا النحاس[5] ومكي بن أبي طالب[6] و ابن

---

(١) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤٨، وأمالي ابن الشجري ١/٤٦، ٤٧ .

(٢) انظر: بحث (عمل المصدر عمل فعله) للدكتور عبد الرحمن السيد ص: ٢، ٣ .

(٣) سورة الطارق: ٨، ٩ .

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/٢٠٠، ٢٠١، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٨٥، البحر المحيط ١٠/٤٥٢، والدر المصون ١٠/٧٥٥ .

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢٠٠ .

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٨١١ .

الشجري[١] والباقولي[٢] والأنباري[٣] والكرماني[٤] وابن مالك[٥] وأبو حيان[٦] وابن هشام[٧] والسمين الحلبي[٨] وابن عقيل[٩] والشهاب الخفاجي[١٠] .

المسألة الثالثة في الشرط الثالث :

وهو تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ «أن» أو «ما» والفعل، نحو قولك: أعجبني ضربك زيداً، ويعجبني ضربك عمراً، ويعجبني ضربك بكراً الآن؛ لأنه يصح تقديرها مرتبة: أعجبني أن ضربت زيداً، ويعجبني أن تضرب عمراً، ويعجبني ما تضرب بكراً الآن. ولهذا لم يعمل المصدر في نحو قولنا: يعجبني العدل وأكره الجور .

وقد نص على هذا الشرط الزبيدي[١١] وابن جني في اللمع[١٢] والصيمري[١٣] وغيرهم[١٤] .

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٧ .

(٢) انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٤٤٨ .

(٣) انظر: البيان ٢/ ٥٠٧ .

(٤) انظر: غرائب التفسير ٢/ ١٣٢٨ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١١٤ .

(٦) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٤٥٢ .

(٧) انظر: شرح قطر الندى ٢٦٦ .

(٨) انظر: الدر المصون ١٠/ ٧٥٥ .

(٩) انظر: المساعد ٢/ ٢٣٣ .

(١٠) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/ ٣٤٨ .

(١١) انظر: الواضح ١٩٠ .

(١٢) انظر: ٢٥٥، ٢٥٦ .

(١٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٩ .

(١٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٨، والفصول الخمسون ٢٢٠، وشرح المفصل ٦/ ٦٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٤، والملخص ٣١٧، ٣٢٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١٦، والارتشاف ٣/ ١٧٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٥، وشرح قطر الندى ٢٦٠، والمساعد ٢/ ٣٢٠، والتصريح ٢/ ٦٢ .

وخالف فيه ابن مالك(١)، فذهب إلى أن تقدير المصدر العامل بأن والفعل أو ما والفعل ليس شرطاً في عمله، ولكنه غالب فيه، واستدل بما جاء عن العرب من وقوع المصدر عاملاً غير مقدر بهما، كقولهم: «سَمْعُ أذني زيداً يقول ذلك»(٢).

وقول أعرابي: «اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي»(٣).

وقول الشاعر:

عَهْدِي بها الحيَّ الجَميعَ وفيهمُ   قَبْلَ التَّفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ(٤)

وقول الآخر:

ورأيُ عَيْنَيْ الفتى أخاكا   يُعْطِي الجزيلَ فعليْكَ ذاكا(٥)

وقول الآخر:

لا رغبةً عمّا رغَبتِ فيهِ   مِنّي فانقُصِيه أو زِيدِيهِ(٦)

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١١١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٩١، وشرح التسهيل ٣/ ١١١، والتذييل والتكميل ٣/ل٢٣٢، والمساعد ٢/ ٢٣٠، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١١١، والتذييل والتكميل ٣/ ل ٢٣٢، المساعد ٢/ ٢٣٠، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٦.

(٤) البيت للبيد، انظر: شرح ديوانه ٢٨٨، والكتاب ١/ ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٦، وشرح المفصل ٦/ ٦٢، وشرح التسهيل ٣/ ١١١، وتذكرة النحاة ٦٥٠، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٦. الجميع: المجتمعون، الميسر: القمار، ندام: المنادمة.

(٥) البيتان لرؤبة بن العجاج، انظر: ملحق ديوانه ١٨١، والكتاب ١/ ١٩١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل ٣/ ١١١، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٦، وتخليص الشواهد ٢١٢ والمعنى: ورؤية عيني أخاك تحصل في حالة كونه يعطي العطاء الجزيل، فعليك بطريقته. والذي في ملحق الديوان (إياكا) مكان (أخاكا)، وفي بعض المراجع (أباك).

(٦) البيتان لم أجد من نسبهما، انظر: شرح التسهيل ٣/ ١١١، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٣٢، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٦.

فقد عملت المصادر (عهد) و(رأي) و(رغبة) عمل الفعل مع أنها لا تقدر بالحرف المصدري والفعل .

ومما مثل به سيبويه، قوله: « متى ظنُّك زيداً أميراً[1]».

ووافق ابن العلج[2] ابن مالك في عدم اشتراط تقدير الحرف المصدري مع الفعل مكان المصدر العامل .

وأجاب أبو حيان عما أورده ابن مالك بأمرين[3]:

(١) أن جميع أدلته يمكن أن يقدر فيها الحرف المصدري مع الفعل، فيقال: أن تسمع أذني، وأن أستغفرك، وأن أعهد بها الحيّ الجميع، وأن ترى عينيّ الفتى، ولا أن أرغب عما رغبت فيه، ومتى أن تظن .

(٢) أنه لا يلزم من صحة التقدير جواز النطق به في الكلام؛ إذ في كتاب سيبويه تقديرات عدة يقول فيها: هذا تمثيل ولا نتكلم به .

أما المجمع فقد رأى جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً، مستغنياً عن هذا الشرط، ولم يورده الباحث في شروط إعماله .

والذي أراه موافقة ابن مالك في كون إعمال المصدر عمل فعله لا يشترط فيه أن يقدر بـ «أن» والفعل أو «ما» والفعل ولكن يغلب فيه ذلك؛ لأن أبا حيان ومن وافقه تكلفوا تقدير الحرف المصدري مع الفعل فيما ورد من أمثلة، وإذا كان لا يلزم من صحة التقدير جواز النطق به، فإنه يلزم أن يكون المانع منه بسبب خارجي لا بسبب ذلك التقدير؛ لأن المقصود من التقدير في هذه المسألة صحة إحلال الحرف المصدري والفعل محل المصدر العامل[4]. وإذا لم يصح إحلالهما محله وجاء المصدر عاملاً عمل فعله علمنا أن هذا الشرط غير لازم.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٢٥ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٢، ٢٣٣، والبسيط ٢/ ٢٣٠ .

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٢، ٢٣٣ .

(٤) انظر: شرح قطر الندى ٢٦٠ .

المسألة الرابعة في الشرط الرابع من شروط إعمال المصدر :

وهو أن يكون المصدر ظاهراً غير مضمر، فلا يقال: ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح، على أن عمراً منصوب بالضمير العائد على المصدر (ضربي).

وقد نص على هذا الشرط ابن السراج(١) وابن مالك(٢) وأبوحيان(٣) والمرادي(٤) وغيرهم(٥) .

وخالف في هذا الكوفيون(٦) فأجازوا إعمال ضمير المصدر عمل الفعل مطلقاً، وذهب أبو علي الفارسي(٧) في رواية، والرماني(٨) وابن جني(٩) إلى إجازة عمله في المجرور، وحمل عليه بعض العلماء(١٠) عمله في الظرف .

واستدل المخالفون بقول الشاعر:

وما الحربُ إلا ما عَلِمتمْ وذُقْتُمُ ... وما هو عَنْها بالحديثِ المرجَّمِ(١١)

---

(١) انظر: الأصول ١/ ١٦٢ .
(٢) انظر: التسهيل ١٤٢، وشرحه ٣/١٠٦ .
(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٧٣ .
(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٦ .
(٥) انظر: شرح قطر الندى ٢٦٢، والمساعد ٢/ ٢٢٦، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٣، شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦، والتصريح ٢/ ٦٢ .
(٦) انظر: شرح شعر زهير بن أبي سلمى لثعلب ٢٦، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٦٧، والارتشاف ٣/ ١٧٣، وشرح قطر الندى ٢٦٢، والمساعد ٢/ ٢٢٦ .
(٧) انظر :التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٠، ٢٣١، والارتشاف ٣/ ١٧٣ .
(٨) انظر: المساعد ٢/ ٢٢٦ .
(٩) انظر: الخصائص ٢/ ١٩، ٢٠ .
(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٢٣١، والمساعد ٢/ ٢٢٦ .
(١١) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: شرح شعر زهير ٢٦، وشرح القصائد السبع ٢٦٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٦، وشرح الكافية ٣/ ٤٠٧، وشرح قطر الندى ٢٦٢، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٣، وخزانة الأدب ٨/ ١١٩ .

فأعمل الضمير «هو» المكني به عن الحديث والعلم، فتعلق به الجار والمجرور (عنها) .

واحتج ابن جني لإعمال المضمر في نحو: قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح بأمرين[1]:

(١) أنه يكفي العمل في الظرف والجار والمجرور رائحة الفعل .

(٢) أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه .

وأوّل المانعون البيت السابق بما يأتي[2]:

(١) إمَّا أن يكون (عنها) متعلق بمحذوف، أي: أعني عنها .

(٢)وإمَّا أن يتعلق بقوله (المرجم) ضرورة .

(٣) وإمَّا أن يكون التقدير: وما هو الحديث عنها، فيتعلق (عنها) بالحديث ويكون الحديث بدلاً من (هو)، ثم يحذف (الحديث) الأول ويبقى المتعلق به دالاً عليه .

(٤) أن يكون التقدير وما هو مرجماً عنها ثم حذف لدلالة الثاني عليه .

وأجابوا عما ذهب إليه الكوفيون من إجازة عمل المضمر المكنى به عن المصدر مطلقاً بأنه لا يحفظ من كلام العرب[3] نحو: أعجبني ضرب زيد عمراً وهو بكراً قبيح، أي: وضربه بكراً .

وأجابوا عما ذهب إليه ابن جني بأمرين[4]:

(١) أن المصدر محمول في العمل على الفعل، فهو فرع عنه في العمل،

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٢٠ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٦، والتذييل والتكميل ٣/ل٢٣٠، ٢٣١، والمساعد ٢/ ٢٢٦ .

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل٢٣١ .

(٤) انظر: شرح قطر الندى ٢٦٣، وحاشية الصبان ٢/ ٢٨٦ .

والفرع لضعفه لا يعمل وهو مضمر .

(٢) أن البيت نادر، وهو قابل للتأويل - كما سلف - ومن ثم لا يصح أن تبنى عليه قاعدة .

أما المجمع فقد ذهب إلى جواز إعمال المصدر عمل الفعل مطلقاً، ورأى أن شرط كونه ظاهراً غير مضمر، يمكن إغفاله وصرف النظر عنه؛ لأن الكلام عن عمل المصدر، وليس عن عمل ضميره[١] .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه من أنه لا يدخل في شروط إعمال المصدر كونه ظاهراً غير مضمر؛ لأنه إذا كان ضميراً لم يكن العامل هو المصدر، وإنما ضميره، وهي مسألة أخرى .

المسألة الخامسة في الشرط الخامس من شروط إعمال المصدر :

وهو ألا يكون مصغراً، فلا يجوز أن يقال: أعجبني ضُرَيبُك زيداً .

وقد نص على هذا الشرط العكبري[٢] وابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] والمرادي[٥] وغيرهم[٦] .

وإنما منع إعمال المصدر المصغر لأمرين[٧]:

(١) أن التصغير يقوي جانب الاسمية فيه .

---

(١) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ص: ١ .
(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٤٩ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٦ .
(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ١٧٤ .
(٥) انظر: توضيح المقاصد ٣/٦ .
(٦) انظر: شرح قطر الندى ٢٦١، والمساعد ٢/٢٢٦، وشفاء العليل ٢/٦٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، والتصريح ٢/ ٦٢ .
(٧) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٤٩، المساعد ٢/٢٢٦ .

(٢) أنه يبعد من شبه الفعل، إذ الأفعال لا تصغر. ولم أجد من خالف في هذا الشرط .

أما المجمع فقد رأى جواز إعمال المصدر عمل الفعل مطلقاً. وإن كان الدكتور عبد الرحمن السيد قد استثنى هذا الشرط من شروط إعمال المصدر عمل فعله، فقبله معللاً ذلك بأن التصغير من خصائص الأسماء والأصل في الأسماء ألا تعمل، ولأنه لم يحفظ ما يدل على عمله وهو مصغر[١] .

والذي أراه موافقة جمهرة النحويين وما ذهب إليه الدكتور/ عبد الرحمن السيد من أن المصدر المصغر لا يعمل عمل فعله، لما ذكر من كون المصدر المصغر اسماً والأسماء لا تعمل عمل أفعالها، وأيضاً أنه لم يسمع منه شيء يمكن الاعتماد عليه، ولأن الإجماع انعقد على عدم عمله كما حكاه ابن هشام[٢] .

المسألة السادسة في الشرط السادس من شروط إعمال المصدر :

هو ألا يكون محدوداً بالتاء الدالة على الوحدة، فلا يقال: عرفت ضَرْبَتك زيداً. وقد نص على هذا الشرط ابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] والمرادي[٥] وابن هشام[٦] وغيرهم[٧] .

ولم يعمل إذا دخلته التاء الدالة على الوحدة؛ لأنه غيّر عن الصيغة التي

---

(١) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد ص: ٣ .
(٢) انظر: شرح قطر الندى ٢٦١ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٨، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠١٤، ١٠١٥ .
(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ١٧٤ .
(٥) انظر: توضيح المقاصد ٣/٧ .
(٦) انظر: شرح قطر الندى ٢٦٣ .
(٧) انظر: المساعد ٢/٢٢٨، وشفاء العليل ٢/٦٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، والتصريح ٢/ ٦٢ .

اشتق منها الفعل، ولهذا لو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عَمِلَ عَمَلَ فعله لأنه لم يعد محدوداً[1] وعليه قول الشاعر:

فلَولا رجاءُ النَّصْرِ مِنْك ورَهْبةٌ   عِقابَك قد كانوا لنا كالمَوارِدِ[2]

ولم أجد من العلماء من خالف في هذا، أما قول الشاعر:

يحايي بها الجَلْدُ الذي هو حازمٌ   بضربةِ كفَّيهِ الملا نَفْسَ راكبِ[3]

فأضاف المصدر ضربة وهو محدود بالتاء إلى فاعله (كفيه)، ونصب به المفعول به وهو قوله (الملا)، فقد حكم العلماء بشذوذ هذا البيت ومنعوا القياس عليه[4] .

أما المجمع فقد رأى إجازة عمل المصدر عمل فعله مطلقاً، واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد لذلك على أنه قد عمل في البيت السابق، مع وجود التاء الدالة على الوحدة[5] .

والذي أراه موافقة الجمهور في أن المصدر لا يعمل عمل فعله إذا كان محدوداً بالتاء الدالة على الوحدة لما ذكر من العلة، ولأنه لم يسمع منه إلا تلك الكلمة الشاذة .

المسألة السابعة في الشرط السابع من شروط إعمال المصدر :

وهو ألا يكون متبوعاً بنعت ولا بغيره قبل العمل، فلا يجوز أن يقال:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٨، وحاشية ياسين ٢/ ٦٣ .

(٢) لم أجد من نسبه، انظر البيت في: الكتاب ١/ ١٨٩، والإيضاح ١٥٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٣، والمقتصد ١/ ٥٥٦، والإفصاح للفارقي ٣٥٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٨، الموارد: الطرق المؤدية إلى الماء.

(٣) لم أجد من نسبه، انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٥، وشرح قطر الندى ٢٦٣، والدرر اللوامع ٥/ ٢٤٣، يريد الشاعر أن مسافراً معه ماء فتيمّم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً.

(٤) انظر: المراجع السابقة .

(٥) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد، ص: ١ .

أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً، ولا: عجبت من قتالك نفسِه زيداً، ولا: عجبت من إتيانك مشيك إلى زيد، ولا: عجبت من ضربك وقتلك العدو.

وقد نص على هذا الشرط ابن جني[1] والعكبري[2] وابن مالك[3] وابن أبي الربيع[4] وغيرهم[5]. وعللوا ذلك بأمرين[6]:

(١) أن النعت أحد خصائص الأسماء مما يبعد المصدر عن شبه الفعل.

(٢) أن معمول المصدر ينزل منزلة الصلة من الموصول فلا يتقدم متبوع المصدر عليه حتى يأخذ معموله.

ولم أجد من العلماء من خالف في هذا الشرط.

أما ما جاء موهماً أن المصدر قد أتبع قبل عمله فإن العلماء يخرجونه بتقدير عامل يتعلق به المعمول المتأخر، فمن ذلك قول الشاعر:

أزمعتُ يأساً مُبيناً من نَوالِكُم ولن تَرى طارِداً للحُرّ كاليأسِ[7]

فليس قوله «من نوالكم» متعلق بالمصدر «يأساً»؛ لأنه قد نعت قبل ذلك المعمول فيتعين أن يقدر فعل يتعلق به، ويمكن أن يقدر بنحو «يئست من نوالكم[8]».

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٢٥٨.
(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٩.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٨، ١٠٩.
(٤) انظر: الملخص ٣٢٢.
(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠١٢، والارتشاف ٣/ ١٧٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٨، وشرح قطر الندى ٢٦٤، والمساعد ٢/ ٢٢٩، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦، والتصريح ٢/ ٦٣.
(٦) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٨.
(٧) البيت للحطيئة، انظر: ديوانه ٤٨، والكامل ٢/ ٧٢٠، والمحتسب ١/ ٣٠٧، والخصائص ٣/ ٢٥٨، ومختارات ابن الشجري ٣/ ٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٩، والمغني ٧٦٦، وشفاء العليل ٢/ ٦٤٣، وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٢.
(٨) انظر: المحتسب ١/ ٣٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٩، والمغني ٧٦٦.

أما المجمع فقد رأى إجازة إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً، واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد للاستغناء عن شرط كون المصدر غير متبوع قبل عمله على أمرين[١]:

(١) أن النحويين يروون البيت السابق، ثم يؤولونه بما فيه تكلف، مع أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما هو متعلق بمحذوف مقدر .

(٢) أن قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[٢] جاء المصدر وهو «إطعام» عاملاً عمل فعله، فنصب «يتيماً» مع أنه قد فصل بينهما بنعت المجرور المتعلق بالمصدر وهو « ذي مسغبة»، فإذا كان يعمل مع الفصل بنعت المتعلق به، فأن يعمل مع الفصل بنعته هو من باب أولى .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه من أن عدم اتباع المصدر قبل عمله ليس شرطاً في عمله؛ لأمرين:

(١) أن النعت أو التوكيد أو العطف ليست فواصل أجنبية عن المصدر .

(٢) أن آية سورة البلد حجة قائمة لعدم اشتراط ذلك الشرط؛ إذ فصل بين المصدر العامل ومفعوله بمتعلق المصدر ونعته .

المسألة الثامنة في الشرط الثامن من شروط إعمال المصدر :

وهو أن يكون مفرداً غير مثنى ولا مجموعاً، فلا يقال: أعجبني ضرباتك زيداً، ولا أعجبتني ضربتاك زيداً. وقد نص على هذا الشرط العكبري[٣] وابن مالك[٤] وأبو حيان[٥] والمرادي[٦] وغيرهم[٧] .

---

(١) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد، ص: ١ .
(٢) سورة البلد ١٤، ١٥ .
(٣) انظر: المتبع ٢/٦٥٦ .
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٠١٥ .
(٥) انظر: الارتشاف ٣/١٧٣، ١٧٤ .
(٦) انظر: توضيح المقاصد ٣/٨ .
(٧) انظر: شرح قطر الندى ٢٦١، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦ .

وذلك لأن التثنية والجمع يخرجان المصدر عن صيغته الأصلية فيبعد عن مشابهة الفعل[1] .

وخالف في هذا الشرط ابن هشام اللخمي[2] وابن عصفور[3] وابن مالك في شرح التسهيل[4]، حيث أجازوا إعمال المصدر المجموع عمل فعله، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

وقَـدْ وَعَـدتْـك مَـوعِـداً لـو وفَـتْ بـهِ   مـواعـدَ عُـرقـوبٍ أخـاه بِـيَـثْـرِبِ[5]

فنصب «أخاه» بالمصدر المجموع « مواعد» .

وقول الشاعر :

وجَـرَّبُـوه فـمـا زادتْ تَـجـارِبُـهـم   أبـا قـدامـةَ إلا الـحَـزْمَ والـفَـنَـعـا[6]

فنصب «أبا قدامة» بالمصدر المجموع وهو «تجاربهم» .

---

(١) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ٣٧٣، وحاشية الصبان ٢/ ٢٨٧ .

(٢) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ٣٧٣ .

(٣) انظر: المقرب ١/ ١٣١ .

(٤) انظر: ٣/ ١٠٧ .

(٥) البيت لعلقمة الفحل أو للشماخ، أو لجبيهاء الأشجعي أو لامرئ القيس وليس في ديوانه، انظر البيت في: ديوان علقمة ٨٢، وملحق ديوان الشماخ ٤٣٢، وشعر جبيهاء الأشجعي في (شعراء أمويون) القسم الثالث ص: ١٦، والكتاب ١/ ٢٧٢، وجمهرة اللغة ١/ ١٧٣، ٢/ ١١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٣، وفرحة الأديب ٨٢، ٨٣، وشرح مقصورة ابن دريد ٣٧٣، وشرح المفصل ١/ ١١٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٧، وخزانة الأدب ١/ ٥٨ وفي هذه المصادر خلاف كبير في الشطر الأول، وفي بعضها (يترب) مكان (يثرب)، وانظر في أصل المثل: جمهرة الأمثال ١/ ٤٣٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١ .

(٦) البيت للأعشى، انظر: الصبح المنير ٨٦، والخصائص ٢/ ٢٠٨، وشرح مقصورة ابن دريد ٣٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٠٧، وتذكرة النحاة ٤٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧، والدرر اللوامع ٥/ ٢٤٦، والفَنَع : الفضل الكبير.

ومنه قول العرب: تركته بملاحس البقر أولادها[1]. فأعمل «ملاحس» في «أولادها» فنصبه .

أما جمهور النحويين المانعين من إعمال المصدر المجموع فيقولون إن هذه الشواهد شاذة بنفسها ولا يجوز القياس عليها[2] .

أما المجمع فقد رأى جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً، مستغنياً عن شرط الإفراد فيه، وقد اعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد لإجازة إعماله غير مفرد بأمرين[3]:

(١) حمله على اسم الفاعل الذي يعمل وهو غير مفرد .

(٢) أن من العلماء من أجاز إعمال المصدر المجموع .

والذي أراه موافقة ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك في جواز إعمال المصدر عمل فعله إذا كان مجموعاً ؛ لأن الجمع فيه معنى التضعيف كما كان في الفعل، ولأنه لما كان جمع المصدر قليل، كانت شواهده قليلة، ولو كانت بكثرة جمع اسم الفاعل لكثر إعماله، وقد أورد ابن هشام اللخمي[4] وابن مالك[5] قرابة عشرة شواهد عليه .

أما المصدر المثنى فلم أجد من العلماء من قال بجواز إعماله، ولم يذكر له شاهد يمكن قبوله .

---

(١) انظر هذا المثل في: مجمع الأمثال ١/ ١٣٥، والمستقصى ٢/ ٢٥، والملاحس جمع ملحس بمعنى لحس، وهو يريد موضع الملاحس، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٧ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧ .

(٣) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد ص: ٢٢١ .

(٤) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ٣٧٣ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٠٧، ١٠٨ .

المسألة التاسعة في الشرط التاسع من شروط إعمال المصدر عمل فعله :

وهو ألا يكون محذوفاً، فلا يجوز أن يقال: إن باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره: ابتدائي.

وقد نص على هذا الشرط ابن طاهر[1] وابن خروف[2] وأبو علي الشلوبين[3]، وابن مالك[4] والرضي[5] وابن أبي الربيع[6] والسمين الحلبي[7] وابن هشام[8] وخالد الأزهري[9] والسيوطي[10]. وذكر السمين الحلبي[11] أنه مذهب البصريين .

وخالف فيه جمع من العلماء، فأبو علي الفارسي[12] والباقولي[13] والأنباري[14] والعكبري[15] وأبو حيان[16] أجازوه في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٦ .
(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٦، ٢٥٧ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٥، ٢٥٧ .
(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٦، ٢٥٧ .
(٥) انظر: شرح الكافية ٣/٤٠٦ .
(٦) انظر: الملخص ٣٢٤، ٣٢٥ .
(٧) انظر: الدر المصون ٤/٥٠١، ٥٠٢ .
(٨) انظر: شرح قطر الندى ٢٦٥ .
(٩) انظر: التصريح ٢/٦٣ .
(١٠) انظر: الهمع ٥/٧١ .
(١١) انظر: الدر المصون ٤/٥٠١ .
(١٢) انظر: الحجة ٣/٢٧٣ .
(١٣) انظر: كشف المشكلات ١/٣٧٩ .
(١٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣١٠ .
(١٥) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/٢٣٢ .
(١٦) انظر: البحر المحيط ٤/٤١٠ .

رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[1] فيمن قرأها بالتاء[2] «هل تستطيع ربَّك ...» على أن التقدير: هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المصدر، وبقي معموله وهو «أن ينزل».

وأجاز ابن مالك[3] وابن عقيل[4] في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[5] أن يكون «المسجد الحرام» متعلق بمصدر محذوف يدل عليه المصدر المذكور وهو قوله «وصدٌّ» والتقدير: وصد عن المسجد الحرام.

وأجاز سيبويه[6] والزجاجي[7] وابن مالك[8] وابن عقيل[9] في قولهم ما لك وزيداً، أن يكون تقدير الكلام: ما لك وملابستك زيداً، فيكون «زيداً» مفعولاً للمصدر المحذوف .

بل إن ابن مالك[10] ذهب إلى إجازة حذف المصدر وبقاء عمله إذا دل عليه دليل، وتبعه ابن عقيل[11]، ونسبه أبو حيان للكوفيين[12] .

وقد استدل ابن مالك[13] بآية البقرة وقول الشاعر:

---

(١) سورة المائدة: ١١٢ .
(٢) قرأ الكسائي وحده بالتاء وإدغام اللام، انظر: السبعة ٢٤٩، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٥٠، والحجة ٣/ ٣٧٣ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٦ .
(٤) انظر: المساعد ١/ ٥٤٢ .
(٥) سورة البقرة: ٢١٧ .
(٦) انظر: الكتاب ١/٣٠٩ .
(٧) انظر: الجمل ٣١٨ .
(٨) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٥ ـ٢٥٧ .
(٩) انظر: المساعد ١/ ٥٤٢ .
(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٦ .
(١١) انظر: المساعد ١/ ٥٣١ .
(١٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل٦ .
(١٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٦ .

المنُّ للذمِّ داعٍ بالعطاءِ فلا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بلا حَمْدٍ ولا مالِ[1]

فقوله « بالعطاء» متعلق بمنٍ محذوف دل عليه الموجود .

وقول الشاعر:

لَصونُك من تَعُولُ أعمُّ نفعاً لَهُمْ عن ضلّةٍ وهوًى مطاع[2]

فعن ضلة متعلق بصونٍ محذوف يدل عليه الموجود .

وأجاب المانعون عن هذه الأدلة بما يأتي :

(١) أن قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ... ﴾[3] يجوز أن يكون قوله «أن ينزل» بدلاً من «ربك» بدل اشتمال، والتقدير: هل تستطيع، أي: هل تطيق إنزال الله تعالى مائدة بسبب دعائك[4] .

(٢) أن قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[5] لا يصح أن يكون متعلقاً بمصدر محذوف؛ لأنه يلزم منه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو غير جائز إلا في الضرورة[6] .

(٣) ذهب أبو علي الشلوبين[7] إلى حمل كلام سيبويه على أنه تفسير معنى لا تقدير إعراب؛ لأن تقدير الإعراب لقولهم: ما لك وزيداً، ينبغي أن يكون: ما لك وتلتبس زيداً؟ واستدل له بأن سيبويه ذكر هذه المسألة في باب المفعول معه[8] .

---

(١) البيت لم ينسب، انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٣/ل٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢ .

(٢) البيت لم ينسب، انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٦، والتذييل والتكميل ٣/ ل٦ .

(٣) سورة المائدة: ١١٢ .

(٤) انظر: الدر المصون ٤/ ٥٠١، ٥٠٢ .

(٥) سورة البقرة: ٢١٧ .

(٦) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٦، والدر المصون ٢/ ٣٩٧ .

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٥، وتعليق الفرائد ٥/ ٢٧١ .

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٧ ـ ٣١٠، قال فيه: «هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله».

وأما المجمع فقد رأى جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً مستغنياً عن شرط كونه مذكوراً غير محذوف .

واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[1] لذلك على أنه قد ورد محذوفاً في مواضع متعددة وهي:

قول الشاعر: « وما هو عنها بالحديث المرجَّم»[2] .

وقول الآخر: « المنّ للذمّ داعٍ بالعطاءِ »[3] .

وقول الآخر: « وبعضُ الحلمِ عند الجهلِ للذلّةِ إذعانُ»[4] .

والذي أراه موافقة القائلين بأن عمل المصدر مشروط بعدم حذفه؛ لأمور:

أولاً: أن المصدر محمول في العمل على الفعل، فهو عامل ضعيف، ولو حذفناه وأعملناه لم يكن للفعل مزية في العمل .

ثانياً: أن المصدر مقدر بأن والفعل في الغالب وهو مشبه بالصلة والموصول ، وكما لا يصح أن يحذف الموصول وتبقى صلته متعلقة به، لا يصح أيضاً أن يحذف المصدر ويبقى معموله .

ثالثاً: أن ما استدل به ابن مالك من قول الشاعر :

لَصونُك مَنْ تعولُ أعمُّ نفعاً   لهمْ عن ضلةٍ وهوًى مُطاع

وقول الآخر:

المنُّ للذمِّ داعٍ بالعَطَاءِ فلا   تَمنُنْ فتُلفى بلا حمدٍ ولا مالِ

---

(١) انظر: (عمل المصدر عمل فعله) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد، ص: ٢ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) البيت للفِند الزِّمّاني (شهل بن شيبان)، انظر البيت في: أمالي القالي ١/ ٢٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١، والهمع ٥/ ٦٩، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢ .

يمكن تعليق الجار والمجرور فيهما بفعل محذوف يدل عليه المصدر، ويكون التقدير: يصونهم عن ذلة ويحلهم بالعطاء، فلا يتعين حذف المصدر[1]. ويمكن أن يحمل على الفصل بين المصدر ومعموله، فـ « عن ضلة » يكون متعلقاً بـ «الصونك»، و «بالعطاء» متعلقاً بـ«المن»؛ لأن الفصل بين المصدر ومعموله بغير أجنبي أخف من حذف المصدر وبقاء عمله. ولأن الفصل بالجار والمجرور له نظائر في العوامل الفرعية كاسم الفاعل واسم المفعول، أما حذف المصدر العامل فإنه يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى بالقبول.

رابعاً: أن ما استدل به الدكتور عبد الرحمن السيد مدفوع بما يأتي :

١ ـ أن قول الشاعر: «وما هو عنها بالحديث المرجم» استُدل به على إعمال ضمير المصدر عمل الفعل، وخرجه الجمهور بما لا يكون العامل فيه ضميراً[2]، ومن ثم فلم يحتج أحد بهذا البيت على إعمال المصدر المحذوف .

٢ ـ أن قول الشاعر: «المن للذم داع بالعطاء» سبق الإجابة عنه .

٣ ـ أن قول الشاعر: « وبعض الحلم عن الجهل للذلة إذعان» ليس فيه حذف مصدر عامل، بل فيه تقدم معمول المصدر العامل عليه في الظاهر، فخرجه الجمهور على إضمار فعل يفسره ذلك المصدر[3] .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣/١٠٦، وشرح الكافية ٣/٤٠٧ .

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩١، والهمع ٥/ ٦٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٥٠ .

عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل فعله مطلقاً

القرار:

«اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقاً أخذاً برأي الكوفيين وبعض البصريين»[1] .

دراسة القرار :

ذكر العلماء لإعمال اسم الفاعل المجرد من «أل»[2] أربعة شروط، وقد جاء الخلاف بينهم في هذه الشروط، وسأورد كل شرط في مسألة، كما يأتي:

المسألة الأولى في الشرط الأول من شروط إعمال اسم الفاعل :

وهو ألا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يجوز أن يقال: هذا ضاربك عاقلٌ زيداً. وقد نص على هذا الشرط الفراء[3] وابن عصفور[4] وابن مالك[5]

---

(١) صدر القرار في الدورة التاسعة والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين، ص: ٢ .

(٢) أما اسم الفاعل الذي اتصلت به «أل» فإنه يعمل عندهم من غير شرط. انظر: الكتاب ١/ ١٨١، ١٨٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٠، والمقتصد ١/ ٥٢٧، والمفصل ٢٧٧ . وحكى ابن مالك إجماع العلماء على إعمال اسم الفاعل المسبوق بالألف واللام من غير شرط. انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٣ .

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨٢ .

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٤ .

(٥) انظر: التسهيل ١٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤ .

وابن أبي الربيع[١] وابن الناظم[٢] وأبو حيان[٣] وابن هشام[٤] والأشموني[٥] وخالد الأزهري[٦]، وقد نسب للبصريين[٧] كلهم .

أما سيبويه فإنه يقول في هذا الشرط: «ألا ترى أنك لو قلت: مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضارب عاقلٌ أباه كان قبيحاً»[٨] .

والعلة التي من أجلها اشترط أولئك العلماء عدم وصف اسم الفاعل قبل مجيء معموله أن الوصف من خصائص الأسماء إذ الأفعال والحروف لا توصف، فانتفى لأجلها مشابهة الفعل فلم يعمل[٩] .

وخالف في هذا الشرط الكسائي[١٠] وجمهور الكوفيين[١١] فذهبوا إلى إجازة إعمال اسم الفاعل وإن تأخر معموله عن الوصف محتجين بقول الشاعر:

إذا فاقدٌ خطباءُ فَرْخَينِ رَجّعتْ ذكرتُ سُلَيمى في الخَلِيطِ المُزَايِلِ[١٢]

فوصف اسم الفاعل فاقد بخطباء وهي البينة الخطب، ثم جاء بالمعمول وهو فرخين .

---

(١) انظر: الملخص ٢٩٥ .

(٢) انظر: شرح الألفية ٤٣٠ .

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨١، ١٨٢ .

(٤) انظر: المغني ٥٦٥ .

(٥) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٤ .

(٦) انظر: التصريح ٢/ ٦٥ .

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٤ .

(٨) الكتاب ٢/ ٢٩ .

(٩) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٤ .

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، والارتشاف ٣/ ١٨٢ .

(١١) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨٢، والمساعد ٢/ ١٩١ .

(١٢) ينسب البيت لبشر بن أبي خازم، انظر: المستدرك على ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، جمع وشرح محمد علي دقة، مجلة جامعة أم القرى، السنة الثانية، عدد ٤، ص ١١١ ـ١٣٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٤٤، والمقرب ١/ ١٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٣٠، والتذييل والتكميل ٣/ ل=

وبقول الآخر:

وقــائــلــةٍ تَــخْــشَــى عــلــيّ أَظُــنُّــهُ سَــيُــودي بــهِ تــرحــالُــه ومَــذَاهِــبُــه[1]

فتخشى صفة لقائلة وقد جاءت هذه الصفة قبل مجيء المفعول وهو «أظنه».

وقد أجاب أصحاب القول الأول عن هذين الدليلين بما يأتي:

(١) أنه يمكن تخريج البيت الأول «إذا فاقد خطباء فرخين» بأحد تخريجين[2]:

أ ـ أن يكون (فرخين) منصوباً برجعت على إسقاط حرف الجر، والأصل: رجعت على فرخين، فلما أسقط حرف الجر انتصب الاسم بالفعل.

ب ـ أن يكون نصب (فرخين) بفعل محذوف تقديره (فقدت) قد دل عليه اسم الفاعل الموصوف.

(٢) أن البيت الثاني يمكن أن يقال فيه إن (أظنه) في البيت محكي بقالت أو تقول مقدر[3].

أما إذا وصف اسم الفاعل بعد معموله، نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ، فلا خلاف في جوازه كما حكاه أبو حيان[4]. أما المجمع فقد رأى إجازة إعمال اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً، مستغنياً عما اشترط من كونه غير موصوف قبل العمل، واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[5] لإجازة ذلك على أن العلماء إنما

= ٢٠٧، واللسان (فقد) وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤، وفي بعضها (المباين) بدل (المزايل). والفرخين هنا بمعنى الولدين، ورجّعت: قالت: إنا للّه وإنا إليه راجعون، والخليط: المخالط. الخطباء: في لونها خطبة، وهو لون يضرب إلى الكدرة مُشرب حمرة.

(١) البيت لذي الرمة، انظر: ديوانه ٢/٨٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ٧٥، والتذييل والتكميل ٣/ل ٢٠٧، والمغني ٥٦٥، والمساعد ٢/ ١٩٢، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣١٤، وفي بعضها (جعائله) مكان (مذاهبه).

(٢) انظر: المقرب ١/ ١٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، والتذييل والتكميل ٣/ل ٢٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٥، والتذييل والتكميل ٣/ل٢٠٧.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨٢.

(٥) انظر: (يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط) ص ٣، وهو بحث الدكتور =

وضعوا هذا الشرط وغيره؛ لأنهم قيدوا عمله بمشابهة اسم الفاعل للفعل، ولو أنهم اكتفوا بأخذ اللغة كما وصلت إليهم لاكتفوا بأن يقولوا إن اسم الفاعل يعمل؛ لأنه جاء في اللغة عاملاً .

والذي أراه موافقة الكسائي في جواز إعمال اسم الفاعل إذا وصف قبل العمل، لأمرين:

(١) أن كلام سيبويه[١] يشعر بأن قولنا: «هذا ضارب عاقلٌ زيداً» جائز، لكنه قبيح، ولعله يعني أنه ضعيف في القياس وليس مردوداً .

(٢) أن استدلال الكسائي بالبيتين أحرى بالقبول لشيئين:

أ ـ أن صفة اسم الفاعل ليست أجنبية منه، فلم يكن الفصل بها مانعاً من العمل مثل ما لو كان أجنبياً .

ب ـ أن تخريج أصحاب القول الأول لهذين البيتين آل بهم إلى تقديرات متكلفة، والقاعدة أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

المسألة الثانية في الشرط الثاني من شروط إعمال اسم الفاعل:

وهو ألا يكون مصغراً، فلا يجوز أن يقال: هذا ضويرب زيداً. نص على هذا الشرط سيبويه[٢] والفراء[٣] وابن عصفور[٤] وابن مالك[٥] وابن أبي

= عبد الرحمن السيد الذي قدمه للمؤتمر .

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠ .

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨١ .

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٤ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢ .

الربيع[1] وابن الناظم[2] وأبو حيان[3] والأشموني[4] وخالد الأزهري[5]، وقد نسب لجمهور البصريين[6] .

يقول سيبويه: « واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح هو ضويرب زيداً »[7] .

والعلة في منع عمل اسم الفاعل المصغر، أن التصغير من خصائص الأسماء وبه يبتعد الوصف عن شبه الفعل الذي لسببه عمل اسم الفاعل[8] .

وخالف في هذا الشرط الكسائي[9] وجمهور الكوفيين[10] وأبو جعفر النحاس[11] فذهبوا إلى جواز إعمال اسم الفاعل المصغر، فيجوز عندهم أن يقال: هذا ضويرب زيداً .

واحتج الكسائي لهذا بما سمع عن العرب من قولهم: أظنني مرتحلاً وسويّراً فرسخاً[12] .

واحتج النحاس بأن تصغيره ليس بأعظم من تكسيره وهو يعمل إذا كان مكسّراً، فأحرى أن يعمل إذا كان مصغراً؛ لأن التصغير يوجد في ضرب من

---

(١) انظر: الملخص ٢٩٥ .
(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٣٠ .
(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨١ .
(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٤ .
(٥) انظر: التصريح ٢/ ٦٥ .
(٦) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨١، والمساعد ٢/ ١٩١ .
(٧) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠ .
(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٤، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤ .
(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٣٠، والارتشاف ٣/ ١٨١ .
(١٠) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٤، والارتشاف ٣/ ١٨١، والمساعد ٢/ ١٩١ .
(١١) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨١، والمساعد ٢/ ١٩١ .
(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، والمساعد ٢/ ١٩٢ .

الأفعال، والتكسير لا يوجد فيها[1] .

ونسب لابن عصفور[2] أن الوصف إذا لم يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ به مكبراً جاز إعماله، مستشهداً بقول الشاعر:

فـمـا طَـعْـمُ راحٍ فـي الـزُّجَـاجِ مُـدامـةً   تَرَقْرقُ في الأَيْدي كُميتٍ عَصِيرُها[3]

فيمن رواه بجر كميت .

وأجاب المانعون من إعمال اسم الفاعل المصغر عن دليل الكسائي أنه لا حجة فيه؛ لأن (فرسخاً) ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل[4] .

وأجيب عما ذكره النحاس بأن اسم الفاعل المكسّر إنما عمل بعد أن استقر له العمل قبل التكسير، بسبب جريانه على الفعل لفظاً ومعنى، فلم يؤثر فيه الجمع[5] .

وأما المجمع فقد رأى جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً، مستغنياً عن شرط كونه غير مصغر. واعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[6] لذلك على ما ذهب إليه الكسائي من جواز إعماله مصغراً، وأن هذا الشرط إنما وضع لأن النحويين قيدوا عمل اسم الفاعل بشبهه بالفعل، وكان ينبغي أن يقولوا إنما عمل لأنه جاء في اللغة عاملاً، ولأنه طالب للمعمول ولا بد أن يؤثر فيه، كما تؤثر العوامل فيما تطلبه من معمولات .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٢٠٦ .

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ١٨١، ولم ينسبه لأحد في التذييل والتكميل ٣/ل٢٠٣ .

(٣) نسب البيت لمضرس بن ربعي، انظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٢٠٦، والارتشاف ٣/ ١٨١، وتوضيح المقاصد ٣/١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ٥/ ٨١، والدرر اللوامع ٥/ ٢٦٦ . الراح والمدامة من أسماء الخمر، وترقرق: تلمع. الكميت الذي خالط حُمْرته سواد. وروي برفع كميت، ولا شاهد فيه.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٤، والتذييل والتكميل ٣/ل ٢٠٦ .

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٢٠٦ .

(٦) انظر: (يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد ص ١، ٢ .

والذي أراه موافقة جمهور البصريين في منع عمل اسم الفاعل المصغر لأمور:

(١) أن الاسم المصغر لا يشبه الفعل لا في اللفظ ولا في المعنى خلافاً للنحاس، أما الاسم المجموع جمع تكسير كضُرّاب وكُتاب، فإنه يخالف الفعل في اللفظ ويوافقه في المعنى؛ لأنه بمنزلة أسماء فاعلين معطوف بعضها على بعض، وبمنزلة أفعال معطوف بعضها على بعض فاستصحب له العمل[١].

(٢) أن المسموع منه قليل جداً وهو مؤول .

(٣) أن تصغير الوصف يدنيه من الجمود، والاسم الجامد أبعد ما يكون عن العمل .

المسألة الثالثة في الشرط الثالث من شروط إعمال اسم الفاعل :

وهو كونه للحال أو الاستقبال لا للمضي، ومن ثم لا يقال: هذا رجل ضاربٌ أمس زيداً .

وقد نص على هذا الشرط: المبرد[٢] وابن السراج[٣] والزجاجي[٤] وأبو علي الفارسي[٥] والزبيدي[٦] والصيمري[٧] وغيرهم[٨] .

---

(١) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٧٢ .
(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٤٨، ١٤٩ .
(٣) انظر: الأصول ١/ ١٢٥، ١٢٦ .
(٤) انظر: الجمل ٨٤ .
(٥) انظر: الإيضاح ١٤١ .
(٦) انظر: الواضح ١٨٥، ١٨٦ .
(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢١٦ .
(٨) انظر: شرح الكتاب ١/ل٢٢١، والمقتصد ١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٨، ٥١٢ ـ٥١٤، والمفصل ٢٨٨، والمستوفى ١/ ١٣٨، ١٣٩، وشرح ملحة الإعراب ١٢٤، والفصول في العربية ٣٩، وكشف المشكل ١/ ٤١٦، ٤١٨، واللباب ١/ ٤٣٧، والمقدمة الجزولية ١٤٩، وشرح المفصل ٦/ ٧٦، ٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠، ٦٤١، والتسهيل ١٣٧، وشرح الكافية ٣/ ٤١٦، والملخص ٢٩٥، ٢٩٦، والارتشاف ٣/ ١٨٣، ١٨٤، والتصريح ٢/ ٦٥، ٦٦ .

والعلة في ذلك أن اسم الفاعل عمل لمشابهته للفعل المضارع في اللفظ وفي المعنى، أما اللفظ فلشبهه له في عدد الحروف، وموازنته في الحركات والسكنات، وأما المعنى فلما يدل عليه من معنى الحال أو الاستقبال.

أما اسم الفاعل الدال على المضي فإنه لا يشبه الفعل الماضي إلا من جهة المعنى، فلذلك امتنع أن يعمل عمل ما يشابه الفعل من جهتين[(١)] .

وخالف في هذا الشرط الكسائي[(٢)] وهشام[(٣)] وابن مضاء[(٤)] فأجازوا إعمال اسم الفاعل عمل الفعل وإن كان في معنى المضي، محتجين بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[(٥)]. فباسط اسم فاعل بمعنى الماضي وعمل في «ذراعيه» النصب. وبقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[(٦)] فيمن قرأها بالألف. وبقول العرب: «هذا مارٌّ بزيدٍ أمس وسويرٌ فرسخاً»[(٧)]. وقولهم: «هذا معطي زيدٍ أمس درهماً»[(٨)]. وأن النحويين أجمعوا[(٩)] على صحة قولنا: الضارب زيداً أمسِ .

وأجاب أصحاب القول الأول عن استدلالات أصحاب القول الثاني بما يأتي:

---

(١) انظر: الإيضاح ١٤١، والمقتصد ١/٥٠٦ ـ ٥٠٨، وشرح المفصل ٦/٧٦، ٧٧، والملخص ٢٩٦، والمساعد ٢/١٩٧ .

(٢) انظر: الجمل ٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ل ٢٢١ .

(٣) انظر: الارتشاف ٣/١٨٥، والمساعد ٢/١٩٧ .

(٤) لم أجده في « الرد على النحاة». انظر: الارتشاف ٣/١٨٥، والمساعد ٢/١٩٧ .

(٥) سورة الكهف: ١٨ .

(٦) سورة الأنعام: ٩٦، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر « وجاعل الليل» بالألف. انظر: السبعة ٢٦٣، والتبصرة ٥٠٠ .

(٧) انظر: شرح المفصل ٦/٧٧، والتذييل والتكميل ٣/ل٢١٠، والمساعد ٢/١٩٧ .

(٨) انظر: الإيضاح ١٤٣، والمقتصد ١/٥١٨، ٥١٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠ .

(٩) انظر: شرح المفصل ٦/٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠، والمساعد ٢/ ١٩٩ .

(١) أن قوله تعالى: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ﴾ لا حجة فيها؛ لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية، ومعناه يبسط ذارعيه، بدليل ما قبله وهو قوله: «ونقلبهم» ولم يقل وقلبناهم، وأيضا الواو التي في قوله: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ﴾[١] هي واو الحال، والجملة حالية، والذي يحسن أن يقع هذا الموقع هو المضارع لصحة قولنا: جاء زيد وأبوه يضحك وعدم صحته في نحو: جاء زيد وأبوه ضحك[٢] .

وحكاية الحال في هذه الآية مثلها في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ مِّنۡ أَهۡلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ يَقۡتَتِلَانِ﴾[٣] ثم قال: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنۡ عَدُوِّهِۦۖ﴾ والإشارة لهذا إنما تكون لحاضر، ولم يكن ثم حضور وقت الخبر عنه[٤] .

(٢) أن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾[٥] يحتمل أمرين[٦]:

إما ألا يكون «جاعل» للمضي، وإما أن يكون الشمس منصوباً بفعل مقدر دل عليه ما قبله .

(٣) أما قول العرب: هذا مارٌّ بزيد أمس وسوير فرسخاً، فالمعمول جار ومجرور، والجار والمجررو كالظرف يعمل فيه رائحة الفعل، وإن لم يكن مشتقاً، واسم الفاعل الدال على المضي أحرى أن يعمل فيه[٧] .

(٤) أما قولهم: هذا معطي زيدٍ أمس درهماً، فخرج على أحد تخريجين:

---

(١) سورة الكهف: ١٨ .
(٢) انظر: الإيضاح ١٤٢، والمقتصد ١/٥١٣، ٥١٤، والمفصل ٢٨٨، والمستوفى ١٣٩، وكشف المشكل ١/٤١٩، ٤٢٠، وشرح المفصل ٦/٧٧، والملخص ٢٩٦، والتصريح ٢/٦٦ .
(٣) سورة القصص: ١٥ .
(٤) انظر: شرح المفصل ٦/٧٧، والملخص ٢٩٦ .
(٥) سورة الأنعام: ٩٦ .
(٦) انظر: الجمل ٨٥، والإيضاح ١٤٤، والمقتصد ١/٥١٩، وشرح المفصل ٦/٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٠ .
(٧) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٢١١، والمساعد ٢/١٩٧ .

أ ـ أنه نصب بفعل مقدر كأن يكون جواباً لقول قائل: ما الذي أعطي؟ فقيل: أعطاه درهماً[1] .

ب ـ أنه منصوب باسم الفاعل الموجود؛ لأن اسم الفاعل الدال على المضي إذا تعدى إلى أكثر من مفعول، فإنه يضاف إلى الأول منها، وينصب الباقي اكتفاءً بما فيه من معنى الفعل[2] .

(٥) أما قولهم: الضارب زيداً أمس، فإنما عمل لأن الألف واللام إذا لحقتا اسم الفاعل فإنه يعمل بلا شرط عند جمهرة النحويين[3]، فلم يكن فيه حجة على إعماله مجرداً منهما .

واستدلوا لمنع إعمال اسم الفاعل الدال على الماضي بدليلين :

١ ـ أنه لا يوجد في لغة العرب مثل: مررت برجل ضارب زيداً أمس، مع كثرة التعبير عن معناه، ولو كان جائزاً لوقع[4] .

٢ ـ أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وقد عمل فإن المراد به حكاية الحال ولابد. ودليل ذلك أنه لا يوجد عاملاً إلا في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع، نحو قولك: كان زيد ضارباً عمراً، فضارب ماضٍ من جهة المعنى، وقد عمل عمل الفعل، ولو صرح بالفعل لكان مضارعاً، ووقوع الماضي هنا ضعيف، فلولا أنهم أرادوا حكاية الحال في هذا الموضع ما كان وجه لوقوع المضارع فيه، وكذلك قولهم: جاء زيد واضعاً يده على رأسه؛ لو جئت بالفعل،

---

(١) هذا رأي أبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح ١٤٣، ١٤٤، والمقتصد ١/٥١٨، وشرح الكافية ٣/٤١٨، والارتشاف ٣/ ١٨٤ .

(٢) هذا رأي السيرافي. انظر: شرح الكتاب ١/ل٢٢١، ٢٢٢، وشرح الكافية ٣/٤١٨، والارتشاف ٣/ ١٨٤ .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٨١، ١٨٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٠، والمقتصد ١/ ٥٢٧، والمفصل ٢٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٣، والهمع ٥/ ٨٢ .

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠ .

لقلت : جاء زيد يضع يده على رأسه، فدل على أنهم قصدوا حكاية الحال[1] .

أما المجمع فقد رأى إعمال اسم الفاعل مطلقاً مستغنياً عن شرط كونه دالاً على الحال أو الاستقبال دون المضي أخذاً برأي الكسائي ومن وافقه، وقد اعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[2] لهذا القرار بأن علة عمل اسم الفاعل إنما هي كونه طالباً للمعمول ومن ثم لابد من عمله فيه، وأنه إذا أريد البحث عن شبه لاسم الفاعل بالفعل لنقول إنه يعمل عمله فلنكتف بمشابهته له في المعنى، ومن ثم يصح أن يعمل وهو للحال أو الاستقبال أو المضي .

والذي أراه موافقة الجمهور في اشتراط كون اسم الفاعل العامل عمل فعله دالاً على الحال أو الاستقبال لا المضي، لأمور :

١ ـ أن اسم الفاعل بمعنى الماضي قد جاء موصوفاً بالمعرفة في قول الشاعر:

لَئِن كُنتَ قدْ بُلِّغتَ عَنِّي خيانةً   لَمُبْلِغُكَ الوَاشي أَغَشُّ وأَكْذَبُ[3]

فـ «مبلغك» اسم فاعل بمعنى الماضي، و«الواشي» صفته، ولو أن «مبلغ» الدال على الماضي قد عمل عمل الفعل لم يتعرف بل كان نكرة، فدل على عدم عمله، ولهذا لا يوجد في كلام العرب نحو: مررت بضارب هندٍ أمس ضاحكٍ[4] .

٢ ـ أن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل، ولما لم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل ٢١٠، ٢١١ .

(٢) انظر: (يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد، ص ٣، وهو الذي قدمه للمؤتمر في دورته التاسعة والخمسين .

(٣) البيت للنابغة الذبياني. انظر: الديوان ٧٢، والحماسة البصرية ١/ ٣٧٣، والتذييل والتكميل ٣/ل ٢١١ ، والمساعد ٢/ ١٩٧، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٢٥ .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل٢١١، والمساعد ٢/ ١٩٨ .

الإعراب، لم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل[1] .

٣ ـ أن اسم الفاعل من الفعل المتعدي لاثنين فأكثر لم يوجد منه عاملاً في المفعول الأول مع كثرة دوره في الكلام . كما حكاه الرضي[2] . فدل على أن إعماله في الثاني إنما كان ضرورة .

المسألة الرابعة في الشرط الرابع من شروط إعمال اسم الفاعل :

وهو أن يعتمد على أحد خمسة أشياء :

إما على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف أو ذي حال، نحو قولنا: أضاربٌ زيد عمراً، وما ضارب زيد عمراً، وزيد ضارب أبوه عمراً، ومررت برجل ضارب أبوه عمراً، وجاء زيد راكباً أبوه فرسا. ولهذا لا يقال: ضارب زيد عمراً، من غير أن يعتمد على شيء .

وقد نص على هذا الشرط أبو علي الفارسي[3] وعبد القاهر الجرجاني[4] والزمخشري[5] وابن الشجري[6] وابن الدهان[7] وغيرهم[8] .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٧٥ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/٤١٨ .

(٣) انظر: الإيضاح ١٤١ .

(٤) انظر: المقتصد ١/٥٠٨ـ ٥١٢ .

(٥) انظر: المفصل ١٨٨، ١٨٩ .

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢٠ .

(٧) انظر: الفصول ٣٩ .

(٨) انظر: شرح ملحة الإعراب ١٢٤، وكشف المشكل ١/ ٤٢٠، والمستوفى ١/ ١٤٢، ١٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٤٠، وشرح المفصل ٦/٧٨، ٧٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤١، ٦٤٢، والتسهيل ١٣٦، ١٣٧، وشرح الكافية ٣/٤١٦، ٤١٧، والملخص ٢٩٦، والمقدمة الجزولية ١٥٠، وشرح جمل الزجاجي١/ ٥٥٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/٩٧٩، ٩٨٠، والارتشاف ٣/ ١٨٢ـ ١٨٤ .

والعلة في اشتراط هذا الشرط كون عمل اسم الفاعل محمولاً على الفعل، ولضعف اسم الفاعل في العمل قيد بأن يعتمد على كلام قبله يكون محلاً للأفعال، وإذا ولي اسم الفاعل أحد هذه الأشياء قوي بالاعتماد عليه، وكان مقرباً له من الفعل[1] .

وخالف في هذا الشرط الكوفيون[2] والأخفش[3]، فأجازوا إعمال اسم الفاعل من غير أن يعتمد على شيء، كأن يقال: مكرمٌ محمدٌ زيداً؛ لقوة شبهه بالفعل .

واستدل الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[4] في قراءة من رفع دانية[5]، على أن « دانية » مبتدأ و «عليهم» متعلق به، و «ظلالها» فاعل دانية .

وفي كلام الفراء ما يحتمل هذا الاستدلال حيث قال في قراءة منَ نون ﴿وَدَانٍ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[6]: «فهذا مستأنف في موضع رفع»[7]. فتكون «دان» مبتدأ و«عليهم» متعلق به، و«ظلالها» فاعل له .

وأجاب المانعون من إعمال اسم الفاعل الذي لم يعتمد على شيء بأنه

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦/٧٨، ٧٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٤٠ .
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٢٢٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/٩٧٩، ٩٨٠ .
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٢٢٠، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٥٣، وشرح الكافية ٣/٤١ .
(٤) سورة الإنسان: ١٤ .
(٥) قرأ بالرفع أبو حيوة، كما في البحر المحيط ١٠/٣٦٢، والدر المصون ١٠/٦٠٦، وهي من غير نسبة في: الكشاف ٤/١٦٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٧٦، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٦٥٦، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٩٠ .
(٦) سورة الإنسان: ١٤ . وهي قراءة أبي رضي الله عنه. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢١٦، ومختصر الشواذ ١٦٦، وأوردها ابن جرير الطبري ٢٩/٢١٤ من غير نسبة .
(٧) معاني القرآن للفراء ٣/٢١٦ .

يجوز أن يكون «ظلالها» مبتدأ، وخبره «دانية» أو «دان»[1]، فلم يتعين إعماله من غير اعتماد فبطل به الاستدلال .

أما المجمع فقد رأى جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً، مستغنياً عن شرط اعتماده على شيء قبله .

وقد اعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[2] لهذا الرأي على أن اسم الفاعل إنما يعمل عمل فعله لكونه طالباً للمعمول، فيؤثر فيه كما تؤثر العوامل في معمولاتها، وإذا أريد البحث عن شبه لاسم الفاعل بالفعل فلنكتف بمشابهته في المعنى، ومن ثم يصح أن يقال إنه يعمل من غير اعتماد على شيء .

والذي أراه موافقة جمهور البصريين في كون اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه أو موصوف، أو ذي حال، لأمرين :

(١) أن أصحاب القول الثاني لم يوردوا سوى دليل محتمل، ومثله لا يجوز بناء قاعدة عليه .

(٢) قلة إعمال الوصف في المرفوع، نحو: قائم الزيدون، من غير اعتماد بل قيل إنه معدوم[3]، من ثم كان إعماله في المنصوب من غير اعتماد أبعد .

---

(١) انظر: الكشاف ٤/١٦٩، وإملاء ما من به الرحمن ٢/٢٧٦، والمباحث الكاملية ٢/٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٥٤، والبحر المحيط ١٠/٣٦٢، والدر المصون ١٠/٦٠٦ .

(٢) انظر: (يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً) بحث الدكتور عبد الرحمن السيد، ص:٣ .

(٣) انظر: المساعد ١/٢٠٨ .

شروط صوغ أفعل التفضيل

القرار :

أصدر المجمع قراراً مفصلاً [1] في شروط صوغ أفعل التفضيل، رأى فيه التخفف من الشروط الآتية:

أ ـ تجرد الفعل الثلاثي إذا أمن اللبس .

ب ـ البناء للمعلوم إذا أمن اللبس .

جـ ـ كون الفعل تاماً .

د ـ ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء وهو ما يكون في الألوان والعيوب .

هـ ـ عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه .

وأثبت بقية الشروط وهي:

أ ـ أن يكون فعلاً ثلاثي الأصول مجرداً أو مزيداً سواء أكان هذا الفعل مسموعاً أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكميل مادة لغوية، وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان .

ب ـ أن يقبل التفاضل .

جـ ـ أن يكون مثبتاً .

د ـ أن يكون متصرفاً .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر في الدورة الثانية والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/١٢١، ١٢٢، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاما): ٦٢، ٦٣ .

دراسة القرار:

لبناء أفعل التفضيل شروط، اختلف العلماء في عدها[(١)]، وأهم الشروط التي ذكرها المحققون هي: ١ - أن يبنى من فعل ٢ - ثلاثي ٣ - مجرد ٤ - تام ٥ - مثبت ٦ - متصرف ٧ - قابل معناه للتكاثر ٨ - غير مبني للمفعول ٩ - ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء ١٠ - ألا يستغنى عنه بمصوغ من مرادفه. وسأقوم بدارسة كل شرط رأى المجمع التخفف منه على حدة:

المسألة الأولى: شرط صوغه من الفعل الثلاثي المجرد:

ذكر سيبويه أن أفعل التفضيل محمول في صوغه على التعجب، فهو يقول: «وما لم يكن منه ما أفعل لم يكن فيه أفعل به رجلاً، ولا هو أفعل منه»[(٢)].

ويقول أيضاً: « والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه»[(٣)].

وأفعل التفضيل كالتعجب لا يبنى من غير الفعل الثلاثي عند جمهور النحويين كابن السراج[(٤)] والزجاجي[(٥)] وأبي علي الفارسي[(٦)]والزمخشري[(٧)] وابن يعيش[(٨)] وابن مالك[(٩)] وغيرهم[(١٠)].

---

(١) انظر: المباحث الكاملية ٢/ ٩٥، ٩٦، وشرح التسهيل ٣/ ٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٦٨، ٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٢١، ٢٢، ٤٣ .

(٢) الكتاب ٤/ ٩٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر: الأصول ١/ ١٠٤ .

(٥) انظر: الجمل ١٠١، ١٠٢ .

(٦) انظر: الإيضاح ٩٣ .

(٧) انظر: المفصل ٢٩٧ .

(٨) انظر: شرح المفصل ٦/ ٩١، ٩٢ .

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٠ .

(١٠) انظر: المقتصد ١/ ٣٨٢-٣٩٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٣، وشرح جمل =

يقول ابن السراج: «واعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين:

الضرب الأول: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل»[1].

ويقول الزمخشري في أفعل التفضيل: «وقياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه»[2].

غير أنه نسب إلى سيبويه إجازته صوغ أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد بهمزة مما على زنة أفعل[3] نحو قولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للمعروف.

ولعل هذا يفهم من كلام سيبويه حين يقول فيما يبنى منه التعجب: «وبناؤه أبداً من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفْعل»[4]. ومثله بأعطى.

وعُلل لإجازته القياس عليه بما يأتي:

١ ـ كثرة السماع[5].

٢ ـ قلة التغيير[6]، فأنت تحذف همزة أفعل نحو: أعطى، فيعود إلى الثلاثي كأنك قلت: عطى، ثم تبني منه أفعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الفعل.

= الزجاجي ١/ ٥٨٠، وشرح الكافية ٣/ ٤٤٨، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٢، والارتشاف ٣/ ٢١٩، والمساعد ٢/ ١٦٠، وأوضح المسالك ١٢١.

(١) الأصول ١/ ١٠٤.

(٢) المفصل ٢٩٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦/ ٩٢، وشرح الكافية ٣/ ٤٥١.

(٤) الكتاب ١/ ٧٣.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٥١.

(٦) انظر: المرجع السابق.

٣ ـ مشابهة المزيد بهمزة مما على زنة أفعل الثلاثي المجرد لفظاً ومعنى، فشبهه له في اللفظ من حيث جريان مضارعه واسم فاعله واسم زمانه ومكانه على مضارع الثلاثي المجرد واسم فاعله واسم زمانه ومكانه في عدة الحروف وحركاتها وسكناتها .

وشبهه له في المعنى أن أفعل يوافق فَعَل بالفتح في معاني بعض الأفعال كسرى وأسرى وطلع على القوم وأطلع، أي أشرف، ويوافق فَعِل في نحو: غطش الليل وأغطش، أي أظلم، وعدم الشيء وأعدمه، إذا فقده، ويوافق فَعُل في نحو: خَلُق الثوب وأخلق، أي بلي، وبؤس وأبأس، أي ساءت حالته ونظائرها كثيرة[(١)] .

يقول ابن مالك مبيناً هذه العلة: «ولكون أفعل مختصاً من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظاً وموافقته معنى أجراه سيبويه مجراه في اطراد بناء فعلي التعجب منه[(٢)]».

ومنع أكثر النحويين[(٣)] بناء التفضيل مما كان على زنة (أفعل) لأمرين:

١ ـ لئلا يلتبس أفعل التفضيل بالوصف الذي على أفعل[(٤)] .

٢ ـ أنه لا يمكن أن يبقى على حروفه التي هي عليه، وإذا حذفت الهمزة اختل بناؤه[(٥)] .

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٨ بتصرف، وانظر: التذييل والتكميل ٣/ل١٩٣ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٨ .
(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٨، والأصول ١/ ١٠٢، ١٠٣، والجمل ١٠٠، والإيضاح ٩٢، ٩٣، والمقتصد ١/ ٣٧٨، ٣٧٩، والمفصل ٢٩٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٢ .
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥ .
(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٣ .

وذهب بعض العلماء[1] إلى التفصيل في ذلك، فمنعوا بناء التفضيل مما على وزن أفعل إن كانت همزته للنقل كأعطى، وأجازوه إن كانت لغير النقل كأحسن، وصحح ابن عصفور[2] هذا الرأي ونسبه إلى سيبويه[3] .

ونُسب إلى الأخفش[4] والمبرد[5] إجازة بناء أفعل التفضيل من كل فعل ثلاثي مزيد، سواء كانت الزيادة قليلة أم كثيرة، كاستفعل وافتعل وانفعل .

وعلة إجازته أن نحو: ما أعطاه للمال وأولاه للخير، إنما أجيز لأنه ثلاثي في الأصل، وهذا المعنى موجود في نحو: انطلق، مما فيه زيادة الهمزة والنون[6] .

أما المجمع فقد رأى التخفف من شرط تجرد الفعل الثلاثي موافقة لسيبويه والأخفش في ذلك، مع اشتراط أمن اللبس .

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٠، وشرح التسهيل ٣/ ٤٦، ٤٧، والارتشاف ٣/ ٤٢، والمساعد ٢/ ١٦٤، وأوضح المسالك ١١٨، وشرح الأشموني ٣/ ٢١ .

(٢) انظر: المقرب ١/ ٧٣، وفي شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٠، رجح ما ذهب إليه أكثر النحويين من المنع مطلقاً .

(٣) والصحيح أن مذهب سيبويه إجازة صوغه من أفعل مطلقاً سواء كانت همزته للتعدية أم لم تكن بدليل تسويته بين أفعل والثلاثي ـ كما مر ـ وبدليل تمثيله بكلمة أعطى فإن همزتها للتعدية. انظر: الكتاب ١/ ٧٣ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/ ٩٢، وشرح الكافية ٣/ ٤٥١ .

(٥) نسب هذا القول للمبرد وابن يعيشَ في شرح المفصل ٦/ ٩٢، والرضي في شرح الكافية ٣/ ٤٥١، غير أن الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ذكر خطأ نسبة هذا القول للمبرد في تعليقه على المقتضب ٤/ ١٨١، وأثبت أن المبرد يرى رأي الجمهور في اشتراط تجرد الفعل عند صياغة أفعل التعجب، مستدلاً بقول المبرد نفسه -حيث يقول: «واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو: ضرب، وعلم، ومكث». المقتضب ٤/ ١٧٨ . وقوله: « ودخول الهمزة على هذا محال» وذلك في حديثه عن التعجب، وأفعل التفضيل محمول على التعجب في شروط صوغه .

(٦) انظر: شرح المفصل ٦/ ٩٢ .

والذي أراه الأخذ بما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز صوغ أفعل التفضيل من الثلاثي المجرد، وما ذهب إليه سيبويه من جواز صوغه مما كان على زنة (أفعل) وذلك لأمرين:

الأول: أن إجازة الأخفش بناء أفعل التفضيل من كل فعل ثلاثي مزيد يرد عليه بأمرين:

١ ـ عدم السماع لمثل ذلك[1] .

٢ ـ أنه يؤدي إلى اللبس؛ لأن من قال في نحو: استخرج، أخرج، لم يعلم أنه من الاستخراج أو من الخروج[2] .

الثاني: أن رأي سيبويه في إجازة صوغه مما كان على زنة (أفعل) يؤيده السماع الكثير عن العرب كقولهم: هو أولاهم بالمعروف وأعطاهم للدينار والدرهم، وجاء في المثل: « هو أفلسُ من ابنِ المُذلّق»[3] .

وسمع ما آتاه للمعروف وما أضيعه لكذا، وما أنتنه في لغة من قال أنتن، وما أخطأه وما أصوبه، ما أيسره، وما أعدمه، وما أسنه، وما أوحش الدار، وما أمتعه، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أظلمه، وما أضوأه، وما أبطأه[4] .

وما صح التعجب منه يصح أن يصاغ منه التفضيل، وإذا ثبت هذا المسموع كان إجازة القياس عليه أمراً سائغاً؛ لأننا كما يقول أبو حيان: « إنما بني المقاييس العربية من وجوه كثيرة »[5] .

---

(١) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٥١ .

(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٢ .

(٣) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٨٣، وشرح المفصل ٦/ ٩٢ . وابن المذلق: رجل من بني عبد شمس من بني زيد مناة لم يكن يجد بيتة ليلة.

(٤) انظر هذه الأمثلة في: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ل١٠٩، والمفصل ٢٩٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٠، وشرح التسهيل ٣/ ٥١، والارتشاف ٣/ ٤٢، ٤٣ .

(٥) انظر: همع الهوامع ٤/ ٤٩ .

المسألة الثانية: شرط صوغه من المبني للمعلوم :

يشترط جمهور النحويين أن يكون الفعل الذي يبنى منه اسم التفضيل غير مبني للمفعول، بل يبنى من فعل الفاعل، وممن ذكر هذا الشرط الزمخشري[(١)] وابن يعيش[(٢)] والرضي[(٣)] وغيرهم[(٤)] .

يقول الزمخشري في المفصل: « والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول، وقد شذ قولهم: أشغل من ذات النحيين، وأزهى من ديك»[(٥)] .

وعلة المنع عندهم خشية أن يؤدي إلى اللبس بفعل الفاعل[(٦)]، وعلل بعضهم المنع بأن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه بذلك الخلق والألوان إذ ليست من كسب المتعجب منه[(٧)] .

ويمكن أن نفهم من كلام عبد القاهر الجرجاني في المقتصد علة أخرى في منع صوغ أفعل التفضيل من المبني للمفعول، وهي أن التفضيل كالتعجب أصلهما في الغرائز الذي تدل عليها صيغة (فَعُل) كقولهم: عَلُم الرجل، حيث طالت ملابسة الوصف لصاحبه فأصبحت كالغريزة فيه مبالغة في ذلك الوصف له.

ولهذا امتنع التعجب والتفضيل من الأفعال التي لا تدل على غريزة إلا إذا

---

(١) انظر: المفصل ٢٩٧ .
(٢) انظر: شرح المفصل ٦/ ٩٤ .
(٣) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٥١، ٤٥٢ .
(٤) انظر: المقتصد ١/ ٣٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧٧، والارتشاف ٣/ ٢١٩، وأوضح المسالك ١٢١، والمساعد ٢/ ١٦٢، ١٦٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢ .
(٥) المفصل ٢٩٧ . وقال المازني: « وهذا الضرب شاذ وإنما يحفظ حفظاً» انظر: المسائل البصريات ١/ ٤٢١ .
(٦) انظر: المقتصد ١/ ٣٨٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧٧، وشرح المفصل ٦/ ٩٤، وشرح التحفة الوردية ٢٦٢ .
(٧) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل١٩١ .

تكررت من صاحبها وأصبحت تقع منه على صفة تقتضي تمكنه منها، ولهذا أيضاً امتنع التعجب والتفضيل في فعل المفعول؛ لأن الفعل إنما يصير كالغريزة والعادة للفاعل الذي يوجد منه، أما المفعول فلا يتصور فيه ذلك[1].

وخالف في هذا الشرط خطاب الماردي[2] وابن مالك[3] فذهبا إلى إجازة صوغ أفعل التفضيل مما يلازم البناء للمفعول نحو: ما أعناه بحاجتك، وأزهاه علينا؛ لأن الفعلين عُني وزُهي ملازمان للمبني للمفعول.

وذكر ابن مالك أنه لا ينبغي أن «يتوقف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كأزهى»[4].

واشترط في التسهيل[5] لإجازة صوغه من المبني للمفعول أن يؤمن اللبس؛ وحدد موضع اللبس فيما إذا كان الفعل مستعملاً ببناء الفاعل والمفعول كثيراً، ولم توجد قرينة تعين أن المراد به المفعول[6]، كقولك: هذا أضرب من ذلك، وأنت تريد أن ما وقع به من الضرب أشد مما وقع بغيره.

أما إذا وجدت قرينة يستدل بها على أن المقصود التفضيل في المفعولية دون الفاعلية فإنه يجيز صوغ التفضيل منه قياساً مطرداً وذلك كقولهم: أشغل من ذات النحيين[7]. ويضرب مثلاً لذلك بقوله: لا أحرم ممن عدم الإنصاف[8].

أما المجمع فقد ذهب إلى التخفف من شرط البناء للمعلوم في مسألة شروط صوغ أفعل التفضيل، وذلك أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبني

---

(١) انظر: المقتصد ١/ ٣٨٣.
(٢) انظر: المساعد ٢/ ١٦٣، والهمع ٦/ ٤٢.
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٢.
(٤) المرجع السابق.
(٥) ١٣١.
(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٢.
(٧) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٧٦، ٣٧٧.
(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٢ فإنه مأخوذ من حُرِم.

للمجهول إذا أمن اللبس .

والذي أراه أن ما ذهب إليه المجمع من إجازة صوغ أفعل التفضيل من المبني للمفعول إذا أمن اللبس صحيح أخذاً برأي ابن مالك في ذلك، لأمرين:

الأول: ورود السماع من المبني للمفعول دون لبس، نحو قولهم: أشغل من ذات النحيين، وأزهي من ديك[1] . وأكسى من بصلة[2]، وهذا أخصر من هذا[3]، وهذا أصوب من غيره[4] فيمن أصيب بمكروه، وهو أعرف من أن يخفى شأنه[5]، أي أن كماله يتحقق في كونه معروفاً، وهو أعنى بهذا الأمر من ذلك[6]، وهو أرجى[7] وأخوف[8] وأهيب[9] وأحمد[10] .

الثاني: أن ابن مالك قيده بأمن اللبس، وحدد مراده بأمن اللبس بأن يكثر الفعل في الفاعل والمفعول، وأن تكون هناك قرينة لفظية أو معنوية تدل على المراد ومثل بقوله: عبد الله بن أبي ألعن ممن لعن على لسان داود، وقوله: ولا أحرم ممن عدم الإنصاف، وقوله: لا أظلم من قتيل كربلاء[11] .

المسألة الثالثة: شرط صوغه من الفعل التام:

يشترط جمهور البصريين في الفعل الذي يبنى منه أفعل التفضيل أن يكون

---

(١) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٢٧ .

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٦٩، يضرب لمن لبس الثياب الكثيرة .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥١ .

(٤) انظر: المرجع السابق .

(٥) انظر: المقتصد ١/ ٣٨٥، ومثله أنكر .

(٦) انظر: المرجع السابق ١/ ٣٨٦ . وقال ثعلب: « هذا كثير في الكلام حتى صار مدحاً وذماً، فتعجبت العرب من المفعول لأنه صار مدحاً وذماً». مجالس ثعلب ١/ ٢٧٢ .

(٧) انظر: المفصل ٢٩٧ .

(٨) انظر: المرجع السابق .

(٩) انظر: المرجع السابق .

(١٠) انظر: المرجع السابق .

(١١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٥٢ .

تاماً، وممن ذكر هذا الشرط: ابن السراج[١] وابن عصفور[٢] وابن مالك[٣] وغيرهم[٤].

يقول ابن السراج في فعل التعجب: « ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من (كان) التي هي عبارة عن الزمان »[٥]. وقد قال قبل ذلك: « واعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله قلت فيه: أفعل به، وهذا أفعل من هذا، وما لم تقل فيه: ما أفعله، لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا: أفعل به . . . »[٦].

وسبب المنع عند الجمهور أمور:

١ ـ أنه لا فائدة من صوغه من الفعل الناقص[٧].

٢ ـ أنه لو بني منه أفعل التفضيل لساغ أن يبنى منه أفعل التعجب لاتفاقهما في شروط الصياغة، ولقيل ما أكون زيداً قائماً فيؤدي إلى نصب أفعل التعجب لشيئين، فإما أن تحذف كلمة (قائماً) وهذا ممتنع؛ لأنها خبر كان ولا يسوغ حذفها، وإما أن تجر باللام وهذا ممتنع أيضاً؛ لأن خبر كان لا يجر باللام، فلامتناعه هناك امتنع في التفضيل أيضاً[٨].

٣ ـ أن الأفعال الناقصة دالة على الزمان دون الحدث، وأفعل التفضيل موضوع للتفضيل في الحدث[٩].

---

(١) انظر: الأصول ١/١٠٨ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٠ .

(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٤٤، ٧٥٧ .

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/٦٦، وشرح التحفة الوردية ٢٦٢، وأوضح المسالك ١١٨، والمساعد ٢/ ١٦٠، وشفاء العليل ٢/ ٦٠٥ .

(٥) الأصول ١/١٠٨ .

(٦) الأصول ١/ ١٠٤ .

(٧) انظر: المساعد ٢/ ١٦٠ .

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٠، ٥٨١، وحاشية الصبان ٣/ ٢٢ .

(٩) انظر: الأصول ١/١٠٨، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٤٨ . ونقل أبو حيان عن ابن هشام الحضرمي هذه العلة. انظر: التذييل والتكميل ٣/ل١٩٠، والهمع ٦/ ٤١ .

ونسب ابن عقيل في شرح الألفية[1] والسيوطي[2] إلى الكوفيين إجازتهم مجيء أفعل التفضيل من الفعل الناقص .

وفي التذييل والتكميل[3] والمساعد[4] أن هذا الرأي هو قول الفراء وابن الأنباري من الكوفيين. وأطلق ابن السراج النسبة بقوله: « وقوم يجيزون ما أكون زيداً قائماً»[5] فلعله يريد بهم الكوفيين كما هي عادته، واختار رأيهم الرضي فأجاز أن يقال: « هو أكون منك منطلقاً وهو أصير منك غنياً»[6] .

أما المجمع فقد رأى التخفف من شرط كون الفعل تاماً، أخذاً برأي الكوفيين في تجويزهم التعجب من الناقص .

وما ذهب إليه جمهور البصريين من اشتراطهم في الفعل الذي يبنى منه أفعل التفضيل أن يكون تاماً هو الصواب عندي، لأمرين:

١ ـ أن المعنى الذي تدل عليه الأفعال الناقصة وحدها هو مطلق الحدث في زمن ما، وإنما تدل على الحدث بطريق تضمن الخبر له، أما اسم التفضيل فأصل وضعه التفضيل بين شيئين في الحدث، وهذا تناقض في مدلولهما .

٢ ـ أنه لم يسمع تفضيل في فعل ناقص كما ذكر الرضي[7]، وإذا لم توجد أساليب قديمة يمكن أن تخرج عليه، ولم توجد أيضاً أساليب محدثة جاريةً على الفعل الناقص نطلب التخفف من القاعدة لتسوغ تلك الأساليب على

---

(١) ٢/ ١٥٤ .
(٢) انظر: الهمع ٦/ ٤٢ .
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل١٩٠ .
(٤) انظر: المساعد ٢/ ١٦٠ .
(٥) الأصول ١/ ١٠٨ .
(٦) شرح الكافية ٣/ ٤٤٨ .
(٧) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٩٢ .

أساسها فإنه لا ينبغي أن نطمّ[1] شرطاً في قاعدة لقول قيل .

المسألة الرابعة: شرط عدم كون وصف فاعله على أفعل الذي مؤنثه فعلاء:

ذهب جمهور البصريين إلى منع صوغ أفعل التفضيل مما جاء وصف فاعله على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، سواء كان دالاً على عيب أو لون كحول وشهل، فلا يقال فلان أحول وأشهل من فلان. وإنما يصاغ منهما أفعل التفضيل بواسطة كأشد أو ما يقتضيه المعنى من ألفاظ مع نصب مصدر ذلك الفعل على التمييز، فيقال: هو أقبح حولاً، وأحسن شَهَلاً .

وممن ذكر هذا الشرط الخليل[2] وسيبويه[3] والمبرد[4] وابن السراج[5] والزجاجي[6] وغيرهم[7] .

يقول سيبويه: « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل، وكان لوناً أو خلقة، ألا ترى أنك لا تقول ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه، إنما تقول: ما أشد حمرته وما أشد عشاه »[8]. ثم قال : « وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعل به

---

(١) طممت البئر بالتراب: ملأتها حتى استوت مع الأرض. المصباح المنير (طمم) .
(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٩٨ .
(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٩٧ .
(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٨١، ١٨٢ .
(٥) انظر: الأصول ١/ ١٠٢، ١٠٣ .
(٦) انظر: الجمل ١٠١ .
(٧) انظر: الإيضاح ٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ل١٠٧، ل ١٠٨، والمستوفى ١/ ١٢٤، ودرة الغواص ٣٠، وأسرار العربية ١٢١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥٣، وشرح التسهيل ٣/ ٥٢، وشرح الكافية ٣/ ٤٥٠، وأوضح المسالك ١١٨، ١١٩، وشفاء العليل ٢/ ٦٠٥، ٦٠٦ .
(٨) الكتاب ٤/ ٩٧ .

رجلاً، ولا هو أفعل منه . . .»[١] .

وذكر العلماء لذلك المنع عللاً أشهرها ما يأتي:

(١) يرى الخليل أنه امتنع صوغ أفعل التفضيل مما يدل على عيب أو لون؛ لأنهما تجريان مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء، والتفضيل يشترط فيما يصاغ منه أن يقبل الزيادة والنقص[٢] .

(٢) يرى بعض العلماء أن فعل هذه الأوصاف الأصل فيه أن يكون مزيداً نحو: احمرّ، واشهبّ واعورّ، ويشترط في أفعل التفضيل أن يكون ما يصاغ منه ثلاثياً مجرداً[٣]، فأما حول وعور فإن الزيادة فيهما مقدرة، ولهذا لم تعل الواو فيهما كما اعتلت في خاف ونام[٤] .

(٣) يرى ابن مالك وبعض المتأخرين أن سب المنع هو أن الوصف مما يدل على عيب أو لون أكثر ما يجيء على أفعل، ولو بني منه أفعل التفضيل لالتبس التفضيل بالوصف[٥] .

وذهب الكسائي وهشام وبعض الكوفيين، ووافقهم الأخفش[٦]، إلى إجازة بناء أفعل التفضيل مما كان وصفاً على أفعل ومؤنثه فعلاء وهو دال على عيب أو عاهة فيجوز عندهم أن يقال: فلان أعور من فلان وأحول منه. . . وهكذا .

ونسب إلى الكسائي وهشام[٧] إجازة بناء أفعل التفضيل مما يدل على

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر: الكتاب ٤/٩٨، والمقتضب ٤/١٨٢، والأصول ١/١٠٢، ١٠٣ .

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٨١، والأصول ١/١٠٣، والمسائل العضديات ١٣٥ .

(٤) انظر: المستوفي ١/١٢٤ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٥، وشرح الكافية للرضي ٣/٤٤٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ٦٧، والتصريح على التوضيح ٢/٩٣ .

(٦) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٥ والمساعد ٢/١٦٢ .

(٧) انظر: الارتشاف ٣/٤٥، والمساعد ٢/١٦٢، إلا أن الأجود عندهما أن يقال: ما أشد حمرته . =

لون، فيجوز أن يقال عندهما: هذا أحمر من هذا، وفلان أبيضُ من فلان .

وأكثر الكوفيين يجيزه فيما يدل على بياض أو سواد دون غيرهما من الألوان، وجعلوه مقيساً فيهما[(١)] .

واحتج الكوفيون ومن وافقهم لإجازة صوغ أفعل التفضيل من الفعل الذي وصف مذكره على أفعل ومؤنثه على فعلاء بثلاثة أمور:

أولاً: السماع، فقد قال الشاعر:

أَبْيَضُ من أُخْتِ بني أباضِ[(٢)]

وقال الآخر:

إذا الرِّجالُ شَتَوا واشتدَّ أَكْلُهمُ فأنتَ أبيضُهم سِربالَ طَبَّاخِ[(٣)]

وسمع قول أم الهيثم: « هو أسودُ من حَنَكِ الغُرَاب»[(٤)] .

وجاء في الحديث في وصف جهنم: «لَهِيَ أسودُ من القار»[(٥)] .

= انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل١٩١ .

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٤٨، ١٤٩، وشرح المفصل ٧/ ١٤٦، وشرح الكافية ٣/ ٤٥٠، والارتشاف ٣/ ٤٥، والمساعد ٢/ ١٦٢ .

(٢) نسب البيت لرؤبة بن العجاج، انظر : ملحق ديوانه ١٧٦، والأصول ١/ ١٠٤، والجمل ١٠٢، والمسائل العضديات ١٣٦، والإنصاف ١/ ١٥٠، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، وشرح الكافية ٣/ ٤٥٠، والخزانة ٨/ ٢٣٠، وبنو أباض قوم اشتهروا ببياض ألوانهم .

(٣) نسب البيت لطرفة بن العبد. انظر: ديوانه ١٤٧، والجمل ١٠٢، والمسائل العضديات ١٣٦، والإنصاف ١/ ١٤٩، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، والمقرب ١/ ٧٣، والخزانة ٨/ ٢٣٠ . وفي الشطر الأول خلاف كبير بينهم .

(٤) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٥، والذي في المستقصى ١/ ١٩٢: « أشد سواداً من حنك الغراب»، ولا شاهد فيه .

(٥) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب جهنم . باب ما جاء في صفة جهنم ٢/ ٩٩٤ بلفظ: أسود من القار، والقار: الزفت .

وسمع الكسائي في التعجب: «ما أسودَ شعره»[1]. والتفضيل كالتعجب كما مر.

ثانياً: إنما جاز صوغ أفعل التفضيل من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما تتركب بقية الألوان من الحمرة والصفرة والخضرة ... ولهذا ثبت لهما ما لم يثبت لغيرهما من الألوان[2].

ثالثاً: أن حذف الهمزة المزيدة اطرد في أبواب من النحو، فتحذف في باب ترخيم التحقير في نحو: أسود يقال: سويد، وفي باب التعجب قالوا: ما أعطاه للخير وما أولاه بالجميل، فإذا كثر حذفها في أبواب من النحو كان حذف الهمزة التي في الألوان عند إرادة التفضيل أو التعجب أمراً سائغاً.

يضاف إلى هذا أن التفضيل قد سمع في كلمات مما جاء على أفعل دالاً على عيب كقولهم: هو أحمق منه وأنوك وألد[3].

ووافق أبو علي الفارسي في «المسائل العضديات»[4] الكوفيين في إجازة بناء أفعل التفضيل من البياض والسواد، محتجاً بما احتجوا من أدلة، فهو يقول: «فإذا ساعد القياس الذي ذكرته وورد في السماع، لم يكن مستعمله معيباً»[5].

ونقل أبو حيان عن ابن الحاج ترجيحه لهذا القول، وأنه يجعله مقيساً في الكلام والشعر[6].

ورد البصريون ما احتج به الكوفيون وموافقوهم بما يأتي:

---

(١) انظر: المساعد ٢/ ١٦٢.
(٢) انظر: الإنصاف ١/ ١٥٠، ١٥١.
(٣) انظر: المسائل العضديات ١٣٥، ١٣٦.
(٤) المرجع السابق.
(٥) المسائل العضديات ١٣٦.
(٦) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٦.

(١) موافقة الكوفيين لهم في منع صوغ أفعل التفضيل من الوصف الذي على أفعل ومؤنثه على فعلاء مما يدل على لون غير البياض والسواد، وامتناع بنائه من سائر الألوان يوجب امتناعه من السواد والبياض، إذ لا فرق بينهما، وعلة المنع موجودة في السواد والبياض كما هي موجودة في الحمرة والخضرة[١] .

(٢) أن ما روي من ذلك شاذ[٢] .

وتأول بعض البصريين قول الشاعر: « وأبيضهم سربال طباخ» .

أن « أبيض» فيه ليس أفعل التفضيل، ولكنه صفة مشبهة، فكأنه قال: أنت مبيض سربال طباخك[٣] .

أما ابن مالك فقد أجاز صوغ أفعل التفضيل وفعلي التعجب من الوصف الذي على أفعل ومؤنثه فعلاء إن أفهم عسراً أو جهلاً، وجعله قياساً[٤] .

فأجاز أن تقول في: حمق ورعن وهوج ونوك ولد، هو أحمق من فلان وأرعن وأهوج وأنوك وألد منه. واعتل لذلك بأن هذه الأوصاف ناسبت في المعنى جهل وعسر فجرت في التفضيل مجراهما[٥] .

ورد على ابن مالك بأمرين:

(١) أنه إنما جاز صوغ أفعل التفضيل مما ذكره وإن كان الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء؛ لأنه ليس من باب الخلقة في الأجساد، بل من باب

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١٥١، وينقض هذا الرد ما سبق أن الكسائي وهشاماً يجيزانه .

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ١٥١، ١٥٢، والمستوفى ١/ ١٢٤، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٩٤، والمساعد ٢/ ١٦٢

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٥٢، ودرة الغواص ٣١، وشرح المفصل ٧/ ١٤٧ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٦ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

العلم وضده[1]، وإذا ثبت هذا فقد خرجت من باب الألوان والعاهات .

(٢) أن ما ذكره ابن مالك من الأوصاف مما جاء على أفعل نحو: هو أحمق من فلان، وأرعن وأهوج ليس « أفعل» أصلاً فيها، وإنما الأصل أن تكون على فعيل كعليم أو فَعِل كنهم، أو فاعل كجاهل، بينما الألوان والعيوب كالبياض والعور الأصل فيها أن يكون الوصف منها على أفعل[2] .

أما المجمع فقد ذهب إلى التخفف من شرط عدم كون الوصف على أفعل فعلاء وهو ما يكون في الألوان والعيوب أخذاً بقول الكسائي وهشام والأخفش وأكثر الكوفيين .

والذي أراه أنه لا مانع من استعمال الألوان في التفضيل دون العاهات فيقال: هذا أبيض من ذاك، لأمور:

١ ـ أن ما ورد من الوصف بأفعل فعلاء إنما كان في الألوان، وبخاصة في السواد والبياض .

٢ ـ كثرة استعمال الألوان في المقارنات والتعبيرات؛ تجعلنا بحاجة إلى التيسير على الكاتبين والمتكلمين .

٣ ـ ما ذكره الأستاذ عباس حسن من أن العلم الحديث أثبت أن اللون الواحد تتعدد درجاته[3]؛ مما يجيز التفضيل بين درجات اللون الواحد .

المسألة الخامسة: شرط ألا يستغنى عنه بمصوغ من مرادفه :

أشار سيبويه إلى هذا الشرط بقوله: « هذا باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله، وعن أفعل منه بقولهم: هو أفعل منه فعلاً، كما استغني بتركت عن ودعت . . . ولا يقولون في قال يقيلُ ما أقيله، استغنوا بما أكثر

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل١٩٢ .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) انظر: النحو الوافي ٣/ ٣٩٨ .

قائلته...»[1].

وذكره عنه الزمخشري[2]. وعد ابن برهان[3] منها: سكر وقعد وجلس ضد أقام فإنهم لا يقولون: فلان أسكر من فلان، وأقعد وأجلس؛ استغناء بقولهم: فلان أشد سكراً وأكثر قعوداً وجلوساً، وزاد عليه ابن عصفور[4] قام وغضب ونام.

وممن ذكر هذا الشرط ابن مالك[5] والمرادي[6] وغيرهما[7].

واعتل ابن عصفور[8] للمنع بأنهم لم يقولوا: ما أقومه لئلا يلتبس بأقومه من استقام، ولم يقولوا ما أقعده لئلا يلتبس بما أقعده من أبٍ، ولم يقولوا ما أجلسه حملاً على ما أقعده لأنه في معناه، أو حملاً على ما أقومه لأنه نقيضه، ولم يقولوا ما أسكره لئلا يلتبس بقولهم: ما أسكر التمر، إذا كان فيه السكر وهكذا.

واعترض المرادي[9] وخالد الأزهري[10] عد ابن عصفور (نام) من الألفاظ التي استغني عنها بمرادفها؛ لأن سيبويه حكى في كتابه ما أنومه[11] وقالت العرب: هو أنوم من فهد[12].

---

(1) الكتاب ٤/ ٩٩ .
(2) انظر: المفصل ٣٦٧ .
(3) انظر: شرح اللمع ٢/ ٤١٤ .
(4) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨١ .
(5) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٨ .
(6) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٦٨، ٦٩ .
(7) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٦، والمساعد ٢/ ١٦٤، والتصريح ٢/ ٩٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢ .
(8) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨١، ٥٨٢ .
(9) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٦٨، ٦٩ .
(10) انظر: التصريح ٢/ ٩٣ .
(11) انظر: الكتاب ٤/ ٩٩ .
(12) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٣٥٥ .

ونقل أبو حيان[1] عن ابن الحاج أن امتناع مجيء أفعل التفضيل من القعود والجلوس والقيام ليس ما ذكره ابن عصفور، بل لأنها لا تقبل التفاضل.

أما المجمع فقد رأى التخفف من شرط عدم الاستغناء عن أفعل التفضيل بمصوغ من مرادفه؛ لأن من النحاة من تركه، ومن ذكره لم يورد له إلا مثالاً واحداً.

وما أورده المجمع من تعليل للتخفف من هذا القيد لا يلزم المعارض الأخذ به؛ لأمرين:

الأول: أن النحاة الذين لم يذكروا هذا الشرط لا يلزم أن يجيزوا صياغة أفعل التفضيل مع استغناء العرب عنه بمصوغ من مرادفه، فقد يكون السبب معرفة ذلك الشرط ضمناً فلا يحتاج إلى أن ينص عليه، أو يكون المؤلِّف شرحاً لنظم أو متن لم يلتزم صاحبه ذكر كل الشروط والشارح لا يتناول إلا ما وجده موضَّحاً ومستشهداً[2].

الثاني: أن النحاة قد ذكروا لهذا الشرط أكثر من مثال واحد، فمنعوا التفضيل في قال من القائلة، وقام وغضب وسكر وقعد وجلس وغيرها.

ومع هذا فإنني أرى ما يراه المجمع من إمكان التخفف من هذا القيد لأمرين آخرين:

الأول: أن الألفاظ السبعة التي ذكرها بعض العلماء مما استغنت العرب عن التفضيل بها بمصوغ من مرادفها لم تسلم من اعتراض.

فالفعل نام سمع فيه ما أنومه[3]، وحكى الأخفش عن بعض العرب في

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/٤٦، وانظر: ما نقله الصبان في حاشيته ٣/٢٢ عن الشاطبي فهو بمعناه.

(٢) كبعض شراح الألفية فإنهم لم يذكروا هذا القيد متابعة لابن مالك.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٩٩.

غضب: ما أغضبه[1]. والأفعال: قعد وجلس وقام، إنما امتنع بناء أفعل التفضيل منها؛ لأنها لا تقبل الزيادة والنقص، فلا يمكن أن يرجح قيام على قيام أو قعود على قعود، ومن تكرر قعوده أو قيامه فيمكن أن يصاغ التفضيل منه بأكثر وأقل، فيقال:

فلان أقل قعوداً من فلان، وأكثر قياماً منه[2]. ونقل أبو حيان[3] عن ابن الأنباري الخلاف في جواز التعجب من السكر.

الثاني: أن هذا الشرط شرط عدمي، فيغتفر لقائله جهله باستغناء العرب عن مرادفه.

---

(١) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٦، ٤٧، وحاشية الصبان ٣/ ٢٢.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ٤٧.

عمل أفعل التفضيل

القرار :

أ ـ « أن يعمل اسم التفضيل في الظرف والجار والمجرور والحال والتمييز باطراد اتفاقاً مع جمهورة النحاة».

ب ـ ويرفع الضمير المستتر اتفاقاً مع جمهرتهم أيضاً .

جـ ـ ويرفع الضمير البارز والاسم الظاهر، جرياً على ما حكاه سيبويه من قولهم: مررت برجل أفضل منه أبوه»[١] .

دراسة القرار:

قدم الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور بحثاً إلى مجلس مؤتمر المجمع في دورته الثلاثين بعنوان: « تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد»[٢] اقترح فيه عدة اقتراحات تتعلق بأفعل التفضيل، فأصدر المجمع هذا القرار على أثر دراسة ما قدمه الأستاذ من اقتراحات .

فأما ما يتعلق بعمل اسم التفضيل في الظرف والجار والمجرور والحال والتمييز، ورفعه للضمير المستتر، فقد وافق المجمع ما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز عمله في المذكورات بشروطه المذكورة في أبوابها[٣] . وأما رفعه للضمير البارز أو الاسم الظاهر فمنعه جمهور العلماء. يقول الزمخشري:

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات مؤتمر في الدورة الثانية والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ١٣٤ .

(٢) انظر: البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين): ص ٥٧ ـ٧٢ .

(٣) لم أتحدث عن هذه الشروط؛ لأن القرار في عمل اسم التفضيل مطلقاً في هذه الأشياء. ينظر في هذا مثلاً شرح الكافية ٣/٣٦٦ .

«ولا يعمل عمل الفعل، لم يخبروا مررت برجلٍ أفضل منه أبوه، ولا خير منه أبوه . . . »[1]. واستدلوا بما يأتي:

(١) قلة المنقول عن العرب من ذلك[2] .

(٢) أن أفعل التفضيل وإن كان من المشتقات إلا أنه لا يعمل في الظاهر؛ لضعف شبهه باسم فاعل من جهة أنه في حال تجرده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، ويضاف إليه عدم إمكان أن يقع موقعه فعل بمعناه، وإن كان كذلك لم يصلح أن يعمل فيما بعده[3] .

أما المجمع فقد أجاز رفع اسم التفضيل للضمير البارز أو الاسم الظاهر، وقد احتج لهذا بما حكاه سيبويه عن بعض العرب، من قولهم: « مررت برجل أفضل منه أبوه»[4]. فأبوه فاعل لاسم التفضيل، وما كان لغة لقوم من العرب جاز القياس عليه .

وما ذهب إليه جمهور النحويين هو الصواب؛ لأن أصل العمل إنما هو للفعل، ولا يعمل غيره إلا بحمله عليه بوجه من الشبه، فلما كان اسم الفاعل موازناً للفعل في الحركات والسكنات، ودالاً على الحدث الذي دل عليه الفعل

---

(١) المفصل ٣٠٢ .

(٢) انظر: شرح قطر الندى ٢٨٢، و التصريح ٢/ ١٠٦ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٦٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٣، والأشباه والنظائر (كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر لابن الصائغ الحنفي) ٤/ ٤٧٧ ـ ٥٠٨ .

(٤) حكى هذا عن سيبويه ابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ١٠٦، ونقل عنه قوله: إنه قليل رديء، وحكاه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٦٥، والمرادي في توضيح المقاصد ٣/ ١٢٧، أما ابن عقيل فقد حكاه عن سيبويه وغيره كما في المساعد ٢/ ١٨٤، وأما أبو حيان فقد حكاه عن سيبويه والفراء، ونقل عن الفراء سماعه لقولهم: « مررت برجل أفره الناس برذونه» برفع برذونه. انظر: الارتشاف ٣/ ٢٣٣ . وخالفهم الرضي فنسب تلك الحكاية عن يونس عن ناس من العرب. انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٦٤ . والذي رأيته في الكتاب ٢/ ٣٤: « ولو قلت: مررت بخير منه أبوه كان قبيحاً» .

صح أن يعمل في الظاهر والمضمر بشروطه متقدماً ومتأخراً، ولما بعد شبه الصفة المشبهة بالفعل حيث لم تدل على حدوث الحدث، وإنما تدل على لزوم الوصف لصاحبه؛ لأنها تؤخذ من الأفعال الدالة على سجية، ضعف عملها، فلم تعمل إلا متقدمة .

أما اسم التفضيل فإن شبهه بالفعل ضعيف جداً؛ لأنه لا يدل على حدوث الحدث، وإنما يدل على اشتراك في الحدث وزيادة أحد المتشاركين فيه على الآخر، وأنه لم يجر على الفعل في الحركات والسكنات فضعف عن العمل ضعفاً قوياً، فكان الأصل ألا يعمل فيما بعده[1] .

وما سمع من قول بعض العرب: « مررت برجل أفضل منه أبوه» هو عند الجمهور من القليل الضعيف، وأوجب بعض العلماء ارتفاع (أفضل) على أنه خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، والخبر في موضع خفض نعت لرجل، ورابطها الضمير المجرور بمن[2] .

واستثنى العلماء مسألة واحدة يطرد فيها رفع اسم التفضيل لفاعله الظاهر. وضابطها: أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين، وهي ما تسمى بالمسألة الكحلية[3].

---

(١) استثنى العلماء مسألة الكحل فأجازوا أن يعمل اسم التفضيل في الظاهر بشروطها. كما سيأتي . .

(٢) انظر: المقتضب ٣/٢٤٨، والمفصل ٣٠٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦٣، وشرح قطر الندى ٢٨٢، و التصريح ٢/١٠٦ .

(٣) انظر هذه المسألة، والمسائل المتفرعة عنها وفق ضابطها المذكورة في: الكتاب ٢/ ٣١، ٣٢، والمقتضب ٣/٢٤٨ ـ٢٥٠، والأصول ٢/٢٩، ٣٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٦١، وشرح عمدة الحافظ ٢/٧٧٣ ـ٧٧٥، وشرح الكافية ٣/٣٦٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٠٠٣، والارتشاف ٣/٢٣٤، ٢٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٧، ١٢٨، والمساعد٢/١٨٤، ١٨٥ والتصريح ٢/١٠٦، ١٠٧، وللجاربردي رسالة ألفها في مسألة الكحل. انظر: الخزانة ٨/ ٣٢٠ .

ومثالها المشهور، قولهم: « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» . فيجوز أن يرفع اسم التفضيل الظاهر إذا تحقق فيه هذا الضابط وما عداه فيتوجه فيه المنع .

مجيء اسم التفضيل على فُعلى مسلوباً منه معنى التفضيل مع تجرده من أل والإضافة

القرار :

«يستعمل الكاتبون صيغة فُعلى مجردة من أل والإضافة في نحو قولهم: سياسة عليا، وحكومة جُلّى، ويد طولى .

وترى اللجنة جواز أمثال هذه التعبيرات على أن الصيغة فيها غير مراد منها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة»[1] .

دراسة القرار :

قرر العلماء أن اسم التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة فيمتنع تأنيثه وتثنيته وجمعه، وألزموا أن يؤتى معه بمن الجارة للمفضول، وممن ذكر هذا المبرد[2] والصيمري[3] والزمخشري[4] وعلى بن مسعود[5] والسخاوي[6] وغيرهم[7] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الثامنة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٨٧، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٤٣ .

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٣٧٧ .

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٧ .

(٤) انظر: المفصل ٢٩٨، ٢٩٩ .

(٥) انظر: المستوفى ١/ ١٣٣، ١٣٤ .

(٦) انظر: سفر السعادة ٢/ ٦٠٤، ٦٠٦ .

(٧) انظر: أدب الكاتب ٤٨٠، وشرح المفصل ٦/ ٩٥، وشرح التسهيل ٣/ ٥٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٥، ١٠٠٦، والارتشاف ٣/ ٢٢٧، ٢٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٥، ١٢٠، وأوضح المسالك ١٢١، وشرح الأشموني ٣/ ٤٧ .

يقول المبرد: « (أفعل) الذي معه من كذا وكذا لا يكون إلا موصولاً بمن، أو تلحقه الألف واللام. نحو قولك: هذا أفضل منك، وهذا الأفضل، وهذه الفضلى، وهذه الأولى، وهذه الكبرى، فتأنيث الأفعل الفعلى في هذا الباب . . . »[١]. ثم يقول: « ولا يجوز جاءتني صغرى وكبرى، إلا أن يقول الصغرى والكبرى أو تقول أصغر منك أو أكبر»[٢] .

ويمكن تعليل ذلك بأن أفعل التفضيل ناسب أفعل التعجب في الوزن والمعنى، وهو في الوقت نفسه أحد المشتقات التي تعمل عمل الفعل، فحمل في بعض صوره على الفعل وأفعل التعجب، وذلك بمجيئه نكرة، وبامتناع تثنيته وجمعه وتأنيثه[٣] .

وإذا لم تأت (من) الجارة للمفضول مع اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة، فللعلماء في جواز مجيئه في هذه الحال مجرداً عن معنى التفضيل قولان:

الأول: أن أفعل التفضيل يجوز أن يأتي عارياً عن معنى التفضيل ويؤول باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾[٤] فأعلم بمعنى عالم؛ لأنه لا يشارك الله سبحانه وتعالى في علمه أحد .

ويؤول بالصفة المشبهة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[٥] فأهون بمعنى هين؛ لأنه لا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته .

---

(١) المقتضب ٣/٣٧٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر في توضيح هذه العلة: شرح المفصل ٦/٩٥، وشرح التسهيل ٣/٥٨، ٥٩ .

(٤) سورة النجم: ٣٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٧٥ .

(٥) سورة الروم: ٢٧، وانظر: الكامل للمبرد ٢/٨٧٦، والبحر المحيط ٨/٣٨٦ .

ومنه قول الشاعر:

إنّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بنى لنا ... بَيْتاً دَعائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْولُ[1]

أي عزيزة وطويلة .

وممن نقل عنه الإجازة أبو عبيدة[2] والمبرد[3] والزمخشري[4] وغيرهم[5] .

الثاني: أن أفعل التفضيل لا يخلو من التفضيل البتة[6]. وتأولوا أدلة المجيزين، فقوله: «هو أعلم بكم» يؤول بأن المشاركة فيها في مطلق العلم، فالله أعلم بكم من غير العالم ببعض أحوالكم[7] .

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ يجعلون التفضيل فيه باعتبار المشاهد عند البشر من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة[8] .

أما قول الشاعر: «أعز وأطول» أي من دعائم كل بيت[9] .

ولا يخلو هذا القول من تكلف، ورجح عليه القول الأول لهذا الأمر،

---

(١) البيت للفرزدق، انظر: ديوانه ٤٨٩، والنقائض ١/ ١٨٢، والكامل ٢/ ٨٧٧، والزاهر ١/ ٣٠، والصاحبي ٤٣٤، والمفصل ٢٩٩، والخزانة ٨/ ٢٤٢ .

(٢) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ١٢١، وقد توسع في ذكر أدلة هذا القول .

(٣) انظر: الكامل ٢/ ٨٧٦، ٨٧٧ .

(٤) انظر: الكشاف ٣/ ٢٠٣، والمساعد ٢/ ١٧٦ .

(٥) انظر: الصاحبي ٤٣٤، وشرح المفصل ٦/ ١٠٣، وشرح التسهيل ٣/ ٦٠، وشرح الكافية ٣/ ٤٥٩، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٠٦، والبحر المحيط ٧/ ١٨، والارتشاف ٣/ ٢٢٤، ٢٢٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٢، والمغني ٤٩٨، والمساعد ٢/ ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩ .

(٦) لم أجد من صرح بهذا غير السخاوي في سفر السعادة ٢/ ٦٠٥ . وانظر هذا الرأي غير منسوب في: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٢، والمساعد ٢/ ١٧٩، وشرح الأشموني ٣/ ٥١ .

(٧) انظر: حاشية الصبان ٣/ ٥١ .

(٨) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٨٦ .

(٩) انظر: حاشية الصبان ٣/ ٥١ .

ويضاف إليه كثرة الوارد منه وبعد تخريجه، فقد ذكر الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في « دراسات لأسلوب القرآن الكريم »[1] ما جاء من أفعل التفضيل مما يحتمل ألا يكون على بابه أربعاً وخمسين آية، منها قرابة ثلاثين آية جاء أفعل التفضيل فيها مجرداً من أل والإضافة ولم تأت معه من الجارة للمفضول، وقد حملها بعض العلماء على تجرد أفعل عن معنى التفضيل .

وكثرة الوارد من أفعل التفضيل مجرداً عن معنى التفضيل يجعلنا نأخذ برأي المبرد في إجازة استعماله قياساً[2]؛ لأن من قصره على السماع لم يذكر علة ذلك[3]، وحيث أجزنا مجيئه مجرداً عن التفضيل، لم يبق بأيدينا أن نمنع أن يستعمل أسلوب تكلمت به العرب ورضينا به .

والعلماء الذين أجازوا تجرد أفعل التفضيل عن التفضيل اختلفوا في حكمه من حيث المطابقة وعدمها، هل يجب أن يلتزم الإفراد والتذكير، أو يجوز أن يطابق من هو له؟

يقول ابن مالك في ذلك: «والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير»[4]، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[6] ويعلل اختياره «بأن اللفظ المستقر له حكم، إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يغير حكمه »[7] .

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القسم الثاني ٤/١٨٧ ـ ٢٠٢، وانظر: الصاحبي لابن فارس ٤٣٤، فقد أورد أدلة على هذا .

(٢) لم أجد له نصاً صريحاً في قوله بالقياس، لكن انظر: الكامل ٢/٨٧٦، ٨٧٧، وشرح التسهيل ٣/٦٠ . فقد نسب له ذلك .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٦٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) سورة الفرقان: ٢٤ .

(٦) سورة طه: ١٠٤ .

(٧) شرح التسهيل ٣/٦١ .

لكن عارض ما ذهب إليه ما روي من جمع اسم التفضيل إذا كان ما هو له جمعاً كقول الشاعر:

إذا غابَ عنّا أسودُ العينِ كُنْتمُ كِراماً وأنتم ما أقامَ ألائِمُ[1]

فاستعمل ألائم مكان لئام، وألائم جمع الأم بمعنى لئيم. وكذلك قول الآخر:

وإلاّ فَمِنْ آل المُرارِ فإنّهمْ مُلُوكٌ عِظامٌ مِنْ ملوكٍ أعاظمِ[2]

فأعاظم جمع أعظم بمعنى عظيم.

أما المجمع فقد أجاز تخريج ما يستعمله بعض الكتبة من نحو قولهم: سياسة عليا، ومكرمة جُلّى، ويد طولى، على أن الصيغة لا يراد بها التفضيل، وأنها مؤولة باسم الفاعل أو الصفة المشبهة.

والذي أراه موافقة المجمع في إجازة مجيء أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، ولم تأت معه من الجارة للمفضول، عارياً عن معنى التفضيل، مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة، ويصح مطابقته لما هو له إن كان جمعاً أو مؤنثاً؛ إلا إن دلت قرينة على إرادة التفضيل فالأولى إفراده وتذكيره، كقوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[3] ونحو قولك: سيارة محمد أصغر، لمن سأل عن أصغر السيارتين.

وإن لم توجد قرينة تدل على التفضيل فيمكن الأخذ بما ذهب إليه

---

(١) ينسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وانظر البيت في: الصحاح ٦/ ٢١٧٠ (عين)، وأمالي القالي ٢/ ٤٧، والمخصص ٣/ ١٠، وشرح التسهيل ٣/ ٦١، ومغني اللبيب ٤٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧.

(٢) لم أجد من نسبه، انظر البيت في: شرح الكافية ٣/ ٤٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٢٨٢، وذكر أن شخصاً قاله في مدح عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب.

(٣) سورة الأعلى. ١٧، وانظر: الكامل ٢/ ٨٧٨ فقد أشار إلى هذا القيد.

المجمع توسعة على المتكلمين والكاتبين، فيصح أن يقال: هذه قاعة كبرى، وكلمة أولى، ودولة عظمى، وسياسة عليا، ومكرمة جُلى، ويد طولى . . . معتمداً على أمور ثلاثة:

الأول: أنه إذا صح جمع أفعل التفضيل وكان مجرداً عن معنى التفضيل، صح أن يؤنث إذا كان ما هو له مؤنثاً[1] .

الثاني: ما ذكره النحاة من أن (الدنيا) و(الجُلى) تأتيان مجردتين من الألف واللام ومن الإضافة كثيراً، مع أن حقهما ألا تنكرا إلا إذا ذكرتا على أدنى وأجل، ولكن جاءتا منكرتين لكثرة استعمالهما استعمال الأسماء الجامدة[2]، كقول الشاعر:

فـي سَـعْـيِ دُنـيـا طـالـمـا قـد مُـدّتِ[3]

وقول الآخر :

وإنْ دعـوتِ إلـى جُـلّـى ومَـكـرمـةٍ   يـومـاً كِـرامَ الـنّـاسِ فـادْعِـيـنـا[4]

فدنيا وجُلّى، إنما صح فيهما ذلك لتجردهما عن معنى التفضيل .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٦١ .

(٢) انظر: المفصل ٢٩٩، ٣٠٠، وحواشي ابن بري وابن ظفر ٧٠، وشرح التسهيل ٣/ ٦٤، والارتشاف ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣، والمساعد ٢/ ١٨٣، ١٨٤ .

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه: ٢٦٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١٠، والمفصل ٢٩٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٦٥٧، وشرح التسهيل ٣/ ٦٤، والخزانة ٨/ ٢٩٦ .

(٤) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وقيل للمرقش الأكبر، انظر البيت في: المفضليات ٤٣١، والحماسة لأبي تمام ١/ ٧٧، والمفصل ٣٠٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٠١، وشرح المفصل ٦/ ١٠١، وشرح التسهيل ٣/ ٦٤، وانظر الخلاف في نسبة البيت في: إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري ٢٤، ٢٥، والخزانة ٨/ ٣٠١، وجلى بمعنى جليلة .

الثالث: خرج بعض العلماء قول حنيف الحناتم[1] في صفات الإبل: سُرعى[2] وبُهيا[3] وغُزرى[4]، على أنه لم يقصد التفضيل؛ لأنه جاء مفعل موضع فعيلة، ولم يقل: أسرع وأبهى وأغزر[5].

---

(١) انظر: اللسان مادة (بها) و(صهب) وحنيف الحناتم: رجل من بني تيم اللات اشتهر بمعرفته للإبل حتى قيل فيه: (آبل من حنيف الحناتم). انظر: جمهرة الأمثال ٢٠٠٨، ومجمع الأمثال: ١/ ٨٦ .

(٢) من السرعة ضد البطء. انظر: اللسان (سرع) .

(٣) ذات المنظر الحسن الرائع المالئ للعين. انظر: اللسان (بها) .

(٤) أي ذات كثرة لبن. انظر: اللسان (غزر) .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٦١ .

قياسية النعت بالمصدر

القرار:

«جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل: رجل صوم وعدل ورضا، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع .

وترى اللجنة استناداً إلى ما ذهب إليه بعض المحققين أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً بالشروط التي ضبط بها ما سمع، وهي:

(١) أن يكون مفرداً مذكراً .

(٢) أن يكون مصدرًا ثلاثياً، أو بوزنه .

(٣) ألاّ يكون ميمياً»[١] .

دراسة القرار:

يقول ابن السراج في النعت بالمصدر: «واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجل عدل وعلم، فإذا فعلوا هذا فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث[٢]». ويفهم منه أن النعت بالمصدر ليس مقيساً، وهذا ما يحمل عليه كلام القاسم المؤدِّب[٣] واللورقي الأندلسي[٤]، وابن يعيش[٥]. أما ابن

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين. انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٦٠، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٠٨ .

(٢) الأصول: ٢/ ٣١ .

(٣) انظر: دقائق التصريف: ٨٠ .

(٤) انظر: المباحث الكاملية ١/ ٢٩٣ .

(٥) انظر: شرح المفصل ٣/ ٥٠ .

مالك فقد نص في التسهيل على أن النعت بالمصدر، نحو: رضا وزور وعدل موقوف على السماع. فبعد أن ذكر ما يطرد النعت به قال: « وغير مطرد: النعت بالمصدر والعدد . . . »[1] .

وممن قال بهذا: الرضى[2] وأبو حيان[3] والمرادي[4] وابن عقيل[5] والأزهري[6] .

وعلة قصرهم النعت بالمصدر على السماع، أن المصدر جامد، والنعت يشترط له عندهم أن يكون من مشتق. يقول ابن عصفور: « والنعت لا يكون إلا بالمشتق وهو المأخوذ من المصدر أو ما هو في حكمه»[7]. ولعل هذا من فهمهم لكلام سيبويه حيث ضعف أن يقال: مررت برجل أسدٍ، وجعل الوجه أن ينصب على الحال فيقال: مررت برجلٍ أسداً، يقول في الكتاب: « وتقول مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً، وإنما تريد مثل الأسد وهذا ضعيف قبيح؛ لأنه اسم لم يجعل صفةً، وإنما قاله النحويون، شبه بقولهم: مررت بزيدٍ أسداً شدةً»[8] .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً، إلا أنه اشترط لقياسه ثلاثة شروط:

---

(١) التسهيل: ١٦٨ .
(٢) انظر: شرح الكافية: ٢/ ٢٩٥ .
(٣) انظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٨٧، والنكت الحسان: ١٢٠ .
(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٤٤ .
(٥) انظر: المساعد :٢/ ٤١١ .
(٦) انظر: التصريح: ٢/ ١١٣ .
(٧) المقرب: ١/ ٢٢٠، وانظر أيضاً في اشتراط أن يكون النعت بالمشتق: كشف المشكل ١/ ٦١٢، والتهذيب الوسيط: ١٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٣/ ٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٨٩، وشرح ألفية ابن معط: ١/ ٧٤٥، والنكت الحسان: ١٢٠ .
(٨) الكتاب: ١/ ٤٣٤، وانظر الكتاب: ٢/ ٢٣ .

١ ـ أن يكون مفرداً مذكراً .

٢ ـ أن يكون مصدراً ثلاثياً، أو بوزنه .

٣ ـ ألا يكون ميمياً .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه بشروطه، لأمور:

أولاً: ما صرح به بعض العلماء من أن وقوع المصدر نعتاً كثير، وممن نص على هذا: ابن مالك[١] وابنه[٢] والرضي[٣]، وأبوحيان والمرادي[٤] وابن عقيل[٥] والأشموني[٦] .

وإذا كان كثيراً جاز القياس عليه؛ لأن من أصول النحويين القياس على الكثير .

ثانياً: أن كثيراً من العلماء أجازوا النعت بالمنسوب، وأسماء الإشارة وأي[٧]، قياساً وهي ليست من المشتقات، وذلك بتأويلها بمشتق أو بحملها على معنى واقع في متبوعها .

ويمكن أن نجيز النعت بالمصدر على أحد التخريجات التي ذكرها العلماء له، وهي:

١ ـ أن النعت بالمصدر نحو: جاء رجل عدل ورضاً، مؤول بمشتق، أي

---

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣١٥ .

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٤٩٥ .

(٣) انظر: شرح الكافية: ٢/ ٢٩٥ .

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ٤/ل١٢٣ .

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٤٤ .

(٦) انظر: المساعد ٢/ ٤١١ .

(٧) انظر: شرح الأشموني: ٣/ ٦٤ .

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٣، و٢/ ٦، ٧، والمقتضب ٤/ ٢٨٢، ٢٨٥، والأصول ٢/ ٢٦، ٣٢، ٣٤، والتذييل والتكميل ٤/ل١٢١، والمساعد ٢/ ٤١٠، ٤١١، ١٢٢ .

عادل ومرضي. فيكون المصدر المنعوت به مجازاً مرسلاً علاقته التعلق، وهو ما ذهب إليه الكوفيون[١] .

٢ ـ أن المصدر الواقع نعتاً على تقدير مضاف، أي: ذو عدل وذو رضاً. فيكون عندهم المصدر مجازاً بالحذف، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين[٢] .

٣ ـ أن المصدر الواقع نعتاً إنما هو على سبيل المبالغة، أي جعل الموصوف لكثرة وقوع ما وصف به هو المعنى نفسه مبالغة، وهو ما ذهب إليه بعض البصريين[٣] .

ورجح صدر الأفاضل الرأي الأخير[٤]، وهو الأقرب للمعنى المراد، وإنما التزم فيه الإفراد والتذكير؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجري على أصله .

ثالثاً: خالف ابن الحاجب[٥] ما ذهب إليه جمهور النحويين فلم يشترط في النعت الاشتقاق وتبعه بعض العلماء[٦]، وإنما اشترطوا أن يدل على معنى في متبوعه، يقول ابن الحاجب: « ولا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى»[٧].

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٩٨، والتذييل والتكميل ٤/ل١٢٣، والمساعد ٢/ ٤١١، وائتلاف النصرة ٧٤ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٩٨، والتذييل والتكميل ٤/ ١٢٣ ل، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٦٤ .

(٤) انظر: التخمير ٢/ ٩١ .

(٥) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٢٦ .

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٩، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٤٦، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٤، والوافية في شرح الكافية ١٦٧، والهمع ٥/ ١٧١، وحاشية الصبان ٣/ ٦٢، ١٥١ .

(٧) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٢٦ .

ويعلق ركن الدين الأسترابادي على عبارة ابن الحاجب فيقول: «اعلم أن بعض النحاة اشترط في النعت أن يكون مشتقاً، والمصنف أشار إلى أنه ليس بواجب أن يكون النعت مشتقاً، وذلك لأن المراد بالنعت: تابع يدل على معنى في متبوعه[1]».

وما ذهبوا إليه هو الصواب؛ لأن الجمهور أنفسهم منعوا النعت باسم الزمان واسم المكان واسم الآلة وإن كانت من المشتقات؛ بسبب عدم دلالتها على فاعل الحدث أو مفعوله[2] .

ولأن النعت والحال والخبر داخلة تحت معنى الوصفية، فإذا صح أن يقال: زيد عدل لم يمتنع أن ينعت به فيقال: جاء رجل عدل، ورجل زور .

---

(١) الوافية في شرح الكافية ١٦٧ .

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٩، والتصريح ٢/١١١، وشرح الأشموني ٣/٦٢ .

النعت بالجامد

القرار:

أجاز المجمع وقوع النعت جامداً[1].

دراسة القرار:

اختلف العلماء في النعت بالجامد على قولين:

القول الأول: ذهب فيه جمهور العلماء[2] إلى أنه يشترط في النعت أن يكون مشتقاً، نحو: جاء زيد الراكب، ورأيت رجلاً مضروباً، أو ما في معنى المشتق تقديراً، نحو: مررت برجل هاشمي، أي: منسوب إلى هاشم، ونحو: مررت برجل ذي مال، أي: صاحب مال، ونحو: مررت بإبل مائة، أي: كثيرة.

وكان سيبويه[3] قد مثل لأسماء جامدة وقعت نعتاً، نحو: مررت برجلٍ مثلك، وبرجل ذي مال، وأنت الرجل كل الرجل، وهذا عربي قحٌّ، ومررت برجل رجل صدق، وضعف النعت بالجامد في نحو: مررت برجلٍ أسدٍ[4].

---

(١) صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين. وقد حاولت الحصول على محضر الجلسة التي أجيز فيها هذا القرار ولم أوفق، لكن أفادني الدكتور عبد الرحمن السيد، عضو المجمع، والأستاذ جمال عبد الحي المحرر في المجمع أنه أجيز في هذه الدورة. ومضمونه موجود في بحث: «اشتقاق النعت وجموده» للدكتور عبد الرحمن السيد.

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٢٤، ٢٥، واللمع ١٣٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٠٨، وكشف المشكل ١/ ٦١٢، والتهذيب الوسيط ١٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٣/ ٤٨، والمقرب ١/ ٢٢٠، وشرح ملحة الإعراب ٢٣٤، وشرح الأنموذج ١٠٠، والنكت الحسان ١٢٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٤.

وذكر مثله المبرد[١] وأبو علي الفارسي[٢] وعبد القاهر الجرجاني[٣] والزمخشري[٤].

يقول ابن جني مصرحاً بشرط الاشتقاق في النعت: « ولا يكون الوصف إلا من فعل، أو راجعاً إلى معنى الفعل»[٥].

والعلة في هذا الشرط أن الغرض الرئيس من النعت هو التفريق بين المشتركين في الاسم[٦]، وهذا التفريق لا يكون إلا إذا وجد أمر عارض في أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها ولا يأتي هذا الأمر إلا في المشتقات، كالأسود والأبيض والحسن والقبح، والقيام والإكرام مما يدل على حلية للموصوف أو فعل له، أو لم يدل على شيء من ذلك[٧].

القول الثاني: أجاز ابن الحاجب[٨] والرضي[٩] وغيرهما[١٠] النعت بالجامد بشرط أن يدل على معنى في متبوعه، يقول ابن الحاجب: « ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى»[١١]. وذلك لأن النعت

---

(١) انظر: المقتضب ٣/ ٢٥٩، ٤/ ٢٨٥، ٢٨٧ .
(٢) انظر: الإيضاح ٢٧٦، ٢٧٩ .
(٣) انظر: المقتصد ٢/ ٩٠٥، ٩٠٦ .
(٤) انظر: المفصل ١٤٩، ١٥٠ .
(٥) اللمع ١٣٩، وانظر في توضيحه: المتبع ٢/ ٤٠١ .
(٦) انظر: الأصول ٢/ ٢٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٦٩، والمفصل ١٤٩، وقيل إن الغرض من النعت هو التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف .
(٧) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٤، ٤٠٥، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٧٤٥ .
(٨) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٢٦ .
(٩) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٨٩، ٢٩٠ .
(١٠) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٧٤٦، والوافية ١٦٧، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٤، ٣٥، والهمع ٥/ ١٧١، وحاشية الصبان ٣/ ٦٢، ١٥١ .
(١١) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٢٦ .

هو التابع الدال على معنى متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، مشتقاً كان أم جامداً، وإنما كان النعت بالمشتق أكثر لأنه هو الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع[1].

وقسم ابن مالك[2] وأبو حيان[3] وابن عقيل[4] وغيرهم[5] النعت بالجامد قسمين:

قسم يطرد النعت به، وقسم لا يطرد النعت به. فالذي يطرد النعت به:

(١) ما جرى مجرى المشتقات أبداً، كلوذعي وشمردل وذي بمعنى صاحب، يقال: جاء رجل لوذعي.

(٢) أسماء الإشارة نحو: جاء زيد هذا.

(٣) (ذو) الموصولة وفروعها، نحو: جاء الرجل ذو أكرمته.

(٤) رجل بمعنى كامل أو مضاف إلى صدق أو سوء، نحو: مررت بزيد الرجل، وهو رجل رجل صدق، وذاك رجل رجل سوء.

(٥) (أيّ) مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت في المعنى، نحو: رأيت فتى أيّ فتى.

(٦) (كل) و(جد) و(حق) مضافات إلى اسم جنس للدلالة على كمال المنعوت في ذلك، نحو: زيد الرجل كل الرجل، وجد الرجل، وحق الرجل.

والذي لا يطرد النعت به عندهم:

(١) النعت بالمصدر، نحو: زيدَ رجل عدل.

---

(١) انظر: المرجع السابق.
(٢) انظر: التسهيل ١٦٨.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ل ١٢١، ١٢٢.
(٤) انظر: المساعد ٢/ ٤١٠ ـ٤١٢.
(٥) انظر: شفاء العليل ٢/ ٧٥٢ ـ٧٥٤، وحاشية ياسين على التصريح ٢/ ١١١.

(٢) العدد، نحو: اشتريت غنماً مائة .

(٣) القائم بمسماه معنى لازم ينزل منزلة المشتق، نحو: شربت ماءً عسلاً طعمه، أي: شديد الحلاوة .

أما المجمع فقد أجاز وقوع الجامد نعتاً مطلقاً، وقد اعتمد الدكتور عبد الرحمن السيد[1] لهذا على أن المجمع قد أصدر قراراً من قبل أجاز فيه وقوع المصدر نعتاً قياساً مطرداً، مع أن كثيراً من العلماء قالوا بأنه يلتزم فيه بالسماع، والقول بأن الجامد ينعت به قياساً أولى بهذا الحكم؛ لأن أنواعاً متعددة من الجامد قد ذهب فيها جمع من النحويين إلى كون النعت بها مقيس .

والذي أراه موافقة ابن الحاجب ومن قال بقوله في جواز النعت بالجامد إذا دل على معنى في متبوعه؛ لأن هذا القيد جار على الغرض الذي من أجله جيء بالنعت، وبه يحصل التوسع في التعبير. ولهذا لو قلت: جاء زيد الرجل كان نعتاً لدلالته على معنى الكمال في زيد، ولو قلت: جاء الرجل لم يكن نعتاً؛ لأنه قد سلب تلك الدلالة، وكذا لو قلت: شربت ماءً عسلاً طعمه دل على شدة حلاوة الماء، ولو كنت تريد أنه مشوب بعسل امتنع النعت به لعدم دلالته على معنى في متبوعه .

---

(١) انظر: «اشتقاق النعت وجموده» ص: ١٤، بحث الدكتور عبد الرحمن السيد الذي قدمه للمجمع .

تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف كلمة (ابن)

القرار :

«يجيز المجمع ما يجري على الألسنة من حذف (ابن) من الأعلام المتتابعة في مثل: سافر محمد علي حسن، وتضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين :

١ ـ يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ ـ تسكن الأعلام كلها إجراءً للوصل مجرى الوقف»[١] .

دراسة القرار :

إذا ذكرت عدة أعلام متتابعة لأشخاص مختلفين، وكان الأول منها ابن الثاني أبٌ، والثالث جد، مثل: محمد وعلي وحسن، تعين في اللغة العربية أن يؤتى كلمة (ابن) بين العلم الأول الثاني، وبين العلم الثاني والثالث، فيقال مثلاً: هذا محمدُ بنُ عليِّ بنِ حسنٍ، ورأيت محمدَ بنَ عليِّ بنِ حسنٍ، وسلمت على محمدِ بنِ عليِّ بنِ حسنٍ، فالعلم الأول هو الذي يتأثر بالعوامل رفعاً ونصباً وجراً، أما كلمة (ابن) فصفة له، وهي تضاف إلى العلم الثاني الذي يوصف أيضاً بكلمة (ابن)، وتضاف إلى العلم الثالث .

هذا هو العرف اللغوي في الجاهلية والإسلام، وبه نزل القرآن الكريم فإنه قد جاءت فيه نسبة الابن لأبيه أو أمه مع علمين اثنين، وهما: عيسى بن مريم،

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في دورته الرابعة والأربعين. انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٣٦، ٣٧، وفي أصول اللغة ٣/ ١٧٠، ١٧١ .

ومريم ابنة عمران[1] .

ووصف الولد بالبنوة إذا نسب لأبيه هو الموجود في كتب الحديث النبوي، وهذه الطريقة أعني ذكر لفظ (ابن) بين الأعلام المتتابعة، التي يكون فيها الثاني أباً للأول قد التزمها العلماء والمؤلفون في جميع الفنون والعلوم، من مفسرين ومحدثين ومؤرخين ولغويين ونحويين وأدباء وغيرهم .

لكن ظهرت في العصر الحديث ظاهرة حذف كلمة (ابن) من بين الأعلام المتتابعة، ونطق تلك الأعلام بالتسكين، فيقولون مثلاً: جاء محمدْ عليْ حسنْ، ورأيت محمدْ عليْ حسنْ، وسلمت علي محمدْ عليْ حسنْ .

وقد عرضت هذه الظاهرة على المجمع في ثلاث دورات[2]، فكان لأعضائه اقتراحات عديدة في تخريج مجيء هذه الأعلام متتابعة وقد حذف منها كلمة (ابن)، وهذه الاقتراحات هي:

الاقتراح الأول: أن يعرب العلم الأول منها على حسب العوامل، وتجر بقية الأعلام بالإضافة، إذ كل علم يضاف إلى ما بعده[3]. فيقال: جاء محمدُ عليٍّ حسنٍ .

وقد استدل لهذا التوجيه بأن هذه الحالة تشبه حالة اجتماع الاسم واللقب المفردين لشخص واحد، فإنه يضاف الاسم إلى اللقب باتفاق، بل إن مسألة تتابع الأعلام الثلاثة لأشخاص مختلفين أولى بالقبول من إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا لشخص واحد؛ لأن الإضافة معناها النسبة فإضافة اسم الابن إلى اسم الأب معناها نسبة الابن إلى الأب، وهذه النسبة صحيحة، ولا تحتاج إلى

---

(١) انظر: (حول حذف كلمة (ابن) بين الأعلام) للدكتور أمين السيد في مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني والستون: ١٦٨ .
(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٣٦، ٣٧ (هامش) .
(٣) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٨٤، ومجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء العشرون ـ ص ١١٥ . وصاحب هذا الاقتراح هو الأستاذ أحمد حسن الزيات، وأخذ به المجمع في قراره الأخير .

تأويل كالذي يحتاجه إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا لشخص واحد[١] .

الاقتراح الثاني: أن يعرب العلم الأول منها على حسب العوامل، وتجر بقية الأعلام على تقدير لفظ (ابن) قبل العلم الثاني والثالث[٢]. فيقال مثلاً: جاء محمدُ عليٍّ حسنٍ .

واستدل لهذا التوجيه بأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً جائز[٣] كما في الحديث « فأتى بالألف دينار »[٤] وكذا الحديث: «ثم قرأ العشر آيات»[٥]. ولأن المعرّف لايضاف فقد قدر لفظ منكر يكون بدلاً من تلك المعرفة، والتقدير فيهما: فأتى بالألف ألف دينار، وثم قرأ العشر عشر آيات[٦].

الاقتراح الثالث: أن يعرب العلم الأول حسب العوامل، ويقام العلم الثاني مقام كملة (ابن) ويأخذ إعرابه، وكذا يقام العلم الثالث مقام كلمة (ابن) الثانية ويأخذ إعرابه، فيكون العلم تابعاً لما قبله في الإعراب كما كانت كلمة (ابن) تابعة لما قبلها في الإعراب[٧]، فيقال مثلاً: سافر محمدٌ عليٌّ حسنٍ، فيرفع (علي) بالضمة؛ لأنه قام مقام كلمة (ابن) التي هي نعت مرفوع، وخفض (حسن) بالكسرة؛ لأنه قام مقام كملة (ابن) التي هي نعت لمخفوض، وهكذا يقال في رأيت محمداً علياً حسنٍ، وسلمت على محمدٍ عليٍّ حسنٍ .

---

(١) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٨٤ .

(٢) انظر: محاضر الجلسات في الدورة الحادية العشرين ٢٦٢. وصاحب هذا الاقتراح الشيخ محمود شلتوت .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٣ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها ٣/ ٥٦ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العمل في الصلاة، باب الاستعانة باليد في الصلاة ٢/ ٥٨ .

(٦) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٥٧، ٥٨، وفي أصول اللغة ١٨٥ .

(٧) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العشرون ١١٨، وصاحب هذا الاقتراح الشيخ محمد علي النجار .

وقد اعتمد لهذا الاقتراح على ما ذكره النحويون من قاعدة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب[1] كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾[2] أي: حب العجل .

الاقتراح الرابع: أن تجعل الأسماء المتتابعة في نحو: سافر محمد علي حسن من باب التركيب المزجي، فيفتح الجزءان الأول والثاني، ويظهر الإعراب على الجزء الأخير منها، مع منعه من الصرف للعلمية والتركيب[3]، فيقال: سافر محمدَ عليَّ حسنُ ـ بفتح العلمين الأول والثاني ورفع (حسن) من غير تنوين ـ ورأيت محمدَ عليَّ حسنَ، وسلمت على محمدَ عليَّ حسنَ .

ويمكن أيضاً أن تبنى الأجزاء الثلاثة كلها على الفتح[4] فيقال: سافر محمدَ عليَّ حسنَ، ورأيت محمدَ عليَّ حسنَ وسلمت على محمدَ عليَّ حسنَ .

واعتمد لهذا الاقتراح أن هذه الأعلام يُدل بها على شخص واحد فتجري مجرى المركبات المزجية[5] .

الاقتراح الخامس: أن تسكن الأعلام المتتابعة بعد حذف كلمة (ابن) في نحو: سافر محمد علي حسن قياساً على أسماء حروف الهجاء في أوائل السور[6]، نحو: (ألم)[7] و(ألر)[8] و(طسم)[9] وننطقها هكذا: ألفْ. لامْ. ميمْ.

---

(١) انظر القاعدة في: شرح الكافية الشافية ٢/٩٦٨، ٩٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٠٢، ٤٠٣ .

(٢) سورة البقرة ٩٣ . وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٢ .

(٣) انظر: محاضر الجلسات في الدورة الحادية والعشرين ٢٦٢، وفي أصول اللغة ١/١٨٩، وقال بهذا الاقتراح الشيخ محمود شلتوت وعباس العقاد .

(٤) انظر: في أصول اللغة ١/١٨٩ .

(٥) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العشرون ١٢٤ .

(٦) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني عشر ٦٣ . وصاحب هذا الاقتراح هو الأستاذ حسن الزيات .

(٧) سورة البقرة: ١، وقد بدئت أكثر من سورة بها .

(٨) سورة يوسف: ١، وقد بدئت أكثر من سورة بها .

(٩) سورة القصص: ١ .

ووجه القياس على تلك الحروف أنه قد اجتمع أعلام معربة تسلط عليها عامل - إما القسم أو غيره - وهي في الوقت نفسه قد سُكِّنت أواخرها، حكاية للفظها[1] .

اعتمد لهذا على ما ذهب إليه النحويون من أن حروف الهجاء أعلام على حروف المعجم، فالألف علم على (ء)، واللام علم على (ل)، والميم علم على (م)، وهي أسماء معربة ترفع وتنصب وتجر على حسب العوامل المؤثرة فيها فيقال:

هذه ألفٌ، وكتبت ألفاً، ورمزت بالألف[2] .

وكما أن هذه الحروف تسكن إذا انتفى موجب إعرابها فيقال: ألفْ. لامْ. ميمْ، كتسكين الأعداد المسرودة نحو: واحدْ، اثنان، ثلاثةْ، كذلك يقال في الأعلام المسرودة سرداً ليختار من بينها اسماً أو تذكّر بذكرها شخصاً، أو تسجل مجموعة منها تسجيلاً نحو: محمدْ، عليْ، زيدْ، عامرْ. وعلى هذا يمكن نطق الأعلام المتتابعة ساكنة وإعرابها إعراب فواتح السور المبدوءة بالأحرف المقطعة[3] .

الاقتراح السادس: أن تسكين الأعلام الثلاثة إجراء للوصل مجرى الوقف، ويمكن أن تعرب، بأن يكون العلم الأول على حسب العوامل مع إضافته للعلم الثاني، وإضافة العلم الثاني للعلم الثالث على أنها قد أجري فيها الوصل مجرى الوقف فسكنت سواء في ذلك العلم المفرد أو المركب[4] .

وقد اعتمد لهذا الاقتراح على أمرين[5] :

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني عشر ٦٤ .

(٢) انظر: المرجع السابق ٦٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق ٦٣، ٦٤ .

(٤) انظر: في أصول اللغة ١/١٧٨، وقد قال به الأستاذ أمين الخولي ووافقته لجنة الأصول، وأخذ به المجمع في قراره الأخير .

(٥) انظر: المرجع السابق ١/١٧٨، ١٧٩ .

(١) ما حكاه كثير من النحويين من أن الوصل قد يعطى حكم الوقف فيسكن تسكيناً مجرداً أو مع الروم[١] أو مع الإشمام[٢]. وهو في الشعر كثير وفي النثر قليل[٣]، فالقاعدة مستقرة عند النحويين ولو كانت شواهدها من النثر قليلة؛ لأن الحاجة إلى التيسير وتقريب الفصحى إلى الناس تجعلنا نقبل هذا القول بناء على شواهدها الشعرية الكثيرة ،ولأن الشعر أصل مصادر الاستشهاد فيجوز أن تبنى القواعد عليه ولو لم يسمع لها شاهد نثري[٤] .

(٢) قراءة أبي عمرو بن العلاء بالإسكان في ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[٥]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾[٦] و﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ﴾[٧] و﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[٨] .

لكنه أورد على كل اقتراح من هذه الاقتراحات نقد يجعله غير صالح للأخذ به .

أما الاقتراح الأول وهو إعراب العلم الأول على حسب العوامل وجر بقية الأعلام بالإضافة فيقال: جاء محمدُ عليِّ حسنٍ، فيرد عليه ثلاثة أمور[٩]:

١ ـ أن هذه الإضافة إذا كانت ممكنة في الأعلام المفردة فهي غير ممكنة

---

(١) الروم هو إخفاء الصوت بالحركة. انظر: أوضح المسالك ١٩٩ .
(٢) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة من غير تصويت. انظر: المرجع السابق .
(٣) انظر مثلاً: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/ ٢١٩ .
(٤) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٧٩ .
(٥) سورة البقرة ٥٤ . انظر: السبعة ١٥٥ ، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٢، وفيها الخلاف هل هو جزم أو اختلاس؟ .
(٦) سورة البقرة ٦٧، وانظر: السبعة ١٥٥، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٤، ٢١٥ .
(٧) سورة الحاقة ٢٩، ٣٠ . انظر: البحر المحيط ١٠/ ٢٦٠، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٠، ووجهه جواز إثبات هاء السكت الساكنة وصلاً .
(٨) سورة النمل ٢٣ . انظر :السبعة ٤٨٠، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧ .
(٩) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٧٧ ، ١٨٤، ومجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العشرون ١١٥ .

إذا كانت الأعلام مركبة؛ لأن المركب لا يقبل الإضافة .

٢ ـ أن الإضافة في الأعلام المفردة يلزم منه الإبهام والاضطراب؛ إذ لا يدرى أتلك الأعلام المفردة التي أضيف بعضها إلى بعض أعلام لشخص واحد أم لعدة أشخاص؟

٣ ـ أن الإضافة التي تذكر في باب الأعلام إنما هي لأسماء تكون لشخص واحد أما هذه الأسماء فهي لأشخاص متعددين، ومن ثم لا يصح الحمل على تلك .

أما **الاقتراح الثاني** وهو إعراب العلم الأول منها حسب العوامل، وجر بقية الأعلام على تقدير لفظ (ابن) قبل العلم الثاني والثالث، نحو: سافر محمدُ عليٍّ حسنٍ، فيرد عليه أمران[1]:

١ ـ أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً لا يكون إلا إذا كان هناك دليل يعين ذلك المحذوف، فالحديث: « ثم جاء بالألف دينار» فـ دَلَّ على كلمة (ألف) المحذوفة بكلمة (الألف) الموجودة، أما حذف لفظ (ابن) في مسألة الأعلام المتتابعة فليس فيها ما يعينه أو يدل عليه .

٢ ـ أن الإضافة في الأعلام المفردة يلزم منها اللبس والاضطراب؛ لأن الأعلام المتتابعة لشخص واحد تقع مجرورة كذلك نحو: سافر زيد عامر؛ ولهذا لا يدري هل المسألة من النوع الأول أو من النوع الثاني .

أما **الاقتراح الثالث** وهو إعراب العلم الأول حسب العوامل، ويقام العلم الثاني مقام كلمة (ابن) ويأخذ إعرابه، وكذا يقام العلم الثالث مقام كلمة (ابن) الثانية، ويأخذ إعرابه، نحو: سافر محمدٌ عليٌّ حسنٍ، فيرد عليه أمران[2]:

---

(١) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٧٧، ١٨٥، ومجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العشرون ١٣٨ .

(٢) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٨٦ ـ ١٨٨ .

١ ـ أن إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف ليست في تحمله علامات الإعراب التي كانت للمضاف فقط، بل لابد من أن يكون للمضاف إليه ما كان للمضاف من الألقاب والوظائف الإعرابية التي تكون للكلمة حسب موقعها من الجملة، فلا بد أن يقوم مقامه في كونه خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو نعتاً، أو غير ذلك من الوظائف الإعرابية، فإذا قلنا: سافر محمدٌ عليٌّ حسنٍ، وكان عليٌّ لا يصلح أن يقع نعتاً لمحمد كما كانت كلمة (ابن) المحذوفة، وكذا لا يصلح (حسن) أن يقع نعتا لعلي كما كانت كلمة ابن المحذوفة، تبين منها أن هذا الاقتراح لا يصلح أن يكون تخريجاً لهذا الأسلوب.

٢ ـ أنه يشترط لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أن يؤمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس فلا يجوز الحذف، وهذا التوجيه لقولهم: سافر محمدٌ عليُّ حسنٍ، يؤدي إلى اللبس الشديد؛ لأن علياً لا يدري أهو أبٌ لمحمد أم أنه لقب لمحمد نفسه، وقد جاء على الإتباع الذي يجيزه الكوفيون وبعض البصريين[1]. ومثله في اللبس بل أشد منه إذا قيل ـ مثلاً ـ: جاء محمدٌ أبو الوفا عامرٍ، فهل محمد وأبو الوفا من تعدد الأعلام لشخص واحد أو هو من التعدد لعدة أشخاص؟

أما **الاقتراح الرابع** وهو جعل هذه الأسماء من باب التركيب المزجي فيرد عليه ثلاثة أمور[2]:

١ ـ أنه لم يعهد في المركب المزجي أن يكون من ثلاثة أجزاء فأكثر، وأنه لم يرد جواز ذلك عن أحد من العلماء أو أهل اللغة، وما في كتب اللغة من كلمات مركبة تركيباً مزجياً لم يأت منها ما تركب من أكثر من أصلين؛ ولهذا عرّف التركيب المزجي بأنه: كل اسمين جعلا اسماً واحداً بتنزيل ثانيهما

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠ .

(٢) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٧٤، ١٨٩ ـ١٩٢، ومجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العشرون ١١٥ .

من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها[1] .

بل إن الزمخشري صرح بامتناع تركب أكثر من كلمتين فقال: « ويقولون: صحرةً بحرةً نحرةً بنصب الكلمات الثلاث منونة، فلا يبنون لئلا يمزجوا ثلاثة أشياء . . . »[2]. ويقول ابن يعيش في إيضاحه لهذا الكلام: « ويقولون: لقيته صحرةً بحرةً نحرةً، فيعربونها وينصبونها منونة؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء اسماً واحداً »[3] .

٢ ـ أنه يمتنع التركيب المزجي إذا كان أحد هذه الأعلام مركبا إضافياً أو إسنادياً، أو كانت هذه الأعلام كلها مركبة، كأن يقال: سافر أبو المعالي عبد الرحمن جاد الله؛ لأن هذه المركبات لا تدخل في التركيب المزجي البتة.

٣ ـ أن التركيب المزجي يقتضي دائماً في المركبات المعربة أن يكون للكلمة التي تحصلت من مزج الكلمتين معنى جديد يغاير المعنى الذي كان لكل من هاتين الكلمتين قبل المزج، ومن ثم لا يبقى للكلمتين معنى بعده سوى المعنى المركب، كما قالوا في (بعلبك) إنه مركب من كلمتين (بعل) اسم لصنم، و (بك) اسم رجل كان يعبده، فلما مزجت الكلمتان وصارتا كلمة واحدة قيل (بعلبك) وأصبحت اسماً للبلدة، فتجدد لهذه الكلمة معنى جديد من العلمية، يغاير معنى كل من الكلمتين قبل التركيب .

والأعلام المتتابعة في نحو: سافر محمد علي حسن إذا خُرّجت على التركيب المزجي، لم يكن هناك أثر للمزج فيها؛ لأنه لم يحدث تحول لهذه الأعلام عما وضعت عليه، فمحمد علم على ذات معينة، وهو ابن لعلي ولم تتحول عن هذه الدلالة، وكذلك علي وحسن .

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٤٩/١ .
(٢) المفصل ٢٢٠ .
(٣) شرح المفصل ١١٧/٤ .

أما الاقتراح **الخامس** وهو أن تسكن هذه الأعلام المتتابعة قياساً على أسماء حروف الهجاء في أوائل السور نحو (ألم) و(طسم) فيرد عليه ثلاثة أمور[١]:

١ ـ أن مقتضى الإعراب وموجبه لم ينتف من هذه الأعلام المتتابعة في نحو: سافر محمد علي حسن؛ لأنه عمدة وأصل في هذه الجملة، ولأن المسألة قامت على مشكلة إعرابها، وطريقة إخضاعها لقاعدة من قواعد النحو.

٢ ـ أن سرد الأعلام لاختيار واحد منها، أو لتذكر بذكرها شخصاً ما، أو تسجل مجموعة منها تسجيلاً مسلسلاً فإن هذه يتأتى معها التسكين ولا إشكال فيه؛ لأنه كتهجي الحروف، أما قولنا: سافر محمد علي حسن، فليس فيه سرد أو تذكير شخص بها، أو تسجيل مجموعة منها تسجيلاً مفرداً؛ لأن هذه الأعلام مرتبط بعضها ببعض، ويراد منها إتمام تعريف العلم الأول بذكر أبيه وجده ليتميز تمام التميز.

٣ ـ أن الحروف المقطعة في أوائل السور مبنية كما قال العكبري: «لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها، فهي كالأصوات، نحو: غاق في حكاية صوت الغراب»[٢].

فلا يصح قياس الأعلام المتتابعة على هذه الحروف للبين الشاسع بين المقيس والمقيس عليه. ولهذا ذكرت لجنة الأصول في تقرير لها: «أن قراءة الأعلام المتتابعة موقوفة على الحكاية قياساً هي أسماء حروف التهجي في أوائل السور قياس لا يستقيم»[٣].

أما الاقتراح **السادس** وهو أن تسكن الأعلام الثلاثة إجراء للوصل مجرى

---

(١) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٧٤، ١٧٥، ومجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني عشر ٦٥ ـ٦٩.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٠.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني عشر ٦٥.

الوقف، ويكون إعراب العلم الأول منها حسب العوامل ويضاف إلى العلم الثاني، ثم يضاف العلم الثاني إلى العلم الثالث، فيرد عليه أمران[1]:

١ ـ أن هذا الاقتراح لم يبين الموقع الإعرابي لهذه الأعلام بياناً شافياً، فنص الاقتراح المكتوب يقول مرة: «وإن سئل عن إعرابها، وهو ما لا أهمية له، أجيب ببيان موقعها مجتمعة من الجملة رفعاً ونصباً وجراً»[2]. ويقول أخرى: «على أن للأول منها موقعه من الجملة، ويضاف لما بعده، وما بعده للثالث»[3]. والقول بأنها تعرب مجتمعة ببيان موقعها لا يكون إلا في التراكيب التي يقصد لفظها؛ لأنها لا تكون في حكم المفردات، أما هذه الأعلام فليست منها كما سبق.

٢ ـ أن إجراء الوصل مجرى الوقف لا يكون إلا متفرعاً على وقف صحيح، فيجب أن يثبت أن الوقف هنا صحيح ليصح ما يبنى عليه، ويكون هذا بمعرفة إعراب المفردات وتعيين موقعها من الجملة، وعلى هذا فلا يصح إلا الوقف على العلم الأول في نحو: سافر محمد علي حسن؛ لأنه الذي وقع فاعلاً ويرفع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف. أما العلمان الأخيران فلا يصح فيهما الوقف؛ لأنه لم يعلم موقعهما من الإعراب قبل الوقف، فهما ليسا مسرودين سرد الأعداد أو سرد حروف الهجاء، وليسا مركبين تركيب مزجٍ؛ لما مر فيهما.

أما المجمع فقد عرضت على أعضائه مسألة تتابع الأعلام ساكنة مع حذف كلمة (ابن) منها، نحو قولهم: سافر محمد علي حسن، في الدورة الثانية والعشرين بعد بحثٍ قدمه الأستاذ أحمد حسن الزيات في ذلك[4]، وبعد

---

(١) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٩٥ ـ ١٩٨ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العشرون ١٢٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثاني عشر ٦١ ـ٦٤ .

مناقشات طلب المؤتمر تأجيل البت فيها(١) .

ثم أعادت لجنة الأصول النظر في هذه المسألة، ورجعت إلى ما ورد من مناقشات وما كتبت فيها من مذكرات، وقدمت قراراً أغلبياً إلى المؤتمر في دورته الحادية والثلاثين، ورأى الأعضاء بعد مناقشات وردود تأجيل النظر فيها إلى مؤتمر قادم(٢) .

وبعد تغير أعضاء لجنة الأصول، أعيد عرض هذه المسألة، وذلك في الدورة الرابعة والأربعين، وكتبت مذكرات في تسكين الأعلام المتتابعة، بناء على أصالة التسكين عند العلماء والقراء وأصدر المجمع قراراً أجاز فيه ما يجري على الألسنة من حذف (ابن) من الأعلام المتتابعة في مثل: سافر محمد علي حسن، ورأى أن تضبط الأعلام على أحد وجهين(٣):

١ ـ يعرب العلم الأول بحسب موقعه ويجر ما يليه بالإضافة .

٢ ـ تسكن الأعلام كلها إجراء للوصل مجرى الوقف .

واعتمد لتسكين هذه الأعلام المتتابعة على أن تسكين الحرف المتحرك جائز في اللغة العربية الفصحى، بناء على ما يأتي(٤):

(١) أن تسكين الحرف المتحرك جاء في قراءات قرآنية، منها: قراءة أبي عمرو بن العلاء وهي سبعية، كقراءته ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾(٥)، و﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ

---

(١) انظر: المرجع السابق ٦٥ ـ٦٩ .

(٢) في أصول اللغة ١/١٦٣ .

(٣) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٣٦، ٣٧ .

(٤) انظر: مجمل هذه الاستدلالات في المذكرات الآتية: ١ ـ ظاهرة الإسكان في الفصحى للأستاذ محمد شوقي أمين ، انظر: في أصول اللغة ٣/ ١٧٢ ـ. ١٧٥ ٢ ـ تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام للدكتور شوقي ضيف، انظر: في أصول اللغة ٣/١٧٦ ـ.١٧٩ ٣ ـ الإسكان للدكتور عبد الصبور شاهين، انظر: في أصول اللغة ٣/ ١٨٠ ـ١٨٦ .

(٥) سورة البقرة: ٦٧ . انظر قراءة أبي عمرو في: السبعة ١٥٥ .

﴿بَارِيِكُمْ﴾[1] بالتسكين، وقرأ بالإسكان أيضاً الحسن وأبو رجاء وقتادة في قوله تعالى: ﴿ويذرهم﴾[2] .

ورويت عشرات الآيات بالإسكان .

(٢) أنه خرج البيت الذي يقول فيه الشاعر:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتحقِبٍ إثماً من اللّه ولا واغلِ[3]

على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف فسكن حرف الإعراب[4] .

(٣) أنه قد جاء تسكين عين الكلمة وهي حرف بناء في نحو قول الراجز:

فباتَ مُنْتَصْباً وما تَكَرْدسا[5]

فإذا جاز تسكين حرف البناء، كان حرف الإعراب أولى بالتسكين لورود التغيير عليه كثيراً بسبب العوامل الداخلة عليه[6] .

(٤) أن العلماء قد تظاهرت أقوالهم على إجازة إجراء الوصل مجرى الوقف بتسكين حركة الإعراب، فقيل إنه فاشٍ في الشعر، بل هو جائز في النثر، كما قال ابن يعيش: «ولا يختص بحال الضرورة وله نظائر في غير الشعر

---

(١) سورة البقرة: ٥٤ . انظر: السبعة ١٥٥ .

(٢) سورة الأعراف: ١٨٦ . والذي قرأ بالياء وجزم الراء ابن مصرّف والأعمش والأخوان وأبو عمرو في رواية. أما الحسن وقتادة وأبوجعفر فقرؤوا (ونذرُهم) بالنون والرفع . انظر: البحر المحيط ٥/٢٣٦، ٢٣٧ .

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر: ديوانه ١٢٢، والكتاب ٤/٢٠٤، والخصائص ١/٧٤، وشرح المفصل ١/٤٨، والخزانة ٨/ ٣٥٠ ـ٣٥٨، ومستحقب: مكتسب، والواغل: الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدع. ورواية الديوان أسقى مكان أشرب .

(٤) انظر: الحجة ١/ ٤١٠، وفي أصول اللغة ٣/١٧٦، واستدل سيبويه بهذا البيت على اختلاس الحركة لا إسكان الحرف. انظر: الكتاب ٤/٢٠٤ .

(٥) الرجز للعجاج، انظر: ديوانه ١٦١ ، والحجة ٢/٧٩، والخصائص ٢/ ٢٥٤ . وهو يصف حماراً وحشياً، ورواية الديوان (منتصا). وتكردس: تجمع.

(٦) انظر: الحجة ٢/ ٤٠٧ ـ٤١٠، وبحث (الإسكان) في: في أصول اللغة ٣/ ١٨٣ .

تشبيهاً له بالشعر»[1] .

(٥) أن التسكين نسب لغة في تميم وبني أسد وبعض نجد[2] .

والذي أراه موافقة الشيخ عبد الرحمن تاج فيما ذهب إليه من أن مجيء الأعلام المتتابعة ساكنة، وكان الثاني منها أباً للأول، والثالث أباً للثاني مع حذف كلمة (ابن) منها نحو قولهم: سافر محمد علي حسن، لا يصح في اللغة العربية الفصحى، بل هي من التراكيب العامية. والذي يجب فيها أن يعرب العلم الأول حسب موقعه من الجملة وتذكر كلمة (ابن) بعده صفة له، ثم يذكر العلم الثاني ويجر بالإضافة، ويتبعه كلمة (ابن) مرة أخرى، ثم يذكر العلم الثالث، ويكون مجروراً بالإضافة أيضاً، فيقال مثلاً: سافر محمدُ بنُ عليٍّ بنِ حسنٍ .

والذي يوجب الأخذ بهذا الرأي ما يأتي:

(١) أن هذا الاستعمال هو الوارد في القرآن والسنة وكلام العرب نثرهم وشعرهم، وقد جرت عليه ألسنة العلماء وأقلامهم، ولم يذكر أنه شذ أحد منهم عن هذه السبيل، وذخائر الأمة ومصنفات أئمتها لم تحد عنه، وعلى هذا فليس لنا بعد هذا الالتزام منهم بهذا النهج إلا أن ننهج نهجهم، ونلتزم ما التزموه .

(٢) أنه لم يسلم أيُّ اقتراح من الاقتراحات التي رؤي إجازتها من النقد والاعتراض، بل من الرد لها مما يمنع الأخذ بها .

(٣) أن المجمع أجاز ما رده أعضاؤه في دورة سابقة، ولم يزد على أن

---

(١) هذه العبارة التي اعتمدها الأستاذ محمد شوقي أمين من نصين مختلفين، أحدهما للزمخشري في المفصل ص: ٤٨٠ وهي قوله: « ولا يختص بحال الضرورة تقول: ثلاثة أربعة». والثانية لابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ٨٢، وهي: « وقد تقدم نظائر ذلك في غير الشعر تشبيهاً بالشعر».

(٢) انظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٦ .

اختار من الاقتراحات اثنين منها وقبلها .

(٤) أن المذكرات التي كتبت في إجازة هذا الاستعمال نبعت من منبعين مختلفين وهما إجراء الوصل مجرى الوقف، وتسكين حركة الإعراب للتخفيف، وصبّا في مصبٍ واحد، هو أن التسكين استعمال عربي صحيح لورود أدلته، لكنها تغافلت عن مسألة تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف كلمة (ابن) منها، ولهذا لم يستدل أعضاء المجمع بدليل سماعي على مجيء الأعلام متتابعة، وقد حذفت كلمة (ابن) منها، والذي رأيته في هذا، بيت للمتنبي وهو قوله:

مَهْلاً ألا لِلَّهِ ما صَنَعَ القنا   في عمرو حابِ ضبّة الأغتامِ[1]

أراد عمرو بن حابس فحذف (ابن) وأضاف عمراً إلى حابس بعد ترخيمه لغير نداء. والمتنبي خارج عن عصر الاستشهاد، وأيضاً بيته من الضرورات الشعرية فليس فيه حجة .

(٥) أن المجمع لم يجب عما اعترض على التوجيهين اللذين أخذ بهما مع بعد الزمن بين الاختيارين .

---

(١) انظر: ديوانه ٤/ ١٢٠ وقد أورد هذا البيت عبد السلام هارون في كناشة النوادر ١١٤ والشطر الأول عنده بلفظ « لله ما فعل الصوارم والقنا» أما الأغتام فجمع الأغتم وهو وصف يوصف به الأغبياء .

مجيء (أي) صفة أو نائبة عن المصدر في تعبيرات عصرية

القرار :

أجاز المجمع[1] استعمالات محدثة تجيء (أي) فيها مضافة إلى نكرة نحو قولك: اشتر أي كتاب، ومضافة إلى معرفة نحو قولك: اشتر أي الكتب، ومضافة إلى مصدر نحو قولك: لا تبال بأي تهديد، وخرج معناها على الإبهام والتعميم والإطلاق .

ورأى أن تعرب صفة لموصوف محذوف، أو نائبه عن المصدر .

دراسة القرار:

تأتي (أيٌّ) على خمسة أوجه ذكرها العلماء، وهي:

(١) الاستفهامية[٢]: نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[٣]. وأيٌّ إذا جاءت استفهاماً فهي اسم معرب .

(٢) الشرطية[٤]: نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٥]

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/١٩٩ .

(٢) ذكرها غير واحد من العلماء. انظر: الكتاب ٢/٤٠٧، والمقتضب ٢/٢٩٣، وما بعدها، وحروف المعاني للزجاجي ٦٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٣٩، ٤٠ والمغني ١٠٧ .

(٣) سورة التوبة: ١٢٤ .

(٤) انظر في أي الشرطية: الكتاب ١/١٣٦، ٣/٥٦، والمقتضب ٢/٤٥، ٤٨، وحروف المعاني للزجاجي ٦٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٣٩، والمغني ١٠٧ .

(٥) سورة الإسراء: ١١٠ .

وأيٌّ إذا جاءت شرطاً فهي اسم معرب .

(٣) الموصولة[١] : كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٢]، ونحو: أكرم أيًّا هو قائم، وأيٌّ إذا جاءت موصولة فهي اسم معرب إلا في حالة واحدة فإنها تبنى على الضم، وذلك إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً[٣] .

(٤) أن تكون وصلة نداء ما فيه (أل)[٤]، نحو قوله تعالى :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٥] ونحو: أكرم أياً هو قائم، وأيٌّ إذا جاءت وصلة لنداء ما فيه (أل) فهي مبنية[٦] .

(٥) أن تكون دالة على معنى الكمال[٧]، فتكون صفة لنكرة، كقولهم: زيد رجل أيُّ رجل، أي كامل في صفات الرجال، وحالاً لمعرفة كقولهم: مررت بعبد الله أيَّ رجل .

وذكر بعض العلماء لمجيء أي صفة ثلاثة شروط، وهي:

أ ـ أن تضاف إلى نكرة مماثلة للمنعوت لفظاً ومعنى، نحو: هذا رجل أيُّ

---

(١) انظر في أي الموصولة: الكتاب ٢/٣٩٨ وما بعدها، والأصول ٢/٣٢٣، وحروف المعاني للزجاجي ٦٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٠، ٤١، والمغني ١٠٧ ـ١٠٩ .
(٢) سورة مريم: ٦٩ .
(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢/٢٨٥، وأوضح المسالك ٢١ .
(٤) انظر: الكتاب ٢/١٨٨، ١٨٩، والمقتضب ٤/٢١٦، والأصول ١/٣٣٧، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٤، والمغني ١٠٩ .
(٥) وردت في القرآن كثيراً، وأول موضع ذكرت فيه سورة البقرة ١٠٤ .
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٨، ١٣١٩، وأوضح المسالك ١٤١ .
(٧) انظر في أي الوصفية: الكتاب ١/٣٦٣، ٤٢٢، والأصول ٢/٣٤، وحروف المعاني للزجاجي ٦٢، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٥، والمغني ١٠٩ .

رجل، أو معنى دون لفظ[1]، نحو: هذا رجل أيُّ فتى .

ب ـ أن يكون منعوتها نكرة[2]، فإن كان معرفة فإنها تعرب حالاً[3] .

جـ ـ ألا يحذف موصوفها[4] .

وقد استعمل بعض المحدثين (أيّاً) استعمالات عدة، كقولهم: اشتر أيَّ كتاب، وسر في أيِّ طريق، وخذ أيَّ الكتب تريد، واشتر الكتاب أياً كان ثمنه.

فكيف نخرج (أيّاً) في هذه الأساليب؟.

ذهب المجمع إلى أن أيّاً يمكن أن تخرج على أحد وجهين :

الوجه الأول: أن تكون صفة لموصوف محذوف، فاعترض هذا التخرج بأن (أيّاً) في هذه الأمثلة يختل فيها شرطان من شروط (أي) النعتية، وهما: عدم دلالتها على الكمال، وحذف موصوفها الذي يعده بعض العلماء شاذاً[5]، فكيف تخرج على وجه شاذ؟

فكانت إجابة المجمع عن هذين الإشكالين بأن (أيّاً) في هذه الأمثلة ونحوها يراد بها الإبهام والتعميم على السامع، وتكون (أي) الكمالية التي يوصف بها كأي الشرطية والموصولة والاستفهامية في دلالتها على الإبهام[6] .

أما حذف موصوفها فقد سمع منه في النثر والشعر، فروي عن علي (أنه قال: « اصحب الناس بأي خلق شئت يصحبوك بمثله»[7] .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٤، ٣١٥، والارتشاف ٢/ ٥٨٧ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٤، وشرح الكافية ٣/ ٢٩١ .

(٣) انظر: المغني ١٠٩ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/ ٦٠، وحاشية ياسين ٢/ ٦٥ .

(٥) انظر: شرح المفصل ٣/ ٦٠، وحاشية ياسين على التصريح ٢/ ٦٥، والدرر اللوامع ١/ ٣٠٧، وانظر: في أصول اللغة ٢/ ٢٠١، ٢٠٧ .

(٦) انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٩٩ .

(٧) انظر: سجع الحمام في حكم الإمام: ٨٧ .

وقال الشاعر:

إذا حَـاربَ الـحـجـاجُ أيَّ مُـنـافِـقٍ   عَـلاه بسَـيـفٍ كُـلَّـمـا هـزَّ يَـقْـطَـعُ[1]

وحكى السيوطي[2] عن بعضهم إجازة حذفه .

الوجه الثاني: أن تكون (أي) نائبة عن المصدر كقولهم: لا تبال أي تهديد، وضربته أي ضرب؛ لتصريح بعض العلماء بصحة نيابة أي عن المصدر المبين للنوع مما أضيف إليه ككل وبعض[3] .

والذي أراه أن كل استعمال من استعمالات (أي) لابد أن ينظر إليه على حدة، فإن وجد له وجه صحيح خرج عليه، وإلا فينبغي التوقف فيه، ويمكن أن أفصل ما أراه في ثلاثة أمور :

الأول: أن استعمال (أي) مضافة إلى نكرة كقولهم اشتر أي كتاب، وسر في أي طريق، يجوز أن نعربها صفة لموصوف محذوف؛ لأن حذف موصوفها يفهم من كلام ابن يعيش[4] والرضي جوازه، يقول الرضي في أنواع المفعول المطلق: « وإما أن يكون اسماً صريحاً مبيناً كونه بمعنى المصدر، إما بمن نحو: ضربته أنواعاً من الضرب، وإما بالإضافة، وذلك إما في أي نحو: ضربته أيَّ ضرب، وإما في أفعل التفضيل . . . »[5] ثم قال: « ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه أي: ضرباً أيَّ ضرب، وضرباً أشد الضرب»[6] .

وقد خرج عليه قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[7] ويكون

---

(١) البيت للفرزدق، انظر: ديوانه: ٣٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٣١٩، والدرر اللوامع ١/ ٣٠٧ .

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٣١٩ .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٩، وشرح الكافية ١/ ٢٩٩، والهمع ٣/ ١٠١ .

(٤) انظر: شرح المفصل ١/ ١١٢ .

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٩٩ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) سورة الانفطار: ٨ .

التقدير: الذي خلقك فسواك فعدلك في صورة أي صورة. ويكون ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ كلاماً مستأنفاً[1].

ويمكن أن تكون (أي) في هذه الاستعمالات دالة على المبالغة في الإبهام والتعميم. كما تدل عليها (أي) الشرطية، فإذا قلت لأخيك: خذ أيَّ سيارة عندي، فهذه مبالغة في التكريم مع الإبهام ولا شك .

وإذا قلت لزميلك متحدياً إياه: اقرأ أيَّ كتاب فلن تنجح، فهذه مبالغة في التحدي مع الإبهام .

الثاني: أنها إذا قطعت عن الإضافة، وأمكن أن نلحظ فيها معنى من معاني (أي) جاز استعمالها، وإلا توقفنا في قبولها .

فقولهم مثلاً: اشتر الكتاب أياً كان ثمنه، لا إشكال في أنها شرطية، وقد حذف جوابها، لوجود قرينة دالة عليها، والتقدير: أياً كان ثمنه فاشتره .

وقولهم: خذ من الكتب أياً، موصولة؛ لحذف ما تضاف إليه، مع بقائها معرفة، والموصولة يصح فيها أن تحذف صلتها للإبهام، والتقدير: خذ من الكتب أيها تريد .

الثالث: أن استعمال (أي) مضافة إلى معرفة كقولهم: «خذ أيَّ الكتب تريد» لم أجد معنى صحيحاً تجيزه القواعد يمكن حمله عليه .

---

(١) انظر: حاشية الشيخ زاده ٤/ ٦٣١، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٨/ ٣٣٣، وروح المعاني ٣٠/ ٦٤، ٦٥، وانظر أمالي ابن الشجري ٣/ ٤٥ .

تقديم لفظ «النفس» أو «العين» على المؤكَّد

القرار :

«يجاز تقديم لفظ النفس أو العين على المؤكَّد في معنى التوكيد، ولكنهما لا يعربان توكيداً، بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصة العلماء والكتاب، ولإجازة الزمخشري وابن يعيش له، ولتعقيب الصبان في حاشية الأشموني على مانعيه»(١) .

دراسة القرار :

اتفق النحويون على أن لفظتي (النفس) و(العين) تأتيان اسمين وتكونان خارجتين عن معنى التوكيد، فتليان العوامل، نحو قولك: فقئت عين زيد، وخرجت نفس عمرو. يقول سيبويه: « ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر . . . »(٢) .

ويقول الصيمري: « فالنفس والعين يجب تقديمهما على «كل» وإنما كانا بالتقديم أولى؛ لأنهما قد يستعملان اسمين غير مؤكِّدين . . .»(٣) .

إلا أن النحويين اختلفوا في إجازة تقدم (النفس) و(العين) على المؤكَّد مع بقاء دلالتهما على معنى التوكيد .

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٩١ ، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٤٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٩ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٦ . وانظر في هذا: الأصول ٢/ ٢٠، والإيضاح ٢٧٣، والمفصل ١٢٢، والمقتصد ٢/ ٨٩٨، وكشف المشكل ٢/ ١٤، والتخمير ٢/ ٣٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٤، وشرح المفصل ٣/ ٤٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٩ .

فذهب بعضهم إلى منع أن تلي النفس أو العين العاملَ مع بقاء دلالتهما على التوكيد، فيمتنع عندهم أن يقال: قابلت نفس الأمير أو عين الأمير .

وممن نص على ذلك: ابن مالك في التسهيل[1] وأبو حيان[2] وابن عقيل[3] والسلسيلي[4] والأشموني[5] .

يقول ابن مالك: «ولا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد»[6] .

وعلة المنع عندهم أن التوكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة، تستعمل بطريقة موضوعة لها، وهي أن يأتي لفظ التوكيد عقب المؤكَّد، ويضاف إلى ضميره[7] .

وذهب الزمخشري[8] وابن يعيش[9] وابن مالك في شرح الكافية[10] إلى إجازة تقدم النفس أو العين على المؤكَّد بهما، وإضافتهما إليه .

يقول الزمخشري في باب الإضافة: « والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين والمعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد وأبي عبد الله والحبس والمنع ونظائرهن فتضيف أحدها إلى الآخر فذلك بمكان من الإحالة .

---

(١) انظر: التسهيل ١٦٥ .
(٢) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤ .
(٣) انظر: المساعد ٢/ ٣٩٣ .
(٤) انظر: شفاء العليل ٢/ ٧٤٠ .
(٥) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٨٤ .
(٦) التسهيل ١٦٥ .
(٧) انظر: تذكرة الكاتب ٥٣ .
(٨) انظر: المفصل ١٢٢ .
(٩) انظر: شرح المفصل ٣/ ٩، ١٠ .
(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٤، ٩٢٥ .

فأما قولك: جميع القوم وكل الدراهم وعين الشيء ونفسه فليس من ذلك»[1] .

ورد ابن مالك من اعترض قول القائل: «نفس الشيء» بأنه من إضافة الشيء إلى نفسه وهو ممنوع، أن المغايرة بين الأول والثاني ظاهرة، فنفس قبل أن تضاف صالحة لأشياء مختلفة، والمضاف إليه دال على معين، فلملاحظة دلالة كلمة نفس قبل الإضافة ساغ مجيئها مضافة إلى ما اتحدت معه في المعنى بعدها[2] .

أما سيبويه فلم أجد له نصاً صريحاً في تقدم النفس والعين على المؤكَّد بهما، غير أنه مثل بمثالين يمكن أن يحمل قوله فيهما على رأي من أجاز تقدمهما، فهو يقول: « ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأةً وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، ونحو ذلك»[3] .

إذ قولك: نزلت الجبل، يحتمل مجازَه، بأن يكون مقابله أو مجاوره، فارتفع هذا الاحتمال حينما قلت: نزلت بنفس الجبل، كما يقال: نزلت بالجبل نفسه .

وتبع ابن السراج[4] سيبويه في التمثيل بهذين المثالين .

أما المجمع فقد ذهب إلى إجازة تقدم لفظ النفس أو العين على المؤكد مع بقاء معنى التوكيد فيهما، غير أنهما لا يعربان توكيداً وإنما يعربان حسب موقعهما في الجملة واعتل لذلك بما يأتي:

(١) أن مثل هذا الأسلوب قد استعمله العلماء والكتاب المتقدمون .

---

(١) المفصل ١٢٢ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٤، ٩٢٥، بتصرف .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٩ .

(٤) انظر: الأصول ٢/ ٢٠ .

(٢) أن الزمخشري[١] وابن يعيش[٢] قد أجازاه .

(٣) أن الصبان تعقب مانعيه[٣] .

والذي أراه أن مجيء النفس أو العين اسمين مجردين عن معنى التوكيد لا إشكال فيه، إذ يقال: خرجت نفس زيد، وفقئت عين عمرو، وإنما الإشكال فيما إذا جاء لفظ النفس أو العين مضافاً إلى مؤكَّده، هل يكون فيه دلالة على معنى التوكيد أو لا؟

والذي تبين لي أنه لا مانع من ذلك؛ لأمور:

الأول: ما ذكره بعض المفسرين من أن معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾[٤] التوكيد، وذلك لنفي توهم المجاز في رؤية الجحيم، و﴿عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾في الآية بمعنى نفس اليقين، كما يقال جاء زيد عينه، يقال نفسه[٥]. يقول الرازي: «أي يرون نفسها لا لهبها وعذابها»[٦] .

الثاني: ما جاء في قول النبي - صلّى اللّه عليه وسلّم -: «أوّه، أوّه، عين الربا»[٧]. يقول ابن حجر: « ومراده بعين الربا نفسه »[٨] .

---

(١) انظر: المفصل ١٢٢ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٩، ١٠ .

(٣) انظر: حاشية الصبان ٣/ ٨٤، فقد قال: « ويرد عليه جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما» .

(٤) سورة التكاثر: ٧ .

(٥) انظر: الكشاف ٤/ ٢٣١، والبحر المحيط ١/ ٥٣٧، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٨/ ٣٩٥ .

(٦) التفسير الكبير: ٣٢/ ٧٦، ٧٧ .

(٧) الحديث متفق عليه من رواية أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -، انظر الحديث في: صحيح البخاري. كتاب الوكالة. باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردود: ٣/ ٦٤، وصحيح مسلم. كتاب المساقاة. باب بيع الطعام مثلاً بمثل: ٢/ ١٢١٥، وانظر الحديث في مسند الإمام أحمد ٣/ ٦٢ . و «أوّه» كلمة توجع وتحزن، وفيها لغات .

(٨) فتح الباري ٤/ ٥٧٢ .

الثالث: أن قول سيبويه: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، ذكر ابن منظور[1] أنه من حكاية سيبويه عن العرب، فإن كان ما ذكره صحيحاً فقد ثبت في المسألة نص آخر، وإلا فإن عبارة سيبويه تحتمل التوكيد بنفسها كما سبق بيانه.

الرابع: ما مثل به أبو علي الفارسي حين قال: «أنفسهم اسم يلي العوامل، نحو: جاءني نفس زيد»[2]. إذ قوله «نفس زيد» يريد «زيد نفسه» فقدم المؤكِّد على المؤكَّد.

الخامس: أن المقصود بدلالته على معنى التوكيد، التوكيدُ اللغوي، وهو مجرد التقوية[3]، وإن لم يكن من التوكيد الذي هو أحد التوابع في النحو.

وقد وجدت نصاً يدل على هذا من كلام أبي القاسم الفارقي، فبعد أن ذكر صحة أن تلي النفس العاملَ، قال: «وهو، وإن قبح في (نفسه) وجاز مع قبحه، فلأن (النفس) وإن وليت العامل فهي تكون للتأكيد، فيتوجه فيها. لما تضمنته من معنى التأكيد. الحذف على ضعفٍ»[4].

---

(١) انظر: اللسان، (نفس).

(٢) الإيضاح ٢٧٣.

(٣) انظر: اللسان (وكد) ٨/ ٤٩٠٥.

(٤) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ٧٧.

العطف على الضمائر المرفوعة أو المجرورة متصلة كانت أو مستترة

القرار :

«يجوز العطف دون فاصل أو ضمير منفصل على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة»[1] .

دراسة القرار :

اشتمل القرار على مسألتين:

الأولى: العطف على الضمير المرفوع مستتراً أو متصلاً .

الثانية: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

المسألة الأولى: العطف على الضمير المرفوع مستتراً أو متصلاً:

اختلف العلماء في مسألة العطف على الضمير المستتر أو الضمير المتصل المرفوع من غير أن يؤكد أو يفصل بينهما بفاصل، نحو: اذهب وزيدٌ وذهبت وزيدٌ، وذلك على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون إلى أن العطف على الضمير المستتر أو ضمير الرفع البارز المتصل من غير توكيد أو وجود فاصل لا يجوز إلا في ضرور الشعر .

يقول سيبويه: « وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو

---

(١) صدر القرار في الدورة التاسعة والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين، ص: ٢ .

قبيح؛ لأنك لو قلت: اذهب وزيدٌ كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب أنت وزيد... ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر، وذلك قبيح»[1].

وقال: « وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ اللّه وأفعلُ وعبدُ الله »[2].

وتبعه ابن قتيبة[3] والزجاج[4] وابن السراج[5] وأبو علي الفارسي[6] وابن جني[7] والصيمري[8] وغيرهم[9].

وعللوا منع العطف على الضمير المستتر أو ضمير الرفع البارز المتصل من غير توكيد أو وجود فاصل بينهما بأمور:

١ ـ أن العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني[10]، ولابد من لفظ يدل على المستكن ليصح العطف عليه.

٢ ـ أن العطف على الضمير المستتر في نحو: قام وزيد، يصير كأنه قد عطف اسم على فعل وهو لا يجوز[11].

---

(١) الكتاب ١/٢٧٨.
(٢) المرجع السابق ٢/٣٧٨.
(٣) انظر: تلقين المتعلم ٦٣، ٦٤.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢.
(٥) انظر: الأصول ٢/٧٨، ٧٩، ٣٣٨.
(٦) انظر: الإيضاح ١١٦.
(٧) انظر: اللمع ١٥٦.
(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣٩.
(٩) انظر: المقتصد ١/٤٥٠، ٤٥١، ٢/٩٥٧، والمفصل ١٦١، وكشف المشكل ١/٦٣٨، والإنصاف ٢/٤٧٤ ـ ٤٧٨، والفصول ٣٨، والمتبع ٢/٤٤٠، ٤٤١، وشرح المفصل ٣/٧٦، ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٢٤١، ٢٤٢، والملخص ٥٩٠، وشرح اللمحة البدرية ٢/٣٠٦، وتوضيح المقاصد ٣/٢٣٠.
(١٠) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٣١.
(١١) انظر: المقتصد ٢/٩٥٨.

٣ ـ أن الضمير المتصل بالفعل ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولهذا يسكن آخر الفعل له كضربت، ويفصل به بين الفعل وعلامة رفعه في نحو: يفعلون[١].

٤ ـ أنه لما لزم التأكيد أو وجود الفاصل في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع، كما أنهم حذفوا الواو من يعد؛ لأن أصله « يوعد» لاستثقال الواو بين الياء والكسرة، ثم حذفوه في أعد ونعد حملاً على الياء[٢].

القول الثاني: ذهب الكوفيون[٣] ووافقهم الأخفش[٤] وابن مالك[٥] إلى أن العطف على الضمير المستتر أو الضمير المتصل المرفوع جائز في الاختيار، فيقال: قمت وزيد وقم وعمروٌ.

نقل الفراء عن الكسائي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[٦] قوله: «رفع ﴿الصابئون﴾ على إتباعه الاسم الذي في هادوا»[٧]. وقال الفراء: « وكذلك تقول: إن أخاك قائم وزيد، رفعت «زيد» بإتباعه الاسم المضمر في قائم فابن على هذا»[٨].

واحتج أصحاب هذا القول على إجازة العطف على الضمير المستتر، أو المتصل المرفوع بما يأتي:

---

(١) انظر: المتبع ٢/ ٤٤٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٤٢.
(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٤٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ٣١٢، وجامع البيان ٢٧/ ٤٣، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٣٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٧٧، والإنصاف ٢/ ٤٧٤.
(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤ ـ١٢٤٦.
(٦) سورة المائدة: ٦٩.
(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٢.
(٨) المرجع السابق ١/ ٣١٠.

(١) قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾[١] .

فقد عطف هو على الضمير المستتر في «استوى» لأن المعنى: استوى جبريل ومحمد ـ عليهما السلام ـ بالأفق[٢] .

(٢) وقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «وكنت وجارٌ لي من الأنصار»[٣] فعطف (جار) على الضمير المتصل في كان .

(٣) وقول علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «كنت أسمع رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر»[٤] .

(٤) ما حكاه سيبويه[٥] من قول بعضهم: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ. فعطف «العدم» على الضمير المستتر في سواء من غير توكيد أو فاصل[٦] .

---

(١) سورة النجم: ٦، ٧ .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٥، وجامع البيان ٢٧/ ٤٣، والإنصاف ٢/ ٤٧٥ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ـ كتاب في المظالم والغصب ـ باب الغرفة العليّة المشرقة وغير المشرقة في السطوح وغيرها: ٣/ ١٠٣، ١٠٤، ورواه الترمذي في سننه ـ كتاب تفسير القرآن ـ باب (ومن سورة التحريم) ٥/ ٤٢١ لكنه رواه بلفظ: «وكان لي جار من الأنصار» .
وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٤ .

(٤) رواه البخاري في صحيحه ـ كتاب فضائل أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ باب قول النبي ـ ﷺ ـ: «لو كنت متخذاً خليلاً»: ٤/ ١٩٧، ورواه مسلم في صحيحه ـ كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل عمر ـ رضي الله عنه ـ : ٢/ ١٨٥٩، لكنه رواه بلفظ: «جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر»
وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٤ .

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣١، والذي فيه: «وقوله» .

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤، والمساعد ٤٧٧ .

(٥) قول الشاعر:

ورجَا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفَاهةِ رَأْيِهِ ... مالمْ يَكُنْ وأبٌ لهُ لينالا[١]

فعطف «أب» على الضمير المستتر في يكن.

(٦) قول الشاعر:

قلتُ إذ أَقْبلَتْ وزهرٌ تَهَادى ... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[٢]

فعطف «زهرٌ» على الضمير المستتر في أقبلت.

وليس في هذين البيتين ضرورة؛ لأن الشاعر يمكنه أن ينصب الاسمين على أنهما من باب المفعول معه[٣].

(٧) قول الآخر:

أَلَمْ تَرَ أنّ النَّبْعَ يَخْلُقُ عودُهُ ... ولا يستوي والخِروَعُ المتقصّفُ[٤]

(٨) أن الضمير المتصل المرفوع كقولنا: جئت وزيد، لا يحتاج إلى توكيد أو فاصل يفصله عن المعطوف؛ لأنه بارز مذكور[٥].

---

(١) البيت لجرير. انظر: ديوانه ١/٥٧، وجمهرة أشعار العرب ٧١٦، والكامل ١/٤١٨ والإنصاف٢/٤٧٦، والمقرب ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٣، وأوضح المسالك ١٣٤.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر: شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٩٨ (الملحق بشعره مما نسب إليه وليس في ديوانه)، والكتاب ٢/٣٧٩، والكامل ٢/٤١٨، والخصائص ٢/٣٨٦، واللمع ١٥٦، والإفصاح للفارقي ٣٤٦، والإنصاف ٢/٤٧٥، وشرح المفصل ٣/٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥. والزهر: جمع زهراء، وهي المشرقة اللون، والتهادي: المشي الوئيد، والملا: الصحراء، وتعسّفن: ركبن؛ لأن المشي في الرمل أدعى للتؤدة لصعوبته.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥، ١٢٤٦.

(٤) لم أجد من نسبه. انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٩٥، وقال: أنشدني بعضهم: «ولم ينسبه» وعنه نقل الطبري في جامع البيان ٢٧/٤٣، وأساس البلاغة ٣٦٩. والنبع: شجر للقسي وللسهام، والخروع: نبت لا يرعى، والمتقصف: المتكسّر من خوره.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٤٢.

القول الثالث: ذهب المبرد[1] وابن الحاجب[2] وابن مالك[3] والرضي[4] والمرادي[5] وابن هشام[6] إلى جواز العطف على الضمير المستتر أو المتصل المرفوع من غير توكيد أو فاصل، لكنهم عبروا بقبحه، وضعفه، وقلته .

يقول المبرد: « وتقول: إن القائم وأخوه قاعدٌ فترفع الأخ بعطفك إياه على المضمر في قائم فهذا جائز، والوجه إذا أردت أن تعطفه على مضمر مرفوع أن تؤكد ذلك المضمر فتقول: إن القائم هو وأخوه قاعد»[7].

وقال أيضاً: « وهذا على قبحه جائز في الكلام أعني: ذهبت وزيدٌ، وأذهب وعمرو . . . »[8] .

وعلة هذا عندهم أنه صح ورود أمثلة فصيحة قد عطف فيها الاسم الظاهر على الضمير المستتر أو المتصل المرفوع من غير توكيد أو فاصل، فلم يمنعوه لهذا، لكنهم قضوا بضعفه وقبحه لقلته بالنسبة إلى الكثير وهو أن يكون المعطوف عليه مؤكداً نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[10] .

أو مفصولاً عن المعطوف بفاصل كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ

---

(1) انظر: المقتضب ٣/ ٢١٠، ٤/ ١١٢، ١١٥، والكامل ٢/ ٩٣٥ .
(2) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٥ .
(3) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٤، والتسهيل ١٧٧ .
(4) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٤ .
(5) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٩ .
(6) انظر: أوضح المسالك ١٣٤ .
(7) المقتضب ٤/ ١١٥ .
(8) الكامل ٢/ ٩٣٥ .
(9) سورة المائدة: ٢٤ .
(10) سورة الأنبياء: ٥٤ .

﴿مِّنْ ءَابَآئِهِمْ﴾[1] ففصل بينهما بالمفعول وهو « الهاء». وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[2] فقد فصل بلا .

وأجاب أصحاب القول الأول عما استدل به أصحاب القول الثاني بما يأتي:

١ ـ أن «الواو» في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3] واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل عليه السلام وحده؛ لأن المعنى أن جبريل استوى على صورته التي خلق عليها في حال كونه بالأفق، إذ كان يأتي النبي ﷺ قبل ذلك في صورة رجل[4] .

٢ ـ أن الأبيات من الضرورة الشعرية، فلا حجة فيها[5] .

٣ ـ أن الضمير المتصل وإن كان بارزاً فإنه قد نزل من الكلمة منزلة الجزء منها[6] .

أما المجمع فقد وافق الكوفيين ومن قال بقولهم في إجازة العطف دون فاصل أو ضمير منفصل على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة .

واحتج الدكتور شوقي ضيف[7] لهذا القرار بأن البصريين يجيزون العطف على الضمير المتصل إذا فصل بين الضمير والمعطوف عليه بفاصل نحو: قرأت

---

(١) سورة الرعد: ٢٣ .

(٢) سورة الأنعام: ١٤٨ .

(٣) سورة النجم: ٦، ٧ .

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٩٢، والإنصاف ٢/ ٤٧٧، والدر المصون ١٠/ ٨٤، ٨٥ .

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٨، ٢/ ٣٧٩، والأصول ٢/ ٧٩، والمفصل ١٦١، ١٦٢، والإنصاف ٢/ ٤٧٧ .

(٦) انظر: المتبع ٢/ ٤٤٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٤٢ .

(٧) انظر: (جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة مرفوعة ومجرورة) مذكرة للدكتور شوقي ضيف قدمها للمجمع ص: ٢، ٣ .

الدرس وعليٌّ، على حين جاءت هذه الصورة التي يجيزها البصريون قد أكد فيها الضمير المتصل بضمير منفصل، في قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ﴾[2] وفي هذا دليل لصحة قول الكوفيين الذين يجيزون العطف على الضمير المستتر أو المتصل المرفوع من غير توكيد ولا فاصل؛ لأنه قد يجيء ذلك الضمير مفصولاً عن المعطوف وهو غير مؤكد وقد يجيء مفصولاً وهو مؤكد.

والذي أراه موافقة المبرد ومن نحا نحوه في إجازة العطف على الضمير المستتر أو المتصل المرفوع من غير توكيد أو فاصل مع الحكم عليه بالضعف لقلته، ولعل هذا هو رأي سيبويه لأن قوله: «إنه يقبح»[3] أو «فهو قبيح»[4] أو «فيه قبح»[5] يحمل على تضعيفه له لا منعه بكل وجه، ويؤيد هذا ثلاثة أمور:

(١) أنه حكى عن العرب قولهم: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، وقال: «فهو قبيح»[6] ثم قال: «فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدم»[7].

(٢) أن من أمثلته في الكتاب قوله: «كنا وأنتم ذاهبين»[8].

(٣) أنه نص على ضعفه حينما ذكر الأوجه في نحو: إن زيداً ظريفٌ وعمروٌ، وإن زيداً منطلق وسعيد، حيث قال: «وأما الوجه الآخر الضعيف فأن

---

(١) سورة النحل: ٣٥.

(٢) سورة الشعراء: ٩٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣١.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٤٧.

(٦) الكتاب ٢/ ٣١.

(٧) المرجع السابق.

(٨) الكتاب ٢/ ٣٥٢.

يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف»[١] .

المسألة الثانية: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار :

اختلف العلماء في مسألة العطف على الضمير المجرور في نحو: مررت بك وبزيدٍ، ومررت بك وزيدٍ، على قولين :

القول الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[٣] .

يقول سيبويه: « ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسمَ؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسِك، ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك»[٤] .

وقال بهذا القول: ابن قتيبة[٥] والمبرد[٦] والزجاج[٧] وابن السراج[٨] والنحاس[٩] والزجاجي[١٠] وغيرهم[١١] .

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٤ .

(٢) سورة فصلت: ١١ .

(٣) سورة البقرة: ١٣٣ .

(٤) الكتاب ١/ ٢٤٨ .

(٥) انظر: تلقين المتعلم ٦٤ .

(٦) انظر: الكامل ٢/ ٩٣١ .

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦ .

(٨) انظر: الأصول ٢/ ٧٩ .

(٩) انظر: إعراب القرآن ١/ ٤٣١ .

(١٠) انظر: الجمل ١٨ .

(١١) انظر: التعليقة ٢/ ٩٤، ٩٥، واللمع ١٥٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤٠، والمقتصد ٢/ ٩٥٩، والمفصل ١٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٣، وكشف المشكل ١/ ٦٣٨، والفصول في العربية ٣٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٧، والمتبع ٢/ ٤٤١، ٤٤٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٦، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥ .

ووافق البصريين في هذا الكسائي[1] والطبري[2]، فقد نقل ثعلب عن الكسائي أنه: «لا ينسق على المضمر ولا يؤكد، ولكنه يجعل منه قطعا»[3]. وقال ثعلب عن قولهم: مررت بزيد لا بعمرو: «الكسائي لا يجيزه إلا مع الباء»[4].

وعللوا منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار بثلاث علل:

(١) أن الضمير المجرور مع الجار صار كالشيء الواحد؛ لأنه لا يصل إليه الفعل إلا به، ولا يقوم الجار بدونه، ولهذا كان العطف على الضمير المجرور كالعطف على بعض الكلمة[5].

(٢) أن الضمير المجرور ينزل منزلة التنوين من الاسم فلا ينبغي أن يعطف عليه، كما لا يجوز أن يعطف على التنوين[6].

(٣) ذهب المازني[7] إلى أن علة المنع هي: أن المعطوف والمعطوف عليه حقهما أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، فكما يقال: مررت بزيد وعمرو، يقال: مررت بعمرو وزيد، ولما كان ضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه منع العطف عليه إلا بإعادة الخافض، فقولنا: مررت بك وزيدٍ يمتنع أن يقال: مررت بزيدٍ وبك، فوجب ألا يعطف الاسم الظاهر على

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٢/٤٤٦، ١/٣٢٤ .

(٢) انظر: جامع البيان ٤/٢٢٦ .

(٣) مجالس ثعلب ١/٣٢٤ .

(٤) مجالس ثعلب ٢/٤٤٦ .

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٠، والإنصاف ٢/٤٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٣ .

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٨١، ٣٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والتعليقة ٢/٩٥، ٩٦، والمقتصد ٢/٩٥٩ .

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦، ٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، والتبصرة والتذكرة ١/١٤٠، ١٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٣ .

الضمير المجرور إلا بعد إعادة الخافض .

القول الثاني: ذهب يونس[١] وقطرب[٢] والفراء[٣] والأخفش[٤] وجمهور الكوفيين[٥] إلى القول بإجازة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سعة الكلام، نحو: مررت بك وزيد، وهذا بيتك وزيدٍ .

واختار هذا الرأي أبو علي الشلوبين[٦]، ونصره ابن مالك[٧] وأبو حيان[٨] لكن الكوفيين وعلى رأسهم الفراء رموا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بالقبح[٩]. يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[١٠] بخفض «الأرحام»: « وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه»[١١] .

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ٥٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧ .
(٢) انظر: شواهد التوضيح ٥٣ .
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٠، ٢٥٢ .
(٤) انظر نسبة القول له في: شواهد التوضيح ٥٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٧٨، ونقل رأيه ابن مالك من المسائل الصغرى. انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٧، إلا أن ظاهر كلامه في معاني القرآن ١/ ٤٣٠، أنه يمنعه حيث يقول: « وقال بعضهم «والأرحامِ» جر، والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور».
(٥) انظر هذه النسبة في: معاني القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، والإنصاف ٢/ ٤٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧ .
(٦) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧ .
(٧) انظر: شواهد التوضيح ٥٣ ـ ٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٥ ـ ٦٦٨ .
(٨) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٧، ٣٨٨ .
(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، والطبري يقول عن العرب: إنها « لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه» ٤/ ٢٢٦ .
(١٠) سورة النساء: ١، وسيأتي تفصيل من قرأ بها مخفوضة .
(١١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢ .

وقال أبو جعفر النحاس: « وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمت»[1] .

واستدل أصحاب هذا القول بالسماع والقياس:

فأما السماع: فقد استدلوا بما يأتي[2]:

(١) قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[3]. بخفض الأرحام[4]، فقالوا: هو معطوف على الضمير المخفوض بالباء .

(٢) قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[5]. فقالوا: إن المسجد معطوف على الهاء من «به» .

(٣) خرجت عليه بعض الآيات، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[6]. قال الزمخشري: « أشد ذِكراً » في موضع جر على ما أضيف إليه الذكر في قوله « كذكركم » كما تقول: « كذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً»[7] .

وحمل عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١ .

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٦، وشواهد التوضيح ٥٣ ـ ٥٧، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧، ٣٨٨، والدر المصون ٢/ ٣٩٤ ـ ٣٩٦ .

(٣) سورة النساء: ١ .

(٤) قرأ بخفض « الأرحام» من الصحابة ابن مسعود وابن عباس، ومن غير السبعة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش والقاسم والحسن البصري ومجاهد ويحيى بن وثاب وطلحة ابن مصرف، ورواها الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث، وقرأ بها من السبعة حمزة الزيات وحده. انظر: السبعة ٢٢٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، والإنصاف ٢/ ٤٦٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧ .

(٥) سورة البقرة: ٢١٧ .

(٦) سورة البقرة: ٢٠٠ .

(٧) الكشاف ١/ ١٢٥ .

﴿بِرَٰزِقِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[2] وغيرها من الآيات .

(٤) أنه سمع قول العرب[3]: ما فيها غيره وفرسه .

(٥) أن شواهد شعرية كثيرة جاء فيها العطف على الضمير المجرور، منها ما أنشده سيبويه:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تُهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فما بكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[4]

فقد عطف الأيام على المضمر في «بك».

وقول الشاعر:

أكرُّ على الكَتِيبةِ لا أُبالي أفيها كان حَتْفي أم سِواها[5]

فقد عطف «سواها» على المضمر في «أفيها» .

وقول الشاعر:

آبك أيِّه بيَ أو مصدَّرِ مِنْ حُمُرِ الجِلّة جأبٍ حَشْورِ[6]

---

(١) سورة الحجر: ٢٠ . وانظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٨، والدر المصون ٢/ ٣٩٤ .

(٢) سورة النساء: ١٢٧ . وانظر: البحر المحيط ٢/ ٣٨٨، والدر المصون ٢/ ٣٩٤ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ٥٥، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧، والمساعد ٢/ ٤٧١ .

(٤) لم أجد من نسبه. انظر البيت في: الكتاب ٢/ ٣٨٣، والكامل ٢/ ٩٣١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٧، والأصول ٢/ ١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، واللمع ١٥٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤١، وتحصيل عين الذهب ٣٨٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، والخزانة ٥/ ١٢٣ .

(٥) البيت لعباس بن مرداس. انظر: ديوانه ١٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٨، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، والحماسة البصرية ١/ ٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٨، والدر المصون ٢/ ٢٢١، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٨ .

(٦) لم أجد من نسبه. انظر البيت في: الكتاب ٢/ ٣٨٢، وتحصيل عين الذهب ٣٨٢، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٤٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٨، والدر المصون ٢/ ٣٩٦ . وآبك بمعنى ويحك، والتأبيه: الدعاء والصياح. والجأب: الغليظ. والحشور: الخفيف. والجلة: المسان وهي الإبل الكبار .

فقد عطف «مصدر» على المضمر المجرور في «بي» .

أما القياس فقالوا: إنه كما يجوز الإبدال من الضمير المجرور ويجوز توكيده من غير إعادة الجار فيهما، فيقال: مررت به نفسه، ومررت به زيدٍ، يجوز كذلك العطف عليه من غير إعادة الجار[1] .

ووافق أصحابَ هذا القول الجرميُّ[2] والزيادي[3] فأجازا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لكنهما اشترطا تأكيد ذلك الضمير فيجوز عندهما أن يقال: مررت بك أنت وزيد، ويمتنع أن يقال: مررت بك وزيدٍ. وذلك بالحمل على العطف على الضمير المرفوع؛ لشدة اتصالهما بما يتصلان به[4] .

وقد أجاب أصحاب القول الأول عن أدلة أصحاب القول الثاني بما يأتي:

أولاً: أن قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[5] يمكن أن يوجه الجر فيها بأحد توجيهات ثلاثة:

١ - أن قوله « والأرحام » ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بواو القسم، وجواب القسم هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[6]،[7].

٢ - أن «والأرحام» مجرور بباء مقدرة، والتقدير: وبالأرحام، فحذفت

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ٥٤، والدر المصون ٢/ ٣٩٦ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٨٧ .

(٣) انظر: المساعد ٢/ ٤٧٠، وشرح الأشموني ٣/ ١١٦ .

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٦، وحاشية الصبان ٣/ ١١٥ .

(٥) سورة النساء: ١ . بجر «الأرحام».

(٦) سورة النساء: ١ .

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، والإنصاف ٢/ ٤٦٧، وشرح المفصل ٣/ ٧٨ .

لدلالة الأولى عليها[1] .

٣ ـ أنها قراءة ضعيفة[2]، بل إن المبرد ردها، وقال: «لا تحل القراءة بها»[3] .

ثانياً: أن قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[4] يمكن أن توجه الآية بأحد توجيهين:

١) ـ أن «ما» ليست في موضع خفض، وإنما هي في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة، والتقدير: الله يفتيكم فيهن، ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم وهو القرآن[5] .

٢) ـ أن «ما» وإن كانت في موضع خفض إلا أنها معطوفة على «النساء» من قوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ لا على الضمير المجرور في قوله «فيهن»[6].

ثالثاً: أن قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[7] يجاب عنه بأن «المسجد الحرام» مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف

---

(١) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٢٧، والخصائص ١/ ٢٨٥، والإنصاف ٢/ ٤٦٧، وشرح المفصل ٣/ ٧٨ .

(٢) وصم كثير من البصريين وبعض الكوفيين قراءة من قرأ «والأرحامِ» مجرورة، بالتضعيف، والتخطئة وعدم التحسين، وتجويز القراءة بالرأي. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢، وجامع البيان ٤/ ٢٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣١، والحجة لأبي علي ٣/ ١٢١، وإعراب القراءات السبعة وعللها ١/ ١٢٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٦. والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤، ٥ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ٧٨، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤ .

(٤) سورة النساء: ١٢٧ .

(٥) انظر: الإنصاف ٤٦٧ .

(٦) انظر: المرجع السابق .

(٧) سورة البقرة: ٢١٧ .

على الهاء من «به» والتقدير: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام[1] .

رابعاً: أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار جائز في ضرورة الشعر، والأبيات المستشهد بها قد جاءت في ضرورة الشعر[2]، فلا حجة فيها، وبعض الأبيات خرجت بما لا يكون فيها العطف على الضمير المجرور، فمن ذلك: قول الشاعر: «فاذهب فما بك والأيام من عجب» الأيام مجرورة بواو القسم لا بالعطف على الكاف من بك[3] .

وكذا قول الشاعر: «أفيها كان حتفي أم سواها» ليست سواها في موضع خفض، بل هي في موضع نصب على الظرفية؛ لأن سوى لا تقع إلا منصوبة على الظرف[4] .

وأجاب أصحاب القول الثاني عن تعليلات أصحاب القول الأول في منعهم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بما يأتي:

أولاً: أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، لا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، وأيضاً لو كانت العلة هي شبهه بالتنوين لمنع من العطف على الضمير مطلقاً سواء كان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً وسواء أعيد معه الخافض أم لا؛ لأن التنوين كذلك[5] .

ثانياً: أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف، لم يجز أن يقال: رب رجل وأخيه، وكل رجل وضيعته، لامتناع أن يقال: رب أخيه ورجل، وكل ضيعة ورجل[6] .

---

(١) انظر: الحجة ٣/ ١٢٨، ١٢٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٨، وكشف المشكلات ١/ ١٥٩، ١٦٠، والإنصاف ٢/ ٤٧١، ٤٧٢ .

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣، والكامل ٢/ ٩٣، وجامع البيان ٤/ ٢٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٧، والأصول ٢/ ٧٩، وشرح المفصل ٣/ ٧٨ .

(٣) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٩ .

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٢ .

(٥) انظر: شواهد التوضيح ٥٣، ٥٤، والدر المصون ٢/ ٣٩٦ .

(٦) انظر: شواهد التوضيح ٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٦٦، ٦٦٧ .

أما ما ذهب إليه الجرمي والزيادي فقد ضعّفه الرضي بأمرين[1]:

(١) أن لم يسمع منه شيء يجيز القول به.

(٢) أن تأكيد المجرور بضمير الرفع خلاف القياس.

أما المجمع فقد وافق القائلين بجواز العطف على الضمير المجرور، من غير إعادة الجار أو وجود فاصل أو تأكيده بضمير منفصل، معتمداً على ما استدلوا به من الكلام الفصيح[2].

والذي أراه موافقة المجمع في اختياره لجواز العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام من غير إعادة للجار، أو تأكيده بضمير منفصل؛ لأمور:

(١) حمل بعض العلماء لآيات كثيرة عليه[3]، وقد قال الصيمري: «لا يحمل القرآن على شيء فيه عيب»[4].

(٢) أنه سمع قول العرب: ما فيها غيره وفرسِه.

(٣) كثرة ما ورد من الشعر عليه، يجعل القول بأنه ضرورة محال[5]. يضاف إليه تصرف الشعراء في حروف العطف، فمرة يكون العطف بالواو ومرة بلا، وثالثة بأن، مما يدل على جوازه في السعة كما جاز في الشعر[6].

(٤) ضعف ما علل به المانعون، لما سبق من الإجابة عنها.

(٥) ضعف إجابة المانعين عن أدلة المجيزين، فمن ذلك تناولهم لقراءة

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) انظر: (جواز العطف على الضمير المتصل المجرور) بحث للدكتور عبد الرحمن السيد، و(جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة مرفوعة ومجرورة) للدكتور شوقي ضيف، وهما البحثان اللذان قدما للمجمع في المسألة.

(٣) سبق ذكر نماذج منها.

(٤) التبصرة والتذكرة ١/١٤٧.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/٣٨٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ٢/٣٨٨، والدر المصون ٢/٢٩٦.

متواترة بالتضعيف والرد، مع كون ناقلها ثقة وسندها صحيحاً[1]. وأيضاً تكلفهم تخريج الآيات والأبيات التي احتج بها المجيزون، مما أدى بهم إلى صرفها عن ظاهرها، كما في قول الشاعر: «فاذهب فما بك والأيام من عجب»؛ إذ لا يتصور إرادة القسم وليس في الكلام جواب له مع وجود الفصل بين «من عجب» ومتعلقها بالقسم .

---

(١) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٢٨، والبحر المحيط ٣/٥٠٠ .

العطف بأم أو بأو بعد سواء

القرار :

«يجوز استعمال أم مع الهمزة وبغيرها وفاقاً لما قرره جمهور النحاة، واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية:

سواء عليّ أحضرت أم غبت، سواء عليّ حضرت أم غبت، سواء عليّ أحضرت أو غبت، سواء عليّ حضرت أو غبت، والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب (سواء)»[(١)] .

دراسة القرار :

تأتي همزة التسوية واقعة بعد سواء ونحوها، وذلك إذا صح حلول المصدر محلها[(٢)]، ويلزم العطف بعدها بأم المتصلة، فيقال مثلا: سواء عليّ أقام زيد أم قعد، وما أبالي أقام زيد أم قعد .

وممن نص على تعين العطف بأم في هذا الموضع: أبو علي الفارسي[(٣)] والسيرافي[(٤)] والأنباري[(٥)] وابن الحاجب[(٦)] وغيرهم[(٧)] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٢٢٧ .

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/ ٣١، المقتضب ٣/ ٢٨٧، ومعاني الحروف للرماني ٧٠، والحجة ١/ ٢٦٥، ٢٦٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٦، ١٠٧، وشرح الكافية ٤/ ٤٠٩، والمغني ٢٤، والجنى الداني ٣٢ .

(٣) انظر: الحجة ١/ ٢٦٥ .

(٤) انظر: شرح الكتاب ٤/ل٦٦ .

(٥) انظر: البيان ١/ ٥٠ .

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١١ .

(٧) انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٠٩، ٤١٣، وشرح قطر الندى ٣٠٥، والمغني ٦٣، وحاشية=

يقول أبو علي الفارسي عند قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[1]: «ولا يجوز في هذا الموضع (أو) مكان (أم)؛ لأن المعنى: سواء عليّ هذان ... »[2] .

ويقول السيرافي: « سواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت»[3] .

ولعل هذا ما يفهم من كلام سيبويه حين قال: « ومن هذا الباب، قوله: ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً، وسواء عليّ أبشراً كلمت أم زيداً. . . وإنما لزمت أم هاهنا؛ لأنك تريد معنى أيهما، ألا ترى أنك تقول: ما أبالي أي ذلك كان، وسواء عليّ أي ذلك كان، فالمعنى واحد»[4] .

وقد تحذف همزة التسوية وهي مرادة في المعنى، فيقال: سواء عليّ قام زيد أم قعد، كما حذفها الشاعر في قوله:

لَعَمْرُكَ ما أَدرِي وإنْ كُنتُ دارياً ... بسبعٍ رمينَ الجَمْرَ أم بثمانِ[5]

ويرد هنا سؤال وهو: هل يلزم بعد حذف الهمزة، العطف بأم أو يجوز أن يعطف بأو مع وجود كلمة سواء؟ للعلماء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: أنه يلزم العطف بأم بعد حذف همزة التسوية. وممن ذهب إلى هذا ابن هشام في المغني[6]، حيث خطأ الفقهاء في قولهم: سواء كان كذا أو كذا، ونبه إلى أن الصواب العطف بأم، ونقد الجوهري في استعماله (أو)

=الدسوقي على المغني ١/ ٤٤، وحاشية الشهاب على البيضاوي ١/ ٢٧٢ .

(١) سورة البقرة: ٦ .
(٢) الحجة ١/ ٢٦٥ .
(٣) شرح الكتاب ٤/ل٦٦ .
(٤) الكتاب ٣/ ١٧٠، ١٧١ .
(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه ٢٠٩، والكتاب ٣/ ١٧٥، والمقتضب ٣/ ٢٩٤، والمحتسب ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٨، المغني ٢٠، والخزانة ١١/ ١٢٢ .
(٦) انظر: ٦٣، وانظر: شرح القطر ٣٠٥ .

بدل (أم)[1] حيث قال الجوهري: « وتقول: سواءٌ عليّ قمت أو قعدت»[2]. وعد ما استعمله سهواً .

وظاهر كلام أبي علي الفارسي[3] منع العطف بأو في هذا الموضع .

ويمكن أن يحتج لمنع العطف بأو إذا لم تصاحب الهمزة سواء بثلاثة أمور:

١ ـ أن حذف همزة التسوية خارج عن القياس كما نقل ذلك ابن جني[4] عن أبي علي الفارسي عن أبي بكر ابن السراج، ونص على ضعفه الأنباري في البيان[5] .

٢ ـ أن الهمزة وإن كانت محذوفة، فهي في حكم الموجود لتقديرها .

٣ ـ أن كلمة سواء تقدمتها وهي تقتضي شيئين فصاعداً[6]، فيتعين ذكر (أم) المعادلة للهمزة المحذوفة. وامتنع مجيء (أو) لكونها لأحد الشيئين أو الأشياء، وهي تنافي التسوية[7] .

القول الثاني: أنه يجوز أن يعطف بأو بعد حذف الهمزة، فيقال: سواء عليّ قمت أو قعدت. ذكر ذلك السيرافي[8] وابن الحاجب[9] والرضي[10] .

---

(١) انظر: المغني ٦٣ .
(٢) الصحاح ٦/٢٣٨٦، وانظر: المغني ٦٣ .
(٣) انظر: الحجة ١/٢٦٥، ونقل عنه الشهاب القول بعدم جواز العطف بأو بعد سواء. انظر: حاشية الشهاب ١/٢٧٢ .
(٤) انظر: المحتسب ١/٥١ .
(٥) انظر: البيان ١/٥١، قال: « وهو ضعيف في كلامهم وإنما جاء في الشعر» .
(٦) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١١٥ .
(٧) انظر: شرح قطر الندى ٣٠٥، وحاشية الخضري ٢/١٠٠ .
(٨) انظر: شرح الكتاب ٤/ل٦٦ .
(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١١ .
(١٠) نظر: شرح الكافية ٤/٤١٣ .

يقول السيرافي: « فإذا كان بعدها[1] فعلان بغير استفهام عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت»[2].

واحتج أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ ـ إن ما ذكره الجوهري من قوله: « وتقول: سواء عليّ قمت أو قعدت».

٢ ـ قراءة ابن محيصن[3]: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[4]. حيث جاءت عليها أو مع دخول الهمزة، فمجيئها مع حذفها أولى.

٣ ـ أن أم تدل على أحد الشيئين كأو، فالذي يصحح أحدهما بعد سواء يصحح الآخر[5].

ورد أصحاب القول الأول ما استدل به أصحاب القول الثاني بأمرين:

(١) أن قراءة ابن محيصن شاذة جداً[6]، وما ذكره الجوهري وهم منه[7].

(٢) أن (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء بينما أم تأتي معادلة لما يقتضي التسوية في الحكم بين الشيئين أو الأشياء فلم يتفقا على الدلالة.

لكنّ السيرافي حمل الأسلوب على معنى الشرط وجوابه، فأجاز مجيء أو عاطفة إذا أسقطت الهمزة، فمن قال: سواء عليّ قمت أو قعدت، يكون كأنه

---

(١) يعني كلمة (سواء).
(٢) شرح الكتاب ٤/ل٦٦.
(٣) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١١٦، ومغني اللبيب ٦٣، ٦٤، وذكر أنها من رواية الزعفراني.
(٤) سورة البقرة: ٦.
(٥) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١/٢٧١، وحاشية الدسوقي على المغني ١/٤٤.
(٦) انظر: المغني ٦٣.
(٧) انظر: المرجع السابق.

قال: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، ويكون سواء خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء. يقول السيرافي: «وأما (أو) فدخلت في الفعلين لما فيهما من معنى المجازاة، فإذا قلت: سواء علىّ قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما علىّ سواء»[1].

أما المجمع فقد أجاز استعمال (أم) مع الهمزة وبغيرها، فيقال: سواء عليّ أحضرت أم غبت، وسواء علىّ حضرت أم غبت.

وأجاز استعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها أيضاً، فيقال: سواء عليّ أحضرت أو غبت، وسواء عليّ حضرت أو غبت. ورأى أن الفصيح هو استعمال الهمزة وأم في أسلوب (سواء).

والذي أراه ما يأتي:

أولاً: إذا وقعت همزة التسوية بعد سواء تعين أن يعطف بأم المعادلة، فيقال: سواء عليّ أقمت أم قعدت؛ لأنني لم أجد أحداً أجاز العطف هنا بأو، بل تكاد تجمع كلمة النحويين على العطف بأم[2]. أما قراءة ابن محيصن فهي شاذة و(أو) فيها بمعنى الواو كما ذكر العكبري[3].

ثانياً: إذا لم يقع بعد سواء همزة الاستفهام ووقع بعدها اسمان، فإنه يعطف بالواو[4]، نحو: سواء عليّ زيد وعمرو، وسواء عليّ الفهم وعدمه،

---

(١) شرح الكتاب ٤/ل٦٦، وانظر: شرح الكافية ٤/ ٤١٢، وحاشية الشهاب ١/ ٢٧٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢، ٣/ ٢١٧، ١٧١، والمقتضب ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٧٧، والأصول ٢/ ٥٨، والمسائل المنثورة ١٩٥، وشرح الكتاب ٤/ ل٦٦، و أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٦، ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١٢، ١٢١٦، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٤١٣، ٤١٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢١١، والمغني ٢٤، ٦٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٠٥، ٢٠٦، والجنى الداني ٣٢، ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/ ١٤٢، وهمع الهوامع ٥/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ١/ ١١٦، ١١٧.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٩٣.

يقول تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾[1] .

ثالثاً: إذا حذفت همزة التسوية بعد سواء، ووقع بعدها فعلان تعين العطف بأم المعادلة أيضاً، فيقال: سواء عليّ قمت أم قعدت، لقلة حذف همزة التسوية، وأنها مقدرة والمقدر كالثابت، ولبقاء معنى التسوية في الحكم مع حذف الهمزة .

أما ما ذكره السيرافي من حمل الأسلوب على معنى الشرط فلا يلزم المصير إليه؛ لأن مثل هذا الأسلوب فيه أربعة تخريجات ذكرها العلماء، يمكن أن يحمل على أيها، وهذه التخريجات هي:

١ ـ أن تكون سواء في نحو قولنا: سواء علي قمت أم قعدت، خبراً مقدماً، وما بعده مؤول بمصدر، يكون مبتدأ مؤخراً[2]، وهذا أحد المواضع التي يسبك فيها الفعل بلا سابك[3] .

٢ ـ أن تكون (سواء) مبتدأ، وما بعدها في محل رفع فاعل سد مسد الخبر[4]، والأولى ألا يعرب هذا الإعراب، إلا إذا اعتمد المبتدأ على شيء قبله، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾؛ لأنه خبر لإن في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ والمعنى يستوي عندهم الإنذار وعدمه[5]، مع ملاحظة أن في وقوع الجملة فاعلة خلافاً بين النحويين[6] .

٣ ـ أن تكون (سواء) مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر، ولم تحتج

---

(١) سورة الجاثية: ٢١ .
(٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٤، والبيان ١/ ٤٩، والدر المصون ١/ ١٠٥ .
(٣) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ١/ ١٤ .
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٧٧، والبحر المحيط ١/ ٧٧، والدر المصون ١/ ١٠٥، وتفسير البيضاوي مع حاشية الشهاب ١/ ٢٦٧ .
(٥) انظر: الدر المصون ١/ ١٠٥ .
(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ٧٧، ٧٨ .

هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى[1]. والتقدير في نحو: سواء عليّ قمت أم قعدت، سواء عليّ القيام والقعود .

٤ ـ أن تكون (سواء) خبراً لمبتدأ محذوف[2]، وتقدير الجملة: الأمران سواءٌ عليّ، قمت أم قعدت، وهو رأي السيرافي .

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٧٧، والحجة ١/٢٦٩، وشرح الكتاب ٤/ ل٦٦، والبحر المحيط ١/٧٨ .

(٢) انظر: شرح الكتاب ٤/ل٦٦ وشرح الكافية ٤/٤١٢، ٤١٣، وحاشية الشهاب ١/ ٢٦٧ .

استعمال (مع) و(الباء) مكان الواو في صيغتي افتعل وتفاعل

القرار :

«يجوز فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة افتعل أن يجاء بمع أو الباء بدل واو العطف. كما يجوز في الأفعال التي على صيغة (تفاعل) مما يدل على الاشتراك أن يؤتى بـ(مع) بدل العطف بالواو، بناءً على أن مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم، مما يدل عليه بالحرف العاطف»[(١)] .

دراسة القرار:

اختلف العلماء في جواز وقوع (مع) موقع الواو بعد فعل دال على الاشتراك، نحو قولهم: اجتمع زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو على قولين:

الأول: أجاز الكسائي[(٢)] أن يقال اختصم زيد مع عمرو، ورأى رأيه ابن بري[(٣)] وابن الحنبلي[(٤)] فأجازا أن يقال اجتمع زيد مع عمرو، وتخاصم زيد مع عمرو .

واحتج ابن بري[(٥)] لجواز وقوع مع موقع الواو أن الواو في نحو: اختصم

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٩٢، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٩٦ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل١١ .

(٣) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر ٤٩ .

(٤) انظر: بحر العوّام ١٨٩، ١٩٠ .

(٥) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر ٤٩ .

زيد وعمرو، هي واو المعية، وهي بمعنى (مع)؛ لأننا نقدرها بذلك، وهو نظير قولهم: استوى الماء والخشبة فإنه يجوز أن يقال: اختصم زيد مع عمرو؛ لأن اختصم واستوى فعلان دالان على المشاركة .

القول الثاني: منع الفراء[1] والحريري[2] وقوع (مع) موقع الواو بعد الفعل الدال على المشاركة في نحو: اختصم واجتمع واقتتل وتخاصم وتجادل، واحتج الحريري[3] لذلك بأمرين:

(١) أن الأفعال الدالة على المشاركة مما جاء على زنة افتعل وتفاعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعداً، وإذا أسند الفعل إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو، وإنما اختصت الواو بالدخول؛ لأنها دالة على معنى المشاركة في الفعل، فلما تناسب معنى الفعل والواو، استعملت الواو في هذا الموضع دون غيرها .

(٢) أن (مع) إنما تقع في المواطن التي يجوز أن يقع الفعل فيها من واحد، ويراد بها الإبانة عن المصاحبة التي لو لم تذكر لما عرفت، ولهذا لا يجوز أن يقال: اجتمع زيد مع عمرو، واصطحب زيد وعمرو معاً، للاستغناء عن لفظة (مع) بما دلت عليه صيغة الفعل .

أما وقوع الباء موقع الواو في صيغة (افتعل) فلم أجد من تحدث عنها من العلماء المتقدمين .

أما المجمع فقد أجاز أن يؤتى بعد صيغة (افتعل) الدالة على المشاركة، بمع أو بالباء بدل واو العطف، كما أجاز أن يؤتى بعد صيغة (تفاعل) الدالة على المشاركة بمع بدل العطف بالواو .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل١١ .
(٢) انظر: درة الغواص ٢٦، ٢٧ .
(٣) انظر: المرجع السابق ٢٦، ٢٧، ٢٨ .

واحتج لهذا بأنه مع والباء تفيدان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم الذي تدل عليه واو العطف .

والذي أراه منع وقوع (مع) موقع الواو بعد صيغتي (افتعل) و(تفاعل) الدالتين على المشاركة موافقة للفراء والحريري؛ لما ذكره الحريري من أن هاتين الصيغتين تقتضيان وقوع الفعل من اثنين فصاعداً مشتركين في ذلك الفعل، ومن ثم استغني بهما عن (مع)؛ ولأن ما احتج به ابن بري مبني على أنه يجوز أن تكون الواو بعدهما هي واو المعية، وهذا غير صحيح، إذ المفعول معه يشترط ألا يكون عامله مقتضياً للمشاركة[1]، ولأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن يقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب[2] .

أما نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، فلا تعني فيه استوى المساواة ولا التشريك، بل يراد منها الدلالة على مصاحبة ما بعد الواو لمعمول العامل السابق في زمان تعلقه به وإن لم يصاحب حكمه[3]، فهذا الاستواء لا يقتضي مساواة ولا مشاركة بينهما .

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٧ ، وأوضح المسالك ٧٧، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٥ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ل١١ .

(٣) انظر: حاشية الخضري على شرح الألفية لابن عقيل ٢/ ٢٩٦ .

حذف المعطوف عليه مع حتى في بعض التـعبيرات العصرية

القرار :

«تجيء (حتى) في بعض التعبيرات العصرية غير مسبوقة بمذكور يصح أن يكون ما بعد (حتى) غاية له. ومن أمثلة ذلك:

١ - الهزيمة تهدد إسرائيل، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها .

٢ - مجلس الأمن ينعقد وينفض، دون أن يعرض عليه حتى مشروع قرار .

٣ - لم يقرأ حتى الصحف .

٤ - لم ينجح في أن يكون حتى عضواً في مجلس القرية .

٥ - ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين .

وقد رأى المجمع أن (حتى) في الأمثلة السابقة عاطفة، والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام »[1] .

دراسة القرار :

ذكر كثير من العلماء مسألة حذف المعطوف عليه، ورأوا جوازه متى ما علم، يقول ابن مالك: « وقد يحذف المتبوع في هذا الباب ويترك التابع دليلاً عليه كقولك لمن قال: أضربت زيداً؟ نعم وعمراً، تريد: ضربت زيداً وعمراً»[2] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الثالثة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ١٣٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٦ .

وممن ذكر هذه المسألة: أبو علي الفارسي[١] وابن جني[٢] والفارقي[٣] والزمخشري[٤] وابن مالك[٥] وغيرهم[٦].

ونقل عن الكسائي[٧] والأخفش[٨] إجازة حذف المعطوف عليه إن كان المعطوف عليه عائد صلة الموصول منصوباً، نحو: جاءني الذي ضربت وعمراً.

ونبه ابن مالك[٩] وغيره[١٠] إلى أن حذف المعطوف عليه مع الواو كثير كقول العرب: وبك وأهلاً وسهلاً، لمن قال: مرحباً بك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[١١] أي لترحم ولتصنع على عيني[١٢].

وذكر ابن مالك أيضاً أن حذفه مع الفاء قليل، كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾[١٣] أي فضرب فانفلق، وجعل الزمخشري منه قوله تعالى:

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٠٠ .

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٣ .

(٣) انظر: تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ٧٦ .

(٤) انظر: الكشاف ١/ ٧٠، ٣/ ٤١١ .

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٦ .

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٤٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥٠، الارتشاف ٢/ ٦٦١، والمساعد ٢/ ٢٤٧٥، وأوضح المسالك ١٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤١، والتصريح ٢/ ١٥٥، وشرح الأشموني ٣/ ١١٧، ١١٨ .

(٧) انظر: همع الهوامع ١/ ٣١٤ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) انظر: التسهيل ١٧٨ .

(١٠) انظر: شرح الأشموني ٣/ ١١٨، والمساعد ٢/ ٤٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ٢٣٩ ـ ٢٤١، والبحر المحيط ١/ ٦٣٩، الدر المصون ٢/ ١٢٨، والهمع ٥/ ٢٧٤ .

(١١) سورة طه: ٣٩ .

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨١، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٢٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٣٢ .

(١٣) سورة الشعراء: ٦٣ .

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾[1] أي أنهملكم فنضرب، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [2] أي أعموا فلم يروا... فالفاء في الآيتين عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة .

وحذف المعطوف عليه مع أم المتصلة مثل حذفه مع الفاء، عد بعضهم منه قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾[3] أي أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم. وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ﴾[4] أي: آلكافر خير أم من هو قانت .

أما حذفه مع (أو) فنادر، وعليه قول الشاعر:

فَهَلْ لكَ أو مِنْ والدٍ لك قَبْلَنا ... يُوشِّحُ أولادَ العِشارِ ويَفْضُلُ[5]

أي: فهل لك من أخ أو من والدٍ .

هذا ما ذكره العلماء من حذف المعطوف عليه مع بعض الحروف، وهي: الواو، والفاء، وأو، وأم .

أما حذفه مع حتى فلم أجد من أجازه من العلماء ما عدا الرضي الذي قيده بأن يكون بعد حروف الجواب، ومثل بقوله: وتقول لمن قال: مات الناس، بلى حتى الأنبياء[6]. ولم يذكر لذلك شاهداً .

---

(١) سورة الزخرف: ٥ . انظر: الكشاف ٣/ ٤١١ .

(٢) سورة سبأ: ٩ . انظر: الكشاف ٣/ ٢٥٢ .

(٣) سورة البقرة: ٢١٤ . وانظر: البحر المحيط ٢/ ٣٧٢، والمغني ٦٥، والتصريح ٢/ ١٥٥ .

(٤) سورة الزمر: ٩ . وانظر: البحر المحيط ٩/ ١٨٩، وتفسير البيضاوي ٧/ ٣٣٠ .

(٥) البيت لأمية الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٣٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٦٧٠، والبحر المحيط ١/ ٦٣٨، والدر المصون ٢/ ١٢٨، والدرر اللوامع ٦/ ١٥٦ . والتوشيح: التزيين، ويفضل من الإفضال وهو الإحسان .

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٤٩ .

أما المجمع فقد ذهب إلى إجازة حذف المعطوف عليه مع (حتى) في بعض التعبيرات العصرية، وخرج (حتى) فيها على أنها عاطفة، ويقدر المحذوف من معنى الجملة، فقولهم: الهزيمة تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها. تقديره: الهزيمة تهدد إسرائيل يعترف بذلك كل الناس حتى المتعاطفون معها[1]. ويكون المحذوف المقدر فاعلاً. وقولهم: مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يعرض عليه حتى مشروع قرار. تقديره: مجلس الأمن ينعقد وينفض دون أن يعرض عليه شيء حتى مشروع قرار. فيكون المحذوف نائب فاعل. وهكذا في بقية الأمثلة.

والذي أراه أن ما ذهب إليه المجمع غير صحيح، لأمور:

الأول: أن العطف بحتى قليل عند البصريين[2]، أما الكوفيون فقد أنكروا مجيء حتى العاطفة[3].

الثاني: أن البصريين الذي أثبتوا حتى العاطفة، اشترطوا لها شروطاً، منها أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص[4]، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، والمؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة، وهذا القيد لم يتحقق في نحو ما مثل به المجمع. ومنها أن (حتى) لا تعطف الجمل، بل هي مختصة بعطف المفردات، لأن معطوفها يشترط أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، والجمل التي مثل بها المجمع خرجها على عطف الجمل.

أما بيت الفرزدق، وهو قوله:

فوا عَجباً حتّى كُليبٌ تَسُبُّنِي ... كأنّ أَباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[5]

---

(1) انظر: بحث (حتى في بعض التعبيرات العصرية) للدكتور محمد حسن عبد العزيز في كتاب: في أصول اللغة ٣/ ١٣٢، ١٣٣.

(2) انظر: الكتاب ١/ ٩٦، والمغني ١٧٣، والجنى الداني ٥٤٦.

(3) انظر: المغني ١٧٣، والجنى الداني ٥٤٦.

(4) انظر: التسهيل ١٧٥، والمغني ١٧٢، ورصف المباني ٢٥٨.

(5) انظر البيت في: ديوانه ٣٦١، والكتاب ٣/ ١٨، ومعاني القرآن للفرّاء ٤/ ١٣٨،=

فقد ذكر أبو حيان[1] أن حمله على العطف فيه نظر، وإنما هي استئنافية.

الثالث: أن الجمل التي مر التمثيل بها تكون صحيحة من غير (حتى)، فالوجه أنها مقحمة[2] بين الفعل والفاعل في الجملة الأولى وبين الفعل ونائب الفاعل في الجملة الثانية، وبين الفعل والمفعول في الجملة الثالثة، وبين كان وخبرها في الجملة الرابعة، وبين الفعل والجار والمجرور في الجملة الخامسة. و(حتى) لم ترد زائدة عند النحاة، فلهذا لو قلت في نحو: لم يقرأ حتى الصحف: لم يقرأ الصحف، كانت الجملة صحيحة نحواً ومعنى.

الرابع: أن الأصل امتناع حذف المعطوف عليه، ولا يحذف إلا لحاجة بدليل يدل عليه[3]، فإذا لم تقم الحاجة، ولم يدل دليل عليه امتنع حذفه، ولم يظهر غرض يصح لأجله حذف المعطوف عليه فيما ذكر من أمثلة، فيبقى الأصل على ما كان عليه من المنع.

الخامس: أنه لم يرد شاهد يدل على إجازة حذف المعطوف عليه مع حتى، ولا يصح أن نقيس (حتى) على الواو والفاء وأو وأم في حذف المعطوف عليه كما مر؛ لأنه قد ورد عن العرب حذف المعطوف عليه معها، وخرج عليها بعض الآيات، ولأن هذه الأحرف أكثر تمكناً في باب العطف من (حتى).

= والمقتضب ٢/ ٣٩، والأصول ١/ ٤٢٥، والمغني ١٧٣، وخزانة الأدب ٤/ ١١٤.

(١) انظر: البحر المحيط ١/٦٣٩، والدر المصون ٢/ ١٢٨.

(٢) ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن (حتى) في الجمل التي مثل بها المجمع أنها «كالزائدة الدودية في الجملة، والسلامة في بترها» انظر: في أصول اللغة. هامش. ٣/ ١٣١.

(٣) انظر شروط صحة الحذف في: المغني ٧٨٦ ـ٧٩٢.

إلغاء النصب بإذن

القرار :

«ورد النصب بإذن في كلام العرب، وورودها في القرآن بالفصل بـ(لا) ليس يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج، ولكن من المعزو إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل (إذن) مع استيفاء شروط الإعمال، وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء إلا أن ذلك موصوف بالقلة .

واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب»[1] .

دراسة القرار:

من نواصب الفعل المضارع (إذن) الحرفية[2]، كقولك: إذن أكرمَك، لمن قال: سأزورك غداً .

قال الشاعر :

ازْدُد حِـمَـارَكَ لا يـرتـعْ بـروضَـتِـنـا   إذنْ يُـردَّ وقَـيـدُ الـعَـيـرِ مَـكْـروبُ[3]

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٣٣، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٤٦ .

(٢) اختلف العلماء في نواصب الفعل المضارع، فالبصريون يرون أنها أربعة، والكوفيون يرون أنها عشرة، واختلفوا أيضاً في (إذن) أبسيطة هي أم مركبة؟ واختلفوا في ناصب المضارع بعدها، أبنفسها تنصبه أم بأن مضمرة؟

(٣) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي، انظر: الكتاب ١/ ٤١١، و المفضليات ٣٨٣، والأصمعيات ٢٢٨، والرواية فيها (فازجر حمارك)، وانظر: الصاحبي ١٩٨، وشرح=

واشترط العلماء لإعمال (إذن) النصب في الفعل المضارع ثلاثة شروط[1]:

الأول: أن تكون مصدرة .

الثاني: أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً .

الثالث: أن يتصل الفعل بها .

فإذا انتقض شرط من هذه الشروط لم تنصب المضارع، فلو وقعت حشواً في الكلام أهملت نحو قولك: أنا إذن أكرمُك، بالرفع. ولو دلت على الحال فإنها تهمل أيضاً نحو قولك: إذن تصدقُ جواباً لمن قال: أنا أحب زيداً .

وتهمل كذلك إن فصلت عن الفعل بغير القسم أو النداء أو لا، نحو: إذن في الدار أكرمُك، إذن يوم الجمعة أكرمُك[2] .

وإذا تحققت هذه الشروط فجمهور البصريين يجيزون إعمالها وإهمالها، والكثير عندهم الإعمال؛ لأن إهمال إذن مع تحقق الشروط قد روي لغة[3]، ووافقهم على ذلك أحمد بن يحيى ثعلب[4] .

يقول سيبويه: « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن

= ديوان الحماسة ١/ ٥٨٦، وشرح المفصل ٧/ ١٦، والتذييل والتكميل ٥/ ل٩٧ .

(١) ينظر في هذه الشروط: الأصول لابن السراج ٢/ ١٤٨، والإيضاح العضدي ٣١٠، ٣١١، والفصول لابن الدهان ٥٢، وكشف المشكل ١/ ٥٤٠، ٥٤١، وشرح التسهيل ٤/ ٢٠، وشرح الكافية ٤/ ٤٤، والبسيط ١/ ٢٣١، والارتشاف ٢/ ٣٩٦، ٣٩٧، والمغني ٣١، واللمحة البدرية ٢/ ٣٣٩، والجنى الداني ٣٦١، وشرح العوامل المائة للأزهري ٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨ .

(٢) خلافاً لابن عصفور حيث أجاز الفصل بالظرف. انظر: المقرب ١/ ٢٦٢ .

(٣) لم أجد من نسب هذه اللغة ، انظر: الكتاب ٣/ ١٦، الأصول ٢/ ١٤٩، والتسهيل ٢٣٠، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٤٤، ٤٦، والارتشاف ٢/ ٣٩٦، والجنى الداني ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٩٠، والمساعد ٣/ ٧٢، ٧٣ .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ل٩٥ .

أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبعدنّ ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل»[1] .

ويقول المرادي: « إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها»[2] .

ومنع إهمال (إذن) مع استيفاء الشروط: الكسائي[3] والفراء[4] ومن وافقهما كالزجاجي[5] والصيمري[6] وغيرهم[7] .

وردوا ما رواه عيسى بن عمر بأحد أمرين :

الأول: أنه فعل يدل على الحال لا الاستقبال، ذكر ذلك ابن طاهر في تجويز الرفع[8] .

الثاني: أنها لغة ضعيفة ومن ثم لا يحتج بها، ذكر ذلك ابن أبي الربيع[9] .

أما المجمع فقد أخذ برأي جمهور البصريين فأجاز إلغاء النصب بإذن مع استيفاء شروط إعمالها، مستنداً إلى ما يأتي:

١ ـ أنه عزي إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل إذن مع استيفاء شروط إعمالها .

---

(١) الكتاب ٣/١٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤/ ١٩٠ .
(٣) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٩٦ .
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٧٣ .
(٥) انظر: الجمل: ١٩٦ .
(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٣٩٦ .
(٧) انظر: الفصول الخمسون ٢٠٤، وكشف المشكل ١/ ٥٤١، وشرح المفصل ٧/ ١٦، والملخص ١٤٠، والارتشاف ٢/ ٣٩٩ .
(٨) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٩٦ .
(٩) انظر: الملخص ١٤٠ .

٢ ـ ما نسب إلى البصريين من قبول الإلغاء .

وما ذهب إليه المجمع هو الصواب؛ لأن ظاهر كلام سيبويه فيما نقله عن عيسى بن عمر أنه لغة لقبيلة من العرب، وما كان لغة لقبيلة من العرب جاز القياس عليه كما يقول أبو حيان[١]. ويقول المرادي: «إذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة»[٢]. والقاعدة تقول: ومن حفظ حجة على من لم يحفظ[٣] .

أما ما تأوله ابن طاهر من قول بعض العرب: « إذن أفعلُ ذاك» من أنه فعل يدل على الحال لا الاستقبال فهو ضعيف، إذ لا يلتبس مثل هذا التركيب على سيبويه ثم يزعم أن ذلك لغة[٤]، ويؤيده عليه يونس .

ومع هذا، فالقرار نص على أن الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب، والذي ينبغي للمتحدث والكاتب أن يتحرى ما كثُر استعماله عندهم .

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ١/ ل١٩٢، ١٩٣ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤/٣١٦ .

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل٩٦ .

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ل٩٦، والمساعد ٣/ ٧٢، ٧٣ .

وقوع المضارع جواباً وشرطاً للمّا

القرار:

«يجوز وقوع المضارع في جواب لمّا استئناساً بقول الفراء وابن عصفور، ويجوز وقوعه بعدها شرطاً توسعاً في التعبير»[1] .

دراسة القرار :

إذا جاءت (لمّا)[2] دالة على وجود لوجود، كقولنا: لما جاءني أكرمته، فإن معنى الشرط يلازمها[3]، ومن ثم تقتضي شرطاً وجواباً. يقول سيبويه: «وأما (لمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره»[4] .

أما شرطها فيتعين عند جمهور العلماء[5] أن يكون ماضياً؛ لأنها مختصة بالدخول عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[6] .

---

(١) صدر القرار في الدورة التاسعة والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين ، ص: ٢ .

(٢) اختلف العلماء فيها أحرف هي أم ظرف؟ انظر: المقتصد ٢/١٠٩٢، ١٠٩٣، والإيضاح ٣١٩، والإفصاح ١٤٩، ورصف المباني ٣٥٤، والمغني ٣٦٩، والجنى الداني ٥٩٤ .

(٣) انظر: المقتصد ٢/١٠٩٢، ورصف المباني ٣٥٤، وشرح ألفية ابن معط ٢/١١٥٢، والارتشاف ٢/ ٥٧٠ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٤ .

(٥) انظر: الأزهية ١٩٩، والمقتصد ٢/١٠٩٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٤٣، وشرح الكافية ٣/ ٢٣١، ورصف المباني ٣٥٤، والجنى الداني ٥٩٥ ،وشرح ألفية ابن معط ٢/١١٥١، والهمع ٣/ ٢١٩ .

(٦) سورة الإسراء: ٦٧ .

وجوّز المالقي[1] وأبو حيان[2] والمرادي[3] أن يليها فعل مضارع مجزوم بلم ،كقولنا: لما لم يقم قمت؛ لأن (لم) تقلب زمان المضارع إلى المضي، فهي داخلة على ماضٍ في المعنى .

وأما جواب (لمّا) إن كان فعلاً فلا يكون عند الجمهور إلا ماضياً ومنعوا أن يكون مضارعاً، نُقل هذا عن الكسائي[4] والأخفش[5] وإليه ذهب الزمخشري[6] وغيره[7] .

ويمكن أن يعلل لمنع مجيء شرطها وجوابها مضارعاً مثبتاً كونها موضوعة لبيان أن الجواب وقع لوقوع الشرط، فقولنا: لمّا جاءني أكرمْتُه، يدل على وقوع المجيء والإكرام[8]، ولهذا يتعين أن يكون الشرط والجواب ماضيين لفظاً ومعنى أو معنى فقط .

وجوّز الفراء[9] وابن عصفور[10] وابن مالك[11] والرضي[12] مجيء جواب (لمّا) الحينية مضارعاً، مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ

---

(1) انظر: رصف المباني ٣٥٤ .
(2) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٧١ .
(3) انظر: الجنى الداني ٥٩٥، ٥٩٦ .
(4) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٤ .
(5) انظر: المرجع السابق .
(6) انظر: الكشاف ٢/ ٢٢٦ .
(7) انظر: كشف المشكلات ١/ ٥٨٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٤٩، والارتشاف ٢/ ٥٧١، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥/ ١١٧، والهمع ٣/ ٢٢٠ .
(8) انظر: شرح الكتاب ٥/ ل١٩٥ .
(9) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣، وبحث (لما الحينية) ص: ٤ .
(10) انظر: المغني ٣٧٠ .
(11) انظر: التسهيل ٢٤١ .
(12) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٣١ .

﴿وَجَآءَتۡهُ ٱلۡبُشۡرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾[1] قالوا: إن (يجادلنا) جواب (لما) وهو مضارع.

يقول الفراء في الآية: «ولم يقل جادلنا. ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماضٍ كقولك: فلما أتاني أتيته، وقد يجوز: فلما أتاني أثبُ عليه؛ كأنه قال: أقبلت أثب عليه»[2].

وأجاب الجمهور عن هذه الآية بما يأتي:

(١) أن جواب (لمّا) هو (يجادلنا) لكنه من باب وضع المضارع موضع الماضي أو من باب حكاية الحال الماضية، وأصله: جادلنا[3].

(٢) أن الجواب محذوف تقديره: ظل أو أخذ أو شرع يجادلنا، فحذف اختصاراً لدلالة ظاهر الكلام عليه[4].

(٣) أن قوله (يجادلنا) حال من إبراهيم و(جاءته) حال ثانية، و(قد) مقدرة، وجواب (لمّا) محذوف تقديره: قلنا يا إبراهيم أعرض عن هذا[5].

(٤) أن (لمّا) تقلب المضارع إلى معنى المضي، كما أن (إن) الشرطية تقلب الماضي إلى معنى الاستقبال[6].

أما المجمع فقد أجاز وقوع المضارع شرطاً للما، كما أجاز وقوعه جواباً لها، فيجوز أن يقال عندهم: لما يطولُ الوقت يزدادُ الاهتمام، وأن يقال: لما

---

(١) سورة هود: ٧٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٥، والكشاف ٢/ ٢٢٦، وكشف المشكلات ١/ ٥٨٣، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٤٣، والبحر المحيط ٦/ ١٨٥، وقال: «وهذا أقرب الأقوال».

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٥، والكشاف ٢/ ٢٢٦، البحر المحيط ٦/ ١٨٥.

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٨٥، والدر المصون ٦/ ٣٦٠.

(٦) انظر: الكشاف ٢/ ٢٢٦، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥/ ١١٧.

يجيئك زيد فأكرمه، معتمداً على ما يأتي[1]:

(١) إجازة الفراء وابن عصفور وقوع المضارع جواباً للما .

(٢) أن الحاجة إلى التوسع في التعبير والكتابة العلمية والأدبية تجيز مجيء المضارع شرطاً للما .

والذي أراه منع مجيء المضارع شرطاً للما إلا إذا كان منفياً بلم؛ لأنها مختصة بالماضي، وأنه لم يسمع منه شيء. ومنع مجيء المضارع جواباً لها أيضاً، إلا إذا كان مؤولاً بالماضي، وذلك لأمور:

(١) أن (لما) باقية على اختصاصها بالماضي .

(٢) أن (يجادلنا) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ﴾[2] ليس مضارعاً باقياً على دلالته الحقيقية، بل هو مؤول بما يجعل الجواب ماضياً، يدل عليه أن الفراء نفسه صريح رأيه في الآية أن الجواب محذوف تقديره: أقبل يجادلنا يقول في قوله: (فلما أتاني أثبُ عليه): «كأنه قال: أقبلت أثب عليه»[3] وهو ما فهمه النحاس عنه[4]، وجعله قوله في الآية، وهو أحد التخريجات في الآية ـ كما سبق ـ .

(٣) أنه لم يُستدل لهذا الرأي بغير هذه الآية المحتملة .

(٤) أن القواعد ـ كما قال صاحب المباحث الكاملية[5] ـ لا تُنتقض بما يمكن رده إليها بنوع من التأويل، فإن التأويل أولى من خرم القاعدة» .

---

(١) انظر: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين، ص: ٢، و(لمّا الحينية) بحث الدكتور محمد حسن عبد العزيز .

(٢) سورة هود: ٧٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣ .

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩٥ .

(٥) المباحث الكاملية ١/ ٣٨٠ .

دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه

القرار :

«يجوز إدخال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل الخمسة كتب، والمائة صفحة والثلاثمائة دينار، والألف كتاب، استئناساً بورود مثله في الحديث كما في صحيح البخاري، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور، وإن عده الشهاب الخفاجي قبيحاً»[1] .

دراسة القرار :

ذهب جمهور النحويين إلى أن العدد إذا أضيف إلى معدوده، وأريد تعريفه، أدخلت (أل) المعرفة على المضاف إليه، فيقال: هذه ثلاثة الأثواب، ومائة الكتب[2] .

يقول سيبويه: « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون الأول به معرفة، وذلك قولك: ثلاثة أبواب، وأربعة أفلس، وأربعة أثواب، وكذلك تقول فيما بينك وبين العشرة، وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسة الأثواب،

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة التاسعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٨٢، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٦٩ .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٦، وإصلاح المنطق ٣٠٢، وأدب الكاتب ٢١٦، والمقتضب ٢/ ١٧٣، والأصول ١/ ٣١١، والجمل ١٢٩، والإيضاح العضدي ٢١٥، ٢١٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٦، ٤٨٧، والمخصص ١٧/ ١٢٥، ١٢٦، والمفصل ٢٧١، والفصول لابن الدهان ٢٨، والفصول الخمسون ٢٤٢، ٢٤٣، وشرح المفصل ٦/ ٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٧، التسهيل ١١٩، ١٢٠ .

وستة الأجمال . . .»[1] .

وأجاز الكوفيون دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه معاً[2]، فيقال:

هذه الثلاثة الأثواب، مستدلين لذلك بدليل سماعي وآخر قياسي:

فالسماعي ما رواه الكسائي من قولهم: الخمسة الأثواب[3]، وما حكاه الجرمي عن أبي زيد أن قوماً من العرب يقولونه[4] .

أما الدليل القياسي فقد قاسوه على الصفة المشبهة حيث دخلت الألف واللام على جزأيه في نحو: الحسن الوجه، عند الإضافة[5] .

ورد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[6]، وحملوا ما روي من ذلك على زيادة (أل) في الأول[7] .

وأجابوا عن أدلتهم بما يأتي:

أولاً: أن ما حكاه أبو زيد عن قوم من العرب نبّه على أنهم غير فصحاء[8]، والمنقول عن العرب الفصحاء إدخال الألف واللام على المضاف إليه، كقول الشاعر:

---

(١) الكتاب ١/٢٠٦ .

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٣٠٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٩٠، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٩٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/١١٠٨ .

(٣) انظر: التكملة ٢٦٣، والمفصل ٢٧١ .

(٤) لم أجده في النوادر لأبي زيد. انظر: أدب الكاتب ٢١٦، والتكملة ٢٦٣ .

(٥) انظر: المخصص ١٧/١٢٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢، والملخص ١/٤٢٧، والارتشاف ١/٣٦٦ .

(٦) انظر: أدب الكاتب ٢١٦، والمقتضب ٢/١٧٣، والجمل ١٣٠، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٩، والمساعد ٢/ ٩٠ .

(٧) انظر: الارتشاف ١/٣٦٦، والمساعد ٢/ ٩٠ .

(٨) انظر: أدب الكاتب ٢١٦، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢ .

وهلْ يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العمى ثلاثُ الأَثافِي والرسومُ البلاقعُ[1]

وقول الآخر :

مـا زالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـداهُ إِزارهُ فَـسَـمـا وأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأشْـبـارِ[2]

يقول المبرد: « ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية [3]».

ثانياً: أن إضافة ذي الألف واللام من الأعداد إلى ما بعده ضعيف في القياس، وضعفه من جهتين:

الأولى: أن الذين نقل عنهم نحو: الثلاثة الأثواب لم يقولوا النصف الدرهم، ولا الثلث الدرهم كما ذكر أبو زيد، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه[4] .

الثانية: ما حكاه المبرد من إجماع النحاة على عدم جواز إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة[5]، فكما لا يقال: جاءني الغلام زيد بالإضافة، فكذلك لا يجوز أن يقال: الثلاثة الأثواب بالإضافة .

ثالثاً: أن تشبيه الثلاثة الأثواب بالحسن الوجه غير صحيح؛ لأن المضاف في (الحسن الوجه) صفة مشبهة، وهي إحدى المشتقات، والإضافة فيها غير محضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بينما الإضافة في (ثلاثة الأثواب) محضة لا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام[6] .

---

(١) سبق تخريجه ص: ١٤٣ من هذا البحث .

(٢) البيت للفرزدق، انظر البيت في: ديوانه ٢٦٧، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والمقتضب ٢/ ١٧٤، والجمل ١٢٩، والحلل ١٧٥، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/ ٢٨ وفي المقتضب والجمل: (ودنا) مكان (فسما). ومعنى (فأدرك خمسة الأشبار): ارتفع وتجاوز حدّ الصبا.

(٣) المقتضب ٢/ ١٧٣ .

(٤) انظر: أدب الكاتب ٢١٦، وشرح المفصل ٢/ ١٢٢ .

(٥) انظر: المقتضب ٢/ ١٧٣ .

(٦) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٧ وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١١٠٨ .

أما ما ذكره ابن أبي الربيع عن الفراء من إجازة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه قياساً، فيقال: الثلاثة أثواب[1]. فلعله من لازم قوله إذ أجاز الثلاثة الأثواب حملاً على (الحسن الوجه)، فيلزم أن يجيز الثلاثة أثواب حملاً على إجازة (الحسن وجهٍ) بالإضافة .

وجمهور النحويين على منع دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، فقد حكى ابن عصفور والسيوطي الإجماع على ذلك[2]، وعده ابن قتيبة والحريري خطأ[3]. وذكر الرضي والشهاب الخفاجي أنه قبيح[4] .

أما المجمع فقد ذهب إلى جواز دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، استئناساً بورود مثله في الحديث، فقد جاء في بعض الأحاديث: « ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار»[5]. وفي حديث آخر: « ثم قام فقرأ العشر آيات»[6]. وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور[7] .

والذي أراه عدم جواز دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه لما يأتي:

(١) أن الحديث: « ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار» خرجه

---

(١) انظر: الملخص ١/٤٢٧ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٣٧، والهمع ٥/٣١٤ .

(٣) انظر: أدب الكاتب ٢١٦، ودرة الغواص ٩٣، ٩٤ .

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٢١٦، وحاشية الشهاب على درة الغواص ١٣٥ .

(٥) خرجه البخاري وغيره، وهذا اللفظ في صحيح البخاري، كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها، ٣/٥٦ . ورواه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ٣٤٨، لكن بلفظ: « ثم قدم الرجل الذي كان تسلف منه فأتاه بألف دينار».

(٦) هذا اللفظ خرجه البخاري في صحيحه، كتاب العمل في الصلاة، باب الاستعانة باليد في الصلاة ٢/٥٨، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ١/٥٢٧ .

(٧) انظر: حاشية الشهاب على درة الغواص ١٣٥ .

ابن مالك على ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أن يكون الأصل (بالألف ألف دينار) ثم حذف المضاف وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه، وأبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الجر.

الثاني: أن يكون الأصل جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع ثم حذفت اللام من الخط؛ لأنها أصبحت بالإدغام دالاً.

الثالث: أن يكون (الألف) مضافاً إلى دينار، والألف واللام زائدتان، فلهذا لم يمنعا من الإضافة.

والوجه الأخير هو الذي خرج عليه بعض البصريين ما ورد من قولهم: الثلاثة الأثواب، بدخول (أل) على المضاف والمضاف إليه معاً، بحمله على زيادة الألف واللام في الأول، وهو الذي يمكن أن يوجه به الحديث الآخر من قوله: «ثم قام فقرأ العشر آيات».

(٢) أن فيه مخالفة للقياس، حيث دخلت الألف واللام على الأول من المتضايفين دون الثاني، فهي من إضافة المعرفة إلى النكرة، وهذا لا نظير له في الإضافة اللفظية ولا الإضافة المعنوية[2].

(٣) أن ما نسب إلى الفراء ليس قولاً له، بل هو لازم قوله، والصحيح أن لازم قول العالم لا ينسب إليه[3].

وأما ما نسبه المجمع إلى ابن عصفور تبعاً لما نقله الشهاب الخفاجي عنه فقد تبين لي خطؤه، لأن ابن عصفور صرح بأن دخول (أل) على المضاف دون

---

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٥٧ ـ ٦٠.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٣٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢١٦، ٢١٧ والملخص ١/ ٤٢.

(٣) انظر في هذه المسألة: شرح مختصر الروضة ٣/ ٦٣٩ ـ ٦٤١، وفي الفرق بين القول والتخريج ٣/ ٦٤٤.

المضاف إليه ممنوع بإجماع، حيث يقول: « وأما الوجه الثاني وهو: الثلاثة رجال، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة»[1] .

(1) شرح جمل الزجاجي ٢/٣٧ .

وقوع العدد وصفاً لمعدوده وجواز موافقته له في التذكير والتأنيث

القرار :

«من أراد في الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة في مراعاة قواعد العدد، من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً جاز استعمال كلتا الصورتين إذا قدم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفةً»[(١)] .

دراسة القرار :

ذكر بعض العلماء أن من الأشياء التي ينعت بها العدد، وممن ذكر ذلك سيبويه[(٢)] وابن السراج[(٣)] والصيمري[(٤)] والسيرافي[(٥)] والزمخشري[(٦)] وغيرهم[(٧)] .

يقول سيبويه: « هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الثامنة والعشرين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٦١، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٦٣ .

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨، ٢٩ .

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٢٧، ٢٨ .

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٧٦، ١٧٧ .

(٥) انظر: شرح الكتاب ٢/ل١٦٥ .

(٦) انظر: المفصل ٩٥ .

(٧) انظر: شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ١١٢، ١١٣، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، والإيضاح شرح المفصل ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٥، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨٧، ٢٨٨، والارتشاف ٢/ ٥٨٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٩، وحاشية الصبان ٤/ ٦ .

ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه، وذلك قولك: مررت بحية ذراعٌ طولها، ومررت بثوب سبعٌ طوله، ومررت برجل مائةٌ إبلُه، فهذه تكون صفات كما كانت خيرٌ منك صفة، يدلك على ذلك قول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة، فجعلوا مائة صفة»[1].

واستشهد بقول الأعشى:

لَئِنْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بِسُلَّمِ[2]

واستدل غيره بالحديث عن المصطفى ﷺ أنه قال: « الناس كإبلٍ مائة. . . »[3].

واختلف العلماء في جواز القياس على ما سمع من مجيء العدد نعتاً، فذهب ابن السراج[4] وغيره[5] إلى قصره على السماع، وهو ما يفهم من عبارة سيبويه حيث يقول في نحو: مررت برجل مائة إبله، «فاختير الرفع فيه»[6]. وتكون الجملة هي النعت، ولمنعهم القياس عليه ثلاثة أسباب:

---

(١) الكتاب٢/٢٨ .

(٢) البيت للأعشى، انظر: الصبح المنير ٩٤، والكتاب ٢/٢٨، والأصول ٢/٢٧، والمخصص ٩/٩، وشرح المفصل ٢/٧٤، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/ ١٠٥ . الجب: البئر، والقامة: مقدرا طول الرجل، وأسباب السماء: نواحيها. والشاهد: جعله ثمانين نعتاً لجب، لأنها في تأويل عميق وطويل .

(٣) أخرج الحديث الإمام أحمد في مسنده ٢/٧، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة. باب قوله: (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة) ٢/١٩٧٣ . ومعنى الحديث: أن الناس متساوون ليس لأحد منهم فضل في النسب بل هم أشباه كالإبل المائة.

(٤) انظر: الأصول ٢/٢٨ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣١٥، والارتشاف ٢/ ٥٨٧، ٥٨٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٩ .

(٦) الكتاب ٢/٢٨ .

(١) أن الذين نقل عنهم النعت قلة، يقول سيبويه: «ومنهم من يجره[1] وهم قليل»[2] .

(٢) أن الناقل عنهم وهو يونس لم يوثقهم، يقول سيبويه: «وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة»[3] .

(٣) أن الأصل في النعت أن يكون بالمشتق، وأسماء الأعداد جامدة[4]، ففيها خروج عن الأصل .

وأجاز ابن يعيش[5] والرضي[6] القياس على مجيء العدد نعتاً لكثرة الوارد منه[7]، ويؤولونه بمشتق، فيقولون في نحو: «لئن كنت في جبٍ ثمانين قامةٍ» أي: طويل وعميق، وفي نحو: الناس كإبل مائة، أي: كثيرة، كما يؤولون المنسوب إذا وقع نعتاً بمشتق، فنحو: مررت برجل دمشقي: أي منسوب إلى دمشق. وكما يؤول الكوفيون المصدر إذا وقع نعتاً بمشتق أيضاً، فنحو: هذا رجل عدل: أي عادل .

أما مسألة تذكير العدد وتأنيثه إذا تقدم عليه المعدود فلم أطلع إلا على نص نقله الصبان عن النووي فيما حكاه عن النحاة: «أن المعدود لو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف، تقول: مسائل تسع، ورجال تسعة، وبالعكس»[8] .

---

(١) يعنى مائة من قولهم: مررت برجل مائة إبله .
(٢) الكتاب ٢/ ٢٨ .
(٣) الكتاب ٢/ ٢٩ .
(٤) انظر: الأصول ٢/ ٢٤، ٢٥، واللمع ١٣٩، والتسهيل ١٦٨، والمساعد ٢/ ٤١٠ـ ٤١٢ .
(٥) انظر: شرح المفصل ٢/ ٧٤ .
(٦) انظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٥، ٣/ ٢٨٧ .
(٧) انظر: شرح المفصل ٢/ ٧٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩٥، ٣/ ٢٨٧ .
(٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٦١ .

أما المجمع فقد ذهب إلى جواز القياس على ما سمع من النعت بالعدد، وإلى جواز تذكير العدد وتأنيثه إذا تقدم عليه المعدود؛ تسهيلاً لمن أراد الكتابة العلمية .

والذي أراه أن النعت بالعدد موقوف على السماع؛ لأن هذه المسألة تحتاج إلى إحصاء لما ورد عن العرب من أمثلة ودراسة كل مثال على حدة، ومعرفة عدد الأمثلة التي تخرج عليه .

أما مسألة موافقة العدد لمعدوده في التذكير والتأنيث إذا تقدم عليه فلم أقف على مسموع يحتج به، أو نص لعلماء العربية في بيان وجه الأخذ به، بل إن الرضي يقول في شرح الكافية: « بقيت التاء الدالة على تأنيث ما لحقته دالة على تأنيث موصوفة، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، لكونها صفة الجمع، والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين؛ فإنهما لايقعان صفة للجمع، فقيل: رجال ثلاثة كرجال ضاربة . . .»[1]. ويفهم من نص الرضي أن مسألة مخالفة العدد لمعدوده في التذكير والتأنيث بين الثلاثة والعشرة لازمة سواء تقدم العدد على معدوده أم تأخر .

---

(١) شرح الكافية ٣/ ٢٨٨ .

إضافة أدنى الأعداد إلى جمعي التصحيح

القرار:

«يرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح (مذكراً أو مؤنثاً) أو إلى جمع تكسير، وصفاً كان أو غير وصف، استناداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك»[1].

دراسة القرار:

منع بعض العلماء مجيء أدنى العدد مضافاً إلى جمع التصحيح صفة كان أوغير صفة، يقول سيبويه في منع مجيء الصفة مضافاً إليها أدنى العدد: «هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصف، تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قرشيون، وثلاثةٌ مسلمون، وثلاثةٌ صالحون، فهذا وجه الكلام؛ كراهية أن تجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر ...»[2].

ويقول ابن مالك في شرح التسهيل: «ولاتضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح ...»[3].

وعلى هذا كثير من المتأخرين[4]، غير أنهم استثنوا أربع مسائل يضاف فيهن أدنى العدد إلى جمع التصحيح إذا لم يكن وصفاً:

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في دورته الخامسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/١٠٣، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاما): ١٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/٥٦٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٩٦ .

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٩٠، ٢٩١، وتوضيح المقاصد ٤/٣٠٧، ٣٠٨،

المسألة الأولى: إذا كان جمع التكسير للكلمة مهملاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾[2]،[3] فإن سماء وبقرة لم يسمع لهما جمع تكسير.

الثانية: إذا جاور ما أهمل تكسيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ﴾[4] فإنه قد سمع تكسير سنبلة على سنابل، ولكن لما جاورت قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾[5] حسن مجيئها مجموعة جمع تصحيح[6].

الثالثة: إذا كان تكسير الكلمة غير مقيس نحو: ثلاث سعادات، فإن جمع سعاد على سعائد خلاف القياس؛ لأن (فعائل) إنما يطرد في المؤنث بعلامة، نحو: رسالة ورسائل[7].

الرابعة: إذا كان تكسير الكلمة قليل الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾[8] فتكسير آية على آي جائز ولكن استعماله قليل[9].

أما إضافة أدنى العدد إلى الوصف من جمع السلامة فقد منعه سيبويه[10] - كما مر - وتبعه المبرد[11] وابن عصفور[12] والرضي[13] والمرادي[14]، يقول ابن

وأوضح المسالك ١٧٢، وشرح الأشموني ٤/ ٦٥، ٦٦، والتصريح ٢/ ٢٧٢ .

(١) سورة البقرة: ٢٩ .
(٢) سورة يوسف: ٤٣ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦، والارتشاف ١/ ٣٥٩، والتصريح ٢/ ٢٧٢ .
(٤) سورة يوسف: ٤٣ .
(٥) سورة يوسف: ٤٣ .
(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٦، والمساعد ٢/ ٧١، والتصريح ٢/ ٢٧٢ .
(٧) انظر: الارتشاف ١/ ٣٦٠، وشرح الأشموني ٤/ ٦٦، والتصريح ٢/ ٢٧٢ .
(٨) سورة النمل: ١٢ .
(٩) انظر: التصريح ٢/ ٢٧٢ .
(١٠) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٦ .
(١١) انظر: المقتضب ٢/ ١٨٣ .
(١٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٢ .
(١٣) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٩٠ .
(١٤) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٣٠٨ .

عصفور: « فإن كان صفة فالأحسن فيه الإتباع، نحو: ثلاثةٌ قرشيون، ثم يليه النصب على الحال، نحو: ثلاثةٌ قرشيين، ثم الإضافة، نحو: ثلاثةُ قرشيين، وهو أضعفها»[1]. ومن ثم فلا يقال: ثلاثةُ صالحين، وأربع كريمات .

وعلل بعض العلماء المنع بما يأتي:

١ ـ أن المطلوب من التمييز بيان الجنس، والصفات لا تؤدي ذلك المعنى[2] .

٢ ـ أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف من جمع السلامة يؤدي إلى أن تستعمل الصفة استعمال الأسماء وذلك بإيلائها عاملها، والصفة لا تستعمل استعمال الأسماء قياساً[3] .

وأطلق بعض العلماء القول بإجازة إضافة أدنى العدد إلى جَمعي التصحيح، منهم ابن يعيش حيث يقول: « فما كان لأدنى العدد أضيف إلى ما بني لجمع أدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة، وأدنى الجموع أفعال وأفعل وأفعلة وفعلة، والجمع السالم المذكر والمؤنث، فتقول: عندي ثلاثة أجمال، وأربعة أفرخ، وخمسة أرغفة، وتسعة غلمة، وعشرة أحمدين وست مسلمات . . .»[4] .

وممن أطلق القول بذلك ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح[5] وابن القواس[6] والسيوطي[7] وقيده ابن عصفور[8] فيما إذا لم يكن جمع

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٢ .
(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٩٠، ٢٩١ .
(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٢ .
(٤) شرح المفصل ٦/ ١٩، وانظر: المقتضب ٢/ ١٨٣ .
(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٩٠ .
(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٩٨ .
(٧) انظر: همع الهوامع ٤/ ٧٦، ٧٧ .
(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١، ٣٢ .

السلامة وصفاً .

أما المجمع فقد أجاز إضافة أدنى العدد إلى جمعي التصحيح وصفاً كان أو غير وصف، مستنداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك

والذي أراه أن إضافة أدنى العدد إلى جمع السلامة إذا لم يكن وصفاً لا تمتنع، وذلك لأمور:

الأول: ما ذكره بعض العلماء من أن إضافتها إلى جمع القلة أمر غالب، وإضافتها إلى جمع السلامة قليل، وبعضهم أطلق إجازة ذلك من غير تحديد، ولعل هذا يفهم من عبارة المبرد حيث يقول: « اعلم أنه كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة»[1] .

الثاني: أن المسائل التي ذكرها العلماء في إضافة أدنى العدد إلى جمع التصحيح إذا لم يكن وصفاً، ما هي إلا تخريج لما ورد، ويمكن أن يحمل عليها وعلى غيرها من التخريجات ما يمكن استعماله، كقولنا: ثلاثة زيدين، وأربع هندات .

الثالث: أن جمعي التصحيح يدلان على القلة كدلالة تلك الأبنية الأربعة عليها[2] .

أما إضافة أدنى العدد إلى الوصف من جمعي التصحيح فلا تصح؛ لما علل به العلماء من أن المراد من التمييز هو بيان الجنس والصفات لا تؤدي معنى الجنسية، وأنه يؤدي أيضاً إلى استعمال الصفات استعمال الأسماء وهو أمر غير مقيس[3] .

---

(١) المقتضب ٢/١٨٣ .

(٢) انظر: المقتضب ٢/١٥٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣١، وشواهد التوضيح ٩٠، ٩١، وشرح الأشموني ٤/١٢١ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٦٦، والتعليقة ٤/٦٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣٢، والملخص ٤٢٨ .

إضافة أدنى الأعداد إلى جمع الكثرة

القرار :

«يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب، لما صرح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير، لما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشعر وكلام العرب»[1] .

دراسة القرار :

تضاف أدنى الأعداد (وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما) إلى ما بعدها بثلاثة شروط، وهي:

١ ـ أن يكون المضاف إليه جمعاً. ٢ ـ أن يكون مكسراً. ٣ ـ أن يكون من أبنية القلة. فيقال: ثلاثة أفلس، وسبعة صبية، وأربعة أقفال، وعشرة أرغفة.

يقول ابن السراج: « أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلى العشرة، فأنت تضيفه إلى الجمع الذي بني لأدنى العدد نحو: ثلاثة أثواب، وأربعة أفلس، وخمسة أكلب . . .»[2] .

ولهذا فقد منع بعض العلماء من إضافة أدنى الأعداد إلى جمع الكثرة إلا في الضرورة، فسيبويه حين سأل الخليل عن قولهم: ثلاثة كلاب، قال: «يجوز

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ١٢١ .

(٢) الأصول لابن السراج ١/ ٣١١، وانظر هذه الشروط في: الإيضاح العضدي ٢١٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢، والمقتصد ٢/ ٧٢٩، ٧٣٠، والمفصل ٢٦٩، وشرح المفصل ٦/ ٢٥، والتسهيل ١١٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٦، والمساعد ٢/ ٧١، ٧٢، وشرح الأشموني ٤/ ٦٥، ٦٦ .

في الشعر، شبهوه بثلاثة قروء ونحوها، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب، كأنك قلت: ثلاثةُ عبدي الله»[1] .

وتبعهما على هذا: أبو علي الفارسي[2] والصيمري[3] وعبد القاهر الجرجاني[4] والزمخشري[5] وغيرهم[6] .

واستثنى العلماء مسألتين جاء فيهما أدنى العدد مضافاً إلى جمع الكثرة .

الأولى: أن يكون جمع القلة مهملاً، نحو: ثلاث جوارٍ، وأربعة رجالٍ، وخمسة دراهم[7] .

الثانية: أن يكون جمع القلة للكلمة شاذاً في القياس أو في السماع، فينزل منزلة المعدوم، ويعدل عنه إلى جمع الكثرة[8]. ومثلوا له بكلمة (قروء) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[9]، فقالوا: إن قروء جمع قرء بالفتح، وهي تجمع جمع قلة على أقراء[10] ولكنه شاذ .

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٢٤ .
(٢) انظر: المسائل المشكلة ٥١٦، ٥١٧ .
(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢، ٤٨٣ .
(٤) انظر: المقتصد ٢/ ٧٢٩، ٧٣٠ .
(٥) انظر: المفصل ٢٦٩ .
(٦) انظر: شرح المفصل ٦/ ٢٥، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٢٩، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٩٨، وأوضح المسالك ١٧١، ١٧٢ .
(٧) انظر: المقتضب ٢/ ١٥٧، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢، ٤٨٣، والمقتصد ٢/ ٧٣٠ .
(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٥، وشرح المفصل ٦/ ٢٥، وتوضيح المقاصد ٤/ ٣٠٦، ٣٠٧، وأوضح المسالك ١٧٢ .
(٩) سورة البقرة: ٢٢٨ .
(١٠) جاءت أحاديث كثيرة جمعت فيها كلمة (قرء) على (أقراء) منها قول النبي ﷺ: «اجلسي أيام أقرائك» رواه الإمام أحمد في مسنده ٦/ ٢٠٤، وانظر: سنن أبي داود ١/ ١٩٨، ٢١٣، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث مادة (قرأ) ٥/ ٣٤٤ .

ومثلوا بكلمة (شسوع) في نحو: ثلاثة شسوع، فقالوا: إنها جمع شِسْع، وشسع يجمع جمع قلة على أشساع كحمل وأحمال، ولكن قل استعمال أشساع فعُدل عنه إلى شسوع[1].

واعترض المبرد ما ذهب إليه الخليل من أن إضافة أدنى العدد إلى جمع الكثرة في نحو: ثلاثة كلاب خاص بالشعر بقوله: « والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة: أقراء، قال اللّه جل وعلا: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ فهذا ينقض قوله: إنما يجوز في الشعر»[2].

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار[3] بأن الخليل وجه قولهم: ثلاثة كلاب بتوجيهين:

التوجيه الأول: أن يكون من وضع الكثير موضع القليل، فثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب، كما قالوا: ثلاثة قروء، جعلوا جمع الكثرة للقليل والكثير لأنهم لم يستعملوا جمع القلة له وهو أقراء، فشبهوا كلاباً به، وهو ما عناه الخليل بأنه خاص بالشعر .

الثاني: أن يكون على معنى الإضافة إلى الجنس، كما يقال: ثوب خزّ، وباب ساج، والمعنى ثوب من الخز، وباب من الساج، هذا جائز في الكلام والشعر، وقد نص سيبويه في موضع آخر على جوازه حينما قال: « وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب، كما تقول هذا صوت كلابٍ: أي هذا من هذا الجنس، وكما تقول: هذا حب رمان»[4].

واستشهد بقول الراجز :

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٧٢، وشرح الأشموني ٤/٦٦، والتصريح ٢/ ٢٧٢ .

(٢) انظر نص المبرد في: الانتصار ٢٤٣ .

(٣) انظر: الانتصار ٢٤٤، وشرح المفصل ٦/ ٢٥، والملخص ١/ ٤٢٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٦٩ .

كـأنَّ خِـضـيَـيـهِ مـن الـتَّـدلْـدُلِ ظَرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنتا حَنظَلِ[1]

والمعنى الأخير طرده المبرد أيضاً في المقتضب وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[2] .

وتبين من هذا أن المبرد وافق الخليل فيما ذهب إليه من أن إضافة أدنى العدد إلى جمع الكثرة بحمله على معنى الجنس، وتقدير (من) معه، جائز في الكلام والشعر، غير أن أبا علي الفارسي[3] وابن مالك[4] تعقبا المبرد في ذلك، بأنه لو صح هذا التأويل في كل ما أضيف إلى جمع الكثرة من أدنى العدد لم يكن في تقييد الإضافة بجمع القلة معنى؛ لأن كل جمع كثرة صالح لما ذكر[5]، فيقال: سبعة بحار وخمسة صبية على إرادة معنى سبعة من البحار وخمسة من الصبية، وتبعهما أبو حيان[6] وابن عقيل[7] والمرادي[8] .

وقد جاءت عبارات لبعض العلماء تدل على أن مجيء أدنى العدد مضافاً إلى جمع القلة هو الكثير وهو الأحسن، وإضافته إلى جمع الكثرة هو القليل، يقول ابن عصفور: « والمعدود لا يخلو من أن تكون له جمع قلة خاصة، أو

---

(١) الرجز لخطام المجاشعي، انظر: الكتاب ٣/٥٦٩، وإصلاح المنطق ١٦٨، والمقتضب ٢/١٥٣، والفصيح لثعلب ٣١٤، وفرحة الأديب ص: ١٥٨، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٣٤١، والمفصل ٦/١٨، والخزانة ٧/٤٠٠ . التدلدل: التعلق والاضطراب. وظرف العجوز: جراب تجعل فيه ما تحتاج إليه. الشاهد فيه: أنه أضاف الاثنين إلى حنظل وهو اسم جنس، وجاز هذا لأنه على تقدير: ثنتان من الحنظل، وقد حمل عليه سيبويه قولهم ثلاثة كلاب على تقدير: ثلاثة من الكلاب .

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨ . وانظر: المقتضب ٢/١٥٦، ١٥٧ .

(٣) انظر: المسائل المشكلة ٥١٧ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٩٧ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٣/ل١٢٠ .

(٧) انظر: المساعد ٢/٧٣ .

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٤/٣٠٧ .

جمع كثرة خاصة، أو الجمعان معاً، فإن كان له أحدهما: أضفته إليه بالضرورة، وإن كان له جمعان فالأحسن أن تضيفه إلى جمع القلة»[1].

أما المجمع فقد أقر ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب، بناءً على البحث الذي قدمه الأستاذ محمد شوقي أمين إلى لجنة الأصول في المجمع، وقد استدل الباحث لجواز المسألة بما يأتي[2]:

الأول: ما صرح به الزمخشري[3] وابن يعيش[4] وابن مالك[5] وابن الناظم[6] من أنه قد يستعار جمع الكثرة للقلة.

الثاني: أن جمع الكثرة مشتمل على جمع القلة وما فوقه، واستدل له بما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ﴾[9]. وما ورد في الحديث من قول الراوي: «فأفرغ على كفيه ثلاث مرار»[10]، وقوله:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١، وانظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٢/ ٢٣٣، والفصول لابن الدهان ٢٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٢٧، والتذييل والتكميل ٣/ل١٢٠.

(٢) انظر: البحث الذي كتبه الأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان: «حكم أبنية الكثرة في تمييز العدد المضاف». في: في أصول اللغة ٣/ ١٢٢، ١٢٥.

(٣) انظر: المفصل ٢٦٩، حيث يقول: «وقد يستعار جمع الكثرة في موضع جمع القلة».

(٤) انظر: شرح المفصل ٦/ ٢٥.

(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٩٠، ٩١.

(٦) انظر: شرح الألفية ٧٢٧.

(٧) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٨) سورة هود: ١٣.

(٩) سورة القصص: ٢٧.

(١٠) رواه البخاري من حديث حمران مولى عثمان ـ رضي الله عنه ـ أنه رأى عثمان يفعل ذلك ـ كتاب الوضوء، باب الوُضوء ثلاثاً ثلاثاً: ١/ ٤٨. ورواه مسلم: كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله: ١/ ٢٠٥.

«ثم يصب على رأسه ثلاث غرف»[1]. وقول الآخر: «جعلن رأس بنت رسول - صلّى اللّه عليه وسلّم - ثلاثة قرون»[2]. كما استدل بما ورد في الشعر من قول الشاعر:

فكانَ مَجِنّي دونَ مَنْ كُنْتُ أَتقي ثلاثَ شخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[3]

كما اعتمد على ما ذكره بعض النحاة من قولهم: «ثلاثة كلاب»[4].

والذي أراه موافقة المجمع في قبول ما شاع استعماله من إضافة أدنى العدد إلى غير الوصف من جمع الكثرة من غير تأويل، فيقال: ثلاثة كتب، وأربعة غلمان، وخمسة جمال، لما يأتي:

الأول: ما استدل به المجمع من أدلة، وهي:

١ - تصريح بعض النحاة بجواز استعارة جمع الكثرة للقلة.

٢ - دلالة جمع الكثرة على القليل والكثير استناداً إلى ما سمع من آيات، وأحاديث، وكلام العرب.

الثاني: تصريح بعض النحاة بأن إضافة أدنى العدد إلى جمع الكثرة قليل،

---

(١) رواه البخاري من حديث عائشة - رضي اللّه عنها -: كتاب الغسل، باب الوضوء قبل الغسل: ١/ ٦٨، ورواه مسلم بلفظ «حفن على رأسه ثلاث حفنات» كتاب الحيض، باب صفة غسل الجنابة ١/ ٢٥٣.

(٢) رواه البخاري من حديث أم عطية - رضي اللّه عنها - كتاب الجنائز، باب نقض شعر المرأة: ٢/ ٧٤. ورواه مسلم بلفظ: «مشطناها ثلاثة قرون» كتاب الجنائز، باب في غسل الميت: ١/ ٦٤٧.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر البيت في: شرح ديوانه ١٠٠، والكتاب ٣/ ٥٦٦، والمقتضب ٢/ ١٤٦، وأمالي الزجاجي ١١٨، والخصائص ٢/ ٤١٧، والإنصاف ٢/ ٧٧٠، وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٤. والمجن: الترس، والمُعْصِر هي الجارية أول ما أدركتْ وحاضتْ. وفي الكتاب (فكان نصيري) بدل (مجني) أي مانعي وساتري، ويروي بصيري جمع بصيرة وهي الترس، حيث أضاف أدنى العدد وهو (ثلاث) إلى جمع الكثرة وهو (شخوص).

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٢٤، والمقتضب ٢/ ١٥٦، ١٥٧.

وما كان كذلك لم يمنع من قبول ما شاع منه[1].

الثالث: أن علة المنع ـ عند من قال بها ـ أن يطابق المعدود العدد في دلالته على القلة، ويشاكله في العلة؛ لأن التفسير يكون على حسب المفسر[2]. وهذه علة غير ملزمة في المنع إذ يرد عليها: إجازة بعض العلماء أن يضاف أدنى العدد إلى اسم الجمع بإطلاق كقولهم: ثلاثة رهط[3]، وما حكى أبو حيان عن بعض البصريين من قولهم في نحو: خمسة أثواب: «المعدود من ثلاثة إلى عشرة وما بينهما، إما أن يكون جامداً أو صفة، فإن كان جامداً فالأحسن فيه الإضافة مثل: ثلاثة رجال، ثم الفصل بمن نحو: ثلاثةٌ من الرجال، ثم النصب على التمييز نحو: ثلاثةٌ رجالاً»[4].

أما إضافة أدنى العدد إلى الوصف من جمع الكثرة فلا تصح لأمرين ذكرهما العلماء:

الأول: أن المراد من التمييز هو بيان الجنس، والصفات لا تؤدي هذا المعنى[5].

الثاني: أن إضافة أدنى العدد إلى الوصف يؤدي إلى أن تستعمل الصفة استعمال الأسماء وذلك بإيلائها عاملها، والصفة لا تستعمل استعمال الأسماء قياساً[6]، ولهذا لا يقال: ثلاثة ظرفاء، ولا أربعة صُبُر، ولا خمسة بَررة.

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٢٧، وانظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٢/ ٢٣٣، والفصول لابن الدهان ٢٨، فقد مثلا لإضافة الأعداد إلى تمييزها بجمع الكثرة.

(٢) انظر: المسائل المشكلة ٥١٦، وشرح المفصل ٦/ ٢٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٩٩.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٦٥، والتصريح ٢/ ٢٧٠.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ل١١٩.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٦، والمقتضب ٢/ ١٨٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٢، والملخص ٤٢.

تأنيث أدنى العدد بالتاء وجر المعدود بمن

القرار :

«ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز جر المعدود بمن»[1] .

دراسة القرار :

ذكر بعض العلماء أن أصل العدد قبل تمييزه بمعدود أن يكون مؤنثاً بالتاء[2]، نحو: ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد، وعللوا ذلك بأمور:

١ ـ أن أصل وضع الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن تكون مؤنثة، وأصل التأنيث أن يكون بالتاء فجاء على أصله، فيقال: ثلاثة نصف ستة[3] .

٢ ـ أن العدد نفسه يدل على مضاعفة المعدود، وجاءت علامة التأنيث لتشعر بالمبالغة في ذلك، وهي معه بمنزلة التاء مع نحو: علامة ونسابة، حيث تشعر بقوة المبالغة في الصفة[4] .

٣ ـ لما كان مسمى العدد أمراً ذهنياً مجرداً صار بمنزلة ما لا يعقل، والإخبار عن جمع غير العقلاء كالإخبار عن المؤنث المفرد[5]، فأنت تقول:

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/١٠٩، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٦٥ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/١٨، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٩، وشرح التسهيل ٢/٣٩٨، والملخص ٤٢١، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٨٦ .

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٩، والملخص ١/٤٢١، وشرح الكافية للرضي ٣/٢٨٦ .

(٤) انظر: المقتضب ٢/١٥٥، وشرح المفصل ٦/١٩ .

(٥) انظر: شرح المفصل ٦/١٩ .

البيوت كبيرة، كما تقول: الغرفة كبيرة، فلذلك أنث .

وإذا ميز العدد، وكان من الثلاثة إلى العشرة فإنه يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بإلحاق العدد علامة التأنيث إن كان المعدود مذكراً وحذفها إن كان المعدود مؤنثاً، فيقال: خمسة رجال[1]، وخمس تفاحات، وأربعة من القوم، وثلاثة من المخاض، وأربعة من الغنم، وثلاث من البط .

قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[3] .

يقول سيبويه في هذا: « اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث، وذلك قولك: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، وخمسة أفراس، إذا كان الواحد مذكراً . . . وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء، وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث، وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة . . . »[4] .

وقد ذكر العلماء لتفريقهم بين المذكر والمؤنث في تمييز أدنى العدد أسباباً كثيرة أهمها:

١ ـ أنه لما كان الأصل في الأعداد التأنيث ـ كما مر ـ والتذكير فرع عنه؛ وكان التذكير أعلى رتبة من المؤنث، فكأنه أصل له، ناسب أن يؤتى مع

---

(١) التذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال المفرد، فإن كان مفرد المعدود مؤنثاً ذكر عدده، وإن كان مفرده مذكراً أنث عدده. ويعتبران مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما. انظر مثلا: التصريح ٢/ ٢٧٠، ٢٧١ .

(٢) سورة البقرة: ١٩٦ .

(٣) سورة الحاقة: ٧ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٥٧ .

المعدود المذكر بالأصل وهو العدد المؤنث بالتاء، وحذفت التاء من العدد مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته[1] .

٢ ـ ذهب الفراء[2] إلى أن التاء تثبت في عدد المذكر وتسقط في عدد المؤنث؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة دال على الجمع معنى، وقد وجد في الجموع ما هو مذكر ويجمع بتاء التأنيث، وما هو مؤنث ويجمع بغير تاء التانيث، فقالوا في جمع المذكر: صبي وصبية، وغلام وغلمة، ورغيف وأرغفة، وقرد وقردة، وحجر وحجارة، فأثبتوها في العدد المذكر حملاً على ما شابهها من تلك الجموع .

٣ ـ ذهب أبو حاتم السجستاني[3] إلى أنهم إنما أدخلوا التاء في عدد المذكر ولم يدخلوها في عدد المؤنث لأن العدد كله مؤنث، والتأنيث فيه ثقل، فأدخلوا تاء التأنيث مع المعدود المذكر، لأنه أخف من المعدود المؤنث، ولم يدخلوها مع المعدود المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث، فاجتمع في نحو: ثلاثة رجال، ثقل العلامة في العدد وخفة المعدود المذكر، واجتمع في نحو: ثلاث نسوة خفة العدد لخلوه من علامة التأنيث وثقل المعدود لأنه مؤنث، فكان سبب التفريق أنهم كرهوا أن يجمع بين ثقيلين .

---

(١) انظر: التكملة ٢٦٠، وشرح المفصل ١٨/٦، والملخص ٤٢١/١ .

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٢/ ٢٣٣، ٢٣٤، وذكر هذا الرأي في التبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠، من غير نسبة، وقريب من هذا الرأي ما ذهب إليه ابن مالك من أن أسماء العدد من أسماء الجماعات كزمرة وفرقة وأمة وعصبة وفئة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٨، والمساعد ٢/ ٧٤ .

(٣) انظر: المذكر والمؤنث ٥١ ونقله عنه ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٢/ ٢٣٤، وذكر هذا الرأي من غير نسبة الصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠ .

٤ ـ ذكر ابن عصفور أن العدد مؤنث لأنه جماعة وسبب تأنيث عدد المذكر أنه لو كان بغير تاء لأوهم أنه مذكر؛ لأنه مضاف إلى مذكر ولفظه مذكر والعدد هو المعدود في المعنى، فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام[١] .

أما مميز أدنى العدد فله حالتان:

الأولى: أن يجر بمن، وذلك إذا كان اسم جنس أو اسم جمع[٢]، تقول: عندي ثلاثة من الغنم وثلاث من البط، ولقيت عشرة من القوم معهم عشرة من الإبل. ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾[٣]. وسمع جره بالإضافة[٤] في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[٥] وفي الحديث: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»[٦] .

الثانية: أن يجر بالإضافة، وحقه حينئذ أن يكون جمع تكسير من أبنية القلة[٧]، فيقال: ثلاثة أعبد، وثلاث جوارٍ .

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٠٩٩ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٢، والمقتضب ٢/ ١٨٤، والجمل ١٣٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٧، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٠٠، ٣٠١، وأوضح المسالك ١٧٠، وشرح الأشموني ٤/ ٦٥ .

(٣) سورة البقرة: ٢٦٠ .

(٤) انظر: التكملة ٢٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٧، والتصريح ٢/ ٢٧٠، واختلف العلماء في جواز القياس على ما سمع منه، فمنعه قوم، وأجازه قوم على قلة، وفصل آخرون فقالوا: إن كان يستعمل للقليل فقط فيجوز القياس فيه، وإن كان يستعمل للقليل والكثير لم يجز. انظر: التصريح ٢/ ٢٧٠ .

(٥) سورة النمل: ٤٨ . وانظر: البحر المحيط ٨/ ٢٥٠ .

(٦) رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد الخدري، انظر الحديث في: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة، ٢/ ١٢٥، وصحيح مسلم، كتاب الزكاة ١/ ٦٧٣ .

(٧) انظر: الأصول ١/ ٣١١، والإيضاح العضدي ٢١٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢، والمفصل ٢٦٩ .

أما المجمع فقد ذهب إلى جواز تأنيث أدنى العدد، وجواز جر المعدود بمن لأنه ليس في أقوال النحاة ما يمنع من ذلك، فيقال: ثلاثة من الرجال، وثلاثة من النساء.

وكان الأستاذ محمد شوقي أمين قد قدم بحثاً[1] للمجمع أجاز فيه تأنيث أدنى العدد، وجر المعدود بمن، معتمداً على أمرين:

الأول: أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجروراً بمن نحو: ثلاثة من الرجال كما استظهره الرضي[2]. وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[4] وجاء من الشعر قول الشاعر:

بخمسٍ مئينٍ من دنانيرَ عُوِّضَتْ ... عَنِ العَنْزِ ما جادت بها كَفُّ حَاتِمِ[5]

وقول الآخر:

ورَافِضَة تَقُولُ بشِعْبِ رَضْوى ... إمَامٌ خَابَ ذلكَ مِنْ إمَامِ

إمَامٌ مَنْ لَه عشرون ألفاً ... مِن الأتراك مُشْرَعَة السهامِ[6]

الثاني: أن المعدود إذا كان محذوفاً مقصوداً أو مجروراً بمن خرج من أن يكون تمييزاً، ولهذا لا تعمل قاعدة المخالفة بينه وبين العدد في الجنس، ومن

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٣/ ١١١ ـ١١٦، وهو بعنوان: «حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن في أدنى العدد».

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٨٨.

(٣) سورة آل عمران: ١٢٥.

(٤) سورة الحجر: ٨٧.

(٥) انظر: حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدودين في أدنى العدد في: في أصول اللغة ٣/ ١١٣.

(٦) نسب في المرجع السابق لكثير عزة، وليس في ديوانه.

ثم جاز ترك التاء في اسم العدد إذا كان المعدود مذكراً عند جمهور النحاة، وجاز إثبات التاء في المؤنث عند بعضهم[1].

والذي أراه أنه يجب الإبقاء على القاعدة التي توصل إليها النحويون من التفريق في تمييز أدنى الأعداد بين المذكر والمؤنث سواء كان مجروراً بالإضافة أم مجروراً بمن لما يأتي:

الأول: أن التفريق بين المذكر والمؤنث في تمييز أدنى الأعداد قاعدة أصيلة قد اطردت في كلام العرب، التزمها النحاة ولم أر من شذ عنها[2].

الثاني: أن ما استدل به الباحث من جواز جر المعدود بمن مطلقاً لا يسوغ بناء قاعدة نحوية جديدة؛ لأن قوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[3] ليست في هذا الباب؛ لأن المحذوف هو متعلق (من الملائكة) وتقديره: يمددكم بخمسة آلاف ملك من الملائكة[4]. وقد ذكر السيوطي أن تمييز المائة والألف يجوز جرهما بمن[5]، تقول: عندي مائة من الإبل وألف من الدراهم ومثله قول الشاعر: « بخمس مئين من دنانير...» وقول الآخر: « إمام من له عشرون ألفاً...» .

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٦١، فقد نقل عن السيد الصفوي في شرح الكافية جواز إجراء قاعدة المخالفة وتركها عند حذف المعدود المذكر وخرج على هذا النقل جواز إثبات التاء مع المعدود المؤنث .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٥٧، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٥١، وأدب الكاتب ٢١٤، والمقتضب ٢/ ١٥٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٣٣، والتكملة ٢٦٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٨٢، واللمع ٢٢٧، والمخصص ١٧/ ٩٨، ١٠٠، والمفصل ٢٦٧، ٢٦٨، والفصول لابن الدهان ٢٨، وأسرار العربية ٢١٨، وشرح المفصل ٦/ ١٨، ١٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٨، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨٦ ـ٢٩٣، والملخص ١/ ٤٢٠، ٤٢١، والتذييل والتكميل ٣/ل١٢٢، والمساعد ٢/ ٧٤ .

(٣) سورة آل عمران: ١٢٥ .

(٤) انظر: إعراب القرآن وبيانه ٢/ ٤٧ .

(٥) انظر: همع الهوامع ٤/ ٧٦ .

أما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[١]. فقد ذكر الشيخ النجار[٢] أن جر المعدود بمن في هذه الآية لنكتة بلاغية حيث إن في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ روعة وجمالاً لا يوجدان في قولنا سبع مثانٍ، ويقول: «كم بين قولنا: فلان عالم وفلان من العلماء»[٣].

واختلف المفسرون في المراد من السبع في الآية على أقوال[٤]:

قيل إنها الطوال، وقيل آل حميم، وقيل إنها الصحائف (وهي الأسباع)، وقيل هي المعاني التي نزلت في القرآن: الأمر والنهي والبشارة والنذارة وضرب الأمثال وتعداد النعم، وأخبار الأمم، وقيل هي آيات الفاتحة.

وجمهور المفسرين[٥] على اختيار الرأي الأخير؛ لقوله ﷺ: «الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين هي السبعُ المثاني والقرآنُ العظيم»[٦].

وما ذهب إليه جمهور المفسرين يرجح أن (من) في الآية بيانية، فتكون (المثاني) جمع مثناة ومذكرها مَثْنى وهو كل شيء يثنى: أي يجعل اثنين من قولك: ثنيت الشيء ثنياً، ويقال لركبتي الدابة ومرفقيها مثاني. والمثاني في الآية

---

(١) سورة الحجر: ٨٧.

(٢) في بحثه الذي قدمه للمجمع بعنوان «جنس العدد». انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر: ٧٧ ـ ٧٩.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس عشر: ٧٨.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري ١٤/ ٥١، ٥٤، ٥٧، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٦، ٣٧، وتفسير البيضاوي ٥/ ٣٠٦، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٣، ٤٩٤.

(٥) انظر: جامع البيان ١٤/ ٥٧، ٥٨، والوسيط للواحدي ٣/ ٥١، والجامع لأحكام القرآن ١٠/ ٣٧، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٤، وحاشية الشهاب ٥/ ٣٠٦، وفتح القدير ٣/ ١٤١، ١٤٥.

(٦) أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما من حديث أبي سعيد بن المعلّى وأبي بن كعب. رضي الله عنهما.. انظر: صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في فاتحة الكتاب، ٥/ ١٤٦، وسنن الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب، ٥/ ١٥٥.

القرآن كله، والمعنى: وآتيناك سبع آيات مما يثني بعض آيه بعضاً ويتلو بعضه بعضاً[1]. وقيل إن (المثاني) جمع مُثنى بضم الميم على زنة مُفعل من أثنى الرباعي بمعنى الثناء، فيكون معنى الآية: وآتيناك سبع آيات مما يثنى بها على الله تعالى[2].

فنخلص إلى أن سبعاً في الآية جاءت وفق قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث.

الثالث: أن ما ذكره الباحث عن الرضي من استظهاره أن من صور استعمال العدد أن يؤتى بالمعدود مجروراً بمن نحو: ثلاثة من الرجال عبارة يوضحها ما ذكره أبو حيان عن بعض البصريين من أن معدود الثلاثة والعشرة وما بينهما «إما أن يكون جامداً أو صفة، فإن كان جامداً فالأحسن فيه الإضافة، مثل: ثلاثةُ رجال، ثم الفصل بمن نحو: ثلاثةٌ من الرجال، ثم النصب على التمييز نحو: ثلاثةٌ رجالاً»[3]. فليست عامة في الإتيان بالمعدود مجروراً بمن في كل موضع.

الرابع: أن المعدود إذا لم يُذكر وكان مقصوداً أجاز فيه بعض العلماء[4] حذف التاء مع المذكَّر خاصة، معتمدين على ما روي من قوله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال ...»[5]. فإن (ستاً) يراد بها ستة أيام فلما جاء العدد مذكراً، والمعدود المحذوف مفرد مذكر، جعلوا تلك قاعدة، وهي جواز حذف التاء في المذكر خاصة، فيقال: صمت خمساً تريد أياماً، وحكى

---

(١) انظر: جامع البيان ١٤/ ٥٩، وتفسير البيضاوي ٥/ ٣٠٦، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٣.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي وحاشية الشهاب ٥/ ٣٠٦، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ل١١٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٥١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٢٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠، والتذييل والتكميل ٣/ل١٢٢، والمجموع شرح المهذب ٦/ ٣٧٨، وقال: «وهذا مما لا خلاف في جوازه».

(٥) أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما من حديث أبي أيوب الأنصاري. انظر: صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً لرمضان، ١/ ٨٢٢. وسنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في صوم ستة أيام من شوال، ٢/ ٨١٢، ٨١٣.

الكسائي عن أبي الجراح: «صمنا من الشهر خمساً»[1]. ومثله ما حكاه الفراء عن بعضهم: «صمنا عشراً من شهر رمضان»[2]. والمعروف أن الذي يصام إنما هو الأيام، والأيام مفردها مذكر.

وفرع بعض العلماء المتأخرين[3] من تلك القاعدة مسألة إثبات التاء مع المؤنث فمنعه بعضهم، وجوزه آخرون، والذي يدل على أن هذه المسألة أخذت بطريق دلالة المفهوم من المسألة السابقة أمور:

١ ـ أنه لم يُرو شاهد لمسألة إثبات التاء مع المؤنث.

٢ ـ أن التقي السبكي خصص استثناء حذف المعدود المذكر فيما إذا كان المحذوف لفظة (أيام)[4] فقط لأنه لم يسمع غيرها.

٣ ـ أن العلماء الذين أجازوا حذف التاء مع المذكر خاصة صرحوا أن الفصيح أن يكون كما لو ذكر، فتقول: صمت خمسة تريد أياماً، وسرت خمساً تريد ليالي[5].

ومن ثم لا يمكن أن يستدل بهذه المسألة التي لم تثبت لإجازة قاعدة جديدة.

الخامس: أن ما ذكر من جواز إثبات التاء مع المعدود المؤنث قد جاء مخالفاً للمشهورمن كلام العرب وفيه خروج عن القواعد العامة التي ضبطها

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠، والتذييل والتكميل ٣/ل١٢٢، وتوضيح المقاصد ٤/ ٣٠١.

(٢) معاني القرآن ١/ ١٥١، وانظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٢/ ٢٥٠، والتذييل والتكميل ٣/ل١٢٢ وتوضيح المقاصد ٤/ ٣٠١.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٦١.

(٤) انظر: حاشية ياسين العليمي على التصريح ٢/ ٢٦٩، وحاشية الصبان ٤/ ٦١.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤/ ٣٠١، ٣٠٢، وشرح الأشموني ٤/ ٦١، والتصريح ٢/ ٢٦٩.

العلماء، وما ذهب إليه المجمع ليس عليه دليل من السماع يحتج به، وليس عليه دليل من القياس يمكن أن يركن إليه، ولا يعرف من البصريين والكوفيين من قال به، فلهذا ينبغي أن يتوقف في قبوله، وقد قال ابن مالك في مسألة انفرد الزمخشري برأيه فيها: « إن ما ذهب إليه في هذه المسألة لا يعرف من البصريين والكوفيين معوّل عليه فوجب ألا يلتفت إليه»[1] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٠٢ .

حذف همزة الاستفهام

القرار :

«يجري في الاستعمال المعاصر حذف همزة الاستفهام في مثل قولهم: كتبت الدرس؟ محمد في الفصل؟ اكتفاءً بالنبر وطريقة الأداء، أو بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة .

وترى اللجنة جواز ذلك لما ورد من أمثلته في المأثور اللغوي شعره ونثره، ولما نص عليه جمهرة النحاة»[1] .

ووافق المؤتمرون على هذا القرار في الاستفهام الحقيقي دون الإنكاري[2].

دراسة القرار :

للعلماء في حذف همزة الاستفهام ثلاثة أقوال :

القول الأول: ذهب جمع من العلماء إلى منع حذف همزة الاستفهام إلا إذا كان معها أم المعادلة، وخص بعضهم حذفها في الشعر، وهو ظاهر كلام سيبويه حيث يقول في قول الشاعر:

كَذَبَتْكَ عينُكَ أمْ رأيتَ بواسطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا[3]

---

(۱) صدر القرار في الدورة الحادية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين: صفحة القرارات، ومجلة اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢٨، ٢٩، ص ٢٣٢ .

(۲) انظر التقرير الذي كتبه الدكتور عدنان الخطيب عن وقائع المؤتمر في الدورة الحادية والخمسين، في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢٨، ٢٩، ص ٢٣٢ .

(۳) البيت للأخطل، وهو في شعره ٨٤، والكتاب ٣/ ١٧٤، والمقتضب ٣/ ٢٩٥، والمسائل المنثورة ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٧، والصاحبي ١٦٧، وأمالي ابن=

«ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف»[1] .

وهو ما يفهم من كلام المبرد عند حديثه عن قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ داريا ... بسبعٍ رَمينَ الجمرَ أَمْ بثمانِ[2]

فقال: « فليس على الإضراب، ولكنه أراد: أبسبع؟ فاضطر فحذف الألف وجعل أم دليلاً على إرادته إياه، إذ كان المعنى على ذلك»[3] .

بل إن المبرد ينكر أن يكون قول الشاعر:

ثمّ قالوا: تُحِبُّها؟ قلتُ: بَهْراً ... عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ[4]

جاء على حذف همزة الاستفهام في قوله :(تحبها)؛ لأن حذف الهمزة خطأ فاحش، ووجه البيت على أنه كلام مثبت لا استفهام فيه، والمعنى:- أنت تحبها، أي: قد علمنا ذلك[5]. وأيد هذا الرأي النحاس[6] وابن السيد البطليوسي[7] وابن يعيش[8] وابن الحاجب[9] وابن عصفور[10] والرضي[11]

= الشجري ٣/١٠٩، والمغني ٦٦، وخزانة الأدب ١١/ ١٣١ .

(١) الكتاب ٣/ ١٧٤ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٩٤ .

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظره في: ديوانه ٣٠، والكتاب ١/ ٣١١، والكامل ٢/ ٧٨٨، والخصائص ٢/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٧، وشرح المفصل ١/ ١٢١، والمغني ٢٠، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٣ .

(٥) انظر: الكامل ٢/ ٧٩٢ .

(٦) انظر: إعراب القرآن ٣/ ١٧٦، ١٧٧ .

(٧) انظر: الاقتضاب ٣/ ١٨٠ .

(٨) انظر: شرح المفصل ٨/ ١٥٤ .

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٠ .

(١٠) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٨ .

(١١) انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٠٤ .

وابن أبي الربيع[1] .

وعلة منع حذف همزة الاستفهام أن الهمزة جاءت لمعنى، وحذف حروف المعاني ليس بقياس، وقد جاءت نائبة عن قولنا (أستفهم)، فلو حذفت الهمزة لكان اختصاراً لها، وهي قد اختصرت من الجملة، واختصار المختصر ممنوع منه؛ لأنه إجحاف بالكلمة[2] .

القول الثاني: ذهب ابن القواس[3] والمرادي[4] إلى أن حذف همزة الاستفهام يطرد إذا كان بعدها أم المتصلة فقط، وذلك لكثرته في المنقول من النظم والنثر .

يقول المرادي: «والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم المتصلة لكثرته نظماً ونثراً»[5] ثم أورد ما يدل على ذلك .

القول الثالث: ذهب الأخفش[6] إلى إجازة حذف همزة الاستفهام سواء كان بعدها (أم) أم لم تكن، بشرط أمن اللبس وقال في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[7] «هذا استفهام، كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها؟»[8] .

ويمكن أن يعد الفراء في القائلين بهذا القول؛ لأنه ذهب إلى حذف همزة

---

(١) انظر: البسيط ١/ ٣٥٢ .

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧٦، ١٧٧، والمحتسب ١/ ١٥١ .

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١١٤٠ .

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٤، ٣٥ .

(٥) الجنى الداني ٣٥ .

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٥، ٦٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧٦، والمغني ٢٠، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٣ ـ ٣٥ .

(٧) سورة الشعراء: ٢٢ .

(٨) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٥، ٦٤٦ .

الاستفهام في التوبيخ، فقال في قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾[١]: «وقد تطرح ألف الاستفهام من التوبيخ ومثله قوله: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾[٢] يستفهم بها ولا يستفهم، ومعناهما جميعاً واحد[٣]».

وإذا جاز حذفها في التوبيخ كان حذفها في التقرير أولى، ونسب أبو جعفر النحاس[٤] إلى الفراء إجازة حذف الهمزة في أفعال الشك، لأنه حكى قولهم: ترى زيداً منطلقاً؟ بمعنى: أترى؟، وإن كان الأخفش الأصغر[٥] قد اتهم الفراء بأنه أخذ هذا عن العامة .

وأطلق القول بحذف همزة الاستفهام ابن شقير[٦] وابن فارس[٧] والزمخشري[٨] وابن الشجري[٩] والعكبري[١٠] وجامع العلوم[١١] وصاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج[١٢] وابن هشام[١٣] والمالقي[١٤]. وحكى ابن مالك[١٥] والسمين الحلبي[١٦] كثرته .

---

(١) سورة الصافات : ١٥٣ .

(٢) سورة الأحقاف: ٢٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٤ .

(٤) انظر: إعراب القرآن ٣/ ١٧٧ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

(٦) انظر: المحلى ٢٠٩، ١١٠ .

(٧) انظر: الصاحبي ٢٩٦، ٢٩٧ .

(٨) انظر: المفصل ٤٣٨ .

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٦، ٤٠٧ .

(١٠) انظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٦٧ .

(١١) انظر: كشف المشكلات ١/ ٤٦١، ٢/ ٨٧٤، ٩٨٥، ١٣٣٨ .

(١٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٣٥٢، ٣٥٣ .

(١٣) انظر: المغني ١٩ ـ ٢١ .

(١٤) انظر: رصف المباني ١٣٥ .

(١٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٨٧ .

(١٦) انظر: الدر المصون ٤/ ٤٨ .

واحتُج لهذا الرأي بأنه قد سمع حذف همزة الاستفهام كثيراً في النظم وفي النثر، مع أم المتصلة، وبدونها. وأوردوا عليها قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(١) والتقدير: أو تلك نعمة(٢).

وقراءة من قرأ: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتالٌ فيه﴾ (٣) بالرفع على معنى: أقتالٌ فيه(٤)؟. وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾(٥) أي: أهذا ربي(٦)؟ فحذف الهمزة. وقوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾(٧) والتقدير: أتلقون إليهم بالمودة(٨). ومن ذلك قراءة ابن محيصن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أنذرتهم أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٩) والتقدير: أأنذرتهم. وقراءة أبي جعفر: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾(١٠) بهمزة الوصل بعد حذف همزة الاستفهام.

وأورد عليه الحديث الذي في البخاري أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله ﷺ فأخرجها من فيه،

---

(١) سورة الشعراء: ٢٢ .

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٦٤٦، والمحتسب ١/ ٥٠ .

(٣) سورة البقرة: ٢١٧ . ذكر هذه القراءة غير منسوب أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١/٣٠٨، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ١/٩٢، وأبو حيان في البحر المحيط ٢/٣٨٣، وهي في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٣٥٢ منسوبة لابن أبي العالية، وفي الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٣١ منسوبة للأعرج .

(٤) انظر: المراجع السابقة .

(٥) سورة الأنعام: ٧٧ .

(٦) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٣٥٢ .

(٧) سورة الممتحنة: ١ .

(٨) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٣٥٢ .

(٩) سورة البقرة: ٦ . وانظر في هذه القراءة إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ٨٨، وإملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٤، والجنى الداني ٣٥ .

(١٠) سورة المنافقون: ٦ . وانظر في هذه القراءة : شواهد التوضيح والتصحيح ٨٨، والبحر المحيط ١/ ١٨٣ .

وقال: ما علمتَ؟[1]. على حذف الهمزة، والتقدير: أما عملت؟.

وكذا قوله ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه: «يا أبا ذر! عيرته بأمه؟»[2] أراد: أعيرته.

ومنه قوله ﷺ: أتاني آت من ربي فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق»[3] والتقدير: أو إن زنى وإن سرق يدخل الجنة؟.

وأوردوا عليه أبياتاً من الشعر كثيرة، منها قول عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كُنتُ دارياً ... بسبعٍ رمينَ الجمرَ أمْ بثمانِ[4]

وقوله:

ثمَّ قالوا: تُحِبُّها؟ قلتُ: بَهْراً ... عددَ النَّجمِ والحَصَى والتُّرابِ[5]

---

(1) الحديث مخرج في صحيح البخاري في كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة، جـ٢ / ١٣٣، ١٣٤. وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ ١/ ٧٥١، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٢/ ٤٠٩، والذي فيها: أما علمت؟ بهمزة الاستفهام. وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٨٧، فقد ذكر أنه في نسخة من الصحيح من غير همزة.

(2) الحديث مخرج في صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، ١/ ١٣، وصحيح مسلم. كتاب الأيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل، ٢/ ١٢٨٢، والذي فيهما: أعيرته بأمه؟ بهمزة الاستفهام. وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩

(3) الحديث مخرج في صحيح البخاري، كتاب الجنائز ،باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ٢/ ٦٩، وصحيح مسلم. كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ١/ ٩٤ وذلك من رواية أبي ذر رضي الله عنه. وانظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩.

(4) سبق تخريجه.

(5) سبق تخريجه.

وقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أَدري وإنْ كُنتُ داريا   شعيثُ بنُ سهمٍ أمْ شُعيثُ بن مِنْقَرِ[1]؟

وقول الشاعر:

طَرِبتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْربُ   ولا لَعِباً مِنّي وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ[2]؟

وقول الآخر:

فأَصْبَحْتُ فيهم آمناً لا كَمَعْشَرٍ   أتوني فقالوا: مِنْ رَبيعةَ أمْ مضر[3]؟

أما المجمع فقد أجاز حذف همزة الاستفهام وإن لم يكن هناك دليل مقالي في الجملة، واكتفى بدلالة النبر وطريقة الأداء، أو بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة على أن المراد الاستفهام.

وقد اعتمد على ما ورد من شواهد شعرية ونثرية حذفت فيها همزة الاستفهام وأن هذا هو رأي الجمهور[4]، غير أن المؤتمر قيد إجازة حذف الهمزة في الاستفهام الحقيقي دون الإنكاري.

والذي أراه موافقة الأخفش ومن قال بقوله من إجازة حذف همزة الاستفهام، بشرط وجود دليل على المحذوف، إما دليل لفظي كوجود أم نحو: قراءة ابن محيصن: (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم). أو وجود همزة سابقة

---

(١) البيت للأسود بن يعفر، انظر البيت في: ديوانه ٣٧، والكتاب ٣/ ١٧٥، المقتضب ٣/ ٢٩٤، والمحتسب ١/ ٥٠، الكامل ٢/ ٧٩٣، والمغني ٦٢، وشرح أبيات المغني ١/ ٢١٧، وهو في ديوان أوس بن حجر أيضاً ص ٤٩، ونسب إليه في خزانة الأدب ١١/ ١٢٨.

(٢) البيت للكميت، انظر البيت في شعره (الهاشميات) ٤/ ١٨٣، والمحتسب ١/ ٥٠، والخصائص ٢/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، ومغني اللبيب ٢٠، وهمع الهوامع ٣/ ١٣٥، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٣.

(٣) البيت لعمران بن حطان، انظر البيت في: الكامل ٣/ ١٠٨٨، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٦٨، والمحتسب ١/ ٥٠، والمخصص ١٧/ ١٤٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ٨٨، وشعر الخوارج ٢٤، والخزانة ٥/ ٣٥٩.

(٤) مما سبق يتبين أن هذا ليس رأياً للجمهور.

كقول الشاعر:

أحارِ ترى بَرْقاً أُريكَ وَمِيضَهُ   كَلَمْعِ اليدينِ في حَبيٍّ مُكَلَّلِ[(١)]

أو وجود إجابة ينبغي معها أن يقدر سؤال سابق كقول الشاعر:

ثمّ قالوا: تُحِبُّها؟ قلتُ بَهْراً   عددَ النَّجمِ والحَصَى والتُّرابِ

وإما دليل حالي يفهم من السياق ومن النبر ومن طريقة الكلام. وقد فهم هذا من قوله ﷺ: «عيرته بأمه؟».

ومما سوغ الأخذ بهذا الرأي ما يأتي:

١ ـ أن المسموع من حذف همزة الاستفهام كثير يجيز القياس عليه.

٢ ـ أنه قد خرج غير واحد من العلماء آيات من القرآن الكريم على حذف همزة الاستفهام[(٢)] وقد قال الصيمري: «القرآن لا يحمل على شيء فيه عيب»[(٣)].

٣ ـ أن الهمزة تختص بأحكام لا يشاركها غيرها فيها، إذ هي أصل أدوات الاستفهام، وهي أم الباب، حيث تأتي في الإيجاب والنفي ويستفهم بها عن التصور وعن التصديق[(٤)] وغيرها.

---

(١) البيت لامرئ القيس، انظر البيت في: ديوانه ٢٤، والكتاب ٢/ ٢٥٢، والمقتضب ٤/ ٢٣٤، والكامل ٢/ ٧٩١، وتحصيل عين الذهب ٣٣٤، والإنصاف ٢/ ٦٨٤، وشرح المفصل ٩/ ٨٩، ورصف المباني ١٤١. والوميض: اللمع، والحبي: السحاب المعترض في الأفق، والمكلل: المتراكب.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٤٦، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٦٨، والمحتسب ١/ ٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٧، ٢/ ١٢٤، وكشف المشكلات ١/ ٤٦١، ٢/ ٨٧٤، ٩٨٥، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٦٧، وشواهد التوضيح والتصحيح ٨٧، ٨٨، والدر المصون ٤/ ٤٨.

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/ ١١٠.

٤ ـ أن الحذف من الظواهر السائغة في أبواب النحو إذا وجد ما يدل على المحذوف .

٥ ـ أن الهمزة كما حذفت في الاستفهام الحقيقي تحذف في الاستفهام الإنكاري وقد نص الفراء[(١)] على أن الهمزة تحذف في التوبيخ. وعليه قوله ﷺ: «ماعلمت؟» وقوله: « عيرته بأمه؟». وكذا نص الزمخشري[(٢)] على أن الهمزة قد حذفت من (أفرح) على معنى الاستفهام الإنكاري في قول الشاعر:

أَفْرحُ أَنْ أرزأَ الكِرامَ وأنْ أورث ذَوداً شصائصاً نَبَلا[(٣)]

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٤ .

(٢) انظر: الكشاف ٣/ ٨٩ .

(٣) البيت لحضرمي بن عامر، انظره في: أدب الكاتب ١٧٩، والأضداد للسجستاني ١٥٢، والأمالي للقالي ١/ ٦٧، والاقتضاب ٣/ ١٧٩، ١٨٠، والكشاف ٣/ ٨٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٢٩ . والرزيئة: المصيبة، والذود من الإبل: ما دون العشرة، والشصائص: التي لا ألبان لها، واحدتها شصوص، والنبل في البيت بمعنى الصغار .

خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة

القرار

للمجمع في هذه المسألة ثلاثة قرارات :

القرار الأول: «يكاد النحاة يجمعون على أن أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها، ولكن البحث في آراء الأئمة وشواهد العربية يجيز لنا في شأن ماذا، أن يقال: فعلت ماذا؟ وقرأت ماذا؟ ونحوهما .

لذا ترى اللجنة أن لا تثريب على هذا الاستعمال حيث تكون (ماذا) معمولة لما قبلها»[1] .

القرار الثاني: « يشيع قولهم: محو الأمية مسؤولية قومية، كيف؟ وأنت من؟ منزلك، أين؟ السفر، متى؟

مما ظاهره خروج أداة الاستفهام على صدارتها، ولهذه الاستعمالات نظائر منها، قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ وقول محمد بن كعب الغنوي:

وحدَّثتُماني إنَّما الموتُ في القُرى ... فكيفَ وهاتا رَوْضةٌ وقَليبُ

وقول زياد الأعجم:

ومَنْ أَنتُمْ إنَّا نسينا مَنْ أَنتُمُ ... وريحُكُم منْ أيِّ ريحِ الأعاصِرِ

وتخرج على أن أسماء الاستفهام وقعت صدراً في جملتها التي حذف

---

(١) صدر القرار في الدورة الحادية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في دورته الحادية والخمسين: صفحة القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢٨، ٢٩، ص ٢٣٢، ٢٣٣ .

ركنها، أو حذفت برمتها، وترى اللجنة إجازة هذه الاستعمالات استشهاداً بالمأثور؛ استئناساً بهذا التخريج [1]».

القرار الثالث: «تتصدر أدوات الاستفهام جملتها ولا يعمل فيها عامل قبلها، من فعل وغير فعل، وكذلك أدوات الشرط تتصدر جملتها ولا يعمل فيها قبلها عامل»[2] .

دراسة القرارات :

ذهب النحويون عامة إلى أن أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام، فلا يجوز أن يعمل فيها أو ما في حيزها شيء مما قبلها .

يقول سيبويه: « فمعنى أين: في أي مكان، وكيف: على أية حال، وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام فشبهت بهل وألف الاستفهام»[3] .

يقول السيرافي في معناه: « أين وكيف يلزمهما التقديم بسبب الاستفهام»[4].

وقال سيبويه أيضاً: «ولا يجوز أن تقول: زيداً هل رأيت . . . ولا تقول: عمراً أضربت، فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك، فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل

---

(١) صدر القرار في الدورة الحادية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين، صفحة القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ٢٨، ٢٩، ص: ٢٣٣ .

(٢) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين، ص ٥ ، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد ٣٧، ص ٩١ .

(٣) الكتاب ٢/١٢٨ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ل٢٢٥ .

على الخبر»[1] .

ويقول الفراء: «والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به»[2] وقال: « الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام»[3] .

والمبرد يقول: «ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله»[4] . والزبيدي يقول: « الاستفهام له صدر الكلام ولا يجوز أن تقول: مررت بمن؟ ولا، رأيت أيهم؟ . . .»[5] .

وممن نص عليه من العلماء أيضاً الزجاجي[6] وأبو علي الفارسي[7] والصيمري[8] وعبد القاهر الجرجاني[9] والأعلم الشنتمري[10] والزمخشري[11] وابن الشجري[12] وغيرهم[13] .

---

(١) الكتاب ١/١٢٧، ١٢٨ .
(٢) معاني القرآن ١/١٤٢ .
(٣) معاني القرآن ١/١٣٩ .
(٤) المقتضب ٤/١٢٨ .
(٥) الواضح في علم العربية ١٣٠، ١٣١ .
(٦) انظر: الجمل ٣٠٨ .
(٧) انظر: المسائل المشكلة ٢٦٥، والإيضاح ٢٢٢ .
(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٤٧١ .
(٩) انظر: المقتصد ٢/٧٤٧ .
(١٠) انظر: النكت ١/٥١٠ .
(١١) انظر: المفصل ٤٣٨ .
(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/٦٣ .
(١٣) انظر: كشف المشكل ٢/١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، والمستوفي ١/١٧٥، وأسرار العربية ٢١٤، والمقدمة الجزولية ١٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٣٢، ١٣٣، وشرح المفصل ٨/١٥٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٠، والتخمير ٤/١٤٢، وشرح الأنموذج ٢٤٣، وشرح المقدمة الجزولية ٣/٩٣٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٠، ٤٢٥، وشرح التسهيل ٤/١١١، وهمع الهوامع ٤/٣٩٦ .

واستحقت أسماء الاستفهام الصدارة، لما يأتي:

(١) أن الاستفهام يدل على نوع من أنواع الكلام، وكل ما كان كذلك يكون له صدر الكلام[١] .

(٢) أن الاستفهام يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وهو حرف معنى، وما كان كذلك فحقه التصدير .

وإنما لزم تصديره ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم من الاستفهام، ولو جاز تأخير أداة الاستفهام وأخرت، لتردد ذهن السامع في هذه الأداة هل هي راجعة إلى الكلام المتقدم، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك كلاماً آخر يؤثر فيه معنى الاستفهام؟[٢] .

وما ورد من شواهد واستعمالات ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن الصدراة، يؤوله الجمهور بما لا يخرجه عنها .

فمن ذلك أن أفعال القلوب تعلّق عن العمل إذا وليها أداة استفهام، ومعنى تعليقها: إبطال عملها لفظاً لا محلاً. وذلك لأن أداة الاستفهام تقتضي التصدير.

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [٣] فالفعل (نعلم) علق عن العمل لوجود (أي) الاستفهامية التي سدت مع جملتها مسد مفعولي (علم). وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[٤] دخلت همزة الاستفهام فحجزت الفعل (أدري) عن أن يعمل في (قريب و بعيد) النصب؛ لأن لها الصدارة، وما قبلها لا يعمل فيما بعدها .

وهكذا في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ

---

(١) انظر: التخمير ٤/١٤٢، وشرح الأنموذج ٢٤٣، والوافية في شرح الكافية ٣٠٨، ٣٢٧ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/٣٣٦ بتصرف .

(٣) سورة الكهف: ١٢ .

(٤) سورة الأنبياء: ١٠٩ .

(٥) سورة طه :٧١ .

يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2]. ونحو قولك: علمت أيهم قام؟ وعلمت أبو من زيد؟ وعلمت أزيد قام أم عمرو؟ .

وعلى هذا لو تأخرت أداة الاستفهام عن جملة، لم تكن معمولة لها بل لابد من قطعها عنها. فقوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾[3] ليست (ما) مفعولاً به لقال بل هي مبتدأ وما بعدها خبر لها. والجملة مقول القول، وهكذا ما ماثلها .

غير أن العكبري[4] أورد اعتراضاً على مسألة وجوب التصدير لأدوات الاستفهام، وهو ما جاء في الحديث: « صنعت ماذا؟»[5] فأُعمل في اسم الاستفهام ما قبله. ثم أجاب عنه بثلاثة احتمالات[6]:

(١) أنه محمول على تقدير حذف الفعل صنعت وتركه، ثم ابتدأ وقال: ماذا؟ ولم يذكر بعده فعلاً لدلالة المذكور المقدر الحذف عليه .

(٢) أنه أراد: ماذا صنعت؟ فحذف (ماذا) ثم جاء بماذا بعدها دليلاً على المحذوف .

(٣) أن التقدير: أصنعت؟ ثم استأنف استفهاماً آخر، وحذفت همزة

---

(١) سورة يس: ٣١ .

(٢) سورة الشعراء: ٢٢٧ .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٦/٩٣: « ويجوز عندي أن تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصب على الاشتغال وهو استفهام على سبيل التحقير والتعليل لما جاءوا به، والسحر: خبر مبتدأ محذوف أي: هو السحر».

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٣٣ .

(٥) ورد الحديث في مسند الإمام أحمد ٥/٣٣ بلفظ « قالوا: نصنع ماذا يا نبي الله؟» .

(٦) انظر هذه التخريجات في: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٣٣ .

الاستفهام لدلالة الكلام عليها كقول الشاعر:

كَذبتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلامِ من الرَّبابِ خيالا[1]

أي: أكذبتك عينك؟ .

وذكر الحيدرة اليمني[2] تخطئة من خطأ جميل بن معمر في بيته الذي يقول فيه:

بُثينةُ شأنُها سلبتْ فُؤادِي بلا جرمٍ أتَيْتُ به سلاما[3]

وزعم أن تقديره: سلا بثينة ما شأنها سلبت فؤادي بلا جرم أتيت به[4]، حيث أعمل في اسم الاستفهام ما قبله، وهو لا يجوز، وأجاب عن هذا بأن بثينة في البيت مبتدأ وشأنها بدل اشتمال منه، وجملة سلبت فؤادي في محل رفع خبر، وسلاماً مصدر منصوب. والشاعر لم يأمر صاحبيه بسؤالها عن شأنها، ولكنه طلب منها المتاركة[5] .

واستُثني من مسألة وجوب تصدر أدوات الاستفهام تقدم الجار عليها[6]، نحو قولك: بمن مررت؟، وغلامَ من رأيت؟، وذلك لأمرين[7]:

(١) أن الجار بمنزلة الجزء من المجرور فلا يمكن تأخيره، وكذا لا يجوز إضماره؛ لأن حروف الجر لا تضمر .

---

(١) سبق تخريجه في مسألة (حذف همزة الاستفهام) .

(٢) انظر: كشف المشكل ٢/ ١٥٥ .

(٣) البيت لجميل بن معمر، وليس في ديوانه المطبوع، وانظره في: كشف المشكل ٢/ ١٥٥، ولم أجده في غيره من المصادر .

(٤) انظر: كشف المشكل ٢/ ١٥٥ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧١، والمستوفي ١/ ١٧٥، وكشف المشكل ٢/ ١٥٦، والمتبع ٢/ ٧٠٣ .

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٤٧١، والمتبع ٢/ ٧٠٣ .

(٢) أن حرف الجر والمضاف وصلتان للعامل الذي بعد الاستفهام، فهما في الحقيقة متأخرتان لتعلقهما بالعامل المتأخر .

أما المجمع فقد أصدر في هذه المسألة ثلاثة قرارات:

ذهب في القرارين الأول والثاني إلى جواز مجيء (ماذا) اسم استفهام معمولاً لما قبله كقولهم: قرأت ماذا؟ وفعلت ماذا؟. وإلى تسويغ استعمالات في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها، كقولهم: محو الأمية مسؤولية قومية، كيف؟ وأنت، من؟ ومنزلك، أين؟. واستشهد القرار بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾[1] وقول الشاعر:

وحَدَّثْتُماني إنَّما الموتُ في القُرى فكيفَ وهاتا روضةٌ وقليبُ[2]

وقول الآخر :

ومَنْ أَنتم إنَّا نسينا من أنتمُ وريحُكُم منْ أيِّ ريحِ الأعاصرِ[3]

ثم أصدر قراراً ثالثاً: أوجب فيه تصدر أدوات الاستفهام جملتها، وأنه لا يعمل فيها عامل قبلها، من فعل وغير فعل .

وفي مذكرة الدكتور شوقي ضيف[4] التى احتج فيها للقرار الثالث أجاب

---

(١) سورة التوبة: ٨ .

(٢) البيت لكعب الغنوي ،انظر البيت في: الكتاب ٣/ ٤٨٧، جمهرة أشعار العرب ٥٦٣، والأصمعيات ٩٧، والمقتضب ٢/ ٢٨٧، وأمالي القالي ٢/ ١٥١، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢/ ٢٦٩، وشرح المفصل ٣/ ١٣٦ . وذلك أن أخاه كان مريضاً فقيل له: لو خرجت بأخيك من الأمصار ليصح، لأن الأمصار وبيئة، ففعل، لكن أخاه مات، فقال ما قال .

(٣) البيت لزياد الأعجم، انظر: المحتسب ١/ ١٦٨، وحماسة أبي تمام ٢/ ٢٣٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٥٣٩، وتذكرة النحاة ٦٢٠، وتخليص الشواهد ٤٥٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٦، والدرر اللوامع ٢/ ٢٦٥، وهو في ديوان الحطيئة ٣١٢ .

(٤) انظر: مذكرة الدكتور شوقي بعنوان: «الصدارة لأدوات الاستفهام والشرط» ص ١ ـ ٧ .

عما ورد في القرارين الأولين بما يأتي:

(١) أن قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾[١] قبلها مباشرة قوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾[٢] وكيف في الآية المستشهد بها إما أن تكون توكيداً لكيف الأولى، وإما أن تكون حالاً من صيغة مماثلة لما قبلها .

(٢) أن قول الشاعر: « وريحكم من أي ريح الأعاصر» جاء فيه الجار والمجرور خبراً لمبتدأ محذوف، لا خبر لكلمة ريحكم، والتقدير: ريحكم من أي ريح الأعاصر هي .

(٣) أن كيف في قول الشاعر:

وحَدَّثتماني إنّما الموتُ في القُرى ... فكيف وهاتا روضةٌ وقليبُ

خبر مقدم لمبتدأ محذوف أي: فكيف مات، وليست كيف معمولة لحدثتماني، وبهذا يتبين أن اسم الاستفهام له الصدر في الكلام .

والذي أراه موافقة ما عليه جمهور النحويين وما ذهب إليه المجمع في قراره الأخير من وجوب تصدر أدوات الاستفهام جملتها وعدم جواز عمل ما قبلها فيها. إلا أن لي ملحوظتين على ما ورد في القرارات الثلاثة :

الأولى: أن قولنا فعلت ماذا؟ وقرأت ماذا؟ لم تخرج فيها أداة الاستفهام عن الصدارة[٣]، ويمكن أن تخرج بأحد التخريجات التي ذكرها العكبري على حديث « صنعت ماذا؟» غير أن الأولى أن يقال: ماذا فعلت؟، وماذا قرأت؟ لئلا يتوهم متوهم أن الفعلين عملا في (ماذا) .

---

(١) سورة التوبة: ٨ .

(٢) سورة التوبة: ٧ .

(٣) انظر: مذكرة (الصدارة لأدوات الاستفهام والشرط) للدكتور شوقي ضيف ص ٥ .

والأخرى: أن قرار تسويغ استعمالات في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها، لم يكن إقراراً لخروج الأدوات عن الصدارة، ولكنه كان إقراراً لهذه الأساليب الشائعة، ولهذا خرّجت تلك الاستعمالات على أن اسم الاستفهام وقع صدراً في جملته التي حذف ركنها أو حذفت برمتها، ومن ثم كان إصدار القرار الثالث مبنياً على توهم أن القرار كان يسوغ خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة مطلقاً[1]، وهذا لم يرد في القرار الثاني ولا في مذكرته[2].

(١) انظر: المرجع السابق ص ٥ .

(٢) انظر: مذكرة (في صدارة أسماء الاستفهام) للأستاذ عبد العليم فودة .



الفصل الثاني

القرارات التصريفية



ضابط اسم المصدر وعمله

القرار :

أصدر المجمع قراراً عرف فيه اسم المصدر «بأنه اسم مشتمل على أحرف المصدر الأصول»، وأقر مجيئه من الثلاثي ومن غير الثلاثي، وحدد اسم المصدر من الثلاثي بأنه «ما ساوت حروفه حروف فعله، دالاً على عين أو هيئة أو حال، أو أثر». ومثل لذلك بالرزق بكسر الراء، والضُر بضم الضاد. وحدد اسم المصدر من غير الثلاثي بأنه ما لم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد، دالاً كذلك على عين أو هيئة أو حال أو أثر، كالعطاء من أعطى عطاءً، والثواب من أثاب ثواباً، والكلام من تكلم كلاما، ورأى أن اسم المصدر قد يدل على معنى الحدث فيجوز إعماله عمل المصدر فينصب المفعول به(١) .

دراسة القرار :

أورد سيبويه ما ندعوه (اسم مصدر) في معرض حديثه عن إقامة اسم مقام مصدر فعل آخر، فقال: « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد ... »(٢)، واستشهد بقوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾(٣)، قال : «لأنه إذا قال: أنبتكم، فكأنه قال: قد نبت »(٤) .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الثانية والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٢٥، ٢٦، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٠٥، ١٠٦ .

(٢) الكتاب ٤/ ٨١ .

(٣) سورة نوح: ١٧ .

(٤) الكتاب ٤/ ٨١ .

ويشير الفراء[١] إلى اسم المصدر في كلامه عن المصادر التي يكون بناؤها مخالفاً للمصادر القياسية كأكرمتك كرامة وأعطيتك عطاءً .

وينبه المبرد على أن اسم المصدر قد يشارك المصدر في المعنى ويشاركه في أصل المادة، فيحل محله، قال في الكامل: « والفعل من هذا (أضمر يضمر) والفاعل مُضمِر، والمفعول به مُضمَر، والضِّمار اسم للفعل[٢] في معنى الإضمار. وأسماء الأفعال تشرك المصادر في معانيها، تقول: أعطيته عطاءً، فيشرك الإعطاء في معناه، ويسمى به المفعول، وتقول: كلمته تكليماً وكلاماً في معناه»[٣] .

ويتبعهم ابن السراج فيقول : «وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر، فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون: من إطعامك، وعجبت من دُهنك لحيتك، يريدون: من دَهنك»[٤] .

أما أبو علي الفارسي فاسم المصدر عنده ما دل على عين، قال في قول الشاعر:

لولا وِفاقُ اللّهِ ضَلَّ ضلالُنا ولسرّنا أنّا نُتَلُّ ونُوَأدُ[٥]

«(وثاق) في موضع (توثقة) . . . و(الوثاق) اسم للعين كالدهن وليس اسم الحدث، ألا ترى أن قوله سبحانه : ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾[٦] إنما هو اسم ما يوثق به الأسير من قيد أو حبل»[٧] .

---

(١) انظر: معاني القرآن ٣/ ٢٨١ .

(٢) يقصد به الحدث .

(٣) الكامل ٣/ ١٢٥١ .

(٤) الأصول ١/ ١٣٩ .

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت. انظر: ديوانه ٢٩ . وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٢٦٨، ولسان العرب مادة (ضلل) ٥/ ٢٦٠١ . ونتل: نصرع، ونوأد: ندفن .

(٦) سورة محمد: ٤ .

(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٦٨، ٢٦٩ .

وأشار ابن الشجري[1] إلى أن اسم المصدر يخالف المصدر في المعنى، وإن كان يشاركه في اللفظ .

وأورد ابن الحاجب الفرق بين المصدر واسم المصدر في أماليه[2]، وجعل اسم المصدر اسم المعنى الذي ليس له فعل يجري عليه، كالقهقرى، فإنه عنده لنوع من الرجوع، وليس له فعل من لفظه .

وعرف ابن مالك اسم المصدر بقوله: « وهو ما دلّ على معناه، وخالفه بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض ما في فعله»[3] .

وتبع الرضي[4] أبا علي الفارسي في كون اسم المصدر اسم العين إذا استعمل بمعنى المصدر .

أما ابن الناظم[5] وتبعه ابن هشام[6] فعرفاه بأنه ما دل على مجرد الحدث مما تجاوز ثلاثة أحرف وهو بزنة اسم حدث ثلاثي .

وأخذ المرادي[7] وابن عقيل[8] والأشموني[9] بتعريف ابن مالك لاسم المصدر. وجعل بعض العلماء من اسم المصدر شيئين :

الأول: اسم المصدر العلم كيسار وفجار وبرة، وقد نص عليه سيبويه بقوله : ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة :

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٦ .
(٢) انظر: ٢/٨٥٠، ٨٥١ .
(٣) التسهيل: ١٤٢، ١٤٣ .
(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٢ .
(٥) انظر: شرح الألفية ٤١٦ .
(٦) انظر: أوضح المسالك ١٠٨ .
(٧) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٠ .
(٨) انظر: المساعد ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠ .
(٩) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٨٧ .

إنّـا اقتَـسَـمْـنـا خُـطَّـتـيـنـا بـيـنـنـا فَـحَـمَـلْـتُ بـرَّةَ واحْـتَـمَـلْـتِ فَـجـارِ[1]

ففجار معدول عن الفجرة . . . »[2] .

وتبعه ابن مالك[3] وابن هشام[4] والأشموني[5]، والسيوطي[6]، والفاكهي[7] .

الثاني: ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم لغير المفاعلة، كالمقتل والمضرب، وممن ذكر هذا الرضي[8] وأبو حيان[9] وابن هشام[10] والأشموني[11] .

أما المجمع فقد رأى أن الاسم إذا دل على حدث فهو مصدر، وإذا دل على عين أو هيئة أو حال أو أثر فهو اسم مصدر، وأن اسم المصدر يأتي من الثلاثي وغيره .

فالثلاثي كالرِّزق لما يرزق به المرء، وغير الثلاثي كالعطاء لما يعطى .

وكان الأستاذ عباس حسن قد قدم مذكرة[12] رأى فيها أن المصدر واسم

---

(1) انظر البيت في ديوان النابغة ٥٥، والكتاب ٣/ ٢٧٤، ومجالس ثعلب ٢/٣٩٦، والخصائص ٢/١٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥٧، وشرح المفصل ١/٣٨، والخزانة ٦/ ٣٢٧ .

(2) الكتاب ٣/ ٢٧٤ .

(3) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢١ .

(4) انظر: أوضح المسالك ١٠٨ .

(5) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/ ٢٨٧ .

(6) انظر: همع الهوامع ٥/ ٧٧ .

(7) انظر: شرح الحدود النحوية ١٤٠ .

(8) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢١٢ .

(9) انظر: الارتشاف ٣/١٧٨، ١٧٩ .

(10) انظر: أوضح المسالك ١٠٨ .

(11) انظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٧، ٢٨٨ .

(12) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٢٨ ـ ٣١ .

المصدر كليهما مصدر، والفرق بينهما أن المصدر قياسي، واسم المصدر سماعي .يقول في هذا : «لِمَ لا يكون اسم المصدر - كما يسمونه - هو من المصدر السماعي - وقد سبق إيضاحه - لمخالفة المصدر مخالفة تنحصر في نقص بعض الحروف عن فعله؟ لِمَ لا يكون المصدر قسمين: أحدهما قياسي والآخر سماعي، ويدخل في السماعي ما يسمونه (اسم مصدر) ويخصونه بالتسمية دون أن تكون له خصائص وأوصاف يتميز بها أو يستحق التسمية المستقلة بسببها؟ »[1] .

ورأى أن فائدة إلحاق اسم المصدر بالمصدر السماعي التخلص من كثرة التشعيب والتقسيم بغير حاجة ماسة ولا فائدة مرجوة »[2] .

إلا أن المجمع أصدر قراره بالأغلبية في تحديد مصطلح اسم المصدر، وما يتميز به من المصدر .

ورأى المجمع أن اسم المصدر قد يدل على ما يدل عليه المصدر من الحدث فيعمل عمله قياساً، موافقاً في ذلك الكوفيين والبغداديين[3]، وعليه قول الشاعر :

أَكُفْراً بعدَ ردِّ الموتِ عَنِّي ... وبعدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا[4]

---

(١) في أصول اللغة ٣/ ٣٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر: الأصول ١/ ١٣٩، وعبر عنهم بقوله: «وقال قوم» وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٩٩، والهمع ٥/ ٧٧ .

(٤) البيت للقطامي، انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٢٣، والأصول ١/ ١٤٠، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٦١، والخصائص ٢/ ٢٢١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٦، والخزانة ٨/ ١٣٦ . والرتاع من الإبل: التي ترتع في المرعى الخصب .

فالعطاء اسم مصدر بمعنى الإعطاء، وقد عمل عمله .

أما البصريون[1] فمنعوا القياس على ما سمع من إعمال اسم المصدر؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر، وأنه لم يجر على فعله لنقصانه عنه، فمثلاً: الغسل موضوع لما يغتسل به ثم استعمل في الحدث، ولأن المسموع منه قليل لا يجيز القياس عليه[2] .

والذي أراه ما يأتي :

أولاً: أن اسم المصدر يدخل فيه شيئان :

١ ـ ما كان علماً كيسار، وفجار، وبرة، أعلام لليسر، والفجور، والبر، وهذا النوع من الأسماء يأخذ أحكام علم الجنس من حيث البناء والمنع من الصرف[3] .

٢ ـ ما دل على حدثٍ أو عينٍ أو أثر، كأعطيته عطاءً، وكلمته كلاماً، واغتسل غسلاً. فدلالته على الحدث ذكرها جمع من العلماء المتقدمين كالمبرد[4]، ودلالته على العين نص عليها أبو علي الفارسي[5]، ودلالته على الأثر والهيئة ذكرهما أبو البقاء الكفوي في كلياته[6] .

ثانياً: أن اسم المصدر يشارك المصدر في دلالته على معناه، ويخالفه في

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، والإفصاح لابن الطراوة ٦٥، ٦٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧، والبحر المحيط ١٠/ ٤٧٦، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٩٨، ٩٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١، وهمع الهوامع ٥/ ٧٧ .

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٩٩ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٤، ٢٧٥، وشرح المفصل ١/ ٣٨، ٣٩، وأوضح المسالك ١٨، وشرح الأشموني ١/ ١٣٤ ـ ١٣٧ .

(٤) انظر: الكامل ٣/ ١٢٥١ .

(٥) انظر: الأبيات المشكلة الإعراب ٢٦٩ .

(٦) انظر: الكليات ٨١٦، ودقائق التصريف ٦١ .

أن حروفه لابد أن تنقص عن حروف فعله من غير تعويض، فإن كانت أحرف الاسم مساوية لأحرف الفعل أو زائدة عليها فهو المصدر، فنحو: عدة مصدر لأن فاءه المحذوفة عوض عنها التاء في الآخر، ونحو: أعلم إعلاماً مصدر لأن أحرفه زائدة عن حروف فعله، ونحو: توضأ توضؤاً مصدر لأن أحرفه مساوية لأحرف فعله[1] .

ثالثاً: أن ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل والمحمدة فليس اسم مصدر، بل هو مصدر ميمي[2]، له قاعدة يبنى عليها من الثلاثي وغيره، وأفرد له باب يختص به .

رابعاً: أن مجيء اسم المصدر من غير الثلاثي لا إشكال فيه عند من تحدث عن اسم المصدر، نحو قولهم: أعطى عطاء، وتوضأ وضوءاً .

أما مجيئه من الثلاثي فموضع نظر؛ لأن بعض العلماء صرح بأنه لا يجيء إلا مما زاد على ثلاثة أحرف كابن الناظم[3] وابن هشام[4] .

ومنهم من قيده بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله، كابن مالك[5] وابن عقيل[6]، وهذا لا يكون إلا فيما زاد على ثلاثة أحرف .

يضاف إلى هذا أن العلماء المتقدمين لم يوردوا اسم مصدر للثلاثي، والمجمع لم يذكر سوى كلمتين، وهما الرِّزق ـ بكسر الراء ـ لما يرزق به المرء، والضُّر ـ بضم الضاد ـ لما يصاب به المضرور .

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/١٢٢ .
(٢) انظر: الكتاب ٤/٨٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٤٨، والمقتضب ٢/١١٨ .
(٣) انظر: شرح الألفية ٤١٦ .
(٤) انظر: أوضح المسالك ١٠٨ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٢٢ .
(٦) انظر: المساعد ٢/٢٣٩، ٢٤٠ .

خامساً: أن اسم المصدر إذا كان علماً لم يعمل باتفاق النحويين[1]، كيسار وفجار وبرة، وذلك لمخالفتها للمصدر الأصلي في كونها لا يقصد بها الشيوع، ولا تضاف ولا تقبل الألف واللام، ولا توصف[2] .

أما إن كان اسم المصدر مساوياً للمصدر في المعنى والشيوع وقبول الألف واللام والإضافة فالصحيح ما ذهب إليه البصريون من منع عمله عمل فعله إلا في الضرورة، وذلك لأمرين :

١ ـ أن الوارد منه قليل، لا يرقى إلى إجازة القياس عليه[3] .

٢ ـ أن اسم المصدر إنما يدل على الحدث وحده، دون نظر إلى فاعله، بينما المصدر يدل على الحدث وفاعله[4]. فالتسليم يدل على السلام والمسلم، وكذا التكليم والإعطاء، أما السلام والكلام والعطاء من الأفعال سلّم وكلّم وأعطى فلا تدل على مسلم ومكلم ومعطٍ .

وإذا كان اسم المصدر لا يقتضي فاعلاً ولا مفعولاً لم يكن لإعماله مسوغ.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٧، والهمع ٥/٧٧ .
(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/١٢١، ١٢٢ .
(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٧ .
(٤) انظر: بدائع الفوائد ٢/١٣٧، ثم انظر: الكليات ٨١٦ .

مجيء مصدر فَعَل اللازم على فُعُول وفَعْل

أصدر المجمع قرارين في مسألة بناء مصدر فَعَل اللازم، وهما:

القرار الأول: في قرار تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ونحوها، ولم ترد بقيتها[1]، أقر صوغ المصدر (فُعُول) من الفعل اللازم الذي على (فَعَل) بفتح الفاء والعين، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض أو سير أو امتناع، وما لم يكن معتل العين .

القرار الثاني: «المشهور في قواعد اللغة أن فَعَل اللازم مصدره الفُعُول كسجد سجوداً، وذلك ما ذهب إليه المجمع في قراره الخاص بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ونظراً لما رواه الفراء من أنه : «إذا جاء فَعَل لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفُعُولاً لنجد » ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فَعْل كهمس همساً، يرى المجمع إجازة فَعْل وفُعُول مصدراً لفَعَل اللازم»[2] .

دراسة القرارين :

ذهب أكثر النحويين إلى أن فَعَل اللازم المفتوح الفاء والعين، مصدره الغالب هو (فُعُول) نحو: جلس جلوساً، وقعد قعوداً، وخرج خروجاً.

وقال سيبويه : «وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلاً والمصدر يكون فعولاً، وذلك

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المجمع في الدورة الثانية. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ دور الانعقاد الثاني ـ ٨٩، ٩٠ .

(٢) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٧، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص ١١١ .

نحو: قعد قعوداً وهو قاعد، وجلس جلوساً وهو جالس ...»[1] .

وتبعه المبرد قائلاً: « وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُول) ... وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر»[2] .

وتبع سيبويه الزجاجي[3] وابن درستويه[4] وأبو علي الفارسي[5] وغيرهم[6] .

واستثنى العلماء من هذه القاعدة سبعة أبواب، كل باب مرتبط بمعنى يدل عليه، فكان له مصدر دال على ذلك المعنى، وهذه الأبواب، هي[7]:

١ ـ ما دل على امتناع، والغالب في مصدره أن يكون على (الفِعال) كالإباء والنفار .

٢ ـ ما دل على التقلب، والغالب في مصدره أن يكون على (الفَعَلان) كالجولان .

٣ ـ ما دل على داء، والغالب في مصدره أن يكون على (الفُعال) كمشى بطنه مشاء .

---

(١) الكتاب ٤/ ٩ .

(٢) المقتضب ٢/ ١٢٥، ١٢٦ .

(٣) انظر: الجمل ٣٨٣، ٣٨٤ .

(٤) انظر: تصحيح الفصيح ١/ ٣٨٤ .

(٥) انظر: التكملة ٥١٣ .

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦٠، والنكت ٢/ ١٠٣٧، والمخصص ١٤/ ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٨، والمقرب ٢/ ١٣١، والتسهيل ٢٠٥، وشرحه ٣/ ٤٧١، والمساعد ٢/ ٦٢٣، وأوضح المسالك ١١٢ .

(٧) انظر: الكتاب ٤/ ١١، ١٢، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦١، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٨، وشرح الشافية ١/ ١٥٣ ـ ١٥٥، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧١٤، ٧١٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٣٤، ٤٣٥، وأوضح المسالك ١١٢ .

٤ ـ ما دل على سير، والغالب في مصدره أن يكون على (الفعيل) كالرحيل.

٥ ـ ما دل على صوت، والغالب في مصدره أن يكون على (الفُعال) أو (الفعيل) كالصراخ والصهيل .

٦، ٧ ـ ما دل على حرفة أو ولاية، والغالب في مصدرهما أن يكون على (الفِعالة) كالتجارة والسفارة .

وأدخل بعض العلماء مع هذه المعاني ما كان معتل العين[1] فالغالب فيه أن يجيء مصدره على فَعْل، كنام نوماً وعاد عوداً وآب أوباً .

ونسب بعض المتأخرين[2] إلى سيبويه القول بأن (فعولاً) مصدر مقيس لفَعَل اللازم فيما لم يسمع له مصدر، وما سمع له مصدر فيوقف على ما سمع، ولا يجوز أن نأتي منه بفعول. وأخذ بهذا الرضي[3] وابن القواس[4] .

ونقل عن الفراء أنه يطلق القول بقياسية مصدر الفعل الثلاثي على فَعْل، وفُعُول[5]، سواء كان الفعل لازماً أم متعدياً، فيقيس عليهما ما سمع له مصدر، وما لم يسمع له مصدر، فقد روى ثعلب عن الفراء أنه يقول: « إذا لم يسمع في المصدر شيء، يشترك في الفَعْل والفُعُول»[6]، ويقول أيضاً: «إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفُعُولاً لنجد»[7] .

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٤، وشرح التصريح ٢/ ٧٣ .
(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، والمساعد ٢/ ٦٢٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٤ .
(٣) انظر: شرح الشافية ١/ ١٥٧ .
(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٩٦ .
(٥) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٣، وحاشية الصبان ٢/ ٣٠٤، أما المساعد ٢/ ٦٢٣، فلم ينسبه لأحد .
(٦) مجالس ثعلب ١/ ٢٢٧ .
(٧) ديوان الأدب ٢/ ١٣٩، والأفعال لابن القطاع ١/ ٧، والشافية ٢٦، وشرح الشافية ١/ ١٥٧، أما دقائق التصريف ٤٥، فقد جعل فعولاً للحجاز، وفعلاً لنجد .

ونص ابن عصفور على القياس على (فعول)، فقال : «والمقيس منها فُعُول على الإطلاق»[1] .

وذهب جمع من العلماء إلى أن مصادر الفعل الثلاثي سماعية كلها، وهو ما يفهم من كلام المبرد إذ يقول : «هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها، وتبيين الأصل فيها، اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس»[2] .

وذهب هذا المذهب ابن القوطية فقد قال : «وليس لمصادر المضاعف ولا الثلاثي كله قياس محتمل عليه، وإنما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان»[3] .

واختار هذا المذهب ابن الحاجب، فهو يقول في كافيته : «وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس»[4] .

وذهب إليه ابن الجودي كما ينقل عنه أبو حيان[5] . وسار عليه شراح المقصود[6] .

وعلة كونه سماعياً أن لمصدر الفعل الثلاثي أوزاناً كثيرة متباينة، وليس لهذا الاختلاف ضابط يمكن أن يرجع إليه[7] .

يقول الزمخشري : «أبنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة يرتقي ما ذكره

---

(١) المقرب ٢/ ١٣١، ١٣٢ .
(٢) المقتضب ٢/ ١٢٢ .
(٣) الأفعال لابن القطاع ١/ ٧ .
(٤) شرح الكافية ٣/ ٤٠٠ .
(٥) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، والهمع ٦/ ٤٨ .
(٦) انظر: روح الشروح ٢٣، ٢٤، وإمعان الأنظار ٢٣، ٢٤، وحل المعقود ١٨ .
(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٨، والمباحث الكاملية ٢/ ٥٢٦ .

سيبويه منها إلى اثنين وثلاثين بناءً»[1] .

وذكر أبو حيان في الارتشاف قرابة أربعين بناءً[2] .

أما ابن القطاع فيستدرك على ابن القوطية عده خمسة وعشرين بناءً من أبنية المصادر الثلاثية، فيقول: « إنها بلغت مائة بناء[3]».

أما المجمع فقد أقر في دورته الثانية أن يصاغ مصدر فَعَل اللازم بفتح العين على فعول بالضم، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض أو امتناع أو سير، وما لم يكن معتل العين .

ثم أصدر المجمع قراراً في دورته الرابعة والأربعين أجاز فيه مجيء (فَعْل) مصدراً لفَعَل اللازم بجانب الصيغة الغالبة عند المتقدمين، وهي (فعول)، وقد اعتمد المجمع في ذلك على أمرين :

الأول: ما رواه الفراء من أنه: إذا جاءك فَعَل لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز، وفعولاً لنجد».

الثاني: ما قام به الدكتور جميل الملائكة من دراسة إحصائية لمصادر الأفعال الثلاثية اللازمة التي على (فَعَل)[4] مفتوحة العين، وقد خص بدراسته إحصاء ما يبدأ بحرف الباء منها، نحو: بتع، وبح، وبحج، وبنى وباض.

فبلغت تلك الأفعال ستة وستين ومائة فعل، وانتهى إلى النتائج[5] الآتية :

(١) أن أكثر مصادر هذه الأفعال جاءت على فَعْل أو فُعُول أو عليهما

---

(١) المفصل ٢٧٥ .

(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢١، ٢٢٢ .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١/ ١٢ .

(٤) انظر بحث الدكتور جميل الملائكة الذي عنوانه: «أصحيح أطراد فعول مصدراً لفَعَل اللازم؟» في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩/ ٩٧ ـ١١٩ .

(٥) انظر النتائج في البحث المذكور، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩/ ١١٢ ـ ١١٦ .

معاً، وأن قلة منها لم يجيء له مصدر على أي من هذين الوزنين .

فما جاء له مصدر على فَعْل أو فُعُول أو عليهما[1] معاً أربعة وخمسون ومائة فعل، ونسبته المئوية (٩٢,٨ ٪) من مجموع الأفعال التي تمت عليها الدراسة .

(٢) أن ما جاء له مصدر على (فُعُول) من هذا الأفعال الثلاثية اللازمة المفتوحة العين ثمانية وخمسون فعلاً، ونسبته المئوية (٣٤,٩ ٪) من مجموع الأفعال التي تمت عليها الدراسة .

(٣) أن ما جاء له مصدر على فَعْل سبعة وعشرون ومائة فعلٍ، ونسبته المئوية (٧٦,٥ ٪) من مجموع الأفعال التي تمت عليها الدراسة .

(٤) أن ما لم يجيء له مصدر على فُعُول ولا على فَعْل بلغت اثنى عشر فعلاً، ونسبتة المئوية (٧,٢ ٪) من مجموع الأفعال التي تمت عليها الدراسة، وهي نسبة قليلة جداً بالنظر إلى فَعْل وفُعُول .

والذي أراه ما يأتي :

أولاً: أن مصادر الثلاثي وإن كانت متعددة متباينة إلا أنه يمكن أن يجعل لكل باب منها مصدراً يكون هو القياس فيه لغلبته في ذلك الباب؛ بناء على القاعدة في القياس وهي أن الكثرة حد القياس، يقول سيبويه: «ولكن الأكثر يقاس عليه»[2] .

ثانياً: الأخذ بما ذهب إليه فريق من النحويين ـ كما سبق ـ من كون (فعول) مصدراً مقيساً لفَعَل اللازم، كقعد قعوداً، وخرج خروجاً، ودخل دخولاً، وغيرها، لثلاثة أمور :

---

(١) يلاحظ أن هناك أفعالاً جاءت مصادرها على فَعْل وفعول كليهما وهي واحد وثلاثون فعلاً، وتبلغ نسبتها (١٨,٧٪) من مجموع الأفعال التي تمت دراستها .

(٢) الكتاب ٤/٨ .

١ ـ أنهم عبروا بالكثرة عند سوق أمثلة هذا الباب .

٢ ـ أنه كثير بواقع الإحصاء الذي قام به الدكتور جميل الملائكة، فقد بينت الدراسة الإحصائية التي قام بها أن ثمانية وخمسين فعلاً لازماً مما جاء على فَعَل بفتح اللام جاءت مصادرها على الفعول، ونسبة الكلمات التي تمت عليها الدراسة (٣٤,٩ ٪) من مجموع الأفعال[١] .

٣ ـ أن الباحثة وسمية المنصور قامت بدراسة أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، شملت دراستها ثمانية عشر ديواناً من دواوين الشعراء في العصر الجاهلي، وتسعة كتب عُنيت بجمع الشعر الجاهلي وهي ما تسمى (مجموعات شعرية)، وقد عملت في نهايتها جداول إحصائية لتلك الأبنية فتبين من خلالها أن أربعين فعلاً لازماً مفتوح العين في الماضي جاء مصدره على (الفُعُول)، من مجموع الأفعال اللازمة التي على فَعَل، وهي ثلاثة وثلاثون وثلاثمائة فعل. وإذا علم أن عدد مصادر الثلاثي المجرد مما ظهر في الدراسة سبعة وعشرون بناءً، فإن (فعولاً) يكون أحد المصادر التي كثرت في الشعر الجاهلي[٢] .

ثالثاً: أما ما يتعلق بالقياس على فَعْل، فأرى الأخذ بما ذهب إليه المجمع من كون فَعْل مصدراً مقيساً لفَعَل اللازم لأربعة أمور :

١ ـ ما ذكره الفراء من أن فَعْلاً مصدر مقيس لفَعَل عند الحجازيين، وأن فُعُولاً مصدر مقيس لفَعَل عند النجديين. وإذا كان (فَعْل) مصدراً مطرداً عند قوم من العرب جاز أن يقاس عليه؛ لأن اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدنيتين متراسلتين ـ كما ذكر ابن جني[٣] ـ جاز لك أن تأخذ بأي واحدة منهما .

---

(١) انظر البحث الذي سبق ذكره في: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩/١١٢ .

(٢) انظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٤٢١ ـ٥٤٢ .

(٣) انظر: الخصائص. باب اختلاف اللغات وكلها حجة. ٢/ ١٠ ـ١٢ .

٢ ـ أن الدراسة التي قام بها الباحث جميل الملائكة أثبتت أن عدد الأفعال اللازمة التي على (فَعَل) قد جاء منها سبعة وعشرون ومائة فعل مصدره على (فَعْل)، وبلغت نسبة هذا المصدر للمصادر الأخرى في الكلمات التي تمت عليها الدراسة (٧٦,٥ ٪) من مجموع الأفعال التي تبدأ بحرف الباء[١] .

٣ ـ أثبتت الدراسة التي قامت بها الباحثة وسمية المنصور لأبنية المصادر في الشعر الجاهلي كثرة مجيء (فَعْل) مصدراً للثلاثي اللازم المفتوح العين، حيث جاء ثمانية وسبعون فعلاً مما جاء مصدره على (الفَعْل)[٢]. وهو ما يزيد على ربع الأفعال اللازمة التي تمت دراستها .

فتبين من الدراستين أن (فَعْلاً) يجيء مصدراً كثيراً وغالباً لفَعَل اللازم، وحقه أن يكون مقيساً كما كان الفعول كذلك .

٤ ـ ما أشار إليه سيبويه من أن (فَعْلاً) هو أصل صيغ المصادر الثلاثية حيث يقول : «وقالوا: اللمْع والخطْر كما قالوا: الهدْر، فما جاء منه على فَعْل فقد جاء على الأصل وسلّموه عليه»[٣] .

وتبعه المبرد[٤] وأبو علي الفارسي[٥]، والسيرافي[٦] .

وإنما كان (فَعْل) هو أصل المصادر الثلاثية عندهم لما يأتي :

أ ـ أنه أكثر المصادر الثلاثية شيوعاً[٧] .

ب ـ أنه أعدل الأبنية وأخفها، يقول المبرد : «والفَعْل أقل الأصول،

---

(١) انظر البحث الذي سبق ذكره في: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩/ ١١٢.
(٢) انظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٤٢١ ـ٥٤٢ .
(٣) الكتاب ٤/ ١٥ .
(٤) انظر: المقتضب ٢/ ١٢٢، ١٢٥ .
(٥) انظر: التكملة ٥١٢ .
(٦) انظر: شرح الكتاب ٥/ل٦٥ .
(٧) انظر: المنصف ١/١٧٩، وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٤٩ .

والفتحة أخف الحركات، لا يثبت في الكلام بعد هذا الحرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح»[1] .

جـ - ما ذكره ابن جني من أن «كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه فَعْلَة نحو: ضربته ضربة، وقتلته قتلة، وشتمته شتمة، فكأن قولك في المصدر: شتم وقَتْل وضَرْب إنما هو جمع فَعْل، نحو: تمرة وتَمْر، ونخلة ونَخْل؛ لأن المصدر يدل على الجنس، كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس، فضربة نظيرة تمرة، وضرب نظير تمر»[2] .

رابعاً: أن القول بقياسية فَعْل وفُعُول مصدرين لفَعَل اللازم يعني: «أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع»[3] .

فما ثبت له مصدر بالسماع فإنه يوقف عليه، يقول أبو علي الفارسي: «إذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع»[4] .

أما ما لم يسمع له مصدر فإنه يجوز الأخذ بالقياس، ويحمل على الغالب في الباب، فيقاس على فَعْل وفعول مع عدم السماع لكثرتهما في فَعَل اللازم .

---

(١) المقتضب ٢/ ١٢٥ .

(٢) المنصف ١/١٧٩ .

(٣) شرح الأشموني ٢/ ٣٠٤ .

(٤) المنصف ١/٢٧٩ .

القياس على فُعال وفعيل للدلالـة على الصوت

القرار :

«إذا لم يرد في اللغة مصدر (لفَعَل) اللازم مفتوح العين، الدال على الصوت، يجوز أن يصاغ له قياساً مصدر على وزن (فُعال) أو (فعيل)»[1] .

دراسة القرار :

ذهب أكثر العلماء إلى أن فَعَل اللازم المفتوح العين قياس مصدره (الفعول) كالجلوس والقعود والدخول والخروج، ما لم يكن دالاً على حرفة أو اضطراب أو سير أو امتناع أو مرض أو صوت، فلكل معنى من هذه المعاني مصدر غالب يختص به، ومن ذلك أن فَعَل اللازم إذا كان دالاً على الصوت فإن الغالب أن يأتي مصدره على فعيل أو فُعال، نحو: الهدير، والضجيج، والنهيق، والصهيل، والنباح، والنهاق، والسعال .

يقول سيبويه : «وقد جاء على فُعال نحو: النزاء والقماص، كما جاء عليه الصوت، نحو: الصراخ والنباح، لأن الصوت تكلّف فيه من نفسه ما تكلّف من نفسه في النزوان ونحوه»[2] .

وقال: « وكما جاء فعيل في الصوت كما جاء فُعال، وذلك نحو:

---

(١) صدر القرار في الجلسة الحادية والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الأولى ـ ٤١٧، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٢٦ .

(٢) الكتاب ١٤/٤ .

الهدير، والضجيج، والقليخ[١]، والصهيل، والنهيق، والشحيج[٢] »[٣] .

وقال ابن قتيبة: «والأصوات كلها إذا كانت على فُعال أتت بضم الفاء، نحو: الرغاء والدعاء والبكاء والحداء والصراخ ... وأكثر الأصوات يأتي على فعيل، نحو: الهدير والهرير والضجيج والنهيق والشحيج ... وقد أدخلوا فُعالاً على فعيل في أكثر الأصوات فقالوا: النهاق والنهيق، والشحاج والشحيج، والنباح والنبيح...»[٤].

ونص ابن سيده على كثرة فُعال وفعيل في الأصوات فهو يقول: « فأما فُعال فقد كثر في الأصوات، وصار الباب لها، ويتلوه في ذلك الفعيل»[٥] وسار على هذا كثير من العلماء[٦] .

وسبق أن من العلماء من ذهب إلى أن مصادر الثلاثي سماعية كلها[٧]، وممن ذهب إلي هذا ابن القوطية وابن الحاجب وابن الجودي .

ووافق المجمع جمهور العلماء في إجازة القياس على فعيل وفُعال مصدرين لفَعَل اللازم المفتوح العين للدلالة على الصوت .

والقول بأن فعيلاً و فُعالاً مصدران مقيسان للدلالة على الصوت هو الصواب؛ لكثرة الوارد منهما في الدلالة على هذا المعنى، وأن الصوت أحد المعاني التي ينبغي أن يوجد له طريق للتعبير عنه .

---

(١) القليخ: شدة هدير البعير، منقولة عن سيبويه. اللسان (قلخ) ٦/٣٧١٧ .

(٢) الشحيج: صوت البغل والغراب. القاموس (شحج) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أدب الكاتب ٤٧٠ .

(٥) المخصص ١٤/١٣٥ .

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٤٠، والمقرب ٢/ ١٣١، ١٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٧٠، وشرح الشافية ١/ ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٩٧، والارتشاف ١/ ٢٢٣، وأوضح المسالك ١١٢ .

(٧) انظر: مسألة مجيء مصدر فَعَل اللازم على فعول وفَعْل .

مجيء (فُعال) و (فَعَل) مصدرين للدلالة على المرض

القرار :

للمجمع قراران في المصدر الدال على الداء والمرض، وهما :

القرار الأول: « يقاس من فَعَل اللازم مفتوح العين مصدر على وزن (فُعال) للدلالة على المرض»[1] .

القرار الثاني: « بما أن الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال فَعَل للداء يجاز، اشتقاق «فُعال» و«فَعَل» للدلالة على الداء، سواء أورد له فعل أم لم يورد»[2] .

دراسة القرارين :

ذهب أكثر العلماء إلى أن مصدر (فَعَل) اللازم المفتوح العين هو (فُعُول)، كخرج خروجاً، وجلس جلوساً .

واستثنوا من هذا القياس ما دلّ على الحرفة أو الاضطراب، أو الصوت، أو السير، أو الامتناع، أو المرض. فإن لكل معنى من هذه المعاني مصدراً غالباً يختص به .

---

(١) صدر هذا القرار في الجلسة الحادية والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات . الدورة الأولى . ٤١٥ ، ٤١٦، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٢٤ .

(٢) صدر هذا القرار في الجلسة الثانية عشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والعشرين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٢٥، والبحوث والمحاضرات من مؤتمر المجمع عام ١٩٦١م: ٢٦٠ .

ومن ذلك أن (فَعَل) اللازم إذا كان دالاً على المرض فإنه يغلب أن يأتي مصدره على (فُعال) بضم الفاء .

يقول سيبويه : «وأما السكات فهو داء كما قالوا: العطاس، فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء، جُعل كالنحاز والسهام وهما داءان، وأشباههما . . . كما أنك قد تجيء ببعض ما يكون من داء على غير فُعال وبابه فُعال، كما قالوا: الحبط والحبج والغدة. وهذا النحو كثير»[١] .

ويزيد الأعلم الشنتمري الكلام توضيحاً فيقول: « وذكر سيبويه أن الفُعال يكثر في الأدواء كقولنا: السُكات، والبُوال، والدوار، والسُّهام، وهو تغير من حر الشمس، والنحاز وهو مثل السُّعال»[٢] .

وممن ذهب إلى أن الأصل أن يُدل على المرض بفُعال: ابن قتيبة[٣] والفارابي[٤] والصيمري[٥] وابن سيده[٦] وغيرهم[٧] .

وقد سبق أن ذهب بعض العلماء إلى أن مصادر الثلاثي سماعية كلها[٨]، وممن ذهب إليه: ابن القوطية وابن الحاجب وابن الجودي .

أما المجمع فقد أجاز أن يصاغ للدلالة على المرض مصدران وهما:

١ ـ فُعال بضم الفاء من فَعَل اللازم موافقة لجمهور العلماء، وأجاز في

---

(١) الكتاب ٤/ ١٠، ١١ .
(٢) النكت ٢/ ١٠٣٨ .
(٣) انظر: أدب الكاتب ٤٦٩ .
(٤) انظر: ديوان الأدب ١/ ٨٥، ٤٣٨ ـ٤٤٧ .
(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٦٤، ٧٦٥ .
(٦) انظر: المخصص ١٤/ ١٣٥ .
(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، وشرح الشافية ١/ ١٥٤، ١٥٥، وزبدة الأقوال ٧٩، والمساعد ٢/ ٦٢١، وأوضح المسالك ١١٢، وشرح التصريح ٢/ ٧٣، ٧٤ .
(٨) انظر: ص ٣٨٢، ٣٨٣ من هذا البحث .

القرار الثاني أن يصاغ له على زنة (فُعال) ولو لم يرد له فعل.

٢ ـ فَعَل بفتحتين سواء ورد له فعل أم لم يرد.

والذي دفعهم إلى ذلك الضرورة العلمية في وضع المصطلحات الطبية.

والذي أراه أن القول بقياسية (فُعال) للدلالة على المرض من فَعَل اللازم هو الصواب؛ لأن الغالب في الدلالة على هذا المعنى أن يكون بصيغة (فُعال)، والأكثر يقاس عليه كما يقول سيبويه[١]، بشرط ألاّ يكون قد سمع لهذا المعنى مصدر آخر نحو: الغُدة والحبط، والحبج، والبرص، أخذاً بما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على الغالب في الباب، وما سمع له مصدر فإنه يوقف عليه[٢].

أما القول بأن فَعَلاً مصدراً مقيساً للدلالة على المرض ففيه نظر لأمرين :

١ ـ أن العلماء المتقدمين لم يجعلوا (فعلاً) من المصادر التي تدل على الداء بكثرة ولهذا كان مجيء الحبط والحبج على غير القياس عند سيبويه[٣]؛ لأن باب الأدواء عنده هو (فُعال).

ولأجل هذا أيضاً أنكر الأصمعي وغيره على أبي عمرو الشيباني نطقه السَّواف بفتح السين، من قولهم: وقع في الإبل السُّواف وهو الهلاك والموت، لأن الأدواء عندهم إنما تصاغ على فُعال بالضم[٤].

٢ ـ أنه لا يُذهب إلى هذا القول إلا بثبت: من سماع عن العرب أو نص من علماء العربية، ولم يثبت في ذلك شيء يجعلنا نقيس عليه .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٨ .

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٨، ٧٦٠، وشرح المفصل ٦/ ٤٥، وشرح التسهيل ٣/ ٤٧١ .

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ١١، والنكت ٢/ ١٠٣٨ .

(٤) انظر: النكت ٢/ ١٠٣٨ .

القياس على المصدر (فَعَلان) للدلالة على التقلب والاضطراب

القرار :

«يقاس المصدر على وزن فَعَلان لفعل اللازم مفتوح العين إذا دلّ على تقلب واضطراب»[1] .

دراسة القرار :

ذهب أكثر العلماء إلى أن مصدر فَعَل اللازم المفتوح العين هو (فُعُول)، واستثنوا منه ما يدل على أحد المعاني الآتية: الحرفة أو الاضطراب أو الصوت أو السير أو الامتناع أو المرض. فإن لكل معنى من هذه المعاني مصدراً مقيساً يختص به[2] .

ومن ذلك أن فَعَل اللازم إذا كان دالاً على اضطراب أو تقلب واهتزاز فإن مصدره الغالب عندهم هو (فَعَلان) بفتح العين .

يقول سيبويه : «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان[3] والرتكان[4]»[5]، ثم يقول: « . . . ومثل هذا

---

(١) صدر القرار في الجلسة الحادية والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الأولى ـ ٤١٧، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٢٣ .

(٢) انظر: ص ٣٨٨ من هذا البحث .

(٣) يقال: عسل الفرس في عدوه عسلاناً، أي: اضطرب وهز رأسه. القاموس (عسل) .

(٤) الرتكان: مقاربة الخطى. القاموس (رتك) .

(٥) الكتاب ٤/ ١٤ .

الغليان، لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان . . . وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعلُه يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء نحو: شنئته شنآنا»[1] .

وقال بهذا القول الفراء[2] والفارابي[3] والصيمري[4] وابن سيده[5] وغيرهم[6] .

وسبق ذكر[7] ما ذهب إليه بعض العلماء من أن مصادر الثلاثي سماعية كلها، وممن ذهب إلى هذا ابن القوطية وابن الحاجب وابن الجودي .

أما المجمع فقد أقر أن يصاغ مصدر من الثلاثي اللازم على (فَعَلان) للدلالة على التقلب والاضطراب، موافقاً بذلك أكثر العلماء .

والقول بقياسية (فَعَلان) للدلالة على التقلب والاضطراب من فَعَل اللازم هو الصواب، لأمرين :

١ ـ أن الغالب في هذه الصيغة الدلالة على هذا المعنى، والغالب في هذا المعنى أن يجيء على هذه الصيغة .

قال سيبويه : « وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب»[8]، وقال الصيمري: « وما كان من المصادر معناه الاضطراب والتحرك فبابه أن يجيء

---

(١) الكتاب ٤/١٤، ١٥ .
(٢) انظر: ديوان الأدب ٢/١٢٢ .
(٣) انظر :المرجع السابق .
(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٦٨، ٧٦٩ .
(٥) انظر: المخصص ١٤/١٣٨ .
(٦) انظر: دقائق التصريف ٥٦، وشرح المفصل ٦/٤٦، ٤٧، والتخمير ٣/٧٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٦، وشرح الشافية ١/١٥٦، والارتشاف ١/٢٢٣ .
(٧) انظر: ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ من هذا البحث .
(٨) الكتاب ٤/١٥ .

على فَعَلان نحو: النزوان»[1] .

٢ ـ أن الصاغاني أورد في « نقعة الصديان فيما جاء على الفَعَلان» ما يزيد على مائتي مصدر مما جاء على زنة (فَعَلان) وغالب أفعالها من الثلاثي اللازم المفتوح العين، ومعناها يدل على الاضطراب والحركة. والمصدر إذا كثر في باب في الأبواب جاز القياس عليه، كما قال سيبويه : «ولكن الأكثر يقاس عليه»[2] .

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٧٦٨ .

(٢) الكتاب ٤/٨ .

القياس على المصدر (فِعالة) للدلالة على الحرفة وما أشبهها

القرار :

«يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن (فِعالة) بالكسر[1]».

دراسة القرار :

ذهب كثير من العلماء إلى أنه يصاغ للدلالة على الحرف والولايات وما أشبهها مصدر من الثلاثي على وزن (فِعالة) بكسر الفاء بكثرة من غير نظر إلى وزن الباب الذي يصاغ منه، ولا إلى تعديه ولزومه، كالتجارة والنجارة والسفارة والوزارة والخياطة والوصاية والصناعة وغيرها .

وهذا ظاهر كلام سيبويه، فهو يقول : «وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية؛ لأن معناهن القيام بالشيء وعليه: الخلافة والإمارة والنكابة والعرافة، وإنما أردت أن تخبر بالولاية. ومثل ذلك الإيالة والعياسة والسياسة . . . وقالوا: التجارة والخياطة والقصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة، وكذلك السعاية . . . »[2] .

ويبين كلام سيبويه الأعلم فيقول : «وذكر أن فعالة يكثر فيما كان ولاية أو صناعة»[3] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع . الدورة الأولى . ٣٦٢، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٢٢ .

(٢) الكتاب ٤/ ١١ .

(٣) النكت ٢/ ١٠٣٨ .

ويقول ابن قتيبة : «وفِعالة تأتي كثيراً في الصناعات والولايات كالقصارة والنجارة والخياطة . . . »[1] .

وممن ذهب إلى هذا الصيمري[2] وابن الحاجب في الشافية[3] وابن مالك[4] وغيرهم[5] .

أما ابن عصفور[6] فصرح بأن (فِعالة) هو القياس في باب الحرف والولايات .

وفرق أبو حيان بين التعبير بكونه مقيساً وكونه كثيراً، فقال في معرض الحكاية عن ابن عصفور : «وزعم ابن عصفور أنه (فِعالة) ينقاس في الولايات والصنائع، ونص غيره على كثرة ذلك»[7] .

ووافق ابنَ عصفور ابنُ الناظم[8] وبحرقٌ[9] فحكما باطراد (فِعالة) في الدلالة على الحرفة والولاية .

ومن العلماء من ذهب إلى أن مصادر الثلاثي كلها سماعية، منهم ابن القوطية وابن الحاجب وابن الجودي[10] .

---

(١) أدب الكاتب ٤٧١ .

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٦٨ .

(٣) انظر: الشافية ٢٦ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٦٩ .

(٥) انظر: المخصص ١٤/١٣٦، ١٣٧، وشرح الشافية للرضي ١/١٥٣، والارتشاف ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، والمساعد ٢/٦٢١، والمناهج الكافية ٤١، وشرح الشافية لنقره كار ٤١، والهمع ٦/٥٠ .

(٦) انظر: المقرب ٢/١٣١ .

(٧) الارتشاف ١/٢٢٣ .

(٨) انظر: زبدة الأقوال ٨٠ .

(٩) انظر: فتح الأقفال ١٨٨ .

(١٠) انظر: ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ من هذا البحث .

ووافق المجمع جمهور العلماء في أن يصاغ للدلالة على الحرف أو شبهها مصدر على وزن (فِعالة) بالكسر .

والقول بأن (فِعالة) مصدر مقيس للدلالة على الحرفة وما أشبهها صحيح من جهتين :

الأولى: أنه كثير في المسموع عن العرب، إذ الغالب في الدلالة على هذا المعنى أن يجيء على هذه الصيغة .

الثانية: أن الحرف والصناعات متجددة، لظهور مخترعات حديثة لها من يديرها ويشرف عليها ويلابسها، وحاجة الناس ماسة إلى من يقوم بتلك الأعمال، ولابد من فتح باب ييسر على أهل العربية التعبير عن طريقه للدلالة على هذه الحرف والصناعات، كالحدادة والخراطة والحسابة والعمادة والسباكة.

مجيء (فُعالة) للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها

القرار :

«درس المجمع صيغة (فُعالة) للدلالة على نفاية الشيء وبقاياه، وما تناثر منه، وتأسيساً على ما سجلته المعاجم وكتب اللغة الأخرى من عشرات الألفاظ على هذه الصيغة بهذه المعاني، وعلى ما ذكره اللغويون من أن فُعالة يدل على فضالة الشيء وما تحات منه، وبقي بعد الفعل. كما في ديوان الأدب وغيره. يجيز المجمع ما ينشأ من كلمات على صيغة فعالة بهذه المعاني، سواء ما كان منها في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة»[1] .

دراسة القرار :

ذهب سيبويه إلى أن ما يدل علي الفضلة وبقايا الأشياء يؤتى به على صيغة فُعالة كالقلامة والنفاية والقراضة، فهو يقول : «ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفضالة، وذلك نحو: القلامة، والقوادة، والقراضة، والنفاية، والحسالة، والكساحة، والجرامة وهو ما يصرم من النخل، والحثالة، فجاء هذا على بناء واحد لما تقاربت معانيه»[2] .

وصرح ابن قتيبة بكثرة فُعالة في هذا المعنى، فهو يقول : «وفُعالة يأتي كثيراً في فضلة الشيء وفيما يسقط . . . »[3] .

---

(١) صدر القرار من الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في دورته السادسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٣٨، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ١١٦ .

(٢) الكتاب ٤/ ١٣ .

(٣) أدب الكاتب ٤٧٠ .

وذهب إلى هذا أبو علي الفارسي[(١)] والفارابي[(٢)] والصيمري[(٣)] وابن سيده[(٤)] وابن عصفور[(٥)] والرضي[(٦)] وأبو حيان[(٧)] والفيومي[(٨)] .

وقد عدّ سيبويه وابن قتيبة فُعالة في مثل هذه الكلمات من المصادر؛ لأنهما أدرجاها في ضمن مصادر الثلاثي .

أما أبو علي الفارسي فعدّ (فُعالة) من الصيغ الموضوعة موضع المفعول، وليست مصدراً على الحقيقة، ونظّر لها بالفعيلة التي تدل على معنى الفضلة كالفُعالة، نحو: البقية والتلية، فكما أن الفعيلة هنا ليست مصدراً فكذلك فعالة ليست مصدراً[(٩)] .

أما المجمع فأجاز أن يُنشأ كلمات جديدة على وزن فُعالة للدلالة على نفاية الأشياء وبقاياها وما تناثر منها وقد اعتمد لذلك على ما يأتي :

أولا: ما ذكره اللغويون من أن فُعالة يدل على فضالة الشيء وما تحات منه، وبقي بعد الفعل، كما في ديوان الأدب وغيره .

ثانيا: ما سجلته المعاجم وكتب اللغة من عشرات الألفاظ على هذه الصيغة بهذه المعاني. فقد جمع الدكتور أحمد الحوفي عضو المجمع من أربعة

---

(١) انظر: المخصص ١٤/١٣٦ .
(٢) انظر: ديوان الأدب ١/٨٥، ٨٦ .
(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٦٧، ٧٦٨ .
(٤) انظر: المخصص ١٤/١٣٦ .
(٥) انظر: المقرب ٢/١٣١، ١٣٢ .
(٦) انظر: شرح الشافية ١/١٥٥ .
(٧) انظر: الارتشاف ١/٢٢٣ .
(٨) انظر: المصباح المنير ٦٩٤ .
(٩) انظر: المخصص ١٤/١٣٦ .

معجمات سبعين كلمة جاءت على صيغة (فُعالة) بهذه المعاني[1].

ويمكن أن أجمل ما أراه في أمرين:

الأول: موافقة أبي علي في أن فُعالة ليست مصدراً حقيقة، وإنما هي موضوعة موضع المفعول، شأنها شأن صيغة (فُعال) الدالة على ما تفترق أجزاؤه؛ فإنها دالة على معنى المفعول كالدقاق والحطام والفتات[2].

الثاني: صحة مجيء فُعالة دالة على نفاية الأشياء وبقاياها وما تناثر منها؛ لأن الوارد منها كثير، غير أنه لا يقاس عليها إلا لشرطين:

١ ـ أن لا يكون للكلمة صيغة ثانية دالة على المعنى نفسه كما قال أبو علي: «إذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن القياس إلى السماعي[3]».

فلا يقال مثلاً المخاطة فيما يسيل من الأنف لأنهم استغنوا عنها بقولهم المخاط[4]. ولا يقال الجفاءة فيما نفاه السيل؛ لأنهم قالوا الجُفاء[5] ومنه قوله تعالى: ﴿... فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾[6].

ولكن يمكن أن يقال: النجارة فيما يتناثر من النجر، والجزارة فيما بقي بعد الذبح والسلخ والجزر، والدخانة في بقية دخان النار؛ لعدم سماع ما يقوم مقامها من المسموع[7].

٢ ـ أن تظهر حاجة للدلالة على ذلك المعنى.

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٤٠ ـ٤٤.

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ١٥٥.

(٣) المنصف ١/ ٢٧٩.

(٤) انظر: القاموس (مخط).

(٥) انظر: القاموس (جفا).

(٦) سورة الرعد: ١٧.

(٧) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٤٥ ـ٤٧، فقد ذكر الدكتور أحمد الحوفي سبعاً وأربعين كلمة يقترح قياس (فُعالة) فيها.

إلحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية المزيدة

القرار :

«يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة»[1] .

دراسة القرار :

يبنى للدلالة على المرة من الفعل الثلاثي التام على (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين، سواء كان معتلاً أم صحيحاً، وسواء كان متعدياً أم لازماً، وذلك نحو: جلس جلسة، وقام قومة، وضربت ضربة .

ويستوي في ذلك ما كان في مصدره زيادة على حروف فعله أو لا، فجلس مصدره الجلوس، وضرب مصدره الضرب، وكلاهما يبنى للمرة منهما على (فَعْلة) بطرح الزائد من المصدر، وإلحاق التاء، مع فتح أوله .

يقول سيبويه :«وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على (فَعْلة) على الأصل؛ لأن الأصل فَعْل، فإذا قلت: الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفعل . . .»[2] .

وإلى هذا ذهب ابن قتيبة[3] والمبرد[4] وابن السراج[5] وابن الشجري[6]

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٢٠، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١١٠ .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٥ .

(٣) انظر: أدب الكاتب ٤٣٣ .

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ١٢٥ .

(٥) انظر: الأصول ٣/ ١١٠ .

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٣٧ .

وابن الحاجب[1] وغيرهم[2] .

وإذا جاء مصدر الثلاثي على (فَعلة) فإنه يدل على المرة منه بقرينة[3] كالوصفية وذلك نحو: رَحِمه رَحْمةً واحدة، وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[4] .

ومجيء المرة من الفعل الثلاثي المجرد على مصدره المستعمل إن كان فيه زيادة على فعله، عده بعض العلماء قليلاً، وأدخله بعضهم في حكم الشاذ، وذلك نحو: أتى إتيانة، ولقيه لقاءة .

وقد نص سيبويه[5] وابن السراج[6] وابن الحاجب في الإيضاح[7] على قلته، يقول سيبويه : «وقالوا: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة واحدة، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام كما قالوا: أعطى إعطاءة، واستدرج استدراجة، ونحو: إتيانة قليل، والأطرد على (فَعْلة) . . . »[8] .

وصرح ابن الحاجب في الشافية[9] وابن مالك[10] والرضي[11] وابن

---

(١) انظر: الشافية ٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣١ .
(٢) انظر: التسهيل ٢٠٥، وشرح الشافية للرضي١/ ١٧٩، وزبدة الأقوال ٨١، والمساعد ٢/ ٦، والارتشاف ١/ ٢٢٥، وشرح الشافية للجاربردي ٦٩، ٧٠، والهمع ٦/ ٥٣، وفتح الأقفال ١٨٩، ومناهج الكافية ٤٦ .
(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣١، وزبدة الأقوال ٨١، والمساعد ٢/ ٦٢٣، ٦٣٠ .
(٤) سورة الحاقة: ١٣ . وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢١، والبحر المحيط ١٠/ ٢٥٧
(٥) انظر: الكتاب ٤/ ٤٥ .
(٦) انظر: الأصول ٣/ ١١٠ .
(٧) انظر: ١/ ٦٣١ .
(٨) الكتاب ٤/ ٤٥ .
(٩) انظر: ٢٩ .
(١٠) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٠ .
(١١) انظر: شرح الشافية ١/ ١٨٠ .

الناظم[١] وأبو حيان[٢]، وغيرهم[٣]، على أن مجيء المرة على المصدر المستعمل من الثلاثي المجرد شاذ خارج عن القياس، يقول ابن الحاجب : «ونحو: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة، شاذ»[٤]. ويقول ابن مالك : « غير الثلاثي كالإكرام والاستغفار إذا قصد تبيين المرة ألحقت التاء بصيغة المصدر كإكرامة واستغفارة، ولا يُفعل ذلك بمصدر الثلاثي إلا أن يرد شاذاً فلا يقاس عليه كإتيانة ولقاءة . . .»[٥] .

أما الزمخشري[٦] وابن يعيش[٧] فلم يستعملا أياً من المصطلحين الشاذ أو القليل، بل أطلقا القول بأنه : «قد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: أتيته إتيانة ولقيته لقاءة . . .»[٨] .

أما المجمع فقد أصدر قراراً في المسألة نتيجة ما أورد عليه في الدورة الخامسة والثلاثين من أن فراغات جمعت جمع تأنيث؛ لأن مفردها (فراغ) دخلت عليه التاء مثلما دخلت في نحو: أتى إتيانة. فاعترض الأستاذ عباس حسن هذا الرأي بأنه قليل[٩]، ثم أجاز المجمع في الدورة الخامسة والأربعين إلحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية المزيدة .

---

(١) انظر: زبدة الأقوال ٨١ .
(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٥ .
(٣) انظر: المساعد ٢/ ٦٢٤، وشرح الشافية للجاربردي ٧٠، وفتح الأقفال ١٨٩، وشرح الشافية لنقره كار ٤٦، ومناهج الكافية ٤٦، وشرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصريف العزي ٤٨ .
(٤) الشافية ٢٩ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٠ .
(٦) انظر: المفصل ٢٨٠ .
(٧) انظر: شرح المفصل ٦/ ٥٧ .
(٨) المفصل ٢٨٠ .
(٩) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٢٠ (هامش) .

بعد أن قدم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً إلى المؤتمر بعنوان: «تاء الوحدة أو المرة: جواز لحوقها بالمصدر الثلاثي على لفظه»[1] أجاز فيه مجيء المرة من الفعل الثلاثي المجرد على مصدره المستعمل وإن كان فيه زيادة على فعله، وقد اعتمد لذلك على ما يأتي:

(١) ما ذكره الزمخشري من أن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل، وقول ابن يعيش: «وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه»[2].

(٢) أن سيبويه قال: «وقالوا: أتيته إتيانة ولقيته لقاءة، جاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام، ونحو: إتيانة قليل»[3].

(٣) ما جرى عليه المجمع في جملة من قراراته من الأخذ برأي من أطلق القول غير مصرح بالتقييد، وإن كان غيره قد قيده صراحة، وإجازة الصوغ على ما عبر عنه بأنه قليل، إرادة التوسعة في أقيسة اللغة، والتحرر من قيود الصوغ والاستعمال في الإبانة عن حاجات العصر الحديث[4].

والذي أراه أن اسم المرة من الثلاثي المجرد إذا كان مصدره فيه زيادة على فعله فيجب طرح ما زاد على الفعل منه، وإلحاقه تاء الوحدة، فيقال: ذهب ذهبة لا ذهابة، وجلس جلسة لا جلوسة، وقام قومة لا قيامة. وذلك لأمور:

(١) أن الزمخشري وابن يعيش يمكن أن يحمل قولهما: «قد جاء على المصدر المستعمل» على أن (قد) فيها دالة على التقليل، فيلحق قولهما بقول سيبويه.

(٢) أن القلة عند سيبويه لا تعني جواز القياس عليه، فهي كقوله في

(١) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٢١ ـ٢٤.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٥٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٥.

(٤) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٢٠ هامش، ٢٣، ٢٤.

الشكور : «فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها»[1] .

ولعل في قوله : «فجاءوا به على المصدر المستعمل»، ما يدل على أنه يعني الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وقد ذكر بعضهم أن تعبير سيبويه : «بالمصدر المستعمل» يدل على ما جاء مخالفاً للمطرد، وإن كان صحيحاً في نفسه[2] .

(٣) أن الرضي[3] نص على أنه لم يشذ مما جاء على مصدره المستعمل للدلالة على المرة من الثلاثي سوى حرفين، وهما: إتيانة ولقاءة، كما صرح هو[4] وغيره[5] بجواز مجيء هاتين الكلمتين على القياس فيقال: أتية ولقية، وإن لم يسمع فيهما ذلك إجراء للقاعدة على ما سمع وما لم يسمع .

(٤) أن الأخذ يقول من أطلق الإجازة مع تقييد غيره من غير نظر إلى دليل معتد به أو حجة قائمة سيؤدي إلى اختلال نظام القواعد الضابطة للأبنية والتراكيب العربية .

---

(١) الكتاب ٤/٨ .

(٢) انظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٩٠، ٩١ .

(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٨٠ .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(٥) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٥، والمساعد ٢/ ٦٢٤ .

صوغ (مَفْعَل) للمصدر الميمي واسمي المكان والزمان من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء

القرار:

«يجوز أن يجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على (مَفْعَل) بالفتح، فيقال مثلاً: (المسار) لمعنى السير، أو مكانه، أو زمانه، وكذلك يقال: طار مطاراً، والآن مطاره، وهنالك المطار»[1].

دراسة القرار :

إذا كان الفعل ثلاثياً معتل العين فإن مصدره الميمي يكون على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو: متاب، ومنام، مساق، وممات، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ﴾[2] وقال تعالى : ﴿يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[4]، وقال تعالى : ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾[5] .

قال سيبويه : «فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضربا . . . وقال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾[6] »[7] وقال

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة السادسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ١١، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٦٧ .

(٢) سورة الروم: ٢٣ .

(٣) سورة الفرقان: ٧١ .

(٤) سورة الجاثية: ٢١ .

(٥) سورة القيامة: ٣٠ .

(٦) سورة النبأ: ١١ .

(٧) الكتاب ٤/ ٨٧، ٨٨ .

بهذا الفراء[1] وثعلب[2] وابن السراج[3]، والزجاجي[4]، والصيمري[5] وغيرهم[6] .

فهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء في المعتل العين بالياء. وعدوا ما جاء منه على (مَفعِل) بكسر العين شاذاً خارجاً على القياس، كالمحيض، والمقيل، والمسير، والمبيت، بمعنى الحيض والقيلولة، والسير، والبيتوتة. وهو ما يفهم من كلام سيبويه فقد قال: «وربما بنوا المصدر على المفعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب، وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المرجع، قال اللّه عزوجل: ﴿إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾[7] أي: رجوعكم، وقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ﴾[8] أي: في الحيض»[9] .

ويعلق أبو علي الفارسي على كلام سيبويه بقوله: «هذا في بابه مثل: استحوذ في بابه، شاذ عن القياس، وإن اطرد في الاستعمال ... فكذلك سبيل استحوذ والمحيض وما أشبه ذلك، لا يقاس عليه، ولا يقال شاذ لكن يستعمل هذا للسمع»[10] أي: أن المحيض والمقيل وما أشبههما شاذة في القياس الذي وصفه النحويون، وإن كانت مستعملة في الكلام الفصيح، كقوله تعالى:

---

(١) انظر: إصلاح المنطق: ١٢١ .

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/ ١٤٨ .

(٣) انظر: الأصول ٣/ ١٤١ .

(٤) انظر: الجمل ٣٨٨ .

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٧، ٧٧٨ .

(٦) انظر: دقائق التصريف ١٢٣، والفصول ١٠١، والمقدمة الجزولية ٣٠٦، ٣٠٧، والشافية ٢٨، وشرح الشافية ١/ ١٧٠، ١٧١، وزبدة الأقوال ٩٩ .

(٧) سورة الأنعام: ١٦٤ .

(٨) سورة البقرة: ٢٢٢ .

(٩) الكتاب ٤/ ٨٨ .

(١٠) التعليقة ٤/ ١٤٧، ١٤٨ .

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1]، وقول الشاعر:

بنيت مرافقهنّ فوق مزلّةٍ   لا يستطيعُ بها القراد مقيلا[2]

أي: قيلولة.

غير أن بعض العلماء ذهب إلى أن مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء يجوز لك فيه أمران: الفتح على مَفْعَل، والكسر على مَفْعِل، فيجوز أن تقول في المعاش المعيش قياساً على قولهم: المحيض، ويجوز أن تقول في المحيض المحاض قياساً على المعاش. وممن ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن[3] حيث حمل على المحيض، كال مكالاً ومكيلاً.

وفريق من العلماء يرى أن مصدر الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء مقصور على السماع، فلا يقال في المعاش المعيش، ولا في المحيض المحاض؛ لعدم السماع في ذلك.

ورجح هذا الرأي أبو علي الفارسي في الإغفال[4]، ونسبه إلى سيبويه، واختاره ابن مالك[5] وشراح التسهيل[6].

وأما اسما الزمان والمكان فيبنيان من الفعل الثلاثي المعتل العين على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون الفاء، وذلك إذا كان معتل اللام أو كان صحيحها وعين مضارعه مفتوحة أو مضمومة، وذلك نحو: مأوى، ومثوى،

---

(١) سورة فصلت: ٤٨.

(٢) البيت للراعي، انظر: شعره ٤٧، والكتاب ٤/ ٨٩، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٩٧، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد ٧٣٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٨، والمخصص ٩/ ٥٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/ ٢٩٦، والإغفال ١/ ٥٠٦، والتذييل والتكميل ٥/ ل١٢.

(٤) انظر: ١/ ٥٠٦، ٥٠٨.

(٥) انظر: التسهيل ٢٠٨.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ل١٣، والمساعد ٢/ ٦٣٣، وشفاء العليل ٢/ ٨٦٥، ٨٦٦.

ومقام، ومنام، ومساق، ومجال .

قال تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[1] وقال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[2]، وتقول: زيد أول الليل منامُه، ويوم القيامة مَساقُ الكافرين إلى جهنم .

قال سيبويه : «وأما ما كان مَفْعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً . . .»[3] .

وإذا كان الفعل صحيح اللام وعين مضارعه مكسورة فإن اسمي الزمان والمكان يصاغان منه على (مَفْعِل) بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين، نحو: مصيف، ومقيل، ومبيت. قال سيبويه : «أما ما كان من فَعَل يَفْعِل فإن موضع الفعل مَفْعِل، وذلك قولك: هذا محبسنا، ومضربنا، ومجلسنا . . . »[4]. وقال: « وقد يجيء (المَفْعِل) يراد به الحين، فإذا كان من فَعَل يفعِل بنيته على مَفْعِل، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان وذلك قولك: أتت الناقة على مضربها، وأتت على منتجها، وإنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضراب»[5]. وقال أيضا : «وقالوا: المصيف، كما قالوا: أتت الناقة على مضربها، أي: على زمان ضربها»[6] .

ونقل نحوه ابن السكيت[7] عن الفراء، وقال به ابن السراج[8]

---

(١) سورة النازعات: ٤١ .
(٢) سورة الإسراء: ٧٩ .
(٣) الكتاب ٤/ ٨٩ .
(٤) الكتاب ٤/ ٨٧ .
(٥) الكتاب ٤/ ٨٨ .
(٦) الكتاب ٤/ ٨٩ .
(٧) انظر: إصلاح المنطق ١٢١، وفي معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٩ إشارة إليه .
(٨) انظر: الأصول ٣/ ١٤١، ١٤٢، ١٤٥ .

والزجاجي[١] والصيمري[٢] وغيرهم[٣] .

ونص ابن الناظم على أن المعتل العين بالياء، من اسمي الزمان والمكان يجيئان على المفعِل بالكسر قياساً مطرداً، فقد قال : «فَعَل مما عينه ياء كالصحيح في أن قياسة: (المفْعَل) في المصدر، نحو: المعاش، و(المفعِل) في الزمان والمكان، نحو: المقيل»[٤] .

وأجاز ابن السكيت[٥] وابن القوطية[٦] وغيرهما[٧]، أن يؤتى باسمي الزمان والمكان على (مَفْعَل) بالفتح مما عين مضارعه معتلة بالياء، وذلك حملاً على الوارد منه كالمعاش والمسار والمعاب والمطار .

يقول ابن السكيت: « ولو فتحتهما جميعاً، أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز، تقول العرب: المعاش، والمعيش، والمعاب، والمعيب، والمسار، والمسير»[٨] .

أما المجمع فقد أقر مجيء اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء على المَفْعِل، فأجاز أن يقال من سار يسير: (المسار) لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، وكذلك أجاز أن يقال: طار مطاراً،

---

(١) انظر: الجمل ٣٨٨، ٣٨٩ .

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨١ .

(٣) انظر: دقائق التصريف ١٢٢، ١٢٣، والاقتضاب ١١٦ (ط الجيل)، والمفصل ٣٠٣، والفصول ١٠١، والشافية ٣٠، وشرح المفصل ٦/ ١٠٨، وزبدة الأقوال٩٢، ٩٣، ٩٩، وإمعان الأنظار ٢٨ .

(٤) زبدة الأقوال ٩٩، وانظر: خزانة الأدب ٣/ ٤٣٧ .

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٢٢٠ .

(٦) انظر: الأفعال ٤، ٥ .

(٧) انظر: الأفعال لابن القطاع ١/ ١٧، والمصباح المنير ٧٠٠، ورسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان المكان للصبان . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . العدد السابع . ص: ٢٩٢، ٢٩٣ .

(٨) إصلاح المنطق ٢٢٠ .

والآن مطاره، وهنالك المطار .

واحتج لهذا الأستاذ محمد شوقي أمين بما يأتي :

١ ـ أن أحكام صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان متشعبة، مع كثرة المستثنيات منها، مما يؤيد القول بأن هذه الأحكام غير مطردة[١] .

٢ ـ ما نقله الفيومي[٢] عن ابن السكيت وابن القوطية من صحة مجيء المصدر الميمي مكسوراً، وصحة مجيء اسمي الزمان والمكان مفتوحين، فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر، نحو: المعاش والمعيش، والمسار والمسير .

والذي أراه موافقة جمهور النحويين في أن الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء يصاغ منه المصدر الميمي على وزن (مَفْعَل) بالفتح، فيقال: سار مساراً حسناً، وطار مطاراً سيئاً، ويصاغ منه اسما الزمان والمكان على وزن (مَفْعِل) بكسر العين؛ إذا كان صحيح اللام وعين مضارعه مكسورة، فيقال: هنا مقيل إخوتي، والآن مبيتهم .

وما جاء مخالفاً لهذا فشاذ عن القاعدة والقياس، وإن كان صحيحاً فصيحاً، فيتلقى بالقبول ويمتنع القياس عليه، فمما شذ في المصدر نحو: المحيض، والمحيص، والمقيل .

ومما شذ في اسمى الزمان والمكان: المعاب[٣] والمعاش[٤] والمقال[٥]

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٣/ ١٢ ـ ١٤ .

(٢) انظر: المرجع السابق ٣/ ١٠، فقد نقل الأستاذ محمد شوقي أمين ما قاله الفيومي في المصباح المنير ٧٠٠، ٧٠١، عن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان .

(٣) انظر: إصلاح المنطق ٢٢٠ .

(٤) انظر: المرجع نفسه .

(٥) انظر: زبدة الأقوال ٩٩ .

والمطار لموضع الطيران[1] ومما يعضد هذا الرأي أمور :

(١) أني لم أجد للعلماء نصاً في غير هذه الكلمات الأربع، مما جاء فيه اسما الزمان والمكان على مَفْعِل بالفتح مما عينه مكسورة .

(٢) ما صرح به بعض العلماء من أن صيغتي مَفْعَل ومَفْعِل سماعيتان[٢] .

(٣) أن من الذين أجازوا الفتح والكسر في (مفعل) مما عين فعله ياء قصروا الإجازة على المصدر دون اسمي الزمان والمكان، يقول أبوحيان: «المذهب الثاني: أنك مخيّر فيه بين أن يبنى المصدر المَفْعَل أو المَفْعِل، وأما الزمان والمكان فمكسور العين . . . »[٣]. ويقول ابن عقيل: « أو مخير فيه، وهذا بالنسبة إلى المصدر . . . أما الزمان والمكان فمكسور العين»[٤] .

(٤) أن فيه تفريقاً بين المصدر الميمي واسمى الزمان والمكان؛ لأن الأصل ألا يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين[٥] .

أما ما ذكره الأستاذ محمد شوقي أمين من أن أحكام صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان كثيرة ومتشعبة، والمستثنى منها كثير، فمسألة ظاهرة في أبواب كثيرة من النحو والتصريف، وتشعب أحكام أي باب لا يبيح لنا أن نلغي قاعدته التي يبنى عليها، ولا التوسع فيها؛ لأن الأحكام النحوية مبناها على الغالب والكثير .

---

(١) انظر: الأفعال لابن القطاع ١/ ١٧ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٠٨، التذييل والتكميل ٥/ل١٣، والمساعد ٢/ ٦٣٣، وشفاء العليل ٢/ ٨٦٥، ٨٦٦ .

(٣) التذييل والتكميل ٥/ ل١٣ .

(٤) المساعد ٢/ ٦٣٣ .

(٥) انظر: الفروق اللغوية ١٢ .

إلحاق التاء بالمصدر الميمي

القرار :

«سمع من المصدر الميمي من الثلاثي ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: مَحْمَدة، ومذمّة، ومبخلة، ومجبنة، ومحزنة، ومودّة، وغيرها كثير .

ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها»[1] .

دراسة القرار :

لم يمنع سيبويه لحاق التاء للمصدر الميمي، فقد قال: «وربما ألحقوا هاء التأنيث، فقالوا: المعجِزة، والمعجَزة، كما قالوا: المعيشة ... وقالوا: المعذَرة والمعتَبة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس»[2] .

ويقول أيضاً: « وقالوا: المشتاة فأنثوا وفتحوا، لأنه من يَفْعُل، وقالوا: المعصية والمعرفة، كقيلهم: المعجزة»[3] .

ويقول الفراء : «مما تجعله العرب مؤنثاً للذكر والأنثى على غير بناء الفعل، ولا يثنونه تثنيته، ولا يجمعون في جمعه ما كان على مثال مَفْعَلة، فيقولون: هذا شراب مخبثة للنفس، ومطيبة للنفس، وهذا عشب ملبنة مسمنة، ويقال: الولد مبخلة مجبنة[4]».

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ٢٣، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٣٠ .

(٢) الكتاب ٤/ ٨٨ .

(٣) الكتاب ٤/ ٨٩ .

(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٩٢ .

وذكر مثل قولهما أبو علي الفارسي[١] والسيرافي[٢] والصيمري[٣] وابن سيده[٤] ولم يتبين من كلام هؤلاء العلماء النص على القياس عليه أو عدم القياس، وإنما حكوا المسموع عن العرب .

بينما ذهب الرضي[٥] وأبو حيان[٦] وغيرهما[٧] إلى أن لحاق التاء للمصدر الميمي سماعي، يقول الرضي : «والمفعل في المكان والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء»[٨] .

أما المجمع فقد أقر القياس على ما سمع من المصدر الميمي من الثلاثي المختوم بالتاء، معتمداً على ما جمعته لجنة الأصول من أمثلة جاء فيها المصدر الميمي مختوماً بالتاء، وقد جمعت اللجنة أربعة وأربعين اسماً[٩]، نحو: المهلكة، والمشقة، والمسألة، والموجدة، والمقالة.

والذي أراه موافقة المجمع في إجازة لحاق التاء للمصدر الميمي من الفعل الثلاثي، فيقال: محمدة، ومذمة، ومسألة . . . وذلك لأمور :

(١) أن من العلماء من صرح بقياسية المصدر الميمي نفسه، وممن صرح بذلك: ابن الحاجب[١٠]، وابن الناظم[١١]، وغيرهما[١٢] .

---

(١) انظر: التكملة ٥٢٥ .
(٢) انظر: شرح الكتاب ٥/ ل١٠٥ .
(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٩ .
(٤) انظر: المخصص ١٤/ ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧ .
(٥) انظر: شرح الشافية ١/ ١٨٤، ١٨٥ .
(٦) انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٣٥ .
(٧) انظر: الدر المصون ٢/ ٣٥٧، وشرح مراح الأرواح ١٥ ، والمطلوب شرح المقصود ٢٤، وشرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصريف العزي ٤٦ .
(٨) شرح الشافية ١/ ١٨٤، ١٨٥ .
(٩) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٢٣ .
(١٠) انظر: الشافية ٢٨ .
(١١) انظر: زبدة الأقوال ٩٢، ٩٣ .
(١٢) انظر: فتح الأقفال ٢٠٠ ، وهمع الهوامع ٦/ ٥٤، وحاشية ابن جماعة على الجاربردي=

(٢) أن التاء اللاحقة بالمصدر الميمي لا تؤثر في الزنة، وإنما تضيف معنى على أصل الصيغة، كما أن (فعيلاً) الوصف كجريح وذبيح قد تلحقه التاء فيكون على (فعيلة) وتحول معناه إلى الاسمية[١]. وإذا لحقت التاء (مفعلاً) دلت على المبالغة، كما في نحو: مكرمة، ومذمة، ومحمدة، أو دلت على البقعة، كما في نحو: هذه أرض مهلكة، وتلك مخافة .

(٣) أن سيبويه يكاد يسوي بين المصدر الميمي الذي اتصلت به التاء والمصدر الميمي الذي لم تتصل به التاء، فقد أورد أمثلة عديدة في ذلك، ولم يصم ما لحقته التاء بالضعف أو القلة أو الرداءة .

(٤) أن الفراء يطلق القول عن العرب في هذا ـ كما سبق ـ .

(٥) أن الفارابي ذكر تسعة وثمانين مصدراً ميمياً مختوماً بالتاء في ديوان الأدب[٢] .

= ٦٧، وشرح الشافية لنقره كار ٤٤، ومناهج الكافية ٤٤، ٤٥، والمطلوب ٢٤، ٢٥ .

(١) انظر: شرح الشافية ٢/١٤٢، ١٤٣ .

(٢) انظر: ١/٢٨٢ـ٢٨٦ .

صوغ (مفعلة) من أسماء الأعيان للدلالة على كثرتها في المكان

للمجمع في هذه المسألة قراران :

القرار الأول: « تصاغ (مَفْعَلة) قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد»[1] .

القرار الثاني: « تصاغ (مَفْعَلة) مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان، بإجازة التصحيح، كما في (مَتْوَتة) و (مَخْوَخة) من التوت والخوخ»[2] .

دراسة القرار :

يبنى للمكان من اسم ما كثر فيه مَفْعَلة، بشرط كون الاسم ثلاثياً مجرداً أو مزيداً فيه، كقولهم: هذه أرض مأسدة ومسبعة ومفعاة ومقثأة، أي كثيرة الأسود والسباع والأفاعي والقثاء .

يقول سيبويه : «هذا باب ما يكون مَفْعَل لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثّر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة، ومأسدة، ومذأبة»[3] .

ثم يقول في الشرط : «ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو: الضفدع، والثعلب . . . وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها»[4] . ولم

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الثانية. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع . الدورة الثانية .: ٢٤٠، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) :٣١ .

(٢) صدر القرار في الجلستين الثانية والعاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السادسة والعشرين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٥٩ .

(٣) الكتاب ٤/ ٩٤ .

(٤) المرجع السابق .

يظهر من كلامه الحكم بقياسيتها أو عدمها .

غير أن عبارات بعض العلماء في التعبير عنه توحي بأنه قياسي، يقول الزمخشري : «وإذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه (مَفْعَلة) بالفتح»[١]. وابن مالك يقول :«يصاغ من الثلاثي اللفظ أو الأصل لسبب كثرته أو محلها (مَفْعَلة)»[٢] . وصرح بقياسيته ابن يعقوب[٣] .

أما المجمع فقد أقر صوغ (مَفْعَلة) قياساً من أسماء الأعيان الثلاثة الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد، معتمداً على ما نقل عن بعض العلماء[٤] من القول بقياسيته[٥] .

وأما ما كان من مَفْعَلة معتل العين فأجاز المجمع تصحيحه، كقولهم فيما يكثر فيه التوت والخوخ: مَتْوَتَة ومَخْوَخة، معتمداً في ذلك على ثلاثة أمور[٦]:

١ ـ ورود ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال مثل مثوبة ومشورة ومصيدة.

٢ ـ ما نقل عن أبي زيد الأنصاري من إجازة التصحيح في أفعل واستفعل كأغيم، وأغيد، واستحوذ، واستقوم، وإذا أجيز التصحيح في الأفعال، فالإجازة في الأسماء مقبولة؛ لأن الأسماء محمولة على الأفعال في باب الإعلال .

٣ ـ أن التصحيح أبين في الدلالة على المعنى من الإعلال .

والذي أراه موافقة المجمع في إجازة صوغ (مَفْعَلة) من الاسم الثلاثي الأصل أو المزيد فيه للدلالة على المكان الذي يكثر فيه هذا الاسم سواء كان

---

(١) المفصل ٣٠٤ .

(٢) التسهيل ٢٠٩ .

(٣) انظر: حاشية ابن حمدون ٦٣ .

(٤) كمظهر الدين شارح المفصل .

(٥) انظر: محاضر الجلسات ـ الدورة الثانية .: ٢٢٢ .

(٦) انظر: المرجع السابق .

حيواناً أم نباتاً أو جماداً؛ لأن عبارات العلماء تحتمل القول بقياسيته، ومن منع القول بقياسيته، قال إنه كثير.

يقول ابن جني : «وقد كثرت (المفعلة) بمعنى الشياع والكثرة في الجواهر والأصوات جميعاً»[1].

واعتُرض قولهم بأن كثرته توجب القول بقياسيته[2]، ولهذا لا يمتنع أن يقال: مأسدة، ومذأبة، ومسبعة، ومفهدة، لما يكثر فيه الأسد، والذئب، والسبع، والفهد.

كما لا يمتنع أن يقال: مبطخة ومقثأة ومبصلة من البطيخ والقثاء والبصل.

ولا يمتنع أن يقال: مخشبة، ومحجرة، ومخزنة، ومفحمة لما يكثر فيه الخشب والحجر والخزن والفحم.

أما ما كان معتل العين من (مَفْعَلة) فالواجب إعلاله بقلب الواو أو الياء ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد النقل، وذلك لأنه القياس[3]. قال سيبويه: «وقد قال قوم في (مَفْعلة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: أجودت، فجاءوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم: (إن الفكاهة لمقْودَة إلى الأذى) وهذا ليس بمطرد كما أن أجودت ليس بمطرد ...»[4].

فعد سيبويه تصحيح معتل العين مما جاء على (مَفْعلة) خارجاً عن القياس، وذكر من أمثلته: مقودة ومكوزة.

ومما يدل على أن إعلال الواو أو الياء بعد المفتوح هو القياس، أن سيبويه لا يرى بأساً في إعلال ما جاء مصححاً عن العرب، وإن لم يسمع

---

(١) المحتسب ٢/١٣٦.
(٢) انظر: حاشية ابن حمدون ٦٣.
(٣) انظر: الكتاب ٤/٣٨٣، والشافية ٩٦، وشرح الشافية ٣/٩٦.
(٤) الكتاب ٤/٣٥٠.

إعلاله كاستحوذ واستروح من الريح، وأغيل، لأن الإعلال الكثير المطرد عنده[1].

غير أنه لا يمتنع إبقاء ما جاء في الثلاثي المعتل العين على (مفعلة) مصححاً من غير إعلال، لثلاثة أمور:

(١) أن الإعلال في (مفعلة) من نحو: (التوت والخوخ) يوقع في لبس، إذ قولنا: متاتة ومخاخة، يوهم أن المراد: ما يُتوصل ويتوسل به[2]، لا كونه اسماً لكثرة التوت والخوخ في ذلك المكان، ولأن اللبس محذور تعينت إزالته، وكان التصحيح أولى لوضوحه في الدلالة على المراد.

(٢) أن التصحيح فيه رجوع إلى الأصل كما قال سيبويه، أن العرب «ربما جاءت بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك»[3].

(٣) ما جرت عليه العرب من أن ما كثر استعمالها له كالأعلام تبقيه مصححاً، نحو: رجاء بن حيوة[4].

---

(١) انظر: شرح الشافية ٣/ ٩٧.

(٢) انظر: مادة (متت) في القاموس وتاج العروس.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٢٠، وانظر: المقتضب ٢/ ٩٦.

(٤) انظر: شرح الشافية ٣/ ١٤١.

إلحاق التاء لاسم المكان

القرار :

«يجوز قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي»[1] .

دراسة القرار :

ذكر سيبويه لحاق التاء لاسم المكان، من غير حديث عن جواز القياس عليه أو عدمه، فقال: « وكذلك أيضاً يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المزِلّة، أي: موضع زلل»[2] .

وقال بإمكان لحاق التاء له جمع من العلماء كابن السراج[3] وأبي علي الفارسي[4] والصيمري[5] والزمخشري[6] وغيرهم[7] .

ونص الرضي[8] وسعد الدين التفتازاني[9] على أن لحاق التاء لاسم

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في الدورة الثالثة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/٤٣، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص ٥٧ .

(٢) الكتاب ٤/٨٨ .

(٣) انظر: الأصول ٣/ ١٤١ .

(٤) انظر: التكملة ٥٢٥، ٥٢٦ .

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٧٨ .

(٦) انظر: المفصل ٣٠٣ .

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٦٥، وزبدة الأقوال ٩٢، ومختصر التصريف العزي للزنجاني ٤٦ .

(٨) انظر: شرح الشافية ١/١٨٦ .

(٩) انظر: شرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصريف العزي ٤٦، وتدريج الأدنى ٢١١ .

المكان مقصور على السماع .

يقول الرضي: «وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء، والمَفْعَل في المكان والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء »[(١)] .

وهو ما فهمه بعض شراح الشافية من قول ابن الحاجب : «ونحو المظنة، والمقبرة، فتحاً وضماً، ليس بقياس[(٢)]». يقول الجاربردي : «والظاهر أن معنى قوله ليس بقياس أن إدخال التاء فيها ليس بقياس مطرد بل هو مقصور على السماع»[(٣)] .

أما المجمع فقد أجاز قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحاق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي، وقد اعتمد في ذلك على ثلاثة أمور[(٤)]:

(١) أن كلام سيبويه لا يدل على أن إلحاق التاء لاسم المكان لغة رديئة أو مغمورة .

(٢) ما توصل إليه الشيخ عبد الرحمن تاج، فقد قدم بحثاً[(٥)] أورد فيه ستة وعشرين ومائة اسم من أسماء الأماكن مما جاء بالتاء ،كالمحصبة للأرض ذات الحصباء، والمرقبة للمكان العالي، والمعركة لموضع العراك، والمغارة للكهف، والمنامة لموضع النوم.

(٣) أن المجمع سبق أن أقر قياسية صيغة (مَفْعَلة) للمكان الذي يكثر فيه

---

(١) شرح الشافية ١/١٨٦ .
(٢) الشافية ٣٠ .
(٣) شرح الشافية للجاربردي ٧٣، وانظر: شرح الشافية لنقره كار ٤٨، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ٧٣، ومناهج الكافية ٤٨ .
(٤) انظر: في أصول اللغة ١/٤٣ .
(٥) انظر: في أصول اللغة ١/٢١٤ ـ٢١٩، والبحث بعنوان: « منطقة بفتح الميم من النطق لا منطقة بكسرها من النطاق».

الشيء[1] .

والذي أراه موافقة المجمع في إجازة القياس على لحاق التاء لاسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي، لما ذكره المجمع من أمثلة كثيرة تجيز قياس ما لم يسمع منه على ما سمع، وأن التاء اللاحقة باسم المكان غير مؤثرة في الزنة، وإذا كان لاسم المكان من الثلاثي بناء مقيس عند بعض العلماء[2]، فحقه أن يبقى معه حكم القياس ولو مع وجودها لعدم تأثيرها في الزنة، بل غاية ما تدل عليه إما السعة وإما المبالغة .

فكما يقال: مضحاة للأرض التي لا تكاد تغيب عنها الشمس مبالغة، والمقتلة للمكان الذي يكثر فيه القتل مبالغة، والمعسلة لمكان الخلية، والمعصرة لموضع العصر، يمكن أن يقال: مندمة وملجأة ومكتبة ومدرسة لمكان الندم واللجوء والكتب والدراسة .

---

(١) انظر: ص ٤١٧ من هذا البحث .

(٢) انظر: الكتاب ٤/٨٨، ٨٩، والجمل ٣٨٨، ٣٨٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٧٧، ٧٧٩، وزبدة الأقوال ٩٩ .

القياس على مِفعَل ومِفعَلة ومِفعَال للدلالة على الآلة

للمجمع قراران في هذا :

القرار الأول: « يصاغ اسم الآلة قياساً على مِفْعَل ومِفعال ومِفعلة من كل فعل ثلاثي، لكل ما يعالج به الشيء»[1] .

القرار المعدّل: « يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مِفْعَل ومِفْعال ومِفْعَلة للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»[2] .

دراسة القرار :

ذهب جمهور العلماء إلى أنه يصاغ من الفعل الثلاثي الدال على العلاج اسم للآلة على (مِفْعَل) أو (مِفْعَلة) أو (مِفْعَال) كمحلب[3] ومقص ومكسحة[4] ومسلة[5]، ومقراض ومفتاح .

يقول سيبويه : «هذا باب ما عالجت به، أما المقص فالذي يقص به،

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات . الدورة الأولى .: ٣٦٦ .

(٢) صدر القرار في الجلسة السابعة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات . الدورة الأولى .: ٣٩٧، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٣٤ .

(٣) اسم لما يستعان به في الحلب أو لما يحلب فيه .

(٤) اسم لما يكنس به الثلج وغيره .

(٥) الإبرة العظيمة .

والمَقَص: المكان والمصدر، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحلب ومِنجل ومِكنَسَحة ومِسلّة والمِصْفى والمِخرز والمِخيط، وقد يجيء على مِفعال نحو: مِقراض ومِفتاح ومِصباح»[١].

ويقول الزمخشري أيضاً: «اسم الآلة هو اسم ما يعالج به وينقل ويجيء على مِفعل ومِفعَلة ومِفعال كالمِقص والمحلب والمكسحة والمصفاة والمفتاح»[٢].

وإلى هذا ذهب ابن قتيبة[٣] وثعلب[٤] وابن السراج[٥] وابن سيده[٦] والحريري[٧] وغيرهم[٨].

ولبعض العلماء شرط في الفعل الذي يبنى منه اسم الآلة وهو أن يكون متعدياً، كقصصت الخيط بالمقص، وفتحت الباب بالمفتاح.

يقول سعد الدين التفتازاني عن الآلة إنها: «إنما تكون للأفعال العلاجية، ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها»[٩].

وفي روح الشروح: «وأما اسم الآلة فاسم مشتق من يفعل لما يعالج به

---

(١) الكتاب ٤/٩٤، ٩٥.
(٢) المفصل ٣٠٧.
(٣) انظر: أدب الكاتب ٤٤٩، ٤٥٠.
(٤) انظر: مجالس ثعلب ٢/٥٤٥.
(٥) انظر: الأصول ٣/١٥١.
(٦) انظر: المخصص ١٤/١٩٨، ١٩٩.
(٧) انظر: درة الغواص ١٥٦، ١٥٧.
(٨) انظر: الشافية ٣١، والمقرب ٢/١٣٨، والتسهيل ٢٠٩، وزبدة الأقوال ١٠٣، ١٠٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٢، والارتشاف ١/٢٣١، ٢٣٢، والمساعد ٢/٦٣٨، وشرح الشافية للجاربردي ٧٣، وفتح الأقفال ٢١٨.
(٩) شرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصريف العزي ٤٧.

الفاعل المفعول ولذا لا يبنى إلا من الثلاثي المتعدي»[١] .

وذهب بعض العلماء إلى أن ما جاء اسماً للآلة على مِفْعَلة بالتاء سماعي، نص على ذلك ابن الحاجب في الإيضاح[٢]، فقد قال : «اسم الآلة هو كل اسم اشتق من فعل لما يستفاد به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعل ومفعال كمفتح ومفتاح، وما ألحق به الهاء مسموع مثله في الزمان والمكان» .

وذكر نحوه الجاربردي[٣] وسعد الدين التفتازاني[٤] وابن جماعة[٥] وابن كمال باشا[٦] .

أما معنى القياس في اسم الآلة فقد ذكر ابن جماعة في حاشيته على شرح الشافية للجاربردي[٧] أن نظام الدين النيسابوري (ت٧٣٠هـ) يرى أن هذه الأوزان الثلاثة قياسية، لا من حيث إنه يجوز أن يشتق كل منها من أي فعل اتفق وإن لم يسمع، بل من حيث إن كلاً منها إن كان قد ورد به السماع في فعل معين أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح فإن كل ما يمكن أن يفتح به البيت يسمى مفتاحاً وإن لم تكن الآلة المعروفة بذلك[٨]. وذكر نحوه زكريا الأنصاري في مناهج الكافية[٩] .

أما المجمع فقد أجاز أن يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مِفعل ومفعال ومفعلة، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، غير أنه رأى أنه إذا

---

(١) روح الشروح ٤١ .
(٢) ٦٦٨/١ .
(٣) انظر: شرح الشافية ٧٣ .
(٤) انظر: شرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصريف العزي ٤٧، ٤٨ .
(٥) انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ٧٣ .
(٦) انظر: الفلاح شرح المراح ٧٩ .
(٧) انظر: ص ٧٣ .
(٨) المرجع السابق .
(٩) انظر: ص ٤٩ .

سمع عن العرب لأداة ما اسم آلة من غير هذه الأوزان، فالأولى استعمال المسموع، وإنما يكون القياس على أحد الأوزان الثلاثة السابقة، فيما لم يسمع له اسم . واحتج الأستاذ أحمد الإسكندري لهذا القرار بما يأتي[1]:

(١) كثرة المسموع من هذه الأوزان الثلاثة للدلالة على الآلات .

(٢) ما ذكره بعض العلماء من جواز القياس عليها .

وأجاب عما ذهب إليه نظام الدين النيسابوري من معنى القياس في اسم الآلة بما يأتي :

أ ـ أن هذا الرأي يلغي فائدة القياس، ومنعه القياس على الصيغ الثلاث كمنع اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من فعل لم ينقل عن العرب أنهم اشتقوا منه.

ب ـ أن أصحاب المعجمات يلزمهم أن يدونوا في معجماتهم كل المشتقات، مع أنهم قد أجمعوا على الاستغناء عن ذكرها بمعرفتها من القواعد، فهم لا يذكرون اسم الفاعل القياسي من الثلاثي والرباعي وكذا اسمي الزمان والمكان .

جـ ـ أن أصحاب المعجمات قد جروا على عدم ذكر اسم الآلة القياسي، وما ذكروه في معجماتهم مما يدل على الآلة إما أن يكون اشتقاقها غير قياسي، وإما أنه قد اختلف في قياسيتها، كأن تكون من أفعال لازمة أو زائدة على الثلاثة أو من أسماء الأعيان فيكون ذكرها من باب النص على المسموع غير القياسي.

وأوهم الإسكندري نظامَ الدين فيما ذهب إليه وألمع إلى أن الذي ساقه إليه أن العلماء عللوا شذوذ بعض أسماء الآلة كالمُدهن والمسعط والمنخل بأنها أسماء آلات مخصوصة معينة، فلا يقال مدهن إلا للآلة التي جعلت للدهن ولو

---

(١) انظر: ما احتج به الأستاذ أحمد الأسكندري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول: ٢١٧، ٢٢١

جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهناً، فأخذ نظام الدين من عكس ذلك أن اسم الآلة القياسي المطرد هو الاسم المستعمل في عموم العلاج الذي دل عليه فعله ولو لم يكن له صورة خاصة[1] .

والذي أراه موافقة جمهور النحويين والمجمع فيما ذهبوا إليه من جواز القياس على مِفْعَل ومِفعلة ومِفعال للدلالة على الآلة التي يعالج بها من الفعل الثلاثي، فيما لم يسمع له اسم للآلة، وموافقة الأستاذ أحمد الأسكندري فيما احتج به لهذا القرار من كثرة المسموع وتصريح بعض العلماء بإجازة القياس عليها .

وأضيف عليها ثلاثة أمور :

(١) أن سيبويه لم يفرق بين ما كان بالتاء من اسم الآلة وما لم يكن بدونها، فكل شيء عنده « يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن»[2] .

(٢) أن بعض العلماء ذهب إلى أن الأصل في الآلة أن يدل عليها بمفعال[3]، وأما مفعلة فمنقوصة منه، إلا أن عوض فيها التاء عن الألف إما من مفعال بدون تعويض، وإما من مفعلة المؤنثة، واستدلوا لهذا بأن المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس، وأنه قد ترك الإعلال في مخيط لأنه بتقدير مخياط، إذ لولا هذا التقدير لقالوا مخاط بالإعلال تبعاً لخاط كما قالوا مقال تبعاً لقال .

وإذا جاز القياس على مِفْعَل جاز القياس على مفعلة؛ لأنها أولى بمفعال

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي . الجزء الأول .: ٢٢٠ (بتصرف) .

(٢) الكتاب ٤/ ٩٤ .

(٣) انظر: شرح الشافية لنقره كار ٤٨، ٤٩، وتدريج الأداني ٢١٤ . وانظر: الكتاب ٤/ ٣٥٥، فقد جعل الخليل مفعالاً أصلاً لمفعل الدالة على المبالغة، وتلك منقولة من أبنية اسم الآلة .

من مفعل؛ لأنه قد عوض فيها التاء عن المحذوف وتلك لم يعوض فيها شيء.

(٣) أن التاء لم تؤثر في الزنة شيئاً وإنما دلت على تأنيث الأداة التي دخلت عليها .

صوغ (فعّالة) اسماً للآلة

في قرار المجمع المتعلق بإضافة ثلاث صيغ لاسم الآلة وهي فِعال وفاعلة وفاعول، أقر ما أجازه مجلس المجمع من جواز صوغ (فعّالة) اسماً للآلة[1] .

قرار مجلس المجمع:

«صيغة (فعّالة) في العربية من صيغ المبالغة، واستعملت أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدث وعلى الأخص الحِرَف، فقالوا: نجّار، وخبّاز، ونسّاك .

ومن أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل: زمانه، أو مكانه، أو آلته، فقالوا: نهر جار، ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية. وعلى ذلك يكون استعمال صيغة فعّالة اسماً للآلة استعمالاً عربياً صحيحاً»[2] .

دراسة القرار :

لم أجد من العلماء من ذكر صيغة (فعّالة) من الصيغ الدالة على الآلة، وإنما تذكر صيغة (فعّال) من غير تاء في أحد بابين :

الأول: فيما حوّل من صيغة فاعل للدلالة على المبالغة والتكثير[3]، فيقال: أكّال، وشرّاب، وقتّال، ولبّاس، ومنه قول الشاعر :

---

(١) صدر قرار المجمع في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة التاسعة والعشرين، وانظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٨ .

(٢) انظر: قرار المجلس في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٧ .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١١٠، والمقتضب ٢/ ١١٢، والأصول ١/ ١٢٤، ١٢٥، والجمل ٩٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، والمفصل ٢٨٥، وشرح المفصل ٦/ ٧٠، والمقرب ١/ ٧١، والتسهيل ١٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٧٩، والارتشاف ٣/ ١٩١، والمساعد ٢/ ١٩٣ .

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها ... وليس بولاّج الخوالف أعقلا[(١)]

ويقول سيبويه: « وسمعنا من يقول: أما العسل فأنا شرّاب»[(٢)] .

وتدخل التاء على (فعّال) للمبالغة فيه أيضا نحو: علاّمة، ونسّابة[(٣)] .

الثاني: ما جاء من المنسوب إليه على وزن (فعّال) استغناءً بها عن ياء النسب كنجّار وخبّاز، وزجّاج[(٤)]. وأكثر ما يكون في الحرف والصنائع .

و (فعّال) الدالة على المبالغة أصل للدالة على النسب عند المبرد[(٥)] وابن سيده[(٦)] والرضي[(٧)]، يقول المبرد: « وذلك قولك لصاحب الثوب: ثوّاب، ولصاحب العطر: عطّار، ولصاحب البز: بزّاز، وإنما أصل هذه لتكرير الفعل، كقولك: هذا رجل ضرّاب، ورجل قتّال، أي كثير هذا منه، وكذلك خيّاط، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإن لم يكن منه فعل»[(٨)] .

وذهب ابن طلحة[(٩)] إلى أن فعّالاً أصل فيما دل على الصناعة والنسب وأن فعّالاً الدالة على المبالغة محوّلة منها .

---

(١) البيت للقلاخ بن حزن، انظر: الكتاب ١/١١١، والمقتضب ٢/١١٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٦٣، والمسائل الحلبيات ١٨، والمفصل ٢٨٥، وخزانة الأدب ٨/١٥٧، وفي أمالي ابن الحاجب ٣١٩ من غير نسبة .

(٢) الكتاب ١/١١١ .

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٢، والتكملة ٣٦٦ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٨١، والمقتضب ٣/٢٦١، والأصول ٣/٨٣، والتكملة ٢٥٧، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٠٤، ٦٠٥، والواضح ٢٦٦، والمفصل ٢٦٥، وشرح المفصل ٦/١٣، ١٤، والمقرب ٥٥، والتسهيل ٥٦٦، والارتشاف ١/٢٩١، ٢٩٢

(٥) انظر: المقتضب ٣/١٦١ .

(٦) انظر: المخصص ١٥/٦٩ .

(٧) انظر: شرح الكافية ٢/٨٤، ٨٥ .

(٨) المقتضب ٣/١٦١ .

(٩) انظر: همع الهوامع ٥/٨٨ .

وصيغة (فعّالة) تدل على ملازمة الفاعل للفعل وتكراره منه سواء كانت دالة على المبالغة أو النسب .

وذهب المجمع إلى جعل صيغة فعّالة اسماً للآلة، فيقال: جرّارة، وغسّالة، وخرّامة. واحتج الأستاذ إبراهيم مصطفى[1] لهذا القرار بأن صيغة فعّالة من صيغ المبالغة، وتستعمل بمعنى النسب أو صاحب الحدث، وأنه يصح أن يسند الفعل إلى ما يلابس الفاعل، إما في زمانه أو في مكانه أو في آلته .

فكما قيل: نهر جار، ويوم صائم، وليل ساهر، وعيشة راضية، يقال أيضاً: غسلت المغسلة ثيابي، وإذا كثر هذا الفعل منها صح أن نأتي بما يدل على المبالغة فيها فنقول: غسلت ثيابي الغسالة، وإذا كان هذا الأسلوب أسلوباً عربياً فصيحاً كان اشتقاق صيغة فعّالة للدلالة على اسم الآلة نهجاً عربياً صحيحاً.

والذي أراه التوقف في جواز صوغ اسم للآلة على زنة (فعّالة)، لأمور :

الأول: أنه لم يسمع منها شيء ممن يحتج بكلامه، ليصح لنا البناء عليه.

الثاني: أنه لم يذكر عالم من علماء العربية مجيء صيغة فعّالة دالة على الآلة .

الثالث: أن مجيء (فعّال) دالاً على معنى النسب ليس بقياس عند بعض العلماء، يقول سيبويه في إغناء فعال عن النسب بالياء إذا كان بمعنى صاحب شيء يزاوله: « وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برار، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب الشعير شعار، ولا لصاحب الدقيق دقاق[2]» .

الرابع: أن نقل معنى صيغة (فعّال) من دلالتها على معنى المبالغة إلى

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء العاشر: ٦٣، ٦٤ .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٢ .

الدلالة على اسم الآلة أمر مرتبط بالسماع؛ لأنه يدخل في الزيادة في اللغة .

الخامس: أننا لو قلنا في غسلتُ ثيابي بالمغسلة، غسلتْ ثيابي الغاسلة، جرياً على إجازة إسناد الفعل إلى ما يلابس آلة الفاعل فإنه يكون من باب الإسناد المجازي الذي علاقته السببية، ولو حوّلنا تلك العبارة إلى صيغة فعّالة وقلنا غسلتْ ثيابي الغسّالةُ لم نخرجها عن كونها دالة على معنى المبالغة .

قياسية فِعال وفاعِلة وفاعول أسماءً للآلة

القرار :

قرر المجمع أن القول بقياسية صيغ أخرى لاسم الآلة لابد أن يبنى على أمرين :

أولهما: أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عدداً غير قليل.

ثانيهما: أن تكون هذه الصيغة مأنوسة في العصر الحديث بين المتكلمين في الدلالة على اسم الآلة .

وتطبيقاً له فقد أقر قياسية ثلاث صيغ لاسم الآلة وهي:

١ ـ فِعال كإراث .

٢ ـ فاعلة كساقية .

٣ ـ فاعول كساطور[(١)] .

دراسة القرار:

اشتمل هذا القرار على ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: مجيء فِعال اسماً للآلة .

المسألة الثانية: مجيء فاعلة اسماً للآلة .

المسألة الثالثة: مجيء فاعول اسماً للآلة .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة التاسعة والعشرين، انظر القرار في: في أصول اللغة ١٩/١، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٨ .

المسألة الأولى: مجيء فِعال اسماً للآلة :

ذكر أبو حيان[1] والسيوطي[2] وزن فِعال من أوزان اسم الآلة غير القياسية، وذلك مثل: إراث لما تورث به النار، أي: توقد، وسِراد لما يسرد به، أي: يخرز .

أما المجمع فقد رأى جعل هذا الوزن قياسياً في اسم الآلة، معتمداً على أمرين:

(١) ما ذكره الأستاذ محمد بهجة الأثري من أنه قد جاءت على هذه الصيغة كلمات كثيرة تبلغ المئين[3]. منها: سنان[4]، وسراد[5]، ولحاف[6]، ونطاق، وحلاب، ورباط، وغيرها[7] .

(٢) ما ذهب إليه بعض العلماء من كون هذه الصيغة قياسية[8] .

والذي أراه موافقة المجمع في كون فِعال اسماً للآلة يصح القياس عليه، لكنني أقيده بقيدين:

(١) أن تدعو حاجة إلى استعمال هذا الوزن في اسم الآلة؛ لأن هناك من

---

(١) انظر: الارتشاف: ١/ ٢٣١، ٢٣٢ .

(٢) انظر: الهمع ٦/ ٥٦ .

(٣) انظر: البحوث والمحاضرات (مؤتمر ١٩٦١ ـ١٩٦٢م) الدورة الثامنة والعشرين: ٣٥٨

(٤) نصل الرمح .

(٥) لما يسرد به، أي: يخرز .

(٦) لما يلحف به، أي: يغطى .

(٧) انظر: البحوث والمحاضرات في الدورة الثامنة والعشرين ٣٥٨، ٣٥٩، وفي أصول اللغة ١/ ٢٩ .

(٨) لم أجد من المتقدمين من نص على قياسية (فِعال) في اسم الآلة، غير أن الأستاذ محمد بهجة الأثري ذكر ذلك من غير أن ينسبه لعالم، انظر: البحوث والمحاضرات في الدورة الثامنة والعشرين ٣٥٨، وتابعه الدكتور إبراهيم أنيس، انظر: في أصول اللغة ١/ ٣٣ .

جعل صيغ اسم الآلة سماعية كلها .

(٢) ألا يكون قد سمع لتلك الآلة اسم على غير هذه الصيغة؛ لأنه « إذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع»[١] .

المسألة الثانية: مجيء فاعلة اسماً للآلة :

اشتهرت صيغة فاعلة في اسم الفاعل المؤنث كضاربة وكاتبة، ولم ترد عند المتقدمين للدلالة على اسم الآلة، لكن المجمع رأى قبول هذه الصيغة في اسم الآلة، وجعلها قياسية فيه، وقد اعتمد الدكتور إبراهيم أنيس لذلك على أمرين[٢]:

(١) ورود أمثلة كثيرة منها في النصوص العربية القديمة. مما جمعه الأستاذ محمد بهجة الأثري. كالخابية لظرف الماء المعروف، والحاملة للزبيل، والماثلة لمنارة المسرجة؛ لأنها تمثل وتنتصب، والراوية للمزادة وغيرها[٣] .

(٢) اتجاه المتكلمين في العصر الحاضر إلى اشتقاق اسم الآلة على زنتها.

واعترض الشيخ محمد علي النجار[٤] هذا القول بأن الكلمات التي احتُج بها لا تدخل في الدلالة على اسم الآلة؛ لأنها إما أن تكون أوصافاً غلبت عليها الاسمية، ولحقتها تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية، فجاءت على فاعلة، وإما أن تكون أدوات محضة لا يظهر فيها العلاج فمن ذلك: الجارنة للدرع اللينة أصله وصف؛ لأن جرون الدرع لينها وانسحاقها، ثم غلبت عليه الاسمية. والراوية في الأصل البعير يروي الماء، أي: يحمله، والتاء فيه للمبالغة، ثم

---

(١) المنصف ١/٢٧٩ .
(٢) انظر: في أصول اللغة ١/ ٣٣ .
(٣) انظر الأمثلة في: البحوث والمحاضرات في الدورة الثامنة والعشرين ٣٥٩ .
(٤) انظر: في أصول اللغة ١/ ٢٦، ٢٧ .

أطلقت على المزادة لعلاقة المجاورة، والنامرة للمصيدة يربط فيها الشاة للذئب وهي آلة وليست اسم آلة؛ لأن آليتها لا تستفاد من صيغتها. وهكذا تتبع الشيخ النجار كثيراً من الكلمات التي احتج بها الأستاذ محمد بهجة الأثري لهذه الصيغة ونفى صحة مجيئها اسماً للآلة .

المسألة الثالثة: مجيء فاعول اسماً للآلة :

(فاعول) أحد أوزان الأسماء الثلاثية المزيدة بحرفين[(١)]، وهو يأتي في أسماء الأعيان كالكافور[(٢)]، والصاقور[(٣)]، وفي الصفات كحاطوم[(٤)]، وجارود[(٥)].

أما المجمع فقد رأى قبول صيغة (فاعول) في الدلالة على اسم الآلة، وجعلها قياسية فيه، وقد اعتمد الدكتور إبراهيم أنيس لهذا على أمرين[(٦)]:

(١) أن هذه الصيغة لم تشتهر، ومن ثم فلا نخشى معها اللبس .

(٢) أنه قد ورد من أمثلتها في النصوص القديمة ما يكفي لجعلها قياسية.

وكان الأستاذ محمد بهجة الأثري قد جمع كلمات عديدة على هذه الصيغة[(٧)] منها: التابوت، والراقود[(٨)]، والخابور[(٩)]، والصاقور، والساطور[(١٠)]،

---

(١) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ١٢٠٥ ـ١٢٠٧، وديوان الأدب ١/ ٣٧٠ ـ٣٧٣، ٣/ ٣٦٥ .

(٢) وهو الطلع، وكذا الذي يجعل في الطيب، وهو عين ماء في الجنة. (ديوان الأدب ١/ ٣٧٢) .

(٣) الصاقور: فأس عظيمة تكسر بها الحجارة. (ديوان الأدب ١/ ٣٧١) .

(٤) السنة الشديدة. (قاموس: حطم)

(٥) المشؤوم. (ديوان الأدب ١/ ٣٧١) .

(٦) انظر: في أصول اللغة ١/ ٣٣ .

(٧) انظر: البحوث والمحاضرات في الدورة الثامنة والعشرين ٣٦٠، ٣٦١ .

(٨) الراقود: الكأس .

(٩) مسمار من الخشب .

(١٠) سيف القصاب .

والقارورة[١]، والقاقوزة[٢]، والراووق[٣] وغيرها .

واعترض الشيخ محمد علي النجار[٤] القول بقياسية صيغة فاعول في اسم الآلة، ورد ما احتُج به من كلمات بأنها إما أن تكون أوصافاً دالة على المبالغة، كحاجور، لما يمسك الماء من شفة الوادي، ومثله الناعور لجناح الرحى لنعيره وصوته .

وإما أن تكون أدوات كالتابوت للصندوق، والقارورة، والقاقوزة للمشربة والقدح، والراقود للدن الكبير، والفاثور للطست من ذهب أو فضة .

وإما أن تكون آلة وليست باسم آلة كالساطور والناقور للصور ينفخ فيه، والراووق لمصفاة الخمر .

---

(١) ما قر فيه الشراب ونحوه، وقد يخص بما كان من زجاج .

(٢) القاقوزة: مشربة ومثلها القازوزة .

(٣) الراووق: المصفاة .

(٤) انظر: في أصول اللغة ١/٢٨ .

مجيء صيغة (التفاعل) للاشتراك والمساواة والتماثل

القرار :

«تتخذ صيغة (التفاعل) للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل، لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب هذا التعبير، وقد نص الصرفيون على أن التفاعل قد يجيء للمشاركة والاتفاق على أصل الفعل، لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك كقول علي: تعايا أهلُه بصفة ذاته»[١] .

دراسة القرار :

تأتي صيغة (تفاعل) دالة على مشاركة أمرين أو أكثر نحو: تضارب زيد وعمرو .

يقول سيبويه: «وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً»[٢] .

وتفاعل مثل فاعل في دلالتها على المشاركة، نص على ذلك سيبويه، قال: ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته وذلك قولك: تضاربنا وترامينا، وتقاتلنا»[٣] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في دورته الثامنة والعشرين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص ٣٠، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص ١٢٤ .

(٢) الكتاب ٤/ ٦٩ . وانظر: المفصل ٣٧١، والاقتضاب١٩٥(ط الجيل)، والشافية ٢٠، والممتع ١/ ١٨٢، وشرح الشافية ١/ ١٠٠ ـ١٠٤ .

(٣) الكتاب ٤/ ٦٩ .

ومصدر (تفاعل) (التفاعل) قال سيبويه في هذا : «وأما تفاعلت فالمصدر التفاعل، كما أن التفعُّل مصدر تفعّلت؛ لأن الزنة وعدة الحروف واحدة، وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعّلت من فعلت، وضمُّوا العين لئلا يشبه الجمع»[1].

وذكر الصيمري أن هذا المصدر قياسي؛ لأن كل « ما كان من الأمثلة في أوله التاء زائدة . . . فمصدره على لفظ فعله الماضي، إلا أن الحرف الذي يلي آخره مضموم من المصدر ،وهو مفتوح من الفعل نحو: تضارب القوم تضارباً، وتقاتلوا تقاتلاً»[2] .

وقد تجيء (تفاعل) للاتفاق في أصل الفعل، من غير أن يعامل بعضهم بعضاً في ذلك، نحو: تباعد زيد وعمرو، أي تفرق كل واحد منهما عن الآخر، ونحو: تصالح القوم، ومنه قوله عز وجل: ﴿تَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3] .

واستدل الرضي لهذا بقول علي ـ رضي الله عنه ـ: « تعايا أهلُه بصفة ذاته»[4] .

وأخذ المجمع صيغة (تفاعل) وأقر صياغتها؛ لتؤدي معنى المصطلحات العلمية التي تتطلب معنى المشاركة والاتفاق على أصل المعنى، لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك، وجعلها مكان (المفاعلة) التي اقترحها أحد أعضاء المجمع[5]؛ لتؤدي ذلك المعنى، وقد اعتمد المجمع لإجازة صيغة التفاعل على

---

(1) الكتاب ٤/٦٩، وانظر: المقتضب ٢/١٠٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٥، ٧٧٦، والمفصل ٧٥، وشرح المفصل ٦/٤٩ .

(2) التبصرة والتذكرة ٢/ ٧٧٥ .

(3) سورة النمل ٦٣ . انظر: شرح الشافية١/ ١٠٣، وحاشية الصبان ٤/ ٢٤٤ .

(4) انظر: شرح الشافية ١/ ١٠٤ . وفي اللسان (عيا):عيِي بالأمر عياً وعَيِيَ وتعايا: عجز عنه ولم يطق إحكامه .

(5) انظر: مجلة المجمع جـ١٣، ص٢٦٣، ٢٦٤، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٢٤ (هامش) .

ما ذكره الرضي فيها .

والذي أراه أنه ليس هناك مانع من قبول صيغة المفاعلة مع صيغة التفاعل للدلالة على المشاركة عند التعبير عن مصطلح؛ للحاجة التي قد تنزل منزلة الضرورة عند بعض العلماء؛ لأن (مفاعلة) مصدر مقيس لـ(فاعل)[1] التي تدل على المشاركة، ويلاحظ أن مفاعلة إذا أضيفت لابد أن تضاف إما إلى الفاعل، وإما إلى المفعول، نحو: أعجبني مشاركة زيد عمراً، أو مشاركة عمرو زيد .

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٧ .

صوغ (فعيل) للدلالة على المشاركة

القرار :

«يجوز صوغ فعيل للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك. وقد سمع من أمثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليها»[١] .

دراسة القرار :

أشار سيبويه إلى أن فعيلاً يأتي وصفاً غير عامل عمل فعله؛ لأن المراد منه الاسم، فيجري مجرى الجامد، لكنه يكون دالاً على الاشتراك، يقول سيبويه : «وتقول: أعبدُ اللّه أنت له عديل، وأعبد اللّه أنت له جليس، لأنك لا تريد به مبالغة في فعلٍ، ولم تقل: مجالس فيكون كفاعل، فإنما هذا اسم بمنزلة قولك: أزيد أنت وصيف له أو غلام له»[٢] .

أما الزمخشري فذكر أن فعيلاً جاء بمعنى مفاعل الدال على المشاركة مجيئاً صالحاً[٣]، وأنه غير عزيز في اللغة؛ لأن فعيلاً ومفاعلاً متآخيان[٤]. وذلك عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي﴾[٥]، وقوله تعالى : ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾[٦]، وقوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾[٧] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/٣٨، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٥٦ .

(٢) الكتاب ١/١١٧ .

(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٤٣٢ .

(٤) انظر: الكشاف ٣/١١، ٢٥٧ .

(٥) سورة طه: ٢٩ .

(٦) سورة الفرقان: ٥٥ .

(٧) سورة سبأ: ٢١ .

أما أبو حيّان فصرح أن فعيلاً تجيء بمعنى مفاعل كثيراً[1]. وأخذ بهذا البيضاوي[2]والشهاب والخفاجي[3] .

أما المجمع فقد أجاز صوغ فعيل للدلالة على المشاركة من الأفعال التي تقبل ذلك، معتمداً على ما أورده الدكتور مصطفى جواد[4] من أمثلة جاءت على فعيل من الأفعال التي تقبل المشاركة والمنافسة والمقابلة، والمضارة والمساواة، كالجليس والكليم والخصيم والمثيل والخليل، وقد بلغ ما جمعه أربعين مثالاً.

والذي أراه أن معنى الاشتراك يمكن أن يؤدي بغير صيغة فعيل، ومن تلك الصيغ المفاعلة والتفاعل والتفعيل، كالمصاحبة والتراحم والتجاوب والترديد. ومعنى الاشتراك وإن كان يؤدي بفعيل كجليس وكليم، إلا أنه ليس معنى أصلياً فيها؛ لأن فعيلاً إما أن تكون صيغة مبالغة كسميع وعليم، وإما أن تكون صفة مشبهة كشريف وكريم. ومن ثم فينبغي الاكتفاء بالصيغ الأخرى الدالة على معنى المشاركة، والوقوف عند السماع في ذلك كله .

---

(١) انظر: البحر المحيط ٨/ ١٢١ .

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٦/ ١٩٩ .

(٣) انظر: حاشية الشهاب الخفاجي ٦/ ١٩٩ .

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية ج ٢٤، ص: ١٩٦ .

قرار المصدر الصناعي

القرار :

«إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء»[1] .

دراسة القرار :

قال الخليل في مادة (لص): « اللُّصُوصية والتلصص واللصوصة مصدر اللص»[2]. فجعل ما نسميه مصدراً صناعياً، وهو كلمة (اللصوصية) داخلة في المصادر .

أما سيبويه فلم يطلق على ما نسميه (مصدراً صناعيا) مصطلحاً يعبر به عنه، ولم يتحدث عن طريقة صوغه، أو ما يدل عليه، بل اكتفى بالتمثيل له، فقال عند حديثه عن زيادة التاء: « وكذلك جبروت وملكوت؛ لأنهما من الملك والجبرية . . . وكذلك التقدمية لأنها من التقدم»[3] .

وحاول الفراء أن يبين طريقة صوغه فقال: « والعرب تقول ذلك في غلوميته، وفي غلومته، وفي غلاميته، وسمع الكسائي العرب تقول: فعل ذلك في وليديته، يريد وهو وليد، أي: مولود، فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فيه: الفعولة والفعولية، وأن تجعله منسوباً على صورة الاسم، ومن ذلك أن تقول: عبد بيّن العبودية والعبودة، والعبدية، فقس على هذا »[4] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثانية والثلاثين من جلسات المؤتمر في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع . الدورة الأولى . ص ٤٢٧، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص ٢١ .

(٢) العين ٧/ ٨٥ .

(٣) الكتاب ٤/ ٣١٥، ٣١٦ .

(٤) معاني القرآن ٣/١٣٧ .

فقد سمي (المصدر الصناعي) مصدراً لاسم موضوع، وهو يأتي على صيغتين الفعولة والفعولية مع دلالته على النسب .

وسمى ثعلب[1] ما أورده من أمثلة للصيغ الثلاث (الفعولية) و(الفعولة) و(الفعالة) مصدراً، وسماه أيضاً الزجاج[2] مصدراً، أما ابن السراج[3] فقد تبع سيبويه في التمثيل له دون بيان طريقة صوغه أو مايدل عليه .

ثم خطا ابن درستويه[4] خطوات بعيدة في بيان مفهوم المصدر الصناعي وصياغته، فهو يسميه مصدراً، ويبين طريقة صياغته في قوله : «وكل اسم أو صفة نسب بالياء وأنث بالهاء صار مصدراً لفعل مقدر، وإن يكن منه فعل . . .»[5] .

فهو يصاغ من كل اسم أو صفة بإضافة ياء النسب وتاء التأنيث .

أما المعنى الذي يستفاد من الصيغة الجديدة، يعبر عنه ابن درستويه عند اعتراضه ثعلباً في إيراده لكلمتي (الرجولية) و(الرجولة) في باب (فَعُل بيّن الفعولة) فيقول : «ليس رجل على بناء فَعُل كما ترجم به الباب، ولا الرجولية بفعولة، ولكنها فعولية منسوبة، وليس في معنى الرجولية والرجولة من معنى الرجل الذي هو ضد المرأة في شيء، وإنما يراد بهما: الجلادة والنفاذ والفضل الذي يمدح به الرجال»[6].

فالرجولية وإن لم تدل على معنى الرجل الذي هو ضد المرأة، إلاّ أنَّ فيها بعض خصائص وصفات الرجل كالجلادة والنفاذ والفضل، مما لم تدل عليه

---

(١) انظر: الفصيح ٢٨٢، ٢٨٣ .
(٢) انظر: تاج العروس مادة (كيف) ٦/ ٢٤٣ .
(٣) انظر: الأصول ٣/ ٢٤٢ .
(٤) انظر: تصحيح الفصيح ١/ ٣٩٧ـ ٤٠١ .
(٥) تصحيح الفصيح ١/ ٤٠٠ .
(٦) المرجع السابق ١/ ٣٩٧ .

كلمة (الرجل)، وهذا المعنى الزائد عن حقيقة الاسم، الدال على صفاته وخصائصه، هو المستفاد من صيغة (المصدر الصناعي) .

وذكر ابن سيده أن من العلماء المتقدمين من يسمى (المصدر الصناعي) نظائر، فهو يقول : «والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ولذلك سمته الأوائل مثالاً، وسموا ما اشتق منها تصاريف ونظائر، فأما النظائر عندهم فما جرى على وجه النسب وهذا غير مستعمل في لغة العرب، إنما يقولونه بوسيط، كقولهم: فعل كذا على جهة العدل وعلى جهة الجور، وعلى جهة السهو، وعلى جهة الخير، وعلى جهة الشر، ولا يقولون: على العدلية، ولا على الجورية، ولا على الخيرية، ولا على الشرية»[١] .

ويزداد الأمر وضوحاً في بيان صياغته عند الكفوي، إذ يقول : «والكيفية اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف، أخذ من (كيف) بإلحاق ياء النسبة وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها»[٢] .

ويتبين مما سبق من نصوص العلماء أمور :

١ - لم يسمه أحد منهم بالمصدر الصناعي، بل سماه بعضهم مصدراً[٣]، وبعضهم اسماً[٤]، وبعضهم نظائر[٥] .

٢ - يصاغ المصدر الصناعي بإلحاق ياء النسب وتاء التأنيث بالمصدر كالسخرية[٦]، أو بالوصف المشتق كالوليدية[٧]، أو بالاسم الجامد كالرجولية[٨]

---

(١) المخصص ١٤/ ١٢٧ .
(٢) الكليات ٧٥٢ (كيف) .
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٧، والفصيح ٤٤٤ .
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٧، والكليات ٧٥٢ .
(٥) انظر: المخصص ١٤/ ١٢٧ .
(٦) انظر: تصحيح الفصيح ١/ ٣٣٥ .
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٧ وتصحيح الفصيح١/ ٤٠٠ .
(٨) انظر: تصحيح الفصيح ١/ ٣٩٧ .

والفرسية[١] والغلامية[٢]، أو بالأسماء التي تؤدى مؤدى الأدوات ككم[٣]، وكيف[٤] .

٣ ـ أورد بعض العلماء صيغتي الفعولة والفعالة[٥] للدلالة على ما يدل عليه (المصدر الصناعي) من معنى زائد على بيان الحقيقة .

٤ ـ ذكر ابن سيده أن : «هذا غير مستعمل في كلام العرب»[٦]. وقال صاحب تاج العروس عن قولهم (الكيفية): «إنها لا تكاد توجد في كلام العرب»[٧] .

أما المجمع فقد أجاز أن يصنع مصدر من أي كلمة بزيادة ياء النسب والتاء على آخرها .

واحتج لهذا القرار الأستاذ أحمد الأسكندري بما يأتي[٨]:

١ ـ أن النسب بالياء مطرد في الكلم العربي، سواء كان مصدراً، أم وصفاً مشتقاً، أم اسم عين، أم حرفاً من أدوات الكلم، ولا خلاف في كونه مقيساً .

٢ ـ أن التاء زيدت على الكلمة للدلالة على نقلها من الوصفية إلى الاسمية، أو أنها لحقت الكلمة بحسب المعنى الوصفي الذي يفيده النسب، وأنث ليطابق الموصوف المقصود التعبير عنه وهو الحال أو الهيئة أو الحقيقة، ثم تنوسيت هذه الوصفية، وصار المراد المعنى المصدري أو الحاصل به .

---

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ٤٠٠، ٤٠١، وذكر من الأسماء الجامدة: الكلبية والحمارية .
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٧ .
(٣) انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٨١ .
(٤) انظر: الكليات ٧٥٢ .
(٥) انظر: إصلاح المنطق ١١٠، وأدب الكاتب ٤٤٤، والفصيح ٢٨٢، ٢٨٣ .
(٦) المخصص ١٤/ ١٢٧ .
(٧) تاج العروس (كيف) ٦/ ٢٤٣ .
(٨) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي . الجزء الأول . ص: ٢١١ ـ ٢١٥ .

٣ ـ أن العرب قد استعملت هذا المصدر في كلامها، مثل: الجاهلية، والربوبية، والألوهية، والفروسية، والطفولية، والرهبانية ... وغيرها، واستعمله كذلك العلماء في كلامهم من أواخر القرن الثاني إلى وقتنا هذا .

ورأى أن التسمية بالمصدر الصناعي صحيحة؛ لأن المعنى أنه منسوب إلى الصناعة من ناحية من نواحيها، فهو بمعنى المصنوع، فيكون نظير قولهم المصدر القياسي؛ لأنه بمعنى المقيس، والمصدر السماعي؛ لأنه بمعنى المسموع .

وأجاب من اقترح تسميته بالمصدر اليائي، أنه لا يفيد المراد، لأنه لم يتكون بزيادة الياء وحدها بل بزيادتها مع التاء، وأن قول القائل المصدر اليائي يوهم أن المراد المقابل للواوي .

والذي أراه أذكره في أمرين :

الأول: أن ما نسميه المصدر الصناعي لم يرد منه عن العرب إلا القليل، كالرجولية والفروسية والغلامية، والسخرية والربوبية والجاهلية والرهبانية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[2] .

ولهذا يحمل كلام ابن سيده في أن : «هذا غير مستعمل في كلام العرب»[3] .

على أنه قليل الورود عنهم، أما ما ذكره صاحب التاج فيحمل على مجيء المصدر الصناعي من أسماء الأدوات ذات المعاني كالكمية والكيفية والماهية، وما قاله صحيح إذ لم يرد نحوه في كلام العرب.

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٣ .

(٢) سورة الحديد: ٢٧ .

(٣) المخصص ١٤/١٢٧ .

الثاني: أنه لا مانع من الأخذ بالمصدر الصناعي موافقة للمجمع في ذلك؛ لأمرين:

١ ـ ظهور الحاجة لتحويل الأسماء الجامدة إلى مصادر، وبخاصة الحاجة في وضع مصطلحات العلوم المختلفة، كالألوهية، والربوبية، والكيفية، والماهية.

٢ ـ أن النسب جائز إلى كل لفظ سواء كان مصدراً أو اسماً مشتقاً، أو اسم عين، أو اسم أداة من الأدوات فيقال: اجتماعي، وجاهلي، وجملي، وكمي.

والاسم المنسوب يشبه الصفات؛ لأنه يدل على ذات مبهمة، فيعامل معاملة الصفات في احتياجه إلى موصوف يخصصه، وفي رفعه ضميره أو ما يتعلق به، كقولهم: هذا فتى بغدادي، أو بغدادي أبوه.

وربما لحقت الاسم المنسوب التاءُ، فتنقله من دلالة الصفات إلى دلالة الأسماء[1]، ويكتسب دلالة إضافية مما يحيط بالاسم المنسوب من الهيئات والأحوال، ومن ثم لا يحتاج إلى موصوف يخصصه أو يرفع ضميره.

فإذا قلت: جاء محمد الفرسي، كانت كلمة (الفرسي) منسوبة إلى (فرس) وقد خصصت الموصوف وهو (محمد)، وقد تحمل هذا الاسم المنسوب ضمير الموصوف فرفعه على أنه فاعل له.

وإذا قلت: وكان في عنترة فروسية نادرة، فكلمة (فروسية) منسوبة إلى (فرس) لكنها لم تخصص موصوفاً ولم تتحمل ضميراً، بل دلت على الهيئة أو حال مفهومة من النسبة إلى كلمة (فرس)، وهذه التاء هي التي نقلت الوصف المستفاد من النسب إلى معنى الاسمية.

---

(١) انظر: الكليات ٧٥٢ (كيف).

وأخيراً لا بد من ملاحظة ما يأتي :

(١) لابد من التفرقة بين المصدر الصناعي، والاسم المنسوب المؤنث، الذي يقابل الاسم المنسوب المذكر، فإذا قلت: إسلامية وعربية ومعنوية ولفظية ومكية وقرشية، لم تكن هذه الكلمات مصادر صناعية، بل هي أسماء منسوبة مؤنثة، في مقابل قولك: إسلامي وعربي ولفظي ومعنوي ومكي وقرشي[١] .

(٢) أن المصدر الصناعي يدل على ما يحيط بالاسم المنسوب من الهيئات والأحوال، كما ذكر ابن درستويه[٢] عن كلمة الرجولية أن فيها معنى الرجل الذي هو ضد المرأة، وفيها معنى بعض خصائص وصفات الرجل كالجلادة والنفاذ والفضل .

وذكر بعض المتأخرين أن المصدر الصناعي يدل على «استغراق صفات المعنى الأصلي، ونسبته هذا المعنى إلى طوائفه»[٣] .

(٣) أن الأصل أن يؤتى بهذا المصدر لتحويل الأسماء الجامدة إلى مصادر حتى يمكن الاشتقاق منها، لتؤدي معاني يحتاج إليها المجتمع[٤] نحو: ألوهية، وربوبية، وروحية، ووطنية، وهمجية، وقومية، وحرية .

ويأتي المصدر الصناعي أيضاً من الأسماء المشتقة نحو: شاعرية، ومسؤولية، وحنيفية، وأكثرية، وأقلية .

وقد يأتي من الأسماء التي تؤدي مؤدى الأدوات كالكمية والكيفية والماهية والمعية . . . ، وإن كان لم يرد عن العرب منه أمثلة، لكن يمكن إجازته بالنظر إلى الحاجة إلى تحويل الأسماء الجامدة إلى مصادر، والحاجة إلى وضع

---

(١) انظر: تصريف الأسماء والأفعال ١٤٧ .
(٢) انظر: تصحيح الفصيح ١/ ٣٩٧ .
(٣) انظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٣٢٨ .
(٤) انظر: التعريف بالتصريف ٢٦٧ .

مصطلحات لبعض العلوم كالعلوم الرياضية والهندسية والمنطقية ولابد أن تكون المصطلحات محددة وقليلة الأحرف، ليمكن حفظها وتطبيقها، ولاشك أن هذا المصدر المصنوع من اسم الأداة بإضافة الياء والتاء خير من الترجمة للمصطلح الأجنبي .

أما مجيئه من المصدر ففيه نظر؛ لأن المصدر يدل على الحدث بجميع أشكاله وصوره، مجرداً عن الزمان[1]، فقولنا (التعليم) مصدر (علّم) يشمل التعليم القديم والحديث، القليل والكثير، بطرقه كلها، فالأحوال والهيئات داخلة في ضمن هذا المصدر إذ هي مفهومه .

أما قولنا: (المناطق التعليمية) ونحوها، فليست من المصدر الصناعي في شيء بل هو مصدر منسوب مؤنث، فهو في مقابل التعليمي، فكما أقول الإدارة التعليمية أقول الأمر التعليمي، وهكذا الشأن فيما شابهها من المصادر كقولنا: القضايا الاجتماعية، والطرق التربوية، والأساليب الكتابية، والخطط القتالية.

(٤) موافقة الأستاذ أحمد الأسكندري فيما ذهب إليه من جواز التسمية بالمصدر الصناعي، إذ هو منسوب إلى الصناعة في جانبها التصريفي، فهو بمعنى المصنوع، ولا إشكال في هذا؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح.

أما بداية استخدام هذا المصطلح فلم أقف عليها، غير أن الأستاذ أحمد الأسكندري أشار إلى أن بعض المتأخرين أطلقه[2] .

---

(١) انظر: الملخص ١/٣٥٦ .

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي - الجزء الأول: ٢١٤ .

صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي متصرف للدلالة على الحدوث

القرار:

«يجاز صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل، من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة، بقصد الحدوث، فيقال مثلاً: تحية عاطرة، وإن لم يقصد الحدوث فلا يجوز، مثل: ثوب أدكن»[١] .

دراسة القرار:

يجيء الوصف على زنة (فاعل) للدلالة على اسم الفاعل من ثلاثة أبواب:

الباب الأول: (فَعَل) بفتحتين، سواء كان متعدياً أم لازماً، وذلك نحو: ضربه فهو ضارب، وقتله فهو قاتل، وذهب به فهو ذاهب، وجلس عنده فهو جالس، وفاعل هو القياس في هذا الباب، يقول المبرد: «واعلم أن الاسم من فَعَل على فاعل نحو قولك: ضرب فهو ضارب، وشتم فهو شاتم»[٢] .

الباب الثاني: (فَعِل). بفتح الفاء وكسر العين. إذا كان متعدياً، كأمنه فهو آمن، وشربه فهو شارب، يقول المبرد: «واعلم أن الاسم من فَعَل على فاعل . . . وكذلك فَعِل نحو: علم فهو عالم وشرب فهو شارب»[٣] .

أما إذا كان (فَعِل) لازماً فمجيء اسم الفاعل منه على (فاعل) قليل[٤]، كسلم فهو سالم، وأثم فهو آثم، وذلك لأن قياس الوصف من (فَعِل) اللازم أن

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٠، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٥٤ .

(٢) المقتضب ٢/ ١١٢، وانظر: زبدة الأقوال ٦١، والتصريح ٢/ ٧٧ .

(٣) المقتضب ٢/ ١١٢، وانظر: المرجعين السابقين .

(٤) انظر: شرح الشافية ١/١٤٧، ١٤٨، والتصريح ٢/ ٧٨ .

يكون على (فَعِل) في الأعراض، أو (أفعل) في الألوان والخلق، أو (فعلان)[١] في الامتلاء وحرارة الباطن. نحو: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وأشِرَ فهو أشِرٌ، وخَضِرَ فهو أخْضَرُ، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ، وشَبِعَ فهو شبعان، وعَطِشَ فهو عطشان.

الباب الثالث: (فَعُلَ) - بفتح الفاء وضم العين - ومجيء فاعل منه قليل[٢]. يقول ابن خالويه: «ليس في كلام العرب فَعُل وهو فاعل إلا حرفان: فره الحمار فهو فاره، وعقرت المرأة فهي عاقر، فأما طهر فهو طاهر وحمض فهو حامض، ومثل فهو ماثل فبخلاف ذلك يقال: حَمَض أيضاً وطَهَر ومَثَل»[٣].

ومن هذا يتبين أن الوصف الذي على وزن (فاعل) يشترك فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، فإن كان دالاً على التجدد والحدوث فهو اسم الفاعل، وإن كان دالاً على الدوام والثبوث فهو صفة مشبهة.

ويمكن تحويل الصفة المشبهة إلى اسم فاعل على وزن فاعل للدلالة على الحدوث والتجدد، فنحو: هو حسن الوجه، إذا أريد منه الدلالة على الحدوث قيل: هو حاسن، وفي نحو: هو جزع، يقال: هو جازع.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا التحويل قياسي من كل فعل ثلاثي، سواء كان على فَعَل أو فَعِل، أو فَعُل، فيقال: هو طامع وجابن وجاشع وجازل.

وممن ذهب إلى هذا الزمخشري[٤] وابن يعيش[٥] وابن مالك[٦] وابنه[٧] والرضي[٨] وغيرهم[٩]. يقول الزمخشري عن الصفة المشبهة: «وهي تدل على

---

(١) انظر: شرح الشافية ١/ ١٤٣، ١٤٤، وزبدة الأقوال ٦٣، والتصريح ٢/ ٧٨.

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ١٤٨، وزبدة الأقوال ٦٣، والتصريح ٢/ ٧٨.

(٣) ليس في كلام العرب ١٢٠.

(٤) انظر: المفصل ٢٩٣.

(٥) انظر: شرح المفصل ٦/ ٨٣.

(٦) انظر: زبدة الأقوال ٦٥.

(٧) انظر: زبدة الأقوال ٦٥، وشرح الألفية ٤٤٤.

(٨) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٤.

(٩) انظر: الإرشاد للكيشي ٢٠١، والارتشاف ١/ ٢٣٤، وفتح الأقفال ١٧١، وحاشية=

معنى ثابت، فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل...» [1]. ويقول الرضي عن الصفة المشبهة أيضاً: «وإن قصد بها الحدوث رُدت إلى اسم الفاعل، فتقول في حسن: حاسن الآن أو غداً، قال تعالى في ضيّق: لما قصد به الحدوث: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ وهذا مطرد في كل صفة مشبهة» [2].

وقد استدلوا لذلك بأمرين:

الأول: ما سمع من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [3].

يقول الزمخشري: «فإن قلت لم عدل عن ضيق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت؛ لأن رسول الله ـ صلّى اللّه عليه وسلّم ـ كان أفسح الناس صدراً، ومثله قولك: زيد سيد وجواد، تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد» [4].

وقول الشاعر:

بِمَنْزِلَةٍ أمّا اللئيمُ فَسَامِنٌ ... بها وكِرَامُ النّاسِ بادٍ شُحُوبُها [5]

أراد بسامن: سمين.

= ياسين ٢/٧٨، وحاشية الصبان ٣/٣.

(١) المفصل ٢٩٣.

(٢) شرح الكافية ٣/ ٤١٤.

(٣) سورة هود: ١٢.

(٤) الكشاف ٢/ ٢٠٩.

(٥) البيت للسمهري بن جحدر العكلي، انظر البيت في: الوحشيات ٢٢٢، والأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ١٣٣، والكشاف ٢/ ٢٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٠٥ وزبدة الأقوال ٦٥، ولسان العرب (شحب)، في الوحشيات (فآمن) وفي الأشباه والنظائر (فشامت) مكان (فسامن).

وقول الآخر :

حَسِبتُ التُّقَى والحمدَ خيرَ تِجَارةٍ ... رَباحاً إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلا[1]

أراد بثاقل: ثقيل .

وقول الآخر :

وما أنا من رُزءٍ وإنْ جَلَّ جَازِعٌ ... ولا بسُرورٍ بَعْدَ موتِكَ فَارِحُ[2]

أراد بجازع وفارح: جزع وفرح .

الثاني: أن الأصل في اسم الفاعل من الثلاثي أن يكون على وزن فاعل مطلقاً[3]، سواء كان متعدياً أم لازماً، وسواء كانت عين فعله مفتوحة أو مكسورة، أو مضمومة، «والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة»[4] .

ووافق المجمع ما ذهب إليه جمع من العلماء من إجازة صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي متصرف سواء كان على وزن فَعَل أو فَعُل، أو فَعِل، فأجاز أن يقال من عَطِر اللازم: تحية عاطرة، وإذا لم يقصد الحدوث فإنه يمنع صوغه، فلا يقال مثلاً: ثوب داكن، بل يقال: أدكن .

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة، انظر: شرح ديوانه ٢٤٦، وأساس البلاغة (ثقل) ٤٦، وشرح التسهيل ٢/ ٨١، وأوضح المسالك ٥٠، وتخليص الشواهد ٤٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٦، والدرر اللوامع ٢/ ٢٤٧ . والذي في الديوان (رأيت) مكان (حسبت) .

(٢) البيت لأشجع السلمي، انظر البيت في: أمالي القالي ٢/ ١١٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٨٥٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٧٠، وزبدة الأقوال ٦٥، وفتح الأقفال ١٧١ . ويلاحظ أن أشجعاً شاعر عباسي اتصل بالبرامكة. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٨٨١ ـ ٨٨٥ . والمعنى: أن الرزايا والعطايا تساوت أقدارها عندي بعدك.

(٣) انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣٠، والفوائد الضيائية ٢/ ١٩٧ .

(٤) الإنصاف ١/ ٣٩٦، وانظر: لمع الأدلة ١٤١ .

اطراد صوغ فعّال للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي

القرار :

«يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي»[1] .

دراسة القرار :

تستعمل صيغة فعّال للمبالغة في اسم الفاعل كضراب، ووثاب، وصياح، وهي مشهورة في كتب النحويين والتصريفيين[2] .

وتدل هذه الصيغة على أن الفاعل قد اتصف بالفعل كثيراً، وأتاه مرات عديدة، وتكرر حدوثه منه .

يقول المبرد: « فإن أردت أن تكثر الفعل، كان للتكثير أبنية: فمن ذلك: (فعّال)، تقول: رجل قتال، إذا كان يكثر القتل، فأما قاتل فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل»[3]. ثم يقول : «ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة: ضراب، ولا لمن خاط خيطة واحدة: خياط . . .»[4] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثلاثين من جلسات الدورة الثانية. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع، الدورة الثانية: ٣١٩، ومجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢/ ٣٥، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٤٩ .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٠، وأدب الكاتب ٢٥٥، والمقتضب ٣/ ١٦١، ٢/ ١١٢، والأصول ١/ ١٢٣، ١٢٤، والجمل ٩٢، وديوان الأدب ١/ ٣٢٥ ـ ٣٣٠، ودقائق التصريف ٧٨، والمفصل ٢٨٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٠، والتسهيل ١٣٦، والبسيط ٢/ ١٠٥٤، وأوضح المسالك ١١٠ .

(٣) المقتضب ٢/ ١١٢ .

(٤) المقتضب ٢/ ١١٧ .

ويوضح معناها أبو هلال العسكري، حيث يقول : «إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل (فعّال)، مثل: علام، وصبار ...»[1] .

وبناء (فعّال) للمبالغة، أقياسي هو أم سماعي؟

يتحدث العلماء عن مسألة تحويل صيغة اسم الفاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه، ويذكرون الأوزان التي تأتي عليها، ومنها (فعّال)، لكن أكثرهم لا يتحدث عن جواز القياس على تلك الصيغة أو عدم جوازه .

ويمكن إجمال رأي العلماء في هذه المسألة بما يأتي :

أولاً: أن بناء فعّال للمبالغة من غير الثلاثي قليل[2]وقيل نادر[3]، نحو: درّاك وسآر من أدرك وأسأر. يقول الفارابي في ديوان الأدب: « والدراك الكثير الإدراك، وهو قليل أن يأتي فعّال من أفعل يُفْعِل»[4] .

ثانياً: أن بناءه للمبالغة والتكثير من الثلاثي المتعدي واللازم مختلَف فيه بين العلماء على قولين:

أ ـ فريق من العلماء يرى أن يقتصر فيه على المسموع، وقد اختاره ابن أبي الربيع فقال: « والذي يظهر لي أنه لا يقال منه إلا ما قالته العرب»[5] .

ونسبه إلى أكثر العلماء وفي هذا يقول : «واختلف الناس في القياس: فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يقال: أكّال، ولامثكال وإنما يقال: أكول، لأنه المسموع من العرب، وتقول: قتّال ؛لأنه سمع أيضاً ... »[6] .

---

(1) الفروق اللغوية ١٢، وانظر أيضاً: درة الغواص ٨٩، والمستوفى ١/ ١٤٥ .

(2) انظر: المحتسب ٢/ ٣٤٩، وديوان الأدب ١/ ٣٢٩، والتسهيل ١٣٦، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٩ .

(3) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ٤١ .

(4) ديوان الأدب ١/ ٣٢٩ .

(5) البسيط ٢/ ١٠٥٥ .

(6) البسيط ٢/ ١٠٥٤ .

وعلة منع القياس فيه أن تضعيف الفعل للدلالة على المبالغة سماعي عندهم، مع أن الفعل أقوى من أمثلة المبالغة في العمل والدلالة على الحدث[1] .

ب ـ فريق يرى أن صوغ فعّال للدلالة على المبالغة والتكثير من الثلاثي المتعدي قياسي، وقد نسب أبو حيان هذا القول للبصريين[2]، وتعقبه ياسين العليمي بأنه لا وجه لقصره على البصريين بل يشاركهم الكوفيون في ذلك[3] .

وإذا كان ياسين العليمي يريد أن المسألة مجمع عليها، فالأمر ليس كذلك؛ لأن ابن أبي الربيع أورد الخلاف فيها قبله .

أما صوغه من الثلاثي اللازم فتوقف فيه من المتأخرين الشيخ أحمد الأسكندري والشيخ حسين والي[4]، وهما عضوان من أعضاء المجمع؛ لأنهما رأيا أن النحويين المتقدمين لم يتحدثوا عنه، فكأن الأصل عندهم أن لا يبنى للمبالغة إلا من متعدٍّ .

أما المجمع فقد أجاز صوغ (فعّال) للدلالة على المبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي، معتمداً على ما يأتي :

١ ـ أن مذهب البصريين قياسية صيغ المبالغة من المتعدي كما حكى ذلك أبو حيان، ويوافقهم الكوفيون فيه كما يفهم من تعقب العليمي على أبي حيان .

٢ ـ ما ذكره الأشموني أن تحويل اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة كثير[5] .

---

(١) انظر: البسيط ١٠٥٥، وشرح الألفية للشاطبي ٢/ ٤٥١ ق .
(٢) انظر: حاشية ياسين على التصريح ٢/ ٦٧ .
(٣) انظر: المرجع السابق .
(٤) انظر: محاضر جلسات المجمع ـ دورة الانعقاد الثاني ـ ٣١٩ .
(٥) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٩٦ .

٣ ـ ما ذكر في روح الشروح من أن « وزن فعّال بالفتح أصل مطرد، ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور »[١] وظاهر هذه العبارة أن فعّالاً يطرد في اللازم والمتعدي .

٤ ـ ما ذكره الشاطبي في شرح الخلاصة من قوله: « فإن قيل: إن بناء هذه الأمثلة، للتكثير بالحمل على بناء الفعل للتكثير، وذلك الفعل غير مقيس، فأولى أن يكون اسم الفاعل غير مقيس، قلنا لا نسلم أنه غير مقيس، بل هو مقيس لكثرة مجيئه»[٢]، وقد استفاد الشيخ محمد الخضر حسين[٣] من هذا النص أن بناء صيغ المبالغة مقيس في المتعدي واللازم .

٥ ـ أن الشيخ محمد الخضر حسين جمع تسعة وثمانين مثالاً مما جاء على وزن (فعّال) دالاً على المبالغة، من الفعل اللازم[٤]. ومن الأمثلة التي ذكرها: الأفّاك، الأوّاب، البخّال، البرّاق، البسّام، البطّال، التوّاب .

والذي أراه موافقة المجمع في جواز قياس صوغ (فعّال) للمبالغة والتكثير من الثلاثي المتعدي واللازم لما ذكر قبل .

---

(١) روح الشروح ٤١ .
(٢) شرح الألفية للشاطبي ٢/ ٤٥١ ق .
(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ٢/ ٥٥ .
(٤) انظر تلك الأمثلة في: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢/ ٥٥ ـ٦٢ .

اطراد صوغ فعول للمبالغة والصفة المشبهة من الفعل اللازم

القرار :

«نظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفعول من الأفعال اللازمة: ترى اللجنة قياسية صوغ (فعول) ـ عند الحاجة ـ للدلالة على الصفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة، بحسب مقامات الكلام»[١] .

دراسة القرار :

اشتمل القرار على مسألتين :

الأولى: اطراد صوغ فعول للمبالغة من الفعل اللازم .

الثانية: اطراد صوغ فعول للصفة المشبهة من الفعل اللازم .

المسألة الأولى : اطراد صوغ فعول للمبالغة من الفعل اللازم:

(فعول) إحدى صيغ المبالغة المشهورة في كتب العلماء[٢]، ومن أمثلتها: رجل حصور، ورجل غضوب، وفرس جموح .

ويراد بـ(فعول) التكثير والمبالغة في صفة الفعل لمن كان قوياً عليه، يقول

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الحادية والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ٣، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٥١ .

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٠، وأدب الكاتب ٢٥٥، والمقتضب ٢/ ١١٣، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٤، والأصول ١/ ١٢٤، والجمل ٩٢، والمفصل ٢٨٥، ٢٨٦، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٠، والتسهيل ١٣٦، وأوضح المسالك ١١٠ .

المبرد: « من هذه الأبنية: فعول، نحو: ضروب، وقتول، وركوب، تقول: هو ضروب زيداً، إذا كان يضربه مرة بعد مرة . . . »[1] .

ويقول الحريري : «وبني مثال من بالغ في الفعل، وكان قوياً عليه على فعول، مثل: صبور، وشكور »[2] .

أما حكم القياس على صيغة (فعول) المأخوذة من الثلاثي إذا كانت دالة على المبالغة، فأجمله في قولين :

الأول: من يمنع القياس عليها؛ لأن صيغ المبالغة سماعية عندهم، سواء أكانت متعدية أم لازمة، وممن ذهب إلى هذا ابن أبي الربيع[3] وابن كمال باشا[4] .

القول الثاني: من يجيز القياس على صيغة فعول، ويخص المتعدي منها بذلك، نحو: زيد ضروبٌ الظالم، وقد نسبه أبو حيان[5] للبصريين، وتعقبه ياسين العليمي[6]، بأن أكثر الكوفيين يشاركونهم أيضا القول بقياسيتها . ونص بعض المتأخرين على أنه لا يبنى للمبالغة إلاَّ من مصدر فعلٍ متعدٍ[7] .

أما المجمع فقد أقر اطراد صوغ (فعول) للمبالغة من الفعل المتعدي واللازم، واعتمد في ذلك على ما جمعه الأستاذ محمد شوقي أمين من أمثلة على وزن (فعول) وقد بلغت ثلاثة عشر ومائة مثال، وكلها عنده من الفعل اللازم[8] .

---

(١) المقتضب ٢/١١٣ .

(٢) درة الغواص ٨٩ .

(٣) انظر: البسيط ٢/١٠٥٤، ١٠٥٥ . وقد سبق الحديث ص ٤٥٧ من هذا البحث .

(٤) انظر: الفلاح شرح المراح ٧٢ .

(٥) انظر: حاشية ياسين العليمي على التصريح ٢/٦٧ .

(٦) انظر: المرجع السابق .

(٧) انظر: ضياء السالك ٣/١٥، وفي الصرف العربي ١٧٦ .

(٨) انظر: في أصول اللغة ٢/٦ .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه لأمور :

الأول: ما ذكره ابن هشام[١] والأشموني[٢] من أن تحويل اسم الفاعل إلى صيغة فعول للمبالغة كثير .

الثاني: ما فهمه الشيخ محمد الخضر حسين من أن الشاطبي يرى قياسية صيغ المبالغة من المتعدي واللازم[٣]، حيث يقول الشاطبي: «فإن قيل: إن بناء هذه الأمثلة للتكثير بالحمل على بناء الفعل للتكثير، وذلك الفعل غير مقيس فأولى أن يكون اسم الفاعل غير مقيس، قلنا لا نسلم أنه غير مقيس، بل هو مقيس لكثرة مجيئه»[٤] .

الثالث: كثرة الأمثلة التي جاءت من الفعل اللازم على وزن (فعول) دالة على المبالغة[٥] .

المسألة الثانية : اطراد صوغ (فعول) للصفة المشبهة من الفعل اللازم:

الصفة المشبهة عند الصرفيين: هي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به، ليدل على معنى الثبوت[٦] .

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١١٠ .

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/٢٩٦ .

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ٢/ ٥٥ .

(٤) شرح الألفية للشاطبي ٢/ ٤٥١ ق .

(٥) جمع الأستاذ محمد شوقي أمين ثلاثة عشر ومائة مثال على زنة (فعول) وجميعها من الفعل الثلاثي اللازم، إلا أنه لا يسلم له أنها دالة على المبالغة كلها .
وقد جمع الدكتور عياد الثبيتي من القاموس المحيط قرابة خمسين مثالاً مما جاء على فعول دالاً على المبالغة مما بني من مصدر الفعل اللازم. انظر: بحث (صيغ المبالغة بين السماع والقياس) في (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها). الجزء الثاني. ص ٢٥ .

(٦) انظر تعريف الصفة المشبهة في: شرح الكافية ٣/ ٤٣١، والفلاح شرح المراح ٦٧، وشرح الحدود النحوية ١٤٤، وانظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٦٣ـ ٤٦٨ لمعرفة ما افترقت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل .

ويقصد باللازم أن يكون لزومه أصلياً كحسن وشريف، من حَسُن وشَرُف. أو ما نزل منزلة اللازم، نحو: عليم ورحيم، من علم ورحم.

وللصفة المشبهة أوزان عديدة، منها (فعول)، نحو: خجول، وغيور، وقد ذكره سيبويه حين قال: «وقد بنوا الاسم على فعال كما بنوه على فعول، فقالوا: جبان، وقالوا: وقور ...»[١].

والصفة المشبهة التي على (فعول) تجيء من أحد البابين الآتين:

الباب الأول: فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، نحو: غَيِر فهو غيور.

وقد ذكر العلماء أن الغالب[٢] في هذا الباب أن يجيء على فَعِل، أو أفعل الذي مؤنثة فعلاء، أو فعلان الذي مؤنثة فعلى، وذلك نحو: وجعٌ، ونَكِدٌ، وأشهب، وأصمع، وشبعان، وغرثان.

وممن ذكر هذا ابن الحاجب[٣] وابن مالك[٤] والرضي[٥] وغيرهم[٦].

ومجيء الصفة المشبهة من هذا الباب على (فعول) يعد من غير الغالب.

الباب الثاني مما تأتي منه الصفة المشبهة: (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين، نحو: وقُر فهو وقور.

وذكر العلماء أن الغالب[٧] في هذا الباب أن يجيء على (فعيل) أو (فَعْل)

---

(١) الكتاب ٤/ ٣١.

(٢) بعض العلماء يعبر عن ذلك بالقياس. انظر: أوضح المسالك ١١٤، والتصريح ٢/ ٧٨

(٣) انظر: الشافية: ٢٥.

(٤) انظر: لامية الأفعال في ضمن زبدة الأقوال ٦٣.

(٥) انظر: شرح الشافية ١/ ١٤٣، ٣٤٤.

(٦) انظر: زبدة الأقوال ٦٣، والفلاح شرح المراح ٦٧، ٦٨، وفتح الأقفال ١٦٦، ١٦٧، وروح الشروح ٣٨، ٣٩، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي ٦٩، وشرح الشافية لنقرة كار ٢/ ٣٩، وحل المعقود ٣٤.

(٧) عبر بعضهم عنه بالقياس. انظر: أوضح المسالك ١١٤، والتصريح ٢/ ٧٨.

بفتح الفاء وسكون العين كشريف وظريف، وسهل الأمر فهو سهل وصعُب فهو صعب. وما عداهما فمن غير الغالب أن تجيء الصفة المشبهة عليه، ومنها صيغة (فَعُول) .

وممن ذكر هذا ابن الحاجب[1] وابن مالك[2] والرضي[3] وغيرهم[4] .

فتبين أن صيغة (فَعُول) ليست قياسية في باب الصفة المشبهة ولا غالبة .

أما المجمع فقد ذهب إلى إجازة القياس على صيغة (فَعُول) ـ عند الحاجة ـ للدلالة على الصفة المشبهة، معتمداً على ما جمعه الأستاذ محمد شوقي أمين من أمثلة مما جاء على وزن (فَعُول)[5] مأخوذة من الفعل اللازم، وقد بلغت ثلاثة عشر ومائة مثال، محتملة لأن تكون صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة .

والذي أراه أن مجيء (فَعُول) للصفة المشبهة مرتبط بالسماع، وذلك لأمور:

الأول: أن بعض العلماء نص على أن صيغ الصفة المشبهة سماعية يقول الرضي: «صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية، كاسم الفاعل واسم المفعول»[6] .

ولعل السبب في ذلك أن صيغها مختلفة ومتداخلة، فلا يضبطها قياس وإنما هي مبنية على الغالب. ففي شرح الشافية: « وقد يدخل أفعل على فَعِل

---

(١) انظر: الشافية ٢٥ .
(٢) انظر: لامية الأفعال في ضمن زبدة الأقوال ٦١ .
(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٤٨ .
(٤) انظر: زبدة الأقوال ٦١، ٦٢، وفتح الأقفال ١٦٧، وشرح الشافية لنقره كار ٣٩، والفلاح شرح المراح ٦٧، ٦٨، وروح الشروح ٣٨، ٣٩، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي ٦٩، وحل المعقود ٣٤ .
(٥) انظر: في أصول اللغة ٢/٦ .
(٦) شرح الكافية ٣/ ٤٣٢، وانظر: إمعان الأنظار ٣٨، وروح الشروح ٣٩ .

... وكذا يدخل فَعِل على أفعل في العيوب الظاهرة والحلي نحو شَعِث وأشعث ... وكذا يدخل أيضاً فَعِل على فعلان في الامتلاء وحرارة البطن كعطش وعطشان ... ويجيء فعيل فيما حقه فَعِل كسقيم ومريض ...»[١].

الثاني: أنني لم أجد من العلماء المتقدمين من جعل صيغة (فَعُول) من الصيغ الغالبة في الصفة المشبهة، فضلاً على أن تكون قياسية .

الثالث: أن القول بقياسية (فَعُول) يؤدي بنا إلى القول بقياسية فاعل[٢] كفاره وفان، وفُعْل كصُلْب وحُر، وفِعْل كصِفْر وغِرّ. لأنها تضاهي (فعولاً) في ما جاء منها .

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ١٤٥ ـ١٤٧ باختصار .

(٢) في حاشية أحمد الرفاعي ص ٧ قرابة ثلاثين مثالاً مما جاء به على فاعل يراد به الثبوت كعاقر وفاجر وفارس وفاحش، ووادع وواسع وباسل.

اطراد صيغة فعِّيل لإفادة المبالغة

القرار :

«في اللغة ألفاظ على صيغة فعِّيل ـ بكسر الفاء وتشديد العين ـ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي ـ لازماً كان أو متعدياً ـ لفظ على صيغة (فعِّيل) بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة»[1] .

دراسة القرار :

مما استعملته العرب للمبالغة وذكرها العلماء صيغة (فعِّيل)[2] بكسر الفاء وتشديد العين، وهذه الصيغة تستعمل لمن دام منه الفعل وأولع به فكان عادة له، نحو: الشرِّيب، لمن أولع بالشراب، والسكِّيت للدائم السكوت، ورجل صدِّيق لكثير الصدق .

يقول ابن قتيبة: « ما كان على (فعِّيل) فهو مكسور الأول، لا يفتح منه شيء، وهو لمن دام منه الفعل، نحو: رجل (سكِّير) كثير السكر، و(خمِّير) كثير الشرب للخمر، و(فخِّير) كثير الفخر . . . ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرة أو مرتين، حتى يكثر منه، أو يكون له عادة»[3] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في الدورة الثالثة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٣٤، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٥٢ .

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٢١٩، وأدب الكاتب ٢٥٥، والانتصار ق ٣٨، ٤١، وديوان الأدب ١/ ٣٣٩ ـ٣٤١، ودقائق التصريف ٧٨، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٧، وهمع الهوامع ٥/ ٨٨ .

(٣) أدب الكاتب ٢٥٥، وانظر: ديوان الأدب ١/ ٣٣٩، والمزهر ٢/ ١٤٦ .

وقد ذهب ابن دريد[1] إلى أن صيغة (فعِّيل) يقتصر فيها على السماع ؛ ولعل السبب هو قلة ما ثبت عنده منها[2]، يقول ابن دريد : «اعلم أنه ليس لمولد أن يبني فعِّيلاً إلا ما بنته العرب، وتكلمت به، ولو أجيز ذلك لقلب أكثر الكلام، فلا تقبلن ما جاء على (فعِّيل) مما لم تسمعه إلا أن يجيء به شعر فصيح»[3] .

وقد أورد ابن دريد نفسه ثمانية وثلاثين مثالاً مما جاء على (فعِّيل)[4]، وأورد الفارابي في ديوان الأدب[5] خمسة وثلاثين مثالاً .

ثم أورد السيوطي في المزهر[6] ما ذكره ابن دريد والفارابي، وزاد عليهما من الصحاح ألفاظاً لم يذكراها، فبلغ ما ذكره ستة وخمسين مثالاً من غير المكرر .

ورأى المجمع قبول القياس على صيغة (فعِّيل) من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي؛ لإفادة المبالغة، لكثرة ما جاء من هذه الصيغة، فقد أحصى الدكتور إبراهيم أنيس من لسان العرب والقاموس المحيط واحداً وسبعين وصفاً جاء على (فعِّيل)[7] وعشرين اسماً جاء على الصيغة نفسها[8] .

---

(١) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ١١٩٢ .

(٢) انظر: التبيان في تصريف الأسماء ٦٤ .

(٣) جمهرة اللغة ٢/ ١١٩٢ .

(٤) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ١١٩١، ١١٩٢ .

(٥) انظر: ديوان الأدب ١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١ .

(٦) انظر: المزهر ٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦، وقد تناول الدكتور أحمد مختار عمر هذه الصفة في كتابه (من قضايا اللغة والنحو) ص ١٩٤ ـ ١٩٧، وأجاز القياس فيها معتمداً على خمسة وأربعين مثالاً أوردها مما ذكره السيوطي .

(٧) أخذ على الدكتور إبراهيم بعض الأمثلة التي ذكرها، إما لأنها ليست أوصافاً، وإما لأنه أخطأ في تفسير معناها. ينظر: في أصول اللغة ١/ ٣٤ (هامش)، وبحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها . الجزء الثاني . ص: ٦٥، ٦٦ .

(٨) انظر: البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين) ٢٧٩ ـ ٢٨٠ .

واستأنس الدكتور إبراهيم للقول بقياسية (فعّيل) بأنها شائعة في اللغة الآرامية، وهي موجودة بقلة في العربية، واللغتان تفتح الفاء فيهما، ولما كانتا لغتين ساميتين قرر أن صيغة (فعّيل) بفتح الفاء سامية في الأصل، وأنها انحدرت إلى اللغات السامية المتفرعة عن الأم، غير أنها تطورت في اللغة العربية فكسرت الفاء فيها[1].

والذي أراه موافقة المجمع في صحة القياس على صيغة (فعّيل) للدلالة على المبالغة؛ لأن الوارد منه كثير، ويدل على ذلك أمران :

الأول: أن ابن قتيبة قد نبه على أن الوارد منه كثير، فقال بعد أن مثل لـ(فعّيل): «. . . وصرّيع، وظلّيم، ومثل ذلك كثير»[2] .

الثاني: إحصاء الكلمات التي وردت على هذه الصيغة، فإضافة إلى الأمثلة التي ذكرها الدكتور إبراهيم أنيس وهي واحد وسبعون مثالاً، هناك أمثلة لم يذكرها، وهي: ذكّير، وعمّيل، ونفّير[3]، وشرّير، وفجّير، وشعّير، وسخّير، وهجّير، وحلّيت، وكلّيب .

وهذا العدد من الصفات يسوغ أن نقيس عليه للدلالة على المبالغة .

---

(١) انظر: المرجع السابق، ٢٨٠ ـ٢٨١ .

(٢) أدب الكاتب ٢٥٥ .

(٣) الأمثلة الثلاثة الأولى ذكرها الدكتور عياد الثبيتي في (صيغ المبالغة بين القياس والسماع). انظر: (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) . الجزء الثاني سنة ١٤٠٨هـ، ص ٦٦، وباقي الأمثلة أضفتها بعد الموازنة بين ما ذكره السيوطي في المزهر ٢/١٤٥، ١٤٦، وما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس، فوجدتها لم ترد في إحصاء الدكتور إبراهيم، وبهذا يكون مجموع الصفات التي جاءت على صيغة (فعّيل) دالة على المبالغة اثنين وثمانين مثالاً .

اطراد صوغ (فُعَلَة) للدلالة على الكثرة والمبـــالغة

القرار :

«يجاز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن (فُعَلة) بضم الفاء وفتح العين كضحكة، وصفاً للمذكر والمؤنث، للدلالة على التكثير والمبالغة .

وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لبس وجب التصحيح، فيقال: (سُعَيَة)، من سعى، و(دُعَوَة) من دعا»[١] .

دراسة القرار :

«فُعَلَة» إحدى صيغ المبالغة التي لم تشتهر ،وممن ذكرها ابن السكيت[٢]، وابن قتيبة[٣]، وابن الأنباري[٤]، وابن خالويه[٥]، وغيرهم[٦] .

يقول الزمخشري في استعمال هذه الصيغة: « وبناء (فُعَلَة) يدل على أن ذلك عادة منه قد ضري بها»[٧]. وابن منظور يقول: « وفُعَلَة من أبنية المبالغة

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ١٥، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٥٣ .

(٢) انظر: إصلاح المنطق ٤٢٧ ـ٤٢٩ .

(٣) انظر: أدب الكاتب ٤٣٥ .

(٤) انظر: المذكر والمؤنث ٢/ ١٦٥ ـ١٧١ .

(٥) انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٦) انظر: ديوان الأدب ١/ ٢٥٥ ـ٢٥٨، والجمهرة ١٢٤٧/٣، والكشاف ٤/ ٢٣٢، والبحر المحيط ٥٤١/١٠، والمزهر ٢/ ١٥٤ ـ١٥٦ .

(٧) الكشاف ٤/ ٢٣٢ .

لمن يكثر منه الشيء »[1].

وفي التفريق بين فُعَلَة ـ بفتح العين ـ وفُعْلَة ـ بسكون العين ـ يقول ابن السكيت: « واعلم أن ما جاء على فُعَلَة بضم الفاء وفتح العين من النعوت، فهو في تأويل فاعل، وما جاء على فُعْلَة، فهو في معنى مفعول به»[2].

فقولنا: ضُحَكَة، أي كثير الضحك، وقولنا ضُحْكة، أي يضحك منه .

وللعلماء قولان في مسألة جواز القياس على صيغة فُعَلَة للدلالة على المبالغة والكثيرة :

القول الأول: يمنع القياس، وهم الفريق الذي يقول: إن صيغ المبالغة سماعية، ومنهم ابن أبي الربيع[3]، وابن كمال باشا[4] .

القول الثاني: يجيز القياس، وممن قال به من المتقدمين ابن دريد وابن سيده، فابن دريد يقول: « هذا باب يطرد فيه القياس»[5] .

وابن سيده يقول :«فأما فُعَلَة فبناء مطرد من كل فعل ثلاثي»[6] .

أما المجمع، فقد أجاز أن يصاغ على وزن (فُعَلَة) من الثلاثي وصفاً للمذكر والمؤنث للدلالة على المبالغة والتكثير، نحو: ضُحَكَة، ولُعَبَة، وهُمَزَة.

ورأى وجوب تصحيح المعتل اللام إذا أدى صوغه على (فُعَلَة) إلى لبس، فيقال في سعى: سُعَيَة، وفي دعا: دُعَوَة .

وقد اعتمد المجمع لإجازته ذلك على ما يأتي :

أولاً: ما ذكره السيوطي في المزهر[7] من أمثلة جاءت على صيغة (فُعَلَة) دالة على التكثير، وقد بلغت أربعة وستين مثالاً .

---

(1) لسان العرب (نكح) .

(2) إصلاح المنطق ٤٢٧ .

(3) انظر: البسيط ٢/١٠٥٤، ١٠٥٥ .

(4) انظر: الفلاح شرح المراح ٧٢ .

(5) الجمهرة ٣/١٢٤٧ .

(6) المحكم والمحيط الأعظم ١/١٠٧ .

(7) انظر: المزهر ٢/ ١٥٤ ـ١٥٦ .

ثانياً: أن وجوب تصحيح المعتل اللام جارٍ على ما يشترط في صحة الإعلال من شروط، ومنها: ألا يؤدي الإعلال إلى لبس[١]، فقد قالوا: الغَلَيان والنزوان بالتصحيح وجوباً مع وجود موجب الإعلال. ولهذا قال المجمع بوجوب التصحيح عند صياغة المعتل اللام على (فُعَلَة) نحو: سُعَيَة، ودُعَوَة؛ لأنه لو أعلت الياء والواو فيهما وقلبتا ألفين، لأدى إلى التباسهما بسُعاة جمع ساعٍ، وبدُعَاة جمع داعٍ[٢].

وقد اعترض بعض أعضاء المجمع القول بقياسية هذه الصيغة بثلاثة اعتراضات[٣]، وهي:

١ ـ أن صيغ المبالغة المشهورة كثيرة، ومنها ما يغني عن صيغة فُعَلة.

٢ ـ أن هذه الصيغة يلتبس فيها المذكر بالمؤنث لوجود التاء فيها.

٣ ـ أن الأفعال المعتلة اللام يصعب الاشتقاق منها على هذه الصيغة.

والذي أراه موافقة المجمع في صحة القياس على صيغة (فُعَلَة) للدلالة على المبالغة لما يأتي:

أولاً: أن أبا عبيد القاسم بن سلام[٤] وابن السكيت[٥] عدا أربعة وخمسين وصفاً مما جاء على (فُعَلَة) دالاً على المبالغة، وأضاف ابن دريد أربعة أمثلة[٦]، وابن الأنباري ثلاثة أمثلة[٧]، والفارابي مثالين[٨]، والجوهري مثالاً واحداً[٩]،

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٠/١٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٠/١٧، وفي أصول اللغة ٢/ ٢٢.

(٣) انظر الاعتراضات: في أصول اللغة ٢/ ١٥ (هامش).

(٤) انظر: الغريب المصنف ١/ ٥٢٢، ٥٢٣.

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٤٢٨، ٤٢٩.

(٦) انظر: الجمهرة ٣/١٢٤٧، والأمثلة الي أضافها هي: رجل طُلَبة وبُرَمَة وقُشَرة، ونُبَذة.

(٧) انظر: المذكر والمؤنث ٢/ ١٦٥ ـ١٧١، والألفاظ التي أضافها: فُجَعَة، وطُلَقَة، وهُكعة نكعة.

(٨) انظر: ديوان الأدب ١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٨، والمثالان هما نجبة وهجعة.

(٩) انظر: الصحاح ٤/١٥٣٤، والمثال هو رجل عُوَقَة.

فاجتمع أربعة وستون مثالاً مما جاء على وزن فُعَلَة، مع دلالتها على الكثرة والمبالغة .

ثم أوصلها الدكتور أحمد مختار عمر ثمانية وستين مثالاً[1]، وأخيراً أوصلها الدكتور عياد الثبيتي إلى خمسة عشر ومائة مثال[2]، وهذا العدد من الأمثلة كافٍ في إجازة القياس عليها .

ثانياً: أن ابن دريد وابن سيده عبرا باطراد هذه الصيغة ـ كما مر ـ لكثرتها عندهما، زاد ابن دريد على ذلك فعبر بالقياس، فقال: « هذا باب يطرد فيه القياس» .

ثالثاً: يمكن أن يجاب عما اعترض على القياس على (فُعَلَة) بما يأتي :

١ ـ أنه ثبت كثرة ما سمع من هذه الصيغة وما كثر استعماله صح القياس عليه .

٢ ـ أن (فُعَلَة) إحدى الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث فهي كفعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول في استواء دلالتها على المذكر والمؤنث ،فكما يقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل قتيل وامرأة قتيل، يقال: رجل ضُحَكَة، وامرأة ضحكة[3] .

٣ ـ ما ذهب إليه المجمع من وجوب تصحيح الأفعال المعتلة اللام خشية الوقوع في اللبس لاشك في صحته؛ لأن « اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف، واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن»[4] .

---

(١) انظر: من قضايا اللغة والنحو ١٩٩ .

(٢) انظر: (صيغ المبالغة بين القياس والسماع) في (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) . الجزء الثاني . ٢/ ٧٣، ٧٤ .

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ١٠٦ .

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٥٨٠ .

مجيء (تَفعال) - بفتح التاء - مصدراً دالّاً على المبالغة والتكثير

للمجمع في المصدر الذي على وزن (تَفعال) قراران، هما :

القرار الأول: « يصح أخذ المصدر الذي على وزن (تَفعال) من الفعل للدلالة على الكثرة والمبالغة»[١] .

القرار الثاني: « تصح صياغة (تَفعال) للمبالغة والتكثير مما ورد فيه فعل، طوعاً لما أقره المجمع في دورته العاشرة من قياسية صوغ مصدر من الفعل على وزن (التفعال) للدلالة على الكثرة والمبالغة، وكذلك تصح صياغته مما لم يرد فيه فعل؛ طوعاً لما أقره المجمع في دورته الأولى من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم »[٢] .

دراسة القرارين :

لم تختلف كلمة النحويين في دلالة المصدر (تَفعال) على المبالغة والتكثير، يقول سيبويه : « هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فَعَلت فتلحق الزوائد، وتبنيه بناءً آخر، كما أنك قلت في فعلتُ فعّلت حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في الهذر: التّهذار، وفي اللعب: التّلعاب ...»[٣] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في دورته العاشرة. انظر القرار في: محاضر الجلسات - الدورة العاشرة - ص ٢٥٨، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص ١٢١، ومجلة مجمع اللغة العربية ٦/ ٧٥ .

(٢) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الثامنة والعشرين. انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٢٨، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٢٢ .

(٣) الكتاب ٤/ ٨٣، ٨٤، وانظر: الأصول ٣/ ١٣٦، والمخصص ١٤/ ١٨٩، ١٩٠،=

إلا أنهم اختلفوا في مسألة قياس المصدر على (تفعال) للدلالة على ذلك المعنى: فذهب بعض العلماء أن مجيء المصدر على (تفعال) دالاً على المبالغة والتكثير سماعي؛ لأن مصدر فعّل المقيس هو التفعيل إذا كان صحيح اللام، نحو: علّم تعليماً، والتفعلة إذا كان معتلها، نحو: زكّى تزكية .

وممن ذهب إلى هذا ابن مالك في اللامية[١] والرضي[٢] وابن الناظم[٣] وبحرق اليمني[٤] .

ورأى غيرهم صحة قياس المصدر على التَّفعال من الفعل، وهذا ظاهر كلام القاسم المؤدب صاحب دقائق التصريف، حين قال : «والتَّفعال والمَفْعل مصدران يحسنان في كل الثلاثي السقيم والصحيح، نحو: المذهب والتَّذهاب، والمَرْفَع والتَّرفاع . . . »[٥] .

وهو ظاهر كلام أبي إسحاق الزجاج أيضاً عند توضيحه لمعنى (تبيان) من قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ...﴾[٦] قال: « ولو قرئت تَبياناً على وزن (تَفعال) لكان وجهاً؛ لأن التبيان في معنى التبيين، ولا تجوز القراءة به لأنه لم يقرأ به أحد من القراء[٧] .

ويؤيد ذلك الظاهر أن صاحب التاج قال في (التبيان)، « وحكاية الفتح

= والنكت ٢/ ١٠٦٣، والمفصل ٢٧٩، وشرح المفصل ٦/ ٥٥، ٥٦، والتسهيل ٢٠٧، والمساعد ٢/ ٦٢٨ وفتح الأقفال ١٩٤ .

(١) انظر: زبدة الأقوال: ٨٨ .

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ١٦٧ .

(٣) انظر: زبدة الأقوال: ٨٨ .

(٤) انظر: فتح الأقفال ١٩٤ .

(٥) دقائق التصريف ٤٨ .

(٦) سورة النحل: ٨٩ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢١٧ .

غير معروفة إلا على رأي من يجيز القياس مع السماع»[١] .

وإلى القول بقياسيته مال ابن مالك في التسهيل، فقد قال : «وقد يغني في التكثير عن التفعيل التَّفعالُ . . .»[٢] .

ونص أبو حيان في البحر المحيط[٣] على أن التفعال مصدر مقيس. وذكر السيوطي[٤] وغيره[٥] أن من العلماء من نص على القول بقياسيته .

أما الزمخشري فترددت كلمته بين القول بأنه قياسي والقول بأنه سماعي، فقد سئل عن هذا فقال : «إنه كثير الاستعمال فينبغي أن يكون مقيساً» وقال : «ولا يبعد أن يقال هو سماعي، ولا يلزم من كثرته قياسيته فإني لم أسمع مثل تجراح وتحنان، وتحماد»[٦] .

أما المجمع فقد أصدر قراره الأول في إجازة أخذ التفعال مصدراً من الفعل للدلالة على التكثير والمبالغة، وفي قراره الثاني أجاز - أيضاً - أخذه مما لم يرد له فعل وسوغ مجيء المصدر مما لم يرد له فعل بأن المجمع أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم[٧]، وهذا منها .

والذي أراه موافقة المجمع في صحة مجيء (التَّفعال) مصدراً مقيساً من الفعل دالاً على الكثرة والمبالغة؛ لأمور:

---

(١) تاج العروس (بين) .
(٢) التسهيل: ٢٠٧ .
(٣) انظر: ٦/ ٢٤ .
(٤) انظر: همع الهوامع ٦/ ٥٢ .
(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٢٨، وحاشية الصبان ٢/ ٣٠٩، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي ٨٢ .
(٦) انظر: حاشية الشيخ أحمد الرفاعي ٨٢ .
(٧) انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٦، ثم صدر قرار يجيز الاشتقاق في أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة. انظره في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص ١٧ .

الأول: تصريح الرضي[1] وأبي حيان[2] بأنه كثير، والأحكام النحوية إنما تبنى على الكثير .

الثاني: ما ذكره بعض العلماء من أنه لولا ورود (التفعيل) أكثر من (التفعال) لكان (التفعال) هو مصدر الباب؛ لأنه أقيس منه حيث اشتمل على ألف المصدر كالإفعال والفعال والافتعال وغيرها[3] .

الثالث: ما ذكره العلماء من كلمات عديدة جاءت مصادر على زنة (تفعال)، ويمكن أن تكون مداداً للقياس عليه، فمن ذلك: الترداد، والتذكار، والتلعاب، والتسآل، والتجوال، والتنعاب، والتذراف، والتشراب، والتصهال، والتسكاب، والتهيام، والتهذار، والتقتال، والتسيار، والتضراب، والتذهاب، والترفاع، والتصفاق، والتهدار[4] .

---

(١) انظر: شرح الشافية ١/ ١٦٧ .
(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٢٨ .
(٣) انظر: حاشية الشيخ أحمد الرفاعي ٨٢ .
(٤) انظر في الأمثلة: الكتاب ٤/ ٨٤، وأدب الكاتب ٢٨٩، ودقائق التصريف ٤٨، والمخصص ١٤/ ١٨٩، ١٩٠ .

قياسية صيغ المبالغة

القرار :

جاء في قرار المجمع في هذه المسألة: « ترى اللجنة إجازة القول بقياسية صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة»[1] .

دراسة القرار :

لم يذكر أحد من العلماء أن صيغ المبالغة قياسية كلها بل يذكرون الخلاف في بعض الصيغ، منهم من يرى أنها قياسية، ومنهم من يقصرها على السماع .

فمن ذلك الأمثلة الخمسة المحوّلة مِن اسم الفاعل، وهي: فعّال، وفعّول، ومفعال، وفعيل، وفَعِل، كضراب وضروب ومِضْراب وضريب وضرب.

فقد ذهب ابن مالك[2] إلى أن الثلاثة الأولى منها جاءت بكثرة، أما فعيل وفَعِل فقليلتان. وتبعه على هذا بعض شراح الألفية[3]. وذكر ياسين العليمي[4] عن أبي حيان أن البصريين يرون قياسية الأمثلة الخمسة من كل ثلاثي متعد .

في حين ذهب ابن أبي الربيع[5] وابن كمال باشا[6] إلى أن أمثلة المبالغة

---

(١) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، صفحة ٥ من صفحات القرارات، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣١، السنة ١٠، ص: ١٧٩ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣١ .

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦، ٤٢٧، وشرح ابن عقيل للألفية ٣/ ١١١، وأوضح المسالك ١١٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧، والتصريح ٢/ ٦٧ .

(٤) انظر: حاشية ياسين العليمي على التصريح ٢/ ٦٧ .

(٥) انظر: البسيط ٢/ ١٠٥٥ .

(٦) انظر: الفلاح شرح المراح ٧٢ .

سماعية كلها .

وكذا اختلف العلماء في إجازة القياس على صيغة فُعَلَة وفُعَل وفعِّيل[1] .

وقد اشترط العلماء المتقدمون لصوغ أمثلة المبالغة ثلاثة شروط:

(١) أن يكون فعلها ثلاثياً .

(٢) أن يكون متعدياً .

(٣) أن يكون قابلاً للتفاوت .

فقد نقل ياسين العليمي عن أبي حيان قوله: «مذهب البصريين أنها منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب، تقول: ضراب وضرب وضريب ومضراب[2]».

وذكر السيوطي الشرط الثالث فقال: «ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلا حيث يمكن الكثرة؛ فلا يقال: موّات ولا قتّال زيداً . . . »[3] .

وتبعه على هذا الصبان[4] .

أما المجمع فقد ذهب في قراره إلى إجازة القياس على أمثلة المبالغة كلها من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة، وقد اعتمد المجمع لهذا القرار على ما يأتي[5]:

(١) أن المجمع قد أجاز من قبل القول بقياسية صوغ فعّال وفَعول من اللازم والمتعدي وهما من صيغ المبالغة الخمس المشهورة.

---

(١) انظر قرارات هذه الصيغ .
(٢) حاشية ياسين على التصريح ٢/٦٧ .
(٣) همع الهوامع ٥/٨٧ .
(٤) انظر: حاشية الصبان ٢/٢٩٦ .
(٥) انظر: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى المؤتمر في الدورة الثانية والخمسين: ص٥ .

(٢) أن المجمع قد أجاز من قبل قياسية صوغ فعيل من اللازم والمتعدي، وسوغ فُعَلة بإطلاق، وهما من صيغ المبالغة غير المشهورة .

(٣) أنه استظهر ما نقل عن البصريين من أن أمثلة المبالغة الخمسة المشهورة منقاسة في كل ثلاثي متعدٍ .

(٤) أنه قد ورد السماع بمجيء أمثلة المبالغة بكثرة من الفعل اللازم .

والذي أراه أن القرار غير صائب؛ لأمور:

(١) أن من العلماء من نص على أن صيغ المبالغة سماعية منهم ابن أبي الربيع[١]وابن كمال باشا[٢]، ونسبه ابن أبي الربيع لأكثر العلماء، فهو يقول: « واختلف الناس في القياس: فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يقال: أكّال ولا مئكال، وإنما يقال: أكول؛ لأنه المسموع من العرب، وتقول: قتال لأنه سمع أيضاً، ولا تقول: مقتال؛ لأنه لم يسمع... والذي يظهر لي أنه لا يقال منه إلا ما قالته العرب»[٣] .

(٢) أن صيغ المبالغة كثيرة بلغ بها الدكتور عياد الثبيتي ثلاثين صيغة[٤]، والحكم بقياسية صيغ المبالغة كلها يحتاج إلى دراسة مفصلة لكل واحدة منها، لأن هذه الصيغ ليست على درجة واحدة من حيث كثرة الوارد منها، فإذا كان فُعيّل لم يرد منه سوى أربع كلمات[٥]، فكيف يكون قياسياً من اللازم والمتعدي؟ .

(٣) أنه قد تقرر عند العلماء أن صيغة المبالغة إنما تبنى من الفعل

---

(١) انظر: البسيط ٢/ ١٠٥٥ .

(٢) الفلاح شرح المراح ٧٢ .

(٣) البسيط ٢/١٠٥٤، ١٠٥٥ .

(٤) انظر: (صيغ المبالغة بين القياس والسماع) في (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) . الجزء الثاني . ص: ١٥ .

(٥) ذكر ذلك الدكتور عياد الثبيتي في بحثه الذي بعنوان « صيغ المبالغة بين القياس والسماع» في (بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها) . الجزء الثاني .: ٨٤، ٨٥ .

المتعدي دون اللازم، فكان في هذا الشرط تفرقة بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة؛ لأن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من الفعل اللازم، ولهذا لما جعل سيبويه(١) فعيلاً من صيغ المبالغة مستدلاً بقول الشاعر:

حتَّى شآها كليلٌ مَوْهنا عَمِلٌ   باتتْ طِرابا وباتَ الليلَ لمْ ينمِ(٢)

اعترضه المبرد(٣) وابن السراج(٤) وجعلاها من الصفة المشبهة؛ لأنهما لاحظا أن معنى هذه الصيغة دال على الثبوت نحو قولهم: رجل رحيم وعليم، ولأن هذه الصيغة مأخوذة في الغالب من الفعل اللازم. يقول الأعلم الشنتمري: «قال النحويون: هذا غلط بيّن من سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى . . .»(٥) .

إلا أن جمهور النحويين(٦) رجحوا ما ذهب إليه سيبويه مستدلين بأن تعدي المثال يميز صيغة المبالغة من الصفة المشبهة. وذلك كقولهم في رحيم وعليم: رحمه الله، وعلم محمد ما يجب عليه .

---

(١) الكتاب ١/ ١١٠ .

(٢) البيت لساعدة بن جؤية. انظر البيت في: ديوان الهذليين، والكتاب ١/ ١١٤، والمقتضب ٢/ ١١٤، والمنصف ٣/ ٧٦، والنكت ١/ ٢٤٨، وشرح المفصل ٦/ ٧٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٦، والبسيط ٢/ ١٠٥٨، والخزانة ٨/ ١٥٥ . شآها، أي: ساقها ونقلها من موضعها، والكليل هنا بمعنى المكل، أي: المتعب، والموهن: وقت من الليل. والشاعر يصف حماراً وأتناً طربت لما رأت البرق يلمع في ظلمة الليل، فانساقت وراءه رجاء الغيث، واستمر البرق في لمعانه طول الليل.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١١٣، ١١٤، والانتصار ٦٨، ٦٩ .

(٤) انظر: الأصول ١/ ١٢٤ .

(٥) النكت ١/ ٢٤٨ .

(٦) انظر: الانتصار ٧٠، ٧١، والجمل ٩٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٦، وشرح المفصل ٦/ ٧٣، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦٣، ٥٦٤ .

لحاق تاء التأنيث فعيلًا بمعنى مفعول

القرار :

«ألقى الأستاذ أحمد أمين بحثاً بعنوان: « اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة»[1] اقترح فيه جواز تأنيث كل مؤنث بإلحاقه تاء التأنيث، وجواز التذكير والتأنيث لكل ما ليس مؤنثاً حقيقياً ،كأسماء الجماد إذا لم تكن فيه علامة التأنيث، فصدر قرار مفصل تعقيباً على ما اقترحه الأستاذ أحمد أمين، وفيه: «يجوز أن تلحق التاء فعيلاً بمعنى مفعول سواء ذكر معه الموصوف أو لم يذكر»[2] .

دراسة القرار :

ذكر النحويون أن التاء تأتي لأغراض[3]، أهمها :

ـ فصل الواحد من جنسه كتمرة، وفصل الجنس من واحده ككمأة .

ـ وتأتي عوضاً من فاء كعدة، ومن لام كسنة .

ـ وتجيء لتأكيد التأنيث كناقة، ولتأكيد معنى الجمع كحجارة ،وللمبالغة كراوية، وتأكيد المبالغة كعلامة .

---

(١) انظر البحث في: مجلة مجمع اللغة العربية ـ الجزء السادس: ٨٧ ـ٩٣ .

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر المجمع في الدورة المتممة للثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ١٠٩ .

(٣) انظر في الأغراض التي تأتي لأجلها تاء التأنيث: الأصول لابن السراج ٢/ ٤٠٧، ٤٠٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٦٣، ١٦٤، والتكملة لأبي علي ٣٤١ ـ٣٦٩، والمفصل ٢٤٨، ٢٤٩، والأزهية ٢٤٩ ـ٢٥٥، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٥٧ ـ١٠٦٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٤ ـ١٧٣٧، ورصف المباني ٢٣٦ - ٢٣٨ .

ـ وأكثر مجيئها لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر كقائمة وقائم.

ونص العلماء على أنها لا تدخل على أوصاف خمسة[1]، وهي:

فعيل بمعنى مفعول، وفعول بمعنى فاعل، ومفعيل، ومفعال، ومِفْعل، وأضاف بعضهم أوصافاً أخرى لا تدخلها التاء[2] .

أما فعيل بمعنى مفعول مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فنحو: جريح، وقتيل، تقول: رجل جريح، وامرأة جريح، ورجل قتيل، وامرأة قتيل .

أما مريض وشريف فإنهما بمعنى فاعل فيقال فيهما: امرأة مريضة وشريفة. يقول سيبويه: «وأما فعيل إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة فعول»[3] .

وذهب إلى هذا: الفراء[4]، وابن السكيت[5]، وابن قتيبة[6]، وغيرهم[7] .

واشترط العلماء لحذف التاء من فعيل بمعنى مفعول شرطين[8]:

الأول: أن تكون الوصفية مقصودة .

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٥، ٦٤٠، ٦٤٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٦٣، ١٦٤، وإصلاح المنطق ٣٤٣، ٣٥٧، ٣٥٨، والمفصل ٢٤٩، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧، وأوضح المسالك ١٧٨ .

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٤٧ .

(٤) المذكر والمؤنث ٥٤ .

(٥) إصلاح المنطق ٣٤٣ .

(٦) أدب الكاتب ٢٢٨ .

(٧) انظر: الفصيح لثعلب ٣٠٧، ٣٠٨، والمخصص ٤/ ١٥٤، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٥٣، وأوضح المسالك ١٧٨، والمساعد ٣/ ٣٠٢، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٦ .

(٨) انظر: المخصص ١٦/ ١٥٤، ١٥٥، والمساعد ٣/ ٣٠٢، ٣٠٣، وشرح الأشموني ٤/ ٩٦ .

الثاني: أن يكون الموصوف معلوماً .

فإذا استعمل فعيل بمعنى مفعول استعمال الأسماء أو لم يجر على موصوف فإن التاء تلحقه، نحو: أكلت ذبيحة فلان، ورأيت قتيلاً وقتيلة؛ وذلك خشية الإلباس .

يقول سيبويه: « وتقول شاة ذبيح كما تقول ناقة كسير، وتقول هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حية، فإنما هي بمنزلة ضحية»[١] .

والفراء يستشهد على لحاق التاء فعيلاً بمعنى مفعول إذا جاء اسماً بكلمة (النطيحة) من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾[٢] .

كما استدل بالأثر: « كما يمرق السهم من الرميّة »[٣] قال: «جعلوها بالهاء لما صيرت اسماً مفرداً»[٤] .

ويشير ابن السكيت إلى هذا بقوله: « وامرأة لعين وجريح وقتيل، فإذا لم تذكر المرأة قلت: هذه قتيلة بني فلان وكذلك مررت بقتيلة، وقد تأتي فعيلة بالهاء وهي في تأويل مفعول بها تُخرج مخرج الأسماء، ولا يذهب بها مذهب النعوت نحو: النطيحة والذبيحة والفريسة . . . »[٥] .

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٨ .
(٢) سورة المائدة: ٣ .
(٣) أخرج الحديث الإمام البخاري في صحيحه ـ كتاب المغازي ـ باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد ـ رضي الله عنهما ـ إلى اليمن قبل حجة الوداع ٥/١١٠، ١١١، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ كتاب الزكاة ـ باب ذكر الخوارج وصفاتهم ١/٧٤٠ .
(٤) المذكر والمؤنث ٥٤ .
(٥) إصلاح المنطق ٣٤٣ .

وسبب حذف التاء من فعيل بمعنى مفعول عند الفراء[1] وابن الأنباري[2] ووافقهما ابن يعيش[3] أنه معدول عن جهته، إذ المعنى في كف خضيب: كف مخضوبة بالحناء، ومعنى عين كحيل: عين مكحولة بالحناء، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول، من نحو: كريمة وجميلة وظريفة[4] .

أما حكم تجرد فعيل من التاء إذا كان بمعنى مفعول وقد تحقق فيه الشرطان، فالمتأخرون يرون أنه غالب[5]. ومفهومه أن لحاق التاء لفعيل بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ[6] .

ولهذا قالوا فيما نقل عن العرب من قولهم: خصلة حميدة، وصفة ذميمة، إنه مما حمل فيه الوصف الذي بمعنى مفعول على الذي بمعنى فاعل؛ لأنهما بمعنى محمودة ومذمومة، أجروهما مجرى جميلة وقبيحة[7] .

أما المجمع فقد أجاز أن تلحق التاء فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول، ولم يفرق بين ما ذكر معه الموصوف، وما لم يذكر معه .

والذي أراه موافقة الجمهور في أن فعيلاً إذا كان بمعنى مفعول وكان موصوفه مذكوراً فإنه لا تلحقه التاء؛ لأمرين:

١ ـ أن العلماء قد استثنوا هذه الصيغة مما تلحقه التاء الفارقة .

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء: ٥٤ .
(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٦٤ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٢ .
(٤) بتصرف من شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٢ .
(٥) انظر: التسهيل ٢٥٤، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ل٣٣٣، وتوضيح المقاصد ٥/ ٧، والمساعد ٣/ ٣٠١، وهمع الهوامع ٦/ ٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ٩٦ .
(٦) أفدته من الصبان على الأشموني ٤/ ٩٦ .
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤١ .

٢ ـ أنه الكثير في الكلام المنقول عن العرب، وإذا كان لحاق التاء له قليلاً عند بعض العلماء، فإنه لا يعني جواز القياس عليه كما قال سيبويه: «ولكن هذا الأقل نوادر، تحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها . . . »[1] .

أما إذا لم يكن موصوفه مذكوراً فإن التاء تلزمه إذا جرى على مؤنث، نحو: مررت بقتيلة بني فلان .

---

(١) الكتاب: ٨/٤ .

لحاق تاء التأنيث فعولًا بمعنى فاعل

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول: «لا يجوز أن تلحق التاء فعولاً بمعنى فاعل للتأنيث، وأما لحوقها له لمعنى المبالغة فمقصور على السماع، ولم يرد إلا في ألفاظ قلائل، أشهرها: صرورة، ومنونة، وعروقة، وفروقة، وملولة، ولجوجة، وشنوءة»[1] .

القرار الثاني : أصدر المجمع قراراً يجيز فيه لحاق تاء التأنيث فعولاً إذا كان بمعنى فاعل[2] .

دراسة القرارين :

من الأوزان التي تستثنى من لحاق تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث: فعول بمعنى فاعل، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل شكور وامرأة شكور .

وممن قال بهذا القول من العلماء: الخليل[3] وسيبويه[4] والفراء[5] وابن السكيت[6] وابن قتيبة[7] وابن الأنباري[8] وغيرهم[9] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر المجمع في الدورة المتممة للثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ١٠٦ .

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين، في أصول اللغة ١/ ٧٤ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المذكر والمؤنث ١٥٧ .

(٦) إصلاح المنطق ١٥٧ .

(٧) أدب الكاتب ٢٢٩ .

(٨) المذكر المؤنث ١/ ١٦٣، ٢/ ٧٢، ٧٣ .

(٩) انظر: الفصيح ٣٠٨، والمخصص ١٦/ ١٣٨، ودرة الغواص ١١٢، وشرح المفصل=

يقول سيبويه فيما يحكيه عن الخليل: « يمتنع من الهاء في التأنيث في فعول»[1] .

فإن كانت فعول بمعنى مفعول جاز أن تلحقه التاء[2]، نحو: أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة .

وعلة امتناع التاء من فعول بمعنى فاعل ذكر العلماء لها ثلاثة أسباب :

الأول: أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها الذي هو اسم الفاعل لتدل على المعنى الذي تخصصت به وهو التكثير والمبالغة، فلملازمتها لهذا المعنى أسقطت تاء التأنيث من نحو: امرأة صبور[3] .

الثاني: أن الصفة غير جارية على الفعل، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها، نحو: قامت فهي قائمة، فلما لم يكن لفعول فعل تدخل تاء التأنيث عليه، لزمه التذكير لهذا المعنى[4] .

الثالث: أنها جرت مجرى المنسوب نحو: دارع ونابل، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك[5] .

وأولها هو الذي يمكن حمل كلام سيبويه عليه حيث يقول: «وزعم

= ٥/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٣٨، وتوضيح المقاصد ٥/ ٥ ، والمساعد ٣/ ٣٠٢، وأوضح المسالك ١٧٨، والهمع ٦/ ٦٣ .

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٦، وإصلاح المنطق ٣٥٨، وأدب الكاتب ٢٢٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٧٣، والمخصص ١٦/ ١٣٨، ودرة الغواص ١١٢، وأوضح المسالك ١٧٨ .

(٣) انظر: الخصائص ٣/ ٢٤٣، ودرة الغواص ١١٢، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢، والتذييل والتكميل ٤/ل ٢٣٥ .

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٥٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٦٣، ١٦٤، ٢/ ٧٢، والمخصص ١٦/ ١٣٨ .

(٥) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٠٢ .

الخليل أن فعولاً ومفعالاً ومَفعِلاً نحو قؤول ومقوال إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر . . . »[1] .

ويرى الحريري أنه أجود تعليلات النحويين فيه[2] .

أما حكم تجرد الوصف من التاء إذا كان على فعول بمعنى فاعل فأكثر العلماء على أنه واجب[3]، وبعضهم يرى أنه غالب[4] .

أما المجمع فقد أصدر قراراً في أول الأمر يمنع فيه لحاق تاء التأنيث فعولاً بمعنى فاعل، أما إذا كانت للمبالغة فمقصور على السماع. ثم طالب بعض الباحثين إجازة ذلك، فأصدر قراراً في ذلك[5]، واستند في تجويزه إلى ما يأتي:

الأول: ما ذكره سيبويه عن الخليل: أن ذلك جاء في شيء منه[6] .

الثاني: ما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب[7] .

الثالث: ما ذكره السيوطي في الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات[8] .

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٤ .

(٢) درة الغواص ١١٢ .

(٣) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٧، وأدب الكاتب ٢٢٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٧٢، والمخصص ١٦/ ١٣٨، ودرة الغواص ١١٢، ١١٣، وشرح المفصل ٥/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٣٧، وتوضيح المقاصد ٥/ ٥، ٦، وأوضح المسالك ١٧٨ .

(٤) انظر: التسهيل ٢٥٤، والتذييل والتكميل ٥/ل٢٣٣، والمساعد ٣/ ٣٠١، ٣٠٢، وهمع الهوامع ٦/ ٦٣ .

(٥) انظر بيان قرار الإجازة في كتاب: في أصول اللغة ١/ ٧٥ ـ ٧٩ .

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٧) انظر: التسهيل ٢٥٤ .

(٨) انظر: الهمع ٦/ ٦٣ .

الرابع: ما ذكره الرضي من قوله: «ومما لا يلحق تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: فعول»[١] .

الخامس: يستأنس بجواز تحويل صيغ المبالغة كاسم الفاعل إلى صفات مشبهة ويمكن معها أن نلمح المعنى الأصلي وهو المبالغة، فتدخل التاء عليها للتأنيث[٢] .

والذي أراه منع لحاق تاء التأنيث فعولاً إذا كان بمعنى فاعل لاطراده في كل المسموع، ما عدا كلمة: عدوة الله، وقد ذكر العلماء شذوذها[٣]، فابن السكيت بعد أن ذكر عدم لحاق التاء فعولاً، قال: «إلا حرفاً نادراً قالوا: هي عدوة الله»[٤]. والحريري يقول: «وامتناع الهاء من فعول بمعنى فاعل أصل مطرد لم يشذ منه إلا قولهم: عدوة الله، فإنهم ألحقوا بها الهاء»[٥] .

ومع شذوذ هذه الكلمة فقد صرح سيبويه[٦] وغيره[٧] بأن لحاق التاء فيها محمول على كلمة (صديقة) كما حمل (صديق) على (عدو) في قول الشاعر:

فلو أنكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتِني   طَلاقكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ[٨]

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٢ .

(٢) انظر قرار المجمع في كتاب: في أصول اللغة ١/ ٧٤ .

(٣) ممن ذكر ذلك: ابن السكيت في إصلاح المنطق ٣٥٧، وابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٢٩، والحريري في درة الغواص ١١٢، ١١٣، وابن مالك في عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٨، وابنه في شرح الألفية ٧٥٣، وابن هشام في أوضح المسالك ١٧٨ .

(٤) إصلاح المنطق ٣٥٧ .

(٥) درة الغواص ١١٢، ١١٣ .

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٨ .

(٧) انظر: أدب الكاتب ٢٢٩، والمسائل البغداديات ٥٨٦، والمخصص ١٦/ ١٤١، ودرة الغواص ١١٣، وأوضح المسالك ١٧٨، وشرح الأشموني ٤/ ٩٦ .

(٨) لم ينسب البيت لمعين. انظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٦٥، والإنصاف ١/ ٢٠٥، وشرح المفصل ٨/ ٧١، والأزهية ٦٢، والمغني ٤٧، ورصف المباني ١٩٦، وشرح أبيات المغني ١/ ١٤٨، وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦ . يريد الشاعر بيوم الرخاء ما قبل عقد النكاح .

والقياس صديقة، وهذا من حمل الضد على الضد، كما يحمل النظير على النظير، يقول سيبويه: « وقالوا: عدو وعدوة، شبهوه بصديق وصديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدوٌ وصديقٌ، فأجري مجرى ضده»[1] .

أما ما استند إليه القرار فيجاب عنه بما يأتي:

الأول: أن ما ذكره سيبويه عن الخليل ليس فيه نص على جواز لحاق التاء فعولاً بمعنى فاعل، بل هو حكاية عما سمع من أمثلة على صيغة مفعول لحقتها التاء، ويدل على منع لحاق التاء عندهما أنه قال قبلُ: « يمتنع من الهاء في التأنيث في فعول، وقد جاءت في شيء منه»[2] ، فنص على المنع .

الثاني: ظهر لي من كلام ابن مالك في التسهيل أنه خلاف قوله في شرح العمدة وشرح الكافية الشافية والخلاصة .

فهو يقول في شرح العمدة: « ولا تلحق التاء الفارقة دون شذوذ مفعالاً ولا مفعيلاً ولا فعول بمعنى فاعل . . .»[3]. ويقول في شرح الكافية الشافية: «ولا تلحق التاء الفارقة شيئاً من هذه الأمثلة إلا على سبيل الندور»[4]. ويقول في الخلاصة:

ولا تَلِي فارقةٌ فَعُولا أصلاً ولا المِفْعالَ والمِفْعِيلا[5]

ومن شرح عبارته في التسهيل مثل لما ليس غالباً، كفروقة وملولة وصرورة، فأبو حيان يقول: «لأن هذه الأوزان قد جاء منها شيء مؤنث بالتاء»[6] ثم مثل بها، والذي نص عليه النحويون أن التاء في فروقة وملولة

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٨ .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .
(٣) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧، ٨٣٨ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٣٨ .
(٥) ألفية ابن مالك ٥٠ .
(٦) التذييل والتكميل ٥/ل٢٣٤، وانظر: المساعد ٣/ ٣٠١، ٣٠٢ .

وصرورة للمبالغة لا للتأنيث، ولهذا يقال: رجل فروقة وامرأة فروقة .

يقول أبو علي الفارسي: « وقال أبو الحسن في قولهم: رجل فروقة وملولة وحمولة ألحقوها الهاء للتكثير كنسّابة وراوية»[1] .

الثالث: أن تحويل صيغ المبالغة إلى صفات مشبهة، وفي حال دلالتها على الصفة المشبهة نلمح المعنى الأصل لها وهو المبالغة، فندخل عليها تاء التأنيث، فهذا تكلف، ثم إن صيغة فعول إذا جرت على مؤنث فإنها تدل على التأنيث، وإذا ألحقناها تاء التأنيث كنا قد ألحقنا الصفة المؤنثة علامة تأنيث فكأننا جمعنا بين علامتين، وهذا لا يجوز، والمبرد يقول في تعليل عدم لحاق التاء صيغة فعلان الذي مؤنثه فعلى: « لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته . . .»[2] .

---

(١) التكملة لأبي علي ٣٦٦، وانظر: هامش الكتاب ٣/٦٣٨، ففيه نص أبي الحسن، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٥، والمخصص ١٦/١٣٩، وتوضيح المقاصد ٥/٥ .

(٢) المقتضب ٣/ ٣٣٥ .

إلحاق تاء التأنيث مفعيلًا ومفعالًا ومفعلًا صفات للمؤنث

القرار :

«يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مفعيل ومفعال ومِفْعَل سواء ذكر الموصوف أو لم يذكر، مثل: مسكين ومسكينة، ومعطار ومعطارة»[١] .

دراسة القرار :

هذه الأوزان الثلاثة من الأوزان الخمسة التي يُستثنى دخول التاء عليها فارقة بين المذكر والمؤنث، فتقول: رجل معطير وامرأة معطير[٢]، ورجل محضير[٣] وامرأة محضير، ورجل معطاء وامرأة معطاء، وامرأة مذكار[٤]، ورجل مِغْشَم[٥]، وامرأة مغشم، ويشترط معرفة الموصوف بهذه الصفات[٦]، كقولك: مررت بامرأة معطير ومعطاء ومغشم. وقولك: مررت بمعطير ومعطاء ومغشم من النساء .

أما إذا لم يعلم الموصوف فإن التاء تلزم خوف الإلباس بالمذكر تقول: مررت بمعطيرة ومذكارة ومدعسة، إذا أردت الأنثى .

والسبب في عدم لحاق التاء مفعيلاً ومفعالاً ومفعلاً:

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات مؤتمر المجمع في الدروة السادسة والأربعين ، انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٥٠ .

(٢) يتعهدان أنفسهما بالطيب ويكثران منه. اللسان (عطر) .

(٣) أي شديد العدو. اللسان (حضر) .

(٤) التي من عادتها أن تلد ذكراً. اللسان (ذكر) .

(٥) من يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء. القاموس المحيط (غشم) .

(٦) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٠٢ .

١ ـ أنها معدولة عن اسم الفاعل للدلالة على المبالغة، بل هي أشد انعدالاً من فعول كصبور وشكور كما يقول ابن سيده[١] .

٢ ـ أنها أشبهت المصادر الميمية بزيادة الميم في أولها[٢] .

٣ ـ أنها صفة لم تجر على فعل[٣] .

أما حكم لحوق التاء لهذه الصيغ فالنحويون المتقدمون يرون المنع غير أنهم اختلفوا في التعبير عنه .

فسيبويه ينقل عن الخليل ـ رحمه اللّه ـ التفريق بين هذه الصيغ الثلاث، فيرى أن مفعالاً ومفعيلاً لا تلحقهما التاء إلا في القليل. وأن مفعلاً تلحقها التاء كثيراً، يقول: « وقال مفعال ومفعيل قلّ ما جاءت الهاء فيه، ومفعل قد جاءت الهاء فيه كثيراً، نحو: مطعن ومدعس ،ويقال مصك ومصكة، ونحو ذلك»[٤].

وبالرجوع إلى ما نقله سيبويه عن الخليل وما عنون به المسألة يظهر ما يلي:

الأول: كلام سيبويه فيما ينقله عن الخليل لا يتضح فيه المنع إلا إذا علمنا أنه يتحدث عن وصف المؤنث بإسقاط التاء.

الثاني: أنه عنون للمسألة بقوله: «وهذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث»[٥] .

الثالث: قال في هذا الباب: « زعم الخليل أن فعولاً ومفعالاً ومفعلاً

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، والمخصص ١٦/ ١٣٥ .

(٢) انظر: المخصص ١٦/ ١٣٥ .

(٣) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٢٠، والمخصص ١٦/ ١٣٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٥) الكتاب ٣/ ٣٨٣ .

نحو: قؤول ومقوال إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر»[1] .

ومن ثم فالذي يظهر لي من كلام سيبويه فيما نقله عن الخليل أن لحاق التاء مفعيلاً ومفعالاً قليل، أما مفعلاً فقد لحقته التاء أكثر من مفعيل ومفعال .

ويوضح السيرافي ذلك بقوله: « يريد أن هذه الأبنية للمبالغة ويستوي فيها المذكر والأنثى، تقول: رجل قؤول وامرأة قؤول، ورجل غفور وامرأة غفور، ورجل مقوال وامرأة مقوال، وكذلك منحات ومضراب للذكر والأنثى، ولم تدخل الهاء إلا في أحرف منه للذكر والأنثى جميعاً كقولهم: رجل مطرابة ومعزابة ومجذابة . . .»[2] .

وممن صرح بمنع إلحاق التاء لهذه الصفات كلها أو بعضها الفراء[3]، وابن السكيت[4] وابن الأنباري[5] وابن سيده[6] .

وابن مالك[7] والرضي[8] ومن وافقهما[9] يرون المنع بناءً على أن الغالب فيما سمع تجرده من التاء، وما جاء منها بالتاء فهو شاذ .

أما المجمع فقد أجاز لحاق تاء التأنيث صيغة مفعيل ومفعال ومفعل سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر[10]، بناءً على اقتراح الدكتور محمد حسن عبد العزيز

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٤ .
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٧١ . وانظر: لسان العرب (صكك) .
(٣) انظر: المذكر والمؤنث ٦٠ .
(٤) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٨ .
(٥) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٢٠ .
(٦) المخصص ١٦/ ١٣٥ ـ ١٣٨ .
(٧) التسهيل ٢٥٤ .
(٨) شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٣٢ .
(٩) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣٤ ، والمساعد ٣/ ٣٠١، ٣٠٢، وهمع الهوامع ٦/ ٦٣
(١٠) انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٥٠ .

الذي قدم مذكرة في ذلك[1] .

وقد اعتمد الدكتور محمد في تجويز لحاق التاء لهذه الصفات على ما يأتي[2]:

١ ـ أن الأصل في الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق .

٢ ـ أن سقوط التاء في وصف المؤنث على هذه الصيغ يعده أكثر النحاة جارياً على الغالب، ويعدون مجيء التاء على غير الغالب أو القليل .

٣ ـ ما سمع من ألفاظ يجري استعمالها على هذه الصيغ مقرونة بالتاء .

والذي أراه أن هذه الصفات مستثناة مما يلحق التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، ويمكن الإجابة على ما أورده الدكتور محمد حسن عبد العزيز بما يأتي:

الأول: لاشك أن الأصل في الصفات أن تلحقها تاء التأنيث للفرق، لكن هذا الأصل المقيس عارضه سماع كثير جعل العلماء يستثنونه من ذلك القياس، والقاعدة أنه: « إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله»[3] .

الثاني: ما تقدم ذكره من منع العلماء لحاق التاء لهذه الصفات .

الثالث: أن ما سمع من ألفاظ يجري استعمالها على هذه الصيغ بالتاء قد حكم العلماء عليها بالشذوذ، وهي عشر كلمات، هي: ١ ـ مسكينة[4]

---

(١) انظرها في: في أصول اللغة ٣/ ٥١ ـ ٥٦ .

(٢) انظر: المرجع السابق ٣/ ٥٦ .

(٣) الاقتراح ٦٣، وانظر: الخصائص ١/ ١٢٤، ١٢٥ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، وقال: « وقالوا: امرأة مسكين فقاسوه...».

٢ ـ مجذامة[١] ٣ ـ مقدامة[٢] ٤ ـ ميقانة[٣] ٥ ـ مطرابة[٤] ٦ ـ منجابة[٥]
٧ ـ مفضالة[٦] ٨ ـ معزابة[٧] ٩ ـ مصكة[٨] ١٠ ـ مشفرة[٩] .

---

(١) الماضي في الأمور. انظر: اللسان (جذم). والمذكر والمؤنث للفراء ٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ل١٧١ .

(٢) انظر: المساعد ٣/ ٣٠١، واللسان مادة (قدم)، وذكر أنها منقولة عن اللحياني .

(٣) لا تسمع شيئاً إلا أيقنته. انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٣٩، واللسان (يقن) .

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، المذكر والمؤنث للمفضل ٥٠، وذكر أن التاء للمبالغة .

(٥) أي تلد النجباء. انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧ .

(٦) أي ذات فضل. انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧، واللسان (فضل) .

(٧) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٠، والمذكر والمؤنث للمفضل ٥٠، وذكر أن التاء للمبالغة .

(٨) المصك: القوي الشديد. انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٥، واللسان (صكك) .

(٩) المشفر للبعير كالشفة للإنسان. انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٧، ٨٣٨، واللسان (شفر) .

تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء

القرار :

«يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء، وإن لم يقصد بها الحدوث»[1] .

دراسة القرار :

منع أكثر النحويين تأنيث ما جاء على صيغة فاعل بالتاء مما يختص بوصف المؤنث، كحائض وحامل وطالق .

وممن منعه: الفراء[2] والأخفش[3] وابن السكيت[4] والمبرد[5] وابن الأنباري[6] والسيرافي[7] وغيرهم[8] .

يقول الفراء: «وإذا رأيت المؤنث قد وصف بفعل لا يشركه فيه المذكر

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في دورته المتممة للثلاثين ، انظر القرار في: في أصول اللغة ١/١٠٦، والبحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة المتممة للثلاثين) ص: ٣١٨ .

(٢) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ١٠٤ .

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٣٥ .

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٤٣١ .

(٥) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١٠١، ١٠٢ .

(٦) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٣ .

(٧) انظر: شرح الكتاب ٤/ل ١٧١ .

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/٦٢٦، ٦٢٧، والمخصص ١٦/١٢٠، ١٢١، والتخمير ٢/ ٣٩١ .

فاجعله بطرح الهاء، كما رأيتهم قالوا: امرأة حائض وطامث وطاهر[1]».

واشترطوا ألا يقصد بالوصف معنى الفعل، فإن قصد أنها فعلت أو تفعل لحقته التاء ،كقولك حاضت فهي حائضة، وحملت فهي حاملة. ذكر هذا القيد سيبويه[2] والمبرد[3] وابن الأنباري[4] وغيرهم[5] .

بينما ذهب الفراء إلى قصره على ضرورة الشعر، حيث يقول: «وربما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر، وليس ذلك بحسن في الكلام»[6]. واستشهد بقول الأعشى:

أيـا جَـارتـي بِـيـنـي فـإنّـكِ طَـالِـقـةْ   كـذاكَ أُمُـورُ الـنَّـاسِ غـادٍ وطـارِقـه[7]

أما ابن مالك[8] والرضي[9] فيريان أن الغالب في هذه الصفات ألا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كمرضع، وحامل .

ونسب أبو حيان[10] إلى الكوفيين إجازة دخول التاء على هذه الصفات وإن لم يقصد بها معنى الحدوث؛ لأنه تأنيث صحيح، أي جارٍ على موصوف

---

(١) المذكر والمؤنث ١٠٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٤ .

(٣) انظر: المذكر والمؤنث ١٠٣ .

(٤) انظر: المذكر والمؤنث ١/ ١٧٧، ١٧٨ .

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل١٧١، والتكملة ٣٤٤، ٣٤٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٢٧، ٦٢٨، والمفصل ٢٤٩، وشرحه لابن يعيش ٥/ ١٠٠ .

(٦) المذكر والمؤنث ٥٢ .

(٧) البيت في الصبح المنير ١٨٣، والمذكر والمؤنث للفراء ٥٢، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٧، والمخصص ١٣/ ١٨٤، والإنصاف ٢/ ٧٦٠ . وذكر ابن الأنباري أن الأصمعي قال: أنشدنيه أعرابي من شق اليمامة بغير هاء (بيني فإنك طالق) .

(٨) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٣٥، والتسهيل ٢٥٤ .

(٩) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٢٩، وانظر أيضاً: شرح الألفية لابن الناظم ٧٥٢ .

(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل٢٣٢ .

مؤنث.

وذكر ابن عقيل[1] أن ذلك مذهب الكوفيين ما عدا الفراء.

وما نسب إلى الكوفيين فيه نظر لأمور:

الأول: أن أبا حيان أطلق نسبة الإجازة للكوفيين، وأخرج ابن عقيل الفراء منهم، ولا شك أن نص الفراء واضح الدلالة على المنع.

الثاني: يقول ثعلب: «تقول امرأة طالق وحائض وطاهر وطامث بغير هاء... فهذا جميع ما كان للإناث خاصة فلا تدخلن فيه الهاء وهو كثير فقس عليه»[2].

الثالث: يقول ابن الأنباري: «اعلم أن فاعلاً إذا اشترك فيه الرجال والنساء دخلته هاء التأنيث كقولك: رجل قائم وامرأة قائمة، وإذا انفرد به النساء دون الرجال، لم تدخله هاء التأنيث كقيلك: امرأة حائض وطالق وطامث»[3].

فهذه نصوص لأشهر علماء المذهب الكوفي، لم يجيزوا فيها دخول التاء على الصفات المختصة بالمؤنث مما هو على زنة فاعل.

أما علة عدم لحاق التاء لهذه الصفات ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: قول الخليل[4] وهو أن هذه الصفات إنما حذفت منها التاء لأنها في معنى النسب، فحامل بمعنى ذات حمل، وحائض بمعنى ذات حيض.

الثاني: قول سيبويه[5]، وهو أنها في الأصل وصف لمذكر، فقولهم حائض في تأويل شيء أو إنسان حائض.

---

(١) انظر: المساعد ٣/٢٩٩.

(٢) الفصيح ٣٠٧، ٣٠٨.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/٣٨٣، ٣٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ل١٧١.

(٥) انظر المرجعين السابقين.

الثالث: قول الكوفيين[1]، وهو أنها صفات يختص بها المؤنث فاستغني بها عن علامة التأنيث لأمن اللبس .

وقول الخليل هو الذي أرجحه؛ لأن العرب قد تأتي بصيغ تدل على النسب مستغنية بها عن الياء، كقولهم رامح ولابن أي: ذو رمح وذو لبن .

أما قول سيبويه فيرده أنه لو أريد به وصف لمذكر لوجب أن يحذف من الفعل أيضاً، فيقال: امرأة حَمَل بتأويل شيء حمل، ولحذف من نحو: امرأة قائمة، فقيل: امرأة قائم؛ لأنه بتأويل شخص قائم، مع ما فيه من تكلف .

وأما قول الكوفيين فيرد بأنه لو كان السبب في حذف التاء هو اختصاص المؤنث بالوصف لوجب أن تحذف[2] من نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[3]. ولوجب أن تحذف[4] من الفعل فيقال: امرأة طلق وحمل .

واختار الشيخ محمد الخضر حسين[5] إبقاء الصفات المختصة بالمؤنث مجردة من التاء، أما ما ليس خاصاً بالمؤنث فأجاز لحاق التاء فيه؛ لأنه سمع قولهم: جمل ضامر، وناقة ضامر وضامرة، وشاب أملود، وجارية أملود، وأملودة .

وقد أحصيت ما ذكره ابن سيده في المخصص مما جاء على صيغة فاعل

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٥٢، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٣ .

(٢) انظر الاعتراض في: المخصص ١٦/ ١٢١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٧٧، وأجاب عنه ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ١/ ١٧٤، ١٧٥ .

(٣) سورة الحج: ٢ .

(٤) انظر الاعتراض في: المخصص ١٦/ ١٢١، والإنصاف ٢/ ٧٨١، وانظر الإجابة عن هذا الاعتراض في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٧٦، ١٧٧ .

(٥) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء السادس .: ٩٩ . وذلك في تعقيبه على بحث (اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة) للأستاذ أحمد أمين .

صفة للمؤنث[1]، فكان عددها ثلاثة وثلاثين ومائة وصف، فألفيت أحد عشر وصفاً يشترك فيها المذكر مع المؤنث، وهي: فارك، وعاهر، وبازل، ونازع، وضامر، وسالغ، وكاسر، وعاقر، وبادن، وعانس، وبالغ.

وبقية الأوصاف تخص المؤنث نحو: كاعب، وطامث، وحامل، وجامع، وواضع، وثاكل، وطالق ... إلخ.

أما المجمع فقد أجاز تأنيث صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد بها الحدوث، فتقول: امرأة طالقة وحاملة وطامثة.

ورأي الجمهور ـ عندي ـ هو الصحيح لأمور:

الأول: أن الجمهور فرقوا بين ما يقصد به معنى الفعل أو الحدث، وما لا يقصد به ذلك، فإن قصد به الحدث وجب تأنيث الصيغة، وهو ما فسرت به كلمة مرضعة من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[2]. ليدل على شدة الفزع من يوم القيامة حيث إن الأم تذهل عن ولدها في حالة إرضاعه. وإن لم يقصد به معنى الفعل أو الحدث فإنهم يمنعون لحاق التاء.

الثاني: أن التفريق بين الألفاظ قد ورد في غير التأنيث، كما في تصغير عيد على عييد مع أن القياس عويد، وإنما قالوا عييد لئلا يلتبس بتصغير عود[3]. وكذلك في النسب إلى فُقيم كنانة قالوا فُقَمي مع أن القياس أن يقال فُقيمي، وإنما قالوا: فُقَمي ليفرقوا بينه وبين النسب إلى فقيم تميم[4].

الثالث: أن الكثير من كلام العرب أن تأتي صيغة فاعل وصفاً للمؤنث

---

(١) انظر: المخصص ١٦/١٢١ ـ ١٢٨.
(٢) سورة الحج: ٢.
(٣) انظر: أوضح المسالك ١٩٢، والتصريح ٢/٣٢٢.
(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية ٤/١٨٧.

مجردة من التاء ـ كما مر في المخصص ـ إلا إذا دلت على حدث فإنها تلحقها التاء[1]، والقواعد العربية إنما تبنى على الكثير .

(۱) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٧١، والمخصص١٦/ ١٢١ ـ ١٢٨ .

لحاق التاء (فعلان) وصفاً الذي مؤنثه فعلى

القرار :

«أجاز المجمع تأنيث صيغة فعلان صفة بالتاء فتقول في تأنيث عطشان عطشانة، ومن ثَمَّ أجاز صرفها»[1] .

دراسة القرار :

لغة جمهور العرب أن صيغة (فعلان) إذا كانت وصفاً مزيداً بالألف والنون كسكران وغضبان وعطشان فإنها تؤنث على صيغة (فعلى) فتقول: سكرى غضبى وعطشى، ويمتنع لحاق (فعلان) التاء، ويمتنع صرفها لوجود العلتين الفرعيتين وهما الوصفية وزيادة الألف والنون .

يقول سيبويه: « هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعجلان وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحرف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر»[2]. وممن قال بهذا القول ابن السكيت[3] والمبرد[4] وابن السراج[5] والزجاج[6]

---

(١) صدر القرار في الجلسة والثانية من جلسات المؤتمر في الدورة الثانية والثلاثين . انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٨٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ٢١٥، ٢١٦ .

(٣) انظر: إصلاح المنطق ٣٥٨ .

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ٣٣٥ .

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٨٥، ٨٦ .

(٦) انظر: ما ينصرف وما لاينصرف ٤٦ .

والزجاجي[1] والصيمري[2] وغيرهم[3] .

ويستثنى من ذلك أربع عشرة كلمة جاءت مصروفة؛ لأنها على صيغة فعلان ومؤنثها فعلانة وهي[4]:

١ ـ ندمان من المنادمة[5]. ٢ ـ حبلان[6]. ٣ ـ دخنان[7]. ٤ ـ سيفان[8].
٥ ـ صوجان[9]. ٦ ـ سخنان[10]. ٧ ـ صحيان[11]. ٨ ـ علان[12].
٩ ـ قشوان[13]. ١٠ ـ مصان[14]. ١١ ـ موتان[15] . ١٢ ـ نصران[16].

---

(١) انظر: الجمل ٢١٨، ٢١٩ .
(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٦ .
(٣) انظر: التكملة ٣١٥، وحروف المعاني للرماني ١٥٠، والمخصص ٤/ ١٤٤، وشرح المفصل ١/ ٦٦، ٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤، والتسهيل ٢١٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٣٥، ٦٣٦، والارتشاف ١/ ٤٢٧، ٤٢٨، وأوضح المسالك ١٥٣، ١٥٤، وشفاء العليل ٢/ ٨٩٤ .
(٤) جمع ابن مالك اثنتى عشرة كلمة في نظم، وأضاف المرادي كلمتين. انظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٢٢، أما سيبويه فلم يذكر في الكتاب سوى كلمتين ٣/ ٦٤٦ وهما: ندمان وخمصان .
(٥) أما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى وهو غير مصروف .
(٦) الكبير البطن وقيل الممتلىء غيظاً .
(٧) اليوم المظلم .
(٨) الرجل الطويل .
(٩) البعير اليابس الظهر .
(١٠) اليوم الحار .
(١١) اليوم الذي لا غيم فيه .
(١٢) الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير .
(١٣) الرقيق الساقين .
(١٤) اللئيم .
(١٥) البليد الميت القلب .
(١٦) واحد النصارى .

١٣ ـ أليان[١]. ١٤ ـ خمصان[٢].

وذهب بعض بني أسد إلى تأنيث كل ما جاء على (فعلان) بالتاء، يستغنون بفعلانة عن فعلى، وهم في هذا يخالفون جمهور العرب، وقد نقل عنهم هذه اللغة الجوهري[٣]، وذكر ابن سيده[٤] أنها لغة بني أسد أي جميعهم، وعلى لغتهم تكون (فعلان) مصروفة[٥].

أما ابن مالك فقد ذكر في شرح العمدة[٦] أن تأنيث فعلان صفة بالتاء لغة بني سليم، ولم أجد من نسب هذه اللغة إلى بني سليم سواه، بل إنه في كتبه الأخرى[٧] قد نسبها إلى بني أسد مما يجعلني أعتقد أنه خطأ من الناسخ أو المحقق.

أما المجمع فقد أجاز تأنيث صيغة فعلان صفة على (فعلانة)، فلك أن تقول: فلانة عطشانة وغضبانة وعجلانة ونحوها، مستنداً إلى أمرين[٨]:

١ ـ أنها لغة في بني أسد كما في الصحاح[٩]، ولغة بني أسد كما في المخصص[١٠].

---

(١) كبير الألية.
(٢) ضامر البطن.
(٣) انظر: الصحاح (سكر) ٢/ ٦٨٧، وانظر أيضاً: شرح المفصل ١/ ٦٧، والتسهيل ٢١٨.
(٤) انظر: المخصص ١٤/ ١٤٤، وانظر أيضاً: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١، والمساعد ٣/ ٩، والمصباح المنير (سكر).
(٥) انظر: التسهيل ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١، وشفاء العليل ٢/ ٨٩٥.
(٦) ٢/ ٨٤٧.
(٧) انظر: التسهيل ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١.
(٨) انظر: في أصول اللغة ١/ ٨٠.
(٩) مادة (سكر) ٢/ ٦٨٧.
(١٠) ١٤/ ١٤٤.

٢ ـ أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه كما في قول ابن جني[١]. وجاء في القرار أن القياس في هذه اللغة أن تكون مصروفة في النكرات كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل[٢] .

والذي أراه أن صيغة فعلان إذا كانت صفة مزيدة بالألف والنون فإنه لا يجوز تأنيثها بالتاء، ويستثنى من ذلك أربع عشرة كلمة سمع فيها فعلانة. وقد سبق ذكرها. ويمكن أن يجاب عما ورد في القرار بما يأتي :

١ ـ أن الذي نسب إلى بني أسد أو إلى بعضهم قال فيه يعقوب إنه ضعيف رديء[٣]، وقال الزبيدي: وهي قليلة[٤]. وقال أبو حاتم في لغة بني أسد: «لبني أسد مناكر لا يؤخذ بها[٥]». وذلك لمخالفتها اللغات الفصيحة .

٢ ـ ما قاله ابن جني: « أن الناطق على قياس لغة. . . » ليس على إطلاقه، وذلك لأمور:

أ ـ أن الباب الذي عقده ابن جني أورد فيه حكم الأخذ باللغات المختلفة، فقال في اللغتين المتدانيتين في الاستعمال والقياس أن لك الاختيار والترجيح بينهما .

أما إن كانت إحداهما كثيرة الاستعمال والأخرى قليلة، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً »[٦] .

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ١٢ .
(٢) انظر: ١/ ٦٧ .
(٣) انظر: التصريح ٢/ ٢١٣ .
(٤) تاج العروس: (سكر) .
(٥) انظر: التصريح ٢/ ٢١٣ .
(٦) الخصائص ٢/ ١٠ .

ب ـ أنه مثل بكشكشة ربيعة[1] وتلتلة بهراء[2]، وعنعنة تميم[3]، وهذه اللغات رويت عن قبائل عربية غير أنه لا يجوز أن يؤخذ بها في سعة الكلام، وابن جني نفسه يقول: « ألا تراك لا تقول: مررت بَك و لا المال لِك قياساً على قول قضاعة»[4] .

جـ ـ أن الأخذ بمفهوم هذه العبارة يؤدي إلى اضطراب القواعد العربية إذ هناك مسائل كثيرة خالفت فيها بعض القبائل جمهور العرب، فربيعة يحذفون التنوين المنصوب عند الوقف عليه، ولا يبدلون منه ألفاً[5]، وبنو صباح يجزمون بأن[6]، وكنانة وبنو الحارث بن كعب يلزمون المثنى الألف في كل أحواله[7] وغيرها .

---

(١) ولها صورتان: ١ ـ زيادة الشين بعد كاف المخاطبة نحو: أكرمتكش في أكرمتك.
٢ ـ قلب الكاف شيناً نحو: أكرمتش في أكرمتك .
(٢) كسر حرف المضارعة، فيقولون: تِعلمون وتِصنعون .
(٣) قلب الهمزة المصدرة عيناً وبخاصة في أنّ وإنّ يقولون: عن .
(٤) الخصائص ٢/ ١٠، ١١ .
(٥) انظر: التسهيل ٣٢٨ .
(٦) انظر: الهمع ٤/ ٩١ .
(٧) انظر: التسهيل ١٢، والهمع ١/ ١٣٣ .

لحاق تاء التأنيث ألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث

القرار :

نص القرار: «لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال ـ اسماً كان أو صفة ـ أن يوصف المؤنث بالمذكر، فلا يقال: فلانة أستاذ، أو عضو، أو رئيس، أو مدير»[١] .

دراسة القرار :

جرت عادة العرب في الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث ألا يدخلوا علامة التأنيث حيث وصفوا بها المؤنث، تغليباً للمذكر؛ لأن أكثر ما يوصف بها المذكر، كقولهم: فلانة وكيل فلان، وفلانة وصي فلان، ومؤذن بني فلان فلانة، وفلانة شاهد. ذكر هذا: الفراء[٢] والمفضل بن سلمة[٣] وابن الأنباري[٤] وابن سيده[٥] والزمخشري[٦] وأبو حيان[٧] وابن عقيل[٨] .

وعلل الفراء ذلك بقوله: «لأنه إنما يكون في الرجال دون النساء أكثر ما

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والأربعين . انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/٥٩ .
(٢) انظر: المذكر والمؤنث ٥٥ .
(٣) انظر: مختصر المذكر والمؤنث ٥٠ .
(٤) انظر: المذكر والمؤنث ١/١٨٣ .
(٥) انظر: المخصص ١٧/٣٥، ٣٦ .
(٦) انظر: الكشاف ٢/٣٥٤ .
(٧) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل٢٣٣ .
(٨) انظر: المساعد ٣/٣٠١ .

يكون، فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعيه»[1] .

واستشهد بقول الشاعر:

فَلَيتَ أميرَنا وعُزِلتَ عنَّا ... مُخَضَّبَةٌ أنامِلُها، كَعابُ[2]

فقال أميرنا بالتذكير مع أن الخبر الذي جرى عليه هذا الوصف مؤنث .

وعد بعضهم منه قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا﴾[3]. ولم يقل حسيبة.

أما حكم لحاق التاء لهذه الصفات كأن تقول: فلانة أميرة بني فلان، ووكيلة فلان، ووصيته فجائز، إلا أن الأكثر هو إسقاط التاء كما يقول المفضل[4]، وتابعه ابن عقيل، فقال: « والتذكير وجه الكلام»[5] .

واستدل ابن سيده[6]على جواز دخول التاء بما سمع عن العرب من قولهم: وكيلات، فهذا يدل على جواز قولك: وكيلة، وما حكاه أبو زيد من قولهم: عديلات في جمع عديل، فالوجه أنه يجوز أن تقول: عديلي وعديلتي.

وعليه قول الشاعر:

فلوْ جَاءوا ببَرَّةَ أو بِهِنْدٍ ... لبايَعْنا أَمِيرةَ مُؤْمنينا[7]

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٥٥ . وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٨٣، والمخصص١٧/ ٣٥،٣٦ .

(٢) نسب البيت لابن أحمر، وانظر البيت في: المذكر والمؤنث للفراء ٥٥، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل ٥٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٨٣، والمخصص ١٧/ ٣٦، وعبث الوليد ٨٩، والتذييل والتكميل ٥/ل٢٣٣ .

(٣) سورة الإسراء: ١٤ . وانظر: الكشاف ٢/ ٣٥٤، والبحر المحيط ٧/ ٢٣ .

(٤) انظر: مختصر المذكر والمؤنث ٥٠ .

(٥) انظر: المساعد ٣/ ٣٠١ .

(٦) انظر: المخصص ١٧/ ٣٦ .

(٧) البيت لعبد الله بن همام السلولي، انظر: شعر عبد الله بن همام السلولي ص:=

أما المجمع فقد منع ذلك، وعلل الأستاذ عباس حسن سبب المنع، بأن إجازة وصف المؤنث بالمذكر تخالف قاعدة وجوب مطابقة النعت للمنعوت[1].

والذي أراه أنه لا ينبغي أن نمنع شيئاً أجازته العرب واستعملته في نثرها وشعرها، ويمكن أن يجاب عما أورده الأستاذ عباس حسن بأمرين :

الأول: أن مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث لا تجب في كل المسائل؛ لأن النعت لا يطابق منعوته فيما يستوي فيه المذكر والمؤنث[2]، كالمصدر، وصيغتي فعول وفعيل، وأفعل التفضيل، تقول: مررت بامرأة عدل، وصبور، وجريح، وأفضل منك .

الثاني: اشترط جمهور النحويين الاشتقاق في النعت[3]، وبعض هذه الأوصاف جامدة، كأستاذ وعضو ونحوهما .

= ١٠٥، والمذكر والمؤنث للفراء ٥٥، والوحشيات ١٠٣، والمذكر والمؤنث للأنباري ١/ ١٨٤، والمخصص لابن سيده ٣٦/١٧، والتذييل والتكميل ٥/ ل٢٣٣، وفيه أن القائل ابن هشام، وراجع المساعد ٣/ ٣٠١، والصحاح ٢/ ٥٨١، واللسان والتاج: مادة (أمر) .

(١) انظر بيان المسألة في: في أصول اللغة ٥٩/٣ .

(٢) انظر: كشف المشكل ٦١٦/١، الارتشاف ٢/ ٥٨١، والتصريح ٢/ ١٠٩، ١١٠، وشرح الأشموني ٣/ ٦٢، وحاشية الصبان ٣/ ٦٢ .

(٣) انظر: كشف المشكل ١/ ٦١٢، ٦١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢٨٩/٢، والتصريح ٢/ ١١٠، ١١١، وشرح الأشموني ٣/ ٦٢، وحاشية الصبان ٣/ ٦٢ .

جمع فعول بمعنى فاعل جمع تصحيح للمذكر والمؤنث

القرار :

«أجاز المجمع أن تجمع صيغة فعول بمعنى فاعل جمع تصحيح للمذكر والمؤنث، بعد أن أجاز تأنيثها بالتاء»[1] .

دراسة القرار :

ذكر العلماء أن القياس في جمع فعول صفة بمعنى فاعل: فُعُل، فيقال في صبور وشكور وغدور: صُبُر وشُكُر وغُدُر. يقول سيبويه: « وأما ما كان فعولاً فإنه يكسّر على فُعُل عنيت جميع المؤنث أو جميع المذكر، وذلك قولك: صبور وصُبُر، وغدور وغُدُر»[2] .

وقال بهذا القول: ابن السراج[3] وابن الأنباري[4] والفارسي[5] والسيرافي[6] والصيمري[7] وابن سيده[8] والزمخشري[9] وابن الدهان[10] وغيرهم[11] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والثلاثين . انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٧٤ .
(٢) الكتاب ٣/ ٦٣٧ .
(٣) انظر: الأصول ٣/ ١٩ .
(٤) انظر: المذكر والمؤنث ٢/ ٧٧ .
(٥) انظر: التكملة ٤٦٩ .
(٦) انظر: شرح الكتاب ٥/ل٥٢ .
(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦٥ .
(٨) انظر: المخصص ١٦/ ١٣٩، ١٤٠ .
(٩) انظر: المفصل ٤٠ .
(١٠) انظر: الفصول في العربية ٧١ .
(١١) انظر: شرح المفصل ٥/ ٤٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٥٣٤، وشرح=

ولجمع فعول صفة بمعنى فاعل على فُعُل علتان:

الأولى: أنها لما استعملت في المفرد المؤنث بإسقاط التاء كرهوا أن يجمعوه بالتاء لئلا يصيروا إلى ما كرهوا من إدخال علامة التأنيث في مفرده، فعدلوا عن جمع السلامة بالألف والتاء للمؤنث ،وحمل عليه المذكر[1] .

الثانية: أنه لما استوى المذكر والمؤنث في المفرد من فعول بمعنى فاعل، فقيل: رجل صبور وامرأة صبور، استويا في الجمع أيضاً[2] .

أما المجمع فقد أجاز أن يجمع فعول صفة بمعنى فاعل جمع تصحيح في المذكر والمؤنث، فيجوز أن تقول: رجال صبورون ونساء صبورات، بناءً على إجازة لحاق التاء فعولاً بمعنى فاعل .

والذي أراه عدم إجازة ذلك، لأمرين:

الأول: أنني لم أجد نحوياً متقدماً قال بهذا القول، بل إن سيبويه يقول: «وليس شيء من هذا، وإن عنيت به الآدميين يجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء؛ لأنه ليس فيه علامة التأنيث؛ لأنه مذكر الأصل[3]».

وقال بقوله ابن السراج[4] والسيرافي[5] والصيمري[6] وغيرهم[7] .

الثاني: أنه ليس هناك سماع أو قياس يعضده .

= الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٨٣٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٣٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧١ والارتشاف ١/ ١٩٩، وأوضح المسالك ١٨٦، والمساعد لابن عقيل ٣/ ٤١٦، وشفاء العليل ٣/ ١٠٣٥، وهمع الهوامع ٦/ ٩٣ .

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ل ٥٢، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦٥، ٦٦٦ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/ ٤٧ .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٧ .

(٤) انظر: الأصول ٣/ ١٩ .

(٥) انظر: شرح الكتاب ٥/ل٥٢ .

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦٥ .

(٧) انظر: الفصول ٧١، وشرح المفصل ٥/ ٤٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٤٠ .

جمع صيغة (فَعْلان) صفة جمعي تصحيح

القرار :

«أجاز المجمع تأنيث فعلان صفة على فعلانة، ثم أجاز جمعهما جمعي تصحيح للمذكر والمؤنث»[1] .

دراسة القرار :

ذكر العلماء أن فعلان صفة إما أن يكون مضموم الفاء أو مفتوحها، فإن كان مضموم الفاء فإن مؤنثه لا يكون إلا على فُعلانة بالتاء، ويجمعان على فِعال، نحو: خمصان وخمصانة، يقال فيهما خِماص .

وإن كان فعلان مفتوح الفاء فإن مؤنثه يأتي على فعلى وهو القياس، وسمع فعلانة في بعض ألفاظه، وتجمع على فِعال وفَعالى، نحو: غضبان فإنه يؤنث على غضبى، ويجمع على غضاب وغضابى، ونحو: ندمان فإنه يؤنث على ندمانة ويجمع على نِدام وندامى، وجمع بعضه على فُعالى، نحو: سُكارى وعُجالى .

يقول سيبويه: « وأما فعلان إذا كان صفة وكانت له فعلى فإنه يكسر على فِعال . . .وقد يكسّر على فَعَالى »[2]، ثم قال: « وقد يكسرون بعض هذا على فُعالى[3]». وقال بعد ذلك: « وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله، وذلك قولهم: ندمانة، وندمان ونِدام وندامى، وقالوا:

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثانية من جلسات المؤتمر في الدورة الثانية والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٨٠، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٣٣ .

(٢) الكتاب ٣/ ٦٤٥ .

(٣) المرجع نفسه .

خمصانة وخمصان وخماص»[1] .

وتبعه على هذا ابن السراج[2] وأبو علي الفارسي[3] والزمخشري[4] وابن الدهان[5] وابن يعيش[6] وغيرهم[7] .

وعلة جمع فعلان صفة ومؤنثه فَعْلى على فِعال نحو: عطشان وعطشى يقال فيهما: عطاش، أنه لما حذفت الألف والنون الزائدتان من آخره للتفريق بين الصفة والاسم بقيت الصفة من غير حروف الزيادة فجمعوها جمع ما لا زيادة فيه، فكأنه بعد حذف الزائد أصبح (عَطْش) فجمع على فعال كما جمعوا صعب على صعاب[8] .

وأما علة جمع فعلان ومؤنثه فَعْلى على فعالى فلأنهم شبهوا الألف والنون بألفي التأنيث لأنهما زائدتان، والأول منهما حرف مد، ومؤنث كل واحد منهما على لفظ مذكره، فكما قالوا: صحراء وصحارى، قالوا: عطشان عطاشى، وكما قالوا: حبلى وحبالى، قالوا: عطشى وعطاشى[9] .

---

(١) المرجع نفسه ٣/ ٦٤٦ .
(٢) انظر: الأصول ٣/ ٢٤ .
(٣) انظر: التكملة ٤٨٣ ـ٤٨٥ .
(٤) انظر: المفصل ٢٤٢ .
(٥) انظر: الفصول ٧٤ .
(٦) انظر: شرح المفصل ٥/ ٦٥ .
(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣٧، ٥٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٠، ١٨٥١، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٧٣، وأوضح المسالك ١٨٧، والمساعد ٣/ ٤٢٩، ٤٥٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ٥٥، ٥٦، والهمع ٦/ ٩٩، ١٠٧ .
(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٥، والتكملة ٤٨٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ل ٥٨، وشرح المفصل ٥/ ٦٥ .
(٩) انظر: الكتاب ٣/ ٦٤٥، والتكملة ٤٨٤، ٤٨٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/ ل ٥٨، وشرح المفصل ٥/ ٦٥ .

وهذان الجمعان مع كثرتهما في باب فعلان فعلى إلا أنه لم يصرح باطرادهما إلا ابن مالك في شرح العمدة[١]، وتبعه السيوطي في الهمع[٢] .

أما سيبويه فيقول: « وفِعال فيه أكثر من فعالى»[٣] .

وبناء على ما أجازه المجمع من تأنيث كل فعلان صفة بالتاء[٤]؛ لأنه لغة في بني أسد كما في الصحاح[٥]، ولغة بني أسد كما في المخصص[٦]، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان ما جاء به خيراً منه كما في قول ابن جني[٧]، فيقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، فقد أجاز أن يجمع فعلان صفة ومؤنثه فعلانة جمعي تصحيح، فيقال: عطشانون وعطشانات، وغضبانون وغضبانات .

والذي أراه أن جمع صيغة فعلان صفة يختلف باختلاف مؤنثها كما يأتي:

أولاً: إن كانت صيغة فعلان صفة ومؤنثها سمع فيه فعلانة، نحو: ندمان وندمانة، وخمصان وخمصانة فإنه يجوز أن تجمعهما جمعي تصحيح، فيقال فيهما: ندمانون، وندمانات، وخمصانون وخمصانات[٨] .

ثانياً: إن كانت صيغة فعلان صفة ومؤنثها فَعْلى فإنه يمتنع إلحاق مؤنثها التاء ـ كما مر[٩]ـ ومن ثم يمتنع أن تجمع جمعي تصحيح، نحو: غضبان

---

(١) انظر: ٢/٩٢٤، ٩٢٥، ٩٣٦ .

(٢) انظر: ٦/٩٨، ٩٩ .

(٣) الكتاب ٣/٦٤٥ .

(٤) انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٨٠ .

(٥) مادة (سكر) ٢/٦٨٧ .

(٦) ١٤/١٤٤ .

(٧) انظر: الخصائص ٢/١٢ .

(٨) انظر: الكتاب ٣/٦٤٦، والتكملة ٤٨٥ .

(٩) انظر: ص ٥٠٦ من هذا البحث .

وغضبى، وعطشان وعطشى، يقول سيبويه: «ولا تجمع بالواو والنون فعلان كما لا يجمع أفعل، وذلك لأن مؤنثه لم تجئ فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه، نحو: فُعُول. ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون، فكذلك أمر فعلان وفعلى وأفعل وفعلاء إلا أن يضطر شاعر»(١). وقال بهذا ابن السراج(٢) وأبو علي الفارسي(٣) والسيرافي(٤) وابن الدهان(٥) وغيرهم(٦).

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٤٥، وانظر: ص ٦٤٧ .

(٢) انظر: الأصول ٣/ ٢٤ .

(٣) انظر: التكملة ٤٨٣ .

(٤) انظر: شرح الكتاب ٥/ل٥٨ .

(٥) انظر: الفصول ٧٤ .

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٨، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٩٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ١٧٤، وشرح الكافية له ٣/ ٣٧٥، والبسيط ١/ ٢٥٣، والمساعد ١/ ٥٠، والهمع ١/ ١٥٣ .

الجمع على أفْعُل

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول: «يجمع فَعْل الصحيح العين مثل كلب وكعب على أفعُل جمع قلة . . .»[1] .

القرار الثاني: «رأى المجمع[2] أن المؤنث المعنوي مما جاء على فَعَال أو فِعَال أو فَعِيل، أو فَعُول يجمع على أفْعُل ك:«عناق، وذراع، ونحوه» .

دراسة القرارين :

ذهب جمهور النحويين[3] إلى أن «أَفْعُلاً» أحد أبنية جمع القلة ويجمع عليه شيئان:

الأول: ما كان على فَعْل بشرطين: ١ ـ أن يكون اسماً. ٢ ـ أن يكون

---

(١) صدر القرار في الجلسة الرابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات . الدروة الرابعة ـ ص ٧٩، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٤٥ .

(٢) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر: محاضر جلسات المجمع . الدورة الرابعة . ص: ٨٤، ٨٥، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٤٧ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٧، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩١، ٦٠٥، ٦٠٧، والمقتضب ١/ ٢٩، ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٥، والأصول ٢/ ٤٣٢، ٤٣٣، ٣/ ٨، والجمل ٣٧٠، والتكملة ٣٩٩، ٤٣٩، والواضح ٢٠٧، ٢١٦، واللمع ٢٣٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤١، ٦٤٣، ٦٦٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٢٣، وكشف المشكل ١/ ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٤، والمفصل ٢٤٠، والمستوفى ٢/ ١٣٦، ١٣٧، ١٥٠، ١٥١، والشافية ٤٣، ٤٨، والمقدمة الجزولية ٢٩١، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٥، ٥٣١، والتسهيل ٢٦٩ .

صحيح العين. وذلك نحو: كلب وفلس وظبي وجرو، فيقال فيها: أكلب وأفلس وأظبٍ وأجرٍ، يقول سيبويه: «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان «فَعْلاً» فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره «أفعُل» وذلك قولك: كلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ . . .»[1] .

ولهذا امتنع أن يجمع هذا الجمع ما كان صفة كضخم، وما كان معتل العين كسوط وبيت. وما سمع من جمع عين على أعين ، وثوب على أثوب، وسيف على أسيف، فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره، وخرجها الجمهور على أنه من تشبيه المعتل بالصحيح[2] .

والعلة في أن المعتل لا يجيء على «أفعُل» استثقال الضمة على الواو والياء، يقول سيبويه: « أما ما كان «فَعْلاً» من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسّرته على «أفعال»، وذلك سوط وأسواط، وثوب وأثواب، وقوس وأقواس، وإنما منعهم أن يبنوه على أفعُل كراهية الضمة في الواو فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال . . . »[3] .

وقال في المعتل العين بالياء: « وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء »[4] .

الثاني مما يجمع على أفعل: ما كان رباعياً بأربعة شروط: ١ ـ أن يكون اسماً ٢ ـ مؤنثاً ٣ ـ بغير تاء ٤ ـ قبل آخره مدة، نحو: عناق وذراع وعقاب ويمين، فإنه يقال فيها: أعنق وأذرع وأعقب وأيمن، يقول سيبويه: «وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعُل، وذلك قولك: عناق وأعنق»[5] .

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٦٧ .
(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨٧، ٣٨٨، والمقتضب ٢/ ١٩٧، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٣ .
(٣) الكتاب ٣/ ٥٨٦ .
(٤) الكتاب ٣/ ٥٨٨ .
(٥) الكتاب ٣/ ٦٠٥ .

ولهذا امتنع أن يجمع هذا الجمع ما كان صفة كشجاع وما كان مذكراً كحمار، وما كان مؤنثاً بتاء كسحابة، وما كان بغير مدة كخنصر .

وما سمع من جمع شهاب على أشهب وغراب على أغرب، ومكان على أمكن، فشاذ لا يقاس عليه عندهم[1] .

وخالف فيما يجمع على «أفْعُل» جمع قلة يونس والفراء، فأجاز يونس[2] أن يجمع على أفعُل ما كان اسماً مؤنثاً على فَعَل نحو: قدم، فأجاز أن يقال: أقدم. وزاد الفراء[3] خمسة أوزان، أجاز فيها أن تجمع على أفعُل جمع قلة، وهي: ما كان على فِعْل كقدر، أو فِعَل كضِلَع، أو فَعُل كضَبُع، أو فُعْل كغول أو فُعُل كعُنُق، فيجوز عنده أن يقال فيها: أقدُر وأضلُع وأضبُع وأغوُل وأعنُق. وأورد ابن السراج[4] وابن برهان العكبري[5] خمسة أوزان يجوز جمعها عندهما جمع قلة على أفعُل، وهي: فَعْل وفَعَل وفِعَل وفِعْل وفُعْل .

أما المجمع فقد وافق جمهور النحويين في أن أفْعُلاً يجمع عليه ما كان على فَعْل صحيح العين ككلب وكعب، وما كان رباعياً مؤنثاً ثالثه حرف مدة كعناق وذراع .

وهذا الرأي أولى بالصواب مما ذهب إليه يونس والفراء ومن تبعهما؛ لأن الخارج عن القاعدة كثير وعلى أوزان شتى، فحصره في الغالب من هذا الجمع فيه طرد للقاعدة، والغالب أن يجمع على أفعُل ما كان على فَعْل صحيح العين وما كان اسماً رباعياً مؤنثاً ثالثه حرف مدة .

---

(١) انظر: الشافية ٤٨، وتوضيح المقاصد ٥/٣٨، والمساعد ٣/٤٠١ .
(٢) حكى عنه هذا سيبويه في: الكتاب ٣/٥٩١ .
(٣) انظر: التسهيل ٢٦٩، والارتشاف ١/١٩٦، والمساعد ٣/٤٠٢ .
(٤) انظر: الأصول ٢/٤٣٢، ٤٣٣ .
(٥) انظر: شرح اللمع ٢/٥٢٣ .

الجمع على أَفْعِلة

القرار :

«ذهب المجمع[1] إلى أن فَعالاً كزمان وفِعالاً كحمار وإزار، وفعيلاً كقضيب ورغيف، وفعولاً (مذكراً) كعمود تجمع جمع قلة قياساً على أفْعِلة» .

دراسة القرار :

ذهب جمهور النحويين[2] إلى أن «أفعِلة» أحد أبنية جموع القلة، ويجمع عليه الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره مدة، سواء كان على فَعال بفتح الفاء كطعام وأطعمة، أو كان على فِعال بالكسر كخمار وأخمرة، أو كان على فُعال بالضم كغراب وأغربة، أو كان على فعيل كرغيف وأرغفة، أو كان على فَعُول كعمود وأعمدة .

يقول سيبويه: « أما ما كان «فِعالاً» فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على «أفعِلة» وذلك قولك: حمار وأحمرة وخمار وأخمرة»[3] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع . الدورة الرابعة . ص: ٨٤، ٨٥، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٤٧، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص: ٧٠ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠١ ـ٦٠٤، ٦٠٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٧١، والمقتضب ٢/ ٢٠٧، ٢٠٩ ـ٢١١، والأصول ٢/٤٤٨، ٤٤٩، والتكملة ٤٣٤، والواضح ٢١٥، واللمع ٢٣٤، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٦١، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٢٥، ٥٢٦، وشرح الملحة ٨٣، ٨٤، والفصول لابن برهان ٦٤، ٦٥، والمستوفى ٢/ ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، والمتبع ٢/٦٠٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٥٢٩ ـ٥٣٠، والشافية ٤٨، ٤٩، والتسهيل ٢٧٠، وشرح الشافية ٢/ ١٢٥ ـ١٣٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠١ .

ويقول في «فَعال»: «وأما ما كان « فَعالاً» فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بفِعال؛ لأنه مثله في الزيادة والتحريك والسكون إلا أن أوله مفتوح، وذلك قولك: زمان وأزمنة، ومكان وأمكنة»[1] .

وقال في «فُعال»: «وأما ما كان «فُعالاً» فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعال؛ لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم، وذلك قولك: غراب أغربة.»[2] .

وقال في «فَعِيل»: « وأما ما كان فعيلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فَعال وفُعال؛ لأن الزيادة التي فيها مدة . . . وذلك قولك جريب وأجربة، وكثيب وأكثبة ورغيف وأرغفة»[3] .

وقال في «فعول»: « وأما ما كان «فَعُولاً» فهو بمنزلة فعيل إذا أردتِ بناء أدنى العدد؛ لأنها كفعيل في كل شيء إلا أن زيادتها واو، وذلك: قعود وأقعدة، وعمود وأعمدة . . .»[4] .

وما سمع مجموعاً على أفعلة غير ما ذكر فإنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، نحو قولهم[5] في شحيح: أشحة، وفي عزيز: أعزة؛ لأنهما صفتان، وقولهم في عقاب: أعقبة؛ لأنه مؤنث، وقولهم في قدح: أقدحة؛ لأنه ثلاثي، وقولهم في جائز: أجوزة؛ لأنه ليس قبل آخره مدة، وكذا يحفظ نحو: أنجدة وأصلبة وأبوبة وأقفية في جمع: نجد وصلب وباب وقفا ونحوها .

والمجمع موافق للجمهور في كون الاسم الرباعي المذكر الذي قبل آخره مدة مما على زنة فَعال أو فِعال أو فعيل أو فعول يجمع جمع قلة على أفعلة

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٢ .

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٠٤ .

(٤) الكتاب ٣/ ٦٠٧، ٦٠٨ .

(٥) انظر: التسهيل ٢٧٠، والارتشاف ١/ ١٩٧، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٠ .

قياساً مطرداً .

والذي أراه موافقة الجمهور وما ذهب إليه المجمع من كون الجمع على أفعلة مقيساً في هذه الأوزان الأربعة يضاف إليها الوزن الخامس وهو فُعال، كبُغاث وأبغثة وغراب وأغربة وغلام وأغلمة؛ لأنه مما يجمع على أفعلة غالباً عند جمهور النحويين كما سبق .

الجمع على أفعال

للمجمع في هذه المسألة خمسة قرارات:

القرار الأول: «يجمع فَعْل المعتل العين كعين وفِعْل كجسم وفُعْل كبرد على أفعال جمع قلة»[1] .

القرار الثاني: «يجمع فَعَل كجبل وأسد على أفعال جمع قلة»[2] .

القرار الثالث: «يجمع فَعُل كعضد وفَعِل ككَتِف، وفِعَل كعنب، وفِعِل كإبل وإطل، وفُعُل كعنق على أفعال مطلقاً»[3].

القرار الرابع: «استناداً إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فعل على أفعال مطلقاً، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن، يجوز جمع فَعْل اسماً صحيح العين مثل بحث على أفعال، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف»[4] .

القرار الخامس: «يجوز أن يجيء جمع التكسير على أفعال من الأسماء الثلاثية بناءً على ما قرره جمهور النحاة من أن «أفعالاً» يطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه

---

(١) صدر في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٥، ومحاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٨١، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٦٨، ٦٩ .

(٢) صدر في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر: المراجع السابقة .

(٣) صدر في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر: المراجع السابقة .

(٤) صدر في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة السادسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/٢٧، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٧٣ .

«أَفْعُل»، وعلى ما قرره المجمع من إباحة جمع فَعْل اسماً صحيح العين على أفعال، وهو ما استثناه النحاة من اطراد مجيء «أفعال» في الثلاثي»[1].

دراسة القرارات:

«أفعال» أحد جموع القلة، ويطرد عند جمهور النحويين في شيئين:

الأول: ما كان اسماً ثلاثياً على زنة فَعْل معتل العين كسيف وأسياف وثوب أثواب.

الثاني: ما كان اسماً ثلاثياً على غير زنة فَعْل أو فُعَل، ويشمل الأوزان الآتية:

١ ـ فَعَل كجمل وأجمال. ٢ ـ فَعِل كنَمِر وأنمار. ٣ ـ فَعُل كعضد وأعضاد.

٤ ـ فِعَل كعنب وأعناب. ٥ ـ فَعْل كحمل وأحمال. ٦ ـ فِعِل كإبل وآبال.

٧ ـ فُعُل كعنق وأعناق. ٨ ـ فُعْل كجند وأجناد.

ذكر هذا سيبويه[2] والمبرد[3] والزجاجي[4] وأبو علي الفارسي[5] وغيرهم[6].

---

(١) صدر في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة السادسة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/٦٩، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٧٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٢ ـ٥٧٤، ٥٧٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٤ ـ٢٠٢.

(٤) انظر: الجمل ٣٧٠، ٣٧١.

(٥) انظر: التكملة ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٧ ـ٤١٠.

(٦) انظر: الواضح ٢٠٨ ـ٢١٠، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٤٣، ٦٤٥، ٦٤٦، والفصول لابن الدهان ٥٩ ـ٦٢، وكشف المشكل ١/٢٧٨، ٢٧٩، والمقدمة الجزولية ٢٩١، ٢٩٢، وشرح المفصل ٥/١٧ ـ٢٠، والشافية ٤٣ ـ٤٥، والتوطئة ٣٦١ ـ٣٦٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥١٥ ـ٥١٨، والتسهيل ٢٦٩.

وعلل العكبري مجيء «أفعال» جمعاً مقيساً لهذه الأوزان الثلاثية، بأن الثلاثي قوي بتحريك عينه ويكسر فائه أو ضمها فكان جمعه القليل أقوى من جمع « فَعْل» مفتوح الفاء ساكن العين، فكما كان الواحد أقوى من الواحد فكذا الجمع»[1] .

واستثنى الجمهور مما يجمع هذا الجمع فَعْلاً الصحيح العين وفُعَلاً؛ لأن فَعْلاً الصحيح العين قياس جمعه عندهم أن يكون على أفْعُل[2] ككعب وأكعب، أما فُعَل فقياسيه عندهم أن يجمع جمع كثرة على فِعْلان[3] كصُرَد وصِردان، ويستغنى به عن جموع القلة .

ولهذا قالوا بشذوذ أفراخ وأزناد وأرطاب وأرباع، في جمع: فَرْخ وزَنْد ورُطب ورُبَع .

قال سيبويه: «واعلم أنه قد يجيء في «فَعْل» أفعال مكان أفْعُل، قال الشاعر الأعشى:

وجُدتَ إذا اصطَلَحوا خَيْرَهم ... وزَنْدُك أثْقَبُ أزْنادِها[4]

وليس ذلك بالباب في كلام العرب»[5] .

وقال: « وما كان على ثلاثة أحرف وكان «فُعَلاً» فإن العرب تكسره على

---

(١) المتبع ٢/٦٠٥، ٦٠٦ .
(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٦٧، والمقتضب ٢/١٩٣، والجمل ٣٧٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤١، والتكملة ٣٩٩ .
(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٧٤، والمقتضب ٢/٢٠٢، والجمل ٣٧١، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٤، والتكملة ٤٠٨ .
(٤) البيت في الصبح المنير: ٥٤، والكتاب ٣/٥٦٨، والمقتضب ٢/١٩٤، والأصول ٢/٤٣٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٤٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٧٦، وشرح المفصل ٥/١٦ .
(٥) الكتاب ٣/٥٦٨ .

(فِعْلان) وإن أرادوا أدنى العدد لم يجازوه . . .»[(١)] .

وخالف في هذا الجمع بعض العلماء، ويمكن أن أجمل آراءهم في ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أن «أفعالاً» يطرد في «فَعْل» الصحيح العين بشرط كون فائه همزة أو واواً نحو: ألف وآلاف، ووهم وأوهام .

وقد نسب هذا الرأي للفراء[(٢)]، ويفهم من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية[(٣)] أن فَعْلاً المعتل الفاء بالواو كوقت والمضاعف كجَدّ جمعه على «أفعال» أقيس من جمعه على «أفعُل»، يقول في هذا: «ثم نبهت على أن «أفعالاً» أكثر من «أفْعُل» في «فَعْل» الذي فاؤه واو، كوقت وأوقات ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكار . . . ثم نبهت على أن المضاعف من «فَعْل» كالذي فاؤه واو في أن «أفعالاً» في جمعه أكثر من «أفعُل» كعمّ وأعمام وجد وأجداد، ورب وأرباب، وبر وأبرار[(٤)]». لكنه في التسهيل نص على عدم قياسيته فقال: «ويحفظ في (فَعْل) صحيح العين وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أو واو خلافاً للفراء»[(٥)] .

القول الثاني: من يميل إلى اطراد جمع « فَعْل» اسماً صحيح العين على «أفعال» مطلقاً؛ لكثرة ما ورد منه، وقد أشار إليه أبو حيان، فقال: «ويحفظ في فَعْل صحيح العين زند وأزناد، وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهباً حسناً»[(٦)] .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٤ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٦٩، والارتشاف ١/ ١٩٦ .

(٣) انظر: ٤/ ١٨١٨، ١٨١٩ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) التسهيل ٢٦٩ .

(٦) الارتشاف ١/ ١٩٦ .

وذكر في التذييل والتكميل[1] قرابة خمسة وأربعين مثالاً لذلك، منها: فرخ ونهر، وبعض، وشكل، ولفظ، ولحظ، وصحب، ووحش، ووكر، ونحو، ورأي، ووصل، ووصف، وشخص، وغرس . . . .

القول الثالث: يرى أن «فُعَلاً» بضم الفاء وفتح العين يجمع جمع قلة على أفعال كرطب وأرطاب، ويجمع جمع كثرة على فِعْلان كصرد وصردان، وقد نص على هذا ابن جني[2] وعلي بن مسعود الفرخان[3] والعكبري[4] وهو ما يفهم من كلام ابن السراج[5] وابن برهان[6]. يقول علي بن مسعود: «وفُعَل» في الأسماء يكسر على «فِعلان» كصردان وخزان[7]، وعلى «أفعال» للقلة، وقد يستغنى به كأرباع وأرطاب»[8] .

أما المجمع فكان له ثلاثة آراء في هذه المسألة :

الرأي الأول: وافق فيه جمهور النحويين في كون أفعال أحد جموع القلة التي يطرد جمعها في الأسماء الثلاثية ما عدا «فَعْلاً» صحيح العين وفُعَلاً .

الرأي الثاني: أجاز فيه جمع «فَعْل» اسماً صحيح العين على «أفعال» مطلقاً، سواء كان صحيح الفاء أم معتلها، وسواء كان مهموز الفاء أم سالماً، وسواء كان مضعفاً أم غير مضعف. واعتمد لهذا على شيئين:

(١) استحسان أبي حيان لجمع فعل على أفعال مطلقاً .

---

(١) انظر: ٦/ل٦، ٧ .
(٢) انظر: اللمع ٢٣٢ .
(٣) انظر: المستوفى ٢/١٤٢ .
(٤) انظر: المتبع ٢/٦٠٥، ٦٠٧ .
(٥) انظر: الأصول ٢/٤٣٦، ٤٣٧ .
(٦) انظر: شرح اللمع ٢/٥٢٤ .
(٧) الخِزان: جمع خُزَز كصرد وهو ذكر الأرانب .
(٨) المستوفى ٢/١٤٢ .

(٢) ورود ألفاظ كثيرة على زنة فَعْل صحيح العين مجموعة على أفعال.

الرأي الثالث: أجاز فيه كون « أفعال» جمعاً مقيساً لكل اسم ثلاثي، وقد اعتمد لهذا على أمرين:

(١) أن جمهور النحويين قرروا اطراد «أفعال» في كل اسم ثلاثي لم يطرد فيه «أفعُل»، وهو « فَعْل» الصحيح العين .

(٢) أن المجمع أجاز جمع «فَعْل» اسماً صحيح العين على « أفعال» وهو الأمر الذي استثني من مجيئه على أفعال من الثلاثي.

والذي أراه إجازة كون أفعال جمعاً مقيساً لكل اسم ثلاثي بشرطين:

(١) ألا يكون على فُعَل كصرد؛ لأن الغالب أن يجيء فُعَل على فعلان، وهو المنصوص عليه.

(٢) ألا يكون له جمع مسموع مستغنى به عن «أفعال» وذلك نحو: رجل ورجال[١]، وعصى وأغصٍ[٢]، وقِرد وقِرَدَة[٣].

ويدخل فيه «فَعْل» الصحيح العين، ولا فرق فيه بين مهموز الفاء وغير مهموزها، وبين معتل الفاء وصحيحها، وبين المضعف وغيره، بل يجوز مجيئها كلها على «أفعال» كبحث وأبحاث ومجد وأمجاد، وذلك لأمور:

(١) أن جمع «فَعْل» الصحيح العين على «أفعال» كثير بكلام العلماء، وقد نص ابن مالك على أن «أفعالاً» أكثر من «أفعُل» في فَعْل الصحيح العين المضعف والمعتل الفاء بالواو .

(٢) أن أبا حيان قد دعا إلى كون « أفعال» مقيساً في «فَعْل» مطلقاً لكثرته عنده .

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٣، ٥٧٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٢ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٥ .

(٣) ما توصلت إليه الدكتورة خولة تقي الدين الهلالي بعد أن قامت بدراسة إحصائية لجموع التكسير في شعر رؤبة بن العجاج وابنه العجاج، فقد توصلت فيها إلى أن جمع فَعْل الصحيح العين على أفعال أكثر سماعاً من جمعه على أفعُل أو فِعال أو فعول بإطلاق[1] .

(١) انظر: دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ١/١٨٦ ـ١٩٥ .

الجمع على فُعُل

للمجمع في هذه المسألة ثلاثة قرارات، وهي:

القرار الأول: ذهب فيه إلى أن الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف زائد مما على زنة فَعال كزمان، وفِعال كحمار، وفعيل كقضيب، وفعول كعمود تجمع جمع كثرة على فُعُل. ومنع مجيء هذا الجمع في المضاعف، وفي المعتل اللام أو العين، كعنان وكساء وخوان[1].

القرار الثاني: ذهب فيه إلى أن الوصف الذي على فعول بمعنى فاعل كعطوف يجمع جمع كثرة على فُعُل[2].

القرار الثالث: ذهب فيه إلى أن الوصف الذي على فَعال كجبان أو فِعال بمعنى فاعل كهجان، يجمع على فُعُل[3].

دراسة القرارات:

ذكر جمهور العلماء[4] أن فُعُلاً يجمع عليه شيئان:

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٨٤، ٨٥ ، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٤٧، وليس في مجموعة القرارات ذكر اعتلال العين لكن فيها كلمة خوان .

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٧، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٨ .

(٣) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٨، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٨ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٣٧، ومعاني القرآن للفراء =

أحدهما: ما كان اسماً رباعياً قبل آخره مدة، بشرط عدم كونه معتلاً، أو مضعفاً إن كانت مدته ألفاً، ويأتي هذا على خمسة أوزان، هي:

١ ـ فَعال بفتح الفاء كأتان وأُتُن .

٢ ـ فِعال بكسر الفاء كحمار وحُمُر .

٣ ـ فُعال بضم الفاء كقراد[1] وقُرُد .

٤ ـ فعيل كقضيب وقُضُب .

٥ ـ فعول كعمود وعُمُد .

وامتنع جمع كساء وقباء على فُعُل؛ لاعتلال لامهما، وامتنع أيضاً جمع هلال وسنان؛ للتضعيف فيهما .

الآخر: ما كان وصفاً على زنة فعول بمعنى فاعل كصبور وصُبُر، وشكور وشكر، ولهذا امتنع جمع ما كان بمعنى مفعول كناقة ركوب .

واختلف العلماء في اطراد جمع الاسم الذي على زنة فُعال بضم الفاء على فُعُل، وظاهر كلام سيبويه[2] أنه لا يطرد؛ لأنه ذكر أن فُعالاً الاسم يجمع جمع كثرة على «فِعلان» كغراب وغِربان، وبُغاث وبغثان، وغلام وغلمان، ثم قال: « وقالوا: قُراد وقُرُد فجعلوه موافقاً لفعال؛ لأنه ليس بينهما إلا ما ذكرت

= ٣/ ٣٢، والمقتضب ٢/ ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، والأصول ٢/ ٤٤٨، ٤٤٩، ٣/ ٨، ٩، ١٩، والتكملة ٤٣٤ ـ ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٦٩، ٤٧٠، والواضح ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، واللمع ٢٣٤، والتبصرة والتذكرة ٢٥٧ ـ ٢٦٠، والمتبع ٢/ ٦٠٨، ٦٠٩، والتوطئة ٣٦٩ ـ ٣٧١، والشافية ٤٨، ٤٩ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٢٨ ـ ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٥، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٣ ـ ١٨٣٧، وشرح الشافية ٢/ ١٢٥، ١٢٦، ١٣١ ـ ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧١، والارتشاف ١/ ١٩٩، ٢٠٠، وأوضح المسالك ١٨٦ .

(١) القُراد: دُويبة تعض الإبل .

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠٣، ٦٠٤ .

لك»[1] فلعله يريد أن الأصل في فُعال أن يجمع على(فعلان) وقد يخرج للجمع على (فُعُل) حملاً على فَعال المفتوح الفاء. وفي المقتضب[2]: «ولكن باب جمع « فُعال» في العدد الكثير فِعلان».

وقال باطراد جمع فُعال على فُعُل ابن مالك في شرح الكافية الشافية[3]، وابنه في شرح الألفية[4]، وابن هشام[5] .

لكن ابن مالك ذهب في التسهيل[6] إلى أنه لا يجمع فعال على فُعُل إلا نادراً، وصححه ابن عقيل[7] والأشموني[8] .

واختلفوا أيضاً في جمع الأوصاف التي على زنة فَعال وفِعال، كجواد وكناز[9]، ومفهوم كلام سيبويه[10] وابن السراج[11] والفارسي[12] أنه يطرد جمعها على فُعُل؛ لأنهم يحملون فَعالاً وفِعالاً على فَعول الوصف بجامع امتناع دخول التاء عليهما، وعدم جمعهما بالواو والنون[13] .

يقول سيبويه: «أما فَعالاً بمنزلة فَعول، وذلك قولك: صناع وصُنُع، كما قالوا: جماد وجُمُد، وكما قالوا: صبور وصُبُر، ومثله من بنات الياء والواو التي

---

(1) الكتاب ٣/ ٦٠٤ .
(2) ٢/ ٢١٠ .
(3) انظر: ٤/ ١٨٣٣، ١٨٣٤ .
(4) انظر: ٧٧١ .
(5) انظر: أوضح المسالك ١٨٦ .
(6) انظر: ٢٧١ .
(7) انظر: المساعد ٣/ ٤٩١ .
(8) انظر: شرح الأشموني ٤/ ١٢٩ .
(9) ناقة كناز: كثيرة اللحم، وصلبة .
(10) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٩ .
(11) انظر: الأصول ٣/ ١٩ .
(12) انظر: التكملة ٤٧٠، ٤٧١ .
(13) انظر: التذييل والتكميل ٦/ل ١١ .

الواو عينها: نوار ونور، وجواد وجُود، وعَوان وعُون، فأمر فَعال كأمر فَعول... »[1].

وقال: « وأما فِعال فبمنزلة فَعال، ألا ترى أنك تقول: ناقة كِناز اللحم، وتقول للجمل العظيم: جمل كناز، ويقولون: كُنُز ...»[2]. وصرح باطراد جمعهما على فُعُل ابن عصفور، فقال: « فأما فعال فيجمع على فُعُل، قالوا: جماد وجُمُد، والجماد: النجيل، وقد يجمع شاذاً على فعلاء، قالوا: جبان وجبناء ...»[3].

وقال: « فأما فِعال فيجمع على فُعُل نحو: دِلاث[4] ودُلُث، ولكاك[5] ولُكُك ...»[6].

لكن ذهب ابن مالك[7] وابنه[8] والمرادي[9] وغيرهم[10] إلى أن فَعالاً وفِعالاً الوصفين لا ينقاس جمعهما على فُعُل، وما جاء منه فسماعي.

وذكر سيبويه[11] وغيره[12] أن فُعُلاً يجوز فيها تسكين العين من غير ضرورة تخفيفاً، ونسبها لغة لبني تميم، فيجوز أن يقال في حُمُر: حُمْر، وفي

---

(1) الكتاب ٣/٦٣٩.
(2) المرجع السابق.
(3) شرح جمل الزجاجي ٢/٥٣٤.
(4) الدلاث: السريع من الإبل.
(5) اللكاك: الشديدة اللحم من النوق.
(6) شرح جمل الزجاجي ٢/٥٣٥.
(7) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٦، والتسهيل ٢٧١.
(8) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧١.
(9) انظر: توضيح المقاصد ٥/٤٣، ٤٤.
(10) انظر: شفاء العليل ٣/١٠٣٦، والتصريح ٢/٣٠٥، والهمع ٦/٩٤.
(11) انظر: الكتاب ٣/٦٠١، ٦٠٢.
(12) انظر: المقتضب ٢/٢١١، والأصول ٢/٤٤٨، والتكملة ٤٣٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٢٨، ٥٣٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٣٦.

فُرُش: فُرْش، ونحوهما، أما إذا كان الاسم واوي العين كخوان ورواق فيتعين جمعه على فُعْل بإسكان العين كراهية اجتماع الواو المضمومة والضمة التي على الحرف قبلها، فيقال: خُوْن ورُوْق، وكذا إذا كان وصفاً كجواد يقال في جمعها جُوْد بإسكان العين .

وما جاء من غير الأوزان المذكورة مجموعاً جمع كثرة على فُعُل فإنه يحفظ ولا يقاس عليه[1]، نحو قولهم في: سقف ونَمِر وصحيفة، ونذير وشارف وستر: سُقُف ونُمُر وصُحُف ونُذُر وشُرُف وسُتُر .

أما المجمع فقد وافق الجمهور في أن الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف زائد مما على زنة فَعال كزمان، وفِعال كحمار، وفعيل كقضيب، وفَعول كعمود يجمع جمع كثرة على فُعُل .

ووافقهم فيما إذا كان وصفاً على زنة فعول بمعنى فاعل كعطوف فإنه يجمع على فُعُل، ووافق سيبويه ومن قال بقوله في أن فِعالاً وفَعالاً صفتين ككناز وجبان يجوز جمعهما على فُعُل لكنه منع جمع المضاعف كعنان والمعتل اللام ككساء والمعتل العين كخوان على فُعُل .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه من أن الأسماء الرباعية التي على فَعال أو فِعال أو فعيل أو فعول والأوصاف التي على فعول بمعنى فاعل وفَعال وفِعال يطرد جمعها على فُعُل .

وموافقته أيضاً في أن فُعالاً إذا كان اسماً لا يطرد جمعه على فُعُل لقلته وكون قياس جمعه على « فِعلان» .

وأيضاً لا يطرد جمع المعتل اللام ككساء وقباء على فُعُل، أما المضاعف

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٤ ـ١٨٣٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧١، وأوضح المسالك ١٨٦، والتصريح ٢/ ٣٠٥، والهمع ٦/ ٩٤، وشرح الأشموني ٤/ ١٢٩ .

فإنه إن كان حرف المد ألفاً كهلال وعنان، امتنع جمعه على فُعُل، وإن كان حرف المد غيرها جاز جمعه كسرير وذلول يقال فيهما سُرُر وذُلُل .

أما معتل العين فإنه يجمع على فُعُل سواء كان معتل العين بالواو كخوان ورواق أو بالياء كعِيان[1] وبَيُوض[2]، غير أن معتل العين بالواو يلزم إسكان عينه فيقال: خُوْن ورُوْق، ويقال في المعتل العين بالياء: عُيُن وبُيُض؛ لأنني لم أجد من استثناه مما يجمع على فُعُل .

---

(١) العِيان: حديدة في متاع الفدّان (آلة الحرث) .

(٢) يقال عن الدجاجة بَيُوضٌ بمعنى أنها تبيض .

الجمع على فُعْل

القرار :

«فعلاء مؤنث أفعل كحمراء . . . تجمع باطراد على فُعْل»[1] .

دراسة القرار :

أورد جمهور العلماء[2] شيئين مما يجمع على فُعْل:

أولهما: أفعل مقابل فعلاء كأحمر وأخضر، وما كان ممتنعاً من مقابلة فعلاء لمانع خلقي كأكمر وآدر فإنه ليس لهما مؤنث على فعلاء، ويقال في جمعها: حُمْر وخُضْر وكُمْر وأُدْر .

ثانيهما: فعلاء مقابل أفعل كحمراء وخضراء، وما كان ممتنعاً من مقابلة أفعل لمانع خلقي كرتقاء وعفلاء، فإنه ليس لهما مذكر على أفعل، ويقال في جمعها: حُمْر وخُضْر ورُتْق وعُفْل .

واختلف في اطراد فُعْل فيما إذا انفرد أحد الوزنين دون الآخر بسبب عدم استعمال العرب له، نحو قولهم: رجل آلى، فإنهم لم يقولوا في مقابله فعلاء

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة ـ: ١٠١، ١٠٢، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٩ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦٤٤، ٦٤٩، والمقتضب ٢/٢١٥، والأصول ٣/٢١، والتكملة ٤٤٧، والواضح ٢٢٢، ٢٢٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٧٢، ٦٧٣، والفصول في العربية ٦٦، ٧٢، وشرح ملحة الإعراب ٨٤، والتوطئة ٣٧٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٣٦، ٥٤٠، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٨ ـ١٨٣١، وشرح الشافية ٢/١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٠، والارتشاف ١/١٩٨، وتوضيح المقاصد ٥/٤١، ٤٢، وأوضح المسالك ١٨٦ .

من آلى، وإنما قالوا: عجزاء، وهذا الوصف أيضاً أي: عجزاء ليس له مذكر على أفعل إلا قولهم آلى في الأشهر من لغات العرب[1].

فذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية[2] إلى اطراد جمعه على فُعْل، وتبعه ابنه[3] وذهب في التسهيل[4] إلى كونه سماعياً وتبعه ابن هشام[5].

وإذا كان هذا الجمع مما عينه ياء وجب كسر فائه[6] تصحيحاً للعين فيقال في نحو: أبيض وبيضاء، بيض؛ لأنه لو بقيت الضمة لانقلبت الياء واواً فقيل بوض وهو ثقيل في النطق.

وذهب ابن السراج[7] وغيره[8] إلى إجازة ضم العين من «فُعْل» في ضرورة الشعر، فيقال فيها: فُعُل، وقيدت هذه الإجازة بثلاثة شروط:

١ ـ أن تكون عينه صحيحة.

٢ ـ أن تكون لامه صحيحة.

٣ ـ عدم التضعيف.

---

(١) يقول خالد الأزهري: «وما ذكر من أنهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات، وقد حكي امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال: رجال أُلي ونساء أُلي، ورجال عُجْز ونساء عجز». التصريح ٢/ ٣٠٤، وانظر: توضيح المقاصد ٥/ ٤١، والمساعد ٣/ ٤١٣، ٤١٤ .

(٢) انظر: ٤/ ١٨٢٨ .

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧٠ .

(٤) انظر: ٢٧١ .

(٥) انظر: أوضح المسالك ١٨٦ .

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٧٢، والارتشاف ١/ ١٩٨، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٢، والتصريح ٢/ ٣٠٤ .

(٧) انظر: الأصول ٣/ ٢١ .

(٨) انظر: المحتسب ١/ ١٦٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٠، والارتشاف ١٩٨، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٢، والمساعد ٣/ ٤١٤ .

كقول الشاعر:

أيــهــا الــفــتــيــان فــي مــجــلــســنــا   جــردوا مــنــهــا وراداً وشُــقُــرْ[1]

ولهذا امتنع أن يأتي في سود وبيض لأن عينهما معتلة، وامتنع في عمي لأن لامها حرف علة، وامتنع في غُرّ جمع أغر لأنه مضعف. أما يونس فيقول: «ما سمع في شيء فُعْل إلا سمع فيه فُعُل»[2] .

وما سمع من الجمع على فُعْل من غير ذينك الوزنين فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، نحو قولهم[3]: بدنة وبدن، وأسد وأسد، وسقف وسقف، وبازل وبزل، وعائذ وعوذ، وخوّار وخور .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن فعلاء مؤنث أفعل كحمراء تجمع باطراد على فُعْل، ولم يذكر غيرها مما يجمع على فُعْل .

والذي أراه موافقة الجمهور في كون «فُعْل» يطرد في أفعل وفعلاء وصفين متقابلين أو منفردين لمانع في الخلق أو لمانع في الاستعمال موافقة لابن مالك فيها .

---

(١) البيت لطرفة بن العبد، انظر: شرح ديوان طرفة ٧٦، والخصائص ٢/ ٣٣٥، وشرح شواهد الإيضاح ٥٨١، وشرح المفصل ٥/ ٦٠، وضرائر الشعر ١٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٠ والمساعد ٣/ ٤١٤، خزانة الأدب ٩/ ٣٧٩ .

(٢) المحتسب ١/ ١٦٢ .

(٣) انظر: الارتشاف ١/ ١٩٨، والهمع ٦/ ٩٤ .

الجمع على فُعَل

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول: ذهب فيه إلى أن الاسم الثلاثي المزيد بتاء التأنيث مما على زنة فُعْلة كغرفة أو فُعَلة كتخمة يجمع جمع كثرة باطراد على فُعَل[1].

القرار الثاني: ذهب فيه إلى أن الوصف على فُعلى مؤنث أفعل مثل كبرى يجمع باطراد على فُعَل[2].

دراسة القرارين:

أورد جمهور العلماء[3] شيئين مما يجمع على فُعَل:

الأول: الاسم الذي على زنة «فُعْلة» بضم الفاء وسكون العين مطلقاً كغرفة وغرف، مدية ومدى، وقربة وقرب، وحجة وحجج، ومدة ومدد.

الثاني: ما كان صفة على زنة «فُعْلى» بضم الفاء وسكون العين أنثى أفعل

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة .: ٨٢، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٦ .

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة .: ١٠١، ١٠٢، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٩ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٩٤، ٦٠٨، والمقتضب ٢/ ٢١٥، ٢٣٠، والأصول ٢/ ٤٤٠، ٣/ ٩، والتكملة ٤١٧، ٤١٨، ٤٤٥، والواضح ٢١٢ ـ ٢١٤، واللمع ٢٣٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٥٣، ٦٧٣، ٦٧٤، والفصول في العربية ٦٣، ٦٦، شرح المفصل ٥/ ٢٢، ٦١، والشافية ٤٥، ٥٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥١٩ ـ ٥٢١، ٥٣٦، والتسهيل ٢٧٢، والارتشاف ٢٠٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٦، ٤٧ .

كالكبرى والصغرى والوسطى، يقال فيها: الكبر والصُغَر والوُسَط، وما لم تكن أنثى لأفعل فإنها لا تجمع على فُعَل كحبلى .

يقول سيبويه: « وأما ما كان «فُعْلة» فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحركت العين بضمة . . . فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسّرته على «فُعَل»، وذلك قولك: ركب وغرف وجفر»[1] .

وقال: « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف، وكان « فُعلى أفعل» فإنك تكسّره على فُعَل وذلك قولك: الصغرى والصغر، والكبرى والكبر، والأولى والأول . . .»[2] .

وزاد الفراء[3] وزنين آخرين يطرد عنده جمعهما على فُعَل وهما:

١ ـ المصدر الذي على «فُعْلى» كرجعى فيقال فيه رُجَع .

٢ ـ ما كان على فَعْلة بفتح الفاء وعينه معتلة بالواو كجَوْزة يقال فيها: جُوَز .

وأضاف المبرد[4] جواز قياس الجمع على فُعَل فيما كان على فُعْل بضم الفاء وسكون العين، نحو: جُمْل، فيقال فيها جُمَل، ومفهوم كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية[5] موافقة المبرد في ذلك؛ لأنه ألحق فُعْلاً بفُعْلةٍ، فأجاز أن يقال في جُمْل جُمَل، كما يقال في غرفة غُرَف .

وأضاف ابن مالك في التسهيل[6] ما كان اسماً على فُعُلة بضم الفاء والعين مما يطرد جمعه على فُعَل، كقولهم في جُمُعة جُمَع .

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٩ .
(٢) الكتاب ٣/٦٠٨ .
(٣) انظر: التسهيل ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/٤٧ .
(٤) انظر: المقتضب ٢/٢٢١ .
(٥) انظر: ٤/١٨٤٠ .
(٦) ٢٧٢ .

والجمهور يرون أن جمع «فُعْلى» و« فَعْلة» و«فُعْل» على «فُعَل» مقصور على السماع، يقول أبو حيان: « والصحيح أنه لا ينقاس لا في فُعْل ولا الفُعْلى ولا الفَعْلة . . .»[1]. كما قالوا في جمع تُخَمة ونفساء ولغة وقرية وحلية وعدو على: تُخَم ونُفَس ولُغَى وقُرَى وحُلى وعُدى، إنها مما يحفظ ولا يقاس عليه[2] .

وقد اطرد عند بعض بني تميم وبعض بني كليب[3] قلب الضمة الثانية من فُعُل فتحة فيما كان مضعفاً، فيقال: فُعَل، نحو: سُرَر في سُرُر .

وهل يجوز عندهم ذلك في الاسم والصفة جميعاً أم أنه خاص بالأسماء؟ مذهبان للعلماء: فذهب ابن جني[4] وتبعه الشلوبين[5] إلى أنه يجوز في الاسم والصفة أن تجعل الفتحة مكان الصفة فيقال في جُدُد جُدَد، وفي ذُلُل ذُلَل وقصره ابن قتيبة[6] على الأسماء ومنع أن يقال في جُدُد جُدَد. أما قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾[7] فيقول إنها جمع جُدّة وهي الطريقة .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن فُعَلاً يطرد في أوزان المفرد الآتية:

١ ـ ما كان اسماً مزيداً بالتاء على زنة فُعْلة كغرفة .

٢ ـ ما كان اسماً مزيداً بالتاء على زنة فُعَلة كتُخَمة وتُهَمَة .

٣ ـ ما كان صفة لمؤنث على زنة فُعْلى مؤنث أفعل مثل الكبرى .

والذي أراه موافقة الجمهور في أنه يجمع على فُعَلٍ ما كان على فُعْلة من

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠٠ .
(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠، والمساعد ٣/ ٤٢١، ٤٢٢ .
(٣) انظر: التسهيل ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٦، ٤٧، والمصباح المنير ٦٩٨ .
(٤) انظر: المحتسب ٢/ ٢٠٠ .
(٥) انظر: التوطئة ٣٧٠ .
(٦) انظر: أدب الكاتب ٣٠٥ .
(٧) سورة فاطر: ٣٧ .

الأسماء، وما كان وصفاً لمؤنث على فُعْلى مؤنث أفعل، وموافقة المجمع في قياسية الجمع على فُعَل إذا كان الاسم على زنة فُعَلة بشرط ألا يكون قد سمع جمعه بالألف والتاء موافقة لسيبويه الذي يقول: «والفُعَلة تكسّر على «فُعَل» إن لم تجمع بالتاء . . .»[1] .

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٨٢ .

الجمع على فِعَل

القرار :

«تجمع فِعْلة ككسرة وفَعِلة كمعدة على . . . فِعَل جمع كثرة»[1] .

دراسة القرار:

يجيء « فِعَل» بكسر الفاء وفتح العين عند جمهور العلماء[2] جمعاً للاسم التام الذي على زنة «فِعْلة» سواء كان صحيحاً أم مضعفاً أم معتل العين أو اللام كحجة وحجج، وكسرة وكسر، وفرية وفرى، ولهذا لا يجمع نحو: صِغرة وكِبرة[3]؛ لأنهما صفتان، ولا يجمع نحو: عدة وزنة؛ لأنهما قد نقصا اللام وعوض عنها التاء .

قال سيبويه: «وما كان « فِعْلة». . . فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدَر وقِرَبٌ، وكِسَر . . . وبنات الياء والواو بهذه المنزلة تقول: لِحية ولِحًى وفرية وفرى، ورِشوة ورشا»[4] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة ـ: ٨٢، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٦ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٨٠، ٥٨١، ٥٩٤، والكامل ٢/٧١٨، والأصول ٢/ ٤٤٠، والتكملة ٤١٨، ٤١٩، والواضح ٢١٢، واللمع ٢٣٩، التبصرة والتذكرة ٢/ ٦١٥، وشرح اللمع ٢/٥٤١، والفصول في العربية ٦٣، وشرح ملحة الإعراب ٨٥، والتوطئة ٣٦٤، ٣٦٥، والشافية ٤٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٢١، ٥٢٤، والتسهيل ٢٧٢، وشرح الشافية ٢/١٠٣، ١٠٤ .

(٣) قال أبو حيان: « وزعم بعض أصحابنا أنه لم يجئ فعلة صفة بالتاء وليس كما زعم ففي المخصص: صغرة وكبرة وعجزة وفرقة، في ألفاظ هي صفات . . .». الارتشاف ١/ ٢٠٠، وانظر: المخصص ١٦/ ١٧٠، والمساعد ٣/ ٤٢٣ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٨٠، ٥٨١ .

وقال في المعتل العين: «وأما ما كان فِعْلة فهو بمنزلة غير المعتل، وذلك: قيمة وقيم وقيمات، وريبة وريبات وريب»[1] .

وزاد الفراء[2] وزنين يجوز عند جمعهما على فِعَل، وهما:

١ ـ المصدر الذي على فِعْلى كذكرى وذكر، وعلته عنده أن المؤنث بالألف شبيه بالمؤنث بالتاء إذا كان ما قبلهما على زنة واحدة، وقد أجرتهما العرب مجرى واحد في نحو قولهم في فُعْلة وفُعْلى: فُعَل كغرفة وغرف وأخرى وأخر، ومن ثم يجوز حمل فِعْلى على فِعْلة في جواز جمعها على فِعَل[3] .

٢ ـ الاسم الذي على فَعْلة إذا كان يائي العين كضيعة وضيع .

وأضاف المبرد[4] الاسم الذي على فِعْل كهند وجعل جمعه على فِعَل مقيساً فيقال: هِنَد، ومفهوم كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية[5] موافقة المبرد في ذلك؛ لأنه ألحق فِعْلاً بفِعْلة، فأجاز أن يقال في هند: هِنَد، كما يقال في كسرة: كِسَر .

لكن الجمهور[6] يرون أن جمع فِعْلى وفَعْلة وفِعْل على فِعَل مقصور على السماع شأنها شأن قولهم: حاجة وحِوَج، وصورة وصور[7]، وهِدْم وهِدَم[8]، وقصعة وقصع، ومعدة ومِعَد، فكلها مسموعة لا يقاس عليها .

(١) الكتاب ٣/ ٥٩٤ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٧٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٩ .

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٣٩ .

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ١٢١ .

(٥) انظر: ٤/ ١٨٤٠ .

(٦) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠١، وتوضيح المقاصد ٥/ ٤٩، والمساعد ٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٧، وأوضح المسالك ١٨٦، وشرح الأشموني ٤/ ١٣١، والهمع ٦/ ٩٦، ٩٧ .

(٧) الصِّور بالكسر لغة في الصُّور ذكرها الجوهري في الصحاح (صور) ٢/ ٧١٦ .

(٨) الهدم: الثوب البالي .

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يجمع على فِعَل باطراد ما كان اسماً ثلاثياً على زنة فِعْلة ككسرة، وما كان على زنة فَعِلة كمعدة .

والذي أراه موافقة الجمهور في كون فِعَل مقيساً في الاسم الثلاثي الذي على زنة فِعْلة لكثرته فيها، وما عداه فينبغي أن يكون سماعياً؛ لأن الوارد منه قليل، وهو على أوزان عديدة ليس لأحدها مزية على غيره في جعله مقيساً في هذا الجمع .

الجمع على فِعال

أصدر المجمع ستة قرارات[1] في مسألة الجمع على فِعال، وهي:

الأول: ذهب إلى أن فَعْلاً الصحيح العين مثل كلب وكعب، وفَعْلة كقصعة وجفنة وروضة وضيعة تجمع جمع كثرة باطراد على فِعال .

الثاني: ذهب إلى أن فَعَلاً كجبل وفَعَلة كرقبة تجمعان جمع كثرة باطراد على فعال .

الثالث: ذهب إلى أن فعيلاً الذي بمعنى فاعل ككريم وفُعَال كشجاع، تجمع على فِعال، وكذا فعيلة التي بمعنى فاعل فإنها تجمع على فِعال .

الرابع: ذهب إلى أن فعيلاً المعتل العين كطويل وطويلة يجمع على فِعال .

الخامس: ذهب إلى أن فُعْلان وفُعْلانة كخمصان وخمصانة يجمعان على فِعال فقط[2] .

السادس: منع جمع نحو: سَيْل وجيد[3] على فعال .

دراسة القرارات :

ذهب الجمهور[4] إلى أن « فعالاً» بكسر الفاء أحد جموع التكسير،

---

(١) صدرت هذه القرارات في الجلستين السابعة والثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر هذه القرارات في: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ومحاضر الجلسات. الدورة الرابعة.: ٧٩، ٨١، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٣ .

(٢) الذي في محاضر الجلسات الدورة الرابعة ١٠٢، ١٠٣، التمثيل بعريان وخمصان فقط.

(٣) كلمة «جيد» ليست موجودة في مجموعة القرارات العلمية .

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٤ ـ ٥٧٦، ٥٧٨ ـ ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٧، ٦٢٦ ـ ٦٢٨، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٤٥، ٦٤٦، والمقتضب =

ويجمع عليه ثلاثة عشر وزناً من أوزان المفرد، وهي:

١و٢ ـ فَعْل وفَعْلة بفتح الفاء وسكون العين، سواء كانا اسمين أم وصفين، نحو: كعب وكعاب وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخَدْلة وخدال، بشرط ألا تكون فاؤهما أو عينهما ياءً، أما نحو: يَعْر ويعار، وضيف وضياف، ويَعْرة ويعار، وضيعة وضياع، فنادر فيهما.

٣و٤ ـ فَعَل وفَعَلة بفتح الفاء والعين، كجبل وجبال وجمل وجمال ورقبة ورقاب، واشترط كونهما اسمين، صحيحي اللام غير مضعفين، وما جاء مخالفاً لهذه الشروط فشاذ.

٥ ـ فِعْل، بكسر الفاء وسكون العين كذئب وذئاب، ويشترط له أن يكون اسماً، ويمتنع جمع نحو: جلف على فعال؛ لكونه وصفاً.

٦ ـ فُعْل، بضم الفاء وسكون العين، كرُمْح ورماح، ودهن ودهان، واشترط له أن يكون اسماً غير واوي العين ولا يائي اللام، فلا يجمع هذا الجمع نحو: حلو؛ لكونه صفة، ولا نحو: صوت؛ لأن عينه واو، ولا نحو: مُدي؛ لأن لامه ياء.

= ٢/ ١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢١١، ٢٣٠، والأصول ٢/ ٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٣، ٣/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٤، والجمل ٣٧٠، والتكملة ٣٩٩ ـ ٤٠٢، ٤٠٩ ـ ٤١١، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٥٨ ـ ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٨٣ ـ ٤٨٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٥٣، ٦٥٤، والواضح ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١ ـ ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، واللمع ٢٣٢ ٢٣٣، ٢٣٨، وشرح اللمع ٥٢٨، ٥٢٩، والتوطئة ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٦، والشافية ٤٣ ـ ٥٢، وشرح المفصل ٥/ ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٥٩، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٥، ٥١٧ ـ ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٣، ٥٣٤، والتسهيل ٢٧٢، ٢٧٣، والمقدمة الجزولية ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٥، ٧٧٦، والارتشاف ١/ ٢٠١، ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ٥٣ ـ ٥٦، وأوضح المسالك ١٨٧، والمساعد ٣/ ٤٢٨ ـ ٤٣٢.

٧و٨ ـ فعيل وفعيلة بمعنى فاعل صفة ،كظريف وكريم وظريفة وكريمة، فيقال فيها كلها: ظراف وكرام، واشترط أن تكون لامهما صحيحة؛ لأن المعتل اللام كقوي لا يجمع على فِعال، وإذا كانت لامه صحيحة وعينه معتلة بالواو؛ التزم تكسيره على فِعال كطويل وطويلة، يقال فيهما طوال .

٩ ـ فَعْلان صفة كغضبان وغضاب .

١٠ ـ فَعْلى مؤنث فعلان صفة، كغضبى وغضاب .

١١ ـ فَعْلانة مؤنث فعلان صفة، كندمانة وندام .

١٢ ـ فُعْلان صفة كخمصان وخماص .

١٣ ـ فُعلانة مؤنث فُعلان صفة كخمصانة وخماص .

وظاهر صنيع سيبويه والجمهور أن «فِعالاً» مقيس في هذه الأوزان، كقول سيبويه في جمع (فَعَل): « ... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على «فِعال وفعول» فأما الفعال، فنحو: جمال وجبال ...»[١] .

ويفهم منه أن فعلاً إذا أتى لغير قلة جمع على «فِعال» قياساً. وقد نص على قياسيتها كلها في هذا الباب ابن مالك في التسهيل[٢] وشرح العمدة[٣]، ووافقه أبو حيان[٤] وابن عقيل[٥] والسيوطي[٦] .

وقد ذكر كثير من العلماء كلمات عديدة على أوزان شتى جمعت على فِعال شذوذاً كقولهم في خروف: خراف، وفي لِقْحة: لقاح، وفي قائم: قيام،

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٠ .
(٢) انظر: ٢٧٢، ٢٧٣ .
(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٩٢٤، ٩٢٥ .
(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠١، ٢٠٢ .
(٥) انظر: المساعد ٢/ ٤٢٨ ـ ٤٣٠ .
(٦) انظر: الهمع ٦/ ٩٨، ٩٩ .

وفي راع: رعاء، وفي رجل خيّر: رجال خيار، وفي جواد: جياد، وفي بطحاء: بطاح، وغيرها .

وخالف في هذا الجمع العبدي[1] (ت ٤٠٦هـ) فذهب إلى أن فِعالاً يختص بجمع فعيلة المؤنث دون المذكر، وتعقبه العلماء[2]، وردوا عليه؛ لأنه يقال في شديد شداد، وفي سمين سمان، وفي حديد حداد، وهو قول سيبويه ومن بعده، حتى قال الخضراوي[3]: لا أعلم فيه خلافاً .

وأورد ابن الحاجب[4] فيعلاً مما يجمع على فِعال ومثل له بجيد وجياد، وعلل جمال الدين نقره كار[5] مجيئها على فعال بكثرة حذف العين تخفيفاً، ومن ثم تصير على زنة كعب وهو يجمع على فعال .

وذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية[6] إلى كون فَعْلان وِفعلى وفَعْلانة وفُعلان وفُعلانة لا يطرد جمعها على فِعال بل يقتصر فيها على السماع، أما الأوزان الباقية فمطردة عنده .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن «فِعالاً» يطرد جمعه جمع كثرة في:

١ ـ فَعْل الصحيح العين ككعب، وفَعْلة صحيحة ومعتلة كقصعة وروضة .

٢ ـ فَعَل كجبل وفَعَلة كرقبة .

٣ ـ فعيل وفعيلة صفتين بمعنى فاعل ككريم وكريمة

٤ ـ فُعال كشجاع .

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠١، ٢٠٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ٥٥ .
(٢) انظر: المرجعين السابقين، والمساعد ٣/ ٤٢٩، والهمع ٦/ ٩٩ .
(٣) انظر: المساعد ٣/ ٤٢٩، والهمع ٦/ ٩٩ .
(٤) انظر: الشافية ٥٣ .
(٥) انظر: شرح الشافية ٢/ ١٠٤ .
(٦) انظر: ٤/ ١٨٥٠، ١٨٥١ .

٥ ـ فعيل المعتل العين كطويل .

٦ ـ فَعْلان وفُعْلان وفُعلانة كشبعان وخمصان وخمصانة .

ومنع أن يجمع على «فِعال» ما كان على فَعْل المعتل العين كسيل وما كان على فيعل كجيد .

والذي أراه أجمله فيما يأتي:

أولاً: أن الأوزان الثلاثة عشرة ينبغي أن يكون جمعها على فعال مطرداً؛ لأنه يكثر فيها ذلك، ومعنى اطرادها وقياسيتها أنه إذا لم يسمع في مفردها جمع ما فإنه يجوز جمعه على فعال .

ثانياً: أن ما ذكره المجمع من أن فُعالاً كشجاع يطرد جمعه على فِعال غير صحيح؛ لأنه لا يوجد نص صريح عن العلماء في هذا، أما قول سيبويه: «وأما ما كان فعيلاً فإنه يكسر على فُعلاء وعلى فِعال. . . وفُعال بمنزلة فعيل؛ لأنهما أختان، ألا ترى أنك تقول: طويل وطُوال، وبعيد وبُعاد، وسمعناهم يقولون: شجيع وشجاع، وخفيف خفاف . . .». فإن هذا الكلام لا يعني أنهما أختان في الجمع على فعال، بل في جواز جمعهما على فُعلاء، ولم يورد سيبويه إلا كلمة طُوال مما يجمع على فعال حيث قيل طِوال .

ثالثاً: موافقة المجمع في أن فَعْلاً المعتل العين كسيل وضيف، وفيعلاً كجيد، لا يطرد جمعها على فعال بل تعد من الشاذ؛ لأنه لم ينص أحد من العلماء عليهما فيما يجمع على فعال؛ ولم يورد ابن الحاجب على فيعل إلا كلمة واحدة .

الجمع على فُعُول

للمجمع في هذه المسألة قراران[1]:

القرار الأول: ذهب إلى أنه يجمع فَعْل الصحيح العين ككعب جمع كثرة على فعول .

القرار الثاني: ذهب إلى أنه يجمع فَعْل المعتل العين كعين، وفِعْل كجسم، وفُعْل كبرد، جمع كثرة على فعول .

دراسة القرارين :

أورد جمهور العلماء[2] للغالب جمعه على فعول خمسة أوزان من أوزان المفرد وهي:

١ ـ فَعْل: بفتح الفاء وسكون العين بشرط كونه اسماً غير معتل العين بالواو، نحو: كعب وكعوب، وشذ ضيف فقيل: ضيوف؛ لكونه وصفاً، وشذ أيضاً فوج فقيل: فووج؛ لكونه معتل العين بالواو .

٢ ـ فِعْل: بكسر الفاء وسكون العين، بشرط كونه اسماً، نحو: جسم وجسوم ودرع ودروع .

---

(١) صدر القراران في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة ـ: ٧٩، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٥ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٦٧، ٥٧٤ ـ٥٧٦، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٩، ٥٩٢، ٥٩٣، والمقتضب ٢/١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، والأصول ٢/٤٣٤، ٤٣٥، والجمل ٣٧٠، والتكملة ٣٩٩ ـ٤٠٢، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠، والواضح ٢٠٧ ـ٢١٠، واللمع ٢٣٢، ٢٣٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٦، والمستوفى ٢/١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، وكشف المشكل ٢٧٨، والشافية ٤٣، ٤٤، ٤٥، والتوطئة ٣٦١ ـ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٢ ـ١٨٥٥، وشرح الشافية ٢/ ٩٠ ـ٩٦، ٩٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٦، ٧٧٧، والارتشاف ٢٠٣، وتوضيح المقاصد ٥/ ٥٧ ـ٥٩، والمساعد ٣/ ٤٣٣ ـ٤٣٦ .

٣ - فُعْل: بضم الفاء وسكون العين، بشرط كونه اسماً غير مضاعف ولا واوي العين ولا يائي اللام، نحو: جند وجنود، وبرد وبرود، وشذ في حص[١]: حصوص؛ لأنه مضعف، وشذ أيضاً في نؤي[٢]: نُئي؛ لكونه معتل اللام بالياء .

٤ - فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين، بشرط كونه اسماً، ككبد وكبود ونَمِر ونمور .

٥ - فَعَل: بفتحتين، بشرط كونه اسماً غير معتل العين ولا مضاعفاً، نحو: شجن وشجون، وشذ في ساق: سوق، وفي طلل: طلول .

وكان سيبويه[٣] قد قال في جمع «فَعِل»: إنهم قلما يجاوزون به أدنى العدد، لكونه قليلاً، وقال عن النمور والوعول: « وهذا النحو قليل» [٤]. وكذا قال أبو علي الفارسي[٥] وابن الحاجب[٦] وابن عصفور[٧] والرضي[٨]، غير أنه قد صرح بقياسية جمع « فَعِل» على « فعول» ابن السراج[٩] وعلي بن مسعود الفرخان[١٠] والشلوبين[١١] وابن مالك في التسهيل[١٢] وغيرهم[١٣] .

---

(١) الحُصُّ - بالضم -: الورس أو الزعفران .

(٢) النؤي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٧٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر: التكملة ٤٠٧ .

(٦) انظر: الشافية ٤٤ .

(٧) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥١٦ .

(٨) انظر: شرح الشافية ٢/ ٩٨ .

(٩) انظر: الأصول ٢/ ٤٣٤ .

(١٠) انظر: المستوفى ٢/ ١٤٠ .

(١١) انظر: التوطئة ٣٦٣ .

(١٢) انظر: ٢٧٤ .

(١٣) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠٣، وأوضح المسالك ١٨٧، والمساعد ٣/ ٤٣٥، والهمع ٦/ ١٠٠ .

وذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية[1] إلى أن جمع « فَعَل» على «فعول» كأسد وأسود غير مطرد بل يوقف فيه على السماع، وتبعه على هذا ابنه[2] وابن عقيل في شرح الألفية[3] لكن عبارات العلماء المتقدمين تفيد القول باطراده، كقول أبي علي الفارسي: « وما كان على فَعَل فإن تكسيره لأدنى العدد على أفعال . . . والكثير على فِعال نحو: جمال وجبال، وعلى فعول، نحو: ذكور وأسود»[4]. وهذا يعني أن فعولاً يطرد في فَعَل إذا لم يسمع فيه جمع كثرة غيره .

ويقول الشلوبين: «وفَعَل في القلة على «أفعال» قياساً، كأجمال. . . وفي الكثرة على «فعول» كذكور، وعلى «فعال» كجبال»[5] .

وما أتى مجموعاً على «فعول» من غير الأوزان المذكورة فإنه مما يحفظ ولا يقاس عليه[6]، نحو قولهم في شاهد، وظريف، وصخرة، وعناق: شِهود، وظروف، وصخور، وعنوق .

أما المجمع فقد ذهب إلى أنه يجمع على فعول جمع كثرة ما يأتي:

١ ـ فَعْل الصحيح العين ككعب .

٢ ـ فَعْل المعتل العين كعين.

٣ ـ فِعْل كجسم.

٤ ـ فُعْل كبرد.

والذي أراه موافقة الجمهور فيما ذهبوا إليه من أنه يطرد الجمع على فعول

---

(١) انظر: ٤/١٨٥٢ .
(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٧٧ .
(٣) انظر: ٢/٤٦٦ .
(٤) التكملة ٤٠٢ .
(٥) التوطئة ٣٦٢ .
(٦) انظر: التسهيل ٢٧٣، ٢٧٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٧، وشرح الأشموني ٤/١٣٧ .

في كل اسم على فَعْل صحيح العين أو معتله بالياء كقلب وبيت، أو كان على فِعْل كجسم، أو على فُعْل غير مضعف ولا واوي العين ولا يائي اللام، نحو: جند وبرد، أو على فَعَل كأسد وذكر؛ لكثرة الوارد منه، ولتصريح بعض العلماء باطراده.

أما فَعِل فلعل أفعالاً تغني في جمعه عن فعول؛ لأن الوارد من فَعِل قليل، وأكثر هذا القليل سمع فيه أفعال للدلالة على القلة والكثرة على حد سواء، نحو: كتف وأكتاف، وكبد وأكباد، وفخذ وأفخاذ، ونمر وأنمار.

الجمع على فواعل

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول: «يجمع فاعِل اسماً ككاهل وحاجب، وفاعَل كخاتم وطابَع على فواعل». و«يجمع فاعِل وفاعِلة للمؤنث ولمذكر ما لا يعقل على فواعل وفُعَّل. تنبيه: تجمع فاعلاء على فواعل»[1] .

القرار الثاني: «لا مانع من جمع فاعل لمذكر عاقل على فواعل نحو: باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام»[2] .

دراسة القرارين:

ذهب النحويون[3] في كتبهم إلى أن «فواعلَ» يجمع عليه باطراد ما يأتي:

(١) ما كان اسماً لمذكر على زنة «فاعِل» بالكسر نحو: كاهل[4] وكواهل .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٩، ١٠٠، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٨ .

(٢) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ٤٢، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٧٨ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٤، ٦٣٢، والمقتضب ٢/ ٢١٦، ٢٢٣، والأصول ٣/ ٧، ١٧، والجمل ٣٧٦، ٣٧٧، والتكملة ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٦٥، واللمع ٢٣٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦٦، ٦٦٩ ـ ٦٧١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١٢، والفصول ٦٤، ٧٠، والمستوفى ٢/ ١٤٨، ١٤٩، والشافية ٥٠، ٥١، والتوطئة ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح جمل الزجاجي ٥٣٧ ـ ٥٣٩، والمتبع ٢/ ٦٠٩، ٦١٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٤ ـ ١٨٦٦ .

(٤) الكاهِل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق .

(٢) ما كان اسماً لمؤنث على زنة «فاعلة» نحو: ناصية[١] ونواصٍ .

(٣) ما كان صفة لمؤنث على زنة «فاعل» أو «فاعلة»، نحو: طالق وطوالق، وساحرة وسواحر .

(٤) ما كان اسماً على زنة «فاعَل» بفتح العين نحو: خاتم ـ على إحدى لغتيه ـ وخواتم .

(٥) ما كان صفة لمذكر غير عاقل على زنة «فاعل»، نحو: جبل شامخ، وجبال شوامخ .

وألحق بعض العلماء المتأخرين[٢] بما يجمع على فواعل باطراد ثلاثة أشياء:

(١) ما كان اسماً على زنة «فاعِلاء» بكسر عينه نحو: قاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط، ونافقاء[٣] ونوافق .

(٢) ما كان اسماً على زنة فوعل كجوهر وجواهر، وكوثر وكواثر .

(٣) ما كان اسماً على زنة فوعلة كزوبعة وزوابع وصومعة وصوامع .

وما جاء مجموعاً على فواعل ما عدا ما ذكر فإن العلماء[٤] يذهبون إلى كونه شاذاً نحو: دخان ودواخن، وعُثان[٥] وعواثن، وحاجة وحوائج، وحجاج وحواجج، وشجن وشواجن .

---

(١) الناصية: مقدم الرأس ومقدم شعر الرأس إذا طال .

(٢) انظر: الشافية ٥٠، ٥١، وشرح المفصل ٥/ ٥٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٤، ١٨٦٦، وشرح الشافية ٢/ ١٥٥، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٩، ٧٨٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ٦٤، ٦٥ .

(٣) قاصعاء وراهطاء ونافقاء أسماء لجحرة اليربوع .

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٤، المقتضب ٢/ ٢١٦، والأصول ٣/ ٧، وأمالي الزجاجي ١٢١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١٢، والمستوفى ٢/ ١٤٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٦ .

(٥) العثان: كالدخان وأكثر ما يستعمل فيما يتبخر به، ويطلق على الغبار أيضاً.

وتكاد كلمة النحويين[1] تجمع على أن «فاعلاً» الذي يوصف به المذكر العاقل لا يجمع على فواعل إلا شذوذاً، كجمع فارس على فوارس وهالك على هوالك .

والعلة[2] في عدم جمعه على فواعل، أن «فاعلاً» هنا صفة وله مؤنث بالتاء كقانت وقانتة، ففصلوا بينهما في الجمع لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث .

وقد ذكر سيبويه[3] أن العرب إنما استعملت فوارساً في جمع فارس؛ لأنها رأت أن هذا الوصف لا يقع إلا للرجل فلم يُخف اللبس في المشارك المؤنث؛ لأنهم لا يقولون: امرأة فارسة، فأتوا بهذه الصيغة .

أما المبرد[4] فذهب إلى أن مجيء فوارس ونحوه جمعاً لفاعل كون «فواعل» هو الأصل في جمع فاعل إذا كان وصفاً لمذكر أو مؤنث، ولهذا أجاز جمع فاعل على فواعل في الشعر[5] ولو كان وصفاً لمذكر عاقل، كقول الشاعر:

وإذا الـرِّجـالُ رأوا يـزيـدَ رأيـتَـهـم   خُـضَّـعَ الـرقـابِ نَـواكِـسَ الأَبْـصَـارِ[6]

فجمع ناكس على نواكس .

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٤، والمقتضب ٢/ ٢١٦، والأصول ٣/ ٧، والجمل ٣٧٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١٢، والمفصل ٢٤١، والمستوفى ٣٧٤، والفصول لابن الدهان ٧٠، والشافية ٥١، والتوطئة ٣٧٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٣٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٥ .

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٢١٦، وشرح المفصل ٥/ ٥٧ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٤، ٦١٥ .

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ٢١٦، ٢١٧ .

(٥) هذا هو الصحيح أنه لم يجزه إلا في الشعر. ونسب إليه بعض العلماء أنه يجيزه بإطلاق. انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١١٩٣، ثم انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٦٦ .

(٦) البيت للفرزدق في مدح آل مهلب، وهو في: ديوانه ٢٦٦، والكتاب ٣/ ٦٣٣، والمقتضب ٢/ ٢١٧، والجمل ٣٧٧، وتحصيل عين الذهب ٥٤٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٩، وشرح المفصل ٥/ ٥٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٠٤ . والناكس: المطأطئ رأسه .

وتأول الرضي[1] ما ورد من مجيء فاعل الوصف لمذكر عاقل على فواعل على أنه صفة لطائفة، فنحو قولهم: هالك في الهوالك أي: في الطوائف الهوالك، وقولهم الخوارج أي: الفرق الخوارج، فهو كقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾[2] يعني طوائف الملائكة.

لكن أورد عليه[3] ما إذا قيل: رجال هوالك ونحوه فإن هذا التأويل لا يصح فيها.

أما المجمع فقد ذهب في القرار الأول إلى أنه يجمع على فواعل ما كان اسماً على زنة فاعل ككاهل وحاجب، وما كان اسماً على زنة فاعَل كخاتم وطابع، وما كان وصفاً على زنة فاعل أو فاعلة لمؤنث أو لمذكر ما لا يعقل، وما كان على فاعلاء.

وذهب في القرار الثاني إلى إجازة جمع ما كان على زنة «فاعل» من وصف المذكر العاقل على «فواعل» باطراد، نحو: باسل وبواسل.

وقد اعتمد المجمع لهذا القرار على ما جمعه الأساتذة: علي السباعي[4] وعباس أبو السعود[5] ومحمد شوقي أمين[6] من أمثلة فصيحة جاء فيها جمع «فاعل» - وصفاً لمذكر عاقل - على «فواعل» حيث بلغت اثنين وأربعين مثالاً نحو: باسل وبواسل، وحاجب وحواجب، وحارث وحوارث، وسابح وسوابح، وصاحب وصواحب، وعدها المجمع كثيرة يجوز القياس عليها.

---

(1) انظر: شرح الشافية ٢/ ١٥٤.

(2) سورة الصافات: ١.

(3) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٦٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٤١.

(4) انظر: (شواهد جمع فاعل للمذكر العاقل على فواعل) مذكرة الأستاذ علي السباعي في (في أصول اللغة) ٢/ ٤٣ - ٤٦.

(5) انظر: (الرأي في جمع فاعل - صفة المذكر العاقل - على فواعل) مذكرة للأستاذ محمد شوقي أمين في (في أصول اللغة)٢/ ٤٨.

(6) انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٨، ٣٩.

والذي أراه موافقة الجمهور في أن «فاعلاً» إذا كان وصفاً لمذكر عاقل لا يجمع على فواعل إلا بسماع كثير يقضي به. إلا إذا قدر وجود وصف مختص بالمذكر من غير أن يشاركه فيه المؤنث فلعل جمعه على فواعل لا بأس به؛ لأن العلماء ذكروا أن هذه العلة سوغت مجيء فوارس في جمع فارس، ولأن اللبس إذا أمن استغني عن وضع ما ينبغي وضعه عند خوفه[1] .

ويجاب عما ذهب إليه المجمع بأمرين:

(١) أن بعض الكلمات التي اعتمد عليها المجمع لإجازة جمع فاعل على فواعل أوّلت[2] بما يجعلها جمعاً لفاعلة المؤنث وهو مقيس فيها .

(٢) أنه إذا قيست هذه الاثنتين والأربعين كلمة التي جمعت على فواعل بالأوصاف الكثيرة في اللغة العربية مما على زنة (فاعل) ولم تجمع على فواعل، حكمنا بقلتها، مما لا يصح القياس عليه .

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٥٨٠ .

(٢) انظر: شرح الشافية ٢/ ١٥٤، وحاشية الصبان ٤/ ١٤١، وفي أصول اللغة ٢/ ٤٢ (هامش) .

الجمع على فعائل

للمجمع في هذه المسألة ثلاثة قرارات، وهي:

القرار الأول: ذهب فيه إلى أن الاسم الرباعي المؤنث بالتاء الذي ثالثه حرف مد زائد، مما على زنة فَعالة، أو فِعالة، أو فعيلة، أو فعولة يطرد جمعه على فعائل[1].

القرار الثاني: ذهب فيه إلى أن الصفة الرباعية المؤنثة مما على زنة فعيلة بمعنى فاعل، وفِعال بمعنى فاعل، وفعول بمعنى فاعل تجمع باطراد على فعائل[2].

القرار الثالث: «أقر المجمع من قبل لحوق التاء لفعيل بمعنى مفعول سواء ذكر معه الموصوف أم لم يذكر. ولما كان من النحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصيغة على فعائل، ومنهم من صرح بإجازة ذلك، وإن كانت فعيلة بمعنى مفعولة، فالمجمع يقر قياسية جمعها وصفاً جمع تكسير على زنة فعائل»[3].

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٨٤، ٨٥، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٤٧.

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٤ ـ٩٨، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٧، ٤٨.

(٣) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الثانية والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٧١.

دراسة القرارات :

ذهب جمهور العلماء[1] إلى أنه يجمع على فعائل ما كان اسماً رباعياً مؤنثاً بالتاء، ثالثه حرف مد، ويجيء مفرده على خمسة أوزان، وهي:

١ ـ فَعالة كسحابة وسحائب .

٢ ـ فِعالة كرسالة ورسائل .

٣ ـ فُعالة كذؤابة وذوائب .

٤ ـ فَعولة كحلوبة وحلائب .

٥ ـ فعيلة كصحيفة وصحائف .

ولاشتراط الاسمية امتنع جمع ما كان صفة من هذه الأوزان على فعائل كجبانة وفروقة وناقة جلالة .

واستُثني منها «فعيلة» التي بمعنى الفاعل، فإنه يجوز جمع الوصف منها على «فعائل» باطراد عند بعض العلماء[2] كقولهم في جميلة جمائل، وفي لطيفة لطائف، يقول ابن عصفور في الوصف الذي على فعيل: « فإن لحقته تاء التأنيث جمع على فعائل، نحو: ظريفة وظرائف، وكريمة وكرائم. . . »[3]،

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٠، ٦١١، ٦٣٦ ـ٦٣٨، والكامل ١/ ٢٩٢، والمقتضب ١/ ١٢٢، ١٢٣، والتكملة ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٧ ـ٤٦٩، والواضح ٢١٨، ٢١٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦٦، والمستوفى ٢/ ١٥٠، ١٥١، ١٥٤ ـ١٥٦، والفصول في العربية ٦٥، والتوطئة ٣٧١، وشرح المفصل ٥/ ٤٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٣٢، ٥٣٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٦، ١٨٦٧، وشرح الشافية ٢/ ١٥٠، ١٥١، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٨٠، والارتشاف ١/ ٢١٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ٦٦ ـ ٦٨، وأوضح المسالك ١٨٨ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٢/ ٥٣٤، والتسهيل ٢٧٧، والارتشاف ١/ ٢١٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ٦٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٣٤ .

وقيدوا فعيلة هذه بأن لا تكون بمعنى مفعولة كجريحة وقتيلة، فلا يقال: جرائح ولا قتائل، أما قولهم في ذبيحة: ذبائح فشاذ، وخالف في هذا الرضي فقال: «ويختص ذو التاء سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أو لا كالكبيرة بفعائل، دون المذكر المجرد»[(١)] .

وخالف في اشتراط الاسمية مما يجمع على فعائل أبو بكر الزبيدي[(٢)]، فقد ذهب إلى إجازة مجيء الاسم والوصف من هذه الأوزان كلها على فعائل، يقول في هذا: « ما كان على مثال فعيلة أو فعولة أو فَعالة أو فِعالة أو فُعالة اسماً أو نعتاً فإن جمعه يأتي على فعائل مهموزة، قالوا: صحيفة وصحائف . . .»[(٣)] .

وذكر أبو علي الفارسي[(٤)] وغيره[(٥)] أن الوصف المؤنث الذي على «فعول» يطرد على فعائل كقولهم في عجوز: عجائز. يقول أبو علي: « وما كان وصفاً للمؤنث جمع على فعائل كما جمع عليه فعيلة، وذلك: عجوز وعجائز، وقالوا: عُجُز، وصَعُود وصعائد . . .»[(٦)] .

وألحق ابن مالك في شرح الكافية الشافية[(٧)] فيما يطرد جمعه على فعائل ما كان اسماً رباعياً لمؤنث بلا علامة قبل آخره حرف مد، وأوزانه التي يأتي عليها خمسة وهي:

١ ـ فَعال كشَمال[(٨)] وشمائل .

---

(١) شرح الشافية ٢/ ١٥٠ .
(٢) انظر: الواضح ٢١٨ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) انظر: التكملة ٤٦٩ .
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٦، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٨٠، وأوضح المسالك ١٨٨ .
(٦) التكملة ٤٦٩ .
(٧) انظر: ٤/ ١٨٦٦ .
(٨) شَمال بفتح الشين: ريح تهب من ناحية القطب .

٢ ـ فِعال كشِمال[1] وشمائل .

٣ ـ فُعال كعقاب وعقائب .

٤ ـ فَعول كعجوز وعجائز .

٥ ـ فعيل كسعيد اسم امرأة وسعائد .

ووافقه في اطرادها ابنه[2] وابن هشام[3] وخالد الأزهري[4] غير أن ابن مالك ذهب في التسهيل[5] إلى أن هذه الأوزان غير مطردة، ووافقه أبو حيان في الارتشاف[6] .

أما المجمع فقد ذهب إلى اطراد الجمع على فعائل فيما يأتي:

١ ـ الاسم الرباعي الذي ثالثه حرف مد زائد مما على زنة فَعالِة، أو فِعالة، أو فعيلة، أو فعولة .

٢ ـ صفة المؤنث الرباعية التي ثالثها حرف مد زائد مما على زنة فعيلة بمعنى الفاعل سواء كان معتل العين كطويلة أم صحيحها ككريمة، أو على زنة فعول بمعنى فاعل كعطوف، أو على زنة فِعال بمعنى فاعل ككناز .

٣ ـ الصفة التي على فعيلة بمعنى مفعولة كذبيحة وقتيلة، وقد استند في إجازته لهذه الصفة على أمور:

أ ـ أن المجمع قد أقر دخول التاء لفعيل بمعنى مفعول سواء ذكر معها الموصوف أم لم يذكر .

---

(١) شِمال بكسر الشين: مقابل اليمين .
(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٨٠ .
(٣) انظر: أوضح المسالك ١٨٨ .
(٤) انظر: التصريح ٢/ ٣١٣ .
(٥) انظر: ٢٧٧، ٢٧٨ .
(٦) انظر: ١/ ٢١٠ .

ب ـ إطلاق بعض العلماء[1] إجازة جمع فعيل الوصف على فعائل .

ج ـ تصريح بعض العلماء[2] بإجازة جمع فعيلة وإن كانت بمعنى مفعولة على فعائل .

والذي أراه أنه يطرد الجمع على «فعائل» فيما يأتي من الأوزان المفردة:

١ ـ فَعالة إذا كانت اسماً نحو: سحابة وسحائب .

٢ ـ فِعالة إذا كانت اسماً نحو: رسالة ورسائل .

٣ ـ فُعالة إذا كانت اسماً نحو: ذؤابة وذوائب .

٤ ـ فَعولة إذا كانت اسماً نحو: حمولة وحمائل .

٥ ـ فعيلة إذا كانت اسماً نحو: صحيفة وصحائف .

أما الأسماء المؤنثة بغير تاء منها فلا يطرد جمعها على فعائل؛ لأن كل وزن منها له جمع مقيس فيه، بل إن فعيلاً لم يحفظ فيه فعائل ألبتة[3].

أما الوصف الذي على فعيل بمعنى مفعول فإنه لا يصح جمعه على فعائل إلا شذوذاً كذبيح وذبائح، لأن ما ذهب إليه المجمع من إجازة دخول التاء فعيلاً هذا غير صحيح، وتبعاً لهذا فإنه لا يجمع على فعائل، يضاف إليه أن فعيلاً بمعنى مفعول بابه المطرد فيه هو «فعلى» كجريح وجرحى، وقتيل وقتلى .

---

(١) يقصد به خالد الأزهري. انظر: التصريح ٢/٣١٣، وفي أصول اللغة ٣/ ٧٤ بحث «قياسية جمع فعيلة بمعنى (مفعولة) وصفاً على (فعائل)» للأستاذ محمد شوقي أمين.

(٢) يعنون به الرضي. انظر: شرح الشافية ٢/ ١٥٠، وفي أصول اللغة ٣/ ٧٤ بحث «قياسية جمع (فعيلة) بمعنى (مفعولة) وصفاً على (فعائل)» للأستاذ محمد شوقي أمين.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٦٨ .

الجمع على فُعَلاء

للمجمع في هذه المسألة قراران :

القرار الأول: «يجمع فعيل الذي بمعنى فاعل ككريم، وفُعال كشجاع على فعلاء»[1] .

القرار الثاني: «يجمع فَعَال كجبان ورداح بمعنى فاعل مذكراً ومؤنثاً على فُعُل وفعلاء»[2] .

دراسة القرارين:

ذهب جمهور العلماء[3] إلى أن «فُعَلاء» مقيس في جمع «فعيل » بشروط، وهي:

١ ـ أن يكون صفة .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٤، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٧ .

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المجمع في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٨، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٨ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/٦٣٢، ٦٣٨، ٦٣٩، والمقتضب ٢/٢١٧، والكامل ٢/٩٠٨، والأصول ٣/١٧، والتكملة ٤٦٤، ٤٦٦، والواضح ٢١٧، ٢٢٠، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٦١، والمستوفى ٢/١٤٨، ١٥١، ١٥٥، والتوطئة ٣٧٣، والشافية ٤٩، ٥٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٥٣٣، ٥٣٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٠، وشرح الشافية ٢/١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٥٧، ١٥٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٨، ٧٧٩، والارتشاف ١/٢٠٥، ٢٠٦، وتوضيح المقاصد ٥/٦٢ ـ٦٤، وأوضح المسالك ١٨٨ .

٢ ـ أن يكون لمذكر .

٣ ـ أن يكون عاقلاً .

٤ ـ أن يكون بمعنى فاعل .

٥ ـ ألا يكون معتل اللام .

٦ ـ ألا يكون مضعفاً .

نحو: كريم وكرماء وبخيل وبخلاء .

وما لم تتحقق فيه هذه الشروط أو أحدها فإنه لا يجمع على فعلاء، ولهذا امتنع هذا الجمع في نحو: قضيب لكونه اسماً، ونحو: شريفة لكونه وصف مؤنث، ونحو: مكان فسيح؛ لأنه لغير العاقل، ونحو: قتيل؛ لكونه بمعنى المفعول، ونحو: شديد؛ لأنه مضاعف، ونحو: غني؛ لأنه معتل اللام.

وما ورد مجموعاً على «فعلاء» مما اختل فيه أحد الشروط فإنه من النادر الذي لا يقاس عليه[1]، كقولهم في سجين: سجناء، وفي دفين: دفناء، وفي سخي: سُخواء، وفي جبان: جبناء، وفي سمح: سمحاء، وفي ودود: ودداء .

وجعل ابن مالك[2] فعيلاً المذكور هنا يشمل ثلاثة معانٍ:

١ ـ ما كان بمعنى فاعل ككريم .

٢ ـ ما كان بمعنى مفعل كسميع فإنه بمعنى مسمع. وقال أبو حيان عن اطراده: «وفيه نظر»[3] لكنه لم يبين سبب اعتراضه لابن مالك .

٣ ـ ما كان بمعنى مفاعل كجليس فإنه بمعنى مجالس، وتبعه في هذا الرضي[4] وأبو حيان[5] .

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٢٠٦، المساعد ٣/٤٤٥، ٤٤٦ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٧٥ .

(٣) الارتشاف ١/٢٠٦ .

(٤) انظر: شرح الشافية ٢/١٥٨ .

(٥) انظر: الارتشاف ١/٢٠٦ .

وحُمل على «فعيل» في قياسية جمعه على «فعلاء» كلٌّ وصف دال على سجية مدح أو ذم وهو على زنة «فاعل» أو «فُعال»، كعاقل وعقلاء، وجاهل وجهلاء، وشاعر وشعراء، وشجاع وشجعاء، ويُعاد وبُعداء. نص عليه ابن مالك في التسهيل[1] وأبو حيان[2] والمرادي[3] وابن عقيل[4]، وذلك لأنهما أشبها «فعيلاً» في دلالته على معنى هو كالغريزة فيكون نائباً عن فعيل فيه فيجري مجراه .

ويرى سيبويه[5] وأبو علي الفارسي[6] والصيمري[7] وأبو علي الشلوبين[8] والرضي[9] أن «فاعلاً» قد يكسر على «فُعلاء»، لكنه مقصور على السماع؛ لعدم تمكنه في هذا الباب. يقول سيبويه في جمع فاعل الوصف: «وليس فُعُل وفعلاء بالقياس المتمكن في ذا الباب...»[10] .

ونسب إلى ابن مالك[11] أن «فُعالاً» الوصف لا يطرد جمعه على «فُعَلاء» بل يقتصر فيه على السماع .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن «فُعَلاء» يطرد الجمع به في الصفة الرباعية التي ثالثها حرف مد زائد مما على زنة فعيل بمعنى فاعل ككريم، أو فُعال كشجاع أو فَعال بمعنى فاعل كجبان .

---

(١) انظر: ٢٧٥ .
(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٠٦ .
(٣) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٦٣ .
(٤) انظر: المساعد ٣/ ٤٤٥ .
(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٢ .
(٦) انظر: التكملة ٤٦٤ .
(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦٩ .
(٨) انظر: التوطئة ٣٧٣ .
(٩) انظر: شرح الشافية ٢/ ١٥٧ .
(١٠) الكتاب ٣/ ٣٣٢ .
(١١) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٦٣ .

والذي أراه أمور:

١ ـ موافقة الجمهور في أن الجمع على «فعلاء» يطرد في كل صفة لمذكر عاقل على زنة «فعيل» بمعنى فاعل، ككريم وكرماء وشريف وشرفاء، باستثناء المضعف منه والمعتل اللام.

٢ ـ أن فُعالاً الصفة تجمع على فعلاء كشجاع وشجعاء؛ لأن المفهوم من كلام سيبويه اطراده فيها فقد قال: « وفُعال بمنزلة فعيل لأنهما أختان، ألا ترى أنك تقول: طويل وطوال وبعيد وبعاد. وسمعناهم يقولون: شجيع وشجاع... وقالوا: رجل شجاع، وقوم شجعاء، ورجل بعاد وقوم بعداء... »[1] .

وإذا علمنا أن فعيلاً تجمع جمع كثرة إما على فُعَلاء وإما على فِعال، وعلمنا أن الراجح عدم اطراد فِعال في فُعال، تبين أن باب فُعال المطرد أن تجمع على فُعَلاء.

٣ ـ أن جمهور المتقدمين يرون ـ كما سبق ـ أن فاعلاً لا يجمع على فعلاء قياساً.

٤ ـ أنه لم يقل أحد من العلماء أن فَعالاً بالفتح يجمع قياساً على فُعَلاء، وإنما أوردوا كلمة جَبان مما يجمع على فُعلاء، فسيبويه ذكر عن فَعالٍ أنه منزلة «فعول» وجمعهما المقيس هو فُعُل كصناع وصُنُع وجماد وجُمُد، ثم قال: «وتقول رجل جبان وقوم جبناء، شبهوه بفعيل؛ لأنه مثله في الصفة والزنة والزيادة»[2]. فجمع جبان على فعلاء تشبيهاً لها بفعيل بجامع أنهما صفتان اتفقتا في الحركة والسكون وكون الزيادة قبل الحرف الأخير.

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٣٤ .

(٢) المرجع السابق ٣/ ٦٣٩ .

الجمع على أفعلاء

القرار:

«يجمع فعيل بمعنى فاعل المضاعف كشديد أو المعتل اللام كنبيّ وزكيّ على أفعلاء»[1].

دراسة القرار :

ذهب النحويون بعامة[2] إلى أنه يجمع على «أفعلاء» الصفة الرباعية التي على زنة «فعيل» بمعنى فاعل بأحد شرطين:

١ ـ أن يكون مضعفاً كشديد وأشداء، وخليل وأخلاء .

٢ ـ أن يكون معتل اللام كنبي وأنبياء وولي وأولياء .

يقول سيبويه في الوصف من فعيل: « فأما ما كان من هذا مضاعفاً فإنه يكسر على فِعال كما كسر غير المضاعف وذلك: شديد وشداد، وحديد وحداد، ونظير فُعلاء فيه أفعلاء، وذلك: شديد وأشداء ولبيب وألباء، وشحيح وأشحاء . . . »[3]. وقال أيضاً: « وأما ما كان من بنات الياء أو الواو فإن نظير

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الرابعة ـ: ٩٤، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤٨ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٦٣٤، والكامل ٢/ ٩٠٨، والأصول ٣/ ١٧، والتكملة ٤٦٦، والواضح ٢١٧، ٢١٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٦١، ٦٦٢، والمستوفى ٢/ ١٥٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٣٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٧٩، وشرح الشافية ٢/ ١٣٧، والارتشاف ١/ ٢٠٦، وتوضيح المقاصد ٥/ ٦٣، ٦٤، والمساعد ٣/ ٤٤٥، ٤٤٦ .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٣٤ .

فعلاء فيه أفعلاء، وذلك نحو: أغنياء وأشقياء . . .»[1] .

وما لم يكن مضاعفاً أو معتل اللام فجمعه على أفعلاء شاذ، نحو قولهم في نصيب: أنصباء، وفي صديق: أصدقاء، و في ظنين: أظناء، وفي ربيع: أربعاء، وفي هيّن: أهوناء .

ووافق المجمع الجمهور في اطراد جمع الوصف من فعيل إذا كان مضاعفاً أو معتل اللام على أفعلاء .

(١) المرجع السابق .

جمع المصدر

القرار:

« يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه»[1] .

دراسة القرار :

للمصدر ثلاث دلالات، وكل دلالة لها حكم تختص به من حيث جواز الجمع وعدمه:

الدلالة الأولى: أن يكون المصدر مؤكداً لعامله، نحو: فهمت الدرس فهماً، وحفظت القصيدة حفظاً، ويسمى المصدر المبهم، وهذا لا يجوز جمعه باتفاق جماهير العلماء[2]، فلا يقال: فهمت الدرس فهوماً، وامتنع جمعه لشيئين[3]:

١ ـ أنه إنما جيء به لمجرد التوكيد، فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع، وكذلك ما هو بمنزلته .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الرابعة من جلسات المجمع في الدورة العاشرة. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة العاشرة ـ: ٢٤٥، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٥٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٦١٩، والجمل ٣٢، والمسائل المنثورة ٣، واللمع ١٠٢، والمقتصد ١/٥٨٢، وأمالي ابن الشجري ١/٢٥٣، وكشف المشكلات ٢/٩٨٤، والمتبع ١/٣٠٦، وشرح المقدمة الكافية ٢/٣٩١ـ٣٩٣، وشرح التسهيل ٢/١٨٠، وشرح الكافية ١/٣٠٠، والملخص ٣٥٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨١، وفي أوضح المسالك (٧٢): « المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق» .

(٣) انظر: الجمل ٣٢، والمسائل المنثورة ٣، وشرح المقدمة الكافية ٢/٣٩٢، وشرح التسهيل ٢/١٨٠ .

٢ ـ أن المصدر كاسم الجنس يقع بلفظه على القليل والكثير، فجرى مجرى أسماء الأجناس كالماء والعسل، فلم يثن ولم يجمع .

الدلالة الثانية: أن يكون المصدر دالاً على العدد، وهو المختوم بتاء الوحدة كضربة ،ويسمى المصدر المعدود، وهذا يجمع باتفاق العلماء[١]، يقال: ضربته ضربات؛ لأنه صار محدوداً، وذلك أن المصدر كالضرب يقع في على القليل والكثير لدلالته على الجنس، فلما دخلته التاء كالضربة اختص بالدلالة على الواحدة من الضرب، وهذا معنى كونه محدوداً ومن ثم فإنه يثنى ويجمع[٢]. يقول ابن أبي الربيع: « وأما إذا لحقته التاء الدالة على الواحد فلا خلاف أن هذا يثنى ويجمع، وهو الذي يسمى المحدود»[٣] .

الدلالة الثالثة: أن يكون المصدر دالاً على النوع، كقولك: اركع ركوعاً حسناً، وسرت سير زيدٍ الضعيف، ويسمى المختص .

وقد اختلف العلماء في جمع هذا القسم على قولين:

الأول: أنه غير مقيس، وهو ظاهر كلام سيبويه، حيث قال: «واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألباب: ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر»[٤] .

وصرح بعدم اطراده عبد القاهر الجرجاني[٥]، واختاره أبو علي

(١) انظر: الجمل ٣٢، والإيضاح ١٦٧، واللمع ١٠٢، والمقتصد ١/ ٥٨٢، والمتبع ١/ ٣٠٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٨٠، وشرح الكافية ١/ ٣٠٠، ٣٠١، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٩٣، والبسيط ١/ ٤٧٣ ـ٤٧٥، والارتشاف ٢/ ٢٠٥، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨١، وأوضح المسالك ٧٢ .

(٢) انظر: البسيط ١/ ٤٧٤، ٤٧٥ بتصرف .

(٣) الملخص ٣٥٧ .

(٤) الكتاب ٣/ ٦١٩، وانظر: مجالس العلماء للزجاجي ١٣٣، فقد أورد مجلساً منع فيه سيبويه من جمع كلمة جواب وعلله المازني بكونه مصدراً، والمصادر لا تجمع .

(٥) انظر: المقتصد ١/ ٥٨٣ .

الشلوبين[1]، وابن أبي الربيع[2] .

وعللوا منع جمعه[3] بأنه كاسم الجنس في دلالته على القليل والكثير، فكما لا يجمع إذا اختلفت آحاده فلا يجمع أيضاً إذا اختلفت أنواعه .

القول الثاني: أن المصدر إذا اختلفت أنواعه جاز جمعه باطراد، وهو قول أكثر العلماء، وقد نص عليه الزجاجي[4] وابن جني[5] وابن الشجري[6] والعكبري[7] وابن الحاجب[8] وغيرهم[9] .

يقول الزجاجي: «والمصدر موحّدٌ أبداً لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه يقع على القليل والكثير. . . إلا أن تدخل عليه الهاء فيصير محدوداً، فيضارع المفعول به، فيثنى ويجمع، أو تختلف أنواعه كقولك في المحدود: ضربت زيداً ضربة، وضربت الزيدين ضربتين، وضربت الزيدين ضربات، والمختلف الأنواع، نحو: الحلوم والأشغال وما أشبه ذلك»[10] .

واستدل القائلون بهذا القول بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[11] حيث جمع المصدر «الظن» على «الظنون»؛ لأنها ظنون مختلفة[12]، فالمنافقون ظنوا أن النبي

---

(١) انظر: البسيط ١/ ٤٧٣ .
(٢) انظر: الملخص ٣٥٦ .
(٣) انظر: البسيط ١/ ٤٧٣ .
(٤) انظر: الجمل ٣٢، ٣٣ .
(٥) انظر: اللمع ١٠٢ .
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٣ .
(٧) انظر: المتبع ١/ ٣٠٦ .
(٨) انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٩٣ .
(٩) انظر: كشف المشكلات ٢/ ٩٨٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٨٠، وشرح الكافية ١/ ٢٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٦٥، وأوضح المسالك ٧٢ .
(١٠) الجمل ٣٢، ٣٣ .
(١١) سورة الأحزاب: ١٠ .
(١٢) انظر: جامع البيان ٢١/ ١٣٢، وتفسير البيضاوي وحاشية الشهاب ٧/ ١٦٢، والبحر المحيط ٨/ ٤٥٨، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣/ ٤٧٢ .

ﷺ وأصحابه يُستأصلون في يوم الأحزاب، ومنهم من ظن أن ما وعدهم الله ورسوله إلا غروراً، أما المؤمنون فأيقنوا أن ما وعدهم الله ورسوله إلا حقاً ،ومنهم من ظن أن الله ممتحنهم بالأحزاب فخافوا أن يقعوا في الزلل واستدلوا أيضاً بقول الشاعر:

ثَـلاثـةُ أَحْـبَـابٍ فـحُـبٌ عُـلاقـة   وحُـبٌ تِـمِلاّق وحُـبٌ هـو الـقَـتْلُ(١)

حيث جمع المصدر (حباً) على أحباب لتنوعه عنده .

وقول الآخر:

هـلْ مـن حـلـومٍ لأقـوامٍ فـتُـنْـذِرهـم   ما جرَّب الناسُ من عَضِّي وتَضرِيسي(٢)

فجمع « الحلم» على حلوم لاختلاف أنواعه .

وقد نبه عبد القاهر(٣) على أن جمع المصدر يأتي غالباً في المصادر التي يراد منها ما يراد من الأسماء في كونها لا يقصد منها الحدث، فيجري العلم على المعلوم، وينزل الحلم منزلة الغريزة والطبيعة، فيقال: علمت علوماً كثيرة، ولهذا: « إذا قصد الحدث المحض فالأكثر الأعرف أن يقال: ضروب من القتل، وضروب من العلم، وضروب من الجهل»(٤) .

أما المجمع فقد أجاز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، وجعله مقيساً. وقد اعتمد الشيخ محمد الخضر حسين(٥) لقياسية جمع المصدر على:

---

(١) لم أجد من نسبه، انظر البيت في: مجالس ثعلب ٢٣/١، مما أنشده ابن الأعرابي، وفي المفصل ٢٧٦، وشرحه ٤٧/٦، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٩/٤، وشرح ألفية ابن معط ١٣٠٤/٢، ولسان العرب (ملق) والتِّملاق: التودد .

(٢) البيت لجرير، في ديوانه ١٢٨/١، والتكملة ٣٩٧، والمسائل الشيرازيات ٢٥٠، والمقتصد ٥٨٣/١، والمخصص ٨٠/١٣، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٥٨٣/٤ . عضي: شدتي، وتضريسي: بمعنى عضي وبمعنى التجربة .

(٣) انظر: المقتصد ٥٨٣/١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٦، ٧٦ .

(١) أن هذا الرأي هو المشهور عند علماء العربية .

(٢) ما استدلوا به من الآية والبيت « ثلاثة أحباب . . . ».

(٣) ما جاء في كليات أبي البقاء: « وإذا قصد به (أي المصدر) الأنواع جاز تثنيته وجمعه[١]».

والذي أراه موافقة المجمع في أن المصدر إذا اختلفت أنواعه جاز جمعه، كالعلم والعلوم، والفهم والفهوم، والحلم والحلوم والاجتماع والاجتماعات، والسؤال والسؤالات، والفرح والأفراح، لأمور:

(١) أنه أدل على المقصود[٢]، فإذا كان زيد عنده علم الفقه، وعلم الحساب وعلم النحو، وأردت أن تعلم مخاطبك بذلك صح أن تقول: عند زيد علوم كثيرة .

(٢) أنه قول كثير من أهل العلم .

(٣) أنه قد سمع منه ما يجيز القول به بشرطه .

---

(١) الكليات ٨١٦ .

(٢) مفهومه في المتبع ١/٣٠٦ .

قياسية جمع الجمع

للمجمع في هذه المسألة قراران:

القرار الأول: « جمع الجمع مقيس عند الحاجة»[1] .

القرار الثاني: « ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسّر جمع تكسير ثانياً أو جمع مؤنث سالماً»[2] .

دراسة القرارين :

يجمع الجمع المكسّر إذا دعت إلى ذلك حاجة وكان مختلف الأنواع، فجمع جمل على جمال، وجمع هذا الجمع جمائل، ومصير جمع على مصران، وجمع هذا على مصارين. لكن العلماء اختلفوا في قياسية جمع الجمع على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه مقصور على السماع، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: «واعلم أنه ليس كل جمع يجمع. . . »[3]. وبه قال أبو عمر الجرمي[4]، ويحمل عليه كلام الزجاجي[5] والفارسي[6] وهو رأي السيرافي[7]

---

(١) صدر القرار في الجلسة الرابعة من جلسات مؤتمر المجمع في الدورة العاشرة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة العاشرة ـ: ٢٤٣، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٥٣ .

(٢) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات مؤتمر المجمع في الدورة الخامسة والخمسين. انظر القرار في: محاضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين: ٤ ، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة (١٣) العدد (٣٧) ص: ٩٠ .

(٣) الكتاب ٣/٦١٩، وشرح الكتاب ٥/ل٤٠، ٤١ ، فقد شرح عبارة سيبويه بهذا الرأي.

(٤) انظر: شرح الكتاب ٥/ ل ٤٠ .

(٥) انظر: الجمل ٣٨٢ .

(٦) انظر التكملة ٤٥١، ٤٥٢ .

(٧) شرح الكتاب ٥/ ل ٤٠ .

والصيمري[1] وابن الدهان[2] وابن يعيش[3] وابن الحاجب[4] وابن عصفور[5] والرضي[6]. وسبب قصره على السماع «أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة وذلك يحصل بلفظ الجمع ولا حاجة إلى جمع ثانٍ»[7].

القول الثاني: أن جمع الجمع مقيس، وهو اختيار المبرد[8] وابن السراج[9]، ونسب إلى الرماني[10]، واختاره أيضاً ابن مالك[11].

وتكسيره يكون بالنظر إلى ما يماثل هذا الجمع من الآحاد فيكسر مثل تكسيره[12]، فيقال في نحو: أمتعة أماتع؛ لأنه يماثل قولهم في أجردة أجارد[13]، ويقال في نحو: أعبد أعابد لمماثلته قولهم في أسود أساود، ويقال في نحو: أقوال أقاويل لمماثلته قولهم في إعصار أعاصير، وقالوا في جمع مصران: مصارين؛ لأنه يماثل: سلطان وسلاطين.

واستثنوا من قياسية جمع الجمع المكسّر ما كان مجموعاً على زنة مفاعل أو مفاعيل[14] كدراهم ودنانير، فإنه لا يجمع جمع تكسير مرة أخرى، والسبب أنه لا يوجد لهما نظير في المفردات لتحملا عليه.

---

(١) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٨١، ٦٨٢.
(٢) انظر: الفصول ٦٧.
(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ٧٤.
(٤) انظر: الشافية ٥٥.
(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٤٣ـ ٥٤٦.
(٦) انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٠٨.
(٧) شرح المفصل ٥/ ٧٤.
(٨) انظر: المذكر والمؤنث ١١٣، ١١٤.
(٩) انظر: الأصول ٣/ ٣٢، ٣٣.
(١٠) انظر: التذييل والتكميل ٦/ل٣٤.
(١١) انظر: التسهيل ٢٨٢.
(١٢) انظر: الأصول ٣/ ٣٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٨٨.
(١٣) أجردة: نبت. انظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٨٨.
(١٤) انظر المرجعين السابقين، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٤.

وألحق ابن مالك[1] بمفاعل ومفاعيل ما كان على زنة فُعَلة وفَعَلة كقُضاة وكَتَبة، فإنها لا تجمع ثانية أيضاً .

يقول المبرد: «والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه كقولك: «التمور» و «في أرضه نُخلان»، و«جاءني زيد بتُمران وأبرار كثيرة»، وكذلك تقول: طريق وطُرُق طُرُقات، وجُزُر وجُزُرات، وأَوْطُب وأواطب»[2] .

ثم قال: «وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز إلا ما كان على مثال: مفاعل ومفاعيل، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية»[3] .

القول الثالث: أن جمع جمع القلة مقيس، وأما جمع جمع الكثرة فغير مقيس، وقد حكاه أبو حيان[4] وابن عقيل[5] والسيوطي[6] عن أكثر أهل العلم، وجموع القلة التي تجمع هي: أفعال، وأفعلة، وأفعُل، مثل: أكلب وأكالب، وأسقية وأساقٍ، وأنعام وأناعيم، لأن جمع القلة يدل على القلة فإذا أريد الكثير منه جمعوه ثانياً[7]، وما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة باتفاق[8] .

أما المجمع فقد أقر قياسية جمع الجمع عند الحاجة، ثم رأت لجنة الأصول أن القرار مجمل فاقترحت تعديله بأن ينص على أن الجمع المكسر يجمع عند الحاجة إما جمع تكسير ثانياً، وإما جمع مؤنث سالماً، ووافق المجمع على ذلك .

---

(١) انظر: التسهيل ٢٨٢ .
(٢) المذكر والمؤنث ١١٣ .
(٣) المرجع السابق ١١٤ .
(٤) انظر: التذييل والتكميل ٦/ ل ٣٤ .
(٥) انظر: المساعد ٤/٤٨٦ .
(٦) انظر: الهمع ٦/١٢٣ .
(٧) انظر: شرح المفصل ٥/ ٧٤ .
(٨) نقله أبو حيان في الارتشاف ١/٢١٨ .

والذي أراه الأخذ بالقول الثاني الذي يجيز القياس على جمع جمع التكسير، لكن بشروط:

(١) أن تدعو حاجة لهذا الجمع .

(٢) أن تختلف أنواعه فيصير كالمفردات في طرد جمعه .

(٣) أن يكون لهذا الجمع مماثل من المفردات التي لها جمع مقيس؛ لأن العلماء أوردوا لجمع جمع التكسير أمثلة كثيرة مسموعة، ومحمولة على المسموع[1] .

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١١٣، ١١٤، وشرح المفصل ٥/ ٧٤ ـ٧٧، والارتشاف ١/ ٢١٨، والهمع ٦/ ١٢٣ .

تصغير ما ثانيه ياء من الثلاثي

القرار :

«يجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير، أخذاً برأي الكوفيين فيه، وتجويز ابن مالك له، ولورود السماع به، وعلى هذا يجوز في تصغير عين وشيخ وليفة وشيء أن يقال: عوينة، وشويخ ولويفة وشويء»(١) .

دراسة القرار :

لم يختلف النحويون في وجوب رد ما كان أصله الواو إليها في تصغير الاسم الثلاثي إذا كان ثانيه ليناً(٢)، فتقول في نحو: مال وقيمة وريح وباب، مويل وقويمة ورويحة وبويب، إلا ما شذ من قولهم: عييد تصغير عيد، وكان الأصل أن يقال في تصغيرها: عويد، والسبب كراهة الالتباس بتصغير عود(٣) .

أما ما كان أصله الياء فاختلف النحويون فيه، فالبصريون يوجبون إقرار الياء(٤)، فيقال في نحو: بيت وشيخ، بُييت وشُييخ. والكوفيون جوزوا الإقرار، وقلب الياء واواً(٥)، فيقال فيها: بويت وشويخ، واختار قولهم ابن مالك في

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في الدورة الثالثة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ١٥٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٢، والمقتضب ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨١، والأصول لابن السراج ٣/ ٥٨، ٥٩، واللمع لابن جني ٢٧٧، ٢٧٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٨٧، ٦٨٨، والفصول لابن الدهان ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٩٧، والتسهيل ٢٨٤ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٥٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١١ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٦١، ٤٦٢، ٤٨١، والمقتضب ٢/ ٢٧٩، ٢٨١، واللمع لابن جني ٢٧٧، ٢٧٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٨٧، ٦٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٣، وأسرار العربية لابن الأنباري ٣٦٤، ٣٦٥، وشرح الشافية للرضي ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١ .

(٥) انظر: الارتشاف ١/ ١٧٣، ١٧٤، والمساعد ٣/ ٤٩٨ .

التسهيل[1]. وذكر الحريري أن الأفصح إثبات الياء[2] .

واستدل البصريون على وجوب الإقرار بأمرين :

الأول: أن التصغير كالجمع حيث يردان الأشياء إلى أصولها .

الثاني: أن الأصل في هذه الأسماء وما أشبهها الياء، فوجب أن ترد إليها كما رد ما كان أصله الواو إليها .

يقول سيبويه رحمه اللّه: « هذا باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه، إن كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو، وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنك لو كسرته رددت الواو إن كانت عينه واواً، والياء إن كانت عينه ياءً، وذلك قولك في باب: بويب كما تقول: أبواب، وناب: نييب كما تقول: أنياب وأُنيبُ»[3] .

أما الكوفيون فيُستدل لهم على جواز قلب الياء واواً بثلاثة أمور:

الأول: أن ما قبلها مضموم فبالقلب يحصل التناسب .

الثاني: الفرار من اجتماع الياءات .

الثالث: السماع عن العرب حيث جاءت كلمات بالقلب كقولهم في بيضة: بويضة بالواو، وفي ناب للمسنة من الإبل: نويب[4] .

وقد نسب الرضي القلب في مثل هذا لبعض العرب[5]، ولم أر من نسبها غيره، بل إن ابن هشام رفض هذا، وقال: «ولا يجوز شويء تصغير شيء؛ لأنه

---

(١) انظر: ص ٢٨٤ .

(٢) انظر: درة الغواص ١٨٦ .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦١، ٤٦٢ .

(٤) انظر : شرح الشافية للرضي ١/ ٢٠٩، والارتشاف ١/ ١٧٤، والمساعد ٣/ ٤٩٧، ٤٩٨ .

(٥) انظر: شرح الشافية الكافية للرضي ١/ ٢٠٩ .

ليس من كلام العرب»[1] .

أما المجمع فقد بنى إجازته قلب ما أصل ثانيه الياء واواً عند التصغير على ما يأتي:

١ ـ الأخذ برأي الكوفيين فيه .

٢ ـ إجازة ابن مالك له .

٣ ـ ورود السماع به[2] .

وبما أنه لم يذكر في كتب النحويين من المسموع بالقلب إلا كلمات معدودة، وليس هناك لبس يوجب القلب فلا نستطيع إطلاق إجازته، مع إمكان تخريجه على الشذوذ .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣٢٥ .

(٢) انظر قرار المجمع في: في أصول اللغة ١/ ١٥٤ .

حذف التاء من المؤنث المجازي[1] المصغر

القرار:

«يجوز حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازي عند تصغيره إذا أدى ظهور التاء إلى الالتباس»[2].

دراسة القرار:

يجب أن تلحق تاء التأنيث الاسم المصغر إذا كان ثلاثياً مؤنثاً بلا علامة، وذلك نحو: دار ودويرة، ونار ونويرة، وعين وعيينة، وأذن وأذينة، وساق وسويقة[3].

يقول سيبويه ـ رحمه الله ـ: «اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قدم: قديمة، وفي يد: يدية»[4].

وتبعه في ذلك المبرد[5] وابن السراج[6] وابن التستري[7]

---

(١) ذكر العلماء أن التأنيث على ضربين: أحدهما حقيقي وهو ما له فرج ويقابله ذكر، مثل: رجل وامرأة، وناقة وجمل. والآخر غير حقيقي وهو ما سوى الحقيقي ويسميه بعضهم المجازي، مثل: عين وغرفة وصحراء. انظر: المخصص ١٦/٧٩، ٨٠، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٣١٣، ٣١٤.

(٢) صدر في الجلسة الخامسة والسادسة من جلسات المؤتمر ـ الدورة السابعة والأربعين. انظر: في أصول اللغة ٣/٦٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٤٨١، والمقتضب ٢/٢٣٨، والأصول ٢/٤١٢، والمذكر والمؤنث لابن التستري ٨٨، ٨٩، والتكملة لأبي علي ٤٨٨، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٩٩، ٧٠٠، والفصول الخمسون ٢٥٠.

(٤) الكتاب ٣/٤٨١.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٢٣٨.

(٦) انظر: الأصول ٢/٤١٢.

(٧) انظر: المذكر والمؤنث ٨٨، ٨٩.

والفارسي[1] والصيمري[2] وابن سيده[3] .

وذكر سيبويه السبب في لحاق تاء التأنيث بقوله: « وزعم الخليل أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر»[4] .

ولأجل هذا اشترط المتأخرون للحاق التاء عدم الإلباس، فإن حصل لبس لم تلحقه تاء التأنيث[5]، وذلك في نحو: خمس وست وغيرهما من أسماء العدد المؤنث، فلا يقال في تصغيرهما: خميسة وسديسة؛ لأنه يوهم تذكير المعدود وهو غير مراد .

وتحذف أيضاً من اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء، نحو: شجر وبقر، فإنه يقال فيهما: شجير وبقير، حتى لا يلتبس بتصغير شجرة وبقرة.

أما المجمع فقد أجاز حذف التاء من المؤنث المجازي عند تصغيره إذا أدى ظهورها إلى اللبس. وكانت لجنة الطب قد عرضت بين مصطلحاتها المصطلح (أذيناني) منسوباً إلى الأذينين معاً، فأثير سؤال مؤداه: أيجوز في تصغير المؤنث المجازي حذف تاء التأنيث منه، فيقال في عين: عيين، وفي أذن أذين؟

فأصدر المجمع هذا القرار على ضوء مذكرة قدمها الدكتور شوقي ضيف بعنوان: (حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازي المصغر)[6] وقد اعتمد لذلك على أمرين[7]:

---

(١) انظر: التكملة ٤٨٨ .
(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٦٩٩، ٧٠٠ .
(٣) انظر: المخصص ١٧/ ٩٠ .
(٤) الكتاب ٣/ ٤٨١ .
(٥) انظر: المخصص ١٧/ ٩٢، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٩٦٠، والمساعد ٣/ ٥١٣، وتوضيح المقاصد ٥/ ١١٤، ١١٥ .
(٦) انظر: في أصول اللغة ٣/ ٦٥ .
(٧) انظر: المرجع السابق .

الأول: وجود اللبس، حيث عدل الأطباء عن تصغير أذن على أذينة؛ لأن أذينة في العربية تستخدم علماً من قديم، مثل عروة بن أذينة .

الثاني: أنه جاء عن العرب كلمات مؤنثة تأنيثاً مجازياً وصغرت بدون تاء، مثل: قوس ودرع، وحرب، وذود، قيل فيها: قويس، ودريع، وحريب، وذويد .

وقرار المجمع صحيح لوجود اللبس بين تصغير (أذن) عضو السمع على (أذينة)، وتصغير أحد التجويفين العلويين من القلب على (أذينة)، ولهذا عدل الأطباء عنها إلى تصغيرها على (أذين) بإسقاط التاء .

وأما ما جاء عن العرب من كلمات مصغرة بدون تاء[1]، فقد حكم عليها النحويون بالشذوذ[2] .

---

(١) ذكرها ابن سيده في المخصص ١٧/ ٩١، ٩٢، وهي: الناب المسنة في الإبل، والحرب والفرس ودرع الحديد والعُرْس والقوس والذود والعَرَب والضحى .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٣، والمقتضب ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩، والأصول ٢/ ٤١٢، والمسائل البصريات ١/ ٣٧٣، ٣٧٤، والمذكر والمؤنث لابن التستري ٨٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٠٠، ٧٠١، والمخصص ١٧/ ٩١، ٩٢ .

تصغير المختوم بألف ونون زائدتين

القرار :

«بما أن شريان ألفها رابعة واسمها مساوٍ في الوزن لاسم آخره حرف أصلي قبله ألف زائدة، فتصغيرها بالقلب وجهاً واحداً، وعلى هذا يقال في تصغيرها: شرييّن لا غير. وبما أن حيوان ألفها رابعة واسمها ليس مساوياً في الوزن لاسم آخره حرف أصلي قبله ألف زائدة فتصغيرها بلا قلب، وعلى هذا يقال في تصغيرها: حُييان، وطوعاً لما أجازه الكوفيون في تصغير ما ثانيه حرف علة من قلب الياء واواً يجوز أن يقال في تصغير حيوان: حويان»[1] .

دراسة القرار :

يرى أكثر النحويين أن تصغير المختوم بألف ونون زائدتين يجب فيه فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير وإبقاء ألفه، إذا لم يعلم أنه جمع على فعالين، سواء كان اسماً أم صفةً، تقول في عثمان وسكران: عثيمان وسكيران .

وإن جمع على فعالين فإنه يصغر على فعيعيل نحو: سلطان وسرحان، تقول في تصغيرهما: سليطين وسريحين، لأنه يقال في جمعهما: سلاطين وسراحين .

جاء في الكتاب: «واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كسّر للجمع على مثال مفاعيل، فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسّر سربال، وفُعل به ما ليس لبابه في الأصل، فكما

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في الدورة الثالثة والثلاثين . انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ١٤٥، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ١٧٠ .

كسّر للجمع هذا التكسير حقّر هذا التحقير، وذلك قولك: سريحين في سرحان؛ لأنك تقول: سراحين، وضبعان ضبيعين لأنك تقول ضباعين . . .»[1].

وتبعه المبرد وعبر عنه بقوله: « هذا باب ما لحقته الألف والنون الزائدتين، اعلم أنك إذا حقرت غضبان وسكران ونحوهما قلت غضيبان وسكيران. . . إلا أن يكون الجمع ملحقاً بالأصول فتفعل ذلك بتصغير الواحد، فيجري الواحد في التصغير مجرى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك: سرحان، تقول في تصغيره سريحين، لأنك تقول في الجمع سراحين . . .»[2] .

وقال بهذا ابن السراج[3] وأبو علي الفارسي[4] والسيرافي[5] وغيرهم[6] .

أما الرضي فإنه يرى ما يلي[7]:

(١) إن كانت الألف والنون في علم مرتجل نحو عُثمان وسلمان، فإن الألف لا تقلب ياء، تقول فيهما: عثيمان وسليمان .

(٢) إن كانتا في صفة سواء كان مؤنثها بالتاء أم خالياً منه فإن الألف لا تقلب ياء أيضاً. فنحو: سكران وجوعان يؤنثان على سكرى وجوعى، فتقول في تصغيرهما: سكيران وجويعان. ونحو: العريان والندمان يؤنثان على عريانة وندمانة، وتقول في تصغيرهما: عُريّان ونديمان .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٢١، ٤٢٢ .
(٢) المقتضب ٢/ ٢٦٤ .
(٣) انظر: الأصول في النحو ٣/ ٤٠، ٤١ .
(٤) انظر: التكملة ٤٩٥، ٤٩٦ .
(٥) انظر: شرح الكتاب ٤/ل١٩٢ .
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٩٣، والارتشاف ١/ ١٧٤، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٠٠، ١٠١، والتصريح ٢/ ٣٢٠ .
(٧) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٩٦ ـ ٢٠٠ .

(٣) إن كانتا في اسم جنس، وكانت الألف رابعة، والاسم الذي هما في آخره مساوٍ لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات، وإن لم يساوه وزنا حقيقياً قلب ألفه في التصغير ياءً، ويكون ذلك في أوزان ثلاثة ،وهي: فَعْلان وفُعْلان وفِعْلان كحَوْمان[١] وسُلطان وسِرحان. تقول في تصغيرها: حويمين وسليطين وسريحين؛ لأنها أشبهت زَلزال وقُرطاس وسِربال .

وإن لم يكن الاسم المختوم بألف ونون زائدتين مساوياً لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات لم تقلب ألفه ياء نحو: الظَّرِبان[٢] والسبُعان، تقول في تصغيرهما: ظُريبان وسُبيعان .

(٤) وإن كانت الألف خامسة لم تقلب ياء نحو: زعفران وعقربان، تقول فيهما: زعيفران وعقيربان .

وكذلك إن كانت في حكم الخامسة بأن يحذف بعض الأحرف التي قبلها فتصير خامسة لم تقلب ياء نحو: عَبَوْثَران[٣]، تقول في تصغيرها عبيثران .

(٥) أما إن كانت الألف زائدة على ذلك فإنها تحذف نحو: قرَعبلانة[٤]، تقول في تصغيرها: قريعبة .

واعترض الرضي ما ذكره الصرفيون من أن التصغير محمول على الجمع بأمرين :

---

(١) اسم موضع في بلاد بني عامر، انظر: الصحاح (حوم) ٥/١٩٠٨، ومعجم البلدان ٢/ ٣٧٢ .

(٢) الظربان: دابة تشبه القرد على قدر الهر، وقيل في وصفها غير ذلك. انظر: الصحاح (ظرب) ١/ ١٧٤ .

(٣) العبوثران: نبات مثل القيصوم، له قضبان دقاق، وهو طيب الريح، وفيه لغات. انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣٦٠ .

(٤) القرعبلانة: دويبة، محبنطئة (عظيمة البطن). انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣٦٨ .

الأول: أن هذا رد إلى الجهالة .

الثاني: أنه لا يطرد في نحو ظربان لقولهم ظُربيان مع أنهم جمعوه على ظرابين[1] .

والذي أراه أن الحمل على الجمع كما ذهب إليه جمهور النحويين أسهل مما ذهب إليه الرضي، ويمكن أن يجاب عما أورده بما يأتي :

الأول: أن الأصل عند جمهور النحويين إبقاء الألف، وإنما تقلب ياء إذا كان جمعه المكسر على فعالين[2]، يقول أبو علي الفارسي: « ما كان في آخره ألف ونون زائدتان فإنهما يثبتان في التحقير على ما كانا في بناء التكبير إلا أن يكون الاسم الذي فيه الألف والنون كسّر على مثال مفاعيل»[3] .

الثاني: نص ابن السراج وغيره على أن ظربان يجمع على ظرابيّ لا ظرابين، يقول ابن السراج: «وأما ظربان فتقول: ظربيان لأنك تقول: ظرابيّ ولا تقول: ظرابين»[4] .

الثالث: أن الرد إلى الجهالة حاصلة فيما ذهب إليه الرضي أيضاً حيث ذكر أن ما كانت ألفه رابعة وكان الاسم المختوم بألف ونون زائدتين مساوياً لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات والسكنات فإن ألفه تقلب في التصغير ياء، ومن يعلم أن ظربان له اسم مساوٍ لاسم آخره لام قبلها ألف زائدة في عدد الحروف والحركات .

أما ما لم يسمع له تكسير فذهب جمهور النحويين إلى أن ألفه تبقى في التصغير دون قلب. يقول سيبويه: « وإذا جاء شيء علىً عدة حروف سرحان

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٠١ .

(٢) انظر: التكملة ٣٩٥، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٠٠، والتصريح ٢/ ٣٢٠ .

(٣) التكملة ٣٩٥ .

(٤) الأصول ٣/ ٤١، وانظر: التكملة ٤٩٦، والارتشاف ١/ ١٧٤، والصحاح (ظرب) ١/ ١٧٤، وتهذيب اللغة ١٤/ ٣٧٧ .

وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسرته للجمع، فتحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم»[1]. والسبب في إبقاء الألف هو الحمل على الأكثر، وهو باب غضبان وعطشان ذكره السيرافي[2] وأبو علي الفارسي[3] .

وقال الأندلسي: « يحتمل أن يقال الأصل عدم التغيير»[4] .

ومن ثم فإن كلمة حيوان لم يسمع لها تكسير فتصغر على حُيَيَّان من غير قلب للألف، وكذلك ما أشبهها .

وأما كلمة شريان فتصغر على شريِّين؛ لأنهم قالوا في جمعها شرايين، وكذلك ما أشبهها .

والمجمع أخذ بما ذهب إليه الرضي فيما إذا وقعت الألف رابعة وأقر تصغير شريان ـ وما أشبهها ـ على شريين وتصغير حيوان وما أشبهها على حييان، والقرار يوافق في النتيجة القاعدة التي ذكرها جمهور النحويين من أن الاسم المختوم بألف ونون زائدتين محمول على الجمع المكسر، غير أن المجمع أجاز في تصغير حيوان وجهاً آخر وهو حويان، مستنداً في ذلك إلى تجويز الكوفيين قلب الياء واواً في تصغير ما ثانيه حرف علة إذا كان أصل ثانيه الياء .

وقد سبق ذكر تعليل الكوفيين للقلب، وأننا لا نستطيع قبول هذا القلب مطلقاً لقلة المسموع منه[5] .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٢٢ . وانظر: المقتضب ٢/ ٢٦٥، والأصول لابن السراج ٣/ ٤٢، والتكملة ٤٩٦ .

(٢) انظر: شرح الكتاب ٤/ ل١٩٢ .

(٣) انظر: التعليقة ٣/ ٢٦٣ .

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٠١ .

(٥) انظر مسألة تصغير ما ثانيه حرف علة .

النسب إلى المثنى

القرار :

«ينسب بعض العلميين في المصطلحات العلمية إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده ـ كما تقتضي بذلك القواعد السائدة ـ إيضاحاً للدلالة كما في أذيناني» .

ويرى المجمع إجازة ذلك تنظيراً له بالجمع، إذ إنه أقر من قبل أن ينسب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التمييز، على أن يلزم المثنى الألف في هذا التركيب؛ لأن الإعراب عندئذٍ يكون على الياء، ذلك أن في المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال[١] .

دراسة القرار :

ذهب جمهور النحويين إلى أن المثنى ينسب إليه برده إلى واحده، فيقال في مسلمَين وزيدَين: مسلمي وزيدي. نص على هذا سيبويه[٢] وابن قتيبة[٣] والمبرد[٤] وأبو بكر ابن السراج[٥] وأبو علي الفارسي[٦] وغيرهم[٧] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٣/ ٨٥، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٤١ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٢ .

(٣) انظر: أدب الكاتب ٢٢٠ .

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ١٦٠ .

(٥) انظر: الأصول ٣/ ٦٨ .

(٦) انظر: التكملة ٢٥٢ .

(٧) انظر: الواضح ٢٦٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠١، والمفصل ٢٥٩، والمستوفى ٢/ ١١٩، وحواشي ابن بري وابن ظفر ٣٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٨،=

يقول سيبويه: « هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون، والياء والنون . . . وذلك قولك: رجُلي ومُسلمي»[1] .

والعلة في حذف الألف والنون أو الياء والنون من المثنى عند النسب إليه ما يأتي:

(١) أن النسب إلى الاسم وألف التثنية أو ياؤها فيه يؤدي إلى اجتماع إعرابين في اسم واحد وهذا ممتنع، وحذفت النون تبعاً لما قبلها؛ لأنهما زيدتا معاً، فيحذفان معاً[2] .

(٢) أنه سيؤدي إلى كون الإعراب في وسط الكلمة، وهذا ممتنع ؛لأنه لا نظير له[3] .

(٣) أن النسب ينقل الاسم إلى الوصفية فيتعين حذف علامة التثنية من الاسم لئلا يؤدي إلى وصف المفرد بالمثنى[4] .

وإذا سمي بالمثنى كـ «زيدان» علماً، جاز في النسب إليه وجهان[5]:

الأول: من أعرب المسمى بالمثنى إعرابه قبل التسمية فقال: هذا زيدانِ،

=وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٠، وشرح الشافية ٢/ ٩ ـ ١١، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٢، ١٣٣، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٦ .

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٢ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٢، والمقتضب ٣/ ١٦٠، وشرح الشافية ٢/ ١٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٦ .

(٣) انظر: شرح الرضي ٢/ ١٠ .

(٤) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٥ .

(٥) انظر الكلام في النسب إلى المثنى المسمى به: المفصل ٢٥٩، ٢٦٠، وشرح المفصل ٥/ ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤١، وشرح الشافية ٢/ ١٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٢، ١٣٣، والمساعد ٣/ ٣٥٥، وأوضح المسالك ١٩٤، ١٩٥ .

ورأيت زيدينِ، ومررت بزيدينِ، فإنه ينسب إليه بحذف علامة التثنية، فيقول: زيدي .

الثاني: من أجرى المثنى مجرى حمدان فأعربه بالحركات ومنعه الصرف، فإنه لا يحذف علامة التثنية عند النسب إليه، ويقول: زيداني .

أما المجمع فقد أجاز النسب إلى المثنى على لفظه دون رده إلى مفرده معتمداً على أن المثنى نظير الجمع، والمجمع قد أجاز من قبل النسب إلى الجمع على لفظه عند الحاجة[(١)] .

ورأى أن يلزم المثنى الذي ينسب إليه الألف فيقال في نحو: أذينان مثنى أذين: أذيناني. وذلك لأمرين :

١ ـ أن ياء النسب قد تحملت الإعراب .

٢ ـ أن في المثنى لغةً تلزمه الألف في جميع الأحوال[(٢)] .

والذي أراه موافقة جمهور النحويين في أن المثنى الباقي على تثنيته ينسب إليه بحذف الألف والنون أو الياء والنون؛ لأمرين :

(١) أنه لم يسمع منه شيء يسمح للقول به .

(٢) أنه لم تدع حاجة إلى أن ينسب إليه على لفظه، وليس له من الأمثلة إلا كلمة: أذيناني، وهي كلمة لم يستعملها الأطباء[(٣)] فضلاً على غيرهم .

أما إن كان المثنى مسمى به وهو باقٍ على الألف كزيدان فينسب إليه بإلزام الألف، فيقال زيداني، وإنْ كان المسمى به قد ألزم الياء فينسب إليه ببقاء الياء كبحرين، فيقال: بحريني، رفعاً للبس الحاصل فيما لو نسب إلى مفرده .

---

(١) انظر: قرار (النسب إلى جمع التكسير) ص ٦٠٠ من هذا البحث .

(٢) عزيت هذه اللغة لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وغيرهم. انظر: الهمع ١/ ١٣٣ .

(٣) انظر: تعليق الأستاذ سعيد الأفغاني على القرار: في أصول اللغة ٣/ ٨٥ (هامش) .

النسب إلى جمع المذكر السالم المسمى به

القرار:

«ينسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به على صورته التي جاء بها من غير حذف»[1] .

دراسة القرار :

ذهب جمهور العلماء[2] إلى أن جمع المذكر السالم المسمى به كـ«زيدون» و«قنسرين» إن بقي على إعرابه قبل التسمية فقيل: هذا زيدون، ورأيت زيدين، ومررت بزيدين، فينسب إليه بحذف علامة الجمع، فيقال: زيدي .

وإن أجري مجرى غسلين بإلزامه الياء وإعرابه بالحركات على النون مع التنوين فينسب إليه على لفظه، فيقال: زيديني، وقنسريني .

وإن أجري مجرى (هارون) بإلزامه الواو وإعرابه بالحركات على النون من غير تنوين، أو أجري مجرى (عربون) بإلزامه الواو وإعرابه بالحركات على النون مع التنوين، أو أجري مجرى (الماطرون) بإلزامه الواو وفتح النون فإنه ينسب إليها جميعها بإثبات الواو فيقال: زيدوني .

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين، ص: ٨ .

(٢) انظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/ ٣٧٢، والأصول ٣/ ٧٨، والتكملة ٢٥٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٦٥، والمفصل ٢٥٩، والمستوفى ٢/ ١١٩، وشرح المفصل ٥/ ١٤٤، ١٤٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٠، وشرح الشافية ٢/ ٩ ـ١١، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٦، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٣، والمساعد ٣/ ٣٥٥، وأوضح المسالك ١٩٥ .

يقول سيبويه: « من قال من العرب: هذه قنسرونَ ورأيت قنسرينَ، وهذه يبرونَ ورأيت يبرينَ، قال: يبريٌّ وقنسري، وكذلك ما أشبه هذا. ومن قال: هذه يبرينُ قال: يبريني، كما تقول: غسليني، وسريحين: سريحيني»[1] .

وقال الزمخشري: « ومن ذلك قنسري ونصيبي، ويبري، فيمن جعل الإعراب قبل النون، ومن جعله معتقب الإعراب، قال: قنسريني»[2] .

أما المجمع فقد اختار فيما نسب إلى المسمى بجمع المذكر السالم، أن ينسب إليه على صورته التي جاء بها من غير حذف، واعتمد الدكتور محمد نايل[3] للاحتجاج لهذا القرار بما جاء في الهمع[4] من أن العلمية تسجّل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص، وبما جاء في الكتاب لسيبويه من قوله: «إذا سميت رجلاً ببنت أو أخت تحصنت التاء وصارت جزءاً من الاسم...»[5] .

واستنتج أن الواو والياء مع النون في صيغة الجمع المذكر السالم تتحصن حين يسمى بها .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه من أن المسمى به من جمع المذكر السالم ينسب إليه على لفظه من غير حذف؛ لأن فيه رفعاً للبس الحاصل من عدم معرفة المخاطب هل قولنا: زيدي منسوبٌ إلى المفرد أو إلى الجمع المسمى به، إذ العلم قد ينسب إليه من غير قرينة أو سياق يدل على كونه مفرداً أو مجموعاً مسمى به، ولأنه أسهل مأخذاً .

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٢ .

(٢) المفصل ٢٥٩ .

(٣) انظر: مذكرة « النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به» (من صفحة واحدة) .

(٤) انظر: الهمع ١/ ١٥٢ .

(٥) لم أجد هذا النص في الكتاب، وإنما وجدت قريباً من لفظه في ٣/ ٢٢١ .

النسب إلى ما جمع بالألف والتاء

القرار :

«يقبل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالماً، دون حذف الألف والتاء مثل: الساداتي في النسبة إلى من اسمه السادات، وعطياتي في النسبة إلى من اسمها عطيات. وكذلك ما يجري مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحرف والمصطلحات مما يدل على معين، مثل: الساعاتي، والآلاتي، وذلك فراراً من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب، واستئناساً بما في الهمع من قوله: إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة؛ لأن العلمية تسجّل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص»[١].

دراسة القرار :

ذهب جمهور العلماء إلى أن ما سمي بالجمع الذي بالألف والتاء ينسب إليه بحذفهما، فيقال في النسب إلى رجل اسمه تمرات وآخر اسمه مسلمات، تمري ومسلمي .

وممن نص على هذا سيبويه[٢] وأبو علي الفارسي[٣] والزبيدي[٤] والسيرافي[٥] وغيرهم[٦] .

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ٩٠، ٩١، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ١٣٧، ١٣٨ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٣، ٣٧٩ .

(٣) انظر: التكملة ٢٥٣ .

(٤) انظر: الواضح في علم العربية ٢٦٥ .

(٥) انظر: شرح الكتاب ٤/ ل ١٦٥، ١٦٩ .

(٦) انظر: التعليقة ٣/ ٢٢١، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠١، وكشف المشكل ٢/ ٥٥، ٥٦،=

يقول سيبويه: « هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع وذلك نحو: مسلمات وتمرات ونحوهما، فإذا سميت شيئاً بهذا النحو ثم أضفت إليه، قلت: مسلمي وتَمَري، وتحذف كما حذفت الهاء . . .»[١]. ثم قال: «ومثل ذلك قول العرب في أذرعات: أذرعي، لا يقول أحد إلا ذاك، وتقول في عانات: عاني»[٢] .

وإذا كان ثاني الجمع المسمى به مفتوحاً، أبقيت الفتحة عند النسب إليه، ليفرق بين كونه باقياً على الجمع وكونه منقولاً إلى العلمية[٣]، فلو سمي رجل بتمرات لقيل في النسب إليه: تَمَري بفتح عينها، ولو نسب إلى الجمع لقيل تَمْري بسكونها لأنه رُد إلى واحده .

يقول سيبويه في هذا: « ولو سميت رجلاً ضربات لقلت: ضَرَبي، لا تغيّر المتحركة؛ لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد»[٤] .

وعلل بعض العلماء حذف الألف والتاء عند النسب إلى ما سمي بالجمع الذي هما فيه بما يأتي :

(١) أن التاء حرف إعراب للاسم المجموع، وياء النسب حرف إعراب للاسم المنسوب، ولا يصح أن يجتمع حرفا إعراب في اسم واحد[٥] .

(٢) أن الألف والتاء زيدتا معاً، فحقهما أن تحذفا معاً، ولا يجوز إثبات

= وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٠، وشرح الشافية ٢/ ٨٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٥، والارتشاف ١/ ٢٨٠، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٥١، وشرح ابن عقيل للألفية ٢/ ٤٩٦، وأوضح المسالك ١٩٥ .

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٦٩، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٧٩ .

(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٤٦ .

التاء في النسب؛ لأنها بمنزلة هاء التأنيث وتدل على ما تدل عليه من التأنيث، وكما تحذف الهاء في النسب يجب أن تحذف الألف والتاء أيضاً[1] .

(٣) أن بقاء علامة التأنيث في الاسم يؤدي إلى أن تقع تاء التأنيث حشواً[2] وهذا ممتنع .

أما المجمع فقد أجاز ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنث سالماً وما جرى مجراها من أسماء الأجناس والحرف والمصطلحات كقولهم: ساداتي في النسب إلى من اسمه السادات، وعطياتي في النسب إلى من اسمه عطيات، والساعاتي والآلاتي، وذلك فراراً من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب، واستئناساً بما في الهمع من قوله: « إن حروف الاسم صارت بالعلمية لازمة للكلمة؛ لأن العلمية تسجل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص»[3] .

والذي أراه موافقة جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه من وجوب حذف الألف والتاء عند النسب إلى ما سمي به من الجمع الذي هما فيه، لما سبق ذكره من العلة في وجوب حذفهما عند النسب، وأضيف أمرين :

(١) أنه لم يسمع بقاء الألف والتاء في النسب إلى ما سمي من الجمع بهما، وفي مقابله حكى سيبويه[4] عن العرب مثل قولهم: أذرعي في أذرعات وعاني في عانات .

(٢) أنه لو ثبتت الألف والتاء في النسب إلى ما سمي من الجمع، وقيل في عانات: عاناتي، كانت الأنثى منه: عاناتية، فيجمع بعد الألف والتاء وبين

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٧ .
(٢) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٦٥ .
(٣) الهمع ١/ ١٥٢ .
(٤) الكتاب ٣/ ٣٧٣ .

الهاء وهذا لا يصح[1]، يقول المبرد: « ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث»[2].

---

(١) انظر: شرح الكتاب ٤/ل ١٦٥ .

(٢) المقتضب ٦/١ .

النسب إلى جمع التكسير

القرار :

«المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحده ثم ينسب إلى هذا الواحد، ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك»[1] .

دراسة القرار :

اختلف العلماء في النسب إلى جمع التكسير الذي له واحد من لفظه قياسي على قولين :

القول الأول: ذهب جمهور العلماء كالخليل[2] وسيبويه[3] وابن قتيبة[4] والمبرد[5] وغيرهم[6] إلى أنه يجب رده إلى واحده، فيقال في نحو: فرائض ومساجد ورجال: فرضي ومسجدي ورجلي .

يقول سيبويه في هذا: « اعلم أنك إذا أضفت إلى جميعٍ أبداً فإنك توقع

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة عشرة من جلسات المجمع في دورته الثانية. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الثانية ـ: ١٩٩، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٥٢ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٨ .

(٣) انظر: المرجع السابق .

(٤) انظر: أدب الكاتب ٢٢٠ .

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٠ .

(٦) انظر: الأصول ٣/ ٧٠، والواضح ٢٦٥، والتكملة ٢٥٥، واللمع ٢٧٢، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠١، والمفصل ٢٦٥، ودرة الغواص ١٥٢، ١٥٣، والفصول ٨٣، ٨٤، وكشف المشكل ٢/ ٥٦، والشافية ٤٢، والمقدمة الجزولية ٢٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤، ١٥٥، وشرح المفصل ٦/ ٩، ١٠ .

الإضافة على واحده الذي كسّر عليه . . . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبلي وقبليّة للمرأة . . . وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجدي»[1] ثم قال: «وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب»[2].

وعلة رده إلى واحده عندهم تعود إلى ثلاثة أمور:

(١) التفريق بين النسب إليه على حاله وهو جمع والنسب إليه إذا كان علماً مسمى به، نحو: مدائني منسوب إلى (المدائن)[3] .

(٢) أن الأصل في المنسوب إليه والغالب فيه أن يكون واحداً، وهو الوالد أو المولود أو الصنعة أو غيرها، فحمل على الغالب[4] .

(٣) أن النسب ينقل الاسم المنسوب إلى معنى الوصفية، فإذا كان الموصوف واحداً، فينبغي أن يكون لفظ الوصف مفرداً ليطابق المعنى[5] .

القول الثاني: أجاز بعض العلماء[6] أن ينسب إلى جمع التكسير على لفظه، وإن كان له مفرد قياسي، فيقال في نحو: فرائض: فرائضي، وفي نحو: كتب: كُتُبي، وفي نحو: مساجد: مساجدي، يفهم هذا من كلام أبي علي القالي في قول العرب: (ما بها دروي)[7]، قال: « دوريٌّ منسوب إلى الدُّور»[8] .

ويفهم أيضاً من تعليق ابن بري على تخطئة الحريري لمن قال (صُحُفي) فيمن يقتبس من الصُحُف، قال ابن بري: « والمخالف لهم - أي للبصريين -

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٨ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٨، والمقتضب ٣/ ١٥٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠٢ .
(٤) انظر: شرح الشافية ٢/ ٨٠ .
(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤، ١٥٥، وشرح ألفية ابن معط ١٢٦٥
(٦) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر ١٩٣، والارتشاف ١/ ٢٨٩، والهمع ٦/ ٧١، وشرح درة الغواص ١٩٨، ١٩٩ .
(٧) انظر: المستقصى ٢/ ٣١٥، ونكتة الأمثال ٢٤٢ .
(٨) الأمالي لأبي على القالي ١/ ٢٥٠ .

متحيز إلى فئة، مستقلين بنصر ما ذهبوا إليه، وحسبه هذا عذر، فلا معنى لتكثير أغلاط الخاصة»[1] .

ونسب الشهاب الخفاجي[2] إلى ابن بري أنه يقول: إن الكوفيين جوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً .

واحتج أصحاب هذا القول بما سمع[3] من قولهم «قُمْري» في النسب إلى طيور قُمْر، وقولهم «دبْسي» في النسب إلى طيور دُبْس، وقولهم «الصُفْرِيَة» وقولهم: كلابي الخلق .

وأجاز أبو حيان[4] النسب إلى الجمع إذا كان النسب إلى المفرد يوهم تغيير المعنى، نحو: أعراب فإن واحده عرب، فينسب إليه بـ: أعرابي .

وأجاب الجمهور عن أدلة القول الثاني بما يأتي :

(١) أن (دوريّاً) مبنية على الياء المشددة ككرسي[5] وليست جمعاً لدور ومعنى قولهم (ما بها دوري) أي: من يدور[6] .

(٢) أن قمريًا ودبسيًا ليسا منسوبين إلى طيور قُمْر وطيور دُبْس، بل منسوبان إلى القمرة والدبسة، ويمكن أن تكون الكلمتان مبنيتين على الياء المشددة ككرسي[7] .

(٣) أن الصفرية[8] ليسوا منسوبين إلى الجمع بل النسب فيها إلى مفرد

---

(١) حواشي ابن بري وابن ظفر ١٩٣ . (عذر) بالرفع في المطبوعة .
(٢) انظر: شرح درة الغواص ١٩٨، ١٩٩ .
(٣) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٩، والتذييل والتكميل ٥/ل٢٦٣ .
(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٩ .
(٥) انظر: المرجع السابق .
(٦) انظر: المستقصى ٢/ ٣١٥ .
(٧) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٩، والتذييل والتكميل ٥/ل٢٦٣ .
(٨) فرقة من الخوارج تنتسب إلى زياد بن الأصفر أو ابن صفرة. انظر: مقالات الإسلاميين ١/ ١٨٢، والملل والنحل ١/ ١٥٩ .

وهو إما إلى (الصُفر) وهو النحاس، وإما إلى رجل منهم يكنى أبا صُفرة[1] .

(٤) أن قولهم كلابي الخلق شاذ خارج عن القياس[2] .

أما المجمع فقد ذهب إلى إجازة النسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة إلى ذلك كإرادة التمييز أو نحو ذلك .

والذي أراه موافقة جمهرة النحويين في وجوب رد جمع التكسير الباقي على جمعيته إلى المفرد عند النسب إليه، إذ هو قياس كلام العرب، وعليه كتب النحو التي وصلتنا عامة، غير أن الحاجة الظاهرة قد تجيز ما كان ممنوعاً في حدود تلك الحاجة، فإذا كانت النسبة إلى المفرد تؤدي إلى لبس وكان النسب إلى الجمع يرفع ذلك اللبس فلا مانع منه؛ لأن اللبس محذور، وإزالته إذا خيف متعينة[3]، بل إن جمعاً من العلماء استثنوا مسائل ينسب فيها إلى الجمع على صورته منها[4]:

١ ـ إذا كان علماً كأنبار يقال: أنباري، ومدائن يقال: مدائني .

٢ ـ إذا غلب ذلك الجمع على شيء حتى ألحق بالعلم كأنصاري لغلبته على أنصار النبي ﷺ .

٣ ـ إذا كان وزن الجمع له نظير في كثير من المفردات نحو: كلاب فإنه ككتاب ويقال في النسب إليه: كلابي .

٤ ـ إذا قصد النسبة إلى اللفظ كشعوبي فإنه نسبة إلى لفظ شعوب من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾[5] .

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٩، والتذييل والتكميل ٥/ل ٢٦٣ .

(٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٩ .

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١/ ٥٨٠ .

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٧٩، والتكملة ٢٥٥، ٢٥٦، والارتشاف ١/ ٢٨٩ ،وشرح درة الغواص ١٩٩ .

(٥) سورة الحجرات: ١٣ .

٥ ـ إذا كان النسب إلى المفرد يوهم تغيير المعنى نحو: أعراب، فيقال أعرابي؛ لأن مفرده عرب، كما ذهب إليه أبو حيان .

ومما سبق يتبين إجازة النسب إلى جمع تكسير إذا وجدت حاجة تدعو إلى ذلك .

النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء أو اللام

القرار :

«كل ثلاثي حذفت فاؤه أو لامه سواء عوض عنها بحرف كالتاء مثل: عدة، وسنة، أو ألف الوصل مثل: ابن، أو لم يعوض، مثل: أب، يرد المحذوف واواً قبل ياء النسب، وتستثنى كلمة اسم فينسب إليها من غير رد فيقال: اسمي»[١] .

دراسة القرار:

تناول هذا القرار مسألتين :

المسألة الأولى: النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء .

المسألة الثانية: النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام .

المسألة الأولى: النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء

إذا حذفت فاء الثلاثي ونسبت إليه وجب رد المحذوف في مسألة واحدة عند جمهور العلماء[٢]، وهي أن تكون اللام معتلة كشية ودية، فيقال فيها على

---

(١) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر فيّ الدورة الخامسة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٦٩، ٣٧٠، والمقتضب ٣/١٥٦، والأصول ٣/ ٨٠، والتعليقة ٣/٢٠٣، ٢٠٤، والتكملة ٢٤٣، ٢٤٤، والواضح ٢٦٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠٠، والمفصل ٢٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٢، ١٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٩٨، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٧، وشرح الشافية ٢/ ٦٢ .

رأي سيبويه[1]: وِشَويٌّ ووِدَويٌّ، وعلى رأي الأخفش[2]: وِشْييٌّ ووِدْييٌّ .

يقول سيبويه: « وتقول في الإضافة إلى شية: وِشَوي . . . »[3]. ويقول ابن السراج: « وأما الذي فاؤه ولامه معتلتان فإن نسبت إليه رددت الفاء»[4] .

وإنما وجب رد الفاء المحذوفة هنا؛ لأن الكلمة بقيت على حرفين أحدهما حرف مد ولين، فيتعين زيادة حرف لتتم به الكلمة، فكان الأولى أن يرد إليها ما حذف منها[5] .

وإذا لم تكن اللام معتلة امتنع عند جمهور العلماء[6] رد المحذوف، فيقال في النسب إلى عدة من الوعد: عدي، ويقال في زنة من الوزن: زني، ويمتنع أن يقال: وزني .

يقول سيبويه: « هذا باب الإضافة إلى ما ذهب فاؤه من بنات الحرفين، وذلك عدة وزنة، فإذا أضفت قلت: عديّ وزني، ولا ترده الإضافة إلى أصله»[7].

وامتنع الرد هنا لثلاثة أسباب :

١ ـ أن الفاء ليس موضع تغيير كاللام فلا يتصرف فيه برد المحذوف من

---

(١) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٦٩ بفتح العين منها .
(٢) هذا رأي أبي الحسن الأخفش في تعليقه على الكتاب ٣/ ٣٦٩ (هامش) وذلك بسكون العين منها. وانظر: المقتضب ٣/ ١٥٦، والتكملة ٢٤٤ .
(٣) الكتاب ٣/ ٣٦٩ .
(٤) الأصول ٣/ ٨٠ .
(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٦٣، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠٠ .
(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٩، المقتضب ٣/ ١٥٦، والأصول ٣/ ٨٠، والتعليقة ٣/ ٢٠٣، ٢٠٤، والواضح ٢٦٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠٠، والمفصل ٢٦٣، وشرح المفصل ٦/ ٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٧، وشرح الشافية ٢/ ٦٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٤٨ .
(٧) الكتاب ٣/ ٣٦٩ .

غير ضرورة[1] .

٢ ـ أن الفاء حذفت قياساً؛ لأن المصدر تبع الفعل في حذفها ولا يصح رد المحذوف مع قيام العلة لحذفه[2] .

٣ ـ أن الفاء المحذوفة قد بعدت عن ياء النسب لوجود الفاصل بينها، وليس أمرها كاللام المتصلة بيائي النسب[3] .

ونسب صاحب الصحاح[4] إلى الفراء أنه يقول في عدة وزنة وشية: عدويٌّ وزنويٌّ وشيويٌّ .

وذكر الزمخشري[5] وابن يعيش[6] وابن الحاجب[7] والرضي[8] ذلك لغة لبعض العرب، وجعل ابن الحاجب[9] الواو فيها تحتمل أمرين :

أن تكون زائدة أو أن تكون فاء الكلمة ردت ثم قلبت في موضع اللام، وفي الشافية[10] رد الاحتمال الثاني وقال: « وجاء عِدَويٌّ وليس برد»[11]، أما الرضي[12] فذهب إلى أن الواو هنا هي فاء الكلمة قلبت في موضع اللام .

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/ ٦٢ .
(٢) انظر: المرجع السابق .
(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٩، والمقتضب ٣/ ١٥٦، وشرح المفصل ٦/ ٣ .
(٤) انظر: الصحاح مادة (وعد) ٢/ ٥٥١ . وأخذه عنه ابن يعيش في شرح المفصل ٦/ ٤، والرضي في شرح الشافية ٢/ ٦٣ .
(٥) انظر: المفصل ٢٦٣ .
(٦) انظر: شرح المفصل ٦/ ٤ .
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٠ .
(٨) انظر: شرح الشافية ٢/ ٦٣ .
(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٠ .
(١٠) انظر: الشافية ٤١ .
(١١) المرجع السابق .
(١٢) انظر: شرح الشافية ٢/ ٦٣ .

المسألة الثانية: النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام

إذا حذفت لام الثلاثي ونسبت إليه وجب رد المحذوف عند الجمهور[1] في مسألتين:

الأولى: إذا كانت العين معتلة كشاة أصلها شوهة فالنسب إليها شاهي[2].

الثانية: إذا كانت اللام قد ردت في تثنية أو في جمع تصحيح بالألف والتاء، فأب يقال فيها أبوي لأنهم قالوا: في تثنيتها أبوان، وسنة يقال فيها سنهي وسنوي لأنهم قد قالوا في جمعها سنهات وسنوات .

وما عدا هاتين المسألتين يجوز رد اللام المحذوفة وتركها، فيقال في دم: دمي، ودموي، وفي يد: يدي، ويدوي، وفي ابن: ابني وبنوي، وفي شفة: شفهي وشفي . . . .

يقول سيبويه: « اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فَعُل فإنك بالخيار؛ إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه. . . فمن ذلك قولهم في دم: دمي، وفي يد: يدي، وإن شئت قلت: دموي ويدوي، كما قالت العرب في غدٍ: غدوي، كل ذلك عربي»[3] .

أما المجمع فقد أوجب في كل ثلاثي حذفت فاؤه أو لامه سواء عوض

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٥٧، ٣٥٨، والمقتضب ٣/ ١٥٢، ١٥٣، والأصول ٣/ ٧٦، ٧٧، والتكملة ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٩ ـ ٢٥١، والواضح ٢٦٣، ٢٦٤، والمفصل ٢٦٢، ٢٦٣، وشرح المفصل ٦/ ٣ ـ٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٣ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٥٤، ١٩٥٥، وشرح الشافية ٢/ ٦٣ ـ ٦٧ .

(٢) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٦٧ . ويقول أبو حيان في الارتشاف ١/ ٢٨٦: إن أبا الحسن الأخفش كان ينسب إلى شاة بشوهي ثم رجع في كتاب الأوسط إلى رأي سيبويه .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٥٧، ٣٥٨ .

عنها أم لم يعوض أن يرد المحذوف واواً قبل ياء النسب، فيقال في عدة: عدوي، وفي شية: شيوي، وفي فئة: فئوي، وفي شفة: شفوي، وفي ابن: بنوي، وفي أب: أبوي، في جهة: جهوي[1]. ولم يستثن إلا كلمة واحدة ينسب إليها من غير رد وهي كلمة (اسم) يقال فيها: اسمي .

واعتمد الدكتور شوقي ضيف في مذكرة له على ما نقل عن الفراء من إجازة رد الفاء المحذوفة وإن لم تكن الكلمة حرف علة، لكن تؤخر إلى موضع اللام، فيقال في عدة: عدوي، وفي زنة: زنوي، ورأى الدكتور شوقي أن في ذلك تيسيراً لفهم القاعدة[2] .

والذي أراه أن القرار غير صائب؛ لأمور:

(١) أن الواو التي أجازها الفراء في نحو: عدوي وزنوي، قد اختلف في توجيهها، ومال ابن الحاجب إلى أن تكون زائدة ،وإذا كانت زائدة لم يكن فيه دليل على ما ذهب إليه الدكتور شوقي .

(٢) أن الأولى في رد المحذوف عند النسب أن يلحق الكلمة في موضعه الذي حذف منه كما يكون في التصغير عندما تقول في عدة وُعيدة[3]. ولهذا نص سيبويه على منع أن يقال: عدوي وزنوي، يقول في هذا: « ولا تقول: عدويّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير. . . »[4] .

(٣) أن ما حذفت فاؤه ولم تكن لامه معتلة، قال سيبويه في امتناع رد المحذوف عند النسب إليه: « لا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك»[5] .

---

(١) انظر: مذكرة « رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب» للدكتور شوقي ضيف (المذكرة في صفحة واحدة) .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٣٦٩ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٦٩ .

(٥) الكتاب ٣/ ٣٦٩ .

(٤) أن ما حذفت لامه ولم يكن معتل العين، ولم يرد المحذوف في تثنية ولا جمع تصحيح بالألف والتاء جاز رد اللام المحذوفة وتركها، وهذا الجواز قياسي عند بعض العلماء[1]، ولاشك أن جواز الأمرين أخف وأسهل على الطالب والكاتب والناظم، ومن ثم كان أحق بالقبول من قصره على أحدهما .

(٥) أنه يرد على ما ذهب إليه المجمع كلمات اختلف في لامها[2]، وحُكم بأن لامها ليست واواً كسنة وشفة وعضة، بل إن الأفصح في لام شفة الهاء لا الواو كما نص على ذلك سيبويه، فهو يقول: «ومن ذلك أيضاً قولهم في ثبة: ثبي وثبوي، وشفة: شفيٌّ وشفهي، وإنما جاءت الهاء لأن اللام من شفة الهاء. ألا ترى أنك تقول: شفاه وشفيهة في التصغير»[3]. وعلى هذا كيف ترد إلى ما ليس أصلاً لها؟

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١٩٧، والتصريح ٢/ ٣٢٤ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٥٨ ـ٣٦٠، والمقتضب ٣/ ١٥٢، وشرح الشافية ٢/ ٦٦ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٥٨، ٣٥٩ .

النسب إلى فعيل وفعيلة بالفتح والضم

للمجمع في هذه المسألة قراران :

القرار الأول: « ورد السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة، في الأعلام وفي غير الأعلام، ولهذا يجاز الحذف والإثبات[1]».

القرار الثاني : « يجوز في النسب حذف الياء والواو من فعيل بفتح الفاء وضمها، مذكرة ومؤنثة، ومن فعولة بفتح الفاء كما يجوز بقاؤهما ما لم تكن العين فيها مضعفة أو معتلة فلا حذف، وما لم يؤد الحذف أو الإبقاء إلى لبس، فإنه يلتزم ما لا لبس معه حذفاً أو إبقاء»[2] .

دراسة القرارين :

تضمن القراران ثلاث مسائل:

الأولى: النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها .

الثانية: النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها .

الثالثة: النسب إلى فَعولة بفتح الفاء .

المسألة الأولى: النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها

للعلماء في النسب إلى ما كان اسماً صحيح اللام على زنة فعيل ـ مفتوح

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/ ٨٥، ٨٦ ، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٣٥، ١٣٦ .

(٢) صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين. انظر القرار في: محضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين، ص: ٨، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٣٧، ص: ٩٢، ٩٣ .

الفاء أو مضمومها - أربعة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء[1] إلى أنه ينسب إليه على لفظه، فيقال في شريف وثقيف وقريش وسهيل: شريفي، وثقيفي، وسهيلي، وقريشي، وعدوا ما خالفه شاذاً، نحو: هذلي وثقفي في النسب إلى هذيل وثقيف.

قال سيبويه: «قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس.

فمن المعدول الذي هو على غير القياس قولهم في هذيل: هذلي، وفي فقيم كنانة: فقمي، وفي مليح خزاعة: ملحي، وفي ثقيف: ثقفي ...»[2]. فحذف الياء من فَعيل وفُعيل خارج عن القياس عند الخليل وسيبويه، وإبقاؤها هو القياس في هاتين الصيغتين.

وفي المقتضب[3]: «وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه»[4].

القول الثاني: ذهب المبرد[5] إلى إجازة حذف الياء وإبقائها، فيجوز عنده أن تقول في ثقيف: ثقفي، وثقيفي، وفي هذيل: هذلي وهذيلي، وكلاهما قياس عنده، وقال بقوله الحيدرة اليمني[6].

يقول المبرد: « واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٥، والمقتضب ٣/ ١٣٣، والجمل ٢٥٣، واللمع ٢٧٠، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٨٧، والواضح في علم العربية ٢٦٧، وشرح ملحة الإعراب ٢٠١، وأسرار العربية ٣٧١، ٣٧٣، والفصول في العربية ٨١، والفصول الخمسون ٢٥٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٤٤، وشرح الشافية ٢/ ٢٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٣) ٣/ ١٣٣.

(٤) يعني الياء.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ١٣٣، ١٣٤.

(٦) انظر: كشف المشكل ٢/ ٥٧.

ساكنة فحذفها جائز . . . وذلك قولك في النسب إلى سليم: سلمي، وإلى ثقيف: ثقفي، وإلى قريش: قرشي، وإثباتها كقولك في نمير: نميري، وقشير: قشيري، وعقيل: عقيلي، وتميم: تميمي»[١] .

ووافق السيرافي[٢] المبردَ في إجازة حذف الياء وإبقائها من فُعيل بالضم فقط؛ وعلل ذلك بأمرين[٣]:

١ ـ أنه قد ورد الحذف في فُعيل كثيراً، نحو: قرشي وهذلي وملحي وسلمي وخثمي وقدمي وجربي، في النسب إلى: قريش، وهذيل، ومليح خزاعة، وسليم، وخيثم، وقديم، وجريب .

٢ ـ أن إبقاء الياء يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات وكسرة لهذا عدلوا إلى الحذف .

يقول في هذا: « أما ما ذكره من النسبة إلى هذيل هذلي فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ»[٤] .

القول الثالث: ذهب ابن قتيبة[٥] إلى أن الاسم المنسوب الذي على فعيل بالفتح والضم إذا كان مشهوراً حذفت منه الياء وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف ياؤه .

يقول ابن قتيبة: « وإذا نسبت إلى اسم مصغر كانت فيه الهاء أو لم تكن، وكان مشهوراً ألقيت الياء منه. . . وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء. . . وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا في الثاني»[٦] .

---

(١) المقتضب ٣/١٣٣، ١٣٤ .
(٢) انظر: شرح الكتاب ٤/ل١٤٥، ١٤٦ .
(٣) انظر: المرجع السابق .
(٤) شرح الكتاب ٤/ ل١٤٦ .
(٥) انظر: أدب الكاتب ٢٢١ .
(٦) المرجع السابق .

القول الرابع: نسب أبو حيان[1] إلى المهابذي أنه يوجب حذف الياء الثالثة في الاسم المجرد من علامة التأنيث، نحو: قرشي وهذلي وثقفي .

أما إن كانت لام الكلمة حرف علة فجمهور العلماء[2] على وجوب حذف الياء، نحو: قولهم في غني وقصي: غنوي وقصوي، فقد حذفت الياء لئلا يؤدي إلى اجتماع أربع ياءات وكسرتين، وقلبت الياء الأخيرة وهي لام الكلمة واواً .

أما المجمع فقد أجاز حذف الياء وإثباتها في النسب إلى فَعيل وفُعيل؛ لورود السماع بذلك .

والذي أراه الأخذ بما ذهب إليه جمهور العلماء من وجوب إثبات ياء فَعيل وفُعيل إذا كانت لامهما صحيحة؛ لأمرين:

(١) أن ما ذكره السيرافي من كثرة حذف ياء فُعيل إنما هي كثرة نسبية في مقابل حذفها من فَعيل بالفتح، ولهذا لم يورد عليها إلا أسماء قبائل مشهورة كلها أو أكثرها في أرض الحجاز[3]. وهي قريش وهُذيل وسُليم وجريب .

(٢) أن فعيلاً لم يسمع حذف الياء منها إلا في ثقيف حيث قيل ثقفي[4].

المسألة الثانية: النسب إلى فُعيلة بالفتح والضم

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٤، والهمع ٦/ ١٦٤ .

(٢) انظر: أدب الكاتب ٢٢٠، والأصول ٣/٧٣، والتكملة ٢٤٧، وشرح الكتاب ٤/ ل١٤٩، ١٥٠، والواضح في علم العربية ٢٦٢، والمفصل ٢٦١، والشافية ٣٨، وشرح الشافية ٢/ ٣٠ .

(٣) انظر: شرح الكتاب ٤/ل١٤٦ .

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٤ .

القول الأول: ذهب جمهور العلماء كيونس[1] وسيبويه[2] والمبرد[3] وغيرهم[4] إلى أن فَعيلة وفُعيلة ينسب إليهما بحذف الياء، فيقال في نحو: حنيفة وصحيفة وجهينة ومزينة: حنفي وصحفي وجهني ومزني .

يقول سيبويه: « هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في ربيعة: ربعي، وفي حنيفة: حنفي، وفي جذيمة: جذمي، وفي جهينة: جهني، وفي قتيبة: قتبي، وفي شنوءة: شنئي»[5] .

وما خالف هذا شاذ عندهم، قال سيبويه: « وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سليمة: سليمي، وفي عميرة كلب: عميري، وقال يونس: هذا قليل خبيث، وقالوا في خريبة: خريبي، وقالوا: سليقي للرجل يكون من أهل السليقة»[6] .

واشترط العلماء لحذف ياء فَعيلة وفُعيلة شرطين[7]:

١ ـ أن تكون عينهما صحيحة .

٢ ـ ألا تكونا مضعفتين .

ولهذا يقال في طويلة: طويلي، وفي قويمة: قويمي، ويقال في شديدة:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ١٣٤ .

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٧٢، والجمل ٢٥٢، والتكملة ٢٤٥، والواضح في علم العربية ٢٦١، وشرح الكتاب ٤/ل ١٤٩، واللمع ٢٦٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٨٩، والنكت ٢/ ٨٨٧، والفصول في العربية ٨١، وشرح ملحة الإعراب ٢٠١، وأسرار العربية ٣٧١، ٣٧٢، والشافية ٣٧ .

(٥) الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(٦) المرجع السابق، وانظر: المقتضب ٣/ ١٣٤، والأصول ٣/ ٧٢، والتكملة ٢٤٥، واللمع ٢٦٩، والشافية ٣٧، ٣٨ .

(٧) انظر الشرطين في: الكتاب ٣/ ٣٣٩، والأصول ٣/ ٧٢، والتكملة ٢٤٥، واللمع ٢٧، والمفصل ٢٦٠، والشافية ٣٧، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٧، ١٣٨ .

شديدي، وفي عزيزة: عزيزي، وفي حُويزة: حويزي، وفي قُديدة: قديدي .

القول الثاني: ذهب ابن قتيبة[1] وابن مالك[2] إلى أن الاسم المنسوب الذي على فعيلة بالفتح أو بالضم إذا كان مشهوراً حذفت منه الياء، وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف ياؤه. يقول ابن قتيبة: « إذا نسبت إلى اسم مصغر . كانت فيه الهاء أو لم يكن . وكان مشهوراً ألقيت الياء منه، تقول في جهينة ومزينة: جهني ومزني . . . هذا هو القياس إلا ما أشذوا»[3]، ثم قال: « وكذلك إذا نسبت إلى فعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: ربيعة وبجيلة، تقول: ربعي وبجلي . . . وإن لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني[4]».

ويقول ابن مالك: « يقال في فُعيلة فُعَليّ، وفي فَعيلة وفعولة فَعَليّ ما لم يضاعفن أو تعدم الشهرة . . .»[5] .

القول الثالث: ذهب الحيدرة اليمني[6] إلى جواز حذف الياء وإثباتها من كل اسم قبله ياء زائدة، يقول في هذا: « والجائز أن كل اسم قبل لامه ياء زائدة يجوز حذفها في النسب وإثباتها، وذلك مثل: قريش وثقيف وحنيفة وسليقة وطبيعة فيجوز فيه قرشي وقريشي، قال الشاعر :

بـكـلِّ قُـريـشـيٍّ عـلـيـه مـهـابـة   سريعٌ إلى دَاعي النَّدَى والتَّكَرُمِ[7]

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٢٢١ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٦٣، والارتشاف ١/ ٢٨٣ .

(٣) أدب الكاتب ٢٢١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) التسهيل ٢٦٣ .

(٦) انظر: كشف المشكل ٢/ ٥٧، ٥٨ .

(٧) البيت من غير نسبة في: الكتاب ٣/ ٣٣٧ ،بلفظ « بكل قريشي إذا ما لقيته». وانظر: الجمل ٢٥٣، واللمع ٢٧١، وشرح أبيات الكتاب ٢/ ٣٢٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٨٧، وكشف المشكل ٢/ ٥٨، والإنصاف ١/ ٣٥٠، وشرح المفصل ٦/ ١١، ونسبه محقق شرح أبيات الكتاب ليزيد بن عبد المدان اليمني .

وكذلك ثقفي وثقيفي، وحنفي وحنيفي، وسلقي وسليقي، وطبعي وطبيعي»[1] .

أما المجمع فقد أجاز حذف الياء وإثباتها من فَعيلة وفُعيلة، واعتمدت لجنة الأصول في قرارها الأول لهذا الحكم على ما يأتي[2]:

أولاً: أن الأصل في النسب إبقاء الياء، وقد ورد عن العرب حذف الياء، وعلى هذا يجاز إبقاء الياء فيما لم يسمع عن العرب حذف يائه .

ثانياً: لاحظت لجنة الأصول أن النسب يكثر في أعلام القبائل والبلدان، أما النكرات كطبيعة وبديهة ونحوهما فقد قلت أمثلتها في المنقول عن العرب .

ثالثاً: أخذت اللجنة برأي ابن قتيبة في حذف الياء من الأسماء المشهورة وإبقائها إذا لم تكن مشهورة ،ورأت التزام حذف الياء فيما سمع فيه ذلك .

رابعاً: أن النسب بحذف الياء في بعض أسماء الذوات أو المعاني يجعل صيغة الاسم منكرة، ويفقد الاسم معالمه .

وفي القرار الثاني قيدت لجنة الأصول جواز حذف الياء وإبقائها بشروط، وهي:

١ ـ ألا تكون عين الكلمة مضعفة .

٢ ـ ألا تكون عين الكلمة معتلة .

٣ ـ ألا يؤدي الحذف أو الإبقاء إلى لبس .

والذي أراه موافقة جمهور النحويين في أن النسب إلى فَعيلة وفُعيلة القياس فيه بحذف الياء، وذلك لأمور :

الأول: أن الياء إنما حذفت منهما للفرق بين المذكر والمؤنث، فلو لم

---

(١) كشف المشكل ٢/ ٥٧، ٥٨ .
(٢) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٨٥، ٨٦ .

تحذف من نحو: ظريفة، وقيل: ظريفي، لالتبس بالنسب إلى ظريف المذكر[1]، وحذفت الياء من المؤنث دون المذكر لشيئين[2]:

١ ـ أن المؤنث فرع عن المذكر، واللبس إنما حصل عند الوصول إلى المؤنث .

٢ ـ أنه لما حذفت التاء في النسب إلى فَعيلة وفُعيلة كما هو مطرد في جميع باب النسب حذفت الياء أيضاً؛ لأن الحذف يجرىء على الحذف، فحصل التخفيف والفرق .

الثاني: أنه إذا كان النسب إلى أسماء الذوات والمعاني المنكرة قليل الورود عن العرب، فينبغي أن تحمل هذه الأسماء على الغالب في هذه الصيغة، والغالب في النسب إلى فَعيلة وفُعيلة حذف الياء .

الثالث: أن علماء العربية عندما قالوا: إن الحذف هو القياس أو هو الغالب، لم يبنوا ذلك على ملحوظات لحظوها بل كان باستقراء وتتبع لطريقة العرب في النسب إلى هذه الصيغة، وعلى من خالفهم أن يأتي بالدليل الذي يحتج به .

الرابع: راجع الأستاذ محمد خلف الله أحمد عضو المجمع كتاب عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، وجمع ما كان منسوباً إلى فعيل أو فعيلة، بالفتح أو الضم، فوجد أن حذف الياء في فعيلة بالفتح أو بالضم تبلغ نسبته (٧٥ ٪) من مجموع الأعلام[3]، وهذا يعني أن قول الجمهور في إيجاب حذف الياء من فعيلة هو الصواب .

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٨٩، وشرح الشافية ٢/٢١، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٢٥٢، وشرح الشافية للجاربردي ١٠٤ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٥/١٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٥٣، ١٥٤، وشرح الشافية ٢/٢١ وشرح ألفية ابن معط ٢/١٢٥٢، وشرح الشافية لنقره كار ٦٨

(٣) انظر: في أصول اللغة ٢/٨٥ (هامش) .

المسألة الثالثة: النسب إلى فعولة بفتح الفاء

للعلماء في النسب إلى فعولة بفتح الفاء ثلاثة أقوال :

القول الأول: ذهب سيبويه(1) والجمهور(2) إلى أنه يجب في النسب إلى فعولة حذف الواو، وقلب الضمة فتحة، فيقال في نحو: شنوءة: شنئي، وفي حمولة: حملي .

يقول سيبويه: « هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ... وفي شنوءة: شنئي، وتقديرها شنوعة وشنعي»(3) .

ولحذف الواو من فعولة عند الجمهور(4) شرطان :

١ ـ ألا تكون عين الكلمة حرف علة، ولهذا لم تحذف في نحو: قؤولة، ويقال في النسب إليها قؤولي .

٢ ـ ألا تكون عينها مضعفة، ولهذا لم تحذف في نحو: ملولة، وقيل في النسب إليها ملولي .

يقول ابن جني: « واعلم أن من قال في حلوبة: حلبي، قياساً على قولك في حنيفة: حنفي، فإنه لا يجيز في النسب إلى مرورة: مرري، ولا في

---

(1) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(2) انظر: إصلاح المنطق ١٤٦، والأصول ٣/ ٧٢، والتكملة ٢٤٥، وشرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ١/ ٧٤، ٧٥، والخصائص ١/ ١١٥، ١١٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٠، والواضح ٢٦١، والمفصل ٢٦٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٢٢، والفصول في العربية ٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣١٨، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٥٣، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٨، والمستوفى ٢/ ١١١، ١١٢، وشرح المفصل ٥/ ١٤٦، ١٤٧ .

(3) الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

(4) انظر: الخصائص ٣/ ١١٦، ١١٧، والمستوفى ٢/ ١١١، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٣٨، ١٣٩ .

صرورة: صرري، ولا في قوولة: قولي، وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح ... فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة، وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام، فما كان محمولاً عليها أولى بأن يصح ولا يعل»[1] .

وعللوا حذف الواو من فعولة عند النسب إليها بأمور:

(١) الفرار من اجتماع ثقل الضمة والواو[2] .

(٢) أن البناء لما تطرق إليه التغيير بحذف الهاء عند النسب جرّأ على حذف حرف العلة الذي في تلك الكلمة[3] .

(٣) أن فعولة محمولة على فعيلة لمشابهتها إياها في كون كل واحد منهما ثلاثي، وثالث كل واحد منهما حرف علة، ووجود تاء التأنيث فيهما، وأن الواو والياء تتعاقبان فيهما ... وغيرها[4] .

القول الثاني: ذهب الأخفش[5] والجرمي[6] والمبرد[7] إلى وجوب بقاء الواو والضمة قبلها عند النسب إلى فعول، فيقال في شنوءة: شنوئي، وفي حمولة: حمولي وفي حلوبة: حلوبي .

---

(١) الخصائص ١/١١٦، ١١٧ .
(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤ .
(٣) انظر: المستوفى ٢/١١٢ .
(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٤٩، والخصائص ١/ ١١٥ ـ١١٧ .
(٥) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٣، توضيح المقاصد ٥/١٣٨، والمساعد ٣/ ٣٦٥، والتصريح ٢/ ٣٣١، والهمع ٦/ ١٦٣ .
(٦) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٣، والمساعد ٣/ ٣٦٥، والتصريح ٢/ ٣٣١، والهمع ٦/ ١٦٣
(٧) انظر: الانتصار ٢٠٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ل١٤٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤ .

وعللوا عدم حذف الواو بأمرين:

(١) أن الواو لا تثقل عند النسب[١].

(٢) أن هناك فرقاً بين الواو والياء في باب النسب، لهذا نجد العرب غيرت الياء عند النسب إلى فعيل فقالت في عدي عدوي ،ولم تغير الواو من فعول فقالت في عدو عدويّ، وأن الضمة لم تجر مجرى الكسرة في النسب إلى فَعُل وفَعِل، فقالوا في نَمِر: نَمَري، واتفقت كلمتهم على عدم الفتح في سَمُرة، فلهذا ينبغي ألا تجري الواو مجرى الياء في فعولة وفعيلة[٢].

وقوى هذا المذهب ابن يعيش[٣] وابن القواس[٤]. يقول ابن يعيش: «وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع»[٥].

القول الثالث: ذهب ابن الطراوة[٦] إلى وجوب حذف الواو فقط، وبقاء الضمة بحالها عند النسب إلى فَعولة، فيقال فيها فَعُلي، يقول في هذا: «وشَنَئي شذوذ والقياس شنُئي بضم النون، كما تقول: سمُري»[٧].

وعلة ذلك عنده أن الواو أثقل من الضمة فإذا حذفت الواو كانت الكلمة على هيئة سَمُر وعَضُد، فكما لا تحول ضمتهما فتحة عند النسب، كذلك لا تحول ضمة (شنوءة) عند النسب[٨].

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٥٤ .

(٢) انظر هذا التعليل مفصلاً للمبرد في الانتصار ٢٠٩، ثم انظر: شرح المفصل ٥/ ١٤٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/٣١٨ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٥/ ١٤٧ .

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٥٣ .

(٥) شرح المفصل ٥/ ١٤٧ .

(٦) انظر: الإفصاح ١٧٣ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) المرجع السابق .

أما المجمع فقد أجاز حذف الواو وبقائها عند النسب إلى فعولة واشترط ما اشترطه الجمهور من عدم تضعيف العين أو اعتلالها، وألا يؤدي الحذف أو الإبقاء إلى لبس .

والذي أراه موافقة الجمهور فيما ذهبوا إليه من وجوب حذف الواو وقلب الضمة فتحة لأمور :

(١) لأنه لم يسمع في النسب إلى فَعولة غير كلمة شنوءة ولم يسمع فيها إلا شنئي بحذف الواو وقلب الضمة فتحة، فهي جميع المسموع في هذا الباب، فصارت أصلاً يقاس عليه[(١)]، وبهذا أجاب أبو الحسن الأخفش عند ما قال: «فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد. يعني شنوءة. قال: فإنه جميع ما جاء»[(٢)]. واستحسن هذه الإجابة ابن جني وفسره بأن «الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام»[(٣)] .

(٢) أن فعولة محمولة على فعيلة لمشابهتها إياها في أكثر من وجه، فينبغي أن تحذف واو فعولة كما حذفت ياء فعيلة .

(٣) أن ابن جني[(٤)] نقل عن أبي الحسن الأخفش القول السابق الذي يؤيد فيه مذهب سيبويه، وابن يعيش يقول فيما سمع من قولهم: «شنئي»: إنه «نص في محل النزاع»[(٥)] .

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ١١٥، ١١٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٢٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/١٢٥٣، وتوضيح المقاصد ٥/١٣٨، وحاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١٠٤ .

(٢) الخصائص ١/١١٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر: الخصائص ١/١١٥، ١١٦ .

(٥) شرح المفصل ٥/ ١٤٧ .

القياس على صيغة (فعّال) في النسب

القرار :

«يصاغ (فعّال) قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة (فعّال) للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: زجاج لصانع الزجاج، وزجاجي لبائعه»[١] .

دراسة القرار :

ذكر سيبويه[٢] والمبرد[٣] وابن السراج[٤] وغيرهم[٥] من العلماء أنه قد يستغنى عن ياءي النسب بصوغ المنسوب إليه على زنة (فعّال) متى ما كان المنسوب إليه صاحب صنعة أو شيء يعانيه أو يعالجه، وذلك نحو قولهم لصاحب الجمال: جمّال، ولصاحب الخبز: خباز، ولصاحب العطر: عطار .

يقول سيبويه: « هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء، أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فعّالا) وذلك قولك لصاحب الثياب: ثوّاب، ولصاحب العاج:

---

(١) صدر القرار في الجلسة السادسة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الأولى ـ: ٣٦٩، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٣٦ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٨١ .

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ١٦١ .

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٨٣ .

(٥) انظر: التكملة ٢٥٧، والواضح ٢٦٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٠٤، والنكت ٢/ ٩٠٤، ٩٠٥، والمفصل ٢٦٥، والفصول في العربية ٨٤، وشرح ملحة الإعراب ٢٠١، وشرح المفصل ٦/ ١٣ ـ١٥، والشافية ٤٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٠٩ .

عوّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمّال . . .»[١] .

وإنما استغنى بفعال عن ياءي النسب؛ لأن فعالاً تدل على تكثير الفعل، وصاحب الصنعة أو من يعالج شيئاً يداوم على ذلك الشيء ويلازمه، فاختيز له هذه الصيغة الدالة على التكثير[٢] .

واختلف العلماء في جواز القياس على «فعّال» الدالة على النسب، وذلك على قولين:

الأول: ذهب سيبويه إلى منع القياس عليه، يقول في هذا: « وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر: برار، ولا لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار، ولا لصاحب الدقيق: دقاق . . .»[٣] .

وتبعه على هذا ابن السراج[٤] وابن ولاد[٥] وابن يعيش[٦] وابن عصفور[٧] وغيرهم[٨] .

القول الثاني: ذهب المبرد إلى جواز القياس على ما جاء من صيغة (فعّال) للدلالة على النسب، وقد ذكر ذلك عنه الرماني[٩]؛ لأنه قد كثر كثرة يصلح أن يقاس عليها .

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨١ .
(٢) انظر: النكت ٢/ ٩٠٤، ٩٠٥، وشرح المفصل ٦/ ١٣ .
(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٢ .
(٤) انظر: الأصول ٣/ ٨٣ .
(٥) انظر: الانتصار ٢١٤ .
(٦) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٥ .
(٧) انظر: شرح الجمل ٢/ ٣٠٩ .
(٨) انظر: الارتشاف ١/ ٢٩٢، وتوضيح المقاصد ٥/ ١٥٤، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠١، والهمع ٦/ ١٧٥، وحاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١٢٥ .
(٩) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (قسم الصرف) ١/ ٢٥٨، ٢٥٩ .

وربما يفهم هذا من كلام المبرد نفسه: «وكل من رأينا ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر: برار، حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج إلى حجة من شعر أو غيره»[1].

ورد ابن ولاد على المبرد قوله، وذكر أنه لم يحتج لقوله بحجة مقبولة؛ لأنه رد دعوى بدعوى مثلها، فسيبويه يقول: لا يقال هذا، والمبرد يقول: إنه يقال[2].

ورجح ابن ولاد ما ذهب إليه سيبويه بثلاثة أمور[3]:

(١) أن سيبويه أدرك عصر من تؤخذ اللغة عنهم، وكما نستشهد ونأخذ بكلامهم الذي نقله إلينا، علينا أن نمتنع عما امتنعوا من التكلم به، أما المبرد فلم يدرك ما أدركه سيبويه.

(٢) أنه لم يسمع من عالم ولا من عربي أنه قال: برار وفكّاه.

(٣) أن أهل عصر ابن ولاد لم يسمع منهم ذلك أيضاً، ولو كان مسموعاً لم يكن حجة في المسألة؛ لأنه لا يؤخذ بلغتهم.

أما المجمع فقد جعل صيغة (فعال) قياسية في النسب إلى الصناعات وما يحترفه الإنسان أو يلازمه. ورأى أنه إذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، فإن صيغة فعّال تكون للصانع، والنسب بالياء يكون لغيره، فيقال مثلاً: زجاج لصانع الزجاج، وزجاجي لبائعه.

واحتج الأستاذ أحمد الأسكندري لهذا القرار بما يأتي[4]:

(١) ما نسبه صاحب الهمع[5] للمبرد من أنه يقيس باب فعّال للدلالة على النسب.

---

(١) الانتصار ٢١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي. الجزء الأول: ٢١٥، ٢١٦.

(٥) انظر: الهمع ٦/ ١٧٥.

(٢) ما نقله ابن جماعة[١] من أن فعّالاً كثر حتى لا يبعد دعوى القياس فيه .

(٣) أن ابن مالك عبر عنه بالقبول، ومعنى قبوله: جواز العمل به، فقد قال:

ومَــعَ فــاعِــلٍ وفــعّــالٍ فَــعِــلِ في نسبٍ أغنى عن الياءِ فَقُبِل[٢].

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه من جواز القياس على فعّال للدلالة على النسب لأمرين:

الأول: أن سيبويه وأصحابه ذكروا أن مجيء فعّال للدلالة على النسب «أكثر من أن يحصى»[٣]. ونص ابن مالك[٤] وابن هشام[٥] على أنه غالب، وقال ابن الحاجب: إنه « كثير حتى لا يبعد دعوى القياس فيه »[٦] .

الثاني: أن ما ذكره ابن ولاد من عدم سماع برار وفكّاه ليس فاصلاً في المسألة؛ لأن إجازة القياس عليه لكثرته تجعل ما لم يسمع كالمسموع، وذلك نظير كل ما كان مقيساً من الصيغ، إذ لم يسمع عن العرب اسم كل فاعل ومفعول، ولكن يقال ذلك قياساً[٧] .

---

(١) انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١٢٥ .
(٢) انظر: شرح ابن عقيل للألفية ٢/ ٥٠٥ ـ٥٠٧ .
(٣) الكتاب ٣/ ٣٨١، وانظر: الأصول ٣/ ٨٣، وشرح المفصل ٦/ ١٣، ١٥، والارتشاف ١/ ٢٩١، ٢٩٢ .
(٤) انظر: التسهيل ٢٦٦ .
(٥) انظر: أوضح المسالك ١٩٧ .
(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٠٦ .
(٧) انظر: المنصف ١/ ١٨٠ .

دلالة صيغة (فعّل)

للمجمع في دلالة صيغة فعّل قراران :

الأول: « فعّل المضعّف مقيس للتكثير والمبالغة»[1] .

الثاني: « لما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة فعّل يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم .

يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة إلى تأديته، وإن لم ينص على هذه الصيغة على ألا يقر المجمع نهائياً مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها»[2] .

دراسة القرار :

ذكر العلماء أن صيغة (فعّل) بتضعيف العين تدل على معانٍ عدة، أهمها[3] :

---

(١) صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في دورته العاشرة. انظر القرار في: محاضر الجلسات في الدورة العاشرة ص: ٢٥٨، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص ٥٥، والذي في المحاضر: « صيغة فعّل للتكثير والمبالغة قياساً».

(٢) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الحادية عشرة. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الحادية عشرة ـ ص: ٢٣٦، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) هامش، ص: ٥٥ .

(٣) انظر في معاني (فعّل): الكتاب ٤/٥٨، ٦٢، ٦٤، وأدب الكاتب ٣٥٤، ٣٥٥، والمقتضب ١/٢٥٧، والأصول ٣/١١٦، ١١٧، والتكملة ٥١٧، ٥١٨، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٥١، ونزهة الطرف ١٤، ١٥، والنكت ٢/١٠٥٥، والمفصل ٣٧٣، والشافية ١٩، ٢٠، وشرح الملوكي ٧٠ ـ٧٢، وشرح الشافية ١/ ٩٢ ـ٩٤، والمبدع ١١٢، ١١٣، وشرح الشافية للجاربردي ٤٧، وحاشية ابن جماعة ٤٥، ٤٧، وشرح الشافية لنقره كار ٢٧، ٢٨، ومناهج الكافية ٢٧، ٢٨ .

(١) التكثير، نحو: طوّفتُ أي: أكثرت الطواف، ونحو: غلّقت الأبواب.

(٢) التعدية، نحو: فرّحته، وعلّمته.

(٣) النسبة إلى أصل الفعل، نحو :كذّبته وفسّقته ،أي: نسبته إلى الكذب والفسوق .

(٤) السلب أو الإزالة، نحو: قذيتُ عينه، أي: أزلت قذاها، وقرّدتُ البعير، أي: أزلت عنه القراد .

(٥) اختصار حكاية المركب، نحو: هلّل، وكبّر، وسقّيتُه، أي: قال: لا إله إلا اللّه ، واللّه أكبر، وقلت له: سقاك اللّه .

وقد نص ابن السراج[١] والزمخشري[٢] وابن يعيش[٣] وابن الحاجب[٤] وغيرهم[٥] على أن (فعّل) المضعف العين الغالب فيه أن يدل على التكثير .

يقول ابن السراج: « فعّل: حقه أن يكون للتكثير والمبالغة[٦]».

يقول الزمخشري: « ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه، نحو قولك: قطعت الثياب وغلقت الأبواب، وهو يجوّل ويطوّف، أي: يكثر الجولان والطواف، وبرّك النعم وربّض الشاءُ وموّت المالُ[٧]».

والتكثير الذي تدل عليه صيغة (فعّل) إما أن يكون في الفعل نحو: جولتُ وطوفتُ، أي: أكثرت الجولان والطواف. وإما أن يكون في الفاعل، نحو:

---

(١) انظر: الأصول ٣/١١٦ .
(٢) انظر: المفصل ٣٧٣ .
(٣) انظر: شرح الملوكي ٧٠ .
(٤) انظر: الشافية ١٩ .
(٥) انظر: شرح الشافية ١/٩٢، وروح الشروح ١٧، وإمعان الأنظار ١٧، وحل المقصود ١٣ .
(٦) الأصول ٣/١١٦ .
(٧) المفصل ٣٧٣ .

موت الإبل، وبرّك النعم، أي: كثر الموتان في الإبل، وكثر البارك من النعم. وإما أن يكون في المفعول، نحو: غلّقت الأبواب وقطّعت الثياب[١] .

أما المجمع فقد أقر مجيء فعّل قياساً مطرداً للدلالة على التكثير والمبالغة.

ثم توسع في إجازة مجيء فعّل من الفعل الثلاثي المجرد للدلالة على معنى التعدية أو معنى التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم، غير أنه ربط هذه الإجازة بعرض ما لم ينص عليه العلماء على المجمع، ليقر منها ما كان مناسباً .

والذي أراه موافقة المجمع في إجازة مجيء (فعّل) من الفعل الثلاثي للدلالة على التكثير، والسبب أن هذا المعنى هو الغالب في هذه الصيغة كما ذكره غير واحد من العلماء .

أما بقية المعاني فلا يصح أن نجعلها قياسية؛ لأنها لم تكثر في فعّل، ولأن صيغة (فعّل) نفسها تدل على معان عدة، منها المضبوط بضوابط تعرف بها ـ وقد ذكرت ـ ومنها غير المضبوط نحو: جرّب وعلّم[٢]. ولا يصح أن نجعل بعض معانيها مقيساً وبعضه غير مقيس مع عدم وجود فرق بينهما .

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/٢، وشرح الشافية ٩١، ٩٣، وشرح الشافية للجاربردي ٤٧، ومناهج الكافية ٢٧ .

(٢) انظر: شرح الشافية ٩٦/١ .

صيغة استفعل للطلب أو الصيرورة

القرار :

«يرى المجمع أن صيغة (استفعل) قياسية لإفادة الطلب أو الصيرورة»[١] .

دراسة القرار :

أورد العلماء لصيغة (استفعل) معاني عدة، أهمها[٢]:

(١) الطلب، نحو: استكتبت محمداً، واستخرجت الذهب .

(٢) التحول، نحو: استنوق الجمل[٣]، واستحجر الطين .

(٣) المصادفة، نحو: استجدت فلاناً، واستسمنته، أي: وجدته جيداً وسميناً .

والمراد بالطلب الاستدعاء كما عبر عنه أبو علي الفارسي[٤]، ويقول ابن الحاجب في الطلب إنه: « نسبة الفعل إلى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه»[٥]. وجعله في الشافية[٦] مرادفا للسؤال، ويعني به سؤال فاعله عن مفعوله .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الخامسة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الأولى ـ: ٣٦٤، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٤٣ .

(٢) انظر معاني (استفعل) في: الكتاب ٤/ ٧٠، ٧١، وأدب الكاتب ٣٦٠، ٣٦١، والمقتضب ١/ ١٥٧، والأصول ٣/ ١٢٧، ١٢٨، والتكملة ٥٢٠، ونزهة الطرف ١٦، والمخصص ١٤/ ١٨٠ ـ١٨١، والمفصل ٣٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٣، وشرح الملوكي ٨٢ ـ٨٤، والممتع ١٩٤، ١٩٥، وشرح الشافية ١١٠ ـ١١٢، وشرح الشافية للجاربردي ٥٢، ومناهج الكافية ٣١، ٣٢ .

(٣) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٥٤، والمستقصى ١/ ١٥٨ .

(٤) انظر: التكملة ٥٢٠ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٣ .

(٦) انظر: ص ٢١، وشرح الشافية للجاربردي ٥٢ .

والطلب باستفعل قد يكون حقيقياً، نحو: استغفرت اللّه واستخبرت زيداً، واستشرته، أي: طلبت المغفرة من اللّه، والخبر والمشورة من زيد .

وقد يكون الطلب مجازياً نحو: استخرجت الوتد، فليس الطلب فيها صريحاً، لأنني لم أطلب من الوتد الخروج، بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل في إخراجه حتى خرج، فنزل ذلك منزلة سؤال الخروج[(١)] .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ﴾[(٢)]. أي: ما زال بهم إلى أن خفوا لما يريد منهم[(٣)] .

ويقول سيبويه عن معنى التحول في صيغة (استفعل): «وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا وذلك قولك: استنوق الجمل»[(٤)] .

وبهذا عبر ابن قتيبة[(٥)] والميداني[(٦)] .

ويقول ابن الحاجب في بيان التحول في صيغة استفعل: إنه «نسبة الفعل إلى فاعل لإثبات صفات الأمر المشتق هو منه بعد أن لم يكن كذلك»[(٧)] .

ويقول الجاربردي إنه: « تحول الفاعل إلى أصل الفعل»[(٨)]. وهذا التحول إما أن يكون حقيقياً، نحو استحجر الطين، أي: صار حجراً، وإما أن يكون

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٧٠، والمخصص ١٤/ ١٨٠، ١٨١، والمفصل ٣٧٤، وشرح الشافية ١/ ١١٠، وشرح الشافية للجاربردي ٥٢ .

(٢) سورة الزخرف: ٥٤ .

(٣) انظر: الكشاف ٣/ ٤٢٣، والبحر المحيط ٩/ ٣٨٣ .

(٤) الكتاب ٤/ ٧١ .

(٥) انظر: أدب الكاتب ٣٦١ .

(٦) انظر: نزهة الطرف ١٦ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٣ .

(٨) انظر: شرح الشافية للجاربردي ٥٢ .

مجازياً، نحو قولهم: استنوق الجمل، واستنسر البغاث[1]،[2] .

ويُعبر عن المصادفة في معنى (استفعل) بألفاظ مرادفة لها كقولهم: الإصابة[3]، ووجدان الشيء على معنى ما صيغ منه[4]، والاعتقاد في الشيء أنه كذلك[5]، نحو: استجدته واستسمنته، واستعظمته، أي: وجدته جيداً واعتقدته سميناً وأصبته عظيماً .

وجعل أبو علي الفارسي معنى الطلب هو المقيس في (استفعل) دون بقية المعاني، قال في هذا: « اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته واستدعيته وهو الأكثر وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب»[6]، فكونه جعل ما عدا الطلب محفوظاً وليس بالباب دل على أن معنى الطلب في استفعل هو القياس. وهو الباب فيه .

أما ابن يعيش فجعل معنى الطلب والإصابة هما المقيسان، وما عداها فيقتصر فيه على السماع، يقول ابن يعيش: « والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة، وما عدا ذينك فإنه يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه»[7]. فكأنه يقول إن هذين المعنيين مقيسان في هذه الصيغة .

أما المجمع فقد رأى أن صيغة (استفعل) قياسية لإفادة معنى الطلب أو الصيرورة. وقد اعتمد المجمع لقياسية صيغة (استفعل) في معنى الطلب على

---

(١) في المثل (إن البغاث بأرضنا يستنسر) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٩٧، ومجمع الأمثال ١/ ١٠ .

(٢) في التحول الحقيقي والمجازي. انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١١١، وشرحها للجاربردي ٥٢ .

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٧٠ .

(٤) انظر: فتح الأقفال ١٣٩ .

(٥) انظر: نزهة الطرف ١٦ .

(٦) المخصص ١٤/ ١٨٠ .

(٧) شرح الملوكي ٨٤ .

أمرين[1]:

١ ـ أن هذا المعنى كثير في كلام العرب كما نص عليه أبو علي الفارسي وابن يعيش .

٢ ـ أنه يحتاج إليه كثيراً في العلوم والصناعات .

واعتمد لقياسية صيغة استفعل في معنى الصيرورة على أمرين[2]:

(١) الأخذ برأي أبي علي الفارسي وابن جني أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب[3] .

(٢) غلبة استعمال صيغة استفعل للدلالة على معنى الصيرورة في أسماء الأعيان والجواهر كقولهم: استحجر من الحجر، واستتيست العنز[4]، أي: صارت مثل التيس .

والذي أراه موافقة أبي على الفارسي وابن يعيش في كون صيغة استفعل قياسية لمعنى الطلب؛ لأنه هو الغالب فيها. أما مجيئها لمعنى التحول والصيرورة فلم يتبين لي إجازة جعلها قياسية؛ لأن العلماء لم ينصوا على كثرة هذا المعنى في صيغة استفعل، وأن ما استعمل من أسماء الأعيان والجواهر على صيغة استفعل يقصره المتقدمون على السماع. يضاف إليه أن معاني صيغ الزوائد ليست قياسية كما ذكر الرضي، فهو يقول منها: « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً من ظرُف أظرف ولا في نصر: أنصر... بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين»[5] .

---

(١) انظر للاحتجاج لهذا القرار: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي. الجزء الأول. ٢٣١، ٢٣٢ .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) انظر: المنصف ١/ ١٨٠، والخصائص ٢/ ١٢ .

(٤) انظر هذا المثل في: المستقصى ١/١٥٦ .

(٥) شرح الشافية ١/ ٨٤ .

مجيء استفعل للدلالة على الاتخاذ والجعل قياساً

القرار :

«وردت زيادة الألف والسين والتاء للاتخاذ والجعل في أمثلة كثيرة، نحو: استعبد عبداً، واستأجر أجيراً، واستفحل فحلاً، واستعد عدة، واستخلف فلاناً، واستعمر في أرضه، واستشعر الرجل: إذا لبس شعاراً، واستثفرت المرأة: إذا شدت الثفر، وفي اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للاصطلاح العلمي، والاستعمال الكتابي»[١] .

دراسة القرار :

ذكر ابن مالك[٢] والرضي[٣] وأبو حيان[٤] وابن عقيل[٥] والسيوطي[٦] أن من معاني زيادة الألف والسين والتاء على الفعل الثلاثي الدلالة على الاتخاذ والجعل، نحو: استلأم، أي: اتخذ لأمة وهو الدرع، واستعبده بمعنى اتخذه عبداً، واستعمل فلاناً بمعنى جعله عاملاً له. وأورد هذا المعنى بعض أصحاب المعجمات[٧] في ضمن موادها .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثامنة من جلسات المؤتمر في الدورة الحادية والثلاثين. انظر القرار في: في أصول اللغة ١/ ٤٠، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٩٧ .

(٢) انظر: التسهيل ٢٠٠ .

(٣) انظر: شرح الشافية ١/ ١١١ .

(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٨٧ .

(٥) انظر: المساعد ٢/ ٦٠٦ .

(٦) انظر: الهمع ٦/ ٢٨ .

(٧) انظر: الجمهرة ٢/ ١١٠٣، ولسان العرب: مادة (لأم) ٧/ ٣٩٧٧، والقاموس المحيط: مادة (شعر) .

ولـم يذكـر أيٌّ من العلماء صحة القياس على ما ورد من معنى الاتخاذ والجعل في صيغة استفعل .

بل نص أبو علي الفارسي[1] على أن الأكثر في معنى استفعل هو الطلب، وما خرج عنه يحفظ ولا يقاس عليه .

وقال ابن يعيش: «والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة، وما عدا ذينك فإنه يحفظ ولا يقاس عليه[2]» .

أما المجمع فقد أجاز القياس على صيغة استفعل للدلالة على الاتخاذ والجعل، معتمداً على ما ورد عليها من أمثلة: كاستعبد عبداً واستأجر أجيراً، واستفحل فحلاً، واستعد عدة، واستخلف فلاناً، واستعمره في أرضه، واستشعر الرجل: إذا لبس شعاراً، واستثفرت المرأة: إذا شدت الثفر .

ورأى أن فيه تيسيراً للمصطلحات العلمية، وتيسيراً للاستعمال الكتابيّ .

والذي أراه عدم جواز القياس على صيغة استفعل للدلالة على معنى الاتخاذ والجعل لأمرين :

(١) أنه لم يذكرها العلماء في الغالب على هذه الصيغة .

(٢) أن الأصل في الزيادات أن يوقف بها على المسموع يقول الرضي في حديثه عن معاني صيغة (أفعل): « وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف: أظرف، ولا في نصر: أنصر. . . بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرّض للذهاب أو نحو ذلك»[3] .

---

(١) انظر: المخصص ١٤/ ١٨٠ .
(٢) شرح الملوكي ٨٤ .
(٣) شرح الشافية ١/ ٨٤، ٨٥ .

مجيء استفعل لمعنى الحينونة والدنو كأفعل

القرار:

« يجاز استعمال أفعل واستفعل لمعنى الحينونة والدنو، وهو داخل في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز»[١] .

دراسة القرار :

تأتي صيغة (أفعل) بزيادة الهمزة لمعانٍ عدة، منها: معنى الدنو[٢]، ويعبر عنه بعض العلماء بالحينونة[٣]، وبعضهم بالاستحقاق[٤]، كقولهم: أحصد الزرع وأصرم النخل، أي: دنا وقت الحصاد، أو حان وقت الحصاد، أو استحق الزرع أن يحصد .

يقول سيبويه: « ومثل هذا: أصرم النخل وأمضغ، وأحصد الزرع، وأجز النخل، وأقطع، أي: قد استحق أن يفعل به هذه الأشياء»[٥] .

أما صيغة استفعل فلم أجد من العلماء المتقدمين من نص على أن من معانيها الدنو والحينونة سوى الميداني، فهو يقول عن معاني استفعل: «ويكون بمعنى حان أن يكون كذا، نحو: استرقع الثوب واستحفر النهر. . . »[٦]. لكنه

---

(١) صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الأربعين. انظر القرار في: في أصول اللغة ٢/١٩٦، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٩٨ .

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٢٧ .

(٣) انظر: أدب الكاتب ٣٥٧، ونزهة الطرف ١٤، وشرح الشافية للجاربردي ٤٦، وشرح الشافية لنقره كار ٢٧، ومناهج الكافية ٢٧ .

(٤) انظر: الكتاب ٤/٦٠، والمخصص ١٤/١٧٠، والممتع ١/١٨٨، والارتشاف ١/٨٣

(٥) الكتاب ٤/٦٠ .

(٦) نزهة الطرف ١٦ .

أرجع هذا المعنى إلى معنى الطلب الذي تدل عليه صيغة (استفعل)، يقول: «ويرجع محصوله إلى السؤال؛ لأن الثوب بظهور خلوقته كأنه يسأل أن يرقع»[1]. فكلامه يدل على أن الحينونة المفهومة من صيغة استفعل مضمنة في الطلب الذي يمكن أن يفهم منها، وذلك؛ لأن الطلب في هذه الصيغة سبق[2] أنه إما أن يكون حقيقياً، نحو: استخبرته واستعلمته، أي: طلبت منه أن يخبرني وأن يعلمني، وإما أن يكون مجازياً، نحو: استخرج الوتد، إذ المعنى أنه ما زال يتلطف ويتحيل لإخراجه حتى خرج فكأنه يسأله أن يخرج .

ولهذا نجد الرضي[3] عندما تحدث عن الطلب المجازي في صيغة استفعل يذكر أمثلة لذلك كقولهم: استرفع الخوان، واسترمّ البناء، واسترقع الثوب، ومعناها الذي تدل عليه هو أن الخوان قد حان أن يرفع، والبناء قد حان أن يرم، والثوب قد حان أن يرقع، وسبب جعله إياها من معاني الطلب المجازي أن هذه الأشياء قد وصلت حالة ينبغي معها حصول الفعل فكأنها طلبت الرفع والرم والرقع .

أما المجمع فقد أجاز استعمال صيغة استفعل لمعنى الحينونة والدنو كأفعل وجعل هذا المعنى داخلاً في معنى الطلب ولو على سبيل المجاز. وذلك نحو: استجز الصوف واستحصد الزرع، واستهدم الحائط، واستوقع السيف، وإنما أسندت الإرادة فيها إلى الجماد على سبيل المجاز[4] كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[5] .

والذي أراه موافقة الرضي فيما ذهب إليه من إغناء معنى الطلب في استفعل عن معنى الدنو؛ لأن الأصلَ في معاني صيغ الزوائد أن يوقف بها على

---

(١) المرجع السابق .
(٢) انظر: ص ٦٣١ من هذا البحث.
(٣) انظر: شرح الشافية ١/ ١١٠ .
(٤) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٩٦ (هامش) .
(٥) سورة الكهف: ٧٧ .

المسموع، يقول الرضي في هذا الباب: « يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين »[1] .

---

(١) شرح الشافية ١/ ١١٠ .

مجيء (تفاعل) مطاوعاً لفاعل

للمجمع في هذه المسألة قراران :

القرار الأول: « (فاعل) الذي أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل باعدته يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتباعد»[١] .

القرار الثاني: جاء في أفعال المطاوعة غير القياسية: « تفاعل: لكل فعل على صيغة فاعل مثل: باعدته فتباعد وهي نادرة»[٢] .

دراسة القرارين :

اختلفت عبارات العلماء[٣] في معنى مطاوعة فعل لفعل آخر، وإن كانت تدور على معنى قبول التأثر والتأثير، فنحو قولنا: كسّرت الزجاج فتكسّر، التكسير تأثير من فاعل الفعل الأول، والتكسُّر تأثر بذلك الفعل وقبول لذلك الأثر .

والجمهور[٤] يوردون معنى المطاوعة لصيغة «تفاعل» كباعدته فتباعد،

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثانية والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الأولى ـ ص: ٤٢٦، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً): ٤١ .

(٢) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، ص: ٩، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة (١٠) العدد (٣١) ص: ١٨١، ١٨٢ (وقائع مؤتمر المجمع للدكتور عدنان الخطيب) .

(٣) انظر في معنى المطاوعة: المنصف ١/٧١، ٧٢، والمتبع ١/٨٣، وشرح الشافية للرضي ١/١٠٣، وشرح الشافية للجاربردي ٤٩، وحاشية ابن جماعة ٤٩، ومناهج الكافية ٢٩، وشرح لامية الأفعال لبحرق اليمني وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي ٥١ .

(٤) انظر: الكتاب ٤/٦٦، وأدب الكتاب ٣٥٨، والمقتضب ١/٧٨، ٢/١٠٣، والأصول ٣/١١٩، ١٢٠، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٥٣، والمخصص ١٤/١٧٥، والمفصل=

وناولته الكتاب فتناوله. لكنهم لا يشيرون لكثرته أو قلته فيها، فسيبويه يقول في أثناء حديثه عن المطاوعة «وفي فاعلته فتفاعل، وذلك نحو: ناولته فتناول»[١].

والمبرد يقول في معرفة الأفعال أصولها وزوائدها: « ويكون على (تفاعل) كما كان (تفعّل)؛ لأن هذه التاء إنما لحقت فعّل وفاعل في الأصل، فيكون على ضربين:

أحدهما: المطاوعة، وذلك نحو: ناولته فتناول ... »[٢].

أما المجمع فقد أجاز في قراره الأول كون (تفاعل) مطاوعاً لـ(فاعل) الذي يراد منه تصيير المفعول متصفاً بمعنى الأصل المصدري الثلاثي له، فمعنى: باعدت زيداً، صيرته ذا بعد عني، وإذا أريد التعبير عن معنى المطاوعة اشتق من مادة البعد (تباعد) وجعل مفعول (باعد) فاعلاً لتباعد[٣].

واحتج الشيخ أحمد الأسكندري[٤] لهذا القرار بأن سيبويه بعد أن ذكر انفعل وأمثلته قال: « ونظير هذا (أي: نظير انفعل في المطاوعة المطردة) في بنات الأربعة على مثال تفعلل، نحو: دحرجته فتدحرج، وقلقلته فتقلقل... »[٥] إلى أن قال: « وكذلك كل شيء على زنة فَعْلَلَة عدد حروفه أربعة أحرف، ما خلا أفعلتُ، فإنه لم يلحق ببنات الأربعة»[٦].

وبأن السيرافي شرحها بقوله: « يريد كل شيء من الفعل كان ماضيه على

=٣٧٢، والشافية ٢٠، وشرح الملوكي ٧٧ ـ٧٩، وشرح التسهيل ٣/ ٥٥٥، وشرح الشافية ١/ ١٠٣، وشرح الشافية للجاربردي ٤٩، والتتمة في التصريف ٨٩، ٩٠، ومناهج الكافية ٢٩، وفتح الأقفال ١٤٢ .

(١) الكتاب ٤/ ٦٦ .
(٢) المقتضب ١/ ٧٨ .
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١/ ٢٢٥ بتصرف .
(٤) انظر: المرجع السابق ١/ ٢٢٦ .
(٥) الكتاب ٤/ ٦٦ .
(٦) الكتاب ٤/ ٦٧ .

أربعة أحرف، يجوز أن يزاد في أوله التاء ما خلا أفعلتُ، وهو ثلاثة أبنية: فعللت وما ألحق به كقولك دحرجت وسرهفت، تقول: تسرهف وتدحرج، وفاعلت كقولك: عالجته فتعالج، وفعّلت كقولك: كسرته فتكسر، ولا تقول: أكرمته فتأكرم»[1] .

وبأن ابن سيده[2] ذكر كلامهما مؤيداً ما قالاه .

لكن المجمع ذهب في قراره الثاني إلى أن مطاوعة (تفاعل) لـ(فاعل) غير قياسية، واعتمد الدكتور شوقي ضيف[3] لهذا القرار على أمرين :

(١) أن معنى المطاوعة في صيغة (تفاعل) ليس هو الأصل أو الأكثر في بابها، وإنما الأصل أن تدل تفاعل على المشاركة نحو: تجادل زيد وعمرو، وتسابقا وتخاصما . . . ثم تأتي دالة على ادعاء الفعل والتظاهر به كتغافل وتجاهل وتغابى .

(٢) أن القيد الذي قُيّد به مطاوعة (تفاعل) لـ(فاعل) في القرار الأول ينطبق على كل فعل مطاوع سواء كان من هذه الصيغة أم من غيرها .

والذي أراه أن معنى المطاوعة في (تفاعل) غير مقيس؛ لأمور :

الأول: أن معاني صيغ الزوائد سماعية[4] .

الثاني: أنه لم يذكر أحد من العلماء كثرة هذا المعنى في هذا الوزن .

الثالث: أن كلام سيبويه والسيرافي لا يدل على أن المطاوعة في صيغة (تفاعل) قياسية، بل غاية ما يدل عليه أن زيادة التاء مع فاعل لتصبح تفاعل جائزة، غير أن صيغة (تفاعل) لها معان عدة عند العلماء[5] منها :

---

(١) في هذا النص اختصار وتقديم وتأخير عما هو موجود في شرح الكتاب ٥/ل ٩٣ .

(٢) انظر: المخصص ١٤/ ١٧٥، ومجلة مجمع اللغة العربية ١/ ٢٢٦ .

(٣) انظر: (أفعال المطاوعة) بحث للدكتور شوقي ضيف، ص: ٤ .

(٤) انظر: شرح الشافية ١/ ٨٤ .

(٥) انظر في معاني هذه الصيغة: الكتاب ٤/ ٦٦، ٦٩، والأصول ٣/ ١٢٠، ونزهة الطرف ١٦، ١٧، والشافية ٢٠، وشرح الشافية ١/ ١٠٠ ـ ١٠٤، وشذا العرف ٤٤ .

١ ـ الدلالة على مشاركة اثنين فأكثر في أصل الفعل الثلاثي نحو: تخاصم زيد وعلي، وتضاربا .

٢ ـ تكلف الفاعل إظهار الفعل، وهو في الحقيقة غير متصف به، نحو: تجاهل وتغابى وتعامى .

٣ ـ أن يدل على حصول الشيء بالتدرج، كتواردت الإبل وتزايد النيل .

مجيء (تفعّل) مطاوعاً لفعّل

للمجمع في هذه المسألة قراران :

القرار الأول: « قياس المطاوعة لفعّل مضعف العين تفعّل، والأغلب فيما ضعف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثياً»[1] .

القرار الثاني: جاء في قرار أفعال المطاوعة القياسية « تفعّل: لكل فعل ثلاثي مضعف العين مطلقاً، مثل: علمته فتعلم»[2] .

دراسة القرارين :

أورد العلماء[3] لـ «تفعّل» معاني عدة، أشهرها :

(١) مطاوعة « فعّل»، نحو: قطّعته فتقطع .

(٢) التجنب، أي: أن تدل الصيغة على أن الفاعل قد ترك الفعل وتجنبه،

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثانية والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع، الدورة الأولى، ٤٢٥، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٤٠ .

(٢) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، ص: ٩، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣١، السنة (١٠) ص: ١٨١، ١٨٢، (وقائع مؤتمر المجمع للدكتور عدنان الخطيب) .

(٣) انظر: الكتاب ٤/٦٦، ٧١، وأدب الكاتب ٣٥٩، ٣٦٠، والمقتضب ١/٧٨، والأصول ٣/١٢٢، ١٢٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٥٢، ٧٥٣، ونزهة الطرف ١٦، والمفصل ٣٧١، والمخصص ١٤/١٥٧، والشافية ٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٢١ ـ١٢٣، والممتع ١/١٨٣، وشرح الملوكي ٧٤، وشرح التسهيل ٣/٤٥٢، وشرح الشافية ١/١٠٤ ـ١٠٧، وشرح الشافية للجاربردي ٤٩، والارتشاف ١/٨٢، والتتمة في التصريف ٨٧ .

نحو: تأثمت وتهجّدت، أي: تركت الإثم والهجود وهو النوم .

(٣) التكلف: وهو معاناة الفاعل للفعل ليحصل له ذلك الفعل، نحو: تشجّع وتصبّر .

(٤) العمل بعد العمل في مهلة، نحو: تجرّعت الدواء وتحسّيت الماء .

(٥) الاتخاذ، وهو أن يتخذ الفاعل المفعول فيما يدل عليه الفعل، نحو: توسّدت يدي، أي: اتخذتها وسادة، وتبناه .

(٦) أن تكون بمعنى استفعل، نحو: تكبر واستكبر، أي: طلب أن يكون كبيراً، وتعظّمته واستعظمته، أي: صادفته عظيماً .

(٧) أن تكون بمعنى « فعّل» نحو: ولّى وتولّى .

و«تفعّل» يدل على مطاوعة « فعّل» عند الجمهور[1] سواء كان التضعيف للتكثير، نحو: كسّرته فتكسر، أو كان للنسبة نحو: قيّسته، أي: نسبته لقيس فتقيس، أي: أن انتسابه لقيس صحيحٌ، أو كان التضعيف للتعدية، نحو: علّمته فتعلم .

يقول سيبويه: « ونظير هذا فعّلته فتفعّل، نحو: كسّرته فتكسّر، وعشيته فتعشى، وغديته فتغدى»[2] .

وقال أيضاً: « وأما تقيس وتنزر وتتمم فإنما يجري على نحو: كسرته فتكسر، كأنه قال تُمم فتتمم وقُيس فتقيس، كما قالوا: نزرهم فتنزروا»[3] .

والذي يدل على أن «تفعّل» مطاوع لـ«فعّل» باطراد عند سيبويه قوله في أولها «ونظير هذا» وهو يشير لـ«انفعل» الذي يطاوع «فَعَل» الثلاثي باطراد، حيث

---

(١) انظر: المراجع السابقة ما عدا أدب الكاتب .
(٢) الكتاب ٤/ ٦٦ .
(٣) المرجع السابق .

قال: « والباب فيه انفعل وافتعل قليل»[1] .

وذكر ابن مالك[2] أن «تفعل» يجيء مطاوعاً لفعّل كثيراً .

واستثنى الرضي[3] من «فعّل» ما كان تضعيفه للتعدية فإن الأغلب فيه أن يكون مطاوعه ثلاثياً، نحو: فرّحته ففَرِح، وعلّمته فعَلِم .

ولكون الأصل في «تفعّل» عند الرضي المطاوعة فقد ردّ معانيها الأخرى إلى معنى المطاوعة، فالتكلف في نحو: تشجع، يعود عنده لمعنى المطاوعة، كأن تفعّل هنا مطاوع لـ«فعّل» الذي هو للنسبة تقديراً، « وإن لم يثبت استعماله له، كأنه قيل: شجّعته وحلمته، أي: نسبته إلى الشجاعة والحلم فتشجع وتحلّم، أي: انتسب إليهما وتكلفهما»[4] .

والاتخاذ في نحو: توسّد، يعود إلى معنى مطاوعة فعّل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله إذا كان أصله اسماً لا مصدراً، فتوسد الحجر بمعنى صار ذا وسادة هي الحجر، وهو مطاوع: وسدته الحجر، والمفعول الثاني مبيّن لأصل الفعل[5]. وهكذا في باقي المعاني .

أما المجمع فقد أجاز في قراره الأول مجيء تفعّل مطاوعاً لفعّل مضعف العين باطراد، واستثنى ما إذا كان تضعيف فعّل لأجل التعدية فإن الأكثر عنده أن يكون مطاوعه فَعَل كعلّمته فعلم، وفهمته ففهم .

لكنه في القرار الثاني جعل «تفعّل» صيغة قياسية مطاوعة لفعّل بإطلاق سواء كان التضعيف للتعدية أم لغيرها .

---

(١) ليس في الكتاب بطبعتيه (بولاق وهارون) وذكره السيرافي في شرح الكتاب ٥/ل٩٣، وابن سيده في المخصص ١٤/١٥٧ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٥٢ .

(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٠٤ .

(٤) شرح الشافية ١/١٠٤، ١٠٥ بتصرف .

(٥) انظر: شرح الشافية ١/١٠٥ .

والذي أراه موافقة القرار المجمعي الأول وهو أن «تفعل» يجيء مطاوعاً لفعّل باطراد، غير ما كان مضعفاً لأجل التعدية فإنه يوقف فيه على المسموع لأن الأكثر فيه أن يكون مطاوعة ثلاثياً، كعلّمته فعَلِم، وفهّمته ففَهِم، لأمرين:

(١) أن معاني صيغ الزوائد مقصورة على السماع[1]، فما صح فيها السماع أجزناه، وما لا فلا .

(٢) امتناع مطاوعة تفعّل في نحو: فرّحته، وخرّجته من المنزل، وفهّمته، وبشّرته، وكثّرتهم، وقلّلتهم، وغيرها .

(١) انظر: شرح الشافية ١/٨٤ .

مطاوعة تفعلل لفعلل قياساً

للمجمع في هذه المسألة قراران :

القرار الأول: « فعلل وما ألحق به قياس المطاوعة منه على تفعلل، نحو: دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب»[1] .

القرار الثاني: جاء في أفعال المطاوعة القياسية: « تفعلل: لكل فعل على فعلل وما ألحق بها، مثل: دحرجته فتدحرج»[2] .

دراسة القرارين :

ذكر كثير من العلماء[3] أن صيغة (تفعلل) تجيء مطاوعة للرباعي المجرد والملحق به كدحرجته فتدحرج، وبعثره فتبعثر، وجلببته فتجلبب، لكنهم لا يشيرون إلى كثرة هذا المعنى فيها، يقول سيبويه بعد حديثه عن مطاوعة انفعل لفعل: « ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو: دحرجته فتدحرج وقلقلته فتقلقل، ومعددته فتمعدد . . .»[4]. ثم قال: «وكذلك كل شيء جاء

---

(١) صدر القرار في الجلسة الثانية والثلاثين من الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر جلسات المجمع ـ الدورة الأولى ـ ص: ٤٢٦، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٤٢ .

(٢) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، ص: ٩، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة (١٠) والعدد (٣١) ص: ١٨١، ١٨٢ .

(٣) انظر: الكتاب ٤/٦٦، ٦٧، والمقتضب ٢/١٠١، والمنصف ١/٩٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٥٣، والمفصل ٣٧٠، وشرح الملوكي ٨٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٢٠، ١٢١، والتتمة في التصريف ٨٨، وشرح التسهيل ٣/٤٦٢، والارتشاف ١/٨٨، والمساعد ٢/٦١٠، وفتح الأقفال ١٤١ .

(٤) الكتاب ٤/٦٦ .

على زنة فعلله عدد حروفه أربعة أحرف، خلا أفعلت، فإنه لم يلحق ببنات الأربعة»[١] .

أما المجمع فذهب إلى أن قياس مطاوعة (فعلل) (تفعلل) لأمرين[٢]:

(١) أنه مفهوم كلام سيبويه وشرحه للسيرافي .

(٢) أنه كثير فيها .

والذي أراه موافقة المجمع فيما ذهب إليه للكثرة المذكورة فيه، ولأنه ليس للرباعي والملحق به مطاوع غير تفعلل .

---

(١) الكتاب ٤/٦٧ .

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ١/٢٢٦، و(أفعال المطاوعة) بحث للدكتور شوقي ضيف، ص: ٤ .

مجيء فعل ـ مثلث العين ـ وأفعل
واستفعل للمطاوعة

القرار:

جاء في قرار أفعال المطاوعة غير القياسية: « فعل مثلثة العين: لكل فعل مضعف العين، مثل: قعّدته فقعَد، وشجّعته فشجُع، وعلّمته فعلِم، وهي صيغة نادرة تلتبس بدلالة الفعل الأصلية .

أفعل: مثل: قشعت الريح السحاب فأقشع، وقد أنكره الزمخشري وقال: إنها للصيرورة .

استفعل: مثل: أحكمه فاستحكم، وأنكرها ابن هشام، وقال: إنها للصيرورة أيضاً»[(١)] .

دراسة القرار :

اشتمل القرار على ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: مجيء (فعل) مثلث العين مطاوعاً لفعّل المضعف .

المسألة الثانية: مجيء (أفعل) دالة على المطاوعة .

المسألة الثالثة: مجيء (استفعل) مطاوعاً لأفعل .

المسألة الأولى: مجيء (فعل) مثلث العين مطاوعاً لفعّل المضعف

ذكر الرضي[(٢)] في مطاوعة تفعّل لفعّل، أن الأغلب في مطاوعة فعّل

---

(١) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، ص: ٩، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة (١٠) العدد (٣١) ص: ١٨١، ١٨٢ .

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ١٠٤ .

المضعف العين للدلالة على التعدية أن يكون على صيغة ثلاثيه المجرد من الزيادة، ومثل لذلك بنحو: علّمته فعَلِم، وفرّحته ففَرِح، ومثل ما ذكر يقال: شجّعته فشجُع، وقعّدته فقعد، ونوّمته فنام، بينما لم أجد أحداً من العلماء يذكر هذا المعنى لفعّل .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن مطاوعة (فعل) مثلث العين لفعّل المضعف غير قياسية، لأمرين:

١ ـ ندرة مجيء هذه الصيغة في هذا المعنى .

٢ ـ أنها تلتبس بدلالة الفعل الأصلية .

والذي أراه موافقة المجمع في أن (فعَل) لا تجيء مطاوعة لفعّل قياساً؛ لما ذهب إليه من تعليل، ولأن معاني الصيغ الأصل فيها السماع .

المسألة الثانية: مجيء (أفعل) دالاً على المطاوعة

ذكر سيبويه أن (أفعل) يجيء مطاوعاً لفعّل، ولكن وصفه بالقلة فقال: «وقد جاء فعّلته إذا أردت أن تجعله مُفْعِلاً، وذلك: فطّرته فأفطر، وبشّرته فأبشر. وهذا النحو قليل»[(١)] .

ووافقه في هذا الرضي[(٢)]. وتحدث الميداني[(٣)] وابن الحاجب[(٤)] عن مجيء أفعل مطاوعاً لفعّل ولم يذكرا قلته فيه .

وذكر جمع من أهل العلم مجيء أفعل مطاوعاً لفَعَل الثلاثي مفتوح العين، نحو: قَشَعت[(٥)] الريح السحاب فأقشع، وكببت الرجل فأكب، إذا أسقطته

---

(١) الكتاب ٤/٥٨ .

(٢) انظر: شرح الشافية ١/٩٢ .

(٣) انظر: نزهة الطرف ١٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٢٧ .

(٥) قشع: فرّق .

فسقط، وممن ذكر هذا المعنى: الجوهري[١] وابن الحاجب[٢] وابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] وابن عقيل[٥] والسلسيلي[٦] والسيوطي[٧] .

وخالف في هذا الزمخشري[٨]، فأنكر مجيء (أفعل) مطاوعاً لفَعَل، وأوّل ما سمع من قولهم: كببته فأكب، وقشعت الريح السحاب فأقشع، على أن (أفعل) فيهما دالة على الصيرورة، فهما بمعنى: صار ذا كب، وصارت ذات قشع؛ لأن مطاوع كب وقشع انكب وانقشع .

أما المجمع فذهب إلى أن مجيء (أفعل) دالة على المطاوعة لا يقاس عليه. ومال الدكتور شوقي ضيف[٩] إلى ما ذهب إليه الزمخشري من إنكار هذا المعنى فيها، ووافقه في أن (أقشع) دالة على معنى الصيرورة لا المطاوعة .

والذي أراه موافقة المجمع في عدم جواز القياس على صيغة (أفعل) في مطاوعة فعَل وفَعَل؛ لأمور :

١ ـ أن سيبويه قال في مطاوعة أفعل لفعّل: «وهذا النحو قليل»[١٠] .

٢ ـ أن الجوهري قال في مطاوعة أفعل لفَعَل: «وهذا من النوادر»[١١] .

٣ ـ أنه لم يقل أحد من العلماء بقياسيتها في هذا المعنى، بل إن

---

(١) انظر: الصحاح (كبب) ١/ ٢٠٧ .
(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٢٧ .
(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٠ .
(٤) انظر: الارتشاف ١/ ٨٣ .
(٥) انظر: المساعد ٢/ ٦٠١ .
(٦) انظر: شفاء العليل ٢/ ٨٤٨ .
(٧) انظر: الهمع ٦/ ٢٣ .
(٨) انظر: الكشاف ٤/ ١٢٤، والمفصل ٣٧٢ .
(٩) انظر: (أفعال المطاوعة) بحث للدكتور شوقي ضيف ص: ٥ .
(١٠) الكتاب ٤/ ٥٨ .
(١١) الصحاح (كبب) ١/ ٢٠٧ .

الزمخشري أنكر مجيء (أفعل) دالاً على المطاوعة فقال: «ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً، ولا يتقن هذا إلا حملة كتاب سيبويه»[1] .

ولكن الصحيح أن (أفعل) تجيء لمعنى المطاوعة من غير أن يقاس عليها، لأنه قد سمع ذلك فيها، وما تأوله في كببته فأكب وقشعت الريح السحاب فأقشع لا يسلم له؛ لأن معنى المطاوعة حاصل فيها وهو أن الكب تأثير من فاعل الفعل كبٌّ، والانكباب من مفعول الفعل الأول قبول لذلك الأثر.

المسألة الثالثة: مجيء (استفعل) مطاوعاً لأفعل

نسب ابن هشام[2] لابن بري أنه يقول بجواز اتفاق الفعل ومطاوعه في التعدي لاثنين ،ومثل لذلك باستخبرته الخبر فأخبرني الخبر، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وبجواز اتفاقهما في التعدي لواحد، ومثل لذلك باستفتيته فأفتاني، واستنصحته فنصحني .

وذكر ابن مالك في التسهيل[3] أن (استفعل) تأتي مطاوعة لأفعل، ومثل له في الشرح[4] بأحكمه فاستحكم، وأراحه فاستراح، وأكنه فاستكن، وأضاءه فاستضاء .

ووافقه في ذكر هذا المعنى أبو حيان[5] وابن عقيل[6] والسيوطي[7] .

ورد ابن هشام[8] ما ذكره ابن بري من أمثلة، وجعل استفعل فيها دالة

---

(١) الكشاف ٤/ ١٢٤ .
(٢) انظر: المغني ٦٧٥ .
(٣) انظر: ٢٠٠ .
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٨ .
(٥) انظر: الارتشاف ١/ ٨٧ .
(٦) انظر: المساعد ٢/ ٦٠٦ .
(٧) انظر: الهمع ٦/ ٢٨ .
(٨) انظر: المغني ٦٧٥، ٦٧٦ .

على الطلب؛ لأن الفعل المطاوِع لابد أن ينقص عن الفعل المطاوَع درجة، فإذا كان الفعل المطاوَع متعدياً لاثنين تعدى المطاوِع لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد لزم المطاوِع الفاعل، نحو: ألبسته الثوب فلبسه، وأقمته فقام .

أما المجمع فذهب إلى أن مطاوعة (استفعل) لأفعل غير قياسية؛ لأن الأمثلة التي وردت يمكن أن ترد إلى معنى الصيرورة، وأن ابن هشام قد أنكر هذا المعنى فيها[1] .

والذي أراه موافقة المجمع في عدم قياسية مطاوعة استفعل لأفعل، ولكن يلاحظ ما يأتي :

١ ـ أن هذا المعنى قد وردت عليه أمثلة كما ذكر ابن مالك[2]، أما ابن هشام فإنه رد ما مثّل به ابن بري فقط، ومن ثم فإنه لم يصرح بإنكار معنى المطاوعة في استفعل، ولا يمكن حمل كلامه عليه .

٢ ـ أن الأمثلة التي أوردها ابن بري ردها ابن هشام إلى معنى الطلب لا إلى معنى الصيرورة كما ذكر في القرار .

---

(١) انظر: القرار، و(أفعال المطاوعة) بحث للدكتور شوقي ضيف، ص: ٥، ٦ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٤٥٨ .

مطاوعة انفعل وافتعل لفَعَل

للمجمع قراران في هذه المسألة :

القرار الأول: «كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية، فمطاوعه القياسي انفعل، ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو ميماً أو راء، ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيه افتعل»[١] .

القرار الثاني: جاء في قرار أفعال المطاوعة القياسية :

«انفعل: لكل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية، ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف (ولنمر)» .

«افتعل: لكل فعل ثلاثي متعد إذا أريد به الدلالة على أصل الفعل مثل: حبست الماء فاحتبس، وكذلك كل فعل ثلاثي دال على معالجة حسية إذا كانت فاؤه أحد حروف (ولنمر)»[٢] .

دراسة القرارين :

تضمن هذان القراران مسألتين :

الأولى: مطاوعة (انفعل) لـ(فَعَل) .

---

(١) صدر القرار في الجلسة الحادية والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: محاضر الجلسات ـ الدورة الأولى ـ ص: ٤١٩، ومجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ص: ٣٩ .

(٢) صدر القرار في الدورة الثانية والخمسين. انظر القرار في: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين، ص: ٩، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة (١٠)، العدد (٣١) ص: ١٨١، ١٨٢ . (وقائع مؤتمر المجمع للدكتور عدنان الخطيب) .

الثانية: مطاوعة (افتعل) لـ(فَعَل) .

المسألة الأولى: مطاوعة (انفعل) لفعل:

ذهب جمهور النحويين عامة[(١)] إلى أن (انفعل) يجيء مطاوعاً لفَعَل المتعدي، نحو: كَسَرْته فانكسر، وقَطَعته فانقطع، يقول سيبويه: « هذا باب ما طاوع الذي فعله على (فَعَل) وهو يكون على (انفعل) و(افتعل)، وذلك قولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم ...»[(٢)] .

غير أن العلماء اختلفوا في قياسية هذه المطاوعة على قولين :

الأول: أن مطاوعة انفعل لفعل ليست قياسية، وقد نسب لسيبويه[(٣)]، اعتماداً على قوله: « وربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطرد ...»[(٤)]، وبهذا القول أخذ الرضي، فقال: «وليس مطاوعة انفعل لفعل مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب»[(٥)] .

ولعل حجة من يقول بهذا القول أن معاني الصيغ سماعية، ومنها المطاوعة .

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٦٥، ٦٦، وأدب الكاتب ٣٥٢، ٣٥٣، والمقتضب ٢/ ١٠٢، والأصول ٣/ ١٢٦، ١٢٧، والمنصف ١/ ٧١، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٢، ونزهة الطرف ١٥، والمفصل ٣٧٣، وشرح المفصل ٧/ ١٦٠، وشرح الملوكي ٧٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣١، والممتع ١/ ١٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٤٥٦، وشرح الشافية ١/ ١٠٨، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ١٣٠٤، والارتشاف ١/ ٨٥ .

(٢) الكتاب ٤/ ٦٥ .

(٣) نسبه إليه ابن قتيبة في أدب الكاتب ٣٥٣، وانظر: نزهة الطرف في علم الصرف شرح ودراسة ١/ ٢٧٦ .

(٤) الكتاب ٤/ ٦٦ .

(٥) شرح الشافية ١/ ١٠٨ .

الثاني: أن مطاوعة انفعل لفعل قياسية، وهو قول المبرد[1]، ونص عليه الزمخشري[2] وابن الحاجب[3] وابن يعيش[4] وابن مالك[5] .

يقول المبرد في باب المطاوعة: « فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على انفعل، وقد يدخل عليه افتعل، إلا أن الباب انفعل، وذلك قولك: كسرته فانكسر . . . »[6] .

ولعل حجتهم في القول بقياسيته أن (انفعل) صيغة مختصة بالمطاوعة[7]، وقد كثر فيها مطاوعة فَعَل المتعدي، فحقه أن يكون مقيساً .

وقيّد جمعٌ من العلماء مطاوعة انفعل لفَعَل بشرطين :

١ ـ أن يكون ثلاثياً .

٢ ـ أن يكون دالاً على معالجة وتأثير .

نحو: صرفته فانصرف، وقسمته فانقسم، وسكبته فانسكب .

ولهذا امتنع أن يقال: أحكمه فانحكم وأكمله فانكمل؛ لأنهما ليسا ثُلاثيين، وامتنع أن يقال: عرفته فانعرف، وسمعته فانسمع؛ لأنهما لم يدلا على معالجة وتأثير .

وممن نص على هذين الشرطين: الزمخشري[8] والحريري[9] وابن

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١٠٢ .
(٢) انظر: المفصل ٣٧٣ .
(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣١ .
(٤) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٦٠ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٦ .
(٦) المقتضب ٢/ ١٠٢ .
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣١، وشرح الشافية للجاربردي وحاشية ابن جماعة ٥٠، ومناهج الكافية ٣٠ .
(٨) انظر: المفصل ٣٧٣ .
(٩) انظر: درة الغواص ٣٨ .

الحاجب[1] وابن يعيش[2] وغيرهم[3]. وما سمع من قولهم: أقحمته فانقحم، وأفردته فانفرد، وأغلقته فانغلق، وأزعجته فانزعج، شاذ عندهم.

ولأجل اشتراطهم دلالة (انفعل) على المعالجة الحسية والتأثير خطأوا من يقول[4]: انعدم هذا الشيء، وذلك الشيء لا ينبصر .

وذكر ابن مالك[5] وغيره[6] أن فَعَل المتعدي الذي يدل على معالجة حسية إذا كانت فاؤه لاماً أو واواً أو نوناً أو راءً أو ميماً قد تتخلف مطاوعة انفعل له، ويستغنى عنها بافتعل، نحو: لويت الشيء فالتوى، ووصلت الحبل فاتصل، ونقلت الكتاب فانتقل، ورفعته فارتفع، وملأت الإناء فامتلأ .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن مطاوعة (انفعل) لفعل قياسية بشروط:

١ ـ أن يكون (فَعَل) ثلاثياً متعدياً .

٢ ـ أن يكون دالاً على معالجة حسية .

٣ ـ ألا تكون فاء الفعل أحد حروف (ولنمر) .

والذي أراه موافقة المجمع في قياسية مطاوعة انفعل لفعل بهذه الشروط، لأمور:

(١) أن مطاوعة انفعل للرباعي قليلة جداً كأزعجته فانزعج .

---

(١) انظر: الشافية ٢١ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٦٠ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٦، وشرح الشافية ١/ ١٠٨، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٣٠٤، والارتشاف ١/ ٨٥، والمساعد ٢/ ٦٠٥، وشرح الشافية للجاربردي ٥٠ .

(٤) انظر: المفصل ٣٧٣، ودرة الغواص ٣٨، والشافية ٢١، وشرح التسهيل ٣/ ٤٥٦ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٥٧ .

(٦) انظر: شرح الشافية ١/ ١٠٨، ١٠٩ والارتشاف ١/ ٨٥، والمساعد ٢/ ٦٠٥، وتدريج الأداني ٢٩ .

(٢) أن المطاوعة تتمكن في المتعدي وظهورها فيه أكثر من اللازم[١] .

(٣) أن اشتراط كونه دالاً على معالجة حسية؛ لأن المسموع عن العرب لم يأت إلا كذلك .

(٤) أن اشتراط عدم كون فاء الفعل أحد حروف (ولنمر)؛ لأن هذه الحروف مما تدغم النون فيه، وإذا أدغمت نون (انفعل) مع هذه الحروف انطمست علامة المطاوعة، فكره مجيئها مع (انفعل) لذلك[٢] .

المسألة الثانية: مطاوعة افتعل لفعل

ذكر كثير من العلماء[٣] معنى مطاوعة افتعل لفَعَل، نحو: عزلته فاعتزل ورددته فارتد، وكان سيبويه قد أورد لفعل مطاوعين وهما: (انفعل) و(افتعل)، ولم يفرق بينهما في ذلك، فقال: « هذا باب ما طاوع الذي فعله على فَعَل وهو يكون على انفعل وافتعل . . .»[٤]. وأورد أمثلتهما، أما المبرد[٥] فجعل باب المطاوعة (فَعَل) (انفعل) وعد (افتعل) داخلة على (انفعل) في معنى مطاوعة (فَعَل) .

واشترط بعض العلماء لمجيء (افتعل) مطاوعاً لفعل شرطين[٦]:

---

(١) انظر: الممتع ١/ ١٩١ .

(٢) انظر: شرح الشافية ١/ ١٠٩ .

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٦٥، ٦٦، وأدب الكاتب ٣٥٢، ٣٥٣، والمقتضب ٢/ ١٠٢، والأصول ٣/ ١٢٦، ١٢٧، والمنصف ١/ ٧٥، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٥٢، ونزهة الطرف ١٥، والمفصل ٣٧٣، وشرح المفصل ٧/ ١٦٠، وشرح الملوكي ٨١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣٢، والممتع ١/ ١٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٥٧، وشرح الشافية ١/ ١٠٨، ١٠٩، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ١٣٠٥، والارتشاف ١/ ٨٦

(٤) الكتاب ٤/ ٦٥ .

(٥) انظر: المقتضب ٢/ ١٠٢ .

(٦) انظر: المنصف ١/ ٧٥، والمفصل ٣٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ٤٥٧، وشرح الشافية ١/ ١٠٨، ١٠٩، والارتشاف ١/ ٨٥، والمساعد ٢/ ٦٠٥ .

١ ـ أن يكون (فعل) ثلاثياً متعدياً .

٢ ـ أن تكون فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو ميماً أو راءً، نحو: لأمت الجرح فالتأم، ورميت به فارتمى، ووصلته فاتصل، ونفيته فانتفى، ومددته فامتدّ.

وذكر ابن يعيش[1] وابن عصفور[2] أن مجيء افتعل مطاوعاً لفعل قليل، وهو ما يفهم من كلام الصيمري[3] .

في مقابله ذكر ابن الحاجب[4] أن مجيء افتعل مطاوعاً لفعل غالب، وقال الرضي: « ويكثر إغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم»[5] .

أما المجمع فقد ذهب إلى أن افتعل يجيء مطاوعاً لفعل بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون (فعل) ثلاثياً متعدياً .

٢ ـ أن يكون دالاً على معالجة حسية .

٣ ـ أن تكون فاؤه أحد حروف (ولنمر) .

والذي أراه أن مجيء افتعل مطاوعاً لفعل غير قياسي لأمور:

١ ـ أن (فعل) الثلاثي المتعدي باب مطاوعته على انفعل، وإنما تدخل عليها افتعل، كما قالوا: شويته فانشوى واشتوى، وغممت فانغم واغتم[6] .

٢ ـ أن معاني الصيغ الأصل فيها السماع، ولا يتجاوز هذا الأصل إلا

---

(١) انظر: شرح الملوكي ٨١ .
(٢) انظر: الممتع ١/ ١٩٢ .
(٣) انظر: التذكرة والتبصرة ٢/ ٧٥٢ .
(٤) انظر: الشافية ٢١ .
(٥) شرح الشافية ١/١٠٨، ١٠٩ .
(٦) انظر: أدب الكاتب ٣٥٢ .

بثبت من سماع كثير يقضي بالقياس، أو نصوص من العلماء تقر ذلك .

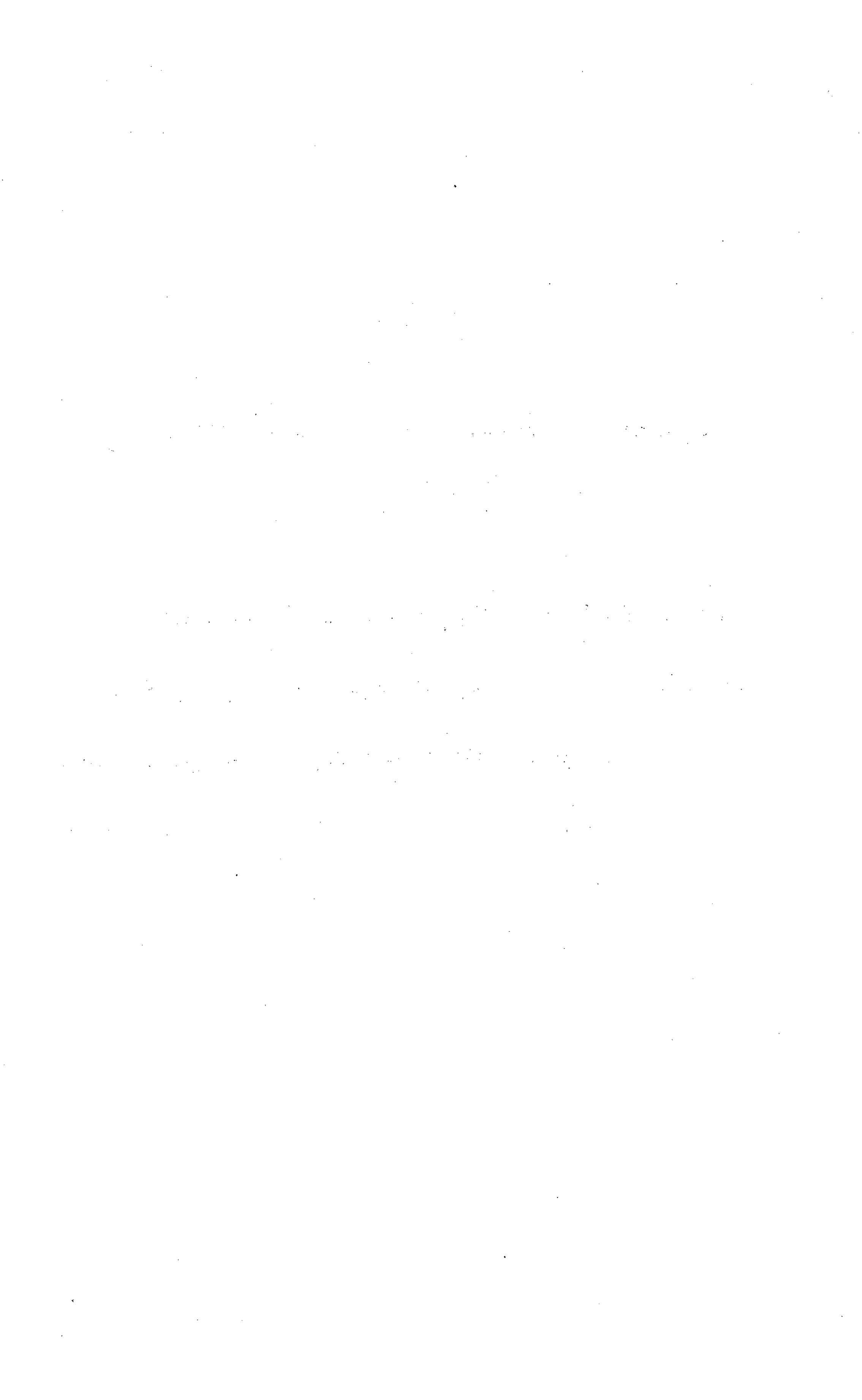
٣ ـ أن افتعل تجيء لمعانٍ عدة[1] ليس فيها ما يقاس عليه، ولم يكن في مطاوعتها لفعل مزية ليقال بقياسيته .

---

(١) انظر في معاني افتعل: التتمة في التصريف ٨٣ ـ ٨٥، والشافية ٢١، وشرح الملوكي ٨١، والممتع ١/١٩٢، والمبدع ١١٥، ١١٦ .

القسم الثاني

منهج المجمع في دراسة القرارات النحوية والتصريفية



الأسس التي قامت عليها القرارات النحوية والتصريفية

حرص المجمع منذ إنشائه على أن تكون اللغة العربية لغة العلم والثقافة، قريبة من العامة والخاصة، وافيةً بحاجات أهل العلم واللغة والأدب، تواكب الحياة العصرية المتطورة، وتلائم بينها وبين القديم، وقد سلك المجمع طريقين للوصول إلى هذا الهدف .

الطريق الأولى: أنه وضع ألفاظاً وأسماء لمسميات أنتجتها الحضارة الجديدة، أو اصطلح عليها أهل علم ما، ورصَد الكلمات العربية التي يحتاج إليها العالم والمتعلم في هذا الوقت كثيراً، وجمع كل ذلك في معجمات كالمعجم الوجيز، والمعجم الوسيط، والمعجم الكبير، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم، ومعجمات للمصطلحات الطبية والهندسية والكيميائية وغيرها .

الطريق الثانية: إصداره قرارات تتعلق بالقواعد والضوابط الحافظة للغة العربية، فأقر شيئاً مما كان ممنوعاً منه، وتخفف من شروط كانت تقيد المسألة، وفتح أبواباً من القياس كانت موصدة .

فالمجمع اتجه في قراراته النحوية والتصريفية لذلك الهدف، وسأتناول أبرز الأسس التي قامت عليها تلك القرارات، وهي :

(١) الاعتماد على القياس كثيراً :

لما كان أصل وضع اللغة ليس محيطاً بألفاظها وتراكيبها عمد النحويون إلى تقعيد قواعد تضبط ما وصلهم من اللغة؛ ليحكموا بها ما يستعمله الناس بعد عصر الاحتجاج، ومن هنا يتبين أهمية القياس في جعل اللغة تستوعب ما يجد على ألسنة المتكلمين، أو أقلام الكاتبين، وفي كونه دليلاً معتبراً في النحو، بل أصلاً يرجع إليه عند الاختلاف. وقد عني المجمع بهذا الأصل كثيراً[(١)]، فبنى قرارات كثيرة على قبول

---

(١) جاء في اللائحة الداخلية للمجمع سنة ١٣٥٣هـ أن له أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير إذا دعت الحاجة أو الضرورة من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها، لتكون أداة =

القياس في صيغ وتراكيب أوقفها كثير من العلماء المتقدمين على السماع، أو كانت مما اختلفوا فيها، فجاء قرابة تسعين قراراً ذهب فيها المجمع إلى مد القياس[1]، ومن التعبيرات التي جاءت مستعملة في تلك القرارات، ما يأتي: «يقاس من فَعَل اللازم مفتوح العين مصدر على وزن فعال للدلالة على المرض»[2]، و «تصاغ مفعلة قياساً من أسماء الأعيان»[3]، و«يجوز قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان . . .»[4]. و«يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية»[5]. و«يعمل اسم التفضيل في الظرف والجار والمجرور والحال والتمييز باطراد . . .»[6] .

وجاء التعبير بيجوز أو إجازة ويراد منهما القياس، ومن أمثلته: «يجوز العطف دون فاصل أو ضمير منفصل على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة»[7] و«يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة»[8]، و«ترى اللجنة إجازة دخول الألف واللام على كل وبعض»[9] .

(٢) الاعتداد بالقليل من المسموع :

يعبر النحويون بالقليل ويريدون به ما يقابل الكثير، لكن لم يعين أحد

= سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية . انظر: المجمع في ثلاثين عاماً، ماضيه وحاضره، ١٢٩ .

(١) انظر - مثلاً - ص: ١٠٦، ١١١، ١٢٣، ١٦٢، ٢٣٣، ٢٤٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٢، . . . من هذا البحث .

(٢) انظر ص: ٣٩٠ من هذا البحث .

(٣) انظر ص: ٤١٧ من هذا البحث .

(٤) انظر ص: ٤٢١ من هذا البحث .

(٥) انظر ص: ١٠٦ من هذا البحث .

(٦) انظر ص: ٢٣٣ من هذا البحث .

(٧) انظر ص: ٢٧٨ من هذا البحث .

(٨) انظر ص: ٤٠٢ من هذا البحث .

(٩) انظر ص: ٦٥ من هذا البحث .

منهم كمية القليل والكثير[1]، ولعل مرد ذلك إلى كون المصطلحات المستخدمة في الدلالة على كثرة المنقول وقلته في المسألة وهي: المطرد الشائع والغالب والكثير والقليل والشاذ والنادر، مصطلحات تقديرية تختلف باختلاف المسموع من الباب أو المسألة المدروسة، فالثلاثة من الأربعة كثير، وهي من العشرة قليل[2]، والذي لاشك فيه أن ما خالف الكثير في مسألة ما يعد قليلاً .

والمجمع بنى بعض قراراته على مسموع يعد قليلاً، من ذلك إقراره حكاية إعراب الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة المثنى في حالتها التي اشتهرت بها[3]، وبالبحث لم يوجد إلا كلمة واحدة[4] جاءت محكية على صيغة المثنى بالياء والنون. وكذا إجازته دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه[5]، نحو: الخمسة كتب، وهذه المسألة لم يستدل لها بغير حديثين مؤولين. ومثله أن المجمع أوجب لحاق التاء لألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث[6] نحو: فلانة وكيل فلان وشاهده، فأوجب أن يقال: وكيلة فلان وشاهدته، ومثله فلانة عميدة الكلية، وأستاذة فيها. مع أنه لم يسمع لحاق التاء في مثله إلا في شاهدين أو ثلاثة، والكثير عن العرب عدم لحاقها له .

(٣) اختيار الرأي الأسهل في المسألة :

تزخر كتب النحو بالاختيارات والترجيحات، ولهم فيها اعتبارات عدة، فمنهم من يرجح لدليل منقول، ومنهم من يرجح لقوة قياس ظاهرة .

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوي ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٢) انظر: المزهر ١/ ٢٣٤ .

(٣) انظر : ص ٤٧ من هذا البحث .

(٤) هي كلمة (البحرين) ونص بعض العلماء على أنها جاءت على خلاف الأصل. انظر: شرح الكافية ٣/ ٢٦٧ .

(٥) انظر : ص ٣١٩ من هذا البحث .

(٦) انظر: ص ٥٠٨ من هذا البحث .

والمجمع قد ذهب في كثير من قراراته إلى اختيار الرأي الأسهل عنده، أخذاً بما في اللائحة الداخلية للمجمع من أن المجمع يدرس ما من شأنه تيسير قواعد النحو والصرف[1] .

والقرار المجمعي قد يجيء مصرحاً بالرأيين أو الآراء المختلفة ثم ينص على اختيار المجمع لأحدها، ومن أمثلته: قرار إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية[2]، فقد أورد القرار الرأيين البصري والكوفي، واختار رأي الكوفيين؛ لأنه الأيسر، وفي بعض القرارات لا يجيء التصريح بالرأيين المختلفين بل تختار اللجنة أيسرهما على الباحثين أو المتعلمين، وهذا هو الغالب في قرارات المجمع، ومن أمثلته: إجازة إلغاء النصب بإذن مع استيفائها شروط الإعمال[3]، وكذا إجازة المجمع وقوع المضارع جواباً للما[4]، وإجازته لحاق تاء التأنيث مفعيلاً صفة للمؤنث كمسكينة[5] .

(٤) مراعاة حاجة الكتّاب والمتكلمين والمترجمين :

عني المجمع بحل مشكلات الكتاب والمتكلمين ومترجمي العلوم الأجنبية إلى اللغة العربية، فوضع لهم اصطلاحات وأسماء عربية تقوم مقام الكلمات الأعجمية، وقبل ألفاظاً مفردة ومركبة تدور على ألسنة أهل العلوم المختلفة، وفتح لها باباً من أبواب اللغة العربية تدخل منه، وهو بهذا يراعي حاجات أولئك الكاتبين والمتكلمين إلى تلك الألفاظ أو التراكيب المحدثة، ومن مراعاته لحاجات المتخصصين أنه وسّع من باب القياس في بعض الصيغ كصياغة مَفْعَلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه[6]، نحو: مأسدة،

---

(١) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ماضيه وحاضره، ١٤٨ .
(٢) انظر: ص ٩٢ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ٣١١ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٣١٥ من هذا البحث .
(٥) انظر: ص ٤٩٢ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ٤١٧ من هذا البحث .

ومقثأة، ومذأبة. وإجازته صياغة مصدر على زنة فُعال وفَعَل للدلالة على المرض سواء ورد له فعل أم لم يرد[1]، وإجازته النسب إلى المثنى للحاجة إليه في بعض المصطلحات العلمية[2].

ومن مراعاته لحاجات الكتاب والمتكلمين قبوله دخول أل على غير[3]، وإجازته التفضيل في الألوان والعيوب من غير واسطة[4] كأن يقال هذا أسود من هذا، وفلان أعور من فلان، وكذا إجازته العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[5].

---

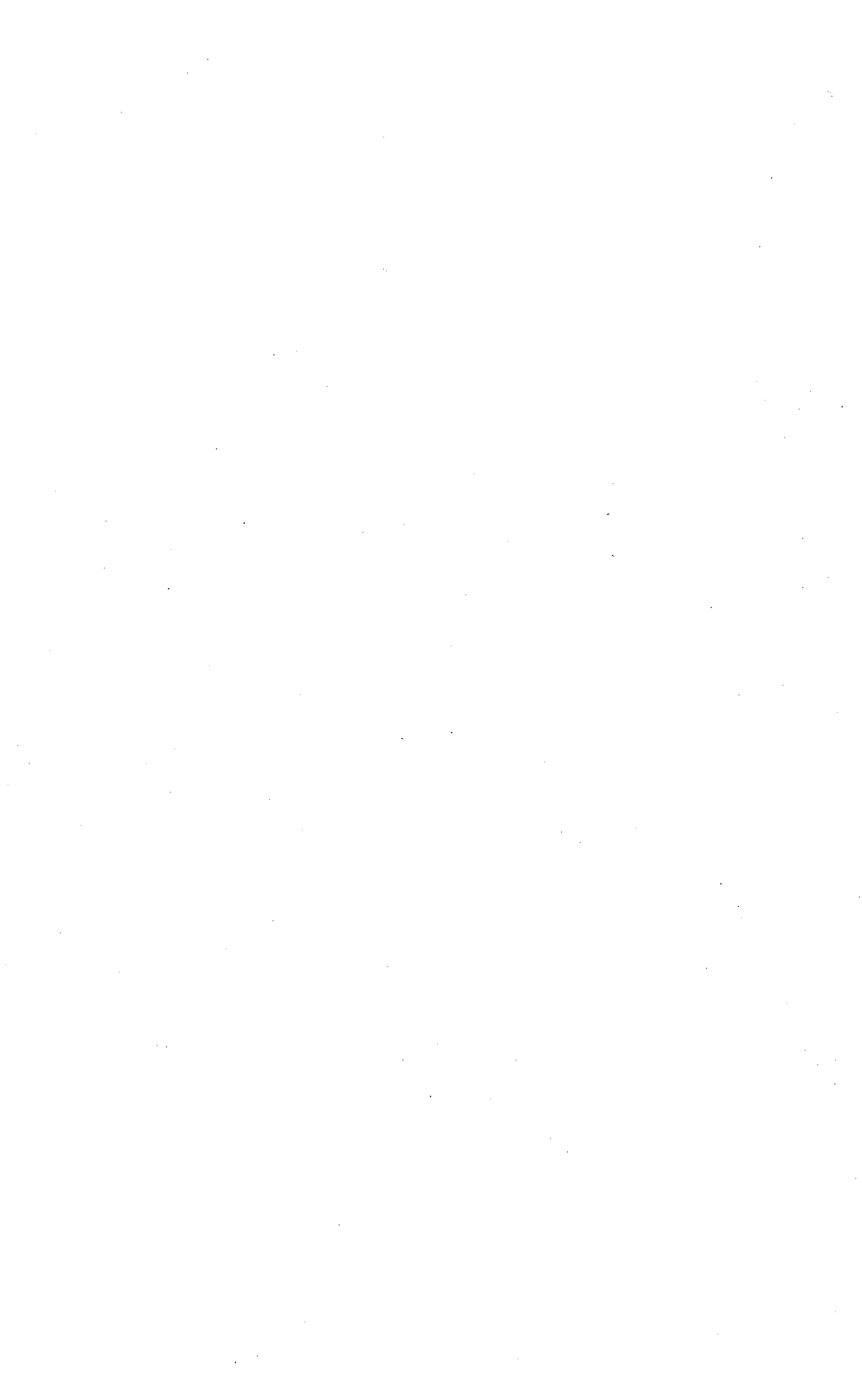
(١) انظر: ص ٣٩٠ من هذا البحث.

(٢) انظر: ص ٥٩١ من هذا البحث.

(٣) انظر: ص ١٧٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: ص ٢٢٩ من هذا البحث.

(٥) انظر: ص ٢٧٨ من هذا البحث.



الفصل الأول

قرارات المجمع ومدى ارتباطها بالأصول النحوية

أولاً: السماع ومدى اعتماد المجمع عليه في قراراته .

١ ـ القرآن والقراءات .

٢ ـ موقف المجمع من الاحتجاج بلفظ الحديث النبوي ومدى الاعتماد عليه.

٣ ـ موقفه من الاحتجاج بكلام العرب .

٤ ـ موقفه من الاحتجاج بالمولد والمحدث .

ثانياً: القياس ومدى الاعتماد عليه في قرارات المجمع .

أ ـ مفهوم القياس عند النحاة .

ب ـ موقف المجمع من القياس في اتخاذ القرارات .

ثالثا: الأصول الأخرى .



أولاً: السماع ومدى اعتماد المجمع عليه في قراراته

يراد بالأصول النحوية الأدلة الكلية من حيث إثباتها للأحكام، وترجع هذه الأدلة بالنظر إلى مصدرها إلى دليلين[١]: إما أن تكون نقلية، وإما أن تكون عقلية. والأدلة النقلية هي القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وما سمع عن العرب، والإجماع، والدليل العقلي مرده إلى القياس، وألحق به بعض الأدلة كالاستصحاب وعدم النظير والاستحسان .

والدليل النقلي هو الذي سماه السيوطي بالسماع، وقد عرفه الأنباري بقوله: « هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[٢] .

وقال السيوطي: « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته»[٣] .

والنقل يشمل عندهما ثلاثة أدلة، هي: القرآن الكريم، وكلام النبي ﷺ وكلام العرب من قبل البعثة إلى فساد الألسنة بالمولد، سواء كان شعراً أم نثراً. وسأتناول احتجاج المجمع بكل دليل منها بمبحث .

١ ـ القرآن والقراءات :

لما كان القرآن الكريم أصح منقول، وأبعده عن الفساد أو التحريف أجمعت كلمة النحويين على الاحتجاج به[٤]، يقول البغدادي: « أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه ـ عز اسمه ـ أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وآحاده»[٥]، وهذا كتاب سيبويه ـ أول مصنف في النحو يصلنا ـ فيه قرابة أربعمائة

---

(١) انظر: أصول النحو العربي ١٢، ١٣ .
(٢) لمع الأدلة ٨١ .
(٣) الاقتراح ١٥٢ .
(٤) انظر: الاقتراح ١٥٢ .
(٥) خزانة الأدب ١/٩، وانظر: مقدمة ابن جني للمحتسب، فقد ذكر كلاماً حسناً في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته .

شاهد قرآني[1] .

لكن أكثر النحويين المتقدمين يجعلون الاستدلال بالقرآن وقراءاته في منزلة غيره من كلام من يحتج به، ولهم حجتهم في هذا؛ لأنهم يرون أن ما ثبت نقله يحتج به أياً كان مصدره[2] .

والقراءات القرآنية تنقسم ثلاثة أقسام :

١ ـ المتواترة: وهي «كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها »[3]. ومعنى التواتر: أن يبلغ عدد النقلة حداً لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب[4] .

٢ ـ القراءة الصحيحة: وهي «ما صح سندها بنقل العدل الضابط عن الضابط إلى منتهاه ووافقت العربية والرسم»[5] .

٣ ـ القراءة الشاذة: وهي «ما وافقت العربية، وصح سندها، وخالفت الرسم»[6] .

ومع أن النحويين يجعلون القرآن الكريم وقراءاته مصدراً أصيلاً للاحتجاج، إلا أنه وقع من بعضهم رد لقراءات قرآنية، ولم يفرقوا بين كونها متواترة أو غير متواترة؛ لأن ما خالف القواعد التي وضعوها ردوه[7]، فأبو عمرو بن العلاء يقول في قراءة ابن مروان: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[8] .

---

(١) انظر: أصول النحو العربي ٣٤ .

(٢) انظر: أصول التفكير النحوي ٢٤٢ ـ٢٤٧، ٢٥٨ .

(٣) منجد المقرئين ١٥ .

(٤) لمع الأدلة ٨٤ .

(٥) منجد المقرئين ١٦ .

(٦) منجد المقرئين ١٦ .

(٧) انظر: أصول التفكير النحوي ٢٥٥، وقد جعلهم الدكتور علي أبو المكارم فريقين، فريق يرد النصوص المخالفة للقواعد المشهورة ويخطئ أصحابها، وفريق يرد تلك النصوص بتأويلها؛ لتوافق القواعد .

(٨) سورة هود: ٧٨، قرأ بنصب (أطهر) سعيد بن جبير، والحسن، ومحمد بن مروان،=

بالنصب ـ: «احتبى ابنُ مروان في ذه في اللحن»[1]. والفراء يقول في قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[2]. بكسر الياء ـ : «ولعلها من وهم القراء، طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم»[3].

وقال في قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[4] ـ بالخفض ـ : «وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كني عنه»[5]، والمازني[6] والمبرد[7] يخطآن من قرأ «معايش»[8] بالهمز، يقول المبرد: «فأما من قرأ «معايش» فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وقف عليها»[9].

وقال الزجاج في قراءة حمزة «والأرحامِ»: «فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية»[10].

ولما جاء ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) صحح النظرة تجاه القراءات القرآنية، ورد طعن المبرد في قراءة حمزة؛ لأنه إمام ثقة، ومتى «صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها»[11].

= وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق. انظر: المحتسب ١/ ٣٢٥ .

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٦، ٣٩٧ .

(٢) سورة إبراهيم: ٢٢، وقد قرأ بها من السبعة حمزة ومن غيرهم الأعمش ويحيى بن وثاب، انظر: السبعة ٣٦٢، والبحر ٦/ ٤٢٨ .

(٣) معاني القرآن ٢/ ٧٥ .

(٤) سورة النساء: ١، انظر: السبعة ٢٢٦ .

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٥٢ .

(٦) انظر: التصريف مع المنصف ١/ ٣٠٧ .

(٧) انظر: المقتضب ١/ ١٢٣ .

(٨) وردت في سورة الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠ . وقرأها بالهمز خارجة عن نافع والأعرج، انظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٢ .

(٩) المقتضب ١/ ١٢٣ .

(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦ .

(١١) شرح المفصل ٣/ ٧٨ .

وأصبح منهج متأخري النحويين قبول القراءات كلها، والاحتجاج بها للمسائل النحوية، من غير رد شيء منها، يقول السيوطي: «وقد رد المتأخرون ـ ومنهم ابن مالك ـ على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون، مستدلاً به»[١]، فلا يجوز أن توصف قراءة باللحن أو الخطأ؛ لأن القارئ يقرأ بالرواية لا باجتهاده[٢]، ولهذا عدل كثير منهم إلى القول فيما خالف القواعد المبنية على السماع الكثير بأنه قليل، أو شاذ لئلا يقاس عليه.

أما المجمع فقد اعتمد على القرآن الكريم في الاستدلال لما درسه من مسائل، وهو في الغالب لا ينص في القرار على الآية المستشهد بها؛ لأن القرار ما هو إلا نص الحكم أو القاعدة التي توصل إليها مؤتمر المجمع، وهو يطوي وراءه مذكرة أو بحثاً أو مناقشة، ومن أمثلته: قرار إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً[٣]، وقرار المصدر الصناعي[٤].

لكن يجيء في بعض القرارات النص على الآية المستدل بها، كما في قرار ضابط اسم المصدر وعمله[٥]، فقد استدل المجمع بقوله تعالى: ﴿ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٦]، وفي قرار لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله اسم ظاهر[٧]، جاء في القرار الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٨] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[٩].

---

(١) الاقتراح ١٥٤ .
(٢) انظر: منجد المقرئين ١٨، ٤٧ .
(٣) انظر: ص ١٧٧ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٤٤٤ من هذا البحث، وانظر أيضاً: ص ١٦٢، ٥٢٣، ٥٥١ .
(٥) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ١٥٥ .
(٦) سورة آل عمران: ١٩٥ .
(٧) انظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ٣٩ .
(٨) سورة الأنبياء: ٣ .
(٩) سورة المائدة: ٧١ .

وفي بعض القرارات يقال فيها: (وقد ورد أمثلته في القرآن) من غير نص على الآية، كقرار إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، جاء فيه: «يجيء الاسم المرفوع بعد إن الشرطية أحياناً في نصوص كثيرة في القرآن والشعر...»[1]، وكقرار تمييز أدنى العدد بجمع الكثرة جاء فيه « استدل له بما ورد من أمثلة في القرآن»[2].

أما ما كتب على القرار من مذكرة أو بحث، فالغالب أن يورد الكاتب آية أو آيات تجيء على المسألة[3]، بل قد يذهب بعض الباحثين إلى الاستدلال بآية أو آيات ليست نصاً في المسألة، وإنما تحمل عليها بشيء من التأويل، من ذلك استدلال الأستاذ عباس حسن بقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾[4]، على أن قول القائل: اشتر أي كتاب، تكون (أي) فيها للصفة، والموصوف محذوف كما في الآية لأن تقديرها ـ عنده ـ: فعدلك في صورة أي صورة عجيبة ثم حذف الموصوف. ثم قال: « وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربي»[5]، مع أن (أياً) في الآية فيها معنى الاستفهام كما يقول الباقولي[6] والسمين الحلبي[7]. وهذا من عناية المجمع بالاستدلال بالقرآن الكريم في مسائله.

والمجمع كما احتج بالقراءات المتواترة احتج بالقراءات الشاذة، ولم يفرق بينها، متابعاً فيه متأخري النحويين كابن مالك وغيره[8]، فقد استُدل لظاهرة إسكان حرف الإعراب بآيات عديدة[9] جاءت في قراءات متواترة، وشاذة، منها

---

(١) انظر: ص ٩٢ من هذا البحث .

(٢) انظر: ص ٣٣٣ من هذا البحث .

(٣) انظر مثلاً: في أصول اللغة ٢/١٢٣ ـ ١٢٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣ .

(٤) سورة الانفطار: ٨ .

(٥) في أصول اللغة ٢/٢٠٨ .

(٦) انظر: كشف المشكلات ٢/١٤٣٥ .

(٧) انظر: الدر المصون ١٠/٧١١ .

(٨) انظر: الاقتراح ١٥٤ .

(٩) انظر: في أصول اللغة ٣/١٧٢ ـ ١٨٦ .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾[1] بإسكان الراء، وقوله تعالى: ﴿فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعٗا﴾[2] بإسكان الراء أيضاً، والقراءة الأولى سبعية قرأ بها أبو عمرو بن العلاء[3]، والثانية شاذة قرأ بها الأعرج[4].

واستُدل لإعمال إذن مع فصلها عن معمولها بلا النافية بقراءة أبيّ: ﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[5] بالنصب، وهي قراءة شاذة، وجاء في القرار: «وورودها في القرآن بالفصل بلا ليس يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج»[6] وهذا نص في الاحتجاج بالقراءات الشاذة، ومثله أنه جاء في قرار دراسة اللهجات العربية المعاصرة: « تدرس اللهجات العربية وتطبق عليها القراءات»[7].

واعترض بعض المجمعيين[8] منهجَ النحويين في التقعيد والاستدلال بالقرآن؛ لأن كثيراً منهم يخضعون القرآن لتلك القواعد التي وضعوها، وربما استدلوا لصحة إعراب آية أو توجيهها بأبيات من الشعر، وكان الأولى أن يقبلوا ما جاء في القرآن وإن خالف القاعدة، كما فعل ابن مالك[9]، وكان «الحق عليهم أن يستشهدوا بالقرآن على صحة الشعر»[10] لا العكس.

---

(١) سورة البقرة: ٦٧ .

(٢) سورة النساء: ١٧٢ .

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤، والقراءات وعلل النحويين فيها للأزهري ١/ ٤٧ .

(٤) انظر: مختصر شواذ القرآن ٣٠، ونسبت في المحتسب ١/ ٢٠٤ لمسلمة .

(٥) سورة الإسراء: ٧٦، ونسبها لأبيّ الزمخشري في الكشاف ٢/ ٣٧١ .

(٦) انظر: ص ٣٢٠ من هذا البحث .

(٧) انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ص: ٢٩ .

(٨) منهم الدكتور طه حسين كما في البحوث المحاضرات (في الدورة الثلاثين) ص: ٧٨، والأستاذ محمد بهجة الأثري في المرجع نفسه ١٠٥ .

(٩) انظر: البحوث والمحاضرات (في الدورة الثلاثين): ١٠٥ .

(١٠) المرجع السابق ٧٨ . وهو من كلام الدكتور طه حسين .

واستدل الأستاذ علي السباعي بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾[1] على جواز جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة جمع تكسير، وأنكر أن يجيء في القرآن شاذ[2] .

ويقول الشيخ عبد الرحمن تاج في استعمال أفعل التفضيل مما لا يدل على مشاركة: « لا ينبغي أن يقال إنه شاذ أو ضعيف، فإنا نجده قد ورد في آيات كثيرة من الكتاب العزيز»[3] .

ويغالي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ويجعل: « ما ورد في القرآن مرة واحدة يؤسس قاعدة. . . وأن هذا حكم العقل والدين معاً»[4] .

أما الأستاذ عبد الرزاق محيي الدين ـ عضو المجمع ـ فيرى أن ورود الاستثناء الموجب مرفوعاً في القرآن مرة أو مرتين لا يؤسس قاعدة، ولا يحل قاعدة أيضاً؛ لأن الواجب أن نقعد قواعدنا على أساس الشائع، والأكثرية المطلقة، والمثال أو المثالان في القرآن يجب تأويلهما[5] .

٢ ـ موقف المجمع من الاحتجاج بلفظ الحديث النبوي، ومدى الاعتماد عليه:

من تتبع كتب النحويين الأولى سيجد قلة استشهادهم بالأحاديث النبوية، فهذا سيبويه ـ إمامهم ـ لم يذكر في كتابه غير ثمانية أحاديث[6]، ـ كما في فهارس الكتاب لعبد السلام هارون ـ لم يصرح بواحد منها بأنه حديث بل يجعلها من كلام العرب، كأن يقول: «وأما قولهم» أو «ومن ذلك»[7]. وبقية

---

(١) سورة القصص: ١٢ .

(٢) انظر: في أصول اللغة ٢/٣٤ .

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثامن والعشرون: ١٨ .

(٤) القياس في اللغة العربية ٢٣٥ .

(٥) المرجع السابق ٣٤، ٣٥ .

(٦) انظر: كتاب سيبويه (فهارس عبد السلام هارون) ٥/٢٩ .

(٧) انظر: فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ٧٦٤ .

النحويين القدامى مثله في قلة الاستشهاد بالحديث في النحو والتصرف، أما الفراء وإن ذكر في (معاني القرآن) خمسة وثلاثين حديثاً إلا أنه أوردها تفسيراً للآيات، أو تفسيراً للكلمات اللغوية، أو لبيان سبب النزول أو لغير ذلك[1] .

وفي القرن السادس الهجري ظهرت بوادر من علماء أندلسيين للاعتماد على الأحاديث في بناء القواعد[2]، والاستفادة من هذا المصدر في استنباط حكم أو تقرير قاعدة، فاحتج به في بعض المسائل ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)[3]، والسهيلي (ت ٥٨١ هـ)[4] وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)[5]،ولما جاء ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) توسع في الاحتجاج بالأحاديث النبوية في أكثر مصنفاته[6]، وحوى كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) مسائل نحوية مستنبطة من أحاديث جمعها من صحيح البخاري، وقال عنه الصفدي: « أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب»[7].

وشنع عليه أبو حيان لاتباعه هذه الطريقة، واتهمه بالخروج على سنن النحويين، فقال: « قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك

---

(١) انظر: المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء جـ٢، ٧٠٦ .
(٢) انظر: المرجع السابق ٢/ ٧٠٧ .
(٣) انظر: أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو ٩٩، ١٠٠ .
(٤) انظر: الحديث النبوي في النحو العربي ١٠٦، ويكفي أنه أورد في أماليه أربعة وسبعين حديثاً، انظر: أمالي السهيلي ١٤٣، ١٤٥ (فهارس) .
(٥) انظر: أبو الحسن بن الطرواة ١٠٠ .
(٦) انظر: مراحل تطور الدرس النحوي ١٩٠، ١٩٤ .
(٧) الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ .

الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[1].

ثم جاء أبو إسحاق الشاطبي وقسم الحديث قسمين[2]: قسم عني بنقل معناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل العربية. وآخر عرفت العناية بنقل لفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ومثل كتابه لوائل بن حجر، وكتابه لهمدان، وغيرهما، فهذا ونحوه يصح الاحتجاج به في العربية.

أما المجمع فقد أثيرت قضية الاحتجاج بلفظ الحديث النبوي في الدورة الأولى من دوراته، حين أنكر الأستاذ أحمد الأسكندري[3] الاحتجاج بالأحاديث في مسألة التعريب، مردداً ما قاله أبو حيان وغيره، من أن النحويين الأوائل لم يحتجوا بها؛ لأنهم لم يثقوا أنها لفظ النبي ﷺ؛ لأن غالب الأحاديث قد رويت بالمعنى، وأن أكثر رواتها من الأعاجم، وأن أحاديث كثيرة قد وضعت على لسان النبي ﷺ[4].

وخالفه الشيخ حسين والي[5] معتمداً على ما سلكه ابن مالك من الاحتجاج بالأحاديث لفظها ومعناها، وأنه قد تابعه على هذا كثير من متأخري النحاة، وانقسم أعضاء المجمع قسمين، منهم من رأى الرأي الأول، ومنهم من رأى الرأي الثاني، وبعد مناقشة كوّنت لجنة من الشيخ أحمد الأسكندري، والشيخ إبراهيم حمروش، والشيخ محمد الخضر حسين لدراسة هذا الموضوع[6]، فقدم الشيخ محمد الخضر حسين بحثاً[7] خلص فيه إلى جواز

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ل ١٦٩ .
(٢) انظر: خزانة الأدب ١/١٢، ١٣ .
(٣) انظر: محاضر الجلسات. دورة الانعقاد الأول: ٢٩٦، ٢٩٩ .
(٤) انظر: المرجع السابق ص: ٢٩٩ .
(٥) انظر: المرجع السابق ص: ٢٩٨ .
(٦) انظر: القياس في اللغة العربية ٢٣٧ .
(٧) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ـ الجزء الثالث ١٩٧ ـ ٢١٠ .

الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية ما عدا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يصفها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف[1]، وصدر على إثره القرار الآتي :

«اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، لكثرة الأعاجم في رواتها، وقد رأي المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبينة فيما يأتي :

١ ـ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ ـ يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي:

أ ـ الأحاديث المتواترة والمشهورة .

ب ـ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج ـ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د ـ كتب النبي ﷺ .

هـ ـ الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .

و ـ الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز ـ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين .

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة»[2] .

---

(١) انظر: المرجع السابق ص: ٢١٠ .

(٢) صدر القرار في الجلسة الخامسة والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الرابعة، انظر القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً): ٥، ومجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الرابع ص: ٧ .

ومع أن هذا القرار قد صدر في الدورة الرابعة إلا أنه لم تظهر الإفادة من هذا المصدر العظيم، والمعين الثر إلا في قرارات قليلة بالموازنة مع الاعتماد على القرآن الكريم أو الشعر .

ومن الأحاديث التي اعتمد عليها المجمع في قراراته حديث: «ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار»[1]، وحديث: « ثم قام فقرأ العشر آيات»[2].

فقد استُدل بهما على إجازة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه[3]. واستدل على جواز تمييز أدنى العدد بجمع الكثرة بحديث: «ثم أفرغ على يديه ثلاث مرار»[4]. وحديث: « إلى الأقيال العباهلة، والأرواع المشابيب»[5]. على إجازة جمع اسم المفعول (مشبوب) على مفاعيل (مشابيب). واستدل بحديث: « والناس قواري الله في أرضه»[6] على إجازة جمع فاعل إذا كان لمذكر عاقل على فواعل .

وجاء الاستدلال بحديث: « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[7]

---

(١) سبق تخريجه ص: ٣٢٢ من هذا البحث .
(٢) سبق تخريجه ص: ٣٢٢ من هذا البحث .
(٣) استدل بهذين الحديثين ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٥٧، ٥٨ .
(٤) سبق تخريجه ص ٣٣٧ وقد استدل به ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٩٠، ٩١ .
(٥) نقله الأستاذ علي السباعي من النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٣٨، انظر: في أصول اللغة ٢/ ٣٤ .
(٦) نقله الأستاذ علي السباعي من اللسان (قرا ٦/ ٣٦١٦) وهو في النهاية في غريب الحديث ٤/ ٥٦، انظر: في أصول اللغة ٢/ ٤٤ .
(٧) أخرج الحديث البخاري في صحيحه ـ كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر ١/ ١٣٩، ومسلم في صحيحه ـ كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ١/ ٤٣٩ . وقد استدل به ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٥٠ على المسألة نفسها .

وحديث: « فوقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه»[١] وحديث: «يخرجن العواتق وربات الخدور»[٢] في قرار لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله اسم ظاهر[٣] .

واستدل لقياسية النعت بالأعداد بالحديث: « الناس كإبل مائة»[٤]، وفي مسألة تأنيث أدنى العدد وجر المعدود بمن استدل بحديث: « من صام رمضان وأتبعه بستٍ من شوال»[٥] على أن التاء قد حذفت مع المعدود المذكر المحذوف، وفي مقابله ينبغي جواز إثبات التاء مع المعدود المؤنث[٦]. واستدل بالحديث: « كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر»[٧]، على إجازة العطف بدون فاصل على الضمير المتصل المرفوع[٨] .

وقد ظهرت لي ملحوظات على قضية احتجاج المجمع بلفظ الحديث النبوي، أجملها فيما يأتي :

أولاً: أن المجمع في أكثر استدلالاته بالأحاديث لم يكن إلا متابعاً لمن

---

(١) أصل الحديث مخرج في سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب (٨٤) ٢/ ٥٦ .

(٢) أصل الحديث مخرج في صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى ٢/ ٨ .

(٣) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٢١١، مع التنبه إلى أن هذه المسألة قد صرف المجمع عنها النظر فلم يقرها .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٢٦ وقد ذكره الرضي في شرح الكافية ٣/ ٢٨٨ .

(٥) سبق تخريجه ص: ٣٤٧ من هذا البحث .

(٦) انظر: (جنس العدد) للشيخ محمد علي النجار في مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الخامس عشر ٧٧ . وقد استدل بهذا الحديث غير واحد منهم الأشموني في شرح الألفية ٤ / ٦١ .

(٧) سبق تخريجه ص: ٢٨١ من هذا البحث .

(٨) استدل به ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٤، وقد أورده الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان: «جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة، مرفوعة ومجرورة»، ص: ٣ .

سبقه من العلماء، مع أنه يمكن أن يصل من نصوص الحديث الكثيرة جداً إلى تغيير بعض الأحكام أو التوسع في بعض القواعد .

ثانياً: لم يأت في أي مسألة من المسائل التي استدل بها المجمع بالأحاديث الاعتماد عليه وحده في إثبات قاعدة، أما مسألة دخول أل على العدد المضاف دون المضاف إليه، فمع أن المسألة لم يستدل لها بغير حديثين إلا أنه عبر القرار عنهما بالاستئناس، فقال: «يجوز إدخال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل: الخمسة كتب، والمائة صفحة، والثلاثمائة دينار، والألف كتاب، استئناساً بورود مثله في الحديث كما في صحيح البخاري»[1]. فجعله استئناساً لا اعتماداً .

ثالثاً: أن القرار الذي صدر بالاحتجاج بالأحاديث في مجالات اللغة مع كونه مضبوطاً بضوابط علمية، إلا أن المجمع لم يراعها في قراراته فحديث: «الناس قواري الله في أرضه» ليس في الكتب التي دونت في الصدر الأول، وحديث: «فوقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه» ليس من الروايات المشهورة .

٣ ـ موقف المجمع من الاحتجاج بكلام العرب :

يقصد بكلام العرب ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[2]. وهو المصدر الثالث من مصادر النحو النقلية .

وقد جعل نقلة اللغة حدوداً لمن تؤخذ عنهم اللغة، احتياطاً للوصول إلى اللغة العربية الصحيحة التي لم تختلط بغيرها أو يؤثر فيها عجمة، وهذه الحدود مكانية، وزمانية[3] .

فحددوا القبائل التي تؤخذ عنها اللغة فيمن كان من العرب في وسط

---

(١) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٦٩ .

(٢) انظر: أصول النحو العربي ٥٧ .

(٣) انظر: في أصول النحو ١٩، ٢٠، وأصول النحو العربي ٥٧، والأصول للدكتور تمام حسان ٩٩، ١٠٠، ومراحل تطور الدرس النحوي ١٦٣ .

الجزيرة، وأشهر القبائل التي أخذت عنها اللغة: تميم، وقيس، وأسد، وهذيل، وبعض الطائيين، وبعض كنانة، و تجنب جامعو اللغة القبائل المجاورة للأمم الأخرى، خوفاً من أن تكون قد تأثرت لغتهم بأولئك، وفي هذا يقول الفارابي: «لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور الأمم الذين حولهم»[١]، ثم عدد قبائل لم يؤخذ عنها لمجاورتها غير العرب، من ذلك أنه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولم يؤخذ من تغلب و النمر لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس[٢]، وهكذا امتنع رواة اللغة من الأخذ عمن يظن ذهاب سليقتهم بالاختلاط أو بالمجاورة .

وقد اتخذ العلماء طريقتين للأخذ عن القبائل الذين يحتج بكلامهم[٣]:

الطريقة الأولى: الرحلة إلى البادية ومشافهة الأعراب، كما فعل الخليل[٤]، وأبو زيد الأنصاري[٥]، والكسائي[٦] وغيرهم .

الطريقة الثانية: الأخذ عن الأعراب الذين يفدون إلى المدن الكبرى في العراق للتكسب أو لتعليم أبنائها[٧] .

وأخذ كثير من اللغويين ـ أيضاً ـ عن فئتين أخريين ممن سكن الحاضرة

---

(١) الاقتراح ١٦٢ .
(٢) انظر: المرجع السابق ١٦٢، ١٦٣ .
(٣) انظر: أصول النحو العربي ٥٧ ـ٥٩، ومراحل تطور الدرس النحوي ١٧٠ ـ١٧٣ .
(٤) انظر: بغية الوعاة ٢/١٦٣ .
(٥) انظر: مقدمة النوادر ١٤٢ .
(٦) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٢٠٣ .
(٧) أورد ابن النديم في الفهرست أسماء بعض الأعراب الذين وفدوا على المدن. انظر: الفهرست ٤٩ ـ ٥٣ .

وهما[1]:

١ ـ الأعراب الذين في ضواحي المدن الكبيرة كالبصرة والكوفة، وأولاء يغلب عليهم عدم الاختلاط بالأعاجم والمولدين .

٢ ـ بعض أهل الحضر الذين استقامت ألسنتهم، ووثق اللغويون بفصاحتهم، كأئمة الشعراء في العصر الأموي، مثل: جرير، والفرزدق .

أما الحدود الزمانية فقد احتجوا بكلام العرب في العصرين الجاهلي والإسلامي، وحددوه بنحو ثلاثمائة سنة في الحواضر، منها مائة وخمسون سنة قبل الإسلام، ومائة وخمسون سنة بعده . ونحو خمسمائة سنة في البوادي أي: إلى منتصف القرن الرابع الهجري[2]. والسبب في إيقاف الاستشهاد في القرن الرابع ذكره ابن جني في الخصائص، وحاصله: أن لغة أهل البادية قد أصابها اختلال وفساد بسبب اختلاطهم بغيرهم. فقد قال في: (باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر): «وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل . . .»[3] ثم قال: «وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب ترك تلقي ما يرد عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نرى بدوياً فصيحاً. . .»[4] .

أما المجمع فقد اختلفت مواقفه تجاه عصر الاحتجاج باختلاف مشارب أعضائه، وأول ما أثيرت هذه القضية، عندما تناول أعضاء المجمع الحديث في

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوي ٢٧، ٢٨، وأصول النحو العربي ٥٩، ومراحل تطور الدرس النحوي ١٧٢، ١٧٣ .

(٢) هذا هو المشهور عند النحويين. انظر: أصول التفكير النحوي ٢٤٩، وهذا التحديد مرتبط بتقسيم الشعراء أربع طبقات: جاهليون، ومخضرمون، وإسلاميون، ومولدون. انظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٧٨ .

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٥ .

(٤) المرجع السابق .

مسألة اللهجات ودراستها، وذلك في الدورة الأولى، فقد أثار الأستاذ أحمد الإسكندري سؤالاً عن العربي الذي يعتد بعربيته وذكر في إجابته مجمل كلام البغدادي[1] والسيوطي[2] فيها، وهو أن العربي من أهل الأمصار، من لم يعدُ المائة الثانية من الفصحاء، ورأى الأستاذ أحمد قبول كلام فصحاء الأمصار ممن بلغتهم المائة الثانية ولو زاد قليلاً عنها[3]، أما أهل البادية الذين لم يختلطوا بغيرهم فقبل منهم إلى حدود الأربعمائة، وأيد في هذا صنيع الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في التهذيب، وابن دريد (ت ٣٢١ هـ) في الجمهرة، والجوهري (ت ٣٩٣ هـ) في الصحاح من نقلهم عن أهل البادية في زمنهم، وهم من أهل القرن الرابع[4].

ثم ذكر الشيخ حسين والي أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوا اللغة عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الست التي في قلب الجزيرة[5]، وكتب بحثاً في المولد[6] تحدث فيه عن الاستشهاد بكلام العرب، وردد فيه ما قاله صاحبا الخزانة والاقتراح[7]، وسار المجمع في أول سنيه على منهاج النحويين المتقدمين فحدد من يحتج بكلامه بحدين زماني ومكاني، مع شيء من الترخص والتوسع كما صنع الأستاذ أحمد الإسكندري، وجاء في شرح قرار المجمع في المعرب والأعجمي تحديداً للعرب المحتج بكلامهم، بأنهم: «العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أوسط القرن الرابع»[8]. واعترض بعض

(١) انظر: خزانة الأدب ١/٦، ٧ .
(٢) انظر: الاقتراح ١٨١ .
(٣) انظر: محاضر الجلسات . دور الانعقاد الأول ـ ٢٩٤ .
(٤) انظر: المرجع السابق .
(٥) انظر: المرجع السابق .
(٦) انظر البحث في: المرجع السابق ٣٣٤ ـ٣٤٥ .
(٧) انظر: المرجع السابق ٣٣٧، ٣٣٨ .
(٨) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي . الجزء الأول ٢٠٢ . وهذا ليس قراراً للمجمع كما وهم الأستاذ عباس حسن في اللغة والنحو ٢٤ .

أعضاء المجمع هذا المنهج، منهم الأستاذ فيشر واحتج بأن فقهاء اللغة يختلفون في عد القبائل الفصيحة، وأن اللهجات القديمة كثيرة، وأن تلك اللهجات موجودة في كتب النحو القديمة والمعجمات، وأن كثيراً من اللهجات موجودة في قراءات قرآنية[1]. واعترض بعضهم تحديد عصر الاحتجاج بنهاية القرن الثاني الهجري في الأمصار، ونهاية القرن الرابع الهجري في البوادي بأن في كل لغة توليداً[2]، ولماذا يقيد المجمع الناس بهذه العصور؟[3]، وقال الأستاذ عبد القادر المغربي (ت ١٣٧٥هـ): إذ كنا نكتب العربية الفصيحة، وهي باقية فينا فلماذا لا نكون فصحاء يعتد بعربيتنا؟[4] .

واشتد الاعتراض على الحدين الزماني والمكاني اللذين التزمهما جامعو اللغة عند ما جاء جيل ثان من أعضاء المجمع، وممن صرح بهذا الدكتور طه حسين (ت ١٣٩٣هـ)[5]، والأستاذ أحمد حسن الزيات(ت ١٣٨٨هـ) [6]، والأستاذ إبراهيم مصطفى (١٣٨٢هـ)[7] .

وقد اعتمد المجمع مقولة ابن جني وهي أن « الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»[8]. فأجاز إلغاء النصب بإذن مع تحقق شروط عملها؛ لأنه قد نسب إلى بعض العرب

---

(١) انظر: محاضر الجلسات ـ دور الانعقاد الأول ـ ٢٩٦ .

(٢) انظر: المرجع السابق ٣٣٢ .

(٣) انظر: المرجع السابق ٣٣٣ .

(٤) انظر: المرجع السابق ٣١٨ .

(٥) انظر: محاضر الجلسات ـ الدورة الرابعة عشرة ـ ٤٧٥ .

(٦) انظر: محاضر الجلسات ـ الدورة السادسة عشرة ـ ٣٩٥، وذلك في بحثه الذي ألقاه على مؤتمر المجمع بعنوان: (الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟).

(٧) انظر: محاضر الجلسات ـ الدورة السادسة عشرة ـ ٤٨٩، وذلك في بحثه الذي قدمه للمؤتمر بعنوان (في أصول النحو) .

(٨) الخصائص ٢/١٢ .

إلغاؤها[١]، وأجاز تأنيث فعلان بالتاء لأنها لغة في بني أسد أو لغة بني أسد[٢].

وأجاز جمع فَعْلة على فَعْلات بإسكان الثاني كظبية وظبيات، وتمرة وتمرات؛ لأنه نمي إلى قوم من العرب[٣]، واستدل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لجواز لحوق علامة التثنية أو الجمع الفعل الذي فاعله اسم ظاهر بثبوته لغة لجمع من قبائل العرب، منهم طيىء وأزد شنوءة[٤].

ويفهم مما سبق أن المجمع يقبل ما قيل في العصر الجاهلي والإسلامي إلى حدود المائتين الهجرية بإطلاق، ويحتج بكلام العرب كله شعره ونثره. أما القرارات فقد ورد في بعضها إشارة إلى مجيء أبيات في المسألة المعروضة كقرار دخول (أل) على كل وبعض فقد جاء في القرار: «وثمة من المأثور أمثلة لورود ذلك في الشعر»[٥].

وفي قرار مجيء الاسم المرفوع بعد إن الشرطية: «يجيء الاسم المرفوع بعد إن الشرطية أحياناً في نصوص كثيرة في القرآن والشعر . . .»[٦].

لكن كثيراً من القرارات لا تنص على الشاهد ولا على وجوده، مع أنه لا يكاد يكتب بحث أو مذكرة في مسألة من المسائل إلا واستدل لها ببيت أو أبيات من الشعر .

ومن عناية المجمع بكلام العرب أنه بنى مسألة مجيء (أي) دالة على الإبهام والتعميم[٧] على بيت شعر واحد، وفقرة من النثر، والبيت هو قول الشاعر :

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٢/١٣٣ .
(٢) انظر: المرجع السابق ١/٨٠ .
(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٥٣ .
(٤) انظر: المرجع السابق ٢/٢٠٩، مع ملاحظة أن المجمع لم يقرّ هذه المسألة.
(٥) انظر: ص: ٦٥ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص: ٩٢ من هذا البحث .
(٧) انظر: في أصول اللغة ٢/١٩٩، ٢٠٧ .

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاه بسيفٍ كلما هزّ يقطعُ[1]

والنثر قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : « اصحب الناس بأي خلق شئت يصحبوك بمثله»[2] واحتجت اللجنة لهذا بأننا « نتكلم بما تكلموا به، وواحدهم كالجميع، والنفر كالقبيلة، فإذا سمعنا من عربي كلمة اتبعناها»[3] .

وملحوظاتي على احتجاج المجمع بكلام العرب أجملها فيما يأتي :

(١) قلة الاستشهاد بالنثر، سواء كان حكمة أم مثلاً أم قولاً سائراً مع أن في كتب الأمثال والسير والتواريخ أقوالاً نثرية كثيرة، يمكن أن يستفاد منها في الاستدلال لبعض التراكيب أو الاستعمالات .

(٢) أن المجمع قال بقياسية بعض الصيغ بعد إحصاء ما هو موجود في المعجمات من تلك الصيغ، كجمع الأستاذ علي السباعي للأوصاف المذكرة التي على زنة (فاعل) مما يجمع على (فواعل) كباسل وبواسل، فبلغ بها واحداً وثلاثين وصفاً، وزاد عليه الأستاذ عباس أبو السعود سبعة أوصاف، وأضاف الأستاذ محمد شوقي أمين ثلاثة أوصاف[4]، فأجاز المجمع هذه المسألة بناء على هذا الجمع[5] .

وأجاز المجمع قياسية صيغة (فُعالة) للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها معتمداً على ما جمعه الدكتور أحمد الحوفي مما جاء على هذه الصيغة من المعجمات وكان عددها سبعين كلمة[6] .

---

(١) البيت للفرزدق وقد سبق تخريجه ص: ٢٧١ من هذا البحث .

(٢) سبق تخريجه ص: ٢٧١ من هذا البحث .

(٣) المرجع السابق ٢/ ١٩٩ (هامش) .

(٤) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٤٨، ٤٩ .

(٥) انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٢ .

(٦) انظر: المرجع السابق ٣/ ٤٠ -٤٤ .

ولا شك أن القيام بمثل هذا الجمع للصيغ يفيد كثيراً في مسألة اطراد بعضها، أو اقتراح وضع صيغة مهجورة لمعنى من المعاني، وينبغي أن يلاحظ تقدير النسب في كل صيغة لئلا تدفع الحماسة للقول الجديد إلى مخالفة الكثير الذي عليه المحققون من العلماء أو إلى تشعب الأحكام واضطرابها .

(٣) أن المجمع لم يُعن بتوثيق الشواهد الشعرية أو النثرية، فكثير من الأبيات لم تخرج من دواوين أصحابها أو كتب الرواة الأوائل أو كتب المجموعات، فمثلاً بيت سحيم عبد بني الحسحاس، وهو :

رأيت الغنيَّ والفقيرَ كِلَيهما إلى الموتِ يأتي الموتُ للكلِّ معمدا

استدل به على إجازة دخول (أل) على (كل)[١] وليست هذه الرواية في ديوانه، ولم يشر القرار أو المذكرة إلى هذا .

ومثله البيت الذي نسب لمجنون ليلى، وهو :

لا تُنْكِرِ البعضَ من دَيني فتَجْحَدَه ولا تُحدِّثني أنْ سوفَ تقضِيني

استدل به على جواز دخول (أل) على بعض[٢]، والبيت ليس في ديوان مجنون ليلى .

(٤) أن كلام ابن جني في أن « الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء» لا يفيد ـ كما يقول الشيخ عبد الرحمن تاج ـ أن كل نطق يجيء موافقاً لغة من لغات العرب، ولو لم تقصد تلك اللغة، يكون صواباً غير خطأ. بل تدل على أن النطق إذا جاء منحرفاً عن المشهور من لغات العرب، فإنه يجب أن يكون مقصوداً فيه اتباع تلك اللغة غير المشهورة. وهذا هو الذي يكون نطقاً على قياس لغة من اللغات، أما إذا لم يقصد الاتباع، فلا يعد كلامه صواباً؛ لأنه لم ينطق على قياس لغة من لغات العرب، فقد أخطأ المشهور من

---

(١) انظر: ص ٦٨، ٦٩ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ٦٩ من هذا البحث .

اللغات، وأخطأ تلك اللغة غير المشهور لأنه لم يقصدها[١] .

٤ ـ موقف المجمع من الاحتجاج بالمولد والمحدث :

قسم العلماء الشعراء أربعة أقسام، وجعلوها طبقات[٢] :

١ ـ طبقة الجاهليين، وهم الذين عاشوا في الجاهلية، ولم يدركوا الإسلام، كامرئ القيس والنابغة .

٢ ـ طبقة المخضرمين، وهم الذين عاشوا في الجاهلية، وأدركوا الإسلام، كلبيد وحسان بن ثابت .

٣ ـ طبقة الإسلاميين أو المتقدمين، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق .

٤ ـ طبقة المولدين، وهم الذين جاءوا بعد أن فسدت الألسنة باللحن والخطأ والعجمة، وحددها جمهور اللغويين[٣] فيما بعد منتصف القرن الثاني الهجري كبشار بن برد وأبي نواس .

وقد أجمع العلماء على صحة الاحتجاج بشعر شعراء الطبقتين الأولى والثانية[٤]، واختلفوا في الطبقة الثالثة، والراجح عند المحققين صحة الاحتجاج بهم[٥]. أما الطبقة الرابعة فأجمعوا على عدم الاحتجاج بهم[٦] .

---

(١) (تحرير القول في فعلان فعلى، وفعلان فعلانة) بحث الشيخ عبد الرحمن تاج في كتاب في أصول اللغة ٢/٩١ ، (بتصرف) .

(٢) انظر: العمدة ١/١١٣، وخزانة الأدب ١/٥، ٦ .

(٣) انظر: الاقتراح ١٨١، وأصول التفكير النحوي ٤٧، ٤٨، ٢٤٩، والاستشهاد بالشعر في اللغة ٨١ .

(٤) انظر: الخزانة ١/٦ .

(٥) انظر: الخزانة ١/٦، والعمدة ١/٩٠، ٩١، والاحتجاج بالشعر في اللغة ٧٨، ٧٩، وأصول التفكير النحوي ٤٤ ـ ٤٧، ومراحل تطور الدرس النحوي ١٩٩ ـ٢٠١ .

(٦) انظر: الاقتراح ١٨١ .

وهذا التقسيم ينطبق على الشعراء وغيرهم، ولهذا لا يحتج بكلام المولدين ممن سكن الحاضرة شعراً كان أو نثراً .

ويطلق بعض العلماء اسم (المحدثين) على المولدين من غير تمييز بينهما، فالبغدادي يقول عن الطبقة الرابعة: « طبقة المولدين ويقال لهم: المحدثون أيضاً»[1] . ويعرفهم بأنهم من جاء بعد الإسلاميين كبشار بن برد، فقد وصف بأنه من المولدين وأنه من المحدثين[2] .

وأضاف بعض العلماء[3] طبقتين على تلك الطبقات الأربع، وهما:

١ ـ طبقة المحدثين، وهم الذين جاءوا بعد المولدين، كأبي تمام والبحتري .

٢ ـ طبقة المتأخرين، وهم الذين جاءوا بعد المحدثين، كالمتنبي، وإن كان الإجماع قد انعقد على عدم الاحتجاج بكلام المولدين، فهاتان الطبقتان أولى بعدم الاحتجاج بهما .

لكن دعوى الإجماع قد خرقها استشهاد بعض العلماء بكلام مولدين أو محدثين، من ذلك استشهاد الرضي ببيت لبشار بن برد[4] (ت ١٦٧هـ) وهو:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها ... خرجت مع البازي عليّ سواد[5]

على تجرد الجملة الحالية من واو الحال فيما إذا كان الضمير الرابط في صدر الجملة الخبرية. وبقولٍ لأشجع السلمي[6] (ت ١٩٥هـ) .

---

(١) الخزانة ١/٦، وانظر: العمدة ١/١١٣، والمزهر ١/٣٠٤ .

(٢) انظر: البيان والتبيين ١/٥٠، ٥١، والاحتجاج بالشعر في اللغة ١١١ .

(٣) انظر: العمدة ١/١١٣، والخزانة ١/٨، وأصول النحو العربي ٦٧. وابن رشيق جعل المحدثين طبقات: أولى وثانية على التدريج في الهبوط .

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٤٢ .

(٥) البيت في ديوان بشار بن برد ٣/٤٩ .

(٦) انظر: شرح الكافية ١/١٩٤ .

واحتج الزمخشري بشعر أبي تمام[١] (ت ٢٣١هـ) وقال معللاً فعله: «وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»[٢].

أما المجمع فقد عرض موضوع المولد وصحة الاحتجاج به في الدورة الأولى، بل كانت أولى المسائل التي تناقش فيها أعضاء المجمع[٣]، فتناقشوا في كلمة (لائحة المجمع) ورأى بعض الأعضاء تسميتها (شرعة المجمع)؛ لأن اللائحة تتضمن شيئاً من القانون وكلمة (لائحة) لا علاقة بين معناها اللغوي، ومعناها الاصطلاحي؛ لأنها مولدة في هذا المعنى[٤]. ثم تجدد النقاش في المولد عند ورود كلمة (مالية المجمع) فاعترض الشيخ حسين والي استعمالها؛ لأنها مولدة[٥]، وأنكرها الأستاذ أحمد الإسكندري[٦]، واختلف أعضاء المجمع في قبول المولد ورده، وسأل بعضهم: هل العرف يخصص معاني بعض الألفاظ الدالة على العموم؟ أو أنه إذا لمح له معنى مجازي يجعله مقبولاً؟[٧]، وذكر الأستاذ أنستاس الكرملي أن الألفاظ المولدة أولى من الألفاظ الأجنبية وأنها تسد حاجة الناس في الاستعمال، وخاصة إذا كانت شائعة صحيحة الاشتقاق[٨].

وحدد الأستاذ عبد القادر المغربي المولد بأنه الكلمة غير القاموسية وهي

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ٤٣.

(٢) الكشاف ١/ ٤٣. وانظر في شعر المولدين الذي احتج به العلماء في النحو والتصريف كتاب: الاحتجاج بالشعر في اللغة ١١١ ـ١٩٧.

(٣) انظر: محاضر الجلسات. دور الانعقاد الأول ـ ٦، والمولد في العربية ٦٠٩.

(٤) انظر: محاضر الجلسات. دور الانعقاد الأول ـ ٦ ـ ٨.

(٥) انظر: المرجع السابق ٨٩.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: المرجع السابق ٩٠.

(٨) انظر: المرجع السابق ٩١، ٩٢.

تنقسم أقساماً كثيرة، منها ما تقبله قواعد اللغة، ومنها ما لا تقبله[1] .

وعرضت لجنة الأصول موضوع (المولد)[2]، وكتب فيه الشيخ حسين والي بحثاً[3]، نقل فيه ما جاء في خزانة الأدب والاقتراح من أقوال وحجج، وخلص إلى أن ما أدخله من لا يعتد بعربيته يسمى مولداً، وما أدخله من يعتد بعربيته يسمى معرّباً[4] .

ثم قرأ الأستاذ عبد القادر المغربي بحثاً له بعنوان: « الألفاظ غير القاموسية»[5] وقسمها سبعة أقسام، يدخل في المولد منها قسمان:

أولهما: كلمات لم تذكر في المعاجم لكنها وردت في كلام أحد الفصحاء المتأخرين ممن لا يحتج بقوله .

وثانيهما: كلمات ولدها المتأخرون لتدل على معانٍ حيوية مختلفة، ولا أثر فيها للاصطلاح .

واختلفت آراء أعضاء المجمع في قبول هذين القسمين. وبعد مناقشة طويلة[6] بين أعضاء المجمع في صحة الاحتجاج بالمولد، صدر قرار في المولد، وهو: « المولد: هو اللفظ الذي استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان :

قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربي سائغ .

وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إما باستعمال لفظ أعجمي لم

---

(١) انظر: محاضر الجلسات، دور الانعقاد الأول: ٩٢ .
(٢) انظر: المرجع السابق ٣١٧ .
(٣) انظر: المرجع السابق ٣٣٤ ـ٣٤٥ .
(٤) انظر: المرجع السابق ٣١٨، ٣٣٤ .
(٥) انظر: المرجع السابق ٣٢١ ـ٣٣٠ .
(٦) انظر: المرجع السابق ٣١٧ ـ٣٣٣ .

تعربه العرب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النوع قراره .

وإما بتحريف في اللفظ أو الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالاً، والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين في فصيح الكلام»[١] .

فحدد القرار المراد بالمولد وأنه ما استعمله المولدون الذين عاشوا بعد عصر الاحتجاج إلى يومنا هذا على غير استعمال العرب وجعله قسمين :

قسم جرى استعماله على أقيسة كلام العرب سواء كان عن طريق المجاز أو الاشتقاق أو غيرهما، فهذا يقبل .

وقسم خرج المولدون في استعماله عن أقيسة كلام العرب، وهذا أنواع: منه المعرّب وهو استعمال لفظ أعجمي لم تعربه العرب وإدخاله في العربية، وقد صدر لهذا النوع قرار يجيزه عند الضرورة[٢]. ومنه ما استعمل بتحريف في اللفظ أو الدلالة ولا يمكن أن يخرج على وجه صحيح تقبله الأقيسة العربية[٣]. وهذا لا يجيز المجمع استعماله. ومنه المرتجل[٤]، وهذا أيضاً لا يجيز المجمع استعماله .

والمجمع في قراره قد أخذ برأي المتقدمين من العلماء في مسألة تحديد المولد وقبوله، ولهذا كانت قرارات المجمع في دوراته الأولى لا تستند إلى

---

(١) صدر القرار في الجلسة الرابعة والعشرين من جلسات المجمع في الدورة الأولى. انظر القرار في: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الأول ٢٠٤، ومجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٢ .

(٢) انظر قرار التعريب في: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي . الجزء الأول ٢٠٢ .

(٣) وهو ما يسمى بالعامي أو الدارج أو البلدي. انظر: الاحتجاج لهذا القرار في: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الأول ٢٠٣ .

(٤) كالألفاظ التي لا أصل لها في اللغة، مثل: الحنشصة والحفلطة. انظر: الاحتجاج لهذا القرار في مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الأول ٢٠٣ .

كلام مولد سواء كان شعراً أم نثراً وسواء كان اعتماداً أم استئناساً .

وبعد رحيل الجيل الأول من المجمعيين ومجيء جيل جديد يدعو إلى التجديد زادت أصوات الداعين لقبول كلام المولدين والمحدثين، فدعا د. طه حسين إلى مد عصر الاستشهاد، إلى العصر الذي نعيش فيه(١) .

واقترح بعده الأستاذ أحمد حسن الزيات رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة، وإطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم(٢) .

واشترط الأستاذ إبراهيم مصطفى للارتقاء باللغة العربية أن ننظر في آثار أدبائنا من الكتاب والشعراء، فمن رأيناه سليم الأسلوب، صحيح العربية، وثقناه وجعلنا كلامه مدداً للغة، وحجة في النحو، كما فعل بعض المتقدمين في الاحتجاج ببشار وغيره من الشعراء بعد أن وثقوا من لغتهم وأسلوبهم، وإن كان في آثار أدبائنا من يساير أولئك أعطيناه من الحق ما أعطي لهم(٣) .

وبعد ذلك بفترة أصبحت بعض القرارات تستأنس بكلام المولدين، كقرار دخول الألف واللام على كل وبعض جاء فيه: « وقد جرى بذلك استعمال المولدين من قديم»(٤)، وجاء في قرار تقديم لفظ النفس أو العين على المؤكد: «لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصة العلماء والكتاب»(٥)، وأورد بعض الباحثين من أعضاء المجمع كلاماً للمولدين في بحوث لجنة الأصول، ومذكراتها، من ذلك أن الأستاذ غطية الصوالحي(٦) والأستاذ عباس حسن(٧)

---

(١) انظر: محاضر الجلسات. الدورة الرابعة عشرة ٤٧٥ .

(٢) انظر: محاضر الجلسات. الدورة السادسة عشرة ٤٠٠ .

(٣) انظر: محاضر الجلسات. الدورة السادسة عشرة ٤٨٩ .

(٤) انظر: ص ٦٥ من هذا البحث .

(٥) انظر: ص ٢٧٣ من هذا البحث .

(٦) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٢٦ .

(٧) انظر: المرجع السابق ٢/ ١٣٠ .

استدلا ببيت أشجع السلمي:

لـــك الـــعِـــزُّ إن مَـــوْلاك عَـــزَّ . . .[1]

على أن الكون فيه خاص وليس عاماً، مع أنه مولد متابعين الشهاب الخفاجي وغيره .

وأورد الشيخ عطية الصوالحي في بحث: (شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير) بيتاً للمتنبي[2]، واستأنس الأستاذ محمد شوقي أمين لدخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه نحو: الثلاثة أثواب، بإجازة قوم من الكتاب المتقدمين له[3]، وكذا استأنس لمجيء فعلى مجردة عن (أل) بقول النحاة جملة كبرى وصغرى، وفاصلة صغرى وكبرى، وبقول أبي نواس: « كأن صغرى وكبرى من فقاقعها . . .»[4] .

وأورد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أبياتاً لمولدين كثر في مسألة لحوق علامة التثنية والجمع بالفعل الذي فاعله ظاهر[5]، واستدل الأستاذ محمد شوقي أمين ببيت لبشار في مسألة التعاقب بين جمع الكثرة والقلة[6] .

ولي في هذا الموضوع الملحوظات الآتية :

الأولى: أن النقاش الذي حدث بين أعضاء المجمع في مسألة المولد أو في غيرها يعبر عن آراء الأعضاء فقط، ومن ثم فلا يقال إن المجمع أجاز أو منع إلا إذا أصدر قراراً في تلك المسألة .

---

(١) سبق تخريج البيت ص: ٨١ من هذا البحث .

(٢) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٣٧ .

(٣) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٨٦ .

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/ ١٨٩ . والشطر الثاني: (حصباء درٌّ على أرضٍ من الذهب)
انظر البيت في: شرح المفصل ٦/ ١٠٣، والمغني ٤٩٨ .

(٥) انظر: المرجع السابق ٢/ ٢١٢، ٢١٣ .

(٦) انظر: المرجع السابق ٣/ ٧٨ .

الثانية: أن العلماء المتقدمين لم يفرقوا بين المولد والمحدث، وكذا المجمع في قراره الذي أصدره في المولد، وأيضاً ليس هناك فرق بينهما في اللغة[1]، لكن لجنة المعجم الوسيط فرقت بينهما، فجعلت المحدث هو اللفظ المستعمل في العصر الحديث، والمولد الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الاحتجاج[2].

الثالثة: جرت أقلام بعض الباحثين[3] في العصر الحديث بنقد العلماء المتقدمين لقصرهم الاحتجاج في نطاقين زماني ومكاني، والذي ينبغي التنبيه إليه أن أولئك العلماء قد وضعوا تلك الحدود لهدف جعلوه نصب أعينهم في كل شاهد يقع تحت أيديهم، ألا وهو أن حفظ اللغة من حفظ القرآن، ولهذا كان الدافع الأول إلى نشأة علم النحو هو القرآن[4] مخافة أن يتسرب إليه خطأ أو لحن.

والوصول إلى فهم سليم للكتاب المنزل بهذه اللغة[5]، وفهم سديد لأقوال المشرع عليه الصلاة والسلام يستلزم جمع تلك اللغة المعاصرة لهما، والموافقة لما فيهما من ألفاظ ومعان، ومن ثم كان منهج المتقدمين من العلماء

---

(١) انظر: المولد في العربية ٦٣٣، ٦٣٤ .

(٢) انظر: مقدمة المعجم الوسيط ١/ ١٦ .

(٣) انظر: محاضر الجلسات. في الدورة السادسة عشرة ٣٩٥، والأصول للدكتور تمام حسان ١١٠ ـ١١٧، والمولد في العربية ١٧٤ ـ١٨٠، والاحتجاج بالشعر في اللغة ٩٩ ـ١٠٤ .

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٩٥، والأصول للدكتور تمام حسان ١٠٩، ١١٣، وأسماه الدكتور علي أبو المكارم دافعاً دينياً، والقرآن جزء منه، انظر: تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ٤٥ ـ٥٥، وجعل الدكتور عصام نور الدين العلوم العربية كلها قد نشأت من أجل النص القرآني. انظر: تاريخ النحو، المدخل: النشأة والتأسيس ١٤ ـ١٨ .

(٥) بأحرفه وقراءاته، يقول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف».

منهجاً علمياً، حيث دلنا على المصدر الصحيح الذي نحتكم إليه في الفصاحة، وسلامة اللغة من عيوب العجمة واللحن .

ثانياً: القياس ومدى الاعتماد عليه في قرارات المجمع :

أ ـ مفهوم القياس عند النحاة :

أدلة النحو الغالبة: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال[١]، والقياس أحدها، ولم يعلم أحد من العلماء أنه أنكره[٢]، بل قال الأنباري:

«اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس»[٣] .

وقد مرّ القياس عند النحويين بمرحلتين[٤]:

المرحلة الأولى:

مرحلة القياس الاستقرائي أو القياس الاستعمالي[٥]، التي عني العلماء فيها برصد الظواهر المطردة في كلام العرب، فما طابقها كان قياساً مقبولاً، وقد حدد الدكتور علي أبو المكارم[٦] هذه المرحلة بنشأة النحو إلى أواخر القرن الثالث الهجري، واتجه أصحابه اتجاهين[٧] مختلفين بالنظر إلى ما يخالف

---

(١) ذكر ابن جني ثلاثة من أدلة النحو وهي: السماع، والإجماع، والقياس، وذكر الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، وجمع السيوطي بينها، وجعل أدلة النحو الغالبة هذه الأربعة. انظر: لمع الأدلة ٨١، والاقتراح ١٢٤ .

(٢) انظر: لمع الأدلة ٩٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) أخذت بمنهج الدكتور علي أبو المكارم في دراسة تطور مفهوم القياس عند النحويين. انظر: أصول التفكير النحوي ١١ ـ٨٩ .

(٥) تسمية للدكتور تمام حسان في الأصول ١٧٤ .

(٦) انظر: أصول التفكير النحوي ١٣ .

(٧) انظر في الاتجاهين: تاريخ النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ٨٩، ٩٤، ٩٥،=

المقاييس التي وضعت على الشائع والمطرد:

الاتجاه الأول: ذهب فيه أوائل النحويين البصريين إلى وجوب التزام تلك القواعد المبنية على الكثير والمطرد، وأن ما خالفها يعد شاذاً أو خارجاً عن القياس، ولعل أول من حدد هذا المنهج في البحث النحوي هو عبد اللّه بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ)، يفهم هذا من نصوص نقلت عنه وفيه، من ذلك أنه لما سئل: هل يقول أحد الصويق؟ - يعني: السويق -، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، ثم قال لسائله: «وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[١] فرد ابن أبي إسحاق السائل إلى المطرد والمنقاس، وهذا ما يعنيه المترجمون من أن عبد اللّه بن أبي إسحاق: «أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل»[٢] وقولهم: «عبد اللّه أعلم أهل البصرة وأنقلهم، ففرع النحو وقاسه ...»[٣].

ولأجل هذا المنهج الذي يقوم على بناء القواعد على الكثير والشائع فقد رد ما خرج عنه ووصف بعضه بأنه شاذ[٤]، وخطأ بعض الفصحاء لمخالفته إياه[٥].

وتبعه على هذا المسلك تلميذه عيسى بن عمر(ت ١٤٩هـ)، وزاد عليه أن صنَّفَ على هذا المنهج كتابين، وهما: الإكمال والجامع[٦].

واستمر القياس بمعناه الاستقرائي، الذي ينتحي الشائع من كلام العرب

= وأصول النحو العربي ١٠٢ - ١١٠، والمسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء ج٢، ٧٤٠-٧٤٥.

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥، وانظر: أصول التفكير النحوي ١٤، ١٥.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، وطبقات النحويين واللغويين ٣١، وفيها: «وشرح العلل».

(٣) إنباه الرواة ٢/ ١٠٥.

(٤) انظر: تاريخ النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ٩٣، وأصول النحو العربي ١٠٢، ١٠٣.

(٥) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٧، وأخبار النحويين البصريين ٢٠، ٢١، وفيه أن عبد اللّه بن أبي إسحاق كان يكثر الرد على الفرزدق.

(٦) انظر: أخبار النحويين والبصريين ٢٥.

ويرد ما سواه إلى زمن الخليل وسيبويه، لكنهما أضافا عليه إيراد مسائل فرضية لم ترد عن العرب المحتج بهم، يحتكم النحوي فيها إلى القياس الذي بناه على الشائع والمطرد من كلامهم. فمن ذلك قول سيبويه: « وتقول في رجل سميته بازِمِه: هذا ارم قد جاء وينوّن في قول الخليل، وهو القياس»[١]. وقوله: «وإن أضفت إلى عُرّفاء قلت: عريفي، فكذلك ذا وأشباهه، وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب»[٢] وأخذ بهذا الاتجاه الأخفش والمازني والجرمي والمبرد[٣].

الاتجاه الثاني: ذهب فيه بعض العلماء إلى أن القواعد النحوية ينبغي أن تبنى على الشائع والمطرد من كلام العرب، أما ما خالف هذا الشائع فيكون مقبولاً لكنه بمنزلة أقل من المنزلة الأولى؛ لأنه يمثل لغة بيئة لغوية خاصة، عاشت في فترة الاحتجاج فينبغي قبولها وأن يحسب حسابها في الدرس اللغوي[٤]، وممن ذهب إلى هذا أبو عمرو بن العلاء فإنه سئل عما وضعه من علم العربية، « أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا، فقيل له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[٥] وهذا مذهب المعظمين للمسموع، وأنه كله حجة وقد جاء في ترجمته أنه شديد التسليم للغات العرب[٦].

وأخذ بهذا المنهج الكسائي قال عنه عبد الله بن جعفر: « إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه»[٧].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٧.
(٢) المرجع السابق ٣/ ٣٧٨.
(٣) انظر: أصول النحو العربي ١٠٦، ١٠٧.
(٤) انظر: مدرسة الكوفة ٣٧٨.
(٥) طبقات النحويين واللغويين ٣٩.
(٦) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٦، ونزهة الألباء ٢٧.
(٧) انظر: معجم الأدباء ٤/ ٩٥.

بل نسب هذا المنهج للكوفيين[١]؛ لأنهم توسعوا في المسموع فقبلوا ما نقل عن العرب كله، ولم يلحنوه أو يصفوه بالشذوذ، ومن ثم قاسوا عليه .

المرحلة الثانية: مرحلة القياس الشكلي، الذي يعتمد على حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما وقد بدأ القياس النحوي يتجه إلى هذا النوع في أواخر القرن الثالث الهجري وبدايات القرن الرابع[٢]، وهذا التغيير في الوجهة لم يكن مباشراً وإنما كان متدرجاً[٣]، يظهر عند علماء كأبي علي الفارسي وابن جني ويضعف عند آخرين كأبي القاسم ابن الأنباري وابن خالويه، وإلى أن نضج واكتمل على يد أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فقد صنف كتابيه: (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة)، والثاني منهما جرده للحديث عن أصول النحو، وعرف فيه القياس بتعريفات متقاربة، منها أنه «حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٤]، واشترط للقياس أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، ومثل لها بمثال، كأن «تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو[٥]».

وزاد اكتمال هذا المفهوم من القياس عند السيوطي في الاقتراح فأضاف على الأنباري تحديده لشرط المقيس عليه، وذكره مسائل في المقيس والحكم والعلة وأنواعها[٦] .

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة ٣٧٦ ـ٣٧٨، والمسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء جـ٢ ٧٤٥ .

(٢) انظر: أصول التفكير النحوي ١٣، والقياس في النحو ١٣٢ .

(٣) انظر: أصول النحو العربي ١١٠ .

(٤) لمع الأدلة ٩٣ .

(٥) المرجع السابق .

(٦) انظر: الاقتراح ٢٢٠ ـ٢٧٢ .

ب - موقف المجمع من القياس في اتخاذ القرارات:

القياس دليل لإثبات الأحكام، وهو أمر ضروري لتقعيد علم النحو؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على المسموع وحده في اللغة[1]؛ لأن المسموع محدود، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مما يحتاجه الناس محال في العادة، يقول أبو البركات الأنباري في هذا: «أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، سواء كان عربياً أو أعجمياً، نحو: زيد، وعمر، وبشير، وأردشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول في سائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء، والأفعال الرافعة، والناصبة، والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على مالا يدخل تحت الحصر»[2]. ويضيف قائلاً: «... والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يتسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفي ما يحصر بما لا يحصر، ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنه لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً»[3] ومثل ذلك يقال في الصيغ التصريفية وأبنيتها، فإنها محدودة محصورة في ألفاظ سمعت عليها، وعندنا من المعاني المحدثة ما لا تؤديه تلك المسموعة فينبغي إجازة بناء ما تحققت فيه الشروط على ما سمع لأداء تلك المعاني التي يحتاجها الناس.

والمجمع قد أخذ بمبدأ القياس في قرارات كثيرة، بل هو الصفة البارزة في قراراته سواء فيها النحوية والتصريفية، فمن القرارات النحوية التي ذهب فيها المجمع إلى مبدأ القياس: إجازته القياس على ما سمع من مجيء المصدر

---

(١) انظر: أصول النحو العربي ١٢٠.

(٢) لمع الأدلة ٩٨، ٩٩. وانظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٥.

(٣) لمع الأدلة ٩٩.

المنكر حالاً مطلقاً[1]، نحو: جاء زيدٌ ركضاً، وطلع بغتة، وإجازته إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً[2]، من غير قيود، فيستوي في العمل المصدر الذي تقدم على معموله والذي تأخر، والذي فصل عنه بفاصل مع ما لم يفصل، ومن القرارات التصريفية التي ذهب فيها إلى فتح باب القياس، إجازته أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة على وزن فُعَلَة للدلالة على التكثير والمبالغة[3]، كضُحَكَة، ولُعَبَة، وهُمَزَة. وإجازته النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به على صورته التي جاء بها من غير حذف[4]، فيقال في زيدون مسمى به: زيدوني .

والقياس في كثير من قرارات المجمع مبني على إلحاق الصيغ والمشتقات غير المنقولة بالصيغ والمشتقات المنقولة[5]، كإجازته قياس ما لم يسمع من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة على زنة فُعَلة على ما سمع منها كرجل نُوَمَة، ودُعَوَة[6]، وكإجازته صوغ فعيل للدلالة على الاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك، وقد سمع من أمثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليها[7]، نحو: الكليم، والخصيم، والنديم، والخليل .

وهذا النوع من القياس يمكن أن يلحق بالقياس الاستقرائي[8]؛ لأن

---

(١) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٠٩ .

(٢) انظر: تقرير لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين ص: ٢ .

(٣) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٥٣ .

(٤) انظر: محضر الجلسة العاشرة من جلسات المجمع في الدورة الخامسة والخمسين ص: ٨ .

(٥) انظر: أصول التفكير النحوي ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٩ .

(٦) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٥٣ .

(٧) انظر: المرجع السابق ٥٦ .

(٨) يسميه الدكتور علي أبو المكارم قياس النصوص. انظر: أصول التفكير النحوي ٨٣، ٨٤، ٨٩، أما الدكتور تمام حسان فيجعله في الأصول: ١٧٧ من القياس الاستعمالي .

المجمع يلحق بعض الألفاظ والمصطلحات والمشتقات والتراكيب بمماثل لها مسموع عمن يحتج به، وهذا موجود في منهج القياسيين الذين يستقرئون كلام العرب، ومن ثم يحاكونه بما لم يقولوه، وعملية الإلحاق عملية فطرية لم تلتبس بمنطق .

والقياس الذي جاءت به قرارات المجمع يمكن تفسيره بأحد معنيين:

أولهما: حمل ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم[1] في حكم تلك الصيغ أو الاشتقاقات، وهو الكثير في قياسات المجمع ـ كما سبق ـ؛ لأن السماع إذا ورد بشيء لم يبق غرض وراء القياس، يقول ابن جني: « إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به، وترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس[2]» ومن أمثلته الصريحة ما جاء في قرار القياس على فَعيل أو فُعال للدلالة على الصوت مما لم يرد له في اللغة مصدر للدلالة على هذا المعنى[3]، وقرار صيغ الآلة القياسية، جاء فيه: « يصاغ قياساً من الفعل الثلاثي على وزن مِفْعَل ومِفعال ومِفْعَلة للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء، ويوصي المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»[4]. ولو لم يصرح بهذا المعنى فإنه يحمل عليه؛ لأنه الكثير وهو الأصل فيه، كقرار إجازة ما ينشأ من كلمات على صيغة فُعالة للدلالة على نفاية الأشياء وتناثرها وبقاياها سواء كان في مصطلحات العلوم أم في ألفاظ الحضارة[5]، فالمقصود من الإجازة ما يراد إنشاؤه، دون ما سمع له لفظ للدلالة على هذا المعنى .

ثانيهما: فتح أبواب قياسية جديدة لتوافق حاجات الناس اليوم

---

(١) انظر: القياس في اللغة العربية ١٧٦ .
(٢) المنصف ١/٢٧٩ .
(٣) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في ثلاثين عاماً) ٢٦ .
(٤) انظر: المرجع السابق ٣٤ .
(٥) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١١٦ .

واستعمالاتهم فأجاز القياس في بعض الصيغ على زنة (ما) مع ورود السماع بوزن آخر، سواء كان مقيساً أم غير مقيس، ومن أمثلته: أن العلماء ذكروا أن قياس مصدر فَعَل اللازم هو فعول كجلس جلوساً، أما المجمع فقد أجاز مجيء مصدر فَعَل اللازم على فعول. كما عند العلماء. وعلى فَعْل كهمس همساً[1] .

وكذا قرار جمع فَعْل الصحيح العين مثل كلب وكعب على أفعُل جمع قلة[2]، ثم أجاز أن يجمع جمع قلة أيضاً على أفعال لورود أمثلة كثيرة مجموعة على هذا الوزن[3] .

والمجمع ينظر للقياس من طريق المقيس عليه فإذا كان جائزاً عند بعض العلماء، أو وردت فيه نصوص تجيزه، أو جمع عليه ألفاظ كافية، أقر إجراء القياس فيه، وإلا فإنه يرده ولا يقبله، وذلك لأنه إذا أراد أن يقر قياساً ما في صيغة أو اشتقاق أو تركيب جمع ما يمكن جمعه من ذلك الباب، فتذكر مذاهب العلماء فيه بإجمال، وتورد نصوص دالة على هذه المسألة، أو تجمع ألفاظ جارية على ذلك الوزن المراد إقراره، وتدرس هذه أو تلك في اللجنة ثم المجلس ثم المؤتمر .

وعناية المجمع بالقياس دفعته لدراسة بعض الصيغ أو الأوزان التي أوقفها بعض العلماء على السماع، فجمعت نظائر هذه الصيغ والأوزان في بحوث ومذكرات لعلها تبلغ بها حداً يجيز المجمع قياسيتها، فمن ذلك أن لجنة الأصول جمعت ثمانية وثلاثين مصدراً ميمياً قد لحقته التاء[4] كمحمدة ومهلكة، فأجاز المجمع القياس عليها[5]، والشيخ عطية الصوالحي جمع قرابة سبعين

---

(١) انظر: المرجع السابق ١١١ .

(٢) انظر: محاضر الجلسات. الدورة الرابعة ٧٩ .

(٣) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٢٧ .

(٤) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٢٣ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

مثالاً على زنة فُعَلة من الفعل الثلاثي[١] فأجاز المجمع قياسيتها في الدلالة على المبالغة[٢] .

ومع هذه العناية من المجمع بمد القياس وفتح أبوابه، إلا أنه لم يبت بمسألة الكثرة في المقيس عليه؛ لأنه لم يحدد مقدارها، بل قراراته تدل على اختلاف حكم المجمع في مقدار المقيس عليه وعدده، فهو قد أقر إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ اعتماداً على ورود ستمائة شاهد شعري[٣] جاء الاسم فيها مرفوعاً بعد إذا .

والأستاذ محمد شوقي أمين جمع مائة وثلاث عشرة كلمة على زنة فَعُول[٤]، وأفعالها لازمة، وبابها إما فَعِل المكسور العين وإما فَعَل بفتح العين، وهي صالحة لأن يحمل معناها على المبالغة أو يحمل على أنه صفة مشبهة نحو غشوم ونزوح وولوع وهلوع فأقره المجمع[٥] لهذا العدد .

وفي مسألة جمع فاعل، الوصف الذي جرى على مذكر عاقل، على فواعل، جمع أعضاء اللجنة اثنين وأربعين مثالاً[٦]، فأقر المجمع القياس عليها لكثرتها عنده في فصيح الكلام[٧] . وأجاز أيضاً دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه نحو الثلاثة كتب لوروده في نصين اثنين فقط[٨] .

وكان المجمعيون قد تدارسوا قضية مد القياس على ما شاع وكثر في

---

(١) انظر: المرجع السابق ٢/ ١٨ .
(٢) انظر: المرجع السابق ٢/ ١٥ .
(٣) انظر: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين، صفحة القرارات .
(٤) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٥ ـ ٧ .
(٥) انظر: المرجع السابق ٢/ ٣ .
(٦) انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٩ .
(٧) انظر: المرجع السابق ٢/ ٤٢ .
(٨) انظر: المرجع السابق ٢/ ١٨٢، ١٨٥ .

مسائل عديدة، وكتبت في هذه القضية بحوث تليت على الأعضاء، فمن تلك البحوث:

١ ـ مدرسة القياس في اللغة[١] للأستاذ أحمد أمين .

٢ ـ اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة[٢] للأستاذ أحمد أمين .

٣ ـ الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه؟[٣] للأستاذ أحمد حسن الزيات .

٤ ـ سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس[٤] للأستاذ حسين والي .

٥ ـ تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد[٥] للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ومع هذا فلم ينته المجمعيون إلى نتيجة في مسألة حد الكثرة التي يجوز القياس عليها .

ثالثاً: الأصول الأخرى:

هناك دليلان ـ غير ما ذكر ـ استدل بهما المجمع في قراراته، وهما: الاستصحاب، والاستحسان .

(١) الاستصحاب:

عرفه أبو البركات الأنباري بـ « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في

---

(١) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء السابع ٣٥١ ـ٣٥٨ .

(٢) انظر: المرجع السابق . الجزء السادس ٨٧ ـ٩٣، ثم توالت تعقيبات أعضاء المجمع على مقترحاته. انظر: المرجع السابق ٩٣ ـ١٠٨ .

(٣) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية . الجزء الثامن ١١٠ ـ١١٦، ودعا فيه إلى إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه؛ لأن توقف القياس على السماع يبطل معناه، ثم توالت تعقيبات الأعضاء على مقترحه .

(٤) انظر: مجلة اللغة العربية . الجزء الثاني ١٩٥ ـ٢٢٧ .

(٥) انظر: في أصول اللغة ١/١٣٤، ١٣٥، وفي تعقيب الأستاذ أمين الخولي على بحث الأستاذ ابن عاشور في المرجع نفسه ١/١٢٣ ـ ١٣٣، درس مشكلة القلة والكثرة في النصوص .

الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[١]. وبين أنه من الأدلة المعتبرة[٢]، إلا أنه «من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل»[٣]. ومن ثم فلا يعتد به إذا تعارض مع دليل سماعي أو قياسي[٤]، والمجمع استدل باستصحاب الحال في مسألتين، وهما:

١ ـ منع وصف المؤنث بالمذكر في ألقاب المناصب والأعمال، فلا يقال: فلانة أستاذ أو رئيس، لأن الأصل وجوب مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث[٥].

٢ ـ إجازة إلحاق تاء التأنيث مفعيلاً ومفعالاً ومفعلاً صفات للمؤنث، فيقال: جاءت امرأة معطيرة ومعطاءة ومغشمة؛ لأن الأصل في الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق[٦].

(٢) الاستحسان :

«هو حكم عدل به عن نظائره إلى ما هو أولى به منه»[٧] وهو من الأدلة غير الغالبة بل ذكر أبو البركات الأنباري[٨] أن بعض العلماء منع الأخذ بالاستحسان لما فيه من التحكم وترك القياس.

أما المجمع فقد أخذ به في أربع مسائل:

(١) إثبات الياء من اسم الفاعل المنقوص النكرة في الوصل إذا كان

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ .
(٢) انظر: لمع الأدلة ١٤١ .
(٣) المرجع السابق ١٤٢ .
(٤) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ٦٣ .
(٥) انظر: ص ٥٠٨ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ٤٩٢ من هذا البحث .
(٧) شرح اللمع لابن برهان ١/٦ .
(٨) انظر: لمع الأدلة ١٣٣ .

مرفوعاً أو مجروراً، فيقال هذا قاضي عادلٌ[1] .

(٢) إجازة وقوع المضارع شرطاً للما مطلقاً، كأن يقال: لما يطول الوقت يزداد الاهتمام[2] .

(٣) إجازة مجيء اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على مَفْعَل بالفتح فيقال: (المسار) لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، ويقال: طار مطاراً، والآن مطاره، وهناك المطار[3] .

(٤) النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء أو اللام برد المحذوف واواً قبل ياء النسب سواء عوض عن المحذوف أم لم يعوض[4]، نحو: عدوي، وفئوي، وشفوي، وبنوي، وجهوي، في النسب إلى: عدة وفئة وشفة وابن وجهة .

---

(١) انظر: ص ٥٩ من هذا البحث .

(٢) انظر: ص ٣١٥ من هذا البحث .

(٣) انظر: ص ٤٠٧ من هذا البحث .

(٤) انظر: ص ٦٠٥ من هذا البحث .

الفصل الثاني

مدى تأثر المجمع بالمذاهب النحوية

أولاً: الأخذ برأي أحد المذهبين

ثانياً: الأخذ بالرأي الانفرادي



أولاً: الأخذ برأي أحد المذهبين :

لما كان المذهبان الكوفي والبصري هما أول المذاهب النحوية ظهوراً وعليهما دار أكثر الخلاف النحوي، فإن العلماء الذين جاءوا بعدُ التزم كثير منهم بمذهب من المذهبين، وأخذ بعضهم بمنهج الترجيح بينهما .

أما المجمع فقد جاء في لائحته الداخلية أن من أغراض إنشاء المجمع المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، ملائمة لحاجات الحياة في هذا العصر(١)، ولتحقيق هذا الهدف أجازت اللائحة أن ينظر المجمع « في قواعد اللغة فيتخير ـ إذا دعت الضرورة ـ من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية»(٢) .

ولأجل تحقيق هذا الهدف لم يلتزم المجمع الأخذ برأي أي من المذهبين، بل سلك الجادة المؤدية إلى الأخذ بالرأي الأسهل ـ عنده ـ سواء كان في المسائل النحوية أم التصريفية، لكن الناظر في قرارات المجمع سيلحظ ما يأتي :

أولاً: أن المسائل الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين قليلة في قرارات المجمع، ويمكن أن أرجع هذه القلة لأمرين :

١ ـ أن بعض القرارات تدرس مسائل جزئية كثرت في استعمالات المحدثين، وكان الحديث عنها في كتب المتقدمين قليلاً، من ذلك مسألة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه(٣) نحو: الثلاثة أثواب، ومسألة جمع فعول بمعنى فاعل كصبور وشكور جمع تصحيح(٤) .

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ـ الجزء الأول ٢٢ (بتصرف) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٦٩، وص ٣١٩ من هذا البحث.

(٤) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٣١، وص ٥١١ من هذا البحث.

٢ ـ أن دراسة المسائل النحوية والتصريفية في المجمع لا تنشأ ابتداءً ـ في الغالب ـ بل تكون مسببةً عن اعتراض أحد الأعضاء لمصطلح علمي، أو لفظة دالة على معنى على غير القياس، أو ورود تركيب فيه إشكال نحوي .

ومن أمثلة ذلك: أنه وردت عبارة: هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه كلمة موجودة في المعجم الوسيط، فاعترض أحد الأعضاء هذا الاستعمال لوجوب حذف الكون العام، لكن المجمع خرجها على أنها من باب الكون الخاص[١] .

وتناقش الأعضاء في تخريج قول الكتاب (استهدف الشيء) على أن السين والتاء لمعنى الجعل، فيكون المعنى جعله هدفاً، وقدمت فيه مذكرة، وأجاز المجمع قياسيتها لهذا المعنى[٢] .

ولما عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها مصطلح (أذيناني) منسوباً إلى الأذينين معاً، جاء السؤال: أيجوز في تصغير المؤنث المجازي حذف تاء التأنيث منه، فيقال في عين: عيين، وفي أذن: أذين[٣]؟ فدرست اللجنة هذه المسألة وأجازتها إذا أدى ظهور التاء إلى الالتباس، وأقرها[٤] المجمع .

وبعد عرض أحد المصطلحات، أثيرت مسألة دخول (أل) على (غير) لورودها فيه، فكتب في هذه المسألة مذكرتان، ثم أجاز المجمع هذا الاستعمال[٥] .

ومن ثم فإن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين تعد قليلة .

---

(١) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٤ .
(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٩٧ .
(٣) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٢٩ (هامش) .
(٤) انظر: المرجع السابق ١٢٩ .
(٥) انظر: المرجع السابق ١٤٥ (هامش) .

ثانياً: أن المجمع أخذ برأي البصريين في مسألتين اثنتين فقط، أما المسألة الأولى فأخذه برأي البصريين في إعمال الثاني من باب تنازع العاملين عاملاً واحداً، لكنه توسع في تطبيق قاعدة التنازع لتشمل الحروف[1]، فأجاز أن يقال مثلاً: إن موقفك لا ولن يغير رأيي .

أما المسألة الثانية فموافقته للبصريين في إجازة إلغاء النصب بإذن مع استيفاء شروط عملها، مع أن البصريين يصفون ذلك بأنه قليل[2] .

ثالثاً: أنه أخذ برأي الكوفيين في أربع عشرة مسألة، وترجع هذه المسائل إلى أحد أمرين :

أ ـ أنه أسهل إعراباً وأقل تقديراً، ويظهر هذا في المسائل الآتية :

١ ـ إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ[3] .

٢ ـ إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مبتدأ[4] .

٣ ـ القول بأن لو قد يليها المبتدأ والخبر[5] .

٤ ـ إلزام ما سمي من جمع المذكر السالم الواو وجعل إعرابه على النون منونة مثل (عربون)[6]، فيقال: هذا حمدونٌ، ورأيت حمدوناً، ومررت بحمدونٍ.

ب ـ أخذه بما فيه تخفيف من شرط وفك من قيد وهذه المسائل هي :

١ ـ إجازة إعمال اسم الفاعل ولو بعد وصفه[7] نحو: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً .

---

(١) انظر: ص ١١٨ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ٣١١ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ٨٣ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٩٢ من هذا البحث .
(٥) انظر: ص ٩٩ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ٥٢ من هذا البحث .
(٧) انظر: ص ٢٠١ من هذا البحث .

٢ ـ إجازة إعمال اسم الفاعل ولو كان مصغراً[١] نحو: هذا ضويربٌ زيداً.

٣ ـ إجازة إعمال اسم الفاعل مع عدم اعتماده على شيء[٢] نحو: ضاربٌ زيد عمراً .

٤ ـ إجازة التعجب من الفعل الناقص، والمجمع أجاز صوغ التفضيل منه[٣]؛ لأنه محمول عليه، نحو: ما أكون زيداً قائماً .

٥ ـ إجازة بناء التفضيل مما كان على أفعل فعلاء دالاً على لون أو عيب[٤]، نحو: هذا أبيض من هذا، وفلان أعور من فلان .

٦ ـ إجازة العطف دون فاصل أو ضمير منفصل على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة[٥]، نحو: اذهب وزيدٌ، وذهبتُ وزيدٌ .

٧ ـ إجازة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سعة الكلام[٦]، نحو: مررت بك وزيدٍ .

٨ ـ قلب الياء واواً في تصغير ما أصل ثانيه الياء[٧]، نحو: عين وشيخ، فيقال: عوين، وشويخ .

٩ ـ النسب إلى جمع التكسير على لفظه[٨]، فيقال: مساجدي .

١٠ ـ قياسية إعمال اسم المصدر[٩] .

---

(١) انظر: ص ٢٠٤ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ٢١٢ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ٢٢٣ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٢٢٩ من هذا البحث .
(٥) انظر: ص ٢٨٤ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ٢٩٤ من هذا البحث .
(٧) انظر: ص ٥٨٠ من هذا البحث .
(٨) انظر: ص ٦٠٠ من هذا البحث .
(٩) انظر: ص ٣٧٥ من هذا البحث .

وهذان الأمران وهما: السهولة في الإعراب، والتخفف من الشروط يلتقيان في قضية أخذ المجمع بالرأي الأسهل عنده ومن ثَمَّ، فإن موافقة المجمع للكوفيين مردها إلى بحثه عن أيسر الآراء عند النحويين وإجازته .

ثانياً: الأخذ بالرأي الانفرادي:

إذا عرضت مسألة في المجمع وأراد إجازتها بحث في آراء العلماء، فإن وجد عالماً قال بإجازة تلك المسألة أخذ به واعتمده، وإلا فإنه قد ينفرد برأي لم يقل به أحد من قبل .

وأبرز العلماء الذين وافقهم المجمع في آرائهم التي انفردوا بها أو شاركهم غيرهم في الرأي من غير أن يصبح مذهباً ينتسب إليه جمع من العلماء ما يأتي:

أ ـ من البصريين :

١، ٢ ـ سيبويه والأخفش، وقد وافقهما المجمع في إجازة صوغ التفضيل من الثلاثي المزيد فيه[١]، مثل: أعطى .

٣ ـ المبرد، ووافقه المجمع في :

ـ إجازة القياس على باب فعّال للدلالة على النسب[٢] .

ـ ما نسب إليه من جواز القياس على مجيء المصدر المنكر حالاً[٣] .

ب ـ من الكوفيين :

١ ـ الكسائي، ووافقه المجمع في :

ـ إعمال اسم الفاعل وهو دال على المضي[٤] .

---

(١) انظر: ص ٢١٧ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ٦٢٣ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ١٦٢ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٢٠٩ من هذا البحث .

ـ إعماله مع كونه موصوفاً قبل العمل[1] .

ـ ما نسب إلى الكسائي من أن الفاعل من الفعل الأول من باب التنازع محذوف عند إعمال الثاني من المتنازعين[2]، نحو: قام وقعد زيد .

ـ أن (ما) في نحو: ما أحسن زيداً، لا موضع لها من الإعراب[3]، ومن ثم فإنها إذا لم تكن مبتدأ كان الفعل بعدها لا يتحمل ضميراً يعود عليها يكون هو الفاعل، فيستغنى بالفعل في هذه المسألة عن الفاعل .

ـ جواز وقوع (مع) موقع الواو بعد (افتعل)[4] فيقال: اجتمع زيد مع عمرو .

٢ ـ الفراء: ووافقه المجمع في:

ـ جواز وقوع المضارع جواباً للما[5] .

ـ أن حاشا فعل لا فاعل له[6] .

ـ ما نسب إليه من إجازة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه[7] .

ـ ما ذهب إليه من إجازة رد الفاء المحذوفة في النسب وإن لم تكن لام الكلمة حرف علة[8]، لكن رأي المجمع تأخيرها إلى موضع اللام، فيقال في عدة: عدوي، مع أن الواو التي أجازها الفراء يحتمل زيادتها كما ذكر ابن الحاجب[9] .

---

(١) انظر: ص ٢٠٠ من هذا البحث .

(٢) انظر: ص ١٤٢، ١٤٦ من هذا البحث .

(٣) انظر: ص ١٣٥ من هذا البحث .

(٤) انظر: ص ٣٠٣ من هذا البحث .

(٥) انظر: ص ٣١٨ من هذا البحث .

(٦) انظر: ص ١٢٨ من هذا البحث .

(٧) انظر: ص ٣٢٢ من هذا البحث .

(٨) انظر: ص ٦٠٩ من هذا البحث .

(٩) انظر: ص ٦٠٧ من هذا البحث .

ـ ما حكاه الفراء عن العرب من أن مصدر فَعَل اللازم فَعْلٌ عند الحجازيين، وفُعُولٌ عند النجديين[1] .

٣ ـ هشام بن معاوية الضرير، ووافقه المجمع في إعمال اسم الفاعل مع دلالته على المضي[2] .

ج . من المتأخرين: وافق المجمع في قراراته جمعاً من العلماء منهم: ابن السكيت[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن جني[5]، وابن درستويه[6]، وابن القوطية[7]، والسيرافي[8]، وابن سيده[9]، والزمخشري[10]، وملك النحاة[11]، وابن مضاء القرطبي[12]، وابن يعيش[13]، وابن الحاجب[14]، وابن عصفور[15]، وابن مالك[16]، والرضي[17]، وأبو حيان[18]، وابن هشام

---

(١) انظر: ص ٣٧٩ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ٢٠٩ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ٤١٢ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٦٣٣ من هذا البحث .
(٥) انظر: ص ٥٠٦ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ٦٥ من هذا البحث .
(٧) انظر: ص ٤١٢ من هذا البحث .
(٨) انظر: ص ٢٩٨، ٣٠٠ من هذا البحث .
(٩) انظر: ص ٦٤١ من هذا البحث .
(١٠) انظر: ص ٢٧٦ من هذا البحث .
(١١) انظر: ص ١٧٥ من هذا البحث .
(١٢) انظر: ص ١٣٥ من هذا البحث .
(١٣) انظر: ص ٢٧٦ من هذا البحث .
(١٤) انظر: ص ٢٩٨، ٣٠٠ من هذا البحث .
(١٥) انظر: ص ٣١٥ من هذا البحث .
(١٦) انظر: ص ٢٢٠ من هذا البحث .
(١٧) انظر: ص ٢٩٨، ٣٠٠ من هذا البحث .
(١٨) انظر: ص ٥٢٧ من هذا البحث .

الأنصاري[1]، الفيومي[2]، وخالد الأزهري[3]، والسيوطي[4]، وابن الحنبلي[5]، والشهاب الخفاجي[6] .

وأكثر هؤلاء تأثيراً في قرارات المجمع: الزمخشري[7] وابن يعيش[8]، وابن مالك[9]، والرضي[10]، ولعل سبب ذلك ما لهم من اختيارات ذهبوا إليها باستنباطات أو تخريجات أو أدلة، لم تكن عند غيرهم من العلماء بمثل ما هي عندهم .

وفي موافقة المجمع لآراء بعض العلماء الّتي انفردوا بها عن الجمهور ملحوظات أجملها فيما يأتي :

(١) أن المجمع قد يأخذ بإطلاق القول من العالم في المسألة مع أن غيره قيده، من ذلك أنه أجاز إلحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية المزيدة[11]، نحو: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة، معتمداً على إطلاق الزمخشري[12] وابن يعيش[13] القول بمجيئه مستعملاً، من غير بيان لهذا الاستعمال: أقليل هو أم كثير؟

وكذا اعتمد المجمع لإجازة إضافة أدنى العدد إلى جمعي التصحيح وصفاً

---

(١) انظر: ص ٦٥٣ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ١٧٥ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ٥٦٣ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٤٧٠ من هذا البحث .
(٥) انظر: ص ٣٠٣ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ١٧٥ من هذا البحث .
(٧) انظر مثلا: ص ١٧٢، ٢٧٦، ٤٠٥، ٦٥١ من هذا البحث .
(٨) انظر مثلا: ص ٢٧٦، ٣٢٩، ٣٣٧، ٤٠٥، ٦٣٣ من هذا البحث .
(٩) انظر مثلا: ص ١٠٣، ٢٢٠، ٣٢٩، ٤٥٣، ٥٨٢ من هذا البحث .
(١٠) انظر مثلا: ص ٢٩٨، ٣٠٨، ٤٥٣، ٥٦٤، ٥٩٠ من هذا البحث .
(١١) انظر: ص ٤٠٢ من هذا البحث .
(١٢) انظر: المفصل ٢٨٠ .
(١٣) انظر: شرح المفصل ٦/ ٥٧ .

كان أو غير وصف[١]، نحو: ثلاثة مسلمين، وخمس مسلمات على إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش[٢] وابن مالك[٣] .

(٢) أنه لا يبحث في أقوال كل القائلين بتلك المسألة، بل يكتفي بذكر واحد أو اثنين أو بعض من نسب إليه القول بتلك المسألة، من ذلك أنه اعتمد لمسألة دخول (أل) على كل وبعض على إجازة ابن درستويه والزجاجي لها[٤]، مع أن أحد عشر عالماً قد قال بها ليس منهم الزجاجي[٥] .

وفي مسألة صوغ اسم التفضيل من المبني للمجهول اعتمد المجمع لإجازته على قول ابن مالك[٦]، وقد سبقه إلى هذا خطاب الماردي[٧]. وفي مسألة النسب إلى جمع التكسير لم يذكر المجمع العلماء الذين أجازوا النسب إلى لفظه، بل اعتمد على أنه منسوب للكوفيين فقط[٨]، مع أنه قد قال به أبو علي القالي[٩] وابن بري[١٠] والشهاب الخفاجي[١١]، أما أبو حيان فأجازه في صورة من صوره، وهي ما إذا كان النسب إلى المفرد يوهم تغيير المعنى[١٢] .

(٣) أن المجمع لا يوثق ـ غالباً ـ قول العالم من مصنفاته، بل يكتفي بنسبة

---

(١) انظر: ص ٣٢٩ من هذا البحث .

(٢) انظر: شرح المفصل ٦/ ١٩ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٩٠ .

(٤) انظر: ص ٦٥ من هذا البحث .

(٥) انظر: ص ٦٧ ـ ٧٠ من هذا البحث .

(٦) انظر: ص ٢٢٠ من هذا البحث .

(٧) انظر: الموضع السابق.

(٨) انظر: ص ٦٠٢ من هذا البحث .

(٩) انظر: أمالي القالي ١/ ٢٥٠ .

(١٠) انظر: حواشي ابن بري وابن ظفر ١٩٣ .

(١١) انظر: شرح درة الغواص ١٩٨، ١٩٩ .

(١٢) انظر: الارتشاف ١/ ٢٨٩ .

الرأي إليه، والنسبة قد يحفها شيء من عدم الدقة والخلط، ويبعد الاعتذار إذا علم كثرة الكتب النحوية والتصريفية وانتشارها بعد ظهور المطابع الحديثة .

ومن أكثر الكتب التي اعتمدها أعضاء المجمع في نقل آراء العلماء ما يأتي :

١ ـ شرح المفصل لابن يعيش[(١)] .

٢ ـ شرح الشافية وشرح الكافية للرضي[(٢)] .

٣ ـ التصريح شرح التوضيح لخالد الأزهري[(٣)] .

٤ ـ شرح الأشموني على الألفية[(٤)] .

٥ ـ همع الهوامع للسيوطي[(٥)] .

أما الآراء التي انفرد المجمع بالقول بها من غير أن أجد سابقاً له فيها، فهي أحد عشر رأياً، أذكرها بتعليلها؛ ليتضح سبب الذهاب إليها :

(١) ذهب المجمع إلى حكاية الأعلام الجغرافية التي على صيغة المثنى سواء جاءت بالألف والنون أم بالياء والنون[(٦)]، ولم يذكر النحويون أن ما يسمى بصيغة المثنى يجيء بالياء والنون دائماً، وعلة رأي المجمع الخوف من الوقوع في اللبس لو رد إلى المفرد أو التزم فيه الألف والنون .

(٢) أجاز الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبنى للمجهول ظرف

---

(١) انظر: في أصول اللغة ١/١٠٣، ١٠٤، ١٥٣، ٢/٢٢، ٢٩، ٥١، ١٢٧ . . .

(٢) انظر: في أصول اللغة ١/٩٦، ١٥٩، ١٦١، ٢/٤٠، ٨٧، ٨٨، ١٤٦، ١٦١، ١٦٨ .

(٣) انظر: في أصول اللغة ١/٨١، ١٣٨، ٢/١١، ٢٨، ١٦٢، ٢٠٦ .

(٤) انظر: في أصول اللغة ١/١٤٩، ١٦١، ٢/٩٤، ٣/٧٣، ١٠٤، ١٠٥ .

(٥) انظر: في أصول اللغة ١/١٠٤، ١٣٦، ٢/١٢، ١٣٩، ٣/٣٢، ٣٣، ٥٣ .

(٦) انظر: ص ٤٧ من هذا البحث .

غير متصرف[١]، نحو: جُلس عندك، ولم يقل أيٌّ من الفريقين بالاستغناء عنه هنا، وعلة المجمع أن ما قدره الجمهور من كون نائب الفاعل ضميراً مستتراً فيه تمحل شديد، وليس في تقديره فائدة ترجى[٢] .

(٣) أجاز الاستغناء عن نائب الفاعل إذا تلا الفعل المبنى للمجهول جار ومجرور[٣] نحو: سير بزيد، وعلة المجمع أن أقوال العلماء في تعيين النائب عن الفاعل تحمل كثيراً من التكلف ولم يسلم شيء منها من النقد[٤] .

(٤) أجاز المجمع التخفف من شرط عدم كون المصدر محدوداً بالتاء الدالة على الوحدة لإعماله[٥]، فيقال مثلاً: عرفت ضربتك زيداً، وعلة المجمع وروده في بيت وحيد[٦] يذكره النحويون عند هذا الشرط، حاكمين عليه بالشذوذ .

(٥) أجاز التخفف من شرط عدم إتباع المصدر قبل العمل بنعتٍ أو غيره[٧]، فأجاز أن يقال: أعجبني ضربُك الشديدُ زيداً، وعلة المجمع أنه قد ورد مسموعاً في بيت وحملت عليه آية[٨] .

(٦) أجاز القول بأن حتى عاطفة[٩] في نحو قولهم: ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين، مع أن الكوفيين ينكرون مجيء (حتى)

---

(١) انظر: ص ١٤٨ من هذا البحث .

(٢) انظر: ص ١٥١ من هذا البحث .

(٣) انظر: ص ١٤٨ من هذا البحث .

(٤) انظر: ص ١٥٦ من هذا البحث .

(٥) انظر: ص ١٨٩ من هذا البحث .

(٦) انظر: ص ١٨٩ من هذا البحث .

(٧) انظر: ص ١٩١ من هذا البحث .

(٨) انظر: ص ١٩١ من هذا البحث .

(٩) انظر: ص ٣٠٦ من هذا البحث .

عاطفة، والبصريين يشترطون شروطاً لمجيئها عاطفة، لم تتحقق في مثل هذا المثال[1]، وإنما خرجه المجمع هذا التخريج تسهيلاً وتيسيراً على الكاتبين والمتكلمين الذين ابتلوا بحتى هذه .

(٧) منع المجمع حذف التاء من ألقاب المناصب عند وصف المؤنث بها[2]، نحو: فلانة وكيل فلان، ولم يقل أحد بالمنع، وإنما أوجب المجمع إثبات التاء لئلا يؤدي إلى مخالفة قاعدة وجوب المطابقة بين النعت والمنعوت[3].

(٨) ذهب المجمع إلى جواز جمع فعول بمعنى فاعل[4]، نحو: صبور جمع تصحيح؛ لأنه قد قال بتأنيث فعول هذه بالتاء[5]، فالتزم أن يجمعها جمع تصحيح لئلا يكون هناك مخالفة بين المفرد والجمع .

(٩) أوجب المجمع في النسب إلى ما حذفت لامه ولم يكن معتل العين ولم يرد المحذوف في تثنية ولا جمع تصحيح بالألف والتاء أن ترد واواً قبل ياء النسب[6]، ولم يقل أحد في هذه المسألة بوجوب رد المحذوف واواً، وعلل المجمع ذلك بأن فيه تيسيراً لفهم القاعدة[7] .

(١٠) ذهب المجمع إلى إجازة مجيء (أو) بعد ذكر همزة الاستفهام في نحو: سواء علي أقمت أو قعدت[8]، ولم يقل أحد بإجازة مجيء (أو) إذا كان الهمزة مذكورة، وإنما قال المجمع ذلك تيسيراً على المتكلمين والكاتبين .

---

(١) انظر: ص ٣٠٩ من هذا البحث .
(٢) انظر: ص ٥٠٨ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ٥١٠ من هذا البحث .
(٤) انظر: ص ٥١١ من هذا البحث .
(٥) انظر: ص ٥١٢ من هذا البحث .
(٦) انظر: ص ٦٠٥ من هذا البحث .
(٧) انظر: ص ٦٠٩ من هذا البحث .
(٨) انظر: ص ٢٩٦ من هذا البحث .

(١١) أجاز المجمع إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة في حالتي الرفع والجر[١]، سواء كان في حالة الوصل أم في حالة الوقف، ولم يقل أحد بجواز إثبات الياء في حالة الوصل؛ لأنه خطأ نحوي بيّن .

(١) انظر: ص ٥٩ من هذا البحث .



الفصل الثالث

تقويم قرارات المجمع ومدى الإفادة منها

أولاً: المآخذ.

ثانياً: إبراز ما في تلك القرارات من ميزات .



أولاً: المآخذ

لم يزل الإنسان الجاد باحثاً عن الكمال في نفسه وعمله، وأنى له ذلك؟ فهو مخلوق ناقص نقصاً جبلياً لا ينفك عنه النقص أبداً، وعمل المجمع مما لم يكتب له العصمة ولا الكمال، فاعتراه القصور في جوانب متعددة، وسأذكر - هنا - بعض المآخذ التي بدت لي في قرارات المجمع، ولعل في ذكرها دفعاً لتلافيها في المستقبل، وهي :

(١) عدم الدقة في توثيق الأقوال :

كان الجانب النظري في صياغة المجمع لقراراته منضبطاً بضوابط علمية[(١)]، لكن الواقع العملي غشاه شيء من القصور والضعف، وهذا القصور أو الضعف يبدأ من بحوث ومذكرات اللجنة التي تعدها لإصدار القرار، وهذه البحوث أو المذكرات جاء قدر كبير منها محققاً للغاية التي من أجلها قدم، فنتج عنها قرارات ذات أهمية للباحثين وغيرهم .

لكن بعض البحوث المجمعية ظهر فيها جانب القصور من جهة عدم الدقة في توثيق الأقوال فربما نسب القول لغير قائله، أو نسب للعالم ما لم يقله .

من أمثلته: أن الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد نسب لأبي علي الفارسي أن المصدر المنكر في نحو: قتلته صبراً، مفعول مطلق عامله وصف هو الحال[(٢)]، والتقدير: قتلته صابراً صبراً، ونسبة هذا القول لأبي علي غير صحيحة؛ لأمرين :

١ - أن الذي وجدته في المسائل المنثورة[(٣)] وفي الإيضاح العضدي[(٤)]،

---

(١) لأنه يبدأ من سبب دراسة المسألة والغاية التي من أجلها يصدر القرار وينتهي بنص القرار الذي يراه مؤتمر المجمع السنوي ويوافق عليه .

(٢) انظر: : في أصول اللغة ١٦٨/٢ .

(٣) انظر: ١٣، ١٤ .

(٤) انظر: ٢٠٠ .

يخالف هذا القول ويوافق الأخفش في أن العامل فعل مقدر[1] .

٢ ـ أني لم أجد أحداً من المتقدمين نسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي.

وفي المذكرة نفسها ذكر أن المبرد ذهب إلى إطلاق قياسية وقوع المصدر المنكر حالاً[2]، وهي رواية لم تثبت عن المبرد[3]، والذي صح عنه قياسيته إذا كان المصدر نوعاً من أنواع العامل[4]، نحو: جئته مشياً؛ لأن المجيء على حالات منها المشي .

وفي قرار إعراب الاسم المرفوع بعد إذا الشرطية مبتدأ نسب هذا القول للفراء[5]، وليس في المعاني ما يدل عليه، ولم يشر أحدٌ من العلماء إلى هذه النسبة، بل لم أجد هذه النسبة في المذكرة المكتوبة على القرار[6] .

ومنها أنه نسب للزجاجي القول بإجازة دخول (أل) على كل وبعض[7]، ونص كلامه الذي يفصح عن رأيه أنه يمنع ذلك، فهو يقول: «وإنما قلنا: البعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز»[8] .

يمكن إرجاع عدم الدقة في توثيق المجمع للأقوال إلى اعتماده على مصادر متأخرة في نسبة الأقوال لأصحابها، مع أن كتباً كثيرة قريبة المتناول من أعضاء المجمع في القاهرة .

---

(١) انظر: التسهيل ١٠٩ .
(٢) انظر: في أصول اللغة ٢/١٦٨ .
(٣) انظر: ص ١٦٥، ١٦٨ من هذا البحث .
(٤) انظر: المقتضب ٤/٤١٢ .
(٥) انظر: ص ٨٣ من هذا البحث .
(٦) انظر مذكرة « دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية» للأستاذ محمد شوقي أمين .
(٧) انظر: ص ٦٥ من هذا البحث .
(٨) الجمل ٢٤، ٢٥ .

(٢) عدم العناية بالعلة النحوية :

استعملت العلة في معنيين(١) :

الأول: بمعنى تفسير القواعد التي توصل إليها النحويون باستقراء كلام العرب، وشرح بواعثها، وهو تعليل للحكم النحوي، وقد ظهر هذا المعنى في النحو العربي مع أوائل النحويين كعبد الله بن أبي إسحاق، واستمر إلى أوائل القرن الرابع الهجري(٢) .

المعنى الثاني: وهو العلة المنطقية، التي تكون العلة فيه سبباً في اطراد الحكم، وتسمى العلة القياسية؛ لأنه ركن من أركان القياس الصحيح، والعلة ـ في هذا المعنى ـ سابقة للقاعدة أو الحكم، وقد ظهرت بعد انتشار الترجمات الأجنبية، في بداية القرن الرابع الهجري(٣)، ويقصد من العلة ـ هنا ـ طرد الأحكام(٤) واستيعاب الجزئيات .

أما العلة بمعناها الأول فيقصد بها تعليل الظاهرة أو القاعدة، والكشف عن حكمة اللغة(٥)، ودقتها في التعبير، وهذا النوع هو المعروف عند النحويين

---

(١) أما الدكتور علي أبو المكارم فذكر أن العلة مرت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى: كشف الظواهر العامة وتفسيرها، والتبرير للنصوص المنقولة عن العرب المحتج بهم. المرحلة الثانية: مرحلة انتشار التعليل في البحث النحوي حتى تناول كل جزئيات البحث النحوي، وربط تلك العلل بعضها ببعض. المرحلة الثالثة: مرحلة الربط بين الأحكام والعلل، وبناء الأحكام على العلل، وجعلها سبباً في طرد الأحكام. انظر: أصول التفكير النحوي ١٦٥ ـ١٨٧ .

(٢) انظر: أصول التفكير النحوي ١٦٥، ١٧٥، وشرح جمل الزجاجي: دراسة وتقويماً ١٢٣ .

(٣) انظر: الاقتراح ٢٤٨، وأصول التفكير النحوي ١٨٦، ١٨٧، وشرح جمل الزجاجي: دراسة وتقويماً ١٢٣ .

(٤) انظر: كلام أبي عبد الله الحسين الجليس في الاقتراح ٢٤٨ .

(٥) انظر: الاقتراح ٢٤٨ .

في تطبيقاتهم، حتى ادّعى ابن جني إرادة العربي لما يقول حينما يتكلم[1]. وأياً كان الأمر، فالمجمع لم يعن بتعليل قرارته إلا في القليل، ومما علل به المجمع لقراراته ما يأتي :

١ ـ التوسع في التعبير والكتابة العلمية والأدبية[2] .

٢ ـ خشية الوقوع في اللبس[3] .

٣ ـ إرادة التمييز[4] .

٤ ـ الحاجة إلى وضع المصطلحات العلمية[5] .

٥ ـ أن فيه تيسيراً[6] .

٦ ـ الاستغناء عن تقدير ما لا يحتاجه الكلام[7] .

ومع هذا فيمكن أن تصنف تعليلاته بالأسباب؛ لأنها غير موجبة للحكم، كما قال ابن جني في باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوّزة، : «وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب[8]».

ومن أمثلته: تعليله لاختيار رفع الاسم بعد إذا و إن الشرطيتين على الابتداء؛ بأن فيه استغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وتيسيراً على المتكلمين[9]. وهذه لا توجب حكماً بل تجوّزه فهي سبب .

---

(١) انظر: الخصائص ١/ ٢٣٧، ٢٣٨ .

(٢) انظر: ص ٧١، ١١٨، ١٧٦، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٣٧، ٤٣٤، ٦٣٤ من هذا البحث .

(٣) انظر: ص ٤٧١، ٥٨٤، ٥٩٦، ٦٢٣ من هذا البحث .

(٤) انظر: ص ٤١٨، ٥٩١، ٥٩٥، ٥٩٦، ٦٣٣ من هذا البحث .

(٥) انظر: ص ١١٠، ٣٩٢، ٣٩٩، ٦٣٣ من هذا البحث .

(٦) انظر: ص ٧٧، ٨٣، ٩٩، ٢٧٣، ٣٢٨، ٤٠٥، ٦٠٩ من هذا البحث .

(٧) انظر: ص ٨٣، ٩٢، ٩٩، ١٢٨، ١٥١، ١٥٦، ١٨١، ١٩١ من هذ البحث .

(٨) الخصائص ١/ ١٦٤، ١٦٥ .

(٩) انظر: ص ٨٣، ٩٢ من هذا البحث .

(٣) عدم تحديد مقياس الكثرة والقلة في المسموع :

أقر المجمع قياسية صيغ ومسائل كثيرة معتمداً على ما ذهب إليه بعض أغضائه من كثرتها إما نقلاً عن عالم، وإما جمعاً من معجمات اللغة، مع أن بعض العلماء المتقدمين كان يمنع أن تكون تلك الصيغة أو المسألة مقيسة؛ لكون المسموع منها قليلاً، لا يبنى عليه قياس .

والحقيقة أنه لم يأت تحديد دقيق لضابط الكثرة أو القلة عن النحويين، بل كانت تطلق عبارات، مثل: قليل، وشاذ، وكثير، ومطرد، من غير بيان للمدلول الكمي لهذا المصطلحات[(١)] .

والكثرة التي أجاز المجمع القياس عليها متفاوتة المقدار جداً، فقد أجاز لحاق التاء لاسم المكان[(٢)] بناء على ما جمعه الشيخ عبد الرحمن تاج وهو ستة وعشرون ومائة اسم من أسماء الأماكن جاءت بالتاء[(٣)] .

وأجاز من جهة ثانية مجيء استفعل للدلالة على معنى الاتخاذ والجعل[(٤)] كاستعبد بناء على ثمانية أمثلة ذكرتها اللجنة[(٥)]، بل إنه أجاز إعمال المصدر المحدود بالتاء الدالة على الوحدة عمل فعله معتمداً على شاهد واحد، وهو قول الشاعر:

يُحايي بها الجَلْدُ الذي هو حازمٌ   بضربة كفيه الملا نفسَ راكب[(٦)]

---

(١) انظر في الحديث عنها، ومحاولة بيان مقدراها: الاقتراح ١٦٦، ومحاضر جلسات دور الانعقاد الأول ٣٥٣، واللغة والنحو ٣٩ ـ٥٧، وأصول التفكير النحوي ٢٦٧ ـ٢٧٠، وفي أصول اللغة ١/ ١٢٧، ١٣٠ .

(٢) انظر: في أصول اللغة ١/ ٤٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق ١/ ٢١٤ ـ٤١٩ .

(٤) انظر: المرجع السابق ٤٠ .

(٥) انظر: المرجع السابق .

(٦) سبق تخريجه ص ١٨٩ من هذا البحث .

وهذه المسألة ـ أعنى مسألة تحديد الكثرة التي تجيز القياس، وتحديد القلة التي تمنعه ـ من المسائل الأصول التي كان ينبغي أن يدرسها المجمع بعناية؛ لأنه ما زال يبنى عليها قرارات كثيرة، مع ما فيه من طرق لباب يحتاج إليه المشتغلون بهذا العلم، ولأن حل هذه المسألة يحل إشكالاً طالما أعيا العلماء، وأورد الخلاف بينهم، وتصدي المجمع له أولى من غيره؛ لأنه قرار جماعي .

(٤) تغير وضع المجمع بتغير أعضائه:

تميز المجمع بأن عضوه العامل لا يسقط اسمه من العضوية، بأي سبب من الأسباب، وإذا مات عين مكانه في العمل عضو آخر، وبقي اسمه في المجمع، ولهذا سمي بمجمع الخالدين؛ لخلود اسمه في المجمع حياً وميتاً، لكن تغير الأعضاء كل فترة أوجد ثغرات في عمل المجمع؛ لأن تغير الأعضاء يتبعه تغير في التوجهات والآراء، من ذلك :

١ ـ أن قرارات المجمع في أطواره الأولى كانت أكثر دقة وإحكاماً من قرارته المتأخرة، يلحظ هذا من تتبع قرارات المجمع في أطواره المختلفة، من أمثلته: أن قرار المولد نوقش في الدورة الأولى في ثلاث جلسات[١] بعد قراءة بحثين فيه[٢]، وأصدر قراراً في الاحتجاج به، ثم أعاد عرض نص القرار وعدل فيه، وأخرجه بعد التعديل مقسماً إياه قسمين، مبيناً كل قسم وما يجوز الاحتجاج به في اللغة وما لا يجوز[٣] .

وقرار الاحتجاج بالحديث النبوي[٤] صدر في الدورة الرابعة وكان محكماً

---

(١) في الجلسة الثالثة العشرين، والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين. انظر: محاضر جلسات دور الانعقاد الأول: ٣١٧ ـ٣٢٣، ٣٤٦ ـ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٥٨ .

(٢) بحث للأستاذ عبد القادر المغربي بعنوان: (الألفاظ غير القاموسية)، انظر: محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ٣٢١ ـ٣٣٠ . وبحث (المولّد) للشيخ حسين والي، انظر: المرجع السابق ٣٣٤ ـ٣٤٥ .

(٣) انظر نص القرار في: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٢ .

(٤) انظر نص القرار في: المرجع السابق ص ٥ .

غاية الإحكام، فبدأ بنفي ما لا يحتج به من الأحاديث، وهي ما كان موجوداً في غير الكتب المدونة في الصدر الأول، ثم أثبت ما يحتج به من الأحاديث المدونة في الصدر الأول كالصحاح الست، وجعلها مضبوطة بضوابط لا يتطرق إليها الشك أنها من لفظ النبي ﷺ كالأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي ﷺ وغيرها .

وفي المقابل نجد قرارات متأخرة يصح أن توصف بالضعف من جهة الصياغة أو من جهة الرأي الذي اختاره والاحتجاج له، فمثال الأول: قرار ظهور الكون العام[1] فقد أورد القرار الخلاف في حكم ظهور الكون العام وذكر تعبيرين استعملهما المجمع وهما: هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط، ثم قرر أن هذا ليس من الكون العام بل هو من الكون الخاص، وكان الأولى في هذا أن يوضح مدلول الكون الخاصّ، وجواز ظهوره وتلحق مثل هذه التراكيب به .

ومثال الثاني: قرار حذف همزة الاستفهام[2]، فقد أجازه المؤتمرون في الاستفهام الحقيقي دون الإنكاري، ولم يكن هناك مسوّغ لإخراج الاستفهام الإنكاري منه .

ومثله القرار الثالث في مسألة خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة[3]، فقد جاء القرار موجباً تصدر أدوات الاستفهام جملتها، وفيه رد على قرارين أصدرهما المجمع في قبول تراكيب ظاهرها أن أدوات الاستفهام خارجة عن الصدارة، نحو قولهم: السفر متى؟ وقد ذكر هذا السبب الذي من أجله أصدر القرار الثالث الدكتور شوقي ضيف[4] مقرر اللجنة آنذاك، وبدراسة القرارات تبين

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٢٢ .

(٢) انظر: ص ٣٥٠ من هذا البحث .

(٣) انظر: ص ٣٦٠ من هذا البحث .

(٤) انظر: بحث (الصدارة لأدوات الاستفهام) للدكتور شوقي ضيف ص ٥، ٦ .

أن القرار الثالث بني على توهم إجازة القرارين لخروج أدوات الاستفهام عن الصدارة .

ويمكن أن أرجع الدقة والإحكام في القرارات التي صدرت في الأطوار الأولى لإنشاء المجمع لأمرين :

أ ـ ما تميز به أعضاء المجمع في دوراته الأولى من أن أكثرهم علماء أعلام في اللغة العربية كالأستاذ أحمد الإسكندري، والشيخ حسين والي، والشيخ محمد خضر حسين، والأستاذ عبد القادر المغربي، والأستاذ محمد كرد علي، والأب أنستاس الكرملي .

ب ـ أن المسألة التي تعرض على الأعضاء لإقرارها كانت تدور عليها مناقشات ومحاورات في جزئياتها، مما يثريها ويجعل القرار الذي يصدر فيها مقبولاً عند الأطراف كلها، بينما بدت في أطوار المجمع الأخيرة قضية إمرار القرارات بالإجازة من غير مناقشة أو توضيح، ومن أمثلته أن موضوعات لجنة الأصول في الدورة الرابعة والخمسين عرضت على المؤتمر وأمرت بالموافقة من غير أن يوقف أي عضو من أعضاء المجمع قراراً منها للاستيضاح أو الاعتراض[1] .

٢ ـ أن يكون للمجمع في المسألة الواحدة أكثر من قرار، والسبب أن المجمع قد يصدر قراراً في مسألة ما مدللاً أو معللاً، ثم يأتي أعضاء آخرون بعد انقراض ذلك الجيل فينقضون ما أبرم أولئك بأدلة مختلفة، من أمثلته: أن المجمع في دورته الأولى أصدر قراراً في قياسية مطاوعة تفاعل لفاعل إذا أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره[2]، مثل: باعدته فتباعد، ثم أصدر في الدورة

---

(١) انظر: محضر الجلسة التاسعة من جلسات مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والخمسين: ص ٣، ص ٤، ص ٥ . ويلاحظ أن المحضر ينص على أنه لم تُبد أي ملحوظة .

(٢) انظر: محاضر جلسات دور الانعقاد الأول ٤٢٦ .

الثانية والخمسين قراراً جعل فيه مطاوعة تفاعل لفاعل غير قياسية[1]، ومثله أن المجمع رأى تأجيل النظر في قرار تسكين الأعلام عند تتابعها نحو: سافر محمد علي حسن، مع حذف كلمة ابن[2]، وهو رد لهذه المسألة لأن المجمعيين اختلفوا اختلافاً كبيراً في مدى قبول مثل هذا الاستعمال وعدم قبوله[3]، وإذا قبل فعلى أي وجه يكون توجيهه؟ لكنه أصدر قراراً بعد ذلك أجاز فيه هذا الاستعمال وخرجها على أن هذه الأعلام قد سكنت إجراء للوصل فيها مجرى الوقف[4] .

ومثله أيضاً أن المجمع منع جمع فعول بمعنى فاعل كصبور جمع تصحيح للمذكر والمؤنث[5]، ولما أصدر قراراً في تأنيث فعول بالتاء إذا جرى على مؤنث، أجاز جمعه جمع تصحيح للمذكر والمؤنث[6]، فيقال: صبورون وصبورات .

ومع هذا فقد يأتي جيل جديد من المجمعيين في فترة لاحقة فينقض ما ذهب إليه هؤلاء وهؤلاء، ويأخذ رأياً آخر، ولو كانت هناك ضوابط لضبط اختيارات المجمع ومدى التعقيب عليها لحد من هذه الظاهرة .

(٥) تجاوز حد القبول في تيسير الدرس النحوي :

فالمجمع أخذ في قرارات كثيرة بمبدأ التيسير في القواعد النحوية، موافقاً لعلماء سابقين، أو آخذاً برأي مستقل لم يسبق إليه، ولما كانت مسائل كثيرة تبقى في دائرة الخلاف المقبول بين العلماء؛ لأن لكل قائل حجته المعتد بها،

---

(١) انظر: تقرير لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين ص ٩ .
(٢) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٦٣ .
(٣) انظر: المرجع السابق ١/ ١٦٣ ـ ١٩٩ .
(٤) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٣٦، ٣٧ .
(٥) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٧٠ .
(٦) انظر: المرجع السابق ١٣١ .

فقد قبل من المجمع قرارات داخلة في هذه الدائرة، لكن المجمع ذهب في بعض قراراته إلى آراء تجاوز فيها حد القبول، من ذلك أنه أقر مجيء الأعلام المتتابعة ساكنة مع حذف كلمة ابن منها[1]، نحو: سافر محمد علي حسن، لكونه شائعاً على الألسنة في العصر الحديث، وإن لم يوجد لإجازته دليل نقلي أو عقلي؛ لأن جميع التخريجات التي ذكرت في تسويغ هذا التركيب يأباها المعنى والقواعد المعروفة ـ كما سبق ـ[2] .

وكذا ذهابه إلى إجازة إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً[3] مع أن المصدر المصغر قد انعقد الإجماع على منع إعماله كما قال ابن هشام[4]، وأن المصدر المحدود بالتاء الدالة على الوحدة لم يقل أحد بإجازة إعماله، وإنما يوردون قول الشاعر: « بضربة كفيه الملا نفسَ راكب» لبيان شذوذه[5] .

ثانياً: إبراز ما في تلك القرارات من ميزات

إن القرار المجمعي يعرض على ثلاثة مجالس، مجلس اللجنة، ومجلس المجمع، ومجلس المؤتمر، وهو في الغالب يتناول مسائل أشكلت على أعضائه، أو احتاج إليها أهل اختصاص ما، أو كانت مما يُكثر استعماله الكتاب والباحثون من غير أن يتضح لها وجه صواب .

إذاً كانت القرارات تركن إلى دافع محسوس؛ لأن فيها إجابات عن أسئلة وإشكالات تعرض على أهل العربية، فلهذا برزت في تلك القرارات ميزات تدعو إلى نمو اللغة واستيعابها لكل جديد، وسأذكر ـ هنا ـ أهم الميزات التي بدت لي فيها :

---

(١) انظر: المرجع السابق ٣٦ .
(٢) انظر: ص ٢٥٣ ـ ٢٦٧ من هذا البحث .
(٣) انظر: ص ١٧٧ من هذ البحث .
(٤) انظر: شرح قطر الندى ٢٦١ .
(٥) انظر: ص ١٨٩ من هذا البحث .

(١) مد القياس :

فشمل الصيغ والتراكيب والأحكام العامة والجزئية . وسبق الحديث عن مظاهره.[١] .

(٢) دراسة مشكلات لغوية محدثة يكثر الحاجة إليها:

إذ إن انتشار المطابع والصحافة وظهور وسائل الإعلام المسموعة أحدثت أساليب وتراكيب لغوية جديدة احتاج الناس إلى بيان صحتها من عدمه، فأجاب المجمع عن كثير من تلك المشكلات المتعلقة بالألفاظ والتراكيب، بل كونت فيه لجنة باسم (لجنة الألفاظ والأساليب)، عملها دراسة ما يعرض على المجمع من كلمات استعملت في غير ما تعارف عليه اللغويون الأوائل، ومن المشكلات التي أجاب عنها المجمع بقرار: مسألة دخول (أل) على (كل وبعض)[٢] فيقال: الكل والبعض، ومسألة النسب إلى ما جمع بالألف والتاء[٣]، كقولهم: الساداتي وعطياتي في النسب إلى من اسمه: سادات وعطيات، وكذا توجيهه قولهم: اشتر أي كتاب، على أن (أي) فيها معناها الإبهام والتعميم والإطلاق، وتعرب على أنها صفة لموصوف محذوف، أو أنها نائبة عن المصدر[٤]، وخرج المجمع مثل قولهم: الهزيمة تهدد إسرائيل يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها، على أن (حتى) عاطفة والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام[٥]، ومن المشكلات المعاصرة صياغة اسم الآلة، فقد أجاز المجمع أن يقاس على سبع صيغ منها[٦]، وهي: مِفْعَل كمبرد، ومِفْعَلة كمكنسة، ومِفْعَال كمفتاح، وفِعال

---

(١) في مبحث (الأخذ بمبدأ القياس في قرارات المجمع) .

(٢) انظر: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين: صفحة القرارات .

(٣) انظر: في أصول اللغة ٢/ ٩٠، ٩١ .

(٤) انظر: المرجع السابق ٢/١٩٩ .

(٥) انظر: في أصول اللغة ٣/ ١٣٠، ١٣١ .

(٦) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٦، ٤٧، ٤٨ .

كقِطار، وفاعلة كساقية، وفاعول كساطور، وفعّالة كغسّالة .

(٣) تيسير القواعد النحوية:

نبهت في (المآخذ) إلى أن المجمع قد تجاوز الحد المقبول في تيسير النحو، وعلى الرغم من هذا التجاوز إلا أن قرارات كثيرة برز فيها البحث عن الأيسر والأسهل من الآراء والأخذ به؛ توسعة على المتكلمين بالعربية، وموافقة لما جدّ من ألفاظ ومعان وتراكيب، وهذا التيسير له ثلاثة مظاهر :

أ ـ التخفف من شرط أو قيد أوجبه العلماء أو أكثرهم، كالتخفف من قيد عدم كون اسم الفاعل العامل موصوفاً قبل العمل[١]، فأجاز أن يقال: هذا ضاربٌ عاقل زيداً .

وكذا التخفف من شرط كون الفعل تاماً في صياغة أفعل التفضيل[٢] .

ب ـ إجازة ما منعه العلماء المتقدمون سواء كانوا كلهم أم بعضهم؛ توسعة على المتكلمين والباحثين، كإجازة تخريج قولهم: إن موقفك لا ولن يغير رأيي، على أنه من باب التنازع مع تطبيق تلك القاعدة على الحروف توسعاً فيها[٣]، وكذا إجازة المجمع النسب إلى المثنى على لفظه كقولهم: أذيناني، في النسب إلى الأذنيين[٤] .

جـ . ومن مظاهر تيسير النحو جعل بعض الصيغ قياسية بعد أن كانت موقوفة على السماع، كإجازة القياس على صيغة فعِّيل لإفادة المبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي كصدِّيق وفخّير .

---

(١) انظر: تقرير لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين ص ٢، وبحث (يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط) للدكتور عبد الرحمن السيد ص ٣ .

(٢) انظر: في أصول اللغة ١/ ١٢١، ١٢٢ .

(٣) انظر: في أصول اللغة ٣/ ١٥٦ .

(٤) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ١٤١ .

(٤) الاستقلال ببعض الآراء وبعض الأدلة:

فقد تميزت بعض قرارات المجمع بالاستقلال بالرأي بحيث يمكن أن يقال إنه لم يقل به أحد من قبل، كالقول بإجازة تعرف (غير) بعد دخول (أل) عليها كتعرفها بالإضافة[١]، وكذا جعله (فعّالة) اسماً للآلة يصح البناء عليه[٢]، ومثله القول بأن اسم الفاعل يعمل مطلقاً من غير قيد ولا شرط[٣].

وبنى المجمع بعض الآراء على أدلة لم يسبق إليها، كاستدلاله لمجيء (أي) دالة على الإبهام والتعميم بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «اصحب الناس أي خلق شئت يصحبوك بمثله»[٤]. وقول الشاعر:

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاه بسيفٍ كلّما هز يقطع[٥]

وكذا الاستدلال لقياسية بعض الصيغ بجمع أمثلتها من المعجمات أو غيرها، ومن أمثلته القول بأن (فعّيلاً) مقيس في الدلالة على المبالغة بناءً على ما جمعه الأستاذ إبراهيم أنيس من ألفاظ على هذه الصيغة بلغت واحداً وسبعين وصفاً[٦].

(٥) تأثير القرارات المجمعية في كتب المحدثين:

كانت قرارات المجمع فتحاً جديداً في الدراسات النحوية والتصريفية؛ لأنها تتناول قضايا مهمة فيها، وتحل مشكلات لغوية شائعة؛ ولأنها تصدر عن هيئة علمية متخصصة، ولهذا تأثر كثير من المؤلفين المحدثين بقرارات المجمع،

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٧١ .
(٢) انظر: مجموعة القرارات العلمية (في خمسين عاماً) ٤٧، ٤٨ .
(٣) انظر: تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين ص ٢ .
(٤) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٩٩، ٢٠٧، وقد سبق تخريجه .
(٥) انظر: المرجع السابق ٢/ ١٩٩، ٢٠٢، وقد سبق تخريجه .
(٦) انظر: البحوث والمحاضرات في الدورة الثلاثين ٢٧٩ .

فأشار إليها بعضهم، واحتج بها آخرون، وقابلها جلُّهم بالاستحسان والقبول والإشادة .

ولأن حصر الذين أفادوا من قرارات المجمع، وذكروها في مصنفاتهم لا يمكن أن آتي عليه، فسأكتفي بالإشارة إلى أهم قرارات المجمع التي ظهر تأثيرها فيمن كتب في علمي النحو والتصريف في العصر الحاضر :

١ ـ قرار الاحتجاج بالحديث النبوي، وقد أشاد به غير واحد من المؤلفين(١)، ووصف بأنه « عالج هذه المسألة على خير ما يعالجه عالم ثبت، وقاضٍ منصف»(٢)، وذلك لأن القرار فصل فيما يستشهد به من كلام النبي ﷺ بعد أن كانت هذه المسألة يتجاذبها طرفان .

٢ ـ قرار المولّد: وقد جاء هذا القرار مميّزاً بين المولّد والمعرّب والمرتجل، وظهر فيه دقة المجمعيين القدامى(٣) .

٣ ـ المصدر الصناعي: ويعد قرار المصدر الصناعي من أكثر القرارات التي استفيد منها في هذا العصر وبخاصة في مجالي التعريب والترجمة، وأثره واضح جلي فيمن كتب في النحو والتصريف(٤) .

٤ ـ قرارات في النسب وبخاصة قرار النسب إلى فَعيلة وفَعيل، فقد اشتهر أن المجمع يجيز النسب إلى فعيلة بفعيلي، وإلى فَعيل بفعيلي أيضاً، فيقال في نحو: قبيلة وحنيفة، وعقيل وكريم، قبيلي، وحنيفي، وعقيلي، وكريمي(٥) .

---

(١) انظر: ـ مثلاً ـ الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٨ ـ١٣١، وأصول النحو العربي ٥٦ ـ٥٧، والقياس في اللغة العربية ٢٣٥ ـ٢٣٧ .

(٢) الحديث النبوي في النحو العربي ١٢٨ .

(٣) انظر ـ مثلاً ـ: المولد في العربية ٦٢٤، والقياس في اللغة العربية ٢٤٥ ـ٢٥٤ .

(٤) انظر ـ مثلاً ـ: تصريف الأسماء ٧٧ ـ٧٩، والأسماء العربية في التصريف ١٤٤ ـ١٤٥، والتبيان في تصريف الأسماء ٦١ .

(٥) من الكتب التي أوردت هذا القرار: دروسٌ في علم الصرف ٦٩، والمعجم المفصل في علم الصرف ٥٦٢ .

٥ ـ إجازة صوغ اسم الآلة على (فعّالة) إذ لم يسبق أن نص عالم على هذه الصيغة لهذا المعنى، ولكن كثرة استعمال الناس لهذه الصيغة للدلالة على الآلة كغسّالة وثلاّجة وخرّامة ألجأت إلى البحث عن مسوّغ لها، فكانت إجازة المجمع إذن لها بالدخول في الصيغ العربية[1] .

٦ ـ قرار التضمين، وهو من القرارات الأولى للمجمع، وقد دُرس بعناية، ولهذا تضمن القرار تعريفاً مختاراً للتضمين، وإقرار قياسيته بثلاثة شروط[2] .

وهناك قرارات كثيرة أوردها بعض الباحثين أو المؤلفين[3] إلا أن ما سبق أعده أكثر القرارات ظهوراً في كتاباتهم .

(٦) صدورها عن جمع من العلماء :

فقرارات المجمع تميزت بأنها نتاج عقول متعددة، حيث يعرض القَرار في اللجنة والمجلس والمؤتمر على أعضائها، وفيهم اللغوي والنحوي، في تجمع يعد من أكبر التجمعات العلمية المتخصصة في اللغة العربية .

والرأي الجماعي أقرب للصواب ـ في الغالب ـ من الرأي الفردي؛ لأن الفرد قد ينسى أشياء كثيرة وتغيب عنه حقائق ودلائل مثلها، ولو كان في جماعة من مثله لوجد من يسدده أو يذكره، أو يضيف له شيئاً لم يخطر بباله، ولهذا يجد القرار الجماعي قبولاً أكثر من الرأي الفردي .

---

(١) ذكر هذا القرار في: مباحث لغوية من حياة اللغة العربية ١٢٥، والمعجم المفصل في علم الصرف ٥٦٧، ٥٦٨ .

(٢) ذكر هذا القرار في: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي ١٦٧، وتناوب حروف الجر في لغة القرآن ٥٣ .

(٣) انظر ـ مثلاً ـ: العدد في اللغة ٢٢٢، واللغة والنحو بين القديم والجديد ٢٤، ومباحث لغوية من حياة اللغة العربية ١٢٢ ـ١٢٤، والمغني الجديد في علم الصرف ٣١٠، والتبيان في تصريف الأسماء ٦٠، ٦١، والمعجم المفصل في علم الصرف ٥٥١ ـ٥٨٠، ومعجم الأخطاء الشائعة ٤٥، ١٩٠، ٢٧٠، والعربية الصحيحة ١١٤، ١١٨، ١٣٢، ومن أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ٣٦، ٤٨ .

وقرارات المجمع يمكن الإفادة منها في نواحٍ عدة، أذكر أهم مجالين في نظري، وهما :

(١) في مجال التعليم والإعلام، فلو نظرت وزارات التعليم والمعارف في قرارات المجمع وأخذت منها ما يتوافق ومناهجها لكان فيه فائدة لهذه المناهج؛ لأنها تأخذ بالرأي الأسهل والأيسر على الطلاب، مع بيان الوجهة العلمية التي من أجلها اختير هذا الرأي، وكذا يمكن تصحيح أخطاء الإعلاميين على ضوء قرارات المجمع، باختيار اللفظ أو التركيب المناسبين ومعرفة القاعدة التي بنيت عليها إجازة بعض الأساليب الشائعة عندهم، حتى ينطق الواحد منهم ويكتب على علم .

(٢) أن في قرارات المجمع دفعاً لروح الاجتهاد في علوم العربية، ولعل الناظر في تصانيف بعض النحويين ليظن أن عجلة الاجتهاد قد وقفت، وأن النحويين ليسوا سوى مقلدٍ يأخذ من مقلد؛ لأن اللاحق يتبع السابق حرفاً بحرف وكلمة بكلمة، لكن هذا الظاهر مدفوع ببروز نحاة أضافوا في مسار النحو اجتهادات اجتهدوها واستنباطات استنبطوها كسيبويه وهو - إمامهم - وابن جني، وابن مالك، وقد عقد السيوطي في الاقتراح كتابين يتعلقان بالاجتهاد والمجتهد، أحدهما في التعارض والترجيح(١)، والآخر في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه(٢) .

فإذا كان باب الاجتهاد مفتوحاً، ووجد من توافرت فيه شروطه، فلا أقل من أن يقبل منه مبدأ الاجتهاد وإن خالفناه في الرأي .

---

(١) انظر: الاقتراح ٣٣٩ - ٣٥٩ .

(٢) انظر: المرجع السابق ٣٦١ - ٣٦٧ .

الخاتمة

بعد هذه الرحلة التي اطلعنا فيها على المجمع، فعرفناه من خلالها، وسبرنا غور قراراته النحوية والتصريفية، واستنبطنا منها منهجه في دراستها، يحق لنا أن نقف على أهم نتائج هذه الرحلة باقتضاب ثم أتبعها بثلاث من التوصيات التي رأيت أنها تفيد الدراسات النحوية في هذا العصر .

أما أهم نتائج الدراسة، فهي :

١ ـ أن الأصل البارز في قرارات المجمع هو القياس، وعليه اعتمد في قبول ألفاظ وتراكيب وقواعد توقف كثير من المتقدمين في قبولها، وهو في مده للقياس يجعل اللغة العربية تستوعب كثيراً مما جد على ألسنة المتكلمين وأقلام الكاتبين .

٢ ـ اعتداد المجمع بالقليل من المسموع في إثبات حكم أو في تخفف من شرط أخذاً بقول من يقول: « نتكلم بما تكلموا به، وواحدهم كالجميع، والنفر كالقبيلة، فإذا سمعنا من عربي كلمة اتبعناها»[1]، ولهذا يمكن أن يعد المجمع من المعظمين للمسموع من هذه الجهة .

٣ ـ حرص المجمع على تيسير النحو العربي في قرارات كثيرة، وحداهم إلى هذا ما يواجهه المترجمون والكاتبون والمتكلمون من صعوبات في جعل ما يكتبونه أو يقولونه مطابقاً للقواعد النحوية، فقبل المجمع ما شاع على ألسنتهم، وما جرت به أقلامهم بإيجاد منفذٍ تنفذ منه إلى اللغة العربية، إلا أنه قد تجاوز في بعض قراراته حد القبول في تيسير بعض المسائل فأجازها من غير دليل معتد به أو علة موجبة .

---

(١) انظر: في أصول اللغة ٢/ ١٩٩ (هامش) .

٤ ـ أنه لم يُصدر قراراً يجوّز فيه الاحتجاج بكلام المولدين، ومع هذا فقد أقر مسائل استأنس لها بكلام مولد، وأيضاً كثر الداعون من أعضاء المجمع إلى الاحتجاج بكلام بعض المولدين، وعدم قصره على عصر دون عصر .

٥ ـ أنه لم يحفل بالعلة النحوية كثيراً لا في إقرار مسائل رآها، ولا في اعتراض لأقوال لم يرها .

٦ ـ أن الذي يعبر عن رأي المجمع في المسألة هو قراره الذي يصدر عن المؤتمر السنوي، أما بحوث الأعضاء ونتائجهم وتوصياتهم ومناقشاتهم فلا يصح أن تعد رأياً للمجمع، أو أن تنسب إليه غير مقيدة .

٧ ـ أن اختلاف أعضاء المجمع من زمن لآخر أدى إلى اختلاف رأي المجمع في المسألة الواحدة، والمنهج الذي يسلكه في دراستها، ومن ثم يمكن أن يقال إن المجمع قد مر بأطوار مختلفة .

٨ ـ أن قرارات المجمع في دوراته الأولى كانت أكثر دقة وإحكاماً وتحرٍ للوصول إلى رأي يوافق القواعد النحوية والتصريفية المقررة، ويؤدي إلى الإفادة من عناصر نمو اللغة، ومواكبتها ما جدَّ في الحياة الحديثة، مع شيء من الحيطة والحذر .

٩ ـ أنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة صفة إمرار القرارات بالقبول في مؤتمر المجمع السنوي دون اعتراض، أو تعليق من الأعضاء، أو طلب إيضاح للمسألة .

١٠ ـ أن كثيراً من المسائل النحوية والتصريفية تحتاج إلى إعادة نظر في أحكامها المدونة في الكتب على ضوء البحوث والدراسات الحديثة، والكشف عن سبل جديدة للاحتجاج لها .

١١ ـ أن قرارات المجمع دلت على أن باب الاجتهاد مفتوح في علمي النحو والتصريف، إذ به تسد حاجات الناس في التعبير عن مراداتهم بلغتهم الأصلية دون حاجة إلى الألفاظ أو التراكيب الأعجمية أو ما يشبهها. وبه أيضاً

تؤتي البحوث ثمرتها، لتكون علوماً تهيئ المجتمع لاستعمال اللغة العربية الفصحى في جميع شؤونه وتدعوه إليه .

وأهم التوصيات ما ياتي :

أولاً: ألا يكون في أعضاء المجمع من ليس لغوياً أو نحوياً معروفاً بهذا العلم؛ لأن القرارات المعروضة على المجمع قرارات متعلقة باللغة العربية نحوها وصرفها ودلالتها وغير ذلك، والتصويت على رأي لغوي نحوياً كان أم تصريفياً ينبغي ألا يكون إلا ممن شُهد له بالتضلع فيها، ويمكن الإفادة من العلماء المتخصصين في العلوم الأخرى في اللجان الفرعية، كلجنة الرياضيات ولجنة الطب، ولجنة الفيزياء .

ثانياً: أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يعد لبنة صالحة لأن يؤسس عليها مجمع يكون حاوياً لمجامع اللغة العربية كلها، ومن ثم لا يكون عندنا سوى مجمع واحد يضم أعضاء من البلاد العربية كلها، ويجتمع تحت مظلة جامعة الدول العربية، تكون مصروفاته منها، وأنظمته تحددها لجان فرعية في الجامعة، وترشيح الأعضاء يكون من المجمع نفسه من غير تدخل رسمي في اختيارهم، وبذلك يسد باب الخلاف الحاصل من تعدد المجامع في البلاد العربية؛ إذ لا يعقل أن يكون للمصطلح الواحد تعريفات بعدد الدول العربية، ولا يمكن أن يصبح النحو سهلاً إذا كان للمسألة آراء بعدد تلك المجامع .

ثالثاً: أن يستفيد طلاب الدراسات العليا من أعمال المجمع التي يقوم بها، فهناك قرارات في المصطلحات كثيرة جداً، وقرارات في دلالات الألفاظ لا تقل عنها كثرة، وقرارات في تيسير تعليم النحو، وقرارات في تيسير الكتابة العربية، وأخرج المجمع المعجم الوسيط قبل قرابة خمسة وأربعين عاماً ولا أعلم أن هناك دراسة تقويمية له، وهذه كلها تستحق الدراسة والتقويم ولا يقوم بها إلا مختصون باللغة العربية .

الفهـارس

فهرس الأبيات الشعرية

(العين)

(الفاء)

(القاف)

(الكاف)

(اللام)

(الميم)

(النون)

فهرس الأعلام المحدثين وتراجمهم

إبراهيم أنيس : عضو مجمعي ولغوي متخصص في الدراسات الصوتيـــة ، درّس في كلية دار العلوم ، وأصبح عميداً لها، من مؤلفاته : "الأصوات اللغوية" ، " مـــن أسرار العربية" . توفي سنة ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧م .
(المجمعيون ١ ، ومجلة المجمع ٤٠/١٩٨-٢٠٥).
٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٧٤١ .

إبراهيم بيومي مدكور : تعلم في مدرسة القضاء ، فدار العلوم، ورحل إلى فرنسا ودرس الفلسفة ، وعاد مدرساً في كلية الآداب ، عين عضوا في المجمع فأميناً لـــه فرئيساً ، وله بحث في منطق أرسطو والنحو العربي .توفي سنة ١٤١٥هـ .
(المجمعيون ٨-١٠).
٣٨

إبراهيم الترزي : تعلم بالمعهد الديني، ثم التحق بدار العلوم، وكتب في الصحف ، ثم عمل في المجمع ، وله كتاب "التراث المجمعي في خمسين عاماً"، وهو الآن أمـــين المجمع .
(مجلة المجمع ٦٩/١٧٩-١٨٤).
٣٦

إبراهيم حمروش : من أعضاء المجمع المتقدمين ، تخرّج في الأزهر ، ودرّس فيـــه ، أسند إليه عام ١٩٥٠م مشيخة الأزهر، له رسالة بعنوان "عوامل نمو اللغة". تـــوفي سنة ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م .
(المجمعيون ٣).
٦٧٩.

إبراهيم مصطفى : عضو مجمعي ، تخرّج في دار العلوم ، ودرّس في كلية الآداب ، ثم انتقل عميداً لكلية دار العلوم ، ألف كتاب(إحياء النحو) فأثار ضجــة ودُرّس في مصر أربع سنوات ثم ألغي التدريس به، شارك في تحقيق "سر صناعة الإعـراب" لابن جني ، و"الأنساب" للبلاذري . توفي سنة ١٣٨٢هـ ، ١٩٦٢م .
(المجمعيون ١١-١٣ ، الأعلام ٧٤/١).
٤٣٢ ، ٦٨٧ ، ٦٩٦ .

إبراهيم ناصيف اليازجي : أديب لغوي نصراني ، قرأ الأدب على أبيه ، وأصـــدر جريدة النجاح ، ترجم الأسفار المقدسة عند النصارى ثم استقر في مصر ، وألـــف
٢٠ .

كتاب "نجعة الرائد في المترادف والمتوارد" .توفي سنة ١٣٢٤هـ ، ١٩٠٦م .

(الأعلام ٧٦/١ ، ٧٧).

أحمد أمين بن الشيخ إبراهيم الطباخ : عضو مجمعي، درس على والده ، وفي الأزهر ، ودرّس في مدارس حكومية ، ثم انتقل مدرساً بمدرسة القضاء الشرعي، ثم مدرساً في كلية الآداب ، من مؤلفاته : "فجر الإسلام" ، و"ضحى الإسلام" ، و"ظهر الإسلام" . توفي سنة ١٣٧٤هـ ، ١٩٥٤م .

(المجمعيون ٢٣-٢٦ ، الأعلام ١٠١/١).

٤٨١ ، ٧٠٨.

أحمد تيمور : أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور ، أديب ومؤرخ ، أخذ الأدب عن علماء عصره ، وجمع مكتبة قيمة، من مؤلفاته : "التصوير عند العرب" ، و"تصحيح لسان العرب"، توفي سنة ١٣٤٨هـ ، ١٩٣٠م .

(الأعلام ١٠٠/١)

٢٣ .

أحمد حسن الزيات : أديب بارز ، تميز بأسلوبه، واختياره للألفاظ، أنشأ صحيفة الرسالة ، وترجم بعض القصص الأجنبية ، من مؤلفاته: "وحي الرسالة"، و"تاريخ الأدب العربي" ، وشارك في المجمع باقتراحات كثيرة ، توفي سنة ١٣٨٨هـ ، ١٩٦٨م .

(المجمعيون ٣٣-٣٥ ، الأعلام ١١٣/١ ، ١١٤).

٢٦٣ ، ٦٨٧ ، ٦٩٦ ، ٦٠٨ .

أحمد حشمت حجازي : تعلم بالقاهرة ، ودرس الحقوق بفرنسة ، تولى وزارة المعارف ، شجع حركة الترجمة ، توفي سنة ١٣٤٤هـ ، ١٩٢٦م .

(الأعلام ١١٨/١).

٢٢

أحمد علي عمر الإسكندري : عالم لغوي ، تخرّج في دار العلوم، ودرّس بالمدارس الحكومية، وانتقل إلى دار العلوم مدرساً فيها ثم أستاذاً للأدب العربي في كلية الآداب ، ويعد من أوائل الداعين إلى إنشاء مجمع لغوي، من مؤلفاته "تاريخ الأدب العربي في العصر العباسي" ، وله بحوث مجمعية عديدة . توفي سنة ١٣٥٧هـ ، ١٩٣٨م .

(المجمعيون ١٦ ، ١٧ ، الأعلام ١٨٣/١).

٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ، ٦٢٥ ، ٦٤٠ ، ٦٧٩ ، ٦٨٦ ، ٦٩٣ ، ٧٣٦ .

أحمد فارس بن يوسف الشدياق : لغوي أديب ، ولد في لبنان ، وكان مارونياً

١٩

فأسلم ، ورحل إلى مصر فتلقى العلم فيها ، وأصدر جريدة الجوائب بالأستانة ، من مؤلفاته: "كنز الرغائب في منتخبات الجوائب" ، و"سر الليالي في القلب والإبدال" . توفي سنة ١٣٠٤هـ ، ١٨٨٧م .

(الأعلام ١/١٩٣).

أحمد فؤاد بن الخديوي إسماعيل : ملك مصر ، تعلم بها ثم في جنيف ، تولى مناصب في الأستانة ، وعاد سلطاناً لمصر ، توفي سنة ١٣٥٥هـ ، ١٩٣٦م . — ٢٨

(الأعلام ١/١٩٦).

أحمد لطفي السيد : تعلّم بالكتاتيب ، ثم درس بالمدرسة الخديوية ، وتخرّج في مدرسة الحقوق ، عين مديراً لدار الكتب ثم مديراً للجامعة المصرية ، ثم وزيراً للمعارف، يعد من العاملين على إنشاء المجمع اللغوي بمصر ، وهو ثاني رئيس لـه . توفي سنة ١٣٨٢هـ ، ١٩٦٣م . — ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ .

(المجمعيون ٤٢ ، ٤٣ ، والأعلام ١/٢٠٠).

أحمد محمد الحوفي :عضو مجمعي، تعلم بدار العلوم ، ثم أصبح مدرساً بها فرئيساً لقسم الدراسات الأدبية ، له مؤلفات كثيرة منها : الغزل في الشعر الجاهلي، توفي سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م . — ٤٠٠ ، ٦٨٩.

(مجلة المجمع ٣٢/١٥٤-١٥٦ ، تكملة معجم المؤلفين ٦٧ ، ٦٨).

أحمد مختار عمر : أستاذ اللغويات في كلية دار العلوم ، درّس في جامعة الكويت . حقق ديوان الأدب للفارابي، وله مؤلفات عديدة منها البحث اللغوي عند العرب. — ٤٧٢

أحمد مكي الأنصاري : متخصص في علوم اللغة ، محدث ، من كتبه "نظرية النحو القرآني" . — ٩١

إدريس بن إسماعيل راغب : عمل في القضاء ، وجمع كتبا كثيرة ، ألف: "التحفة الراغبية في الأفعال العربية" ، توفي قرابة سنة ١٣٤٧هـ ، ١٩٢٨م . — ٢٤

(الأعلام ١/٢٧٨ ، ٢٧٩).

أمين شميل : كاتب لبناني ، أنشأ في القاهرة جريدة الحقوق، ألف : الوافي بالمسألة الشرقية ، توفي سنة ١٣١٥هـ ، ١٨٩٧م . — ٢٧

(الأعلام ٢/١٥).

أنستاس ماري الكرملي : من الأعضاء المجمعيين المتقدمين واسمه بطرس بن جبرائيل يوسف عواد ، لغوي محدث ، تعلم بمدرسة الآباء الكرملين ، ثم أصبح مديراً لها ، كتب في الصحف ، وأنشأ مجلة (لغة العرب) سنة ١٩١١م ، من مؤلفاته : "نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها" ، و"أغلاط اللغويين الأقدمين". توفي سنة ١٣٦٦هـ ، ١٩٤٧م . (المجمعيون ٥١ ، ٥٢ ، الأعلام ٢/٢٥).	٦٩٣ ، ٧٣٦.
أوجست فيشر : عضو مجمعي ، من كبار المستشرقين الألمان ، عرف لغات شرقية كثيرة ، وله معرفة واسعة بالأدب العربي وتاريخ الحضارة العربية ، بدأ بوضع معجمه التاريخي ، وقضى أربعين سنة في جمع مادته ، توفي سنة ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م . (المجمعيون ١٤٥ ، الأعلام ١/٢٦).	٦٨٧.
توفيق بن علي البكري : من أعيان مصر ، تولى نقابة الأشراف ، ومشيخة المشايخ ، ألف أراجيز العرب ، وبيت الصديق ، توفي سنة ١٣٥١هـ ، ١٩٣٢م. (الأعلام ٦/٦٥ ، ٦٦).	١٩
جرجي زيدان : نصراني تعلم ببيروت ، ورحل إلى مصر وأنشأ مجلة الهلال ، من مؤلفاته : "تاريخ مصر الحديث"، و "الفلسفة اللغوية"، توفي سنة ١٣٣٢هـ ، ١٩١٤م. (الأعلام ٢/١١٧).	٢٠ ، ٢١.
جميل الملائكة : باحث محدث ، لم أجد له ترجمة .	٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ .
حسن الطويل : حسن بن أحمد بن علي الطويل ، تعلم بالأزهر ، واشتغل بالتدريس فمفتشاً بوزارة المعارف ، من مؤلفاته: عنوان البيان في التفسير ، توفي سنة ١٣١٧هـ ، ١٨٩٩م . (الأعلام ٢/١٨٣).	٢٠
حسين والي : عضو مجمعي ، تخرّج في الأزهر ، وبه درّس ، عين مفتشاً عاماً للأزهر، ثم من أعضاء هيئة كبار العلماء ، من مؤلفاته : "الاشتقاق" ، و"رسائل الإملاء" ، توفي سنة ١٣٥٤هـ ، ١٩٣٦م .	٤٥٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٦ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٧٠٨ ،

(المجمعيون ٦٩ ، ٧٠ ، الأعلام ٢/٢٣٦). — ٧٣٦ .

حفني إسماعيل ناصف : تعلم في الأزهر ، ثم تقلب في مناصب التعليم فالقضاء ، وأصبح المفتش الأول للغة العربية في وزارة المعارف ، من مؤلفاته : "مميزات لغات العرب"، و"حياة اللغة العربية" ، توفي سنة ١٣٣٨هـ ، ١٩١٩م . — ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ .

(الأعلام ٢/٢٦٥).

حمزة فتح الله المصري بن السيد حسين التونسي : لغوي أديب ، تعلم في الأزهر ، حرر بعض الصحف ، ثم أصبح مفتشاً في وزارة المعارف ، من مؤلفاته : المواهب الفتحية ، توفي سنة ١٣٣٦هـ ، ١٩١٨م . — ٢٠

(الأعلام ٢/٢٨٠).

خولة تقي الدين الهلالي : باحثة عراقية ، لم أجد لها ترجمة . — ٥٢٩ .

سليم البشري : سليم بن أبي فراج البشري ، شيخ الجامع الأزهر ،وهو فقيه مالكي ، تعلم وعلم في الأزهر ، توفي سنة ١٣٣٥هـ ، ١٩١٧م . — ٢٣

(الأعلام ٣/١١٩).

شوقي ضيف : رئيس المجمع الحالي ، تعلم على يد والده ، ثم بالمعهد الديني بدمياط، وتخرج في دار العلوم ، وعمل مدرساً في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وألف تآليف كثيرة ، منها : "سلسلة تاريخ الأدب العربي" ، و"التطور والتجديد في الشعر الأموي" . — ٣٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٨٤ ، ٣٦٥ ، ٥٨٤ ، ٦٠٩ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ، ٧٣٥ .

(مجلة المجمع ٣٧/١٤٧-١٥٠).

ضاحي عبد الباقي : خبير في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، له "لغة تميم دراسة تاريخية" . — ٣٧

طه حسين علي سلامة : بدأ حياته بالأزهر، وبعد طرده منه انتقل إلى الجامعة المصرية ، ثم جامعة السربون ، وعين أستاذاً في كلية الآداب ثم عميداً فوزيراً للمعارف، رأس المجمع بعد لطفي السيد ،من مؤلفاته : "حديث الأربعاء" ، و"على — ٦٨٧ ، ٦٩٦.

هامش السيرة" ، توفي سنة ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م .

(المجمعيون ٧٩-٨١ ، الأعلام ٣/٢٣١ ، ٢٣٢).

عباس حسن : عضو مجمعي ، تعلم بالأزهر ثم التحق بدار العلوم ، وأصبح مدرساً فيها ، ومن مؤلفاته : "النحو الوافي"، و"اللغة والنحو بين القديم والحديث" ، توفي سنة ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م .

(تكملة معجم المؤلفين ٢٦٥).

٢٢٩ ، ٣٧٤ ، ٤٠٤ ، ٥١٠ ، ٦٧٥ .

عباس أبو السعود : مختص في اللغة والنحو ، مُحْدَث ، لم أجد له ترجمة.

٥٥٨ ، ٦٨٩ .

عبد الرحمن تاج : عضو مجمعي وفقيه لغوي ، دَرَس بمعهد الإسكندرية ، ثم أصبح مدرساً في معهد القاهرة فمدرساً بكلية الشريعة ، فشيخاً لمعهد البعوث الإسلامية ، فعضواً بجماعة كبار العلماء فشيخاً للأزهر . من مؤلفاته : "أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية" ، و"السياسة الشرعية" ، توفي سنة ١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م .

(المجمعيون ٩٨ ، ٩٩).

٢٦٦ ، ٤٢٢ ، ٦٧٧ ، ٦٩١ ، ٧٣٣ .

عبد الرحمن السيد : عضو مجمعي ، تعلم في الأزهر ، ثم تخرج في دار العلوم وعين مدرساً بالتعليم العام ، وأصبح بعدها مدرساً بكلية دار العلوم ورأسَ قسم النحو والصرف بها ، من مؤلفاته : "مدرسة البصرة النحوية" ، و"نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة" .

(مجلة المجمع ٦٩/١٩٣-١٩٨) .

٧٧ ، ١٦٠ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٥٢ .

عبد الرزاق محيي الدين : عضو مجمعي، تعلم في العراق ، وتخرج في دار العلوم بمصر ، ثم أصبح أستاذاً للأدب في كلية الآداب ببغداد عني بتحقيق التراث ، وشارك في تحقيق المقابسات لأبي حيان التوحيدي ، والبصائر والذخائر له أيضاً . توفي سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م . (مجلة المجمع ٢٤/٢٠٢-٢٠٩ ، ومحاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين ٨٨-٩٦)

٦٧٧ .

عبد السلام هارون : عضو مجمعي ، تخرج في الأزهر ، وأكمل دراسته في دار العلوم ، وعين أستاذاً بها ، اشتغل بتحقيق كتب التراث ، وبرع فيها حتى لُقب بشيخ المحققين ومما حققه: "كتاب سيبويه" ، و"الاشتقاق" لابن دريد ، توفي سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م .

(تكملة معجم المؤلفين ٢٩٢ ، ٢٩٣)

٦٧٧ .

عبد العزيز البشري : أديب مصري ، تعلم بالأزهر ، وولي القضاء الشرعي في بعض الأقاليم ، من مؤلفاته : "في المرآة" ، و"المختار" ، توفي سنة ١٣٦٢هـ =١٩٤٣م . الأعلام ٤/١٨)

٢٥

عبد القادر بن مصطفى المغربي :عضو مجمعي عالم باللغة والأدب ، قرأ على أبيه وبعض علماء دمشق ، كتب في الصحف ، ورأس تحرير بعضها، ثم درس في الكلية الصلاحية ببيت المقدس ، وعاد إلى دمشق وأصبح عضواً في المجمع العلمي ، من مؤلفاته : "الاشتقاق والتعريب" ، و"تفسير جزء تبارك" ، توفي سنة ١٣٧٥هـ= ١٩٥٦م .

(المجمعيون ١٠٧-١٠٩ ، الأعلام ٤/٤٧).

٦٨٧ ، ٦٩١ ، ٦٩٤ ، ٧٣٦.

عبد الله فكري باشا بن محمد : تعلم بالأزهر ، وأصبح كاتباً أول في مجلس النواب فناظراً للمعارف المصرية ، سنة ١٢٩٩هـ ، من مؤلفاته : "الفوائد الفكرية" ، و"المملكة الباطنية"، توفي سنة ١٣٠٦هـ ، ١٨٨٩م .

(الأعلام ٤/١١٣).

١٩

عبد الله نديم بن مصباح الإدريسي : صحافي وخطيب وأديب ، أصدر صحيفة "التنكيت والتبكيت" ، ثم مجلة "الأستاذ"، من مؤلفاته: "كان ويكون" ، و"المترادفات" ، توفي سنة ١٣١٤هـ ، ١٨٩٦م .

(الأعلام ٤/١٣٧ ، ١٣٨).

٢٠

عطية بن محمد الصوالحي : عضو مجمعي ، تعلم في الأزهر فدار العلوم ، ودرّس بالمدارس الحكومية، ثم في كلية دار العلوم من مؤلفاته : الأضواء النحوية والصرفية ، توفي سنة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م . (المجمعيون ١٢٥ ، مجلة المجمع ٣٤/٢٠٨).

٦٩٧ ، ٧٠٦.

علي السباعي : عضو مجمعي ، تعلم بالمعهد الديني بطنطا ، ثم أصبح مدرساً

٥٥٨ ، ٦٧٧،

بمدرسة عبد العزيز للمعلمين ، ثم انتقل إلى كليـــة دار العلـــوم يـــدرس النحـــو والتصريف فيها ، توفي سنة ١٣٩٤هـ ، ١٩٧٤م . | ٦٨٩ .

(مجلة المجمع ٣٠/ ٢٣٣-٢٣٦ ، ١٨٩/٣٤).

علي أبو المكارم : أستاذ في النحو والتصريف في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، أعير لجامعتي أم القرى والإمام محمد بن سعود الإسلامية ، من مؤلفاته : أصـــول التفكير النحوي، والتعريف بالتصريف . | ٦٩٩ .

عياد الثبيتي : عياد بن عيد الثبيتي ، تخرج في قسم اللغة العربية بكلية الشريعة في مكة المكرمة ، حصل على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، سنة ١٤٠٢هـ ، من أعماله : "ابن الطرواة النحوي" ، وتحقيق كتاب "البسيط" لابن أبي الربيع . | ٤٧٢ ، ٤٧٩ .

(بحوث ودراسات في اللغة العربية ٢/٨).

أبو الفضل الجيزاوي : شيخ الجامع الأزهر ، وهو فقيه مالكي ، درس زمنـــا في الأزهر ، وله الطراز الحديث في فن مصطلح الحديث ، توفي سنة ١٣٤٦هـ . | ٢٣

(الأعلام ٣٣٠/٦)

فيشر = أوجست فيشر .

فيصل بن الحسين بن علي الهاشمي : ملك العراق تنقل بين الحجاز والأســـتانة ، قاد الجيش المحارب في فلسطين إلى جانب القوات البريطانية ، ثم أصبـــح ملكـــا لسورية فملكا للعراق ، توفي سنة ١٣٥٢هـ ، ١٩٣٣م . | ٢٨

(الأعلام ١٦٥/٥ ، ١٦٦).

محب الدين الخطيب : محب الدين بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر الخطيـــب ، كاتب إسلامي ، تعلم بدمشق ، ثم تنقل في البلاد العربية، واســـتقر بالقـــاهرة، وأصدر مجلة الزهراء ، وأنشأ المطبعة السلفية ، ألف : "ذكرى موقعة حطـــين" ، و"تاريخ مدينة الزهراء" . توفي سنة ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م . | ٢٥

(الأعلام ٢٨٢/٥).

محمد بخيت بن حسين المطيعي : فقيه حنفي ، تعلم في الأزهر وعمل في التدريـــس فالقضاء، عين مفتيا للديار المصرية، من مؤلفاته : "القول المفيد في علم التوحيد" ، | ٢٣

و"إزاحة الوهم" ، توفي سنة ١٣٥٤هـ ، ١٩٣٥م .

(الأعلام ٦/٥٠) .

محمد بهجة الأثري : شاعر لغوي أديب ، تعلم علوم العربية بالعراق ، أصبح مفتشاً للغة العربية بوزارة المعارف، ورأس تحرير عدة مجلات، وكان عضواً في المجمع العلمي العراقي ، والمجمع العلمي العربي بدمشق ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ،من مؤلفاته :"محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية" ، و"المجمل في تاريخ الأدب العربي" ، توفي سنة ١٤١٦هـ. — ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(المجمعيون ١٦٤-١٦٦ ، المورد مج٢٤ ع٢ عام ١٤١٧هـ).

محمد بيرم بن مصطفى التونسي : انتقل إلى مصر وأنشأ جريدة الأعلام، ثم تولى القضاء ، من مؤلفاته : "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار" ، و"الروضة السنية في الفتاوى البيرمية" ، توفي سنة ١٣٠٧هـ ، ١٨٨٩م . — ٢٠

(الأعلام ٧/١٠١).

محمد حلمي بن عيسى باشا : عمل في القضاء ، وأصبح من أعضاء مجلس النواب، وتولى وزارة المعارف وغيرها ، توفي سنة ١٣٧٢هـ ، ١٩٥٣م . — ٢٦

(الأعلام ٦/١٠٩).

محمد حسن عبد العزيز : تخرّج في كلية دار العلوم ، وعمل محرراً بمجمع اللغة العربية ، ثم عاد مدرساً في دار العلوم ، فأستاذاً مشاركاً فأستاذاً ، وكان يشارك في بعض لجان المجمع خبيراً لغوياً ، وأعير إلى جامعة أم القرى . — ٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥.

(عن طريق تلميذه د . عمر سعيد)

محمد الخضر بن حسين بن علي التونسي : من أعضاء المجمع ، وهو عالم أديب ، تلقى العلم بجامع الزيتونة ، ثم انتقل إلى سورية فمصر ، وشارك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين ، وتولى تحرير مجلة نور الإسلام ، ثم أصبح أستاذاً في الأزهر فعضواً في جماعة كبار العلماء ، ثم عين شيخاً للأزهر ، من مؤلفاته : "حياة اللغة العربية" ، و"الدعوة إلى الإصلاح" ، توفي سنة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م . — ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٥٠٠ ، ٥٧٤ ، ٦٧٩ ، ٧٣٦ .

(المجمعيون ١٥٨ ، ١٥٩ ، الأعلام ٥/١١٣ ، ١١٤) .

محمد خلف الله أحمد : التحق بالأزهر ، ثم انتقل إلى دار العلوم ، وأكمل دراسته — ٦١٨ .

في لندن ، وأصبح عميداً لكلية الآداب بالإسكندرية ، وهو من أعضاء المجمع ، من مؤلفاته : الطفل من المهد إلى الرشد . توفي سنة ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .
(المجمعيون ١٧١-١٧٤ ، تكملة معجم المؤلفين ٤٧٧) .

محمد رشيد رضا : محمد رشيد بن علي رضا القلموني ، عالم بالحديث والأدب والتاريخ والتفسير ، نشأ في لبنان ، ورحل إلى مصر ولازم الشيخ محمد عبده ، ثم أصدر مجلة المنار ، من مؤلفاته : "تاريخ الأستاذ الإمام" ، و"الوحي المحمدي" ، توفي سنة ١٣٥٤هـ ، ١٩٣٥م . (الأعلام ١١٢٦/٦).

٢١ ، ٢٣ .

محمد شوقي أمين : تعلم بالأزهر ، وانقطع عن التعليم ، وكتب في الصحف فترة طويلة ، وشارك في أعمال كثيرة للمجمع ثم عين عضواً فيه .
(مجلة المجمع ١٦١/٣٤-١٦٣).

٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٥٥٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٧ ، ٧٠٧.

محمد عبد الخالق عضيمة : تعلم بالأزهر ، وتخرج في كلية اللغة العربية ، ودرّس فيها ، ودرّس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنوات عديدة ، من مؤلفاته : "دراسات لأسلوب القرآن" ، و"المغني في التصريف" ، توفي سنة ١٤٠٤هـ.

(تكملة معجم المؤلفين ٥٠٩).

٢٤٠ .

محمد علي النجار : عضو مجمعي ، ولغوي أديب ، تخرج في الأزهر ، ودرّس في كلية اللغة العربية، ألف " الأخطاء الشائعة " ، وحقق "الخصائص" ، توفي سنة ١٣٨٥هـ.

(المجمعيون ١٨٢ ، ومعجم المؤلفين ٣٦٦/٣)

٣٤٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

محمد عبده حسن خير الله : تعلم بجامع الأحمدي فالأزهر ، وعمل في التعليم ، وأصدر مع جمال الدين الأفغاني مجلة العروة الوثقى ، تولى القضاء ثم أصبح مفتياً للديار المصرية، من مؤلفاته : "شرح نهج البلاغة"، و"تفسير القرآن الكريم" ، توفي سنة ١٣٢٣هـ، ١٩٠٥م. (الأعلام ٢٥٢/٦).

٢٠

محمد الفاضل ابن عاشور : تخرج في جامع الزيتونة سنة ١٩٢٨م ، ودرس فيه ، وأنشأ معهد البحوث الإسلامية ، وعين مفتياً للديار التونسية ، وشارك في المجمع عضواً ، له : "الحركة الفكرية والأدبية بتونس" ، توفي سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م . (المجمعيون ١٦٣ ، الأعلام ٣٢٥/٦). — ٢٣٣ ، ٧٠٨ .

محمد بن كرد علي : محقق ، وأديب ، صحفي ، تعلم في المكتب الرشدي العسكري بدمشق ، ثم أخذ على نفسه بدراسة الآداب العربية والعلوم الإسلامية ، ودخل في مجال الصحافة ، وأصبح أول رئيس للمجمع العلمي بدمشق إلى أن توفي سنة ١٣٧٢هـ ، ١٩٥٣م ، وكان عضواً في مجمع القاهرة أول إنشائه . (المجمعيون ١٩٣-١٩٥ ، الأعلام ٢٠٢/٦ ، ٢٠٣). — ٧٦٣ .

محمد نايل : تخرج في كلية اللغة العربية بالأزهر ، ودرس البلاغة في الكلية نفسها ، انتدب عام ١٣٩١هـ للتدريس في الجامعة الإسلامية ، وأصبح عضواً في المجمع . (مجلة مجمع اللغة العربية ٥٩/ ١٥٤ ، ١٥٥). — ٥٩٥ .

محمد محيي الدين عبد الحميد : تعلم بمعهد دمياط، ثم عين مدرساً بمعهد القاهرة ، فمدرساً بكلية اللغة العربية ، أصبح عميداً للكلية عام ١٩٥٤م ، وشارك بعضويته في المجمع في لجان عديدة ، من مؤلفاته : "أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية"، و"تصريف الأفعال" ، ومن تحقيقاته الكثيرة : "أوضح المسالك" لابن هشام، و"شرح ابن عقيل للألفية" ، توفي سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م . (المجمعيون ١٩٦ ، ١٩٧ ، مجلة المجمع ١٨٣/٣٢). — ٦٧٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٧ ، ٧٢٩ .

محمد مهدي علاّم : تخرج في دار العلوم ، وأتم تعليمه في جامعات بريطانيا ، وعمل مستشاراً في وزارة الثقافة ، وفي المؤتمر الإسلامي ، وعضواً بمجمع البحوث الإسلامية ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة ، من مؤلفاته : "فلسفة الكذب" ، و"قواعد اللغة العربية" ، توفي سنة ١٤١٢هـ ، ١٩٩٥م . (تكملة معجم المؤلفين ٥٥٤ ، ٥٥٥). — ٣٨

محمود محمد الشنقيطي : علامة في اللغة والأدب ، انتقل من شنقيط إلى مصر ، وشارك في تصحيح بعض الكتب ونسخ بعض المخطوطات، من مؤلفاته : "الحماسة السنية في الرحلة العلمية" ، و"عذب المنهل" ، توفي سنة ١٣٢٢هـ ، ١٩٠٤م . (الأعلام ٨٩/٧ ، ٩٠) . — ٢٠

مصطفى جواد البغدادي : ، نشأ في العراق ودرّس بها، له تعقيبات على الكُتّاب ، من مؤلفاته : "المباحث اللغوية في العراق" ، و"المعجم المستدرك" ، تـــوفي ســـنة ١٣٨٩هـــ . — ٤٤٣ .

(الأعلام ٧/٢٣٠).

مصطفى صادق الرافعي : كاتب وأديب أصله من الشام ، انتقل إلى مصر وكـان معروفاً بأسلوبه العالي ، من مؤلفاته : "تحت راية القرآن" ، و"رسائل الأحـزان" ، توفي سنة ١٣٥٦هـــ، ١٩٣٧م . — ٢٢

(الأعلام ٧/٢٣٥).

الملك فؤاد = أحمد فؤاد .

الملك فيصل = فيصل بن الحسين .

النجار = محمد بن علي النجار .

النحاس = أبو جعفر النحاس .

وسمية المنصور : باحثة من الكويت ، تخرجت في كلية الآداب بالقاهرة ، وتُدرّس الآن في جامعة الملك سعود ، طبع لها كتاب " أبنية المصدر في الشعر الجاهلي " . — ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

ويل ككس (أو وليم ولككس) : مستشرق إنجليزي قدم مصر عـــام ١٨٨٢م من الهند ، وكان موظفاً بمصلحة الري ، تولى كبر الدعـــوة للعاميـــة المصريـــة ، واشترى مجلة تدعى مجلة الأزهر لهذا الغرض ، وتتلمذ على أفكاره سلامة موسى ، توفي سنة ١٩٣٢م بمصر . — ٢٧ .

(الفصحى لغة القرآن ١٢٨)

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل والبحوث غير المنشورة :

- الابتداء بالنكرة ، بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ، قدمه للمؤتمر في الدورة الثامنة والخمسين ، وعندي مصورته .
- اشتقاق الحال وجموده ، بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ، قدمه للمؤتمر في الدورة الثامنة والخمسين ، ومصورته عندي .
- اشتقاق النعت وجموده ، بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ، قدمه للمؤتمر في الدورة الثامنة والخمسين ، وعندي مصورته .
- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل ، رسالة ماجستير، من كلية الآداب بجامعة عين شمس عام ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م .تحت إشراف الدكتور طه عبدالحميد طه .
- أفعال المطاوعة ، بحث للدكتور شوقي ضيف ، قدمه للمؤتمر في الدورة الثانية والخمسين ، وعندي مصورته .
- الانتصار (أو نقض ابن ولاد على المبرد في رده على سيبويه) لابن ولاد ، مصورة عن التيمورية ، بدار الكتب المصرية .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، مصور عن مخطوطة دار الكتب القومية ، الجزء الأول ويحمل رقم ٦٠١٦ ، والأجزاء من ٢-٦ تحمل الرقم ٦٢ نحو .
- تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الحادية والخمسين ، عام ١٩٨٥م.
- تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين ، عام ١٩٨٦م.
- تقرير لجنة الأصول إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين ، عام ١٩٩٣م .
-جهود مجامع اللغة العربية في القضايا اللغوية في العصر الحديث ، رسالة دكتوراه تقدمت بها وفاء محمد كامل لكلية الآداب بجامعة القاهرة ، عام ١٩٨٠م ، تحت إشراف د . حسين نصار، وتحمل رقم ٣٠٩٤ بمكتبة الجامعة.
- جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دراسة العربية المعاصرة ، رسالة الدكتوراه التي تقدم بها عمر

محمد سعيد لكلية دار العلوم بجامعة القاهرة تحت إشراف د. محمد حسن عبد العزيز ، تحمل رقم ٩٤٢ بمكتبة الكلية .

- جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة ، مرفوعة ومجرورة ، مذكرة للدكتور شوقي ضيف قدمها للمؤتمر في الدورة التاسعة والخمسين ، وعندي مصورتها .

- دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية ، مذكرة للأستاذ محمد شوقي أمين قدمها للمؤتمر في الدورة الثانية والخمسين ، وعندي مصورتها .

- رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب ، مذكرة للدكتور شوقي ضيف قدمها للمؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين ، وعندي مصورتها .

- الرسالة التوسعية في الكلمات العربية ، ابن كمال باشا ، مصورة في مكتبة الملك عبدالعزيز بالرياض ، برقم ٩٤٧/٥ .

- شرح الألفية للشاطبي ، مصورة فلم بجامعة الإمام رقمه (٨٠٣٨) عن الخزانة العامة بالرباط.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : دراسة وتقويماً ، رسالة الماجستير التي تقدم بها الأستاذ سليمان الضحيان لكلية اللغة العربية بالرياض ، ١٤١٥هـ .

-شرح الكتاب للسيرافي ، مصورتي عن نسخة جامعة الإمام ، ذات الرقم ١٠٢٩٦/ف - ١٠٣٠٠/ف ، المصورة عن نسخة دار الكتب ذات الرقم ١٣٧ نحو .

- الصدارة لأدوات الاستفهام والشرط ، مذكرة للدكتور شوقي ضيف قدمها للمؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين ، ومصورتها عندي .

- عمل المصدر عمل فعله ، بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ، قدمه للمؤتمر في الدورة التاسعة والخمسين ، ومصورته عندي .

- في صدارة أسماء الاستفهام ، مذكرة للأستاذ عبد العليم فودة قدمها للمؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين ، ومصورتها عندي .

- (لما) الحينية ، بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز قدمه للمؤتمر في الدورة التاسعة والخمسين ، وعندي مصورته .

- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية للورقي الأندلسي : دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، إعداد شعبان عبد الوهاب محمد ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، قسم النحو والصرف ، ١٣٩٨م .

- المحصل في شرح المفصل ، للورقي الأندلسي : دراسة وتحقيق الجزء الأول ، رسالة دكتوراه ، أعدها عبدالباقي عبد السلام الخزرجي ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، إشراف محمد إبراهيم البنا . والجزء الثاني ، رسالة دكتوراه، أعدها محمد السيد الشرقاوي ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر، إشراف صبحي عبد الحميد عبدالكريم .
- محضر الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الرابعة والخمسين ، عام ١٩٨٨م.
- محضر الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين ، عام ١٩٨٩م .
- المسائل الشيرازيات ، لأبي علي الفارسي ، (دراسة وتحقيق) رسالة مقدمة من الطالب علي جابر منصور لنيل درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس ، إشراف د . عفت شرقاوي ، و د. محمود حجازي ، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .
- المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء ، رسالة أعدها عبدالعزيز بن أحمد البجادي لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض ، عام ١٤١٤هـ= ١٤١٥هـ.
- النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمي به ، مذكرة للدكتور محمد نايل ، قدمها للمؤتمر في الدورة الخامسة والخمسين ، ومصورتها عندي .
- يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ، قدمه للمؤتمر في الدورة التاسعة والخمسين ، وعندي مصورته .

ثانياً : المصادر والمراجع المطبوعة :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ، تحقيق د.طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
- الآثار الفكرية من نظم ونثر ، عبد الله فكري باشا جمع أمين فكري باشا ، طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ط ١ ، ١٣١٥هـ = ١٨٩٧م .
-أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، د . وسمية عبد المحسن المنصور ، مطبوعات جامعة الكويت ، مطبعة ذات السلاسل ، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن عبد الغني الدمياطي ، تصحيح وتعليق عبد الحميد علي الضباع ، طبع بمطبعة عبد الحميد حنفي بمصر سنة ١٣٦٩هـ ، مصورة دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .

- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط٤ ، ١٣٨٢هـ .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس ، طبعة المدني ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

- الإرشاد إلى علم الإعراب ، للقرشي الكيشي ، تحقيق ودراسة : د . عبد الله علي البركاتي وزميله، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملّوحي ، وأحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

- أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .د.ت.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د . ت .

- الأسماء العربية في التصريف ، د . السيد محمد عبد المقصود ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق : غازي مختار طليمات وزملائه ، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د.ت .

- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ، للخالدين ، تحقيق : د . السيد محمد يوسف ، دار الشام للتراث ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن الطبعة الأولى .

- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ،د.ت.

- الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ، د . عبد الحميد محمد أبو سكين ، مكتبة الفنون النموذجية، القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٩هـ .

- أشجع السلمي : حياته وشعره ، خليل الحسون ، دار المسيرة ، بيروت، ط١ ، ١٤٠١هـ.

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : د .حمزة النشرتي ، نشر دار المريخ بالرياض، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .

- إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري ، لأبي محمد الحسن الأعرابي ، تحقيق وتقديم : د . جورج قنازع ، إصدار قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة حيفا ، ١٩٨٨م .

- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وزميله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

- الأصمعيات ، اختيار أبي سعيد الأصمعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، بيروت ، لبنان ، ط ٥ .د.ن .
- أصول التفكير النحوي ، د . علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٣٩٢هـ ، ١٣٩٣هـ .
- الأصول : دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، د . تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، ط ١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر ابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .
- أصول النحو العربي ، د . محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- الأضداد ، لأبي حاتم السجستاني ، في ضمن ثلاثة كتب في الأضداد ، التي نشرها د . أوغست هفنر عام ١٩١٢م ، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه ، طبع إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، عاصمة حيدر أباد الدكن ، ١٣٦٠هـ ، مصورة مؤسسة الإيمان ، بيروت .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مطبعة المدني بالقاهرة ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري ، دراسة وتحقيق : محمد السيد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، طبع دار اليمامة ودار ابن كثير بدمشق ، ط٤ ، ١٤١٥هـ .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٦م .
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د . محمد رشاد الحمزاوي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،

ط ١ ، ١٩٨٨م .
– الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ .
– الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة الأندلسي ، تحقيق د . عياد الثبيتي ، دار التراث بمكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٤هـ .
– الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .
– الأفعال لابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
– الأفعال لابن القوطية ، تحقيق : علي فوده ، نشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٣م .
– الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي ، تحقق : د . محمود فجال ، مطبعة الثغر ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ .
– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السقا وزميله ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام١٩٨١م .
– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٧هـ.
– الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق : د . عبد المجيد قطامش ، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، مطبعة ركابي ونضر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
– ألفية ابن مالك في النحو والصرف لابن مالك الأندلسي ، دار الإيمان ، دمشق ، بيروت .
– الأمالي ، لأبي علي القالي ، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١، ١٤١٦هـ.
– أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق د . فخر صالح قداره ، دار الجيل ببيروت ، ودار عمار بعمان ، ١٤٠٩هـ .
– أمالي الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .
– أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ١٣٨٩هـ .
– أمالي ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٣هـ.
– إمعان الأنظار لزين الدين محمد بن بير علي المعروف ببركلي ، في ضمن المطلوب ، شرح المقصود، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ

- إملاء ما من به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد النحوي ، دراسة وتحقيق : د . زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، مطبعة مصطفى البابي وأولاده بمصر ، ط ٣ ، ١٤٠٣هـ .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، حققه حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف بمصر ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق : د . موسى بناي العليلي ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : د . مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسماعيل باشا البغدادي، مصورة دار الفكر ، ١٤٠٢هـ .
- بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام ، لابن الحنبلي ، دراسة وتحقيق : د . شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان ، عناية : عرفات حسونة وزميله ، نشر : المكتبة التجارية بمكة المكرمة .
- بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها ، يصدر عن كلية اللغة العربية بالرياض ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الجزء الثاني ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة الثلاثين ١٩٦٣م - ١٩٦٤م) ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ .
- البحوث والمحاضرات في الدورة الثامنة والعشرين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة .د.ت.

- البحوث والمحاضرات من مؤتمر المجمع عام ١٩٦١م - ١٩٦٢م ، الدورة السابعة والعشرين ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٢م .

- بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ، نشر : دار الكتاب العربي ، بيروت . مصور عن الطبعة المنيرية ، د.ت .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ،ط ١، ١٤٠٧هـ .

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، للفيروز آبادي ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ت .

- البغداديات = المسائل المشكلة .

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م ، نشر وزارة الثقافة بمصر .

- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .

- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق : عبد السلام هارون ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٥، ١٤٠٥هـ .

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ط ٢، ١٣٩٣هـ =١٩٧٣م .

- تاج العروس من جواهر القاموس ، للمرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د . ت .

-تاريخ المجامع ، للدكتور منصور فهمي ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، الجزء الأول ، طبع بمطبعة بولاق بالقاهرة ، عام ١٩٣٥م .

- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، د . علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط ١ ، ١٣٩١هـ .

- تاريخ النحو : المدخل ـ النشأة والتأسيس ، لعصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥م .

- التبصرة في القراءات السبع ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : د . محمد غوث الندوي ، الناشر: الدر

السلفية ، بومباي ، الهند ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .
- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، طبع في دار الفكر بدمشق ، ط١، ١٤٠٢هـ.
- التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد حسن كحيل ، دار البيان العربي عن طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط ٧ ، ١٤٠٢هـ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، تحقيق ودراسة : د . عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- التتمة في التصريف ، لأبي عبد الله ابن القبيصي ، تحقيق ودراسة : د . محسن بن سالم العميري ، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
- تحت راية القرآن ، مصطفى صادق الرافعي ، صحح أصوله : محمد سعيد العريان ، نشر : دار الكتاب العربي، بيروت ، ط ٨ ، ١٤٠٣هـ .
- تحرير القول في فعلان فعلى وفعلان فعلانة ، للشيخ عبد الرحمن تاج ، في كتاب في أصول اللغة ، الجزء الثاني .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، حققه د. زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
- التخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد عن تصريف الزنجاني ، للشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٤٨هـ (لجنة التصحيح) .
- تذكرة الكاتب ، أسعد خليل داغر ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، تحقيق : د . عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- التراث المجمعي في خمسين عاماً ، إبراهيم الترزي ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، د . ت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٣٨٨هـ .

- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : السيد الشرقاوي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني بمصر ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- تصريف الأسماء ، محمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٣٧٥م.
- التعريف بالتصريف ، علي أبو المكارم ، دار الثقافة العربية بمصر ، ١٤١٣هـ .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بن أبي بكر الدماميني ، تحقيق : د . محمد بن عبد الرحمن المفدى ، جـ١ ، و جـ٢ ، ط ١ سنة ١٤٠٣هـ ، و جـ٥ ، وجـ٦ ، ط ١ سنة ١٤١٥هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عوض بن حمد القوزي ، جـ٣ ، مطابع الحسيني ، ط ١ ، ١٤١٤هـ . جـ ٢ ، طبع بمطابع دار المعارف بمصر ، ط ١ ، ١٤١٢هـ. جـ٤ ، طبع بمطابع الحسيني بالرياض ، ط ١ ، ١٤١٥هـ ، جـ٥ ، طبع بمطابع الحسني بالرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
- تفسير البيضاوي ، ضمن حاشية الشهاب ، مصورة دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، دار الدعوة ، استانبول ، تركيا ، ١٤٠٦هـ .
- التفسير الكبير ، لفخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ، لأبي سعيد الفارقي ، تحقيق : د . سمير معلوف ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- التقويم ، دراسة للتقويم والتوقيت والتاريخ ، أكرم حسن العلبي ، دار المصادر ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : كاظم بحر المرجان ، طبع بمطابع مديرية دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨١م .
- تكملة معجم المؤلفين ، محمد رمضان يوسف ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- تلقين المتعلم من النحو ، لابن قتيبة النحوي ، تحقيق : عبد الله الناصير ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، د . محمد حسن عواد ، دار الفرقان ، عمان ، ط ١ ،

١٤٠٢هـ .
– التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، لابن بري ، تحقيق : مصطفى حجازي ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة والهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ١ ، ١٩٨٠م .
– تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام أبي زكريا محيي الدين النووي ، طبعة دارة الطباعة المنيرية ، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت .
– تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد السلام هارون وزملائه ، الدار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
– التهذيب الوسيط في النحو ، لسابق الدين الصنعاني ، تحقيق : د . فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ .
– توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ٢ ، ١٩٧٩م .
– التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق : د . يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهر ، ١٤٠١هـ .
– تيسيرات لغوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
– جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر ابن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأخيرة ، ١٤٠٨هـ .
– الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ.
– الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٨هـ .
– جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، د.ن ، د.ت.
– جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ، طبع المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ، ط١ ، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
– جمهرة اللغة ، لابن دريد ، حققه : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١، ١٩٨٧م .
– جنس العدد ، لمحمد علي النجار ، بمجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الخامس عشر ، المطابع الأميرية بالقاهرة ، ١٩٦٢م .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة وزميله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلّي ، صنعه معجماً للحروف د .إميل يعقوب ، دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ =١٩٩١م .
-حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ، ضمن مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .
- حاشية الجمل على الجلالين ، المسماة بالفتوحات الإلهية ، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، نشر دار المنار بالقاهرة.
- حاشية ابن حمدون على شرح متن الآجرومية ، للشيخ خالد الأزهري ، المعروفة بحاشية ابن الحاج، دار الفكر للطباعة ، د . ت .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية ، ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، مصورة دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال ، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، منشورات در الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠١هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، لمحمد بن علي الصبان ، دار الفكر ، د . ت.
- حاشية ياسين العليمي على التصريح ، في ضمن التصريح على التوضيح ، دار الفكر ، د .ت.
- الحجة للقراءات السبعة ، تصنيف أبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وزميله ، دار المأمون للتراث، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .
- الحديث النبوي في النحو العربي ، د . محمود فجال ، أضواء السلف ، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ.
- أبو الحسن ابن الطرواة وأثره في النحو ، د . محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .
- حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن في أدنى العدد ، لمحمد شوقي أمين ، في كتاب : في أصول اللغة، الجزء الثالث .
- حل المعقود من نظم المقصود ، للشيخ محمد عليش ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د .ت.
- الحماسة ، لأبي تمام الطائي ، تحقيق : د . عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، منشورات جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، طبع مطابع دار الهلال بالرياض ، ١٤٠١هـ .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، تحقيق : د . عادل جمال سليمان ، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر ، ١٩٧٨م .
- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص ، تحقيق : أحمد طه حسانين سلطان ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- (حول حذف كلمة ابن) للدكتور أمين السيد في مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني والستون ، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٨٧م .
- الخصائص لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، جـ ١، ٢ مصورة دار الكتاب العربي ، بيروت ، عن طبعة دار الكتب المصرية ، جـ٣ مصورة دار الهدى للطباعة بيروت ، ط٢.
- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ، لعلي بن بالي ، تحقيق : حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، نشر : دار الحديث بالقاهرة ، ١٩٧٢م .
- دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والعجاج ، د . خولة تقي الدين الهلالي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد ، ١٨٧٠م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق ، جـ١، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- دروسٌ في علم التصريف ، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، مكتبة الرشد ، بالرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
- دقائق التصريف ، للقاسم المؤدب ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي وزميليه ، مطبوعات المجمع العراقي، مطبعة المجمع ، ١٤٠٧هـ .
- ديوان أبي دهبل الجمحي ، رواية أبي عمرو الشيباني ، تحقيق : عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة

القضاء في النجف ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ .
- ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي ، مطبعة النعمان ، النجف، ١٣٨٨هـ .
- ديوان الأدب ، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ.
- ديوان الأسود بن يعفر ، صنعة نوري حمودي القيسي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ١٣٨٨هـ .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٩٠م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشير يموت ، المكتبة الأهلية ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٥٢هـ.
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح : د . محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ .
- ديوان بشار بن برد ، تقديم وشرح الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .
- ديوان جرير ، شرح : محمد بن حبيب ، تحقيق : د . نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٦م .
- ديوان الحطيئة ، برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق : د . نعمان محمد أمين طه ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ ، مطبعة المدني بمصر .
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، حققه د . صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م .
- ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : درية الخطيب ولطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٥هـ .
- ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، ط ١ ، ١٩٦٨م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمع وتحقيق : د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ .
- ديوان العجاج ، رواية الأصمعي وشرحه ، تحقيق : د . عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٦هـ .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعيبد ، منشورات وزارة الثقافة

والإرشاد في العراق ، دار الجمهورية للنشر ، بغداد ، ١٩٦٥م .
– ديوان علقمة الفحل ، بشرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : لطفي الصقال ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي بحلب ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ .
– ديوان عمر بن أبي ربيعة ، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨م .
– ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦م .
–ديوان المتلمس الضبعي ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، منشورات معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
– ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ضبطه وصححه مصطفى السقا وزميلاه ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
– ديوان ابن مقبل ، تحقيق : د . عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٦هـ.
– ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، -ط ٢ ، ١٩٨٥م .
– ديوان الهذليين ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٥هـ .
– الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣، ١٩٨٨م.
– رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان ، للعلامة محمد بن علي الصبان ، تحقيق: محمد أحمد العمروسي ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السابع ، ربيع الآخر ، ١٤١٣هـ، ص ٢٥٩-٣٠٣ ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
– رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
– روح الشروح لعيسى السيروي ، في هامش المطلوب في شرح المقصود ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي و أولاده بمصر ، الطبعة الأخير ، ١٣٥٩هـ .
– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لمحمود الألوسي ، إدارة الطباعة المنيرية مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
– الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ، للسهيلي ، تحقيق وتعليق : عبد الرحمن الوكيل ، نشر مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ، وتوزيع مكتبة العلم بجدة ، ١٤١٤هـ .

- الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر ابن الأنباري ، تحقيق : د . حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط ١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال ، لبدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن الناظم ، تحقيق : ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م .
- سجع الحمام في حكم الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ جمع وضبط وشرح : علي الجندي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد يوسف المحجوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، للإمام علم الدين السخاوي ، حققه محمد أحمد الدالي ، دار صادر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
- سنن أبي داود ، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث ، أشرف عليه ورقمه د . بدر الدين جتين ، دار الدعوة، استانبول ، توزيع دار سحنون ، تونس ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ
- سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، أشرف عليه ورقمه د . بدر الدين جتين ، دار الدعوة، استانبول ، ودار سحنون بتونس ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .
- سنن النسائي ، بإشراف بدر الدين جتين ، في ضمن موسوعة السنة ، الناشر : دار سحنون ، تونس ، الجمهورية التونسية ، ودار الدعوة باستانبول ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .
- السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق : مصطفى السقا وصاحبيه ، منشورات مؤسسة علوم القرآن ، د . ت .
- الشافية في علم التصريف ، لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : حسن أحمد العثمان ، توزيع المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، طباعة دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥هـ.
- شذا العرف في فن الصرف ، للأستاذ أحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان ، د .ت.
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .
- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف السيرافي ، حققه د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون

للتراث ، دمشق، ١٩٧٩م .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي ، حققه حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح وزميله ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد الأشموني ، ضمن حاشية الصبان ، دار الفكر ، د . ت .
- شرح الألفية لابن عقيل ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مصورة دار اللغات ، ط ١٤ ، ١٣٨٤ هـ .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت، بدون تاريخ .
- شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، الناشر : مكتبة الخريجي بالرياض ، ط ١، ١٤٠٥هـ ، مطابع الفرزدق بالرياض .
- شرح الأنموذج في النحو ، لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي ، تحقيق : د . حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- شرح التحفة الوردية ، لأبي حفص عمر بن مظفر الوردي ، دراسة وتحقيق : د . عبد الله الشلاّل، مكتبة الرشد بالرياض ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله ، دار هجر بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، الشرح الكبير ، تحقيق : صاحب أبوجناح .د.ت.
- شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : علي محسّن مال الله ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ .
- شرح الحدود النحوية ، جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي ، تحقيق : د. محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- شرح درة الغواص ، للشهاب الخفاجي ، مطبعة الجوائب في قسطنطينية ، ط ١ ، ١٢٩٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة ، للخطيب التبريزي ، عالم الكتب ، بيروت .

- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
- شرح ديوان طرفة بن العبد البكري ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق :د . رحاب خضر عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح وتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٩هـ .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق : د . إحسان عباس ، منشورات وزارة الإرشاد بالكويت ، مطبعة حكومة الكويت ،الطبعة الثانية ، عام١٩٨٤م ، المصورة عن الطبعة الأولى ، عام ١٩٦٢م .
- شرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصريف العزي ، للزنجاني ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ٤ ، ١٣٧٤هـ .
- شرح الشافية للجاربردي ، ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ .
- شرح الشافية لجمال الدين الحسيني نقره كار ، جـ٢ من ضمن مجموعة الشافية ، عالم الكتب، بيروت ، ط٣، ١٤٠٤هـ .
- شرح الشافية ، للرضي الأستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وزملائه ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٣٩٥هـ . (وهذا الشرح هو المراد عند إطلاق القول بـ[شرح الشافية] دون غيره).
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، طبعة سنة ١٤١٧هـ .
- شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال بهامش حاشية الشيخ أحمد الرفاعي ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط١، ١٤٠١هـ .
- شرح شواهد الإيضاح ، لابن بري ، تحقيق : د . عيد مصطفى حجازي ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، طبع بالمطابع الأميرية بالقاهرة ، ١٤٠٥هـ .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه : أحمد ظفر، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، د . ت .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدوري ، نشر وزارة الأوقاف بالعراق ، طبع بمطبعة العاني ببغداد ، عام ١٣٩٧هـ .
- شرح القصائد الطوال الجاهليات ، لأبي بكر ابن الأنباري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ومعه سبيل الهدى لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١١ ، ١٣٨٣هـ.
- شرح الكافية للرضي ، تعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، مطابع الشروق ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة ، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ .
- شرح كتاب سيبويه ، للرماني ، تحقيق د . المتولي رمضان الدميري ، قسم الصرف ، الجزء الأول ، مطبعة التضامن ، ١٤٠٨هـ .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صلاح رواي ، مطبعة الإحسان ، ط ٢ ، ١٩٨٥هـ .
- شرح مختصر الروضة ، لنجم الدين الطوفي ، تحقيق : د. عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- شرح مراح الأرواح لديكنتوز ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط ٣ ، ١٣٧٩هـ .
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق : تركي بن سهو العتيبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢ ، ١٤١٤هـ .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : جمال عبد العاطي مخيمر، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة والرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي وجهوده اللغوية، دراسة وتحقيق : مهدي عبد جاسم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .
- شرح المكودي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن المكودي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، د .ت.
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ،

ط ١ ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- شروح سقط الزند ، تحقيق مصطفى السقا وزملائه ، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، عام ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م مصورة عن نسخة دار الكتب عام ١٣٦٤هـ .
- شعراء أمويون ، القسم الثالث ، دراسة وتحقيق : د . نوري حمودي القيسي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٢هـ .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مصورة المكتبة الفيصلية بمكة عن طبعة دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦م .
- شعر إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٩م .
- شعر الأخطل ، صنعة السكري رواية عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ط الرابعة ، ١٤١٦هـ .
- شعر الخوارج ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٢٤هـ .
- شعر الراعي النميري ، دراسة وتحقيق : هلال ناجي وزميله ، مطبوعة المجمع العلمي العراقي ، مطبعة المجمع ١٤٠٠هـ .
- شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري ، جمع وتحقيق : د . سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧١م .
- شعر عبد الله بن همام السلولي ، جمع وتحقيق : وليد محمد السراقي ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ط١ ، ١٤١٧هـ .
- شعر عروة بن أذينة ، د . يحيى الجبوري ، دار القلم ، الكويت ط ٣/٣/١٤٠ .
- شعر عروة بن الورد العبسي صنعة أبي يوسف يعقوب بن السكيت ، تحقيق محمد فؤاد نعناع، مكتبة دار العروبة ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وتقديم : د . داود سلوم ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ.
- شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، جمع وتحقيق : صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق : عبد الله بن علي البركاتي ، المكتبة الفيصلية

بمكة المكرمة، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
- الشوارد أو ما تفرد به بعض أئمة اللغة ، للصغاني ، تحقيق : مصطفى حجازي ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ.
-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ت .
- الصاحبي لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٩٧٧م .
- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى ، طبع في مطبعة آدلف هلزهوسن ١٩٢٧م، ط٢ ، ١٩٩٣م ، نشر دار ابن قتيبة للطباعة بالكويت .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ،دار العلم للملايين، ط٤ ، ١٤٠٧هـ.
- صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجاج القشيري ، صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الدعوة باستانبول ، ودار سحنون بتونس ، ط٢ ، ١٤١٣هـ .
- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، أشرف عليه ورقمه د . بدر الدين جتين ، دار الدعوة باستانبول ، ودار سحنون بتونس ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .
- صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها العربية ، د . مصطفى النماس ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ .
- صيغ المبالغة بين القياس والسماع ، للدكتور عياد الثبيتي ، بحث في ضمن : بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها ، الصادر عن كلية اللغة العربية بالرياض ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الجزء الثاني ، ١٤٠٨هـ .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- الضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبدالعزيز النجار ، د.ت .
- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، نشر دار المدني بجدة ، ١٤٠٠هـ .
- عبث الوليد ، إملاء أبي العلاء المعري ، تعليق : محمد عبد الله المدني ، طبع بإشراف دار الرفاعي ، الرياض ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ .

- عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب ، لأبي بكر الحازمي الهداني ، تحقيق : عبدالله كنون ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط٢ ، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م .
- العدد في اللغة ، د . مصطفى النحاس ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط١ ، ١٣٩٩هـ .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، في ضمن أوضح المسالك لابن هشام ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .
- العربية الصحيحة ، د . أحمد عمر مختار ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٨م .
- العمدة في محاسن الشعر ونقده ، لابن رشيق القيراني ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط٥ ، ١٤٠١هـ .
- العنوان في القراءات السبع ، لابن خلف الأندلسي ، تحقيق : د . زهير زاهد وزميله ، عالم الكتب، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د . مهدي المخزومي وزميله ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م .
- الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه د . محمد المختار العبيدي ، نشر : المجمع التونسي للعلوم والآداب ودار سحنون ، تونس ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال (الشرح الكبير) ، لجمال الدين بحرق ، تحقيق : مصطفى نحاس ، منشورات جامعة الكويت ، ١٤١٤هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، رقّم كتبه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م .
- فرحة الأديب ، للأسود الغندجاني ، تحقيق : محمد بن علي سلطاني ، دار قتيبة ودار النبراس ، دمشق ، مطبعة دار الكتاب ، ١٤٠١هـ .
- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، ضبطه وحققه حسام الدين القُدسي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، د . ت .
- الفصحى لغة القرآن ، لأنور الجندي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٤٠٢هـ .
- الفصول الخمسون ، لابن معط ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٦هـ .
- الفصول في العربية ، لابن الدهان ، حققه فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ،

١٤٠٩هـ .
- الفصيح ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق ودراسة : عاطف مدكور ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤هـ .
- الفلاح شرح المراح ، لابن كمال باشا ، شركة ومطبعة مصطفى البابي بمصر ، ط٣ ، ١٣٧٩م .
- الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب عبد الرحمن الجامي ، تحقيق : د . أسامة الرفاعي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ، مطبعة وزارة الأوقاف ، ١٤٠٣هـ .
- الفهرست ، لابن النديم ، تحقيق : رضا المازندراني ، دار المسيرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .
- فهارس كتاب سيبويه ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة ، نشر دار الحديث بالقاهرة ، ط١ ، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م .
- في أصول اللغة ، صدر عن مجمع اللغة العربية في ثلاثة أجزاء :
الأول : أخرجه محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين ، وطبع بالمطابع الأميرية ، عام ١٣٨٨هـ .
الثاني : أخرجه محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي وطبع المطابع الأميرية ط ١، ١٣٩٥هـ .
الثالث : أخرجه مصطفى حجازي وضاحي عبد الباقي وطبع بالمطابع الأميرية ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- في الصرف العربي ، نشأة ودراسة ، فتحي الدجني ، مكتبة الفلاح بالكويت ،ط١ ،١٩٧٩م.
- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٧هـ .
- القراءات وعلل النحويين فيها ، لأبي منصور الأزهري ، دراسة وتحقيق : نوال إبراهيم الحلوة ، ط١ ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي ، أبو أوس إبراهيم الشمسان ، مطابع الطيار للأوفست ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
- القياس في اللغة العربية ، د . محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٥هـ .
- الكامل ، للمبرد ، حققه وعلق عليه د . محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- الكتاب لسيبويه ، مصورة دار صادر ببيروت ، عن طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر،

سنة ١٣١٦هـ .
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- الكشاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت، د .ت .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم علي بن الحسين الباقولي ، حققه د . محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، مطبعة الصباح بدمشق ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق هادي بن عطية مطر ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي ، قابله على نسخه الخطية د . عدنان درويش وزميله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م .
-كناشة النوادر ، عبد السلام هارون ، دار الطلائع للنشر والتوزيع بالقاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٣م .
- كتر الرغائب في منتخبات الجوائب ، لمحرر الجوائب أحمد فارس الشدياق ، جمع سليم أحمد فارس، طبع في مطبعة الجوائب بالأستانة ، ط ١ ، سنة ١٢٨٨هـ .
- الكون العام ، للأستاذ عباس حسن ، ضمن كتاب : في أصول اللغة ، الجزء الثاني .
- اللامات للهروي ، تحقيق : د . أحمد الرصد ، مطبعة حسّان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر ، دمشق ، مطبوعات مركز جمعة الماجد بدبي ، ط١ ، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق : عبد الله على الكبير وزميليه ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.
- لغة الجرائد لليازجي ، مطبعة التقدم بمصر ، توزيع محمود على صبيح ، د . ت .
- اللغة العربية كائن حي ، جرجي زيدان ، مراجعة : د. مراد كامل ، طبع بمطابع دار الهلال، د.ت
- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦م .
- اللمع في العربية ، لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، طبع مع كتاب

الإغراب في جدل الإعراب ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ .
- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
- ماينصرف ومالاينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : هدى قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط٢ ، ١٤١٤هـ .
- مباحث لغوية من حياة اللغة العربية ، د . مناف مهدي الموسوي ، دار البلاغة ، بيروت ، ١٤١٢هـ .
- المبدع في التصريف ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وشرح : د . عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٢هـ .
- المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، دراسة وتحقيق : عبد الحميد حمد محمد الزويّ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغاري ، ط١ ، ١٩٩٤م .
- مجاز القرآن أو مايسمى الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام . القسم الأول ، حققه وقدم له : د . محمد مصطفى بن الحاج ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، ليبيا ، ط١ ، ١٤٠١هـ .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق : د . محمد فؤاد سزكين ، مصورة مؤسسة الرسالة ببيروت ، (ط٢ ١٤٠١هـ=١٩٨١م) عن طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، عام ١٩٥٤م .
- مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، طبع بمطبعة المدني بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .
- مجامعنا اللغوية وأوضاعها ، لعبد القادر المغربي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج٧ ، ص ١٢٣-١٢٨ .
- مجتمع اللغة العربية بمصر ، مجلة الأستاذ ، السنة الأولى ، الجزء التاسع والعشرون .
- مجمع الأمثال للميداني ، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، ١٣٧٤هـ =١٩٥٥م .
- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية ، د . عبد المنعم الدسوقي الجميعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م .
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، ماضيه وحاضره ، للدكتور إبراهيم مدكور ، مطبوعات المجمع

بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة ، عام ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م .
– المجمعيون (الجزء الثاني من سلسلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما) د . محمد مهدي عـــلام، منشورات المجمع ، طبع في الهيئة العامة ، لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.
– المجموع شرح المهذب ، للإمام النووي ، دار الفكر ، بيروت ، د . ت .
– محاضر جلسات المجمع في الدورات :

الأولى ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٦م .

الثانية ، المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٩٣٧م .

الرابعة ، دار الطباعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٩م .

الخامسة ، دار الطباعة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٠م .

السادسة ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

العاشرة ، مطبعة الكيلاني ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

الحادية عشرة ، مطابع الأهرام بالقاهرة ، ١٩٧١م .

السادسة عشرة ، بالهئية العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٤م .

التاسعة عشرة ، بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٩٧م .

العشرين ، بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٩٨م .

الحادية والعشرين ، مطابع دار السعادة بالقاهرة ، ١٩٧٨م .

الثالثة والعشرين ، بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٣هـ .

الرابعة والعشرين ، بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٤٠٢هـ .

–محاضر وبحوث مؤتمر المجمع في الدورة الخمسين ، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٤٠٩هـ =١٩٨٩م .
– محاولات لإنشاء مجمع لغوي ، بحلة المقتطف ، مجلد ٧٢ ، الجزء الأول .
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح ابن جني ، تحقيـــق : علـــي النجدي ناصف وزميله ، دار سزكين للطباعة والنشر بتركيا ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م .
– المحرر والوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي ابن عطية الأندلسي ، تحقيق : المجلس العلمـــي بمكناس ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ، ١٤٠٨هـ .
– المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده ، تحقيق : مصطفى السقا ود . حسين نصار ، نشر شـــركة

ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٧هـ ، ١٩٥٨م .
- مختارات ابن الشجري ، ضبطها وشرحها محمود حسن زناتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط٢ ، ١٩٨٠م .
- مختصر التصريف العزي للزنجاني ، في ضمن شرح سعد الدين التفتازاني على مختصر التصرف العزي، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط٤ ، ١٣٧٤هـ .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، نشره برجشتراسر ، دار الهجرة .
- مختصر المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة ، حققه : د . رمضان عبد التواب ، الشركة المصرية للطباعة بالقاهرة ، ١٩٧٢م .
- المخصص ، لابن سيده الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : طارق الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ.
- المذكر والمؤنث ، لابن التستري ، حققه د . أحمد عبد المجيد هريدي ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ، مطبعة المدني بمصر ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .
- المذكر والمؤنث ، لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق : د ، حاتم الضامن ، دار الفكر بدمشق ، ودار الفكر المعاصر ببيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا الفراء ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٩م .
- المذكر والمؤنث ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق رمضان عبد التواب وزميله ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م ، نشر وزارة الثقافة بمصر .
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، ط٢، ١٣٩٤هـ =١٩٧٤م .
- مراحل تطور الدرس النحوي ، د . عبد الله بن حمد الخثران ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤١٣هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،للسيوطي ، تحقيق : محمد جاد المولى بك وزملائه ، مصورة المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني ، بمصر ،

ط١ ، ١٤٠٥هـ .
– المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، ط١، ١٤٠٧هـ .
–المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ .
– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالعراق ، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣م .
– المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، د.ت .
– المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في مكة المكرمة ، طبع في دار الفكر بدمشق ، جـ١ ، ط١ ، ١٤٠٠هـ ، جـ٢ ، ط١ ، ١٤٠٢هـ ، جـ٣ ، ٤ ، ط١ ، دار المدني بجدة ١٤٠٥هـ .
– المستدرك على ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، جمع وشرح محمد علي دقة ، مجلة جامعة أم القرى ، س٢ ، عدد (٤) .
– المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م .
– المستوفى في النحو ، لأبي سعيد علي بن مسعود الفرخان ، تحقيق وتقديم : الدكتور محمد بدوي المختون ، الناشر : دار الثقافة العربية ، ١٤٠٧هـ .
– مسند الإمام أحمد ، للإمام أحمد بن حنبل ، أشرف عليه ورقمه د . بدر الدين جتين ، دار الدعوة باستانبول ، ودار سحنون بتونس ، ط٢ ، ١٤١٣هـ .
– مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : حاتم بن صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي ، مصورة دار الفكر ، بدون تاريخ .
– المصطلحات العلمية والفنية وكيف واجهها العرب المحدثون ، د . ضاحي عبد الباقي ، مكتبة الزهراء ، القاهرة، ط١ ، ١٤١٣هـ .
– المطلوب شرح المقصود ، المنسوب لأبي حنيفة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر،

الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ .
- معاني الحروف للرماني ، تحقيق : د . عبد الفتاح شلبي ، دار الشروق ، جدة ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- معاني القرآن ، للأخفش ، سعيد بن مسعدة ، دراسة وتحقيق : د . عبد الأمير الورد ، عالم الكتب، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ =١٩٨٥م .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وزميله ، مصورة عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق : د. عبدالجليل شلبي ، دار الحديث بالقاهرة ، ط١ ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .
- معجم الأخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م .
- معجم الشعراء ، للمرزباني ، صححه د . كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ=١٩٩١م.
- معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي ، د . عفيف عبد الرحمن ، دار المناهل للطباعة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ =١٩٩٦م .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .
- المعجم المفصل في علم الصرف ، إعداد الأستاذ راجي معمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ، نشره د . وِنْسنْك ، دار الدعوة باستانبول ، ١٩٨٦م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية ، استانبول تركيا ، ١٩٨٢م .
- المعرّب للجواليقي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ١٣٦١هـ.

- المغني الجديد في علم الصرف ، د . محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان.
- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، نشر علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط١، ١٩٩٣م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية بصيدا وبيروت ، ١٤١١هـ=١٩٩٠م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، دار الرشيد ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، جـ٣ ،ط٢ ، ١٣٨٦هـ ، جـ٢ ، ١٣٩٩هـ ، جـ٤ ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .
- المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق : د . شعبان عبدالوهاب محمد ، مطبعة أم القرى ، الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : علي بن سلطان الحكمي ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق : عبد الأمير علي مهنا وزميله ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ، د . محمد الأمين الخضري ، مكتبة وهبة ، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ .
- من التراث اللغوي الدرعمي ، محمد حسن عبد العزيز ، مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثامن والستون .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لابن الجزري ، قرأه الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي وأحمد شاكر ، دار زاهد القدسي ، القاهرة .
- من قضايا اللغة والنحو ، د . أحمد مختار عمر ، توزيع عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .
- الموطأ ، للإمام مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، منشورات دار الدعوة ، استانبول،

تركيا ، ودار سحنون ، تونس ، ط٢ ، ١٤١٣هـ .
- المولد في العربية ، دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام ، د . حلمي خليل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .
- نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ١٤٠٤هـ .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، ١٩٧٥م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ .
- نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠١هـ .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، أشرف عليه علي محمد الضباع ، دار الكتاب العربي .
- نظرات دقيقة حول بعض وكل ، عبد الرحمن محمد إسماعيل ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٥٨ ، ج٤ .
- نظرية النحو القرآني ، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية ، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد ، لابن بركات المهلبي ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة التراث بمكة ، مطبعة المدني بمصر ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .
- النقائض ، نقائض جرير والفرزدق ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، اعتنى به المستشرق بيفان ، منشورات دار صادر ، بيروت ، مصورة عن طبعة بريل في مدينة ليدن ١٩٠٥م .
- نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان للصاغاني ، تحقيق : د . علي بن حسين البواب ، مكتبة المعارف ، الرياض، ١٤٠٢هـ .
- نكتة الأمثال ، لأبي الربيع الكلاعي ، حققه د . علي كردي ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، الكويت ، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق ودراسة : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ .

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق : محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، نشر: أنصار السنة المحمدية في لاهور ، باكستان ، د .ت .
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد ، نشر دار الشروق ، بيروت ، ط١، ١٤٠١هـ .
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، مصورة دار الفكر ، ١٤٠٢هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، جـ١ ، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ ، جـ ٢،٣ تحقيق عبد المتعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٣هـ . جـ ٤-٧ تحقيق عبد المتعال مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ .
- الواضح في علم العربية ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : د . أمين السيد ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥م .
- الوافية في شرح الكافية ، ركن الدين الأستراباذي ، تحقيق : عبد الحفيظ شلبي ، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ، مطابع العرب ، ١٤٠٣هـ .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، للواحدي ، تحقيق عادل عبد الموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٥هـ .
- الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ، لابن الصائغ الحنفي ، في ضمن الأشباه والنظائر للسيوطي.

ثالثاً : المجلات :

- مجلة الأستاذ ، السنة الأولى ، الجزء (٢٩) ، شهر شعبان ، سنة ١٣١٠هـ .
- مجلة الزهراء ، مجلد (٤) ، الجزء (٥) رجب ١٣٤٦هـ .
- مجلة اللسان العربي ، بحث (تاريخ المجامع اللغوية في العالم العربي) المجلد (١٤) ، الجزء (١) .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، السنة (٩) العدد المزدوج ٢٨ ، ٢٩ ، شوال ١٤٠٥هـ .
السنة (١٠) العدد ٣١ ، ذوالقعدة ١٤٠٦هـ . السنة (١٣) العدد ٣٧، ذو القعدة ، ١٤٠٩هـ.

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٦٠ ، الجزء الثاني ، رجب ١٤٠٥هـ .
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الأجزاء : ١ ، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣، ١٤ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٦٩ .
- مجلة المقتطف ، مجلد (٧٤) الجزء (٣) ، رمضان ١٣٤٧هـ .
- مجلة المنار ، المجلد (٩) الجزء (٦) ، جمادى الثانية ، ١٣٢٤هـ ، والمجلد (٢٠) الجزء (١) ، شوال سنة ١٣٣٥هـ .
- مجلة المورد (تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام بالعراق) مجلد (٢٤) ، عدد (٢) ، عام ١٤١٧هـ .
- مجلة الهلال السنة الأولى ، الجزء السابع ، شعبان سنة ١٣١٠هـ .

فهرس المسائل النحوية والتصريفية

اسم المرة

اسم المصدر

اسم المكان

الاسم المنقوص

الإعراب

إعمال اسم الفاعل

إعمال المصدر

أفعل التفضيل :

(أل)

إن

(أي)

(الباء)

التاء :

الصيغ

صيغ الجمع

صيغ المبالغة

معاني الصيغ

مع

المعطوف عليه

نائب الفاعل

النسب

النعت

فهرس الموضوعات

الفصل الأول :

الفصل الثاني :

القسم الثاني

الفصل الأول :